مذكرات
قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

د. محمد الجوادى

الطريق إلى النكسة



مذكرات:

عبدالحميد الدغيدى

عبدالمحسن مرتجى

أنور القاضى

صلاح الحديدى

محمد فوزى



الطريق الى النكسة
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

الطريق إلى النكسة

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

الطبعة: الأولى ٢٠٠٠

رقم الإيداع: ٢٣٨٧/ ٢٠٠٠

الترقيم الدولى: 0 - 11 - 5979 - 977

دار الخيّال : ٠١٢٣٢٩٠٦١٨٠

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

الطريق إلى النكسة

د. محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيّال

إهداء

إلى خالى العزيز

الأستاذ محمد مختار هلالى

تحية لذكرى جهاده ضابطاً شاباً فى حربى اليمن و١٩٦٧

محمد الجوادى

المحتويات

أبدا ● كان بـالإمكـان إجهاض ضـربة الـعدو الجويـة ولكـن لم يكـن بالإمـكان الانتصار فى الحرب ● قصة أمر القـتال الذى أصدره الدغيدى واستغلـته إسرائيل كدليـل على أن مصر هـى التى بدأت المـعركة ● حديث المذكـرات عن بطولات الطيـران والدفاع الجوى فى مـعركة ١٩٦٧ ● قصة الإشارة الـتى بثها عبـدالمنعم رياض مـن محطة عـجلون، قصـة الاتفاق المـسبق علـى الإشارة مع رياض قـبل المعركة بستة شهر، إدانته لفوزى بسبب إغلاقه مركز قيادة العمليات، يروى الحوار بيـنه وبـين عبـدالمنـعم ريـاض فى المحكـمة، هـل كان يمـكن لمجـرى التـاريخ أن يتغير●شعوره صبـاح يوم ٥ يونيو، استنتـاجه لإقدام إسرائيل علـى هجوم جوى، رأيه أنـه كان بالإمكـان صد الضـربة الجويـة الإسرائيلـية ● كيـف أنه لـم يخـطر بالهجوم الـبرى مع أنه قائد جبهة الـطيران، ما رواه له الفريق مرتجـى عن الهجوم الجوى، غيابـه متعمدا عن اسـتقبال المشيـر، استشهاده بحـكم المحكمة العـسكرية ●العدو الإسرائيلى تكبد خسائر جسيـمة نتيجة نشاط المدافع المضادة والرشاشات، وخسائـره فى الطياريـن كانت موجعة، الـقوات الجوية قامـت بمائة وستين طـلعة جوية ● الدور الذى لعبه الدغيدى نفسه صباح يوم ٥ يونيو، شاهد الإثبات ضده هو الضابط الذى تخلف عن الخروج بـالمظلة الجوية صباح يوم الحرب ● رده على الرواية التى يـكررها حسين الشافعى بـأن قوات الدفاع الجوى لم تتصـد للهجوم على مطار أبوصوير ● اعتقاده بأن العدو قد نجح فى إفسـاح المجال للضربة الجوية من داخل القوات المسلحة نفسها ● حديثه عن عدم خروج المظـلة الجوية التى كان المقـدم فاروق الغزاوى مـسئولاً عـنها، مـدى الخسارة من جـراء ذلك ● الغزاوى مسئول عـن ضياع أرواح اثنين من زملائه الـطيارين ● حديث صاحـب المذكرات بالظن والتخمين فيما يتعلق بالخطط العسكرية التى كان من المفروض أن تقوم بها القوات المسلحة ● نفيه أن يكون قد حدث أمر بالهجوم أو بـتنفيذ الخطة الهجومية (فهد)، إسرائيل قررت الخروج لـلضربة الجوية بناء على ما استنـتجته من احتمال تحضير المصريـين لضربة جوية ● رأيه أن القوات المسـلحة المصرية لم تكـن مؤهلة لخوض معـركة أيا كانـت، اندهاشه من كـذب السوفييـت وبلاغهم الـكاذب عن حشود على الحدود السورية، رأيه أن الاتحاد السوفيتى خطط لهزيمتنا بداية ونهاية، الاتحاد السوفيتى لم يورد تـعهداته من الأسلحة ● اتهامه للسوفيـيت بالتواطؤ فى التآمـر على مصر وقـواتها المسلحـة، أسانيده واضحـة وقوية ومنطـقية ● اتهاماته

للمخابرات الحربية المصرية بالتقصير الشديد، حديثه عن خسائر الطائرات، مدى مسئولية المخابرات الحربية ● ذكرياته عن اكتشافه سوء حالة القوات المسلحة قبل حرب ١٩٦٧، تعريضه بخطأ القيادة المصرية فى حرب اليمن ● وقائع اللقاء الذى تحدث فيه بصراحة آلمت الرئيس عبدالناصر وجعلته يفكر فى أن يكون الدغيدى كبش الفداء ● تكراره الحديث مع عبدالناصر وتحذيره من الموقف السيئ للقوات المسلحة ● الألم النفسى يعترى الدغيدى ويتذكر الملامح الأولى لتدبير المؤامرة ضده بمشاركة زميله إسماعيل لبيب ● قصة تعيين قائد مناو معه ومع هذا لم يستجوب ولم يحاكم، الدغيدى يفند رواية أنه نسف مركز عملياته، الشائعات التى استهدفت قواتنا الجوية لم تقف عند حد ● إحساس الدغيدى وهو يستمع إلى خطاب تنحى عبدالناصر بأن حبل المشنقة مجهز ليلتف حول عنقه ● تفنيده رواية انشغال القوات الجوية ليلة المعركة فى حفلة ترفيهية فى أنشاص، المقصود سهرة ثانية فى بيرتمادا نشرت فى كتاب «تحطمت الطائرات عند الفجر»، الدغيدى يتهم أجهزة مصرية بإصدار هذا الكتاب، رده على الكتاب فى مجلة الحوادث ●تفنيده لما احتواه الكتاب فيما يتعلق به هو وبالقوات الجوية ● هو القائد الوحيد الذى لم يذهب إلى مطار بيرتمادا لاستقبال المشير، تقديمه أربع نسخ متتالية من الكتاب المشبوه للمحكمة لكنها سرقت ● أرسل رده لهيكل ولم ينشره، ظن فى البداية أن الكتاب من صنع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لكنه تبين له أنه من صنع أجهزة مسئولة فى مصر ● قصة الدعوى القضائية التى رفعها على الدولة وكسبها بسبب إهانة القوات الجوية ● اقتناعه بفكرة أن القوات المسلحة لم تكن مسئولة عن هزيمة ١٩٦٧ وإنما كانت ضحية من ضحايا هذه الحرب ● الدغيدى لا يبدى تحليلات استراتيجية كثيرة، لكنه يعبر عن مشاعره الإنسانية تجاه التناقضات التى يراها أمامه فى الأحداث أو القرارات ومن ذلك انتقاده لسياسة عبدالناصر مع الحلف الإسلامى ثم استقباله بالأحضان للملك حسين ● رأيه فى أن الفريق محمد صدقى محمود قد تحمل المسئولية (قسرا) كما ذكرت المحكمة بعدما عارض عبدالناصر فى فكرة عدم القيام بالضربة الأولى وتقبل ضربة العدو وذلك لأهداف سياسية ● محاولته تلخيص مأساتنا فى ١٩٦٧ بأننا لم نتنبه إلى النذر المنبهة إلى الخطر على الرغم من أن الله أكرمنا بها، الكرامات التى أنذر الله بها مصر ولكن القيادة لم تنتبه ● هطول الأمطار سيولا مابين ١٥ مايو ٦٧ وحتى ١٨

مايو، وتعطل ٣٠٪ من عربات الجيش ودباباته ● الكرامة الثانية تنبؤ الرئيس جمال عبدالناصر بموعد الهجوم سواء استنتجه أم لم يستنتجه ● الإشارة التى أرسلها قائد مخابرات العريش فى الحادية عشرة والنصف مساء ٤ يونيو بأنه من المؤكد أن العدو سيقوم بالهجوم فجر ٥ يونيو على القوات البرية فى سيناء ● الهجوم البرى المبكر الذى قامت به إسرائيل كان كفيلا بجعل الضربة الجوية الإسرائيلية تنقلب وبالا على إسرائيل نفسها ● إشارة عبدالمنعم رياض فوق العلم وفوق العرفان ●أمر الدغيدى بطلوع المظلات الجوية فوق بحيرة البردويل كل نصف ساعة●سلسلة من الكرامات وهبها الله لنا علنا نفيق وكانت كرامة واحدة منها كافية لأن تقلب الأوزان من هزيمة ساحقة إلى نصر مبين ● المؤلف يتحفظ على تصور صاحب المذكرات لإمكان النصر ● الدغيدى يروى قصة محاكمته، وقائع الجلسة الأولى فى ٣١ أكتوبر ١٩٦٧ ● نصوص حكم المحكمة فى القضية كما نشر فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ ● الفريق فوزى يأمر فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ بإعادة المحاكمة ● الدغيدى يؤثر انتقاد الفريق فوزى باعتباره الضابط الآمر بالتشكيل ●صاحب المذكرات يشرح حكم المحكمة، المحكمة الأولى تحور التهمة الموجهة إلى الدغيدى من عدم توفير الإنذار المبكر إلى اعتراض الطائرات المعادية ● الحكم بالبراءة لانتفاء التهمة فى المحكمتين العسكريتين الأولى والثانية ● انتقاده نوايا الفريق محمد فوزى فى تشكيل هيئتى المحكمتين، الدغيدى يقارن بين موقفه هو وموقف محمد فوزى فى الحرب ● افتقاد رابطة السببية ● تعليق الدغيدى على سعة صدر المحكمتين، رأيه فى أنه كان من الواجب على المحكمة أن تتنحى ●المؤلف يلاحظ أن الدغيدى لا يلقى بمسئولية الهزيمة على أحد من القوات الجوية ● حديث صاحب المذكرات بامتعاض شديد عن إسماعيل لبيب، مذنب فى حق الآخرين وفى حق نفسه، إسماعيل لبيب مركز قوة غاشمة ● الزج باسم الدغيدى فى قائمة المتهمين على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق لم تدنه ● وصف ادعاءات إسماعيل لبيب بالجهل ● الدغيدى يحدد بطريقة قاطعة المسئولين الحقيقيين من وجهة نظره عن هزيمة ١٩٦٧ ● بالإضافة إلى الرئيس والمشير يضيف الدغيدى ثلاثة (فرسان) هم: محمد فوزى، وصلاح محسن، ومحمد صادق ●الدغيدى يمنح لنفسه الفرصة فى ممارسة مهمة الاتهام لهؤلاء القادة الثلاثة بأن يوجه لهم نفس التهم التى وجهت إلى الفريق أول محمد صدقى محمود ● جناية

فوزى وصلاح محسن بإغلاق مركز القيادة العام وغياب كل القادة عن مراكز العمليات ● نبرات الدغيدى ترتفع وهو يصف جريمة الفريق أول محمد فوزى والفريق صلاح محسن ● عدم إنشاء الدفاعات مسئولية رئيس الأركان وقائد الجيش، تناقض التهمة الرابعة من الاتهامات التى قدم بها الفريق محمد صدقى محمود للمحاكمة مع بعضها ● الدغيدى ينقل من أحكام المحكمة نصوصاً تدل دلالة قطعية على براءة القوات الجوية، مسئولية المخابرات الحربية عن خسارة الطائرات لأنها حددت المدى بـ٣٠٠كم للميراج على الارتفاع المنخفض، بينما ضربت الطائرات على بعد أضعاف مضاعفة لما حددته المخابرات الحربية ● رأى الدغيدى فى مسئولية المتهمين عن اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف اعتراض الاختراقات الجوية المعادية ● الدغيدى يوثر النقل عن حكم المحكمة ● الدغيدى يدين الفريق صادق ويتهمه بإدانات بالغة الخطورة، ويتهمه بسوء النية والكذب العمد والتهرب من المسئولية ● رأى المؤلف أن الدغيدى يبدو وكأنه من أحاد الناس الذين يلصقون كل المؤامرات تلقائيا بالمخابرات ● تلخيص الدغيدى لمسئولية القادة الثلاثة عن الهزيمة ● حرص صاحب المذكرات على الاستشهاد بفقرات كثيرة من مذكرات اللواء على منير مراد، تلخيصه رأى القاضى فى الرئيس عبدالناصر والفريق فوزى وصلاح محسن.

الاعتبارى الذى يحظى بهجوم مرتجى على طول الخط ● العقلية العسكرية فى كتاب مرتجى، نجد رجلا يجيد التعبير، نرى أسلوبا مشرقا، لا نحس بالافتراء على الحقيقة، أسلوب قريب من أساليب اليوميات ● منهج كتابة المذكرات يدل على عبقرية صاحبها العسكرية والفكرية، منهجه فى تبويب مذكراته ● تمكن الشعور الدينى و الإيمانى منه، روح المذكرات هى أهم ما فيها، حرصه على تبرئة القوات المسلحة مما نسب إليها ظلماً وزوراً ● مذكراته كانت دائماً مطلوبة، وجهة النظر الإسرائيلية شائعة والعربية غائبة، عبدالناصر طلب منه تقريرا واشترط هو أن يبدأ الكتابة فى منزله لأنه كان معتقلا فى القلعة ● صورة من تقريره عند هيكل، استجابته لدعوة الحمامصى إلى كتابة المذكرات ● كتابه الآخر: «الجيش المصرى المفترى عليه» لماذا لم ير النور؟ ● حرب ١٩٦٧ هى المغامرة التى لم يعمل حسابها، أنهت وجود الثورة، حماقة الحرب فى ميدانين فى وقت واحد ● لقد ظن المسئولون أن العملية لن تخرج عن مظاهرة عسكرية ● يجاهر بأن الحرب وسيلة ليس إلا ● الآثار السلبية لحرب اليمن على الأداء المصرى فى ١٩٦٧، انتصار القوات المسلحة فى كل المعارك التى خاضتها فى اليمن ● حديثه عن أوضاع القوات البرية المصرية فى اليمن ● الحرب النفسية التى شنت على القوات المسلحة المصرية هى الأمر الطبيعى لعجز القيادة السياسية ورغبتها فى تحميل غيرها المسئولية عما حدث ● معاناة القوات المسلحة من الحرب النفسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ● موقف الزعيم السادات من القوات المسلحة وإيمانه بفضلها، وأنها لم تعط الفرصة للقتال وتحملت أخطاء الآخرين ● إنصاف السادات للقوات المسلحة، هذه القوات بعينها وبقادتها هى التى عبرت قناة السويس فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ● يروى قصة إنشاء قيادة القوات البرية «العامل شخصى» ● معاناته من رئيس الأركان الذى أخذ «يقصقص» سلطات القيادة ● الموقف المتميز (دون داع) لقيادتى القوات الجوية والبرية ● القادة العسكريون مارسوا قيادة طويلة منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧ مما أفقدهم قوة الابتكار، وسرعة قبول التطور، والإحجام عن التزود بالعلم العسكرى الحديث ● بعض القادة تمتعوا بشائعات تقلل من الاحترام، أهملوا التدريب، البارزون خلقوا أنفسهم بأنفسهم ● بعض الانتقادات المحددة التى يوجهها مرتجى إلى زملائه: انتقاداته للفريق محمد فوزى ولتوليه رئاسة الأركان، أفكار فوزى فى ٨ يونيو ١٩٦٧ نظرية ومنقطعة الصلة بالواقع،

تصرفات فوزى عقب الهزيمة مريبة ● خمس قصص عن تعيينه هو وليس فوزى قائدا عاما خلفا للمشير عامر ● انتقاداته لبقاء القيادة العليا فى القاهرة بعيدا عن قواتها، القيادة العليا ترقص على أنغام موسيقى العدو ● انتقاداته لقائد الجيش الميدانى فى أكثر من موضع، انتقاده وتقديراته للموقف فى جبهة القتال قبل الحرب، عدم كفايته ● انتقاداته لشمس بدران ● تحليله لدور المعدات العسكرية وسياسات التسليح، الصيانة والدعم الفنى ● انتقاداته سياسات الإعلام المصرى قبل الحرب ● تدهور سياسة التدريب، منح إجازات طويلة، انتقاده سياسات الأمن، انتقاداته سياسات التعليم، غياب المناورات منذ ١٩٥٤ ● المقارنة بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية ● مناقشته ما أثير حول مبدأ تأجيل الضربة الأولى، خطأ وجهة النظر المصرية، هذا القرار كان هدية ثمينة لإسرائيل ● العيوب التى كانت فى القوات المصرية، انتقاده سياسات التعبئة ● الحديث عن التنظيم القيادى للقوات المسلحة المصرية ● انتقاده المتكرر للمخابرات العسكرية، العدو يعرف عنا أكثر مما ينبغى ونحن نعرف عنه أقل مما ينبغى، المخابرات شعرت أنها وقعت فى خطأ كبير، قصور رؤية المخابرات ومزايدتها على حساب القوات المسلحة، سوء تقدير المخابرات لنوايا العدو، خطأ المخابرات فى الاستنتاجات ●ذروة اتهامه للمخابرات بالفشل أنها فى تقريرها فى ٤ يونيو لم تشر إلى أى احتمال لضربة مفاجئة ● مقارنته للمخابرات الحربية فى ١٩٧٣ ● حديثه عن دوره فى الحرب، كان مغلول اليدين، حواره مع المشير عن دورهما فى حالة وقوع الحرب ● الخطة الدفاعية (قاهر)، خطة دفاعية أخرى فى ١٤ مايو ١٩٦٧، الخطة لم تؤت ثمارها ● حتى لو طبقت الخطة ما أمكن تفادى الكارثة ● المسئولون المصريون كانوا قد باتوا مندفعين للحرب ● المناقشات العسكرية فيما قبل وقوع الحرب فى ٥ يونيو، القيادة المصرية لا تتوقع أكثر من الهجوم المحدود، إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ ● انتقاداته للمشير عامر، زيارة المشير للتشكيلات العسكرية فى ٢٠ مايو ١٩٦٧ ● رأيه أن مؤتمر الرئيس عبدالناصر فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ كان الشرارة التى فجرت الأزمة، عبدالناصر اختار بمحض إرادته أن يضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع ● انزعاج عبدالناصر على مصير قطاع غزة وشرم الشيخ وبداية تدخله فى الخطط العسكرية ● المؤتمر العسكرى الذى عقده الرئيس فى ٢٥ مايو ١٩٦٧ ● حاول لفت نظر الرئيس عبدالناصر فى ٢٥

مايو ولكن يبدو أن إشارته لم تكن كافية ● الخطورة التى نشأت من تدخل رئيس الجمهورية فى الخطط العسكرية ● تعاطفه مع الفريق صدقى محمود قائد الطيران وما أصابه من أذى رغم تنبيهه للرئيس، انتقاداته الإجراءات التى استهدفت تقوية منطقتى رفح وشرم الشيخ، سياسات القيادة وتوجيهاتها تنبئ عن افتقاد المعرفة العسكرية، القيادة العليا تعمل فى ظل رؤية غير واضحة وغرض غير محدد ●عيوب التصرفات التى تبدو حاسمة بينما هى مدمرة ● الخطة تتعرض للتمزق وفقدان الفاعلية، حيرة مركز القيادة المتقدم، المضايق تحتاج قوات مقاتلة كافية وذات كفاءة عالية، القيادة لم تعد قادرة على السيطرة على التشكيلات ● انتقادات واضحة للفكر العسكرى لعبدالحكيم عامر، يفكر فى الخطط العسكرية بناء على ما يتراءى له من تصور افتراضى عن نوايا العدو ● مناقشة بين مرتجى وعبدالحكيم ● القوات المسلحة فى مركز لا تحسد عليه، اضطراب كل شيء حتى وسائل الإعاشة نفسها ● صاحب المذكرات لم يحضر مؤتمر القيادة العسكرية السياسية العليا مساء ٢ يونيو ● حوار مع عبدالحكيم عامر حول ماصرح به عبدالناصر فى المؤتمر ● تفصيلات تقييد حركة أجهزة الدفاع الجوى صباح يوم الحرب ● حرص صاحب المذكرات على إنصاف القوات الجوية ● وجه الحقيقة فيما يتعلق بإمكانات القوات الجوية والدفاع الجوى ● يبدى العجب بالخطة الخداعية التى وضعتها إسرائيل ● أرقام محددة عن مدى استعدادات الجيش الإسرائيلى، التفوق - حتى العددى - كان لصالح الجيش الإسرائيلى، تفوق القوات الجوية الإسرائيلية ● إسرائيل تمتلك سلاحا صغيرا ولكنه خطير الشأن: قنبلة الممرات ● تفصيلات الخطة الإسرائيلية ● ثناؤه على خطة إسرائيل فى الهجوم، رأى المؤلف أن روح النصر فى ١٩٧٣ مكنتنا من الثقة بالنفس ومكنت صاحب المذكرات من الحديث عن العدو على هذا النحو ● ثناؤه على نجاحات المخابرات الإسرائيلية، جسارة إسرائيل بتخصيص كل طائراتها للضربة الجوية وترك سماء إسرائيل نفسها مكشوفة ● نفذت إسرائيل فى ١٩٦٧ نفس خطتها فى ١٩٥٦ ● حديثه عن الإشارة التى أرسلها عبدالمنعم رياض من الأردن، لا يمكن الأخذ بصحة الرأى القائل إن الإشارة لو وصلت صوابا لغيرت مجرى الحرب ● صور من بطولات القوات الجوية المصرية فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، استبسال بعض المواقع فى ٨ يونيو ● الهجوم الإسرائيلى على رفح ● موقف القوات المصرية فى نهاية أول أيام

القتال، رأيه أن الموقف لا يدعو إلى القلق البالغ ● ما دار فى مقابلة جولدبرج مع أحد أعضاء الوفد المصرى فى الأمم المتحدة مساء ٥ يونيو ١٩٦٧، حديثه عن الفرص الضائعة ● حواره مع المشير عامر صباح ثانى أيام الحرب، خطته البديلة ●كيف علم بأن القوات المسلحة كانت تنسحب بالفعل، مدير الشرطة العسكرية يصل فجر يوم ٧ يونيو ويستفسر عن سبب تواجدهم حتى الآن فى مركز القيادة المتقدم، جميع القوات قد ارتدت، قائد الجيش الميدانى يجيب على مرتجى وأحمد إسماعيل بإجابات غير مقنعة ● انطباعات مركز القيادة المتقدمة عن قرار الانسحاب ● حواره اللاحق مع عبدالحكيم عامر عن الدوافع التى جعلته يعدل عن فكرة الصمود إلى فكرة الانسحاب ● الانسحاب كلفنا ٩٠٪ من قواتنا ومعداتنا ● يلخص الموقف العسكرى على الجبهة فى نهاية أيام الحرب، أقسى عباراته فى هذا الكتاب، مدى الضياع الذى أصاب ثورتنا ● روايات ثلاث للإجابة على مدى معرفة الرئيس بقرار الانسحاب، خلاصة الرأى: الرئيس علم بقرار الانسحاب فى حينه● صدى قرار الانسحاب على مستوى القادة الكبار ●ينظرإلى قضية عدم تبليغه بأمر الانسحاب نظرة أعمق من مجرد الحديث عن المفارقة، القيادة تطلب عودته إلى القاهرة، نهاية علاقته بالجبهة، السبب الحقيقى لاستدعائه ● مشاعره وهو يرى الهزيمة قد تبلورت ● المشير لا يزال متعلقا بالأمل ● أدهشنى الإصرار على تواجدى فى القاهرة، روايات الصحف الإنجليزية عن أنه تولى رئاسة الجمهورية تحت ضغط من الضباط، رأى المؤلف فى رواية مرتجى ● لو كانت الفكرة تراود عبدالحكيم فى قلب نظام الحكم لما وقف أمامه حائل ● انتقاده انشغال المشير بكثير من الأمور مما وسم أداءه بالانشغال وقراراته بالسطحية ●حديثه بالاعتزاز عن المشير أحمد إسماعيل وعن قيادة السادات وإدارته لحرب ٦ أكتوبر ● ثناؤه على سياسات السادات فى الإعداد والتحضير للحرب المجيدة ●موقفه هو الشخصى من المسئولية عن الهزيمة.

● التعريف بصاحب المذكرات، أقرانه، ترقيته، استقالته، وفاته ● أهمية المذكرات، دور الأستاذ محمد وجدى قنديل فى نشرها ● حديث الفريق القاضى عن قرار إلغاء الضربة الجوية التى كانت مقررة فى فجر ٢٧ مايو ١٩٦٧ ● الفريق

القـاضى يروى أن عبـدالحكيم عـامر كان مـعارضاً لأن يخـوض الجيش المعـركة بالأسلـوب الذى خضنـاها به، قصة حـوار بين عبدالحكـيم عامر وشـمس بدران ●القيادة العـليا لم تكن تتوقع الحـرب مع إسرائيل ● تنظيم القيـادة وفصلها إلى قيادة عليـا وقيادة عامة ● الفريق الـقاضى يقدم استـقالته ● المشير عـامر يرفض الاستقالـة ويعده بطريقـة تضمن ألا يتكـرر التناقض بين الـقيادتين ● معلـومات القاضـى عن الحشود، بلغـاريا بالإضافة إلى الاتحـاد السوفيتى أشـارا إلى حدوث الحشود، سـفر الفريق فـوزى بنفسه إلـى دمشق ● إعلان الطـوارئ بينمـا رئيس الأركان يتـثبت من وجـود الحشود ● تحركـ الـقوات المصريـة فى شوارع القـاهرة بأوامر من القيادة العليا دون علم القيادة العامة ● الفريق القاضى يلخص الموقف العسـكرى فى منتـصف مايو ١٩٦٧، ثلـثا القوات المـصرية القادرة عـلى الحرب موجـودة فى اليمـن، كل المؤشرات تـؤكد أن الحرب أبـعد ما تكـون عن تفكـير القيادة السياسية المصرية ● الفريق القاضى يفاجأ بقرار رفع درجة الاستعداد، لكنه للأسف يطمئن نفسه بما فهمه من المـشير من أن الأمر لا يتعدى مظاهرة للرد على التهديدات ● طبيعة التهديدات الإسرائيلية، التهديدات كانت تتكرر كل عام عند الاحتفال بـقيام دولة إسرائيـل، حسن تصرف قيادة الـقوات المسلحة المـصرية فى البداية ● الاستراتيجية العـسكرية العامة كانت دفاعية بحتـة، ملاحظة المؤلف أننا كنا قد أهملنا تأهيل سـيناء للدفاع عن نفسها ● تحديد قاطع لـمدى قدرة القوات المسلحـة فى ذلك الوقت، القـرار السياسى برفع درجـة الاستعداد يعنـى: التدخل ●هيئة العـمليات لم تكن راضية عن الخـطة، مقترحات ومطالب الفـريق القاضى ●تقرير هيئة العمـليات بالتحذير من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل بل ومن أية عـمليات تـعرضيـة حتى ولـو كانت صغـيرة ● تخـفيض مـوازنات الـقوات المسلحة، مـؤتمرا فبراير وأبريل ١٩٦٧ بشأن تخـفيض الموازنة ● تفصيلات مهمة فيمـا يتعلق بالـوضع العسكـرى العام ● الفـريق فوزى يـقول للفـريق القـاضى: مافيش حرب مع إسرائيل لأن حالتنا الاقتصادية لا تسمح بذلك ● تعليق المؤلف على تقارير الفريـق القاضى للقيادة، مقارنة بين موقفى رئيـسى العمليات فى ٦٧ و١٩٧٣، أى بين القاضـى والجمسى ● الفخ المنـصوب فى اليمن، لقـاء الفريق القاضى بالرئيس عبدالناصر فى ١٩٧٣، عبدالناصر يقول أنا بأعتبر إن إحنا وجهنا ضربة مـضادة لضربة الانـفصال فى سوريـا ولا يمكن أن نترك الـيمن ● القاضى

لطبيعة وحقيقة قدرات القوات المسلحة المصرية التى لم تخض حربا حقيقية لا فى ١٩٥٦ ولا فى اليمن ● جوهر المشكلة أن القوات المسلحة ظلت على الدوام فى رد الفعل ● لسنوات لم تنعم الدولة برفاهية السلام وهدوئه كما لم تشتعل الحرب إيذانا باستقرار كامل ● كانت القوات المسلحة فى هذا الجيل حبيسة لأوضاع سياسية ● خلاصة القول أن الوضع الاستراتيجى فى الفترة التحضيرية للحرب لم يكن له لون مميز ● حديثه بمرارة وأسف عن شلة المشير، الصفات التى أهلت البعض للانضمام إلى الشلة الجديدة، المزايا التى حققتها هذه الفئة ● أخطر النتائج التى ترتبت على هذا السلوك غير المسئول: نظرية خاطئة تفرق بين الثقة والكفاءة ● تأكيده على بروز معنى تعارض الأمن مع الانضباط العسكرى ● حديثه عن سلطات شمس بدران الواسعة واللامحدودة، مواطن القوة ومواطن الضعف فى شخصية شمس بدران ● تحليله لوصول شمس بدران إلى هذه المكانة ● الثقافة العسكرية للمشير عبدالحكيم عامر وقفت عند حدود كلية أركان الحرب فى الأربعينيات ● القائد العام لم يدرب نفسه ولم يعن بذلك ● رأيه فى أن اختيار عبدالحكيم عامر كقائد للقوات المسلحة فى أول عهد الثورة كان مناسبا للثورة من كل الوجوه ● حديثه عن شعور عبدالحكيم عامر بالخديعة والتواطؤ السوفيتى ضدنا ● انتقاده اختيار الفريق محمد فوزى رئيسا للأركان: لم يكن من المؤهلين تأهيلا عاليا حديثا، وكان بعيدا تماما عن القوات المسلحة لمدة ١٧ عاما متصلة ●نتقاده إنشاء قيادة القوات البرية، معارك قيادة القوات البرية مع رئاسة الأركان ●رأى المؤلف فى أن الكتاب يقدم صورا غير مسبوقة عن الصراعات الفتاكة داخل القيادة المصرية، الصراع داخل رئاسة الأركان العامة: كل فرع ميال إلى الاستقلال عن باقى الفروع ● حديث الكتاب عن الإيجابيات المتعددة فى التكوين العسكرى للجيش المصرى قبل ١٩٦٧، الإيجابيات التى تمت فيما بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، الإعداد الهندسى، القطاع المدنى لم يبخل على القوات المسلحة من أجل تجهيز المواقع الحربية ● صلاح الحديدى ينسب إلى عبدالناصر قوله للفريق مرتجى إنه وفر له جيشا يفوق جيش مونتجمرى قبل معركة العلمين، «ونحن تواقون لنرى ماذا ستفعل به!» ● عبدالحكيم عامر لم يكن راضيا عن تعيين محمد فوزى رئيسا للأركان، الصراع بين الفريقين الأولين: محمد فوزى وعبدالمحسن كامل مرتجى ● الحديدى يروى صورة من صور تعالى المشير عامر

على الفريق أول محمد فوزى ● الحديدى ينتقد قادة القوات الجوية ويتهمهم بإهمال الدفاع الجوى وتقديم مبررات واهية لهذا الإهمال ● صورة من صور الخلافات المتكررة بين القوات البرية والقوات الجوية ● الانتقادات التى يوجهها الحديدى إلى أسلوب توزيع المسئوليات القيادية فى الحرب ● حركة التنقلات غير المبررة التى سبقت اندلاع الحرب ● كثير من الضباط اندفعوا إلى طلب الانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء حتى لا يفوتهم قطار الشرف ● كل هذه الأوضاع فى رأى الحديدى لم تسبب انهيارا تاما فى القوات المسلحة، وإنما كانت هناك إيجابيات كثيرة بفضل إخلاص الأغلبية ● فضل القوات المسلحة المصرية فى تحقيق الارتقاء بالقوات المسلحة السورية فى أثناء الوحدة ● حديث الكتاب عن أثر حرب اليمن على الإعداد لحرب ١٩٦٧، الامتيازات التى كان العسكريون يحصلون عليها بسبب انضمامهم لحرب اليمن ● معارك اليمن أصابت أفراد القوات المسلحة المصرية وقياداتها على مختلف المستويات بالغرور ● انتقاد الكتاب لأسلوب الترقيات الاستثنائية للضباط والقادة فى اليمن ، بعض الإنجازات لم تكن إلا زيفا وتمثيلا ● حرب اليمن لم تكن حربا بالمعنى الاصطلاحى لكلمة الحرب وإنما كانت مجرد عمليات بوليسية وتأديبية لرجال القبائل ● ظروف حرب اليمن كانت قاتلة لجيش حديث يعد نفسه لقتال جيش إسرائيلى عصرى فى تسليحه وتفكيره ● مع أن القوات المسلحة لم تهزم فى أى معركة خاضتها فى اليمن إلا أن هذا ليس له مردود، مصر قادت حرب اليمن بارتجال ● ثلاثة أسباب جوهرية وراء مأساة ١٩٦٧ فى نظر الحديدى: تخفيض الميزانيات، حركة تنقلات صيف ١٩٦٦، التدريب ● انتقاده سكوت الخبراء السوفييت على الخطأ العظيم حين تراجع مستوى التدريب قبل المعركة ● حديث بالفخر عن سياسات ناجحة للتدريب فى القوات المسلحة المصرية فى فترات سابقة، إشادته بالجنرال السوفيتى الذى رأس هيئة الخبراء السوفييت للمرة الأولى ● إشادته بما تم فى تكوين النطاق الدفاعى الأول، تحفظ المؤلف على وجهة نظر الفريق الحديدى ● حديث المذكرات عن الإرهاصات المبكرة لحرب ١٩٦٧، رفع درجة الاستعداد إلى أعلى درجة يوم ١٤ مايو، أحد كبار المسئولين فى جهاز الحصول على المعلومات ينفى للحديدى وجود هذه الحشود ● مصر الرسمية كانت تؤكد دائما وعيها لأنها قد تستدرج لحرب لكنها لن تنزلق ● نقده وتحليله

لتعديل الخطط القـائمة، فكرة عبدالناصر فى ضرورة الدفاع عـن مدينة رفح ونقل دفاعاتنا الأمامية من العريش حتى رفح، رأى الحديدى فى هذا القرار، الدفاع عن رفح كان ضروريـا ولكن المشكلة فى تحقيق كل هذه الأهداف مجـتمعة ● انتقاده قرار سحب قوة الطوارئ الدولية، حديث عن معاناة القوات المسلحة ا لمصرية فى تنفيذ هذا القرار المتسرع ● نموذج نـقل لـواء المشاة إلـى ميـناء الـطور ● انتقاده التغييرات المستمرة والمفاجئة فى الخطط المصرية ● اجتماع عبدالنـاصر بالقادة يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ انـعقد وانفض دون أى استعـدادات لتنفيذ ما ورد فـيه بل إن قادة مسئولين لـم يحضروه ● تفاصيل يوم ٥ يونيو: الهـجوم البرى حدث قبل الهجوم الجوى، الفرصـة التى ضاعت علـى القوات الجوية، يتـساءل: هل علمت الـقيادة المصريـة بهذا الهجـوم على الموقـع المتقدم أم لم تـعلم؟ ● الاشتباكات الـبرية فى سيناء، التشوش الذى كان يصـل القيادة عن هذه الاشتباكات ● حديث الحديدى عن حرب ١٩٥٦: تعـرضت القوات المسلـحة لهزيمة فيـها ولكن الهزيمـة اختفت بسبب براعة الإعلام المصرى●● أجهزة الدعاية حولت الانـسحاب من سيناء إلى مخطط استـراتيجى معد من قبـل، وصورت قتال بورسعيد المحـدود الذى استمر لعدة ساعات على أنه عمل خارق● وهكذا ضاعت الحقيقة ● الجوانب الإيجابية فى حرب ١٩٥٦: الـقتال فى أبـو عجيلة، رجـال المقاومة العـسكريون والمـدنيون جعلوا بورسعيد تحت الاحتلال الإنجليـزى جحيما لم يطقه المحتلون● ولكن مثل هذه المعـارك لم تكن كافـية لتجعـل قواتنا قوات مـقاتلة ذات خبـرة وذات تاريخ عسكرى مجيد!!

● التعريف بالكتاب ● تصريح الحديدى برأيه فى بأن الـقوات المسلحة ليست إلا وسيلة فـقط وليست مسـئولة عن القرارات الـكبرى ● الكتاب يحـفل بالرؤى المهمة عن حرب اليمن ولكنها تردد دون قصد واضح أو تركيز متعمد على آثارها المباشرة وغير المباشرة ● قرار لجوء الطيـارين السعوديين وزملائهـم الأردنيين إلى مصر وتـأثيره على الـروح العامة، مد الـقومية العـربية كان قد بـلغ ذروته ● تأثير عبدالناصر امتد إلـى الملوك السـابقين أنفسهـم، الملك السعـودى السابق يتحرك من

أجل تأييد عبدالناصر ● تصميم صلاح الحديدى على أن القوات العسكرية المصرية لم تخسر معركة واحدة فى حرب اليمن ● القوات المصرية قامت بتنفيذ ما كلفت به على أحسن وجه ممكن ● نجاح التخطيط الإدارى لمعارك حرب اليمن فى الإعداد والتموين والإجراءات الإدارية المساعدة ● ومع هذا فقد كان هناك ـ فى رأى الحديدى ـ فشل مصرى فى كل شىء ● التورط المالى كان يسير بالموازاة للتورط العسكرى، لم يحاول المصريون الاستفادة من الأسلحة السوفيتية التى وجدوها مكدسة فى مخازن الجيش اليمنى ● حرب اليمن أزالت رهبة القتال بين الأفراد وكانت تجربة مطلوبة للقوات المسلحة المصرية ● نظام عبدالناصر كان فى حاجة إلى حرب اليمن فى هذا الوقت بالذات ● الأسباب الثلاثة التى يوردها صلاح الحديدى ● المشير عبدالحكيم عامر كان هو الآخر فى حاجة إلى حرب اليمن ● العلاقات بين البلدين كانت أضعف بكثير من أن تستدعى أو تحتمل هذا التدخل ● ضعف المعلومات الأساسية عن اليمن فى الأجهزة المصرية عند بدء حملة اليمن ● مستوى اهتمام القيادة المصرية ـ وبخاصة عبدالحكيم عامر ـ بالعمليات فى اليمن ● ثناؤه الجم على طلعت حسن على، أسباب اختياره، وجهة نظر طلعت حسن على نفسه، تعليق على رؤية طلعت حسن على ● ثناؤه على أسلوب القيادة العسكرية لطلعت حسن على، تجميع القوات، الاهتمام بالقوات اليمنية، الاعتماد على الموارد المحلية، الحسم الشديد، إعدام أحد الوزراء، الحكم بإعدام أحد كبار الضباط اليمنيين، توطيد العلاقات مع الشعب نفسه، مد يد العون، النهوض بمستواه الفكرى، فكرة التغلغل داخل القبائل، الأمور تسير إلى الأحسن ● إخلاص السلال، رأى الحديدى فى الفريق فريد سلامة ● مصر ظلت متمتعة طوال الوقت بميزة أساسية لكنها لم تحسن استخدامها وهى انفرادها بالجو ● بعض التفصيلات عن دور القوات الجوية المصرية فى حرب اليمن ● الصعوبة الحقيقية هى قتال القبائل المعادية (المفسدة) ● لم تتدرب القوات المصرية إلا على الحرب النظامية، أسلوب حرب العصابات سبب صداعا مزمنا لقواتنا فى اليمن ●الحديدى يقتبس من حمروش بعض فقرات تصور جانبا من الصراع فى اليمن، عملاء المخابرات المركزية الأمريكية ● تبريره للإنفاق المالى المباشر: كان من الطبيعى أن تلجأ مصر إلى سلاح المال ● تنبه الحديدى إلى مدى الفراغ السياسى الذى أحدثته مصر فى اليمن وأثر هذا الفراغ على بناء الدولة الجديدة ● روايته عن

أركان، هل رأى القارئ انتصارا أعجب من هذا؟ ● حجم التفصيلات العسكرية وغير العسكرية التي يوردها صاحب المذكرات فيه، حديثه عن تأهيل الطيارين الجدد ● تعقيب المؤلف على إسناد صاحب المذكرات ضمير الإنجاز إلى نفسه وضمير الاضطرار إلى القيادة السياسية ● رؤيته لصعوبة تدريب أفراد الدفاع الجوى: اضطرت القيادة، وأنجز هو ● المؤلف يلفت النظر إلى رؤية مناقضة يقدمها اللواء عبدالحميد الدغيدى فى مذكراته، خسائرنا فى ١٩٦٧ كانت فى الطائرات لا فى الطيارين ● حديث المذكرات عن فكرة تجنيد المؤهلات العليا، تحفظ المؤلف على وجهة نظر الفريق فوزى وعلى أسلوبه ● العلاقة بين الضباط والجنود فى الجيشين المصرى والإسرائيلى ● الفارق بين «اتبعونى»، «تقدم» ● حديث المذكرات عن ٥ يونيو ١٩٦٧، الحديث يتمتع بالهدوء الظاهر والباطن دون انفعال أو تأسف أو أسى، كأنما يحكى عن معارك جرت بين نابليون والإنجليز ● حديث المذكرات عن الإنذارات المبكرة، مكتب شمس بدران وزير الحربية جهة غير معنية فى رأى الفريق فوزى(!)، إنذار العريش ودور المقدم إبراهيم سلامة ● صاحب المذكرات يصل إلى القول بأن المعلومات وصلت المشير عبدالحكيم عامر السابعة صباحا ولم يحرك ساكنا، تعقيبات للمؤلف على موقف رئيس الأركان الذى هو صاحب المذكرات نفسه ● صاحب المذكرات يعطى دروسا للمقدم إبراهيم سلامة بعد فوات الأوان، تفاصيل استقبال الإنذار الذى أرسله عبدالمنعم رياض من محطة عجلون بالأردن، الإنذار وصل محطتى استقبال دون جدوى، تبليغات أخرى لعبدالمنعم رياض لم يفد منها أحد ● قصة تقييد نيران الدفاع الجوى صباح يوم الحرب ● صاحب المذكرات يتساءل: لماذا لم تنفذ عناصر الدفاع الجوى الأمر المستديم الذى يقضى بفتح النيران عند أى اعتداء مباشر؟ عودة المشير، انتقاد المؤلف لاستشهاد صاحب المذكرات بروايات أشخاص من خارج القوات المسلحة العاملة وإغفال شهادات الضباط العاملين ● حديث المذكرات عن الهجوم الإسرائيلى، حرصه على لمز إدارات كثيرة فى القوات المسلحة ● انتقاده للمخابرات الحربية المصرية فى تقديرها المدى التكتيكى لطيران إسرائيل واقتصاره على قناة السويس فقط: هكذا تم تدمير قواتنا حتى فى الأقصر ورأس بناس ●إيجابيات الخطة الإسرائيلية فى الهجوم، اتفاق روايته مع روايات القادة الآخرين، إشارته إلى مشاركة من الأسطول السادس الأمريكى، الإسرائيليون

تدربوا على الخطة عشر سنوات، مراحل الهجوم الإسرائيلى ● حرص صاحب المذكرات على تقديم كل مبررات الإدانة للقوات الجوية والدفاع الجوى، أسئلة كثيرة يطرحها ● المؤلف ينتقد الإجابات التى يقدمها صاحب المذكرات، وينتقد بخل صاحب المذكرات بذكر اسم قائد عظيم حسن التصرف، سلاح القنابل المدمرة لممرات الطيران، الجدول الزمنى للهجوم الجوى الإسرائيلى ● حديث المذكرات عن الخطة الإسرائيلية (كولمب)، هل ينقل عن المصادر الإسرائيلية، المساعدة الملاحية التى قدمتها السفينة (ليبرتى)، لولا هذه المساعدة ما أمكن للإسرائيليين أن تكون تصويباتهم دقيقة ● استنتاجات غريبة للمذكرات فيما يتعلق بالسفينة (ليبرتى) ودورها وتدمير الإسرائيليين لها ● إشارة مقتضبة إلى بطولات للقوات الجوية فى هذا اليوم الأسود، تعليقات للمؤلف ● حديث المذكرات عن الآلية التى تم بها اتخاذ قرار الانسحاب النهائى من سيناء فى حرب ١٩٦٧ ● عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية هو المصدر الرئيسى للمعلومات عن عمليات انسحاب القوات المسلحة من سيناء ● التعليمات التى أصدرها الفريق صلاح محسن، قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل ● محاولته إبعاد المسئولية عن عاتق القيادة السياسية والإلقاء بها على عاتق القوات الجوية والاتحاد السوفيتى ● حديث صاحب المذكرات عن دوره فى هذه الأحداث وهو رئيس أركان القوات المسلحة ولكنه يريد أن يقول إن دوره كان محدودا جدا ولم يبدأ إلا متأخرا جدا ● الفريق فوزى يظهر أساه فحسب ● مشاهداته ومشاعره وهو يعود من الجبهة إلى القاهرة ●تفصيلات الهزيمة والإلقاء بها على عاتق المشير عامر ● تفصيلات مهمة عن حجم الخسائر التى أصابت القوات المصرية فى حرب يونيو ١٩٦٧ ● الأخطر: هزيمة القيادة نفسها فى روحها القتالية ● محنة عبدالناصر بعد الحرب وحديثه إلى الفريق فوزى مساء ١١ يونيو ١٩٦٧ ● لقاؤه بشمس بدران، وعودته إلى موقع كان من حقه، حصوله على الاستقالات من أقرانه من قادة القوات المسلحة ●الموقف فى نهاية يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ ● رواية صاحب المذكرات عن خروج أحمد إسماعيل من منصب رئيس الأركان، تحفظ المؤلف على سلوك فوزى تجاه الأحداث ● حديث فوزى عن نيته السيطرة على هذه النقاط فيما بعد ١٥ يوما ولكن إسرائيل سبقته بعملية الزعفرانة ● حديث المذكرات عن دور أحمد

إسماعيل فى إعادة بناء الجيش المصرى ● دور عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل فى دعم نشاط البعثة العسكرية السوفيتية بقيادة لاشنكوف وزخاروف ● حديث المذكرات عن الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عقب حرب ١٩٦٧، اضطرار فوزى إلى أخذ صف عبدالناصر، حرصه على الموضوعية فى حديثه عن عبدالناصر، موقف صاحب المذكرات هو والفريق عبدالمنعم رياض من المشير عامر ليلة القبض عليه ● موقف صاحب المذكرات من المشير فى مستشفى المعادى ● ما يرويه الفريق فوزى من وقائع محاصرة بيت المشير عامر فى الجيزة، رأى المؤلف: «كأنه كان يحاصر شمس بدران ولم يكن يحاصر المشير» ● الفريق فوزى يوحى فى المذكرات بعجزه عن فهم سر العلاقة بين الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عامر ● يبدو وكأنه ينتقد بطانة المشير لا المشير نفسه ● محنة عبدالناصر فى قواته المسلحة، عبارات الرئيس لصاحب المذكرات وهما يعدان لإعادة تشكيل القوات المسلحة، طبيعة عاطفة الرئيس عبدالناصر تجاه المشير وتجاه شمس بدران ●صاحب المذكرات يصرح بالسبب الجوهرى والمباشر فى انتهاء ثقة الرئيس عبدالناصر بشمس بدران، ما رواه عبدالناصر لفوزى عن شمس بدران ● التفصيلات الدقيقة التى سبقت حرب يونيو ١٩٦٧، تفكير عبدالناصر عند عودة أول لواء مصرى من اليمن فى ١٩٦٥ فى توجيه ذلك اللواء إلى شرم الشيخ لتكون مفاجأة كبرى للعالم ● تكرار (الأمل) مرة أخرى عندما سافر المشير عامر إلى باكستان فى ١٩٦٦ ● تفاصيل قيامه بالتبليغ بإنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية، لا هو ولا القيادة الأعلى منه كانا محددين تماما فى فهم معنى ومدلول سحب القوات ●صاحب المذكرات يتساءل عن نية القيادة السياسية والعسكرية تجاه غلق الخليج ويجيب ● اعتراف الفريق فوزى بمعاناة القوات المسلحة المصرية فى تجهيز القوات المصرية البديلة للقوات الدولية ● آراء فوزى فى حجم الأخطاء العسكرية التى اتخذت فى ذلك الوقت، الآثار السلبية للقرار المتسرع، القصور فى إعداد الدولة للحرب، عدم توازن الفتح التعبوى، تبين عدم صحة المعلومات ● المواجهة العسكرية تمتد ٤٩٠ كيلومترا ● صاحب المذكرات يبلور نظرته للأوضاع الاستراتيجية التى سبقت حرب ١٩٦٧ ويتساءل عن تغليب الهدف الوطنى على الهدف القومى ● حديثه المفصل عن قرار غلق خليج العقبة ● حديثه عن أنه هو والقادة العسكريين جميعا كانوا يفضلون التريث والتحفظ لكن المشير فاجأهم

بالقرار السياسى ● روايته عن الخلافات بين الرئيس والمشير فى منتصف مايو ١٩٦٧، انحيازه إلى رأى عبدالناصر ورواية عبدالناصر ● تعليق المؤلف على دفاع صاحب المذكرات غير المنطقى عن الرئيس ● حديث المذكرات عن مدى الإحراج والتخبط والحيرة التى أصبحت تسيطر على القادة ● الصعوبات التى واجهت القوات المصرية التى أوجدت على عجل فى شرم الشيخ ● الصراع مع إسرائيل شهد تحولا جذريا بهذه الخطوة الانتقالية غير المبررة ● اندفاعنا غير المدروس حول القضية من قضية تهديد سوريا وحشد قوات على حدودها إلى قضية أخرى هى قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة البحرية مع أنه ممر مائى دولى لا يجوز غلقه فى وجه الملاحة البحرية(!!!) ● اقتراح بريطانيا، رفض الرئيس الأمريكى جونسون لاقتراح بريطانيا ● بعض ملاحظات المؤلف على الروح التى كتب بها صاحب المذكرات مذكراته، إهماله الحديث عن شخصية خلفه فى الوزارة الفريق صادق، وعن استشهاد رئيس الأركان الذى عمل معه (وخلفه فى المنصب) عبدالمنعم رياض رغم إشادته به عند ترشيحه لهذا المنصب.

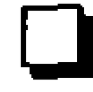
الطريق إلى النكسة

للأستاذ أنيس منصور فضل كبير فى تشجيعى على الإسراع بإصدار هذا الكتاب وإخوانه من هذه المجموعة من الكتب، فقد جاءت كلماته عن كتابىّ «الأمن القومى لمصر»، و«من أجل السلام» لتثبت لى أن كل ما بذلته لم يكن هباءً منثوراً، ولا جهداً ضائعاً، وأن هذا الجهد استحق كما كنت آمل تقدير قارئٍ عظيم من وزن الأستاذ أنيس منصور، بما اجتمع فى قلمه من فلسفة وأدب وفن ونقد وسياسة، ولست بقادر على أن أوفيه حقه من الشكر والتقدير، ولكن ظنى أنه سوف يسعد حين يجد لتشجيعه نتيجة، ولتقديره ثماراً، ولثنائه مردوداً.

هذا هو الكتاب الثامن الذى نتناول فيه مذكرات الشخصيات العامة فى مصر المعاصرة وعهد الثورة، وقد شاء الله أن تظهر تباعا هذه المجموعة من الكتب التى بدأت كتابتها منذ نهاية السبعينيات، ثم بدأت نشر بعض فصولها منذ ١٩٨٦، ثم بدأت نشرها فى كتب من ١٩٩٥، وكان كتاب «مذكرات وزراء الثورة» أولها ظهورا، وتلاه «مذكرات المرأة المصرية»، ثم «مذكرات الضباط الأحرار»، ثم «مذكرات الهواة والمحترفين»، ثم «مذكرات رجال القانون والقضاء»، ثم «مذكرات قادة المخابرات والمباحث»، ثم «مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية».

ولا يقل الكتاب الذى بين أيدينا اليوم فى أهميته عن الكتب الأخرى، بل إنه ربما يفوقها أهمية عند كثير من القراء، ومع هذا فقد كانت مجموعة المذكرات التى

يضمها هذا الكتاب فى حاجة إلى ترو وإعادة قراءة على مدى شهور وسنوات، ذلك أن موضوعها يحمل فى طياته كثيرا من المخاطر، فالبعد عن الصواب فيه أسهل ما يمكن، وأخطر مما يمكن، ولأنى أكاد أكون موقنا تمام اليقين بهذه الحقيقة البسيطة، فقد كان انفعالى تجاهها نوعا من أنواع الخوف الحقيقى الذى لا يجدى فيه إلا الإيمان والصدق واليقين، وإنى لأدعو الله سبحانه وتعالى أن يمن علىّ بأقدار من هذه الخصال الكفيلة بالنجاح فى التصدى لمثل هذه المهمة، وإنى لأرجوه ـ جل جلاله ـ أن أكون قد وفقت فى الأخذ بيدى القارئ إلى تعميق الفهم فى كثير من المناطق التى تستدعى البحث والتنقيب والتأمل والموازنة بين كثير من الرؤى والاعتقادات، فضلا عن الأهواء والمقاصد.



«الطريق إلى النكسة» هو أصدق وأدق وأبلغ وصف يمكن إطلاقه على مضمون مجموعة المذكرات المهمة التى تتضمنها أبواب هذا الكتاب، وكما أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نادرة فى تاريخ الإنسانية كلها، فسوف يرينا هذا الكتاب أنها نادرة أيضاً فى كمية المعلومات الدقيقة والتفصيلية المتاحة عنها، ومع هذا فإن بعض قومنا الذين لايقرأون لا يزالون يتقبلون القول بحاجتها إلى كتابات جديدة، وأظن أن القارئ سوف يندهش لهذا الرأى عند انتهائه من قراءة هذا الكتاب بما يحويه من أقوال خمسة من القادة الكبار الذين أحاطوا بالنكسة من جميع أطرافها الزمنية والعسكرية.

فهذا هو الدغيدى قائد القوات الجوية فى الجبهة، وهو الذى حوكم ظلماً عن مسئوليته عن الهزيمة، مع أنه هو نفسه حذر القائد الأعلى من مغبة الحرب قبل اندلاعها بأسبوعين، وتواجد بين قواته صباح يوم الحرب دون أن يذهب كباقى القادة للقاء المشير القائد العام.. وهذا هو الفريق أول مرتجى قائد الجبهة يروى كل التفصيلات التى عرفها بعد الحرب من الوثائق الرسمية وتقارير المخابرات والعمليات، مع أنه لم يعرف كل هذا حين كان مسئولاً، وهذا هو الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات التى لم تكتف بالتحذير من معركة كبيرة لم نكن مستعدين لها، لكنها حذرت حتى من أية تحرشات محدودة. ونرى بعد هذا الفريق صلاح الحديدى وقد كان قبل النكسة بشهور معدودة بمثابة قائد المنطقة الشرقية التى

جرت فيها المعركة، فإذا هو ينقل مديراً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا حيث يستضيف مونتجمرى فى نفس اليوم الذى بدت فيه نذر الحرب فى منتصف مايو، ثم يختار بعد وقوع الهزيمة ليكون بمثابة قاضى الهزيمة حيث يرأس المحكمة التى تولت محاكمة قادة الطيران.. وبعد كل هؤلاء فإننا نقرأ الرجل الذى كان رئيساً للأركان فى حرب ١٩٦٧ ثم ترقى فى نهاية الحرب ليكون قائداً عاماً للقوات المسلحة كلها، وسنراه يروى ذكرياته عن الحرب غير وجل وهو يعترف بتقليص دوره فيها. ومع هذا فأنه يرى أن وصف ما جرى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنكسة مبالغ فيه، وإنما هى فى نظره مجرد «معركة خاسرة» فحسب.

ولربما يسأل سائل وعنده حق فى سؤاله: هل حظيت حرب أخرى بأن يكتب عنها كل قادتها مذكراتهم على هذا النحو؟!

ومع هذا فسيظل الناس فى بلادنا يسألون!

❑

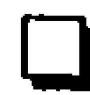
ولست أنكر أن كتابة هذا الكتاب كانت أقسى الأمور على نفسيتى، وقد كنت أتألم كثيراً جداً فى معظم فقراته، وكنت أمر بفترات حالكة من الاكتئاب الشديد، ومع هذا فقد كنت أقنع نفسى أنه لابد من إتمامه مهما كان الألم النفسى المصاحب لى فى كل أجزائه، ولست أنكر أنى لم أجرب فيما كتبت فى حياتى كلها ألماً نفسياً وبكاء مراً مثل هذا البكاء، وهذه الآلام التى اعتصرتنى وأنا أكتب هذا الكتاب، ثم وأنا أعيد قراءة ما كتبت فيه.

وأرجو أن يجد القارئ فى فقرات هذا الكتاب وبين سطوره ما يضىء له الطريق الكفيل بوصوله إلى القدرة على استشفاف كثير من الحقائق فى تلك الفترة من تاريخنا العسكرى المعاصر، وهو التاريخ الذى قدر لنا وله أن يؤثر فى تاريخنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وقد أثر فينا بأكثر مما يمكن للتاريخ العسكرى أن يؤثر فى تاريخ أمة فى العصر الحديث الذى تراجعت فيه قدرة الجيوش على التأثير فى حياة الشعوب من التأثير الكلى والشامل إلى تأثير جزئى مهما كانت قوته، ولكننا لا نملك إلا أن نقول «قدر الله وما شاء فعل»، وقد عاشت مصر ثلاثين عاما كانت الحروب المستمرة بمثابة أقوى المؤثرات فى كل جزيئات الحياة فيها حتى أصبحت هذه

الحروب بمثابة المعالم البارزة فى كل ديناميات الحركة الاجتماعية والتحول الاجتماعى والاقتصادى، بل والنمو السياسى.

من واجبنا إذن أن نقرأ بأناة وتمعن ما كتبه قادة الحروب التى خضناها حربا بعد حرب، وأن نفيد بأقصى ما نستطيع من الروح التى تتبدى من هذه الكتابات، ولابد لنا أن نقرأ هذه المذكرات ونحن نجمع بين روحين: روح التجرد للحقيقة، وروح الخشوع أمام فداحة جو المعركة التى تعيشها فصول هذه المذكرات.. ذلك أن موضوع هذه المذكرات لم يكن بنفس السهولة التى قد توحى بها المذكرات، ولو قدر لهذه المذكرات أن تصور بعض الحقيقة لكانت فى حاجة إلى أجواء أخرى من دمدمة لا تنقطع، وهمهمة لا تنقشع، وبحيث كانت أصوات القادة لجنودهم تكاد تتلاشى وسط هذا الهدير الصاخب من طلقات المدافع، وحركات القوات، وأزيز الطائرات، ورياح الحروب التى لا تبقى ولا تذر.

ويكفى التدليل على هذا المعنى ذلك الخلاف الذى يقرأ القارئ تفصيلاته فى الباب الأول من هذا الكتاب، حين يصرح نائب رئيس الجمهورية السابق حسين الشافعى (وهو عسكرى سابق) بأنه لم يشاهد أى تصد من الدفاع الجوى للهجوم الإسرائيلى على مطار أبوصوير صباح يوم الخامس من يونيو، بينما يفند القائد المسئول اللواء الدغيدى دعواه هذه ويؤكد أنه أمر بإطلاق النيران وأنها أطلقت بالفعل.. وقد قدم الدغيدى كما سنرى للمحاكمة مرتين أمام محاكم عسكرية وحصل على البراءة فى المرتين، ومع هذا فلا تزال القوات الجوية مظلومة عند معظم الناس بسبب حرص النظام الحاكم يومها على إلقاء التبعة فى الهزيمة على عاتقها، وتقديم قادتها للمحاكمة، مع أن القوات الجوية حرمت من المبادرة بقرار سياسى، ومع هذا فقد حاربت ونجحت فى تكبيد العدو خسائر تغاضى إعلامنا عنها فيما بعد المعركة من أجل إجادة تصوير البداية من الصفر على نحو ما تمكن ذلك الخلق «السيىء» منا ومن حياتنا الفكرية حيث ننسب للراحلين والسابقين كل العيوب، ونصور القائمين بالأمر وهم فى غاية الاضطرار إلى أن يبدأوا من الصفر!

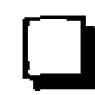


وسوف نجد فى هذه المذكرات كثيراً من الحقائق التى أريد لوطننا أن يتغاضى عنها فى الفترات السابقة، وأظن أن الوقت قد حان لنعرف كثيراً منها لنتعلم لمستقبلنا،

وبخاصة أننا بحكم هذه المعارك التى خضناها فى تاريخنا المعاصر قد اكتسبنا من اكتمال الشخصية الوطنية والقومية ما هو كفيل أن ينأى بنا عن جلد الذات، وفى ذات الوقت ما ينأى بنا عن تضخيم الذات، وأصبحنا نؤمن أن البطولة لا تتعارض مع الخبرة، وأن الشجاعة لا تتعارض مع الحنكة، وأن الحرص على المبادرة لا يعنى إعلانها، وأن امتلاك سلاح المفاجأة لا يعنى المخاطرة، وأن الدراسة المستفيضة للمخاطر لا تعنى النكوص عن الانطلاق إلى التنفيذ، وأن معرفة العدو لاتعنى تقليلاً من قدر النفس، وأن الاعتراف بالخطأ لا يعنى تقليلاً من شأن النجاح، وأن تقدير النجاح فى حجمه الطبيعى لا يعنى تثبيطاً للهمم. ولهذا كله فنحن فى حاجة إلى أن نتعلم من كل الأخطاء، وإلى أن نعرف كذلك خطأنا حين نسبنا إلى أنفسنا أخطاء لم نقترفها، وحين تجاوزنا عن أخطاء أخرى اقترفناها بالفعل. وسوف نجد أنفسنا وعقولنا تعقد مقارنات كفيلة بأن تأخذ بنا إلى وجوه الصواب فيما يتعلق بكل جوانب حرب ١٩٦٧ على مستوى العمليات والتخطيط والمعارك والتدريب والتسليح والإعلام و التنسيق والقيادة وحتى الانسحاب نفسه وما بعده.

وفى كل اللحظات التى عاشها أصحاب هذه المذكرات، واستذكروها فيما كتبوه أو رووه، كان هؤلاء القادة وغيرهم يرون كيف تنشأ النتائج متوافقة مع الإرادات حتى ولو لم تكن متوافقة مع الأمانى.. وهكذا أصبحت نفوسهم مهيأة لأن تدرك فى يقين أن الأفعال قد تقود إلى النتائج، ولكن الأمانى وحدها لا تكفل تحقيق الأمنيات، وأن الجهد الشاق والمنظم ضرورة لابد منها للوصول إلى النتائج المرجوة.. وهكذا نشأت فى تفكير هؤلاء القادة تلك القدرة التى قد يعجز بعض الفلاسفة عن تصورها من اجتماع الإيمان بالقدر خيره وشره مع الإيمان بالإرادة وقدرتها على الحركة فى إطار الاختيار الذى أنعم به الله علينا.

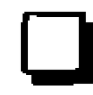
وهذه فى الحقيقة هى الروح الغالبة والمسيطرة على معظم صفحات وفقرات هذه المذكرات التى بين أيدينا اليوم، ومع هذا فإن هذه المذكرات تعمد فى بعض الأحيان إلى الابتعاد عن الروح الجديدة بأن تلتزمها، والسبب فى هذا أبسط مما يتصوره المجادلون، فهى مذكرات بشر يخضعون فى كل ما يفعلون لطبائع البشر ويفقدون بشريتهم إذا ما تخلوا عن هذه الطبيعة.



وعلى الرغم من أن حرب ١٩٦٧ تبقى بمثابة المحور الكبير فى حديث كل هذه المذكرات،إلا أن الحروب الأخرى تجد لنفسها مكاناً بجوارها، وتأتى حرب اليمن بالذات لتكون بمثابة الامتداد الطبيعى لحرب ١٩٦٧ فى تراجع الزمن، ذلك أن حرب ١٩٦٧ نفسها تأثرت إلى أقصى ما يمكن بما حدث فى حرب اليمن، سواء فى استنزاف الطاقة، أو فى الوصول إلى خبرات خاطئة، أو فى صياغة نظم غير كفيلة بتحقيق أداء معقول. ولا ننسى أيضاً أن اثنين من أصحاب هذه المذكرات وهما الفريق أول مرتجى والفريق أنور القاضى كانا قائدى القوات المصرية فى اليمن.

ومجمل القول أن الخبرة فى حرب اليمن كانت تنتقص ولا تضيف إلى الخبرة المطلوبة فى ١٩٦٧، ولو أن حرب اليمن كانت قد انتهت بدون حدوث ١٩٦٧ لما كانت قد تطورت فى استقبالها فى وجدان الشعب على النحو الذى حدث. صحيح أننا نفهم من واقع المذكرات التى بين أيدينا أنها كانت ستستمر مدة أطول، لكنها لم تكن لتفجر الانتباه إلى أنها قد قضت على القوات المسلحة المصرية (كما تقول المذكرات التى فى هذا الكتاب) فى مقتل من حيث أثبتت غروراً زائفاً بالنفس، وقدرة زائفة على الانتصار فى معارك حربية محدودة، ومن ناحية أخرى كان الضبط والربط والانتظام قد أصيب فى مقتل.

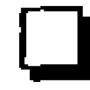
هكذا تجد حرب اليمن مكاناً فى كل المذكرات التى تتحدث عن حرب ١٩٦٧ وما بعد حرب ١٩٦٧، ومع هذا فإن الفريق صلاح الحديدى يخصص لها كتاباً كاملاً نتناوله فى هذا الكتاب فى باب كامل هو الباب الخامس.



ولربما يشعر القارئ العربى الذى لم يتح له أن يطلع على هذه المذكرات حين نشرت منذ سنوات بمدى ما تحتويه وتضمه من تفاصيل كثيرة ومذهلة بالفعل، وبخاصة فى الصورة المقدمة له عن هذه الحروب. وأستطيع أن أقول بكل ثقة إن المذكرات الست التى يتناولها هذا الكتاب لم تلق الذيوع ولا الانتشار الكافى،كما أنها لم تلق الاهتمام اللائق، وفضلاً عن هذا فإنها الآن وبالفعل نادرة الوجود فى مكتباتنا ومراكز بحوثنا، على حين لا تخلو هذه المكتبات من المراجع الإسرائيلية والصهيونية والغربية.

وقد بذلت فى قراءة وتحليل واستعراض هذه المذكرات بالذات جهوداً كثيرة حتى أستطيع أن أفسر المعانى التى تحملها ألفاظ هذه المذكرات الست، على الرغم من وضوح هذه الألفاظ وشيوع استخدامها حتى على مستوى الحياة اليومية المعاصرة. ولا أظن القارئ بحاجة إلى أن يدرك مدى المعاناة فى فهم نصوص كتبت ونشرت على حين أن الذين كتبوها كانوا لا يزالون فى شك من أن مصر قد انتصرت على دعاوى الانغلاق والتعتيم بعدما انتصرت فى حرب ٦ أكتوبر المجيدة.

وقد بذل أصحاب هذه المذكرات جهداً واضحاً فى التغلب على الخطوط الدقيقة الفاصلة بين دعاوى الأمن ونزعات المعرفة، وإنى لمقدر أشد التقدير كل الأجواء التى كانت تحد من قدرتهم على التحدث بحرية وصراحة عما رأوه ولمسوه وعايشوه وشاركوا فيه وعانوا منه ودفعوا ثمنه.



ومن المهم فى هذه المقدمة أن أذكر شيئاً مهماً عن علاقة القادة الخمسة أصحاب هذه المذكرات ببعضهم، فقد كان الفريق أول محمد فوزى رئيساً للأركان، على حين كان الفريق أول مرتجى فى نفس الوقت قائداً للقوات البرية بعدما آثر عبدالناصر أن يعين فوزى رئيساً للأركان على غير إرادة عبدالحكيم عامر الذى كان يرشح مرتجى.. ومن العجيب أن نفس الموقف قد تكرر بعد الحرب والهزيمة، فآثر عبدالناصر أن يعين فوزى قائداً عاماً بديلاً عن مرتجى، على نحو ما ترويه مذكرات كثيرة، منها الجزء الثالث من مذكرات صلاح نصر والخاص بعام ١٩٦٧ والمعنون بـ«العام الحزين»، هذا بالإضافة بالطبع إلى روايات خمس أوردها مرتجى نفسه فى مذكراته، وستتعرض لها بالتفصيل فى الباب الثانى الذى يتناول مذكرات الفريق أول مرتجى.

ومن الطريف أن كلا الرجلين قد وصل إلى رتبة الفريق أول، وانتهت حياته العسكرية وهو فى هذه الرتبة. ومن الطريف أكثر أن المشير أحمد إسماعيل (وهو ثانى مشير فى الجيش المصرى الحديث بعد المشير عامر) كان رئيساً للأركان مع كل من الرجلين، فكان رئيساً للأركان فى الجبهة فى ١٩٦٧ مع مرتجى، ثم رئيساً لأركان القوات المسلحة كلها مع محمد فوزى عقب استشهاد عبدالمنعم رياض.

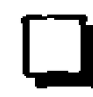
أما الفريق أنور القاضى (ثالث أصحاب المذكرات) فقد كان فى سلسلة القيادة

العامة قبل حرب ١٩٦٧ تالياً مباشرة للفريق أول محمد فوزى، حيث كان رئيساً للعمليات، وفيما قبل ذلك كان الفريق مرتجى قد قاد القوات المصرية فى اليمن خلفاً للفريق القاضى (ثالث أصحاب المذكرات)، ومن الطريف أنهما تركا الخدمة فى يوم واحد عقب هزيمة ١٩٦٧.

ومن الطريف أيضاً أن الفريق أول محمد فوزى كان هو الضابط الآمر بتشكيل المحكمتين العسكريتين الأولى والثانية لمحاكمة اللواء الدغيدى (أول أصحاب هذه المذكرات)،وأن المحكمة العسكرية الأولى التى شُكلت لمحاكمة اللواء الدغيدى بأمر من الفريق أول محمد فوزى، كانت برئاسة رابع أصحاب هذه المذكرات، وهو الفريق صلاح الحديدى.. فيالعجائب القدر!!

ومن العجيب أيضاً أن الفريق صلاح الحديدى نفسه كان قائد ما يسمى بالمنطقة العسكرية الشرقية حتى نقل قبل الحرب بشهور رئيساً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وأن اللواء الدغيدى كان قائد القوات الجوية والدفاع الجوى فى المنطقة الشرقية، أى فى جبهة القتال.

وقد ولد الدغيدى عام أربعة عشر (١٩١٤)، على حين ولد الفريق أول فوزى عام خمسة عشر (١٩١٥)، وولد الفريق أول مرتجى عام ستة عشر (١٩١٦)، وولد الفريق أنور القاضى عام ثمانية عشر (١٩١٨)، أما الفريق الحديدى فلا أعرف تاريخ ميلاده.



وعلى الرغم من أننى تعودت فى مجموعة كتبى هذه أن أرتب أبوابها حسب المكانة البروتوكولية التى احتلها أصحابها، إلا أننى رأيت أن هذا الترتيب لا يصلح لهذا الكتاب الذى يتحدث عن الحرب والهزيمة، ومن حق القارئ أن يقرأ أولاً وجهة نظر الذين خاضوا الحرب أو قادوها، أو من المفترض أنهم قادوها أو كانوا فى موقع قيادتها، ثم وجهة نظر الذين حاكموهم، ثم وجهة نظر الذين أمروا بمحاكمتهم، وهكذا يأتى الترتيب مختلفاً عن البروتوكول، فنبدأ باللواء الدغيدى قائد القوات الجوية فى سيناء وجبهة القتال، ثم بالفريق أول مرتجى قائد الجبهة، ثم بالفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات، ثم بالفريق صلاح الحديدى رئيس المحكمة العسكرية

التى تولت محاكمة قادة الطيران، وننتهى بمذكرات الفريق أول محمد فوزى، وهو الضابط الآمر بالتشكيل، الذى أصبح بعد الحرب قائداً عاماً للقوات المسلحة، على حين كان بمثابة رئيس هيئة الأركان أثناء الحرب وقبلها.



وهذا الكتاب شأن كتبنا السابقة (مذكرات وزراء الثورة ـ مذكرات المرأة المصرية ـ مذكرات الضباط الأحرار ـ مذكرات الهواة والمحترفين ـ مذكرات رجال القانون والقضاء ـ مذكرات قادة المخابرات والمباحث ـ مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية) لا يفعل أكثر من أن يضيء النصوص أمام القراء، وأن يتولاها بالتحليل والترتيب والتبويب والمدارسة والمراجعة والنقد، وأن يضع نصوص كل هذه المذكرات فى الإطار الكفيل بأن تفيد هذه النصوص من كل ما قدمته من إفادات هائلة لتاريخنا كله.

ولست فى حل ـ بعد كل هذا الوقت الذى اقتطعته من القارئ ـ من أن أفيض فى الحديث عن منهجى فى كتابة هذا الكتاب، أو الكتب السابقة، فمقدماتها وأبوابها وفصولها وفقراتها حافلة بهذا الحديث عن هذا المنهج.. إنما أنا حريص على أن أعتذر للقارئ عن كل ما قد يأخذه علىّ، ولابد أن كل قارئ سيأخذ علىّ الكثير، فأنا بشر، ولست من خيار الناس، ولا أظننى ـ حتى ـ أصل إلى أن أكون من أواسطهم، إنما أنا عجول رغم كل ما أحاول أن ألتزم به من دقة، وما أجبر نفسى عليه من كتابة النص عشر مرات أو أكثر فى كثير من الأحيان، ورغم كل ما أبذل من مراجعة تجارب مطبعية قد تفوق العشرة أيضا.

وأظن أننى أيضا لا أخلو من تحيز وانحياز بحكم عواطفى المتدفقة رغم كل ما بذلت من جهد طيلة حياتى القصيرة فى أن أكون موضوعيا، وأظننى أيضا فى حاجة إلى أقدار لا متناهية من التواضع أمام النصوص، وأمام كتابها العظماء، وأمام قرائى الكرام، لكننى مع هذا أجد نفسى مندفعا فى كثير من الأحيان فى اتجاه آخر هو غير هذا التواضع الذى أرجو أن يمن الله به على يوما بعد يوم، وأظننى أيضا فى حاجة

إلى كثير من الإحساس بمشاعر الناس التي يبدو أني لا أقيم لها ما تستحق من وزن حين أعمد إلى النصوص بما أجدني مندفعا إليه بحكم مهنتي وممارستي كطبيب من تشريح وتقييم.

وأظنني بعد هذا كله أيضا عاجزا عن الإحاطة بكثير من العيوب والمآخذ في شخصيتي وقلمي وكتاباتي، ولكني مع هذا أدعو الله سبحانه وتعالى أن يهيئ لي من أمري رشدا، وأن يهديني سواء السبيل، وأن يغفر لي، وأن ينعم عليّ بالتوفيق، وأن يجعلني قادرا على شكره أن مكنني أن أقدم هذا العمل اليوم، وأن أقدم سوابقه في الأيام الماضية.

وكلي دعاء إلى الله أن يوفقني إلى تقديم الأجزاء التالية في الأيام القادمة، وقد طال العهد بتجاربها المطبعية على مكتبي أو بالأحرى على مكاتبي في البيت والمكتب والعيادة، والوقت لا يسعفني، والجهد يتضاءل، والعمر قصير، ولكن أملي في الله كبير.

د. محمد الجوادي

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

1

مذكرات اللواء
عبد الحميد الدغيدى

دار الخيّال

(١)

كان اللواء عبدالحميد الدغيدى واحداً من الذين اشتركوا مبكراً جداً فى التنظيمات السرية الوطنية، وكان مع وجيه أباظة وعبداللطيف البغدادى فى تنظيمهم الأول، وهو زميل دفعة عبداللطيف البغدادى، وإن كان أكبر منه فى السن بثلاث سنوات (ولد الدغيدى فى ٢١ أبريل ١٩١٤).

وقد تولى الدغيدى قيادة قاعدة أنشاص الجوية فى أوائل الأربعينيات، ثم تولى قيادة مدرسة ميكانيكا الطيران فى منتصف الأربعينيات، وفى أواخر الأربعينيات تولى قيادة المقر الجوى العام، ثم تولى قيادة قاعدة ألماظة الجوية فى أوائل الخمسينيات.

وبعد الثورة كان الدغيدى من الذين آثروا البقاء فى خدمة القوات المسلحة، وقد تقدم به ترتيبه فى القوات الجوية بعد خروج عدد كبير من السابقين عليه، وأتيحت له فرصة للابتعاث خارج مصر، لا إلى أوروبا كما يتخيل القارئ ولكن إلى الهند، حيث حصل على درجة الماجستير فى العلوم العسكرية، وفى أثناء دراسته فى الهند وقعت حرب ١٩٥٦.

بعد حصوله على الماجستير بامتياز عاد الدغيدى إلى بلاده فى ١٩٥٧ ليرتقى فى سلك الخدمة العسكرية حيث تولى قيادة قاعدة أبوصوير الجوية ثم رئاسة أركان قاعدة الإسماعيلية،ثم عاد ليتولى قيادة أبوصوير الجوية، ثم تولى قيادة الكلية الجوية فى بلبيس، ودرس فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا، وبقى فى المواقع المتقدمة من

القوات الجوية حتى أصبح فيما قبل حرب ١٩٦٧ القائد الجوى المسئول عن جبهة قناة السويس وسيناء، أو بمثابة قائد القوات الجوية والدفاع الجوى فى الجبهة إذا ما ترجمنا الألفاظ البيروقراطية المستخدمة فى ذلك الوقت إلى معناها العسكرى، وقد كان من حظ الدغيدى السيئ (أو الحسن) أن أبدى فى مواجهة الرئيس نفسه معارضة للتوجهات التعبوية المتعجلة [إن جاز هذا التعبير] ، وكان من نتيجة هذا أن اعترى عبدالناصر الضيق النفسى منه، وظهر هذا واضحاً من محاولة تقليص سلطاته، وتعيين قائد مناوب معه فى نفس الموقع قبل الحرب، فلما وقعت الواقعة وحدثت النكسة كان رد الفعل عند القيادة السياسية أن أحيل الدغيدى إلى التقاعد فى ٢٠ يونيو ١٩٦٧ ثم قدم الدغيدى نفسه (الذى حذّر) إلى المحاكمة، ولما برأته المحكمة قدم مرة ثانية بنفس التهمة وبرئ منها مرة ثانية على نحو ما سنرى فى هذا الباب.

وقد عاش الدغيدى حياة هادئة حتى عام ١٩٩٣ حيث توفى فى ١٦ سبتمبر، أى أنه عاش أكثر من تسعة وسبعين عاماً.

(٢)

نشرت هذه المذكرات على سبع حلقات فى جريدة «الأيام» السكندرية التى رأس الدكتور عاطف غيث مجلس إدارتها ورأس تحريرها الأستاذ محمد شاكر، وقد بدأ نشر هذه الأحاديث فى الذكرى الحادية والعشرين لحرب يونيو ١٩٦٧، ونشرت الحلقة الثانية فى ١٢ يونيو ١٩٨٨، والثالثة فى ١٩ يونيو ١٩٨٨، والرابعة فى ٢٦ يونيو ١٩٨٨، والخامسة فى ٣ يوليو ١٩٨٨، والسادسة فى ١٠ يوليو ١٩٨٨، والسابعة فى ١٧ يوليو ١٩٨٨، وقد تولى تحرير هذه المذكرات الأستاذ أحمد الجابرى.

وبعد خمس سنوات نشرت مجلة «أكتوبر» فى العدد ٨٧٠ (٢٧ يونيو ١٩٩٣) خطاباً مطولاً من صاحب المذكرات بعث به إلى الأستاذ صلاح منتصر رئيس مجلس إدارة «دار المعارف» ورئيس تحرير مجلة «أكتوبر»، وقد بلور الدغيدى فى هذا الخطاب بعض النقاط التى كانت فى حاجة إلى توضيح فى مذكراته التى سبق نشرها، وسوف نستعين ببعض فقراته فى هذا الباب.

(٣)

هذه مذكرات فى غاية الأهمية والخطورة والحيوية، لأنها ببساطة شديدة مذكرات رجل برىء اتهم ظلماً ونال البراءة، ثم أعيدت محاكمته مرة ثانية ونال البراءة.

ومن الغريب أن التهمة التى حوكم عليها فى المرتين كانت واحدة، ولكن يبدو أنها كانت غائمة التلفيق إلى الحد الذى جعل الذين اتهموه يعدلون من وصف التهمة نفسها، ومع هذا فإن القضاء العسكرى نفسه هو الذى برأ الرجل فى المحاكمتين، مع أن «البروباجندا» كانت تدق طبول الاتهام له، إلى حد أن العنوان الرئيسى فى الصفحة الأولى من صحيفة الأهرام كان مخصصاً لهذه المحاكمات عند إحالتها للقضاء العسكرى، وعند بدء المحاكمة، وعند ظهور الحكم، وعند الأمر بإعادة المحاكمة.. وهكذا.

وكان مجرد التفكير فى الحكم ببراءته يحتاج أقداراً كبيرة من الجسارة والقدرة على الانتصار على الرأى العام لا مواجهته فحسب. ومع هذا فقد برئ هذا الرجل مرتين، وهو لايزال ـ حين كتب هذه المذكرات ـ مستعداً لأن يتنازل عن البراءتين ويحاكم من جديد عن أى تهمة يرتئيها غيره أو يسلطها عليه، ولهذا كله ـ وهو بعض من قليل كما سنرى ـ تستحق هذه المذكرات أن توصف بأنها فى غاية الأهمية والخطورة والحيوية، فضلاً عن الشجاعة والجرأة والجسارة.

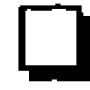
فإذا أضفت إلى هذا أن هذه المذكرات مخصصة بأكملها للحديث عن هزيمة ١٩٦٧ من وجهة نظر قائد الطيران والدفاع الجوى فى جبهة الحرب، أدركت كم أنك أمام نص فريد فى معطياته وفى محتوياته، وفى دلالاته، وإيحاءاته، وإيماءاته، وإشاراته.

ومع هذا فإن النص الذى بين أيدينا يستغنى عن كل الرموز وعن كل وسائل التلميح والتضمين والإشارة ليجاهر بما يراه يستحق المجاهرة، علناً وقطعاً ودون أى تحرز أو تحفظ أو تحوط، وهو يفعل هذا ببساطة شديدة وفى شجاعة بالغة ربما لا تتأتى إلا لهؤلاء الذين واجهوا الموت مرة بعد أخرى، وأصبحوا لا يخشونه فى أية صورة من صوره.

(٤)

وينفـرد صاحب هذه المـذكرات اللواء عـبد الحميـد الدغيدى بـين كل من كـتبوا مذكراتهم مـن العسكريين وقادة الحرب أو الـنصر على حد سواء بأقـصى قدرة على التحديد، ويكفيك ـ على سبيل المثال ـ أن تعـرف أنه يحدد المسئولين عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ بخمسة هم: الرئيـس عبدالناصر والمشير عامر وثلاثة آخريـن من القادة الكبار هم رئيـس الأركان (الفريـق فوزى) وقائد الجيـش الميدانى (الـفريق صلاح مـحسن) وقائد المخابرات الحربية (الفريق محمد أحمد صادق).

ومع أن الفريق مرتجى فى مـذكراته التى تناولناها فى الباب الثـانى من هذا الكتاب يكاد يـقترب من هذا الرأى، بـل يكاد يقره، إلا أنـه لم يتمتـع بهذه القدرة الشـجاعة الفذة على الاتهام المحدد المتكرر التى تمـتع بها اللواء الدغيدى فى هذه المذكرات ولا بعُشر معشـارها.. أما الدغيدى فإنه يكرر التـصريح بما اقتنع به، وهو يفـعل هذا كلما سنحـت له الفرصة، بـل هو يذهب إلى مـدى أبعد من هـذا كله بأن يوصـف لهؤلاء تهماً وجـنايات (بأسلوب الادعاء والـقضاء) تبلغ العـشر على نحو ما سـنرى ونحن نستعرض هذه المذكرات.



وليس من شك فى أن اللـواء الدغيدى قد عانى من هؤلاء جميعـاً، لكن من الظلم له ولأنفسنا ولتاريخنا أن نقول إنه كتب مذكراته هذه للانتقام من هؤلاء الذين ظلموه، فالمـذكرات رغم كـل شىء حافـلة بـالموضوعـية الشـديدة المنبثة والمتخـللة فـى كل سطورها، وحافلة بالمنطـقية الشديدة التى تظلل أحكامها وتقود مقـدماتها ونتائجها إلى الصواب الـبين، حتى فـيما يتـعلق بأبعـد الموضوعات عن الخـضوع لمنطـق الصواب والحق ولأسلوب المنطق والتحليل.

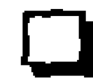
ولست مـتحيزاً لهـذه المذكرات، ولكنـى فى الواقع مـعجب أشد الإعجـاب بها، وبصاحبها الذى استطـاع رغم كل هذه المعاناة النفسية والبدنية أن يـنتصر على الرغبة فى راحة البـال، وصمم مع هذا علـى أن يدلى للجمـاهير التى ظلـمته بالشهـادة التى ينبغى لهذه الجماهير وينبغى عليها أن تقرأها حتى لو مضت السنون تلو بعضها.

وإنـى لأعتـرف أن إعـجابى بهذه المذكرات كان يزداد مع كل فقـرة أقرؤها فيها، ففيها صدق نـفسى بديع، وفيها كذلك منـطق عقلى متميز، وفيهـا صفاء فكر، وحب للوطن، وألـم نبيل، وأمل لا يـنقطع فى ألا يتـكرر ما حدث.. وهو ما نـرجوه وندعو الله من أجله.

(٥)

يحرص صاحب هذه المذكرات على الاعتـماد فى كل ما يورده من روايات وكأنه يعلى من قدر الرؤية على الرواية، فهو حـريص فى كل ما يرويه أن تتسق رواياته مع العقل، وهو لهذا يناقش الاحتمالات والروايات الأخـرى بالعقل وبالمنطق ليؤكد على صواب ما يـرويه، حتى لـو لم يكن مـا يرويه محتـاجاً إلى مثـل هذا، لكن مـاذا بوسع رجل سلط علـيه سيف الاتهام ظلماً أن يـفعل، وماذا بوسعه إلا أن يلـجأ إلى أسلوب مثل هذا؟

وفى أحوال قليلة يبدو صاحب المذكرات وكـأنه سيتجاوز عن ذكر بعض الأسماء التى يتهمها، ولكننا لا نكاد نمضى مع نصوصه بضع فقرات حتى نجده يصرح بما ظنناه منذ قليل يتنازل عن التصريح به.



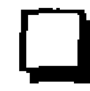
وعلى الرغم من أن القارئ يكاد يتوقع مـن مذكرات الدغيدى أن تتناول بشىء من التـفصيـل رؤيته تجـاه الخلفـيات السـياسيـة للقـرارات التى اتـخذها الـرئيس جـمال عبدالناصر أو المـشير عبدالحكيم عامر فيمـا قبل ١٩٦٧ وفيما يتعلق بأدائـهما القيادى السياسى، إلا أن الدغـيدى منصرف بكل جوارحه إلى جزئيـة دور القوات الجوية فى المعركة، وإلى جزئية نفى مسئوليتهـا عن الهزيمة، ويبدو الدغيدى فى هذا الشأن إذا ما قورن بالـفريق مرتجى وكأنـه أضيق أفقاً أو كأنـه بالفعل قـائد القوات الجوية فـحسب وليس قائداً للجبهة كلها على نحـو ما كان مرتجى، وفى الحقيقة فإن الدغيدى معذور ويكاد الألـم يعتصره حـتى وفاته لا حتـى وقت كتابتـه وإملائه لهذه المـذكرات، وقد انصرف الدغـيدى بكل جوارحه إلـى ١٩٦٧ فلم يجد الوقـت الكافى لكى يـتحدث

بالفخر والفخار المناسبين لإنجاز القوات الجوية المصرية فى حرب ١٩٧٣ على نحو ما فعل الفريق مرتجى فى حديثه المنصف والفخور والمعتز بحرب ١٩٧٣ وبكل إيجابياتها، وفى الحقيقة فإن الفريق مرتجى كان أكثر إنصافاً لنفسه ولنا بما كتبه من تقييم موضوعى وجميل لحرب أكتوبر ١٩٧٣ معبراً عن إحساسه بالزهو والمجد والانتصار الذى تحقق ومقارناً بين ظروف الحربين مقارنة دقيقة، ولسنا نستطيع إلا أن نقول إن الدغيدى قد فاته أن يفعل نفس الشيء، حتى وإن كان له عذره الذى لاشك ولا مراء فيه.

(٦)

ونحن نرى الدغيدى نفسه وهو يعترف بأنه غير مؤهل للسياسة ولا لفهمها ولا للعمل بها وهو يقول:

« أنا غير مؤهل لها فأنا رجل عسكرى صميم دماً ولحماً، والسياسة فى تقديرى محيط لا قاع له ولا شواطئ، فالعمل الواحد اليوم يكون ناجحاً مثمراً ونفس العمل فى الغد يكون ساقطاً مدمراً، ومن هنا بعدت عنها لأننى لا أصلح، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه، وسلكت طريقى كعسكرى إيماناً منى بأن الوطنية تقاس بقدر التضحية، إن علت علت الوطنية، وإن كبت كبت، وإن انعدمت فما لها من أثر، والتضحية بالروح هى فى تقديرى أعلى مراتب الوطنية».



ويعتقد اللواء الدغيدى أنه أكثر العارفين بأسباب الهزيمة وبما حدث يومها ويقول:

«ولندخل فى موضوع الهزيمة العسكرية الذى أنا أهل له (أى للحديث عنه) بحكم المهنة والمنصب والظروف، وأخالنى أكثر العارفين لعضويتى اللصيقة بما دار حيث كنت قائداً للمعركة الجوية (القوات الجوية والدفاع الجوى) عن منطقة القناة وشبه جزيرة سيناء ففى تلك الحقبة من الزمان الأسود، مما يؤهلنى لمعرفة واقع ما حدث إلى جانب أننى قدمت للمحاكمة أمام محكمتين عسكريتين مرتين حكمت المحكمة الأولى ببراءتى لانتفاء التهمة من أساسها وليس لعدم كفاية الأدلة أو لأى

سبب آخر، وألغى الحكم والمحكمة وقدمت للمحاكمة أمام محكمة ثانية وكان حكمها هو البراءة للمرة الثانية لانتفاء التهمة بأكملها، وقد برزت أمور ووقائع أثناء المحاكمتين زادتنى معرفة فوق المعرفة، وربطت بين وقائع كانت مفككة فتبلورت الصورة واتضحت الحقيقة».

«ومما يؤهلنى أيضاً أننى ساعة الضربة الجوية من بدايتها إلى ما بعدها بوقت حسمت المعركة فيه وتأكدت النهاية أثناءه، كنت القائد الأوحد الذى يتواجد على رأس طاقم عمليات كامل بمركز عملياتى، وباقى القواد الكبار غياب عن مراكز عملياتهم، وهى الأمكنة الوحيدة التى تمكنهم من القيادة والسيطرة على قواتهم ومن إدارة المعركة، ومن أى مكان غيرها ومن الأمكنة التى كانوا يتواجدون فعلاً بها يتعذر عليهم القيادة والسيطرة وتستحيل عليهم إدارة المعركة، وكان هذا الأمر على وجه القطع أقوى الأسباب فى الانهيار السريع الشاذ وانتهاء المعركة منذ بدايتها حيث ضرب غياب القادة عن مراكز عملياتهم جميع الأرقام القياسية السابقة مرات ومرات منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا، وأكيد سيظل هذا الرقم قياسياً إلى أن تقوم الساعة»

(٧)

ويعقد صاحب هذه المذكرات مقارنة من أهم ما يمكن عن المصير المتباين الذى لقيه قادة القوات المسلحة عام ١٩٦٧، فالمسئولون الحقيقيون عن الهزيمة كرمهم الرئيس عبدالناصر واستبقاهم، على حين أن الباقين جميعاً أطيح بهم وراء الغيب، أو خلف قضبان السجون وهو يقول فى هذا المعنى:

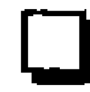
«... ومن أغرب الأمور وأعجبها ومما تبرز منه الشكوك والريبة، وتفوح رائحتها الكريهة، أن هؤلاء الفرسان الثلاثة (أى فوزى وصلاح محسن وصادق) هم الذين استبقاهم الرئيس جمال عبدالناصر على رأس القوات المسلحة يتحكمون فى أمورها ويقبضون بيد من حديد على ناصيتها، أما باقى القواد الكبار جميعاً فإما أحيلوا إلى التقاعد أو حوكموا عن تهم من صنع المسئولين عن الهزيمة بكل أبعادها.. فقواد

القوات البرية والبحرية والجوية ورؤساء أركانهم وجمع كبير من كبار القادة كلهم أطيح بهم وراء الغيوب أو خلف قضبان السجون».

ويردف الدغيدى حديثه هذا باستطراد يتبنى فيه نظرية اصطفاء الرئيس عبدالناصر لذوى الزلات واعتماده عليهم لأنه يسهل قيادهم، ولا ننسى أن الدغيدى ظل يؤمن إيماناً تاماً بأنه لم يتعرض لكل ما تعرض له إلا بسبب موقفه يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ حين حاول تنبيه الرئيس عبدالناصر إلى خطورة ما كنا مقبلين عليه من حرب بلا استعداد، وهو لهذا يطبق القاعدة بالعكس أيضاً، فيرى أن ذوى الأخطاء يتأهلون بأخطائهم للمواقع المتقدمة، ويستبقون فى الخدمة، على حين يطاح بأمثاله من الذين يرشدون إلى الصواب ، ويحثون عليه ، وينبهون إلى الخطأ ، وإلى الابتعاد عنه، ومن عباراته الكثيرة فى هذا المعنى قوله:

«ما من شك أن الكفاءة لم تكن السبب وحسن القيادة لم يكن مربط الفرس.. وإنما أخطاؤهم الجسيمة وتصرفات بعضهم المريبة ومسئوليتهم الجسيمة عن العار والهزيمة، هى التى أهلتهم لتلك المناصب العالية، ومكنتهم من السيطرة الكاملة على القوات المسلحة، وتحت شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» فى بيئة شعبية مضطرمة، وثورة عارمة على من تسببوا فى الهزيمة المنكرة وصوت جهورى موحد من شعب مصر الذى نكب وفجع بالتآمر ممن تسبب وممن خطط».

«اختار جمال عبد الناصر وهو المسئول الأكبر ـ وقد أسند تلك المسئولية بنفسه لنفسه فى خطاب التنحية ـ الثلاثة ليكونوا آلة فى يده يحركها كما تشاء إرادته لإخلاء مسئوليته، ومن ثم مسئوليتهم عن الهزيمة بتزوير التاريخ وبتزوير الحق وتعمية الشعب عما حدث.. فى يده أطراف المشانق.. وعلى رقاب الثلاثة تلتف خياتها [أى عقدها]، يشد حبل المشنقة إن حاد أحدهم عن هدفه، ويشد الأطراف الثلاثة إن شذوا عن إرادته، فزوروا ما حدث وقلبوا الأوضاع رأساً على عقب فأصبحوا كالعرائس والدمى، تحركهم خيوط البغى والهوى».



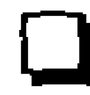
ولكن الدغيدى يحرص على أن يفرق بين أخطاء محمد فوزى وصلاح محسن من ناحية، وأخطاء محمد صادق من ناحية أخرى، فهو يرى أن صادق جاهل جداً، على حين أن الآخرين كانا يتصرفان تصرفات مريبة:

«... وهنا أسجل للتاريخ حقيقة من داخلى أن «صادق» أعماله ليست مرية، إنما الجهل كان واخد حدوده.. فمن وثائق حيثيات حكم المحكمة قالت: «إن تحديده مدى الطائرات الميراج بـ٣٠٠كم كان سبب تدمير الطائرات المصرية فى كل منطقة القناة والمنطقة المركزية والجنوبية لأنه ألزم به القوات الجوية».

(٨)

ويصور الدغيدى فى فقرات متفرقة من مذكراته الحالة النفسية التى تعرض لها بعد أن وجهت إليه الاتهامات وأعلن عن تقديمه للمحاكمة التى كلفت بمحاكمة قادة القوات الجوية باعتبارهم مسئولين عن هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ومع أنه يحاول أن يقفز على تلك الأيام وتلك الآلام، فإنه لا يغفل الإشارة إلى بعض ملامحها وأحداثها وكيف أثرت فيه لولا إيمانه بالله وبراءته من كل هذه التهم:

«... ولك أن تتصور إيمانى هذا فى الوقت الذى كنت فيه فى أسوأ حالة.. يقذف منزلى بالطوب وتكسر نوافذه من الشعب. أخرج من بيتى أسمع هتافات كلها سباب شاذ.. الجيران كانوا يقولون ياخاينين بدلا من صباح الخير.. وأقول: كنت أشفق على الضاربين بالطوب وعلى الشعب الذى يهتف ضدى لأنهم معذورون، فقد قيل لهم هؤلاء سبب النكسة.. فأنا عذرتهم لأنى مغبون من الذين ظلمونى».



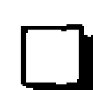
وفى موضع آخر يفصل الدغيدى القول فى الروح القاسية التى قوبل بها فى تلك الأيام حتى من أقرب أقربائه بل ومن والديه ويقول:

«فقد أحلت إلى التقاعد فى ١٩/ ٦/ ٦٧، ولم أستطع البقاء فى منزلى للهتافات التى كانت تهتف ضدى والألفاظ البذيئة والحجارة التى يرجم بها بيتى، فتوجهت إلى الإسكندرية وابتعدت عن الأنظار، وذهبت فتوجهت إلى القرية.. وكان الكل ينظر إلىّ باحتقار من كثرة ما سمعوا من شائعات قاتلة واسعة الانتشار على مدى الجمهورية، شائعات موحدة فى المعنى واللفظ، كان أقساها على نفسى هو أننى نسفت مركز عملياتى من أول طلقة وهربت.. حتى أننى زرت صديقاً لى هو الأخ وجيه

أباظة وكان محافظاً للبحيرة فى هذا الحين، وأول ما قابلنى ابنه «عزيز» وكان عمره خمس سنوات، واجهنى وهو طفل من كثرة ما سمع ولأنه يعرفنى من العلاقة الوطيدة بينى وبين أبيه وعائلته، ولوى وجهه من ناحيتى وقال: أنت جبان ياعمو.. لأنك هربت.. ولم يكن يدرى لصغر سنه معنى هذا الكلام ولكنه حفظه من كثرة ماسمع. قد آلمنى أكثر من ذلك أن ابن أخى الشقيق وكان فى نفس السن تقريبا، وكنت عندهم أبدو بطلاً من الأبطال، ومثلاً أعلى لما يرجوه أى شاب أو طفل، وبادرنى بنفس القول: ياعمو أنت هربت وعريتنا! حتى أبى وأمى - رحمهما الله - كانا ينظران إلىّ بعطف الأبوة والأمومة ولكن فى النظرات وفى الحركات أنهما يكنان لى الاحتقار، وهذا ليس بغريب، فالوطن أغلى على الآباء والأمهات من الأبناء!».

كل من حولى من أقارب وأصدقاء ومعارف وغير معارف كانت نظراتهم إلىّ تقتلنى، وكلماتهم تذبحنى، وإشاراتهم تزلزلنى، ونكاتهم تبكينى!».

أما الشائعة الثانية فكانت تقول إننى قبضت من الإسرائيليين مبلغ ٤ ملايين جنيه من العملة الصعبة وأودعتها فى بنوك سويسرا».



وقبيل وفاته كتب الدغيدى فى خطابه الذى نشر فى مجلة أكتوبر بعنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» ما نصه:

«فقد رجمت مراراً فى الشوارع وأهنت إلى أدنى وأبذأ حد أينما تواجدت فى أى مكان بألفاظ فاحشة وإيماءات مخزية قبيحة، ورجم بيتى بالطوب والحجارة، وطورد أبنائى وكانوا أطفالاً وطردوا من المدارس، كما أهين أقاربى وكل من يحمل لقب دغيدى أبلغ إهانة، ونبه المخلصون والمحبون على الأبناء والإخوة والأقارب ألا يذكروا لقب دغيدى خوفاً من الاعتداء عليهم، ومازالت الهزيمة حتى الآن تطاردنى بحسن أو سوء نية، إذ يشار إلىّ باللواء دغيدى بتاع النكسة، وإن أنس لا أنس تسمية الشعب لمنشية الطيران بمنشية العوالم، وأمر رئيس أركان الهزيمة بعد أن ترقى أن يغير اسم نادى الطيران إلى اسم آخر ليس فيه كلمة طيران، وأن بيوتاً جوية قد تحطمت وخربت، وزوجات طيران انفصلن وتطلقن، أما عن الغدر والتخطيط الوضيع لقلب الحقائق والإفك فأضرب مما اتخذ معى عنه مثلاً:

١ ـ التهمة التى اتهمت بها حقق فيها يوم ٢٦ مايو قبل الهزيمة بتسعة أيام وثبت من الوثائق ودفاتر سير الحوادث أنها مختلقة.

٢ ـ حققت فى نفس التهمة وهى عدم إخراجى للمظلات الجوية لجنتان لتقصى الحقائق، وثبت أيضاً عدم صحتها وأنها ملفقة ولم أدن لا فيها ولا فى غيرها من تهم أخرى.

٣ ـ كان يناوبنى فى القيادة قائد آخر أحترمه لحسن خلقه لم يستجوب أو يقدم إلى المحاكمة كما قدمت، مع أنه كان يناوبنى العمل يوماً بعد يوم وحوكمت على أيامه وأيامى.

٤ ـ ورغم ذلك وكل تلك التحقيقات قدمت إلى المحاكمة على نفس التهمة المزورة وحكمت المحكمة بالبراءة وانتفاء التهمة بأكملها.

٥ ـ ورغم ذلك قدمت للمحاكمة أمام محكمة أخرى وحكمت بالبراءة وانتفاء التهمة من أساسها».

....

....

«ولأن الله قيوم يقول للشىء كُن فيكون، شاء أن يضع فوق رأس هذه الأمة التى خُدعت أحد أبناء القوات الجوية التى ظلمت فى ١٩٦٧، وضعه وهو من جيل ١٩٦٧ رئيساً لجمهورية مصر عوضاً لأبناء القوات الجوية عما لقيت من ظلم أهل الإفك، فالتأمت جراحها إلى حد ما، وقلت آلامها إلى حين يسجل التاريخ حقيقة ما حدث وما فعلته تلك الفئة الباسلة»

(٩)

لعله من المناسب أن نبدأ إذن بتناول حديث صاحب هذه المذكرات عن مدى مسئولية القوات الجوية عن هزيمة ١٩٦٧، ويفاجئنا اللواء الدغيدى بحقائق تناقض ما هو شائع على أنه الحقيقة، وهو يورد أدلة كثيرة ووقائع خطيرة تكاد تنبئنا أن القوات الجوية بذلت من الجهد والبطولة ما لم يبذله غيرها من الاسلحة الأخرى، بل إنها

حاربت بالفعل على حين لم يحارب الآخرون ولكنها ظلمت ظلما شديداً وحملت المسئولية عن الهزيمة ظلماً وعدواناً لسبب واحد هو أن قادتها قد عارضوا القيادة السياسية والعسكرية فيما قبل المعركة بالمنطق والعقل، ومن ثم كان تفكير القيادة السياسة أن يُضحى بهؤلاء الذين نبهوا وحذروا (اعترضوا)، ولابد أن نهيئ نفوسنا لكى تقرأ هذه الحقائق قبل أن تقرأها، فقد علا ضجيج اتهام القوات الجوية حتى كاد يصم الآذان كلها.

ونحن على سبيل المثال سنرى مدى تحامل الفريق محمد فوزى على القوات الجوية فى الباب السادس من هذا الكتاب ولكننا فى المقابل نرى الفريق مرتجى فى الباب الثانى وهو يقول إن القوات الجوية قد ظلمت ظلم الحسن والحسين.

وسنرى الدغيدى يعمد إلى كل وسائل الإقناع ليرينا كيف أن القوات الجوية أدت دورها وأكثر فى حرب ١٩٦٧، وأن ما حاق بها لم يكن نتيجة لأخطاء منها أو لقصور فى الأداء أو إهمال، وإنما كان هذا كله بسبب السياسة التى آثرت القيادة السياسية والعسكرية أن تنتهجها، ويحاول الدغيدى بكل ما يستطيع من قدرة على الإقناع والإثبات أن يصور حقيقة الدور المطلوب من القوات الجوية فى المعركة، وهو لهذا يصور حدود قدرة القوات الجوية على التأثير فى أى معركة كى ينتشل الحقيقة من بين الادعاءات المتراكمة وهو لهذا يستخدم تعبيرا جميلا يقول فيه: «إن الأوطان لا تقام فى الهواء ولا فى الماء وإنما على الأرض»، كما يستخدم مثلا أكثر دلالة وهو حرب فيتنام، ويبدى رأيه فى أن المسئولية الأولى فى الحروب والمعارك تقع على عاتق القوات البرية لا القوات الجوية ويشرح وجهة نظره فيقول:

«القوات الرئيسية هى القوات البرية، وهى التى تتقدم وتتقهقر، الأوطان لا تقام على الماء أو تقام فى الهواء وإنما تقام على الأرض.. فالطيران والبحرية سلاحان معاونان.. الطيران يضرب ويرجع.. تستطيع القوات البرية أن تثبت فى أماكن محصنة كالممرات بسيناء مثل ممر الجدى ومتلا والجفجافة ورمانة بدون غطاء جوى مدة شهرين أو ثلاثة، والدليل على ذلك فيتنام لم يكن لديها ولا طيارة، وأمريكا عندها سلاح جوى رهيب، كان فى اليوم ألف طلعة على فيتنام.. هل عملت أمريكا شىء.. ولا شىء.. وانتصرت فيتنام. وقد شهد بذلك الفريق مرتجى واللواء على عبدالخبير والكثيرون غيرهم أمام المحاكمة العسكرية».

(١٠)

وفى موضع متأخر من مذكراته ينتهز اللواء الدغيدى الفرصة للحديث عن دور المظلات الجوية ودور القوات الجوية فى الحروب، وهو يقدم معلومات مهمة تبدو غريبة علينا أو جديدة على الأقل بعد كل الطبول التى دقت للتنديد بدور القوات الجوية فى حرب ١٩٦٧، وهو يقول ما نصه:

«.... قضيت عمرى فى القوات الجوية أعترف بالمظلات الجوية، ولكنى لا أومن بها، أعترف بها لأنها عن يقين أسرع وسيلة لاعتراض طائرات العدو والتعامل معها، ولا أومن بها لأنها باهظة التكاليف فى الرجال والمال، تؤثر على لياقة الطيارين الكنوز وعلى الفنيين الكثير، وهم الجنود المجهولون من وراء كل نصر مبين. كما أن المظلات الجوية إلى جانب ذلك الأثر الخطير على صلاحية الطائرات ومع أنها أسرع وسائل الاعتراض، قدراتها فى إسقاط طائرات العدو ضعيفة تتناسب (بالطبع) مع حجمها الذى لابد أن يكون صغيرا».

من هذا المنطلق أو لهذا السبب فإن الدغيدى كقائد متمرس اهتدى بنفسه إلى أسلوب آخر استخدمه كبديل لأسلوب المظلات الجوية وهو ينسب إلى نفسه استحداث درجة استعداد مبكرة، وهو الأسلوب الذى أخذ به فيما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ باستخدام مقاتلات التدريب قبل المظلات الجوية، وهو يفيض فى شرح هذا المعنى فيقول:

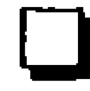
«من هنا المأزق والاعتراف وعدم الإيمان، ومن يدى التى فى النار، هدانى الله من الفطرة قبل الخبرة إلى درجة استعداد مبتكرة ولا تكاليف لها أبداً ولا تأثير لها على لياقة الطيارين إطلاقا أو صلاحية الطائرات ـ بربى لا أبغى إعلاء لشأنى ـ بل كل ما إليه أربو أن أعلى من شأن وطنى بأنه أول من وثق درجة استعداد مصرية جديدة توفر المليارات من يومها إلى الآن، ولا تزال توفر على العالم ولا تؤثر على الطيارين والفنيين بل تزيدهم معرفة وقدرة».

....

«المهم أن فى أمر القتال (يشير الدغيدى إلى أمر القتال ١ / ٦٧ الذى سنتناوله

بالتفـصيل فى الفقرة التـالية) وتحت البند «سـابعاً» سجلت ووثقت درجـة الاستعداد الجديدة كدرجـة استعداد أولى قبل المظـلات وهى «مقاتلات التدريب المتـواجدة فى الجو» وتليها المظلات الجوية ثم درجات الاستعداد الثلاث على الأرض».

«وكان لاستعمالى مـقاتلات التدريب أثر فى توقف اختراق الـعدو لمجالنا الجوى، لأن مقاتلات التدريب أكثر عدداً من المظلة بكثير وأطول بقاء فى الجو لتعدد القواعد الجوية وتـنفيذ برامج الـتدريب، فوجد الـعدو أنه بعد أن كـان يخترق مجالـنا الجوى يومـياً عشرات المـرات ولا اعتراض، وجد نـفسه كلـما اقتـربت طائراتـه من مجالـنا الجوى توجهت إليه مقاتلات التدريب لاعتـراضه والتعامل معه، وأيقن أنه لو اخترق ستكون النتيجة عليه، فقبع فـى عقر داره على شاشات راداراته يشاهد أعداد مقاتلات التدريـب المصرية وكثافـتها فى منـطقة سينـاء والقنال التى كـنت قائد القـوات الجوية والدفاع الجـوى لها فى مظـلات جوية قوية تتـربص له فتوقـف اختراق العدو لمجـالنا الجوى بفضل مقاتلات التدريب التى لم يشعر بها الكثير».



وعند هذا الحد من إثبات نجاح فكرته يعـود صاحب المذكرات ليتذكر بمرارة كيف أننا أفسحنا المجال أمـام العدو للقيام بضربته الجوية المركزة، وهـو يتشكك على الدوام (كما سنرى بالتفصيل) فى الوقائع التى أفسحت للعدو هذا المجال:

«... يوم ٥ يونيو ٦٧ يـوم أن قام بضربته الجوية المركـزة التى أفسحنا والعـياذ بالله لها الطريق ومهدنا لنجاحها السبيل على وجه مـنقطع النظير نتيجة مباشرة لوقائع تشد إلى الريبة فوق الخطأ وتدعو للشك والوسوسة كإشارة عجلون وتغيير شفرتها مثلا أو إغلاق مركز قيادة العمليات العام الذى ستصب فيه الإشارة أو.. أو.. أو المظلة الجوية الغائبة عن سماء الـبردويل، كل ذلك إفساح طريق وتمهيد لنجاح الـضربة الإسرائيلية دقيق وأكيد».

(١١)

ويحرص الدغيدى فى هذه المذكرات على أن يتناول بالنقد إحدى الأفكار الشائعة عن حرب يونيو ١٩٦٧، وهى أن هزيمتنا كانت بـسبب أننا لم نهاجم فى البداية. وهو

يرى(ويدلل على صواب رؤيته) خطأ هذه الرؤية، بل هو يفاجئنا بالقول أننا لو هاجمنا لفقدنا ٩٥٪ من قواتنا البرية قتلى على خط الدفاع الأول، وهذه هى مبرراته:

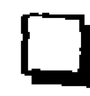
«... يقول الناس لو هاجمنا فى البداية أولاً لكنا انتصرنا.. وأقول لا، فلو هاجمنا كان ٩٥٪ من قواتنا البرية قتلى على خط الدفاع الأول لأنه لا توجد عندنا معلومات.. لا نعرف أقواس نيران العدو ولا تحصيناته فنكون معصوبى العينين «عميان»،فمعلوماتنا عن العدو لا تعرف عنه المخابرات المصرية شيئاً.. المخابرات فى واد آخر».

ثم يضرب الأمثلة :

«ففى الطيران مثلاً كنا نعمل بالمسطرة والقلم، بينما العدو يعمل بالكمبيوتر... الذى ربما كان ينجح فيه الطيران هو ضرب مطارات العدو لأنه عنده خطة هجومية وتدرب عليها وهى (فهد واحد)، أما القوات البرية فلم يكن عندها خطة هجوم حتى بداية الحشد وإلى أيام عديدة بعدها».

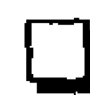
ويصل الدغيدى إلى أن يصور فى براعة بديعة وفى سطرين اثنين انقلاب الأوضاع الاستراتيجية المصرية بطريقة غير مسبوقة :

«ومن أغرب الغرائب أن الطيران اتخذ فى البداية مواقع هجومية، أما الجيش فاتخذ مواقع دفاعية.. وهذا تناقض لم يحدث أبداً من قبل».



ومع هذا النقد كله فإن الدغيدى لم يكن يستبعد الانتصار مطلقاً، وإنما هو يرى أن الانتصار كان ممكناً فى حالة واحدة، لكن هذه الحالة لم تحدث للأسف :

«كان يمكن لنا أن ننتصر فى حالة واحدة لو ثبتنا واحتوينا الهجوم، وضغطنا على العدو وبدأنا بالهجوم المضاد، لأننا كنا فى الطيران أقوى منه، فطياراتنا أحدث ومستوانا أعلى، وإسرائيل ليس عندها عمق ، يعنى أى كسرة تقطم وسطها.. لكن الذى حدث أن غياب القادة أدى إلى انهيار الجبهة مرة واحدة أمام العدو.. فلا يوجد من يعطى الأوامر للقوات.. فالحرب عبارة عن قائد يعطى أمراً».



ويكاد اللواء الدغيدى نفسه يأخذ نفس الرأى الذى وصلت إليه من أنه وإن كان

من الممكن أن يتم إجهاض ضربة إسرائيل، إلا أن نتيجة المعركة كلها لم تكن لتنتهى إلا بالهزيمة، وهو يقول:

«وأنا كرجل مؤهل أوافقه بأمانة وبصدق وأنا على أعتاب القبر أن قراره بتغيير مجرى التاريخ كان صحيحاً ١٠٠٪ بخصوص الضربة الجوية الإسرائيلية فقد كان فشلها أكيداً، أما بالنسبة للمعركة ككل فإننى على العكس متأكد وعلى يقين أن الهزيمة العامة واقعة لا محالة».

(١٢)

ويعطينا صاحب هذه المذكرات تفصيلات مهمة عن أمر القتال الذى أصدره هو شخصياً، والذى استغلته إسرائيل عند عثورها عليه وقدمته للأمم المتحدة كوثيقة دالة على أن مصر هى التى بدأت المعركة، على حين يستغله الدغيدى نفسه فى هذه المذكرات كدليل على براءته وشجاعته وكفاءته وهو يقول :

«ولأن الله لا يضيع أجر العاملين ولأنه يقول للشىء كن فيكون، استولت إسرائيل على أمر القتال رقم ١/ ٦٧ بتاريخ ١٩/ ٣/ ٦٧ بقدر ما أتذكر من قاعدة العريش الجوية صباح يوم ٦/ ٦/ ٦٧ ثانى أيام القتال.. وأمر القتال المذكور صادر بأمرى ومحرر بإمضائى، وكان عبارة عن ضربة جوية مركزة على القواعد الجوية وعناصر الدفاع الجوى الإسرائيلية و المفاعل الذرى فى ديمونة.. وقدمته إسرائيل فى نفس اليوم (٦ يونيو) إلى هيئة الأمم المتحدة المنعقدة على أنه دليل على أن مصر هى البادئة بالهجوم. وحدثت بلبلة فعلاً: من الذى بدأ القتال بسبب أمر القتال الصادر بأمرى والموقع بتوقيعى والذى تناقلته عشرات الكتب ولله الحمد ولمصر كل الفخر أن أحداً لم ينتقده فى أى بند».

ويقول الدغيدى أيضاً :

«(فهد واحد) هى أمر القتال رقم ١/ ٦٧ الصادر من اللواء عبدالحميد عبدالسلام الدغيدى المفروض فيه أن القوات الجوية ستضرب ١٣ مطاراً إسرائيلياً والمفاعل الذرى فى «ديمونة» بإسرائيل.. أمر القتال هذا أخذته إسرائيل يوم ٦ يونيو من مطار العريش ضمن الوثائق السرية هناك بعد أن انسحب قائدها وقائد المخابرات «التابع

لصـادق» ولم يحـرقا شيـئا، حتـى أخذت إسرائـيل الـوثائق ومـنها أمـر القتـال الذى أصدرتـه باسمى وقـدمت إسرائيـل (فهد واحـد) إلى هيئـة الأمم المتحدة وقـالت إن المصريين هم الذين بدأوا القتال أولاً، وأخرجـت لهم أمر القتال هذا، ولو تتذكروا أنه حدث خلاف حول من الذى هاجم أولاً.. فرنسا قالت إنها ستدين من بدأ القتال».

ويردف الـدغيدى مـعبراً عن سـعادته بـأن أمر القـتال هذا قد أنـقذ صورتـه أمام التاريخ فيقول:

«ومازال أمر القتـال موجوداً فى هيئة الأمم المتحدة. وربـنا الذى أراد لإبراز درجة استعداد مبتكرة جديدة من خبرتى.. وهـى أن المقاتلات فى التدريب تعمل كمظلات جوية الأمر الذى يوفر مـليارات الجنيهات على العالم.. ولا يرهـق الطيارين ولا يؤثر على صلاحية الطائرات».

(١٣)

ويتحـدث اللواء الدغيـدى فى موضع متـأخر من مذكـراته باعتزاز عـن بطولات الطيران والدفاع الجوى فى ١٩٦٧، وهو يرى أن كل من اشتبك من الطيران مع العدو فى هـذه المعركـة كان بطلاً بـكل معـانى البـطولة، وأن الدفـاع الجوى حقـق إنجازاً لا يستهان به فى هذه المعركة، رغم الهزيمة الـفادحة. ومن العجيب أن القيادة السياسية لم تـبرز أدوار هذه الـبطولات ولا الإنجـازات فى ظل سـعيـها إلى تـصوير الـقوات المسلحة مخطئة تمام الخطأ وعلى طول الخط:

«بعد ٢١ عامـاً بدأ الكتاب يتحدثـون عن بطولات الطيران فـى عام ٦٧، وقدروها بأنها بطولات فذة وذكـروا الأبطال بالاسم. وأنا فى تقديرى ـ وليس مـحاباة للطيران الذى أنا أحد أبنائه المخلصين ـ إحقاقـاً للحق أن كل من طار فى حرب ٦٧ قد اشتبك مع الـعدو وكان بطـلاً بكل معـانى البطـولة.. أما عـن الفرقة الـثامنة مـدفعية مـضادة للطائـرات التى كانت تحت قيـادتى، فإنى أقرر من دراسـاتى وخبرتى أنها كـانت المثل الأعلى فى البطولـة والإقدام.. لقد أسقطت من طائرات العدو مـا قدره «يحيى فؤاد» بمائة طائرة، وهو أمر يدعو إلى الفخر والاعتزاز، وانسحبت من مواقعها فى سيناء تبعاً

لخطة الانسحاب الموضوعة على أتم ما يكون الانسحاب.. وكل من استشهد من أفرادها كان يستشهد ويده ضاغطة على الزناد».



«وقد سعدت وأنا أقرأ مقال الأخ محمد عبد المنعم (نائب رئيس تحرير الأهرام) عن بطولة الفرقة الثامنة المدفعية المضادة للطيران، والتى كانت تعمل تحت قيادتى.. وأقول إنه مهما بلغت البلاغة من تبيان واللغة العربية من بيان، كل ذلك لا يفى بحق تلك الفرقة الشجاعة البطلة التى قاتلت واشتبكت مع الموجة الأولى من الطائرات رغم تقييد المدفعية، واستمرت مشتبكة حتى بعد أن قبلت مصر وقف إطلاق النار حينما امتنع العدو عن اختراق المجال الجوى بعد أن كبدته هذه الفرقة البطلة خسائر فادحة فى الطيارين والطائرات، وكان على رأس تلك الفرقة المرحوم اللواء سعيد عبدالوهاب، الذى أعتبره عن حق وأمانة أنه كان أبرز قائد أدى عمله على أعظم وجه وقاد فرقته وسيطر عليها وأدار معركتها على أروع شكل».

وفى خطابه الذى نشرته مجلة أكتوبر بعنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» يكرر الدغيدى الافتخار ببطولة الفرقة الثامنة ويقول:

«للحق والأمانة والتاريخ أقرر أن الفرقة الثامنة المضادة للطائرات التى كانت تحت قيادتى فى عمليات حرب ٦٧ كانت كلها بالإجماع قادة وضباط وجنودا، كانوا بلاريب كلهم أبطالاً بكل الأبعاد.. الذى نجا منهم، والذى استشهد ويده ضاغطة على الزناد يطلق النار على العدو حتى فارق الحياة. وإننى أحيى هذه الفرقة من الأعماق، وأحيى أبطال القوات الجوية إخوانهم فى البطولة والتضحية والفداء والروعة فى المستوى العالى وقمة الأداء».

(١٤)

وتتناول هذه المذكرات بقدر واف من التفصيل كثيراً من وقائع حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وفى هذه المذكرات يروى الدغيدى من وجهة نظره، ومن واقع معرفته قصة الإشارة الشفرية التى بعث بها عبدالمنعم رياض من الأردن، وهى الإشارة التى لم

تصل إلى قواتنا فى الوقت المناسب رغم الاتفاق عليها قبل المعركة بستة شهور، وحتى من قبل أن يصبح عبدالمنعم رياض قائداً لجبهة الأردن، فقد اقترحها رياض نفسه بناء على معلوماته حين كان يتولى القيادة العربية الموحدة :

«... والشيء الخطير المريب أن القوات الجوية كانت متفقة مع عبدالمنعم رياض بناء على اقتراحه منذ حوالى ٦ شهور قبل المعركة، بأن يرسل لنا إشارة من عجلون بالجبهة الأردنية عندما يرى أى طيران إسرائيلى يفهم من تحركاته بأنه سيقوم بضربة جوية على قواتنا الجوية كما قام بها وكانت الشفرة المتفق عليها هى كلمة (عنب. عنب. عنب)، وقد كتبها هيكل فى كتابه وكتبها غيره فى مقالات عديدة منهم جمال حماد».

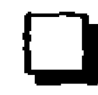
«أولاً هذه الإشارة أنكروها.. وتغيرت من (عنب. عنب. عنب) إلى الشفرة العادية يوم ٥ يونيو.. هذه الإشارة التى قالت بأن الطيران الإسرائيلى قام ليضربكم راحت تصب (أى تصل إلى موضع إرسالها) فوجدت مركز العمليات العام (المسئول عنه الفريق فوزى) مغلقاً بالضبة والمفتاح.. والمفروض أنها تصل على التوازى إلى قيادة الطيران ورئيس الأركان الذى هو فوزى.. فلم تصل على التوازى لأنها تغيرت.. ووجدت مركز القيادة العام مغلقاً فتاهت الإشارة و لم تصل إلى الطيران إلا بعد أن قام العدو بضربته».

«وهذا أمر غريب للغاية.. تغيير الإشارة وإغلاق مركز العمليات العام... وأنا لم أعرف أن عبدالمنعم رياض أرسل الإشارة إلا أثناء المحاكمة.. فلما جاء عبد المنعم رياض إلى المحكمة سألته: وقلت: ألم نتفق على أنك تبعث لنا بإشارة بناء على اقتراحك.. فقال نعم: قلت: لماذا لم ترسلها لى؟ فقال: بعثتها. فقلت: يانهار أسود! فقال: لا تسألنى أين راحت. قلت: أسألك لو وصلت الإشارة لىّ مع أوجه النقص المتعددة فى عناصر الدفاع الجوى عندنا ماذا كان سيحدث بصفتك رجلاً مسئولاً كرئيس أركان وخبير فى الدفاع الجوى. فقال: كان تغير مجرى التاريخ. وأظن أنه ليس هناك أبلغ من هذا».

«إذن تغيير الإشارة إلى الشفرة العادية، هذا أمر غريب ومريب للغاية، يوضع تحته مائة سطر أحمر.. وغلق مركز العمليات فى القيادة العامة يوضع تحته مائتا سطر أحمر!».

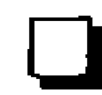
وفى موضع آخر من مذكراته يزيد اللواء الدغيدى هذه النقطة إيضاحاً فيقول:

«كنت فى وجود الفريق فوزى رئيس الأركان وصدقى قائد القوات الجوية وإسماعيل لبيب مسئول شئون الدفاع ومعى ضابط كان اسمه (محمود ياقوت) رئيس فرع الدفاع الجوى بالمنطقة الشرقية، ودخل علينا عبدالمنعم رياض وكان فى ذلك الوقت مغضوباً عليه ويتولى القيادة الموحدة، وقلت لهم: لابد من إنذارى لأخرج طائراتى.. وإن الضربة ضدنا ستكون من الطيران المنخفض لأن العدو لو هاجم من ارتفاع عال أو متوسط فسيكشفهم الرادار.. كل هذا نتيجة خبرتى، وكما يقول المثل اللى يده فى النار غير الذى يده فى الماء... إذ أنه لابد لكل الدول أن تعمل خطة دفاع وخطة هجوم من أيام السلم وقبل الحرب وتجهز مسرح العمليات لتنفيذ الخطتين. فاقترح عبد المنعم رياض وقال: عندنا محطة رادار إنجليزية قوية على جبل عجلون فى الأردن تكشف كذا مطار وتكشف الطيران المنخفض لأنها عالية، فأول ما نرى تحركات يفهم منها القيام بضربة جوية نبعث لكم إشارة واتفقنا على أن تكون:(عنب. عنب. عنب). وتغيرت (عنب) ولم تصلنى ووجدت مركز قيادة العمليات مقفولاً بالضبة والمفتاح رغم أن الأوامر المستديمة فى كل عقائد العالم العسكرى أنه إذا رفعت درجات الاستعداد الكامل تشغل مراكز العمليات بالأطقم الكاملة».



ويستطرد اللواء الدغيدى عند هذه النقطة ليدين الفريق فوزى بسبب إغلاقه مركز قيادة العمليات، متخذاً من قرار فوزى نفسه بإدانة قادة القوات الجوية ورئيس أركانه دليلاً ضد فوزى نفسه ويقول:

«ومن الجنايات المقامة على الفريق صدقى وجمال عفيفى أنهما لم يشغلا مركز العمليات بالأطقم كاملة، مع أنى كنت شاغله بالأطقم كاملة... ولكن أنت يافوزى: مركز القيادة العام التابع لك كنت قافله خالص.. فأى ريبة بعد ذلك».



ويروى الدغيدى فى خطابه إلى مجلة أكتوبر بألفاظ مختلفة قصة إشارة عجلون فيقول:

«ولما سألت المرحوم الفريق عبدالمنعم رياض أثناء المحاكمة الأولى عن عدم إرسال إشارة عجلون تلك أجاب بأنها أرسلت بالفعل وأجبته بأنها لم تصلنى فأجاب أن ذلك ليس من اختصاصه ، وكان ـ رحمة الله عليه ـ يتولى فى هذا الوقت منصب رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، فسألته عن رأيه كمسئول وكخبير فى الدفاع الجوى ـ وهو كذلك كان بالفعل ـ عما كانت ستكون النتيجة إذا وصلت تلك الإشارة المعجزة إلى القوات الجوية والدفاع الجوى فى حينها رغم أوجه النقص المتعددة فى عناصر الدفاع الجوى التى يعرفها تمام المعرفة ويحفظها عن ظهر قلب، أجاب وهو المسئول أنه «كان تغير مجرى التاريخ، وأنا كرجل مؤهل أوافقه بأمانة وبصدق وأنا على أعتاب القبر أن قراره بتغيير مجرى التاريخ كان صحيحاً ١٠٠٪ بخصوص الضربة الجوية الإسرائيلية فقد كان فشلها أكيداً».

(١٥)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يوحى لنا من خلال مذكراته أنه كان قادراً على أن يستشرف الأحداث صباح ٥ يونيو، وأنه استنتج من مقدمات واضحة إقدام الإسرائيليين على الهجوم البرى، وأنه احتاط قدر ما استطاع لهذا الهجوم، وأنه كان فى هذه الحالة أشبه ما يكون بالملاكم الذى وقع على الأرض ولكنه استطاع أن يقف من الوقوع المفاجئ، وهو يورد تفصيلات جيدة تجعلنا نزداد ألماً على الإهمال الذى كان حرياً بإلحاق الهزيمة بنا على نحو ما حاقت بالفعل :

«كنت غير مطمئن فى هذا اليوم (يتحدث عن ٥ يونيو) رغم عدم وصول إنذار الرئيس لى (يقصد تنبؤ عبدالناصر بأن الهجوم سيحدث صباح الاثنين)، وكنت أشبه بالملاكم الذى يقع على الأرض ويقف لأن المفاجأة شديدة... لم أر على شاشات الرادار أى تحركات جوية لإسرائيل، الأمر الذى لا يحدث إلا فى أيام السبت، وكان هذا اليوم هو يوم الاثنين».

«وعندما حللت الموقف فى عقلى خرجت باستنتاج أنهم يخططون للقيام بضربة جوية، فأمرت بإخراج مظلات كل نصف ساعة فوق بحيرة البردويل فخرجت جميعا إلا المظلة التى تتواجد فى الساعة ٨,٣٠ ـ ٩، وقد حدث الاعتداء فى الساعة التاسعة إلا ربعاً، أى فى الوقت المخصص لتلك المظلة وقبل أن يخترق العدو المجال الجوى للدلتا بمدة كانت تكفى لو رأته المظلة المذكورة لإخراج درجات الاستعداد الأولى والثانية وعددها لا يقل عن ١٥٠ طيارة مقاتلة، وكان لابد من الرؤية مع أن المظلة ليست إنذارا بل اعتراض للأسباب الآتية:

١ ـ أن العدوان من الشرق والشمس وراءه فى هذا الوقت، فيكون له ظل أمامه بعدد طائراته.

٢ ـ أنه آت من البحر فيعكس الماء صورة له كالمرآة تماثل عدد طائراته فيكون ظاهراً لمن يرى ثلاثة أضعاف.

٣ ـ كما أن العدو عندما وصل إلى مكان المظلة الغائبة «بحيرة البردويل» انشطر إلى ٦ أقسام لضرب الطائرات ودخل الدلتا.. ومن ثم فإذا كانت المظلة لم تره وهو مقبل متجمعاً قبل أن يتفرق إلى ٦ أقسام، وهذا مستحيل كانت سترى تلك الأقسام وتخطر مركز قيادة عملياتها بذلك، وكان هناك (فسحة) من الوقت لأن تقطع مقاتلات الاستعداد الأولى والثانية وتشتبك مع الطائرات المغيرة وهى فى وضع يجعلها أنسب للمهاجمة ويتكبد العدو أكبر خسارة، لأن الطائرات المعادية كانت تطير على ارتفاع ثابت وخط سير ثابت ومحملة بأقصى حمولة من الذخائر والمفرقعات، مما يحد من مرونتها أقصى حد فتكون (نتيجة) كل هجمة من أى طائرة عندنا هى إسقاط طائرة للعدو فتنجو بالتالى المطارات من حمولة المتفجرات التى سقطت عليها بعدد الطائرات التى أسقطت... ولا يجد العدو أمامه إلا حلاً واحداً وهو أن يعين عدداً من طائراته لا يقل عن عدد الطائرات المهاجمة من عندنا للاشتباك مع طائراتنا ويكون أول إجراء لهذه الطائرات هو إلقاء حمولتها من المتفجرات والمدمرات التى تحملها لتتمكن من القتال، وبذلك تنجو مطاراتنا مما كانت تحمله هذه الطائرات من وسائل التدمير».

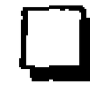
(١٦)

ومن المهم أن ننقل للقراء رأى الدغيدى القائل بأنه كان فى إمكان قواتنا المسلحة صد الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى، وقد كتب الدغيدى هذا الرأى حيث يقول ما نصه:

«وقد كتب كثيرون أنه لم يكن فى إمكاننا صد الضربة ولم تذكر الأسباب، ولذا رأيت أن أبين أسباب التمكن من نجاح الصد وربما الردع بأسلوب مختصر حتى يفهمه الإنسان العادى من البشر».

«فإن العدو الجوى تفادياً لعدم اكتشافه يخطط للضربة أن تكون فى وقت واحد على جميع الأغراض التى سيقوم بالإغارة عليها، لذلك لابد أن تطير تشكيلاته الجوية المغيرة على سرعة ثابتة وارتفاع ثابت وخطوط اقتراب ثابتة، وهى محملة بأقصى حمولة من المتفجرات على اختلاف نوعيتها، مما يحد من مرونتها إلى أبعد حد فتكون على هذا الوضع أسهل غرض للإصابة ووجبة دسمة للتدمير، لأنه سيهاجم بأنساق متعاقبة من مقاتلاتنا فتسقط منه ما تسقط فتسلم قواعدنا من حمولة ما أسقط وليس أمام العدو الجوى المغير إلا أن يعين جزءا من تشكيلاته ليشتبك مع مقاتلاتنا التى تهاجمه يتماثل معها تقريباً فى العدد، وأول إجراء تقوم به هذه الطائرات المعادية أن تلقى بحمولتها من المتفجرات فتسلم قواعدنا الجوية من آثار تلك الحمولة الأخرى وهكذا وهكذا، وحيث إن فن عمليات هذا الموضوع معقد ودقيق وطويل، أكتفى بهذا الإجراء الذى صدق على صحته العدو الإسرائيلى من أفراد أسراه وما نشر وكتب أنه أصدر الأوامر المشددة لقادة التشكيلات التى ستقوم وقامت بالضربة أنها إن اكتشفت تتخلص من حمولتها بسرعة وتعود إلى قواعدها فوراً».

«ولو أن إشارة عجلون المعجزة وصلت إلينا فى حينها لحدث أحد أمرين: أن نتمكن من الصد مع تكبيد العدو خسائر جوية فادحة، أو إذا أحس العدو بنا يعود على أعقابه وكفى المؤمنين شر الدمار الذى حدث»



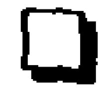
ويستشهد الدغيدى على صحة وجهة نظره هذه بما توافر فيما بعد عن خطة العدو الإسرائيلى:

« ..... لذلك أكد العدو على الطيارين من أقوال الأسرى أنه إذا اكتشفت طائرات العدو المغيرة تلقى حمولتها وتعود فوراً بغير إتمام الضربة».

(١٧)

ويعترف الدغيدى فى الحلقات المتأخرة من هذه المذكرات بأنه على الرغم من كونه قائد القوات الجوية فى الجبهة فإنه لم يعرف بأمر الهجوم الإسرائيلى البرى صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .. وأنه ظل لايعرف بأمر هذا الهجوم إلا فى المحكمة .. وهذا من أعجب العجب فى تاريخ الانسانية لا فى تاريخ الحروب العسكرية ، ولكنه ليس غريباً فى ظل دكتاتورية خانقة وتعتيم إعلامى لم يسبق له مثيل فى ظنى فى التاريخ ، وما بالنا بقادة المعارك وهم لايدرون من أمر المعارك شيئا لأن أحداً لايود أن يحيطهم بشىء .

«والأمر الثابت بالوثائق أن المدعى العام العسكرى استدعانى ووجه إلىّ سؤالاً بعد الهزيمة بشهرين تقريباً: ماذا فعلت عندما احتل العدو «أم بسيس» داخل الحدود المصرية الساعة السابعة والربع صباح يوم ٥ يونيو؟ فتعجبت وأخبرته بأن هذه هى المرة الأولى التى أسمع فيها بنبأ الهجوم البرى قبل الهجوم على الطيران، ولماذا لم يخبرنى قائد الجيش الميدانى بهذا الهجوم البرى ويطلب الطيران الجوى المخصص؟».



ثم يردف الدغيدى راوياً قصة ما رواه الفريق مرتجى عن معلوماته القاصرة عن الهجوم البرى الذى حدث صباح ٥ يونيو، بينما القادة جميعاً فى «بيرتمادا» فى انتظار المشير :

«ولما سألت مرتجى وكان فى مطار «بيرتمادا» وقلت له: ألم تأخذوا خبراً بالهجوم البرى الإسرائيلى المبكر؟ قال: أبداً، إنما قال: «وأنا واقف فى مطار بيرتمادا منتظرين المشير وجدت عربة بوليس حربى آتية بسرعة ونزل منها ضابط وأخذ صلاح محسن

قائد الجيش الميدانى على جنب فسمعت إطلاق نيران فقلت لهم إيه الحكاية فقالوا دى طلقتين غلط طلعوا ومفيش حاجة».



ويحرص الدغيدى على أن يشير إلى سبب غيابه متعمداً عن لقاء المشير عبدالحكيم عامر مع مجموعة القادة الذين انتظروه فى المطار الذى فى سيناء صباح يوم ٥ يونيو، ويبدو لنا الدغيدى وكأنه مبالغ حين يروى أنهم هددوه بالمحاكمة لو لم يقابل المشير، ولا أظن أن الفوضى الضاربة بأطنابها يومها كانت تقود إلى مثل هذا التهديد، فقد كانت مقابلة المشير فيما يبدو شرفاً يحرص القادة على أن ينفردوا به دون غيرهم، ومع هذا فلابد أن نقرأ ما يرويه الدغيدى:

«طلبوا منى مقابلة المشير قبلها بيوم وقالوا لى إن لم تقابل المشير معنا فسنحاكمك، وقلت لصدقى محمود: أنت قائد القوات الجوية والدفاع الجوى بغيابك تكون صفر تحت الصفر.. وأنا قائد المعركة لو قامت حاجة ماذا سيحدث؟ قال صدقى: روح وقابله، قلت: «مش رايح يعنى مش رايح»، ولم أذهب لمقابلة المشير أو حسين الشافعى».

ومع هذا فإن الدغيدى يصمم على أقواله هذه بل ويردف فيقول :

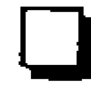
«ونحن نسجل للتاريخ فأنا أسميها «زفة المشير».. وهذا أمر مريب جداً.. هل توجد معركة فى التاريخ كل القادة على جميع المستويات غياب».

(١٨)

ويتمسك صاحب هذه المذكرات بما روى فى أثناء محاكمته وما سجله كل من الفريق صلاح الحديدى وعلى منير مراد فى كتابيهما من أن هجوماً برياً سبق الهجوم الجوى بساعتين على الأقل، وهو لا يذهب إلى التنبيه على الخطأ بعدم الانتباه إلى هذا الهجوم ومواجهته والتبليغ عنه فحسب، ولكنه يوظف هذه الواقعة توظيفاً عسكرياً واستراتيجياً ذا قيمة، فهو يفسر على أساسها اندفاع إسرائيل إلى الضربة الجوية فى غير المواعيد المعتادة للضربات الجوية، ويتصور اللواء الدغيدى ـ ولتصوره وجه من

الصواب ـ أن إسرائيل لما وجدت الطيران لا يهاجم قواتها المتقدمة استنتجت أن قواتنا لابد أن تكون مشغولة بالتحضير لضربة جوية، لهذا سارعت إسرائيل بضربتها حتى تتفادى الضربة المقبلة لا محالة، وهكذا أفاد مثل هذا الظن إسرائيل فى توجيه هذه الضربة الجوية الناجحة، فكأن الظن كان هو الآخر يخدم إسرائيل:

«... *حصل الهجوم الإسرائيلى كما توقع هو، لكن اختلف فى أن الحرب تبدأ* بالضربة الجوية.. وإنما بدأت بهجوم برى على القوات البرية بساعات قبل الهجوم الجوى، وقد نشر ذلك صلاح الحديدى رئيس المحكمة العسكرية الأولى، ونشره أيضاً على منير مراد عضو المحكمة اليمين. ففى حوالى الساعة السابعة صباحاً كانت إسرائيل محتلة «أم بسيس» بعد أن تعمقت قواتها ١٢ كيلو داخل الحدود. الطيران لم يكن عنده خبر بهذا الهجوم إطلاقاً».



وفى خطابه إلى مجلة أكتوبر الذى نشر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» يتناول الدغيدى هذه الجزئية بعبارات أكثر وضوحاً ويقول:

«إن لقائد جيش الميدان مجهوداً جوياً ضخماً، ١١٢ طائرة هو الآمر الناهى لها، تقلع جميعها من قواعدها بناء على أمره دون سواه، وهو الذى يعين مهامها لمدة عشرين دقيقة من بداية الهجوم المعادى للإغارة على أغراض يحددها هو لها ومهام يعينها هو لتقوم بها لإيقاف تقدم العدو وتدمير مدرعاته ومدفعيته وتجمعاته، ولكن للأسى والأسف والاستهتار بالمسئولية لم يطلب ولم يستعمل قائد جيش الميدان هذا المجهود الجوى الضخم، مما ترتب عليه أن قدر العدو الموقف وحلل لماذا غاب المجهود الجوى الضخم؟ وهو عنصر من أهم العناصر فى سير المعركة من بدايتها التى تعتبر أهم مراحلها، ولو استعمل هذا المجهود وهذا العدد الضخم من الطائرات ومن ورائه عدد أضخم يحرسه ويسانده، لاضطر العدو أن يعين عدداً من طائراته لا يقل عن عدد طائراتنا للاشتباك معها وإلا تدمرت قواته المهاجمة، ومن ثم يتعذر عليه القيام بالضربة الجوية التى قام بها بدون هذا العدد بلا سفسطة أو جدل».

« فكر العدو ، ولم يجد إلا سبباً واحداً لا ثانى له، وهو أننا نعد العدة ونعيد ترتيب قواتنا الجوية للقيام بضربة جوية مركزة عليه، فقرر القيام بضربته بكل إمكانياته قبل أن يُضرب، ولهذا كان ميعاد الضربة التى قام بها فى ميعاد لا يتواءم مع ميعاد

الضربة الجوية على مختلف القواعد العسكرية التى تبدأ دائماً مع أول ضوء وليس لأى سبب آخر مثل ما شنع بعض الحاقدين السفهاء بأنه اختار هذا الوقت بالذات لأنه فيه يكون الطيارون يتواجدون بالميس لتناول وجبة الإفطار، وأنا أقرر وأقول كلا وألف كلا والله على ما أقول شهيد، إنه لم يكن أحد بالميس. فالطيارون الذين فى حالة الاستعداد الأولى مربوطون فى طائراتهم جاهزون للإقلاع فوراً وزملاؤهم على قرب منهم جاهزون للإقلاع بعدهم مباشرة، ويبقى الباقى جاهزون للإقلاع بعد درجة الاستعداد الثانية»

(١٩)

وفى خضم الأحداث التى تحفل بالحديث عنها هذه المذكرات نجد اللواء الدغيدى حريصاً على أن يبرز حقيقة مهمة تغافلنا عنها بعد الهزيمة نكاية فى قواتنا المسلحة، وهى أن القوات الجوية والدفاع الجوى استطاعت تكبيد إسرائيل خسائر ذات قيمة فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ويورد الدغيدى رقمين لخسائر إسرائيل من الطائرات ويردف رأيه بأن هذين الرقمين دون الحقيقة، وأنه يرى الخسائر الإسرائيلية أكثر من هذا:

«هيكل ـ وهو أعدى أعداء الطيران فى هذا الوقت ـ قدر خسائر إسرائيل بـ٧٣ طيارة، بينما قدرها يحيى فؤاد قائد المدفعية المضادة بـ١٠٠ طيارة، وأقدرها أنا بأكثر من ذلك لأن إسرائيل خسرت طيارات بطيارين.. ونحن خسرنا طيارات فقط، لذلك سلاح الطيران المصرى «شم نفسه» فوراً وقام بالضربة بعد ذلك لأنه لم يخسر طيارين».

«ولما تسلم مدكور أبو العز القوات الجوية.. تسلم عدداً من الطيارين أكثر لأنه كان يوجد ١٠٠ طيار متخرج قبلها بثلاثة أيام وجاهزين على القتال.. خسرنا ١٤ طياراً يبقى عنده ٨٦ طياراً أكثر وبالزيادة عمن كانوا فى حرب ٦٧.. هؤلاء المائة طيار لم يشتركوا فى المعركة. ثم إن الطيارات يمكن تعويضها لكن الطيار من النادر تعويضه، ولهذا الروس استعوضوا الطائرات بطائرات جديدة فيما بعد».

«فكل ما قيل عن الطيارين هو بالتعبير البلدى «هجص» و«تشنيع»».

وفى موضع مبكر من المذكرات يحرص الدغيدى على أن يلفت النظر إلى أن العدو الإسرائيلى قد تكبد خسائر ليست بالهينة نتيجة لنشاط المدافع المضادة والرشاشات، بل وينبه الدغيدى إلى أن خسائر العدو فى الطيارين كانت موجعة له:

«... ورغم المفاجأة التى فاجأنا بها العدو فإنه خسر خسارة كبيرة فى طائراته وطياريه من المدافع المضادة ومن الرشاشات لأنها تطير على ارتفاع منخفض، فكل طيارة أسقطت بها طيار قتيل، ومازلت أكرر وأنصح المسئولين فى العالم كله أن أحسن سلاح فعال ضد الطيران المنخفض هو الرشاشات وليس الصواريخ، لأن الرشاش يخرج آلاف الطلقات فى الدقيقة ويعنى ذلك أن الطيران داخل على جحيم».

«أما خسارتى فكانت ٧٥٪ من طائراتى فى الدقيقتين الأوليين، بعد ذلك خسرت من ٣ ـ ٤٪ على أكثر تقدير.. إنما العدو خسر كثيراً، فالرشاشات كانت بترش فيه رش».

(٢٠)

ويحرص صاحب هذه المذكرات أيضاً على أن يشير إلى أنه هو نفسه كقائد للقوات الجوية فى الجبهة استطاع أن يتماسك، وأن يتمالك نفسه، ويهاجم العدو يوم ٦ يونيو، وهو يجزم أن سير الحوادث يشهد بأن القوات الجوية قامت بمائة وستين طلعة:

«... وثانى يوم ـ ٦ يونيو ـ أنا لميت نفسى بالليل وبدأت أخطط لدرجة أنى طلعت ٨ طلعات ليضربوا فى إسرائيل.. وثابت من سير الحوادث أن القوات الجوية عملت ١٦٠ طلعة».

«رأيت على الرادار حوالى ٥٠ ـ ٦٠ طيارة آتية من الساحل الغربى وعرفت أنهم من الجزائر ولم يدخلوا المعركة لأن الجيش كان قد انهار بفعل غياب القادة، العريش قائدها انسحب من غير ما يرجع لى هو وقائد المخابرات التابع لمحمد أحمد صادق،

لم يحرقوا شيئاً حتى أخذت إسرائيل الوثائق السرية ومنها أمر القتال الصادر باسمى (فهد واحد) الذى سلمته إسرائيل إلى هيئة الأمم المتحدة».



ويروى الدغيدى فى خطابه لمجلة أكتوبر فى تحديد دقيق الدور الذى قام به هو نفسه صباح الخامس من يونيو فيقول:

«أصدرت أوامرى إلى المختصين فى الصباح الباكر من ٥ يونيو قبل الضربة الجوية المعادية بوقت يزيد مرات على وقت إرسال إشارة عجلون بطلوع مظلات جوية متعاقبة فوق بحيرة البردويل، وذلك لأمور فنية ارتأيتها لا داعى هنا لذكرها، وتنفذ الأمر وخرجت مظلتان جويتان بالفعل فى الوقت المحدد لهما بالضبط وهبطت آخر مظلة جوية قبل بداية الضربة الإسرائيلية بربع ساعة (١٥ دقيقة) كانت كافية بالكاد لصد الضربة بإقلاع درجات الاستعداد الأولى والثانية و٧٥٪ من الدرجة الثالثة للاشتباك مع طائرات العدو وما ينتج عنه، غير أن أمراً غريباً حدث وهو أن المظلة الجوية للساعة الثامنة والنصف لم تطلع ولو طلعت فى ميعادها المحدد لرأت تشكيلات العدو المقتربة على وجه أكيد، مع أن مهمة المظلة هى الاعتراض وليس الإنذار لأن الله فوق الاعتراض والإنذار، إذ أن طائرات العدو كانت مقتربة من بحيرة البردويل التى تطير من فوقها المظلة مقتربة من الشرق ومن ورائها الشمس يسبقها ظلها فوق صفحة الماء فيضاعف العدد وتعكس صورتها فى الماء فيتضاعف مرة ثانية العدد».

«ولو أن المظلة الجوية تلك كانت فى الجو لرأت وأخبرت وناورت أو حتى رغم ضعفها بالنسبة للعدو اشتبكت ومن ثم لا يوجد أمام العدو إلا أمران، إما أن يلقى حمولته من المتفجرات ويعود إلى قواعده وهى الأوامر التى صدرت إليه من قيادته، وإما أن يستمر لتنفيذ ضربته وهو أمر مستبعد لأنه بذلك يخالف الأوامر الصادرة إليه ويعرض نفسه لخسائر فادحة يفقد بسببها السيطرة الجوية إلى نهاية المعركة».

«وأمرت بالتحقيق فى عدم خروج المظلة، وفى أثناء الاتصالات لمعرفة السبب أخبرنى المسئولون أن قائد ثانى اللواء الجوى الذى ستخرج المظلات الجوية منه قد عين نفسه قائداً لتلك المظلة بالذات وهو غير متواجد الآن، فأمرت بالتحقيق وبإخراج

مظلة جوية فى الحال لتحل محل المظلة التى لم تخرج وبدأت الضربة الجوية المعادية فى التو قبل أن تخرج المظلة».

«وقد هالنى أثناء المحاكمة أن يكون هذا المتخلف شاهد الإثبات الرئيسى ضدى بأنى لم أخرج مظلة جوية واحدة من يوم ٢١ مايو المحدد لخروج المظلات حتى ٥ يونيو».

(٢١)

ويحرص الدغيدى فى هذه المذكرات ـ وحسناً فعل ـ على أن يتصدى لما أثاره نائب رئيس الجمهورية السابق حسين الشافعى حول تواطؤ القوات الجوية والدفاع الجوى عند حدوث الهجوم الجوى الإسرائيلى، ومع أن الدغيدى لا يتهم الشافعى بشىء يقصده من وراء روايته، إلا أنه يعذره لأنه يرى أن السبب فى رأيه كان عدم خبرته بالمعارك الحربية والعسكرية، ولهذا فإنه ـ أى الشافعى ـ لم يكن بقادر على أن يعرف الحقيقة فى ظل القصف والنيران، ومع هذا فلا تخلو فقرات الدغيدى من تعريض خفى ولمز واضح بحسين الشافعى وشخصيته، فضلاً عن آرائه فى هذا الموضوع، ومع أنى لست من الذين يتقنون العسكرية أو يفهمونها، فإنى كقارئ أجد نفسى فى هذه الجزئية أكثر اقتناعاً بآراء الدغيدى من اقتناعى بآراء الشافعى:

«... وأضرب مثلاً عن عدم المبالاة تلك من الكل، ولا أدرى لذلك سبباً، هى أن الأخ حسين الشافعى الذى اشتهر بالتقوى وقراءة القرآن، قد أصدر قراراً قد يكون هو القرار الوحيد الذى أصدره فى حياته، ولكن أخطر قرار صدر، لأنه اتهم فيه القوات الجوية بالخيانة وغمزنى ولمزنى من غير ذكر بالاسم بأننى صاحب أو رب الخيانة. إذ قال فى مجلة أكتوبر إنه أثناء تواجدى فى قاعدة فايد الجوية يوم ٥/ ٦/ ٦٧ وعند بداية الضربة الجوية الإسرائيلية، رأى بعينيه الخيانة بكل أبعادها حيث إن الطائرات الإسرائيلية كانت تقصف المطارات قصفاً عنيفاً ولم تطلق طلقة واحدة على هذه الطائرات منا، واستمر الوضع كذلك حتى أثناء عودته ومروره على قاعدة أبوصوير الجوية. إذ رأى الخيانة تتكرر بكل أبعادها، والطائرات الإسرائيلية تواصل القذف ولا من طلقة واحدة تطلق عليها».

«وقد قال ذلـك من قبل وعـلى منبر الأزهـر وفى خطب الجمـعة وكل المنـتديات، وكان عنـد قوله نائباً لـرئيس الجمهـورية فى عهد عـبدالناصر والسـادات، أى الرجل الثانى فى الوطن، وإن كل ما يقوله لابد أن يكون قاطعاً وصحيحاً».

«وإنى لأوافق الأخ حسين الشافعى إذا كان هذا الـذى قاله حدث فهى الخيانة بكل أبعادها.. ولكن يؤسفنى أن معلوماته تلـك استقاها من المحيطين به وهم مراكز القوى وأصحاب مركز قـيادة محاربة الأكفاء.. أما ما رآه بـعينيه فأغلب ظـنى أنه كذب عن غير عمد، وتصديقـه لتقارير جهاز محاربة الأكفاء الذى يحـيط به، فإغارة الطائرات الإسرائيلية كانت عنيفة، وقد تعاملت معها المـدفعية المضادة بكثافة منقطعة النظير ـ لا كما يقول بأنها لم تطلق طلقة واحدة ـ ولكن الأمر التبس عليه والتبس على غيره، لأن السماء والأرض مشتعلـة بالنيران والغبار والدخان والأصوات مختلـطة بين ما يرميه العدو من السماء وما يطلق عليه من الغـبراء، فيصعب الحكم خصوصاً لمن ابتعد عن العسكرية عشرات السنين، ومن لم يخض المعارك فى يوم من الأيام».

ثم يردف الدغيدى :

«وقمت بالرد عليـه فى مجلة أكتوبر وذكرت له أن كثافـة النيران من الأرض إلى السماء كـانت أعلى كثافـة شهدها التاريخ فـى أى حرب مضت، وأن الذين اتـهمهم بالخيـانة بكل الأبـعاد هم أبطـال بكل المعـانى والأبعاد.. فـإذا كانت البـطولة فى نـظر المسئـولين الكبـار قد انقلبـت إلى خيانة بـكل الأبعاد، فعـلى مصر السـلام، حيث إن الرذيلة حلت محل البطولة، وبالعكس والعياذ بالله».

«وقلت فى ردى إننى القائـد لهاتين القاعدتين وأنا المسئول فيـهما وأنا الآمر الناهى لهما.. وقد أمرت بـإطلاق النيران فى التو واللحظـة، وأطلقت بكثافة منقطـعة النظير وتابعتهـا بنفسى، وإذا كان أمر قد صدر إليـها بعدم إطلاق النار ـ بغمـز ولمز لى ـ فأنا الذى أمـرت، وأنا الذى ـ علـى حد قوله ـ إذا كـانت هنـاك خيانة فـأنا خائن وأتحـمل مسئوليتى كاملة.. ومازلت إلى يوم أن ينتهى بى الأجل متنازلاً عن البراءتين ولنبدأ فى تحقيق عام من البداية حتى نوثق التاريخ الصحيح».

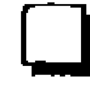
«وقلت فى ردى: إن عليه أن يـتوب ويستغفر الله ويندم علـى ما فعل، وأن يعتذر لمن اتهمهم بالخيانة وهم أبطال».

«وأعتقد أن ردى كان شديد اللهجة، لكن يؤسفنى أنه لم يرد ولم يعتذر ولم يعلق أحد فى هذا الوطن الكريم على هذا الموضوع الخطير ما بين الخيانة والأمانة. وهذه هى عدم المبالاة التى آخذها على أجهزة الإعلام والمثقفين وغيرهم فى هذا الوطن أن يمر على أخطر المواضيع مرّ الكرام، ولكننى أعود فأقول: لا نكون كالنعام ندفن رءوسنا فى الرمال لا نعى ولا نرى وكل من حولنا يعى ويرى».



ويكرر الدغيدى فى موضع آخر من مذكراته تأكيده على أنه أمر قواته بالاشتباك مع طائرات العدو ويقول:

«أعطونى خبرا فقط بأن عبد الحكيم عامر سيصل بيرتمادا واتصل بى قائد القوات الجوية (صدقى محمود) لكى أذهب لأقابله، فاعترضت على هذا وحدث شد بينى وبينه فلما بدأت الضربة الجوية وأصدرت أول قرار فى الحرب بالاشتباك مع طائرات العدو حذرنى بعض طاقم قيادتى بأن طائرة المشير فى الجو، فلم أرد أنا لا يهمنى المشير أو غير المشير.. هذه بلدى».



بل إن الدغيدى فى هذه المذكرات الحافلة بالأحداث يروى روايات عابرة عن أن بعض قواتنا تحركت داخل إسرائيل بعد حدوث الضربة الجوية، وأن الطيران السورى لم يشترك فى المعركة عند حدوث الضربة الجوية لانشغاله بالتمارين:

«هو فيه ناس فعلاً اتحركت داخل إسرائيل يوم ٥ يونيو وأظن أنها تحركت لما بلغنا أن الطيران بينضرب لأننا بلغنا عبدالمنعم رياض بأن الطيران بينضرب، وبلغنا سوريا وطلبنا منها أن تطلع طائراتها لكى تضرب مطارات إسرائيل وهى خاوية أثناء الضربة الجوية على الممرات الرئيسية فاعتذرت سوريا بحجة أن طائراتها مشغولة بالتمارين ولم تشترك فى المعركة.. حتى الجولان طارت منها».

(٢٢)

وفى حلقة من مذكراته يندفع اللواء الدغيدى إلى التصريح باعتقاده فى أن العدو قد نجح فى إفساح طريق للضربة الجوية من داخل قواتنا المسلحة نفسها، وهو بمثل

هذا التصريح بـالاعتقاد يكاد يتهم بعـض قادتنا بالعمالة أو علـى الأقل بالجهل الذى يمكن مما لا تمكن فيه العـمالة، ولكنه يـقدم أسانيده من خـلال ستة حوادث متعـاقبة يعددها على النحو التالى:

١ ـ أن إنذار الرئيس لم يصلنى.

٢ ـ أن الهجوم البرى المبكر لم أخطر به أو تخطر به القوات الجوية.

٣ ـ أن المجهود الجوى المخصص لقـائد الجيش لم يطلب فتمكن الـعدو من القيام بضربة جوية ونجاحها.. ولو طُلب لما تمكـن من ذلك أبداً.. وكل تلك الأشياء بها ريبة وروائح كريهة.

٤ ـ ثم تـأتى بعـد ذلك إشـارة عجلـون التى أرسـلت بنـصف سـاعة قبـل ضرب القواعد الجوية المصريـة التى كل مسارها ريبة حيث غيرت الشفرة المـتفق عليها وهى (عنب. عنب. عنب) إلى الشفرة العادية.. وهذه ريبة.

٥ ـ أغلق مركز قيادة الـعمليات العام المسئول عنه الفريـق فوزى وهذه أكبر ريبة.. ولو وصلت الإشارة إلىّ لتغير مجرى التاريـخ كما قرر الفريق عبدالمنعم رياض وهو فى قمة المسئولية رغـم النقص فى عناصر الدفاع الجوى المتعددة التى كـنا نعانى منها، وقد سبق وشرحت سهولة صد الضربـة وإمكان الردع، وكانت إشارة عجلون وعدم وصولها إلىّ البند الجوى الأول فى إفساح الطريق بعد بنود الإنذار والهجوم الجوى».

٦ ـ وياليت الأمـر انتهى عند هذا الحـد، بل إن المظلة الغـائبة تشكل بنـداً هاماً من بنود الريبة وحلقـة واضحة من إفساح الطريق لطائرات العدو لتـهاجم قواعدنا الجوية بمفاجأة هامة، كانت هى السبب الرئيسى فى تدمير ما تدمر من طائرات. فغياب المظلة فى الوقـت القاتل مـن ٨,٣٠ إلى ٩ لم يمكـننا من الـصد أو الردع، كمـا أن ما أحاط صاحب هذه المظلة من ريـب حول استشهاد مدحت المليجى وعبدالمـنعم مرسى تثير حوله الشكوك. وقد تذكرت الآن أنه طلب منى يوم ٨ أو ٩ يونيو أمام قاعدة أبوصوير الجوية فى حضور العقيد سعد رفعت أن أعصابه تعبانة ولا قدرة له على القتال».

على هـذا النحو يديـن اللواء الدغيـدى فى مذكراته هـذا المقدم المسئـول عن عدم خروج المظلة، والمرتاب فى أمـره فى أمر استشهاد زميليه مدحت المليـجى وعبدالمنعم مرسى.

ثم يردف الدغيدى بعد هذا كله بقوله :

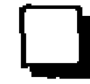
«ويعترف صلاح الحديدى رئيس المحكمة العسكرية العليا الأولى وعلى منيرمراد عضو اليمين فى كتابيهما بالبطولات الخارقة التى قام بها الطيارون لأن بطولات الهزائم تكون كبيرة جداً».

(٢٣)

وفى موضع آخر يفيض صاحب هذه المذكرات فى الحديث عن هذه المظلة التى لم تتحرك، مشيراً بأصابع الاتهام والإدانة بالتحديد إلى المسئول عنها وهو المقدم فاروق الغزاوى ويقول:

«... خرجت كل المظلات قبلها.. ولم أر تلك المظلة على شاشات الرادار، سألت عن سبب غيابها وإجراء التحقيق اللازم فى ذلك، فرد علىّ مدير العمليات بعد ٥ - ٧ دقائق وقال: «إنه اتصل باللواء الجوى الذى عينته أن تخرج منه المظلات فقيل له: إن قائد ثانى اللواء (وهو المقدم طيار فاروق الغزاوى) عند صدور الأمر بخروج المظلات كتب لنفسه أن يكون قائدا لتلك المظلة بالذات وأنه ذهب إلى منزله بالقاعدة لسبب ما وأنه فى طريقه إلى الخروج بالمظلة».

«وهذا أمر غريب لأن المظلات الجوية لا يمكن معاملتها بهذا الاستهتار ولأنها مخططة قبل ميعادها... فأمرت بالتحقيق فى الموضوع وخروج المظلة فوراً، وقبل أن تخرج بدأت الضربة الجوية!».



ويؤكد الدغيدى على مدى الخسارة التى نشأت نتيجة عدم القيام بهذه المظلة ويقول فى فقرات متعاقبة:

«هذه المظلة لو كانت موجودة كانت سترى الطائرات عند اقترابها من البحر أو بعد انشطارها إلى ٦ أقسام فوق البردويل وتخطرنى بذلك، وكان عندنا فسحة من الوقت لأن نتمكن من صد الضربة الجوية والردع».

....

«وكان غيـاب هذه المظلة آخـر حلقة من حـلقات إفساح الـطريق للقـوات الجوية الإسرائيلية لنجاح ضربتها الجوية المركزة».

....

«إن غياب تلـك المظلة أمر غريـب ومريب للغايـة، والذى يزيد من ريبـته أن قائد تلك المظـلة المقـاتلة الـغائبـة كان أبرز شهـود الإثبات عـلى أنى لـم أخرج ولا مظـلة جوية،الأمر الذى حوكمت من أجله.. وقد ثبت للـمحكمة بأنى أمرت بعدد كبير من المظلات كان هو قائدا للكثير منها. وأغـلب ظنى أنه كان من ضمن مخطط المخابرات المصرية الذى ادعى إسمـاعيل لبيب أنه أخبره بأن لا أخرج المظلات قـبل المعركة عند شكواه إلـى جمال عفيـفى رئيس أركان القـوات الجوية، للإيقـاع بىّ وإسناد الهـزيمة إلىّ».

(٢٤)

ويحرص اللـواء الدغيدى فى موضع آخـر على أن يدين المقـدم فاروق الغزاوى فى موقف آخر، حيث يحمله مسئولية ضياع أرواح اثنين من زملائه الطيارين الشهداء بسبب سوء تصرفـه. وفى الحقيقة فإننى لم أفهم النـص الذى أمامى إما لأن سطراً أو جملة قـد سقطت منه، وإمـا لأنى غير متخـصص فى هذا المجال، ولكـن مع هذا فإن النتيجة التى يريد الدغيدى أن يصل إليها ويرسخها واضحة فى نهاية الفقرة :

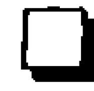
«وفى يوم ٦ يونيو ـ اليوم الثانى للمعـركة ـ كان فاروق الغزاوى المسئول عن تنظيم حركة الـطيران وموقعـه عند أول الممـر الذى ستقلـع وتهبط علـيه الطائـرات، وكما ذكرت كان هو المـمر الفرعى بسبـب تدمير الممرات الـرئيسية وهو إمبـراطور المكان، أوامره لابد أن ينفذها جميع الطياريـن وبدقة، هو الذى يأمر بالنزول والإقلاع ويحدد رقم الممـر وأولوية النزول حـتى لو كانت الطـائرة تقل رئيس الـدولة، فهو هنا الـقائد الأعلى لهذا المكان».

«وفى لحظة ما وعند عودة الطائرات التى ذهبت وضربت مطار «الخالصة» وعادت

وعند اقترابها وهى سليمة من القناة، طلب قائد ثان التشكيل المرحوم النقيب طيار مدحت المليجى أن يهبط فى مطار «أبوصوير» وليس فى مطار «فايد» الذى أقلع منه لقرب نفاد الوقود، فأعطى له المقدم فاروق الغزاوى رقم واحد للنزول، وفى نفس الوقت كان هناك ملازم طيار يسمى عبدالمنعم مرسى ـ رحمه الله ـ كان قد أقلع من الممر الفرعى فى قاعدة أبوصوير التى يدير منها المقدم المذكور حركة الطيران واشتبك وأسقط إحدى الطائرات المعادية وطلب النزول فأعطى رقم (٢) للنزول بعد مدحت المليجى».

«وهالنى أن يترك مدحت المليجى المطار الذى طلب النزول فيه «أبوصوير» والذى أعطاه المقدم المذكور يبتعد وينزل على طريق مصر الإسماعيلية الصحراوى ويستشهد، كما أن الملازم عبدالمنعم مرسى الذى أقلع من على الممر الفرعى والكل يعرفون وهو أولا أن الممر الرئيسى قد دمر، وأغلب الظن أنه قد طلع طلعة جوية يوم ٥ يونيو من على الممر الفرعى وهبط عليه لكنه فى هذه المرة هبط على الممر الرئيسى المدمر واستشهد.. وهذه مسئولية فاروق الغزاوى».

«وعندما وجهت إليه المحكمة بناء على أقوالى سؤالاً عن هذا الموضوع قال إنه «اتلخم».



ويحرص الدغيدى على أن ينفى عن الطيارين تقاعسهم عن القيام بواجبهم فى ذلك اليوم الأغبر، وسنراه يشير إلى أنه لم يمض ثلاث دقائق إلا وبدأ الطيارون القيام بطلعات جوية مضادة للعدو:

«عند درجات الاستعداد الأولى يكون الطيارون فى طائراتهم.. وعند الاستعدادات الثانية يكونون تحت الأجنحة.. وعند الاستعدادات الثالثة يكونون فى حجرة قريبة».

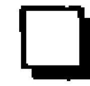
«فلما بدأت الضربة الإسرائيلية بضرب الممرات بلا إنذار يصلنى.. يعنى لا الجيش بلغنى بيتهاجم ولا الجيش طلب المجهود الجوى المخصص.. والدنيا كانت فوضى من الناحية السياسية أيضاً لأنه كان فيه مثلا المشير طاير فى الجو ومعناها إنه تقيد النيران فى طريقه ومعه طاقم قيادته بالكامل فى طريقه إلى بيرتمادا عندى وتبعى

فى سيناء.. وحسين الشافعى كان هو والطاهر يحيى رئيس وزراء العراق فى فايد عندى وتبعى.. وكان رئيس أركان القوات الكويتية متوجهاً إلى «كبريت» عندى وتبعى.. وكان حوالى ٢٠ تحركا جويا صديقا فى الجو.. وهذا معناه: السلم تماما.. لأن معظم المدفعية مقيدة.. لكن كانت شبه مقيدة لماذا؟ لأن التعاون التام بين الدفاع الجوى والقوات كان يستطيع أن يقلب أى شىء فى دقيقة واحدة».

«فكان تدمير الممرات الرئيسية بالكامل هو بمثابة أول إنذار.. وقد أصدرت لهم الأمر بالإقلاع ولكن الغالبية العظمى لم تتمكن لتدمير الممرات.. فى هذه الحالة الطيارون لم يتمكنوا من الطلعات كتشكيلات من الممر المخصص للإقلاع.. فطبعاً الطيارون نزلوا من طياراتهم».

«إنما بعد ٣ دقائق أول طلعة قام بها عادل نصر ـ توفى منذ شهر فقط ـ كان فى الجو بطائرة ميج ٢١ وطلع طيارون فرادى على الممر الفرعى المخصص للتاكسنج، وهذه أول مرة تحدث فى الحروب.. لهذا لم نخسر فى الحرب سوى ١٤ طيارا وخسرنا ٣٠٠ طائرة تقريباً، إنما الطيارون كما هم».

«والطيارون الذين استشهدوا كانوا فى عمليات اشتباك وليسوا على الأرض، ففى يوم ٦ يونيو ثانى يوم طلع من قاعدة تحسين زكى، وقائد ثانى تشكيل مدحت المليجى الذى استشهد فى موقف مريب [فى موضع آخر كرر اللواء الدغيدى فكرته فى إلقاء السبب فى استشهاد المليجى على فاروق الغزاوى]، والباقى أحياء واذكر منهم «المسيرى» واخترق الطيارون سيناء كلها ودخلوا ١١٠ كيلو داخل إسرائيل وضربوا مطار «الخالصة» وعادت الطائرات سليمة».



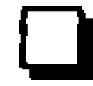
وفى خطابه لأكتوبر يشير الدغيدى إلى واقعة اعتذار هذا الضابط له فيقول:

«بقى شىء لابد أن يذكر وهو أن شاهد الإثبات الذى ادعى وشهد أننى لم أخرج مظلة واحدة وهو صاحب المظلة الجوية التى غابت من فوق البردويل يوم ٥، ثبت من دفاتر سير الحوادث أنه بنفسه قاد عشرات من المظلات التى أنكرها، وقد حضر إلى منزلى، وصلى (ركعتين) بعد عشرين عاماً من الهزيمة وسامحته فيما يخصنى أما ما يخص الوطن فليس من اختصاصى».

(٢٥)

ويتحدث اللـواء الدغيدى بقدر واضح من الظن والـتخمين فيما يتعـلق بالخطط العسكـرية المصرية (فهـد وفجر وقاهر) التى كـان من المفروض أن تقوم بـها القوات المسلحة ويقول :

«كانت هـناك خطة اسمـها (فجر) وضعـت فى يوم ٢٧ مايو تـقريباً ولم يـكن فى الجيش خطة هجومية قبل ذلك. كان معمول خطة (قاهر) دفاعية، وفى الطيران (قاهر) دفاعـية أيضـا. لكن الطـيران كان عـامل خطة هـجوميـة (فهد واحـد) التى أخذتـها إسرائيـل يوم ٦ يونيو من مـطار العريش.. وعـلى ما أعتقـد يوم ٢٨ مايو عملـوا خطة هجومية جزئية.. من عند «الكـونتيلا» تهجم فـرقة ولواء وتقطع شمـال إيلات فقط.. يعنى هـذه كانت مهمتهـا فقط.. وليس كما قـيل أن تحتل إسرائيل، وعـلى ما أظن أن هذه الخطة لم تنفذ، إلا أنه لما وضعت هذه الخطة انسحبت الفرقة السادسة من مكانها وأغلب ظنى أن هذا المكان هو الذى هاجمت منه إسرائيل. وكـان الفريق فوزى قد بعث بخـطاب إلى هيئة الأمم المتـحدة أن البوليس الـدولى ينسحب من ٣٠ كـيلو فى مكان ما ـ لا أذكـره ـ أغلب ظنى فى المكان الذى هاجمت مـنه إسرائيل.. والبـوليس الدولى لم يوافـق وانسحب من على طول الخـط. وهذا أمر غريب يبين ويـفصح بأن المجهود الرئيسى لهجومنا إذا هاجمنا إسرائيل فسيكون من هذا المكان».



ويؤكد اللواء الدغيدى فى أكثر من موضع مـن مذكراته أنه لم يتلق أمراً بالهجوم أو بتنفيذ الخطة (فهـد)، وأنه فى المرة الوحيدة التى طلب منه فيها تـنفيذ الخطة (فهد) لم تمر عشر دقائق إلا وجاء أمر آخر بإلغاء الضربة:

«يوم ليلة الضرب الـساعة الواحدة صباحا وأنا جالس فى مركـز قيادتى وكان معى اللواء شـبانة ـ الذى تولـى منصب قائـد القوات الجوية بعد ذلك وهو الآن سـفير ـ اتصـل بى الفـريق صدقـى وقال: نفـذ (فهـد واحد) وهى ضـرب إسرائيـل من أول ضوء.. ولم يكن تمركـز القوات يسمح بالضرب من أول ضوء. ولـم تمر عشر دقائق وجاء أمر آخر بإلغاء الضربة (فهد واحد) وكان هذا كله تناقضات».

وينفى اللواء الدغيدى أن يكون قد حدث أى أمر بالهجوم أو أن تكون بعض قواتنا المسلحة قد تحركت من أجل الهجوم، وهو يعود فى موضع تال ليؤكد على الفكرة التى نقلناها عنه فى الفقرة السابقة ويقول :

«إذن فموضوع حكاية الهجوم لم يكن موضوعاً فى الاعتبار ولم يحصل أمر بالهجوم.. لا فرق اتحركت ولا حاجة اتحركت، الذى حدث أن العدو هجم على القوت البرية قبل الطيران بثلاث ساعات وغالباً فى الساعة الخامسة والدقيقة ١٢ فى أول ضوء وتعمق فى الأراضى المصرية.. والطيران ليس عنده خبر بهذا إطلاقاً، علماً بأن لهم فى الثلث ساعة الأولى من المعركة ١١٢ طيارة يطلعوا لضرب تشكيلات العدو المتقدمة (المجهود الجوى المخصص) وهذا المجهود ليست لى (الضمير للدغيدى) سيطرة عليه أو أملك أن أغير أو أعطى أوامر، إنما يتم هذا المجهود الجوى بالأمر وباتصال مباشر من صلاح محسن قائد الجيش، فهو الذى يطلبه ولكنه لم يطلب شيئاً».



ويردف الدغيدى مؤكداً استنتاجه السابق الذى يشير فيه إلى أن إسرائيل قررت الخروج للضربة الجوية بناء على ما استنتجته من احتمال تحضير المصريين لضربة جوية مناظرة:

«وأقول بأن الضربة الجوية كانت بسبب عدم خروج المجهود الجوى المخصص لأن طبعاً العدو فى كل عقائد العالم يعرف أن أكبر مجهود جوى يكون مخصصاً فى بداية المعركة، بحيث تكون جميعالقوات تقريباً مشاركة فيها. فالبداية الناجحة تحسم الموقف».

وقد ناقشنا هذه الجزئية فى موضع سابق من هذا الباب.

(٢٦)

وفى خطابه المطول الذى نشرته مجلة أكتوبر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» عبر الدغيدى عن رأيه فى أن القوات المسلحة لم تكن مؤهلة لخوض

معركة ١٩٦٧، وأن الاتحاد السوفيتى كذب فى البلاغ الذى دفع به مصر إلى تصعيد الموقف ودخول الحرب ويقول الدغيدى ما نصه:

إن القوات المسلحة المصرية آنذاك لم تكن مؤهلة أو قادرة على خوض معركة أياً كانت، فما بالك بمعركة ضد إسرائيل المدججة بالسلاح والعتاد، المعتضدة بأمريكا أقوى القوى والمدعمة بجنسية مزدوجة أمريكية إسرائيلية، وكان عدم قدرة القوات المصرية معروفاً للعالم كله شرقه وغربه، لأنها بالفعل كانت مشتبكة فى حرب ضروس لمدة ست سنوات فى اليمن البعيد منهكة مهلهلة سلاحها بال، وعتادها مستهلك، ورجالها كان الله فى عونهم مرهقون، معذبون، مجهدون، ضائعون».

«والأمر الثانى: أمر مريب هو الذى جر إلى خوض المعركة ٦٧ وكان السبب المباشر لكل إجراء خطير اتخذ من سحب قوات الطوارئ الدولية إلى الاستيلاء على شرم الشيخ وإغلاق خليج العقبة ولا سبيل أمام إسرائيل إلا القيام بهجوم على مصر لإعادة الملاحة إلى ما كانت عليه. وقد أعلنت عن ذلك مراراً، ولم لا تقوم بالهجوم وهى على علم تام ومعرفة مؤكدة أن القوات المصرية والحال التى هى عليه ستهزم لا محالة بسرعة البرق وبسهولة ويسر؟ وهو ما حدث بالفعل».

«وهذا الأمر المريب الذى أشير إليه هو أن الاتحاد السوفيتى أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بواسطة أنور السادات الذى كان فى زيارة لموسكو، أن حشداً إسرائيلياً جراراً قوامه ما بين ١١ و١٣ لواء يحتشد فى مقابل سوريا بغرض الهجوم عليها والاستيلاء على عاصمتها، وكان هذا البلاغ مساء يوم ١٤ مايو ٦٧ قبل المعركة بعشرين يوماً، وبسببه صدرت الأوامر بسحب قوات الطوارئ واحتلال شرم الشيخ وقيام المعركة».

«وقد ثبت أن هذا البلاغ كان كاذباً من البداية إلى النهاية، وأنه لم تكن هناك حشود إسرائيلية ألبتة، وقد تأكدت بنفسى من كذب البلاغ حيث قام المقدم طيار فؤاد كمال بطلعة جوية من العريش إلى صفد فى جنوب سوريا مخترقاً إسرائيل من الجنوب إلى الشمال والعودة من الشمال إلى الجنوب ولم ير أى أثر لحشد».

«إذن لماذا الكذب؟ ولماذا هذا الادعاء الخطير الذى كان الباكورة التى جرت إلى هزيمة ٦٧؟ وأسمح لنفسى أن أجيب بعد بضعة أسطر حيث الربط بين ذلك

وتصرفات سوفيتية جرت من قبل وبعد ذلك تبين بوضوح أن الروس خططوا وخانوا، خططوا لهزيمة ٦٧ المرة، وخانوا مصر خيانة كبرى».

(٢٧)

ثم يتناول الدغيدى بالتحديد واقعة تأييد السوفييت [من خلال رسالة قوية اللهجة] لتصريحات عبدالناصر الحماسية ضد إسرائيل، وفى ذات الوقت يردف الدغيدى بالحديث عن تباطؤ (وربما توقف) السوفييت فى تزويد مصر بالأسلحة المطلوبة للدفاع الجوى.

«ففى يوم ٢٢ مايو ٦٧ ـ أى قبل الهزيمة المضمونة مسبقاً بثلاثة عشر يوماً على وجه التحديد ـ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر استيلاء القوات المسلحة على شرم الشيخ، ومما قاله أنه لا يفرط فى حبة رمل من أرض مصر، وهدد رابين بأن يقطع رجله إذا فكر فى الحرب، علشان يطلع الكلام اللى قالوه فى ٥٦ هجص فى هجص، وكنت أنا المضيف حيث كنت آنذاك قائد القوات الجوية والدفاع الجوى لمنطقة القناة وشبه جزيرة سيناء، وفى مساء اليوم أرسل الاتحاد السوفيتى أقوى رسالة تأييد لكل ما اتخذته مصر من إجراءات من اللجنة المركزية والشعب السوفيتى، وقد نشرت كأول وأهم خبر فى الصحف المصرية فى اليوم التالى بتاريخ ٢٣/ ٥/ ٦٧».

«وجوابى من واقع ما حدث أن الاتحاد السوفيتى هو الذى خطط للهزيمة بداية ببلاغه الكاذب ونهايةبتأييده البارز للإجراءات التى اتخذها جمال عبد الناصر من سحب قوات الطوارئ لإخلاء الطريق أمام المهاجم والاستيلاء على شرم الشيخ، وهو الأمر الذى له معنى واحد، وهو أن تقوم إسرائيل بالهجوم الذى قامت به بالفعل، وسأسوق دليلاً بليغاً وحدثاً واقعاً ليس من عندى ولكننى عايشته وعن ظهر قلب حفظته وهو مدون فى أعلى الوثائق فى حيثيات حكم محكمة عسكرية عليا كانت الأولى لمحاكمة أربعة من كبار قادة الطيران وكنت أحدهم، ودارت المحكمة على ما أتذكر من ٩١ أو ٩٢ ما مضمونه الآتى:

«إن الاتحاد السوفيتى لم ينفذ العقود المبرمة بينه وبين مصر لإمدادها برادارات لكشف الطيران المنخفض ورشاشات للتعامل مع الطيران المنخفض رغم تعهده بتوريد المطلوب قبل آخر يناير سنة ١٩٦٣».

«أربع سنوات ونصف سنة مضت قبل الضربة الجوية الإسرائيلية المركزة التى قامت بها إسرائيل يوم ٥ يونيو من الارتفاع المنخفض والرادار والرشاشات لم تصل رغم إلحاح القوات الجوية المستمر من أجلها والوعود الروسية الكاذبة بأنها فى طريقها إلينا، وهى بالفعل موجودة بكميات كبيرة لديهم وتمد بها دولاً من شيعتهم إلا نحن».

(٢٨)

وفى أخريات مذكراته يصل اللواء الدغيدى فى بلورة اتهامه المباشر للسوفييت بالتواطؤ فى التآمر على مصر وعلى قواتها المسلحة إلى حد متقدم جداً، وتبدو أسانيده التى يستند إليها فى هذا الاتهام واضحة وقوية ومنطقية، فهو يستند إلى عدم تزويدهم لنا بالرادارات والرشاشات على مدى أربعة أعوام سابقة على المعركة، وهو يعتقد أن تبليغهم لنا بالحشود الإسرائيلية على حدود سوريا لم يكن إلا كذباً له أغراضه ودوافعه، كما أنه يركز على ما يتجاهله غيره من رسالة سوفيتية فى ٢٢ مايو قوية اللهجة باعثة على الاندفاع إلى إثارة العدو:

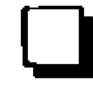
«كما أن الروس لم يعترفوا فى يوم من الأيام أن الهجوم الجوى الإسرائيلى سيكون من الارتفاع المنخفض، ورغم عقود أبرمت وعهود قطعت منهم على تسليمنا رادارات لكشف الطيران المنخفض ورشاشات للتعامل مع الطيران المنخفض من قبل المعركة بأربع سنوات ويزيد، فإنهم لم ينفذوا العقود لا العهود إلى أن ضربنا من الارتفاع المنخفض!».

«وأشياء أخرى كثيرة ـ المجال هنا ضيق لذكرها ـ وشرحها يطول ـ ولكن يجب أن تعرف ساعة الصفر التى قررها الروس للقضاء على القوات المسلحة وأسلحتها حتى تركع مصر وتستجديهم لطلب السلاح وتزداد فقراً فوق فقرها حتى تسرى الشيوعية فى دمائها.. فأبلغت ليلة ١٥ مايو ٦٧، أى قبل المعركة بـ٢٠ يوماً، بأن حشوداً إسرائيلية ضخمة تحتشد فى مواجهة سوريا، وقد تأكدنا من عدم وجود حشود».

«إذن فلماذا الكذب؟ وما هى دوافعه وأغراضه؟».

«ولما أمر القائد السياسى والعسكرى برفع درجات الاستعداد والحشد، وتم الحشد على أسوأ وجه، الأمر الذى ينذر بهزيمة محققة ـ لعوامل فصلناها من قبل ـ بعث الروس يوم ٢٢ مايو برسالة تأييد قوية اللهجة تأييدا للإجراءات التى اتخذتها القيادة السياسية فى الحشد وفى حدة الخطب وإثارة العدو وأن الروس بالقيادة العليا للحزب الشيوعى يؤيده (وهذا التأييد منشور فى جرائد يوم ٢٣ مايو)».

فما من شك أنهم كانوا أدرى منا بسوء الحشد وخطورته وحالة القوات المسلحة والإرهاق والإجهاد الذى تعانيه من حرب ضروس فى اليمن لمدة ٦ سنوات فقدنا فيها ٢٤ ألف شهيد مصرى.. كما كانوا على علم بحال الاحتياط، وعلى علم بجميع الخطط، وهم الذين أشاروا فى خطة الطيران «قاهر» الدفاعية أن نسبة الخسائر لا تتجاوز ١٥٪».



بل يصل الدغيدى فى اتهامه للسوفييت إلى ما لم يصل إليه غيره، وهو أن يلفت النظر إلى احتمال أن يكون بعض الخبراء الروس الذين عملوا فى مصر كانوا يهوداً صهيونيين، وهو يستنتج هذا مما نمى إلى علمه من أن بعض أسرانا فى حرب ١٩٦٧ استجوبوا أمام خبراء روس كانوا فى مصر من قبل ١٩٦٧ وأثناءها :

«ولربما هم وإسرائيل قد قاموا بمجهود جبار لإرساء الهزيمة علينا، لأنه نمى إلى علمى أن بعض الأسرى المسلمين فى حرب ١٩٧٣ استجوبهم خبراء روس كانوا يتواجدون هنا فى مصر داخل القوات المسلحة من قبل حرب ٦٧ وأثناءها، أى أنهم يهود صهيونيون اختاروا إسرائيل وطناً لهم.. ومهما بلغت آيات البيان أو مضارب البلاغة فلا يمكن أن تصل الوطنية وحب الوطن وهؤلاء الخبراء وطنيون لبلدهم وحبهم لوطنهم لا يعلوه حب».

«وأغلب ظنى أنهم هم وإسرائيل لربما وجدوا فينا نحن العسكريين مَنْ عاونهم على تنفيذ مخططهم الهدام، مستغلين سكرة السياسيين عن الواقع، والقابضين على أمر هذه الأمة وبعدهم عن مجريات الحوادث».

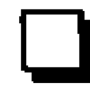
(٢٩)

ولا يكل اللواء الدغيدى ولا يمل فى هذه المذكرات من اتهام المخابرات الحربية بالتقصير فى أداء واجبها قبل الحرب وأثناءها ، وهو يستند إلى حيثيات حكم المحكمة التى تولت محاكمته، والتى أثبتت وسجلت على المخابرات الحربية التقصير فى أداء وظيفتها فيما يتعلق بجزئيتى مدى الطائرات الميراج وقنبلة الممرات، وهو يقول:

« ... وللأمانة والعدالة وللإقناع والحقيقة، أترك للمحكمة الكلمة والحكم حيث وردت فى صفحتها الثالثة والتسعين بند (د) تحت عنوان «المعلومات التى قدمتها المخابرات الحربية» الآتى:

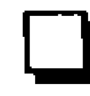
١ ـ ثبت للمحكمة أن إدارة المخابرات الحربية لم تقدم إلى القوات الجوية أية معلومات عن قنبلة الممرات التى استخدمها العدو، والتى كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات».

٢ ـ كما ثبت للمحكمة أن المعلومات التى أرسلتها (أى المخابرات الحربية) بخصوص مدى عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المنخفض (٣٠٠كم) كان لها تأثير عند وضع خطة الدفاع الجوى فاستبعد إمكان وصول هذه الطائرات إلى قواعدنا فى القناة والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فعلاً يوم ٥/ ٦».



ويعقب اللواء الدغيدى على هذا الاقتباس بأسى شديد ويقول :

«فالموضوع كله أنهم كانوا يريدون لصق التهمة بالطيران، لأنه هو الذى قاتل وهم الذين هربوا.. وكم قاسى هذا الطيران».



ويلخص الدغيدى اتهاماته للمخابرات الحربية على النحو التالى:

«لا أجد أبلغ مما دونته المحكمة فى حيثيات حكمها وهو بالحرف الواحد:

١ ـ ثبت للمحكمة أن إدارة المخابرات الحربية لم تقدم إلى القوات الجوية أية

معلومات عن قنبلة الممرات التى استخدمها العدو والتى كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات.

٢ ـ كما ثبت للمحكمة أن المعلومات التى أرسلتها بخصوص عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المنخفض (٣٠٠كم) كان لها تأثير كبير عند وضع خطة الدفاع فاستبعد إمكان الوصول إلى قواعدنا فى القناة والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فعلاً يوم ٥/ ٦.

«وللعلم بأمانة وبدقة أن كل ما تدمر فى سيناء فى المدى الذى حددته المخابرات الحربية بالعدد كالآتى: ٦ طائرات ميج ١٧ فى العريش أشك شكاً يقرب من اليقين أنها لم تتدمر حيث قرر ديان أنه لم يهاجم قاعدة العريش الجوية لتكون جاهزة وصالحة للاستعمال يوم ٦ ثانى أيام المعركة، وقد حدث ذلك بالفعل واستعملها العدو ضدنا يوم ٦ كما قرر ديان، ومما يؤكد أن قاعدة العريش تركت بلا تدمير أنهم وجدوا أمر القتال رقم ١٩/ ٦٧ الصادر بأمرى والموقع بتوقيعى والخاص بضربة جوية مركزة خطط لها تقوم بها عند صدور الأوامر على قواعد جوية إسرائيلية عدة ومفاعلها النووى فى ديمونة».

«استولت إسرائيل على أمر القتال المذكور وقدمته إلى هيئة الأمم المتحدة يوم ٦/ ٦ كدليل على أننا بدأنا بالهجوم، من هنا حدثت البلبلة بين الدول: من الذى بدأ».

«ومع ذلك فلنحسب أن الـ٦ طائرات ميج ١٧ المستهلكة قد تدمرت، وتدمر فى قاعدة السر الجوية عدد ٥ طائرات ميج ١٥٥ هى الأخرى قديمة، وفى مطار بيرتمادا ٨ طائرات ميج PF بالية، وفى قاعدة المليز ـ وهى أغلب ظنى خارج مدى المخابرات ـ ٧ ميج ٢١، أى أن مجموع ما تدمر فى سيناء هو ٦ + ٥٥ +٨ + ٧= ٢٦ طائرة، منها ١٩ قد انتهى عمرها الافتراضى».

«أما مئات الطائرات الباقية قوة القوات الجوية من كل الأنواع الحديثة من قاذفات ومقاتلات قاذفة ومقاتلات إلى آخر الأنواع، وكذا الغالبية الساحقة من عناصر الدفاع الجوى من صواريخ ومدافع ورادارات، فقد تدمرت جميعها فى منطقة القنال والمنطقة المركزية التى استبعدت المخابرات الحربية إمكان وصول الطائرات الإسرائيلية إليه».

ثم يعبر اللواء الدغيدى عن أسفه الشديد للمعاملة المتميزة التى لقيها مدير المخابرات الحربية فى ذلك الوقت :

«وقد استبقى مدير المخابرات آنذاك فى الخدمة رغم خروج كل القادة الكبار وإحالتهم إلى التقاعد إلا هو، حيث رقى ووصل إلى وزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة، ومن قبله وصل إلى نفس المنصب رئيس أركان القوات المسلحة الذى سبق ذكره بمناسبة إشارة عجلون وإغلاق مركز العمليات العام، وكذا قائد جيش الميدان رقى كمساعد للثانى ومحافظ من بعد ذلك».

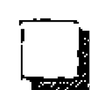
(٣٠)

ويروى اللواء الدغيدى ذكرياته عن اكتشافه على الطبيعة حالة القوات المصرية فى الأيام السابقة مباشرة على حرب يونيو ١٩٦٧، وقد كان قائداً مسئولاً، وهو يروى انطباعات تفصيلية فى غاية السوء عما صادفه فى جولتين من جولات المرور التى قام بهما، الأولى فى صحبة الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، والثانية بمفرده، كما يحدثنا أنه فكر فى محادثة الرئيس عبدالناصر... فإذا بعبدالناصر يحضر إلى مقر القيادة فى الإسماعيلية:

«... يوم ١٨ مايو على الأرجح، أنا مررت على سيناء فى وجود الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، وكان مسرح العمليات غير مجهز وعلى الأكثر كان تجهيزه بنسبة الخُمس، ثم مريت لوحدى يوم ٢١ مايو فوجدت الحالة قد ازدادت سوءا.. مريت عليهم فى «الحسنة» فى المواقع البرية وأغلب المواقع، ولأنى أعاون الجيش فلابد أن أعرف حالة القوات البرية، فوجدت الحالة قد ازدادت سوءا بعد الفتح التعبوى ودخول «الجلاليب» وقوات الاحتياط غير المدربة منذ سنوات».

«والحقيقة وأنا عائد إلى مقر قيادتى بالإسماعيلية صممت فى هذا اليوم أن أتصل بالقائد الأعلى للقوات المسلحة (أى الرئيس جمال عبدالناصر) وأشرح له الحالة.. فربنا أتى به إلى مقرى أنا.. كان موجوداً معى اللواء جلال زيد رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى للمنطقة الشرقية وقال لى إن الرئيس جمال عبدالناصر اتصل

وطلب أن يختار اللـواء الدغيدى قاعدة جوية يحضر فيهـا ويعزم حوالى ٢٠٠ ضابط مخصوصـين.. فاخترت قاعدة «أبوصـوير» وقال جلال زيد إن الرئيس يـطلب عدم تجهيز وجبة غداء لأنه سيحضرها معه».



ولا يفوت الدغيدى أن يعرض فى مذكراته بخطأ القيادة المصرية فى حرب اليمن فى أثناء حـديثه عن مقدمـات الهزيمة، مشيـراً إلى أن عدد ضحايانـا فى هذه الحرب يفوق عدد ضحايانا فى حرب ١٩٦٧ نفسها، ويقول

«حرب ضروس فى اليمن تـكبدنا فيها ما لم تكبده لنا إسـرائيل : أربعة وعشرون ألف قتيل، كما ذكره أمامى ـ أطال الله عمره وأبقاه حتى يدلى بشهادته ـ «الفريق فريد سلامة رئيس لجنة الحصر» وما يقرب من مائة ألف يمنى ويزيد.. ناهيك عن مليارات النقود وسبائك الذهب والتجارة فى الممنوع».

«قوات مسلحة محطمة ومنهكة، ويد مفلسة، وسلاطة لسان لم تسبقها سابقة، تثير أضعف الضعفاء فيستأسد، وتوقد نخوة الجبان فيرغى ويزبد».

«إنه جـنون العظـمة القاتـل، ومرض السفـه المدمر الفـاتك.. إن دولة هكـذا كان حالها.. يتعـذر عليهـا أن تنتصر أبـدا، والهزيمـة المرة واقعة بهـا أكيداً وقطـعاً.. وقد كان!».

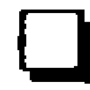
(٣١)

ثم يروى الـلواء الدغيدى وقـائع اللقاء الـذى حضره الرئـيس عبدالنـاصر والذى تحدث فيه الـدغيدى نفسه بـصراحة آلمت عبدالـناصر وجعلتـه فيما بعد يـفكر فى أن يكون صاحب المذكرات نفسه بمثابة كبش الـفداء عندما وقعت الهزيمة.. ونحن نرى فى رواية الـدغيدى شيئاً مختـلفاً عن كـل الروايات المتـاحة، ذلك أن صاحـب هذه المذكرات يروى أن عبدالحكيم عامر لم يؤمِّن عـلى كلام عبدالناصر عندما تحدث عن أنه سألـه عن استعداد الـقوات المسلحـة! ولربما تنـسف هذه الرواية الـرواية الأخرى

القائلة بأن عبدالحكيم قال: برقبتى باريس، ولكننا نرى الدغيدى فى نفس الجملة وهو يذكر أن عبدالحكيم نظر إلى رجاله (الضباط) فأعلنوا الموافقة بالصوت:

«لما حضر عبدالناصر فى الصباح كان مبتهجاً أشد الابتهاج، لأنه كان فى اليوم السابق والسابق له كنا أخذنا شرم الشيخ... أول ما قعد وبجواره عبدالحكيم عامر وفى الصورة التى نشرها السادات (يشير الدغيدى إلى صورة من حلقات ذكريات الرئيس السادات نشرت فى جريدة مايو فى العدد الذى طبع عقب وفاته مباشرة) كان فيها أيضاً زكريا محيى الدين وصدقى محمود وأنا واقف بين عبدالحكيم عامر وجمال عبدالناصر وخلفى مجموعة من الضباط».

«أول كلام بدأ به حديثه عبدالناصر قال: أنا قبل ما أتخذ أى إجراء سألت عبدالحكيم: هل القوات المسلحة مستعدة أم لا؟ ونظر إلى عبدالحكيم وقال له: كده والا إيه ياعبدالحكيم؟ ولم يرد عبدالحكيم ونظر إلى الضباط الجالسين وكان عددهم ٨٠ ضابطاً تقريباً، وكانت روحهم المعنوية فى هذا الوقت عالية جداً فأعلنوا الموافقة بالصوت».



ونأتى إلى العبارة التى يستغرب القراء (وقد لا يصدقون ومعهم العذر فى ذلك) أن أحداً فكر فى أن يقول بها فى عهد عبدالناصر وفى مواجهته على هذا النحو وهى قول الدغيدى:

«أما أنا فكنت مشحوناً من الذى رأيته عند مرورى على مسرح العمليات يومى ١٨ و٢١، فانحنيت على عبدالناصر وبإشارة تحذير بإصبعى قلت له: ليس هكذا تؤخذ القرارات ،وهى الصورة التى نشرها السادات».

وفى موضع آخر يشير الدغيدى إلى هذه الواقعة ذاتها ويقول:

«يوم ٢٢ مايو حدث شد بينى وبين عبدالناصر وغضب منى، ونشر السادات الصورة التى بعث بها إلى جريدة مايو ونشرت الصورة بعد موت السادات بأسبوع يوم ١٢ أكتوبر... فى ثانى أو ثالث يوم قابلنى الفريق مرتجى قائد الجبهة وكان يريد أن يستقبل لأنه عين قائداً للجبهة، وكان تخطيطهم عمل جيشين، ولم يفعلوا... أتوا بأفراد يلبسون «الجلاليب» ووضعوهم فى فرق الجيش الموجود.. لم يكن هناك

باختصار تخطيط عسكرى، ولم يكن هـناك كذلك الرجل المناسب فى المكان المناسب، ولا يمكن أبداً أن الأمور كانت تسير بهذا الشكل».



وفى موضع ثالث من المـذكرات يشير الدغيدى إلى أن واقعة تحذيـره لعبدالناصر فى هذا اللقاء كانت بمثابة السبب الرئيسى وراء تقديمه ككبش فداء ويقول:

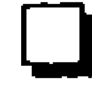
«ودليلـى على أننى أنـا المقصود (غير مـا فات وكاف للإقنـاع) أنه كان يناوبـنى فى قيادة المنطقة فى المدة التى حوكمت عـليها بأننى لا أخرج المظلات عن عمد وإصرار - والتى ذكر الرئيس عبـدالناصر أنها سبب البلاء - قائد يناوبـنى هو الأخ الفاضل اللواء طيار فوزى الجبالى، وهو رجل كفء وعلى خلق حميد، كان يناوبنى يوما بعد يوم لمدة ١٥ يوماً التى حوكمت فيها، أى أنه يخصه ٧ أيام وأنا سبعة أيام.. هذا الزميل الفاضل لم يسـتجوب أو يقـدم إلى المحاكمـة، بل أسندت إليـه قبل خروجـه إلى التقـاعد مع وجودى رئاسة لجنة تقدير الخسائر التى كان من الأصول أن أقوم بها».

(٣٢)

ويستطرد الدغيدى راوياً أنه عاد إلى التحـدث مع الرئيس عبدالناصر وتحذيره من الموقف السيئ للقـوات المسلحة، وهو يسجل أن الرئيس عبدالنـاصر استاء من حديثه إلى درجة أنه لم يـتناول طعام الغداء، ولسـت أدرى مبرراً لبقاء الدغيـدى فى الخدمة بعد هذا الشعور الذى لمسه من أكبر قيادة للقوات المسلحة، ولو كنت مكانه لالتمست لنفـسى مخرجـاً من المشاركـة فى مثل هذا المـوكب.. ولكنـنا لا ندرى ما الـذى جعل الدغـيدى يستـبقى نـفسه فـى الخدمة بعـد هذا الذى لـمسه من سـوء الاستعداد عـلى مستوى الـقاعدة، وسوء الفهـم على مستوى الـقيادة.. ولا نملك إلا أن نقـول إنه كان شأن كثير من قادتنا يمضى إلى قدره ومصيره معصوب العينين:

«.. وبعد انتهاء الخطبة، وفى الطريق أثناء سـيرنا تحدثت مع عبدالناصر عن الموقف السيـئ للقوات المـسلحة.. فـزعل منى جـداً.. وكان رأيى أن تسـحب القوات ويـعاد تنظيمها غرب الـقناة ثم يوكل لهذه القوات مهمة لأنه لا يـوجد جيش يتحرك بدون

مهمة.. وكلمته أيضاً عن قطاع غزة والقوات الموجودة هناك (الفرقة السابعة واللواء ١١)، ثم ذهبنا إلى الطيران وكلمته أيضاً بخصوص الطيران وقلت له بالرغم من أن مستوى الطيران كان عال جداً لكنى حذرت إن لم يكن هناك إنذار فسوف تدمر القوات الجوية على الأرض.. فزعل وغضب وقام ولم يتناول الغداء وعاد».



ثم يقفز الدغيدى إلى الحديث عن آلامه النفسية وهو يتحدث عما يعتقده بتدبير السلطة مؤامرة عليه بطريقة مكتملة الأركان، متهماً إسماعيل لبيب على وجه التحديد لأنه كان فى المخابرات، وكانت المخابرات هى التى تتولى تدبير هذه المؤامرات، وسوف نعجب مرة ثانية للدغيدى حين نراه يروى واقعة تدل بما لا يقبل الشك على أن نوايا ما كانت مبيتة ضده، ومع هذا فإنه يمضى إلى قدره ومصيره معصوب العينين كما ذكرنا:

«... وابتداء من هذا اليوم بدأت المؤامرة علىّ بأن أكون كبش الفداء لو حدثت الهزيمة المتوقعة جداً ودائماً ما تكون أداة المؤامرة فى مثل هذه الأشياء هى المخابرات التى يتولاها إسماعيل لبيب».

«بدليل أنه بعد ثلاثة أيام وجدت الفريق جمال عفيفى يسألنى عن عدم تنفيذى أمر قتال بخصوص طلوع المظلات، وأن الذى أبلغه بذلك إسماعيل لبيب قائد المخابرات الجوية بناء على بلاغ من المقدم طيار فاروق الغزاوى.. وقال جمال عفيفى إن إسماعيل لبيب قال له: «لا تقل للدغيدى» بأنى الذى قلت لك هذا، وعندما هم إسماعيل لبيب بالخروج منعه جمال عفيفى وأعطانى إياه على سماعة التليفون فنهرته بشدة، وقلت له إن هذا الكلام كذب فى كذب وإنى أقوم بإخراج المظلات».

ويعاود صاحب المذكرات الحديث عن هذه الجزئية راوياً دليلاً جديداً يؤكد به ظنونه، وهو أن القائد المناوب له فى قيادة القوات الجوية فى الجبهة لم يستجوب ولم يحاكم:

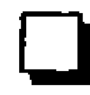
« ..... وكان من أقوى الأدلة على أن جمال عبد الناصر وتابعيه قرروا أن أكون كبش فداء الهزيمة وبيت قصيد الانحدار والفجيعة، أن قائد لى مناوباً هم عينوه ليتولى قيادة المنطقة الجوية يوماً وأنا أتولاها يوماً، وهو أمر شاذ واكب تحذيرى للرئيس

والتحقيق معى على بلاغ كاذب وملفق من المخابرات (إسماعيل لبيب قدمه)، هذا القائد لم يستجوب أو يحاكم كما استجويت مراراً وحوكمت».

(٣٣)

وعلى نفس الخط فإنه مما قد يدهش له القارئ أن يجد أن الشائعات التى استهدفت قواتنا المسلحة وقواتنا الجوية على وجه التحديد كانت من الافتراء إلى الحد الذى لم تكن تقف فيه عند أى حد من منطق أو معقولية وعلى سبيل المثال فقد وصل الأمر بالتجنى على اللواء الدغيدى ـ على ما يرويه هو ـ أن اتهم بأنه هرب من الميدان بعدما نسف مركز عملياته، ويحدثنا الدغيدى فى مذكراته أن الله هداه أن يفند هذه التهمة بسهولة لأن مركز عملياته كان قد ظل قائماً بالفعل دون أن ينسف حتى ذلك الوقت الذى وجهت له فيه لجنة تقصى الحقائق هذا السؤال:

«... أما ما هالنى أن لجنة تقصى الحقائق استدعتنى، وكان أول سؤال وجه إلىّ: لماذا نسفت سيادتكم مركز عملياتك وهربت؟ فقلت لهم إن تلك الشائعة وغيرها قد سمعتها تتردد ما بين الإسكندرية وأسوان وشرق الجمهورية وغربها ولكنى سأنسفها من الأساس، فأرجو أن تتصلوا بمركز عملياتى، فتعجبوا كيف يتصلون بمركز عمليات قد نسف، ولما أصررت على طلبى تم الاتصال فوجدوه مازال قائماً يعمل ولم يتوقف منذ إحالتى إلى التقاعد إلى وقت السؤال».



ويعلق الدغيدى على هذه الواقعة وغيرها من الوقائع بأنه أدرك من توحد الشائعات فى المعنى واللفظ أن وراءها جهة محددة، وهو يتحدث عن التحقيقات التى أجريت معه فى لجنة تقصى الحقائق ثم يختتم حديثه بقوله :

«وحققت معى أيضاً اللجنة فى موضوع المظلات وإنذار الرئيس.. واقتنعت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشائعات المغرضة وراءها جهة ما تقوم بتأليفها وتخطيطها ونشرها».

ويذكر اللواء الدغيدى فى خطابه لأكتوبر أنه انتبه عند استماعه إلى خطاب

التنحى الـذى ألقاه الرئيس عبد الـناصر إلى أن حبل المشنـقة يجهز ليلتـف حول عنقه ويقول:

«وحيث إن موضوع المظـلات وعدم طلوعها تردد آنذاك على كل الألـسنة المحلية والعالمية، إذ قرر الرئيس جمال عبد الناصر فى أول بيان له عن أسباب الهزيمة أنه أنذر القوات الجـوية بميعـاد بداية الهـجوم الإسرائيلـى ولم تخرج مـظلات جوية فتعرى (انكشف) الجيش وحدث له ما حدث».

«ووجدت أن حبل المشنـقة قد التف حول رقبتى أو طلقـات رشاشات قد صوبت إلى صدرى حـين أسندت إلىّ مـهمة عدم إخراج المـظلات التى تسـببت فى الـهزيمة وحدها عن عمد وسبق إصرار حيث نص اتهامى بما هو آت:

«وذلك بعدم قيامـه بتنفيذ أمر القتال رقـم ١٣/ ٦٧ الصادر فى يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٧ الخاص بضرورة عمل طلعات مظلات فى منطـقته من أربع إلى خمس طلعات يومياً فى أوقات متفرقة، وهو المسئول عن تنفيذ تلـك الطلعات رغم تكرار التنبيه عليه بأن المظلات فى منطقـته لا تتم على الوجه الأكمل مما ترتب علـيه عدم اعتراض طائرات العدو قبل وصولها إلى قواعدنا الجوية وتدميرها لمعظم الطائرات على الأرض».

(٣٤)

ويتـعرض الدغيـدى للروايـات التى أثيـرت حول انشـغال القـوات الجوية ليـلة المعركة فـى حفلة ترفيـهية فى أنشاص، وهـو يفرق بين حفـلتين اختلـطت الإشارات إليـها، وهى إشارات تحـولت إلى شـائعات مـدمرة طيلـة الفتـرة التالـية لحرب يونـيو ١٩٦٧، مع أنه يـؤكد على أن حفلـة أنشاص هذه ـ مع أنـه لم يحضرها ـ لـم تكن إلا حفلة روتينية:

«فى سـهرة أنشاص.. أريـد أولاً أن أذكركم بالحـرب العالمـية الثانـية. ألم يذكـرنا [illegible]يخ الحرب أنهم كانـوا يعملون حفلات ترفـيه. هذه كانت حفلة مـن أجل تخريج دفعة تدريب على الـقتال وليست سهرة.. أنا مثلاً عنـدى ٩٣٪ من القوات الجوية فى القنـاة وسيناء.. لا أنا حضـرت الحفلة ولا أحد مـن عندى حضرها.. وأنـشاص كان

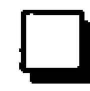
فيها قوات بسيطة جداً ولا يشكل هذا شيئاً خطيراً.. وكل ما قيل عن أنشاص كذب في كذب غير الحقيقة التى أسجلها للتاريخ».

«ولكن الذى أريد أن أسجله للتاريخ أيضاً أن المقصود ليس أنشاص.. إنما الذى يقصدونه ويروجون عنه هو سهرة أخرى، سهرة ثانية فى «بيرتمادا» ونشرت فى كتاب «تحطمت الطائرات عند الفجر» تحت اسم الجاسوس الإسرائيلى «باروخ نادن»، وهو الذى عملها بقلمه سهرة مخمورة حتى الفجر، وهذا أول كتاب يخرج باللغة العربية بعد براءتى الثانية. فما هى حقيقة هذا الكتاب؟».

عند هذا الحد يصل الدغيدى فى جسارة إلى أن يتهم أجهزة الدولة بأنها المسئولة عن إصدار الكتاب الشهير عن حرب يونيو ١٩٦٧، الذى وزع ملايين النسخ، وهو ينتهز الحديث عن سهرات سلاح الطيران المزعومة ليفضح من وجهة نظره هو هذا الكتاب الذى دمر الروح المعنوية للمصريين والجيش المصرى فى فترة حالكة من تاريخنا المعاصر.

ويستطرد الدغيدى فى الحديث عن هذا الكتاب الشهير المشبوه مقدماً وجهة نظر منطقية جداً تجعل رءوسنا تشيب لكل ما كان يجرى فى هذه الفترة، وليس لنا اليوم أن نعجب من حماقة التصرفات التى كان يلجأ إليها مسئولون صغار النفوس، ضعاف القدرة على الإدراك:

«كتاب «تحطمت الطائرات عند الفجر» مكتوب على غلافه بقلم الجاسوس الإسرائيلى باروخ نادن وعلى ظهر الكتاب مكتوب: «طبع بمطابع معتوق إخوان ببيروت»، وهذا أمر غريب لأنه من غير المعقول أن لبنان تطبع كتاباً لجاسوس إسرائيلى لأنه كاتب هذا واسمه على الغلاف.



ومن العجيب أن نقرأ فى رد اللواء الدغيدى على هذا الكتاب (المشبوه) حقائق مذهلة لا سبيل للدغيدى إلى ادعائها أو اصطناعها فى الرد على مثل هذا الكتاب ذائع الصيت، ولكن العجيب أن نجد أن صحافتنا القومية نفسها لم تتكرم على هذا الرجل بسطر واحد يكذب فيه (أو يرد على) كل هذه التلفيقات التى لم تنشر على الملأ إلا بعد حصوله على البراءة الثانية، وهذا هو الدغيدى يرد على ما فى الكتاب باحتقار

شديد، فيشير إلى أن مجلة «الحوادث» اللبنانية سمحت له بما لم تسمح له به «الأهرام» القاهرية:

«وأنا رديت على هذا الكتاب فى مجلة «الحوادث» وقلت ومازلت أقول إننى أتحدى العالم أن يكون هناك شخص اسمه باروخ نادن وجاسوس لإسرائيل فى مصر، وأن الذى كتبه عنى ملفق جميعه».

(٣٥)

ثم يبدأ الدغيدى فى دحض ما احتواه هذا الكتاب فيما يتعلق به هو شخصياً وبالقوات الجوية ويقول:

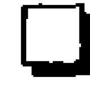
« فماذا قال هذا الجاسوس عنى فى كتابه؟ قال إنه أول مرة قابلنى فيها كان فى فندق «هيلتون باريس» بفرنسا مع مدكور أبو العز وسمع الجاسوس كبير الخدم الذى يقوم على خدمتى ينادينى باسم «مسيو داغدى».

«ويعلق هذا الجاسوس فى كتابه بقوله: «وما كنت أظن أن مسيو داغدى هذا يقف فى قفص الاتهام سيحاكم على أشياء ارتكبتها أنا «الجاسوس» (...) وقال الجاسوس فى صفحات أخرى: إننى أخذته يوم ٢٧ أكتوبر ٥٦ وقمت معه بجولة على سيناء (قبل الاعتداء الثلاثى) لكى ينسى هذا الجاسوس الفتاة التى قتلها والتى كان يحبها وكانت عنده فى شقته بمصر الجديدة واسمها «صوفى ياسمين»، ووصفنى هذا الجاسوس بأننى من أصدق أصدقائه.. وقال بأننى أعطيت له معلومات. وقال الجاسوس: وفى ٤ يونيو ٦٧ أنى كنت عامل حفلة ساهرة ساكرة فى مطار «بيرتمادا» لغاية الفجر، وأنه أثناء الحفلة بعث لى هذا الجاسوس بجاسوسة اسمها «غادة فخرى» وقال إنها سهرت معانا بعد أن سكرنا وسهرت معايا أنا بالذات طوال الليل لوحدنا.. و.. و.. وكتب هذا الجاسوس يقول: وقبل أن أستحم كانت المحطة الكبرى فى إسرائيل منتظرة منه إشارة فأرسل هو الإشارة وكانت عبارة عن المعلومات التى أرسلها اللواء الدغيدى وهى التى مكنتهم من احتلال سيناء».

«والغريب والمريب أن هذا الكتاب لم يشد بأحد إلا «بفوزى» وبه معلومات عسكرية بموقع القوات وأسماء القادة وخطط الدفاع بالضبط».

«إذن صدر هذا الكتاب لكى يأتى علىّ أنا إتياناً تاماً».

«وربك موجود لأنه يعطى الدليل.. فمثلاً قال الكتاب إن الجاسوس قابلنى فى باريس وأنا عمرى ما سافرت باريس أو أى بلد فى فرنسا حتى الآن، هذا بخلاف أنه ذكر شخصاً معى وهو مدكور أبو العز وطبعاً هذا كذب فى كذب. ثانياً قال إننى أعطيته المعلومات فى سنة ١٩٥٦ على حين أننى كنت فى الهند ومسافر منذ ٢٧ أغسطس ٥٦ لآخذ ماجستير فى العلوم العسكرية وحضرت مصر فى أكتوبر ٥٧، أى سافرت قبل التاريخ الذى ذكره وهو ٢٧ أكتوبر ٥٦ بشهر ورجعت بعد الاعتداء الثلاثى ولم أحضر الاعتداء الثلاثى».



ويستمر الدغيدى فى رده على ما احتواه هذا الكتاب المشبوه ويقول:

«وقال الكتاب فى سنة ٦٧ إنى كنت عامل حفلة ساهرة ساكرة فى مطار «بيرتمادا» وهذا المطار كان القواد متجمعين فيه لاستقبال المشير.. رغم أنى كنت الوحيد الذى لم يقابل المشير.. وكان هذا دليلاً آخر فقد ألهمنى الحق سبحانه وتعالى أن يجعلنى أرفض لقاء المشير كما فعل بقية القادة، لأنه كيف أترك موقعى كقائد فى حالة الاستعدادات القصوى ليكون هذا الدليل دامغاً على كذب ما كتب تحت اسم هذا الجاسوس الإسرائيلى».

ويردف الدغيدى قائلاً :

«... وكان ردى فى منتهى الشدة والقسوة وتحديت العالم كما قلت أن يخرج لى شخص يقول إنه باروخ نادن الجاسوس الإسرائيلى الذى ألف هذا الكتاب أو أن تعلن إسرائيل ذلك».

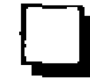
«وقدمت للمحكمة نسخة من الكتاب لكنها سرقت، فقدمت نسخة ثانية وسرقت أيضاً، ثم قدمت الثالثة والرابعة، والذى شككنى أن النسخ الأربع سرقت جميعها وأنا عندى نسخة واحدة محتفظ بها فى بيتى.. فالكتاب بيعت منه ١٢ مليون نسخة».

(٣٦)

ويصل الدغيدى بنا إلى ذروة المأساة فى أمر هذا الكتاب الذى يرى أنه صدر بأوامر مصرية لتحطيم الروح المعنوية المصرية ويقول :

وكان ردى بالأدلة والبراهين دافعاً قاطعاً للقيل و القال، وبعد أن أخرس كل لسان بعد ردى غيروا الكتاب من الخارج فقط، وصدرت نسخ أخرى لم يكتب على غلافها بقلم الجاسوس فلان أو طبع بمطابع كذا».

«ثم أرسلت ردى إلى محمد حسنين هيكل وعندى علم الوصول بالبريد وفندت كذب ما جاء بالكتاب بالدليل.. وطلبت منه النشر فلم ينشر الرد.. فأرسلت له خطاباً أنبته بشدة وقسوة على عدم نشره الرد والحقيقة».



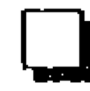
ويصرح الدغيدى بأنه كان قد ظن فى البداية أن الكتاب من صنع المخابرات الإسرائيلية، لكنه اكتشف بالمنطق ومما أذاعته إسرائيل نفسها أن الكتاب من صنع مصر. ويشير الدغيدى إلى كسبه للقضية التى رفعها ضد الدولة وإلى اسم غريب لجهاز غريب لا أظنه يسمى على هذا النحو الصريح، ولكن هذا هو نص ما يرويه الدغيدى:

«أنا فكرت إنه ـ أى كتاب «تحطمت الطائرات عند الفجر» ـ من صنع المخابرات الإسرائيلية «الموساد»، وفعلاً إسرائيل عملت تحقيقاً فى نفس اليوم لأنه عندى نص إذاعتها بالعبرى ومترجمة بالعربية.. ويقال إن هذا الكتاب من صنع مصر وبالذات من صنع مراكز القوى وبالتحديد من مركز «جهاز محاربة الأكفاء»، وكان أقوى جهاز فى مصر كان اسمه «جهاز محاربة الأكفاء»، وطبعاً أنت تتعجب لهذا الذى أقوله لك لأول مرة.. والله على ما أقول شهيد، لأنى أتكلم من وثائق وارجعوا إلى بيان المدعى الاشتراكى فى قضية محاكمة على صبرى وفوزى وشلة ١٥ مايو، وأنا قدمت هذا الكلام للمحكمة المدنية لأنى رفعت دعوى وكسبتها وأدين فيها رئيس الجمهورية ووزير الحربية وعلى صبرى بصفته أمين عام الاتحاد الاشتراكى والمدعى العسكرى العام لأول مرة فى تاريخ القضاء».

يشير الدغيدى فى هذه الفقرة إلى الدعوى القضائية التى رفعها ضد سلطات الدولة ليثبت بها ظلم هذه السلطات البين (الرئيس ووزير الحربية والاتحاد الاشتراكى) الذى صبته هذه السلطات صباً على القوات الجوية والدفاع الجوى.

ثم يستأنف الدغيدى حديثه عن هذا الجهاز الذى اضطلع بدور كبير فى تشويه صورة القوات الجوية والدغيدى نفسه فيقول :

«جهاز محاربة الأكفاء فى بيان المدعى الاشتراكى كان له مركز قيادة فى القاهرة ولم يذكر المدعى الاشتراكى من هو رئيسه.. إنما هو ٩٩٪ سامى شرف.. أصل بطانة جمال عبدالناصر أغلبها فاشلة وبطانة عبدالحكيم عامر أغلبها أيضاً فاشلة.. هؤلاء كانوا الضباط (الخياب) قبل الثورة فى العهد الملكى الذى كان غاضباً عليهم وعلى عشرة أو ١٥ ضابطاً آخرين من أعلى القوات العسكرية.. ولما قامت الثورة اتجمعوا مع بعض بجامع غضب العهد الملكى عليهم.. ودائما ما يأكل الطالح الصالح.. وقد حدث».



ثم يصل الدغيدى إلى الموضع الذى يكاد يقطع فيه بمسئولية جهاز مصرى [أيما كان اسمه] عن «صنع » كتاب كهذا يستهدف تحطيم الروح المعنوية المصرية وتلطيخ سمعة قواتها الجوية:

«فأغلب ظنى إلى درجة تكاد تصل إلى حد اليقين من أسلوب الكتاب وطريقته هو أن جهاز محاربة الأكفاء هو الذى ألف هذا الكتاب، والله أعلم، لأن فيه معلومات ثابتة عن الجيش بأسماء حتى «يسبكوا» العملية لأن ٩٠٪ من أحداث الكتاب صحيحة».

(٣٧)

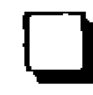
وفى موضع آخر يتحدث الدغيدى عن شعور ضباط الطيران فيما بعد حرب ١٩٦٧ بالغبن والظلم والتحامل من المجتمع، ضارباً بعض الأمثلة على ما كانوا يعانون من ظلم طيلة الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ حتى أن محطة الأتوبيس المسماة منشية الطيران سميت: «منشية العوالم»:

«أعود وأقول : لقد قاسى الطيران وأبناؤه قساوات لم يقاسها أحد.. فمنهم من سجن، ومنهم من شرد، ومنهم من أحيل إلى التقاعد وأغلقت أبواب الرزق عنه،

ومنهم مـن انفصل عن زوجته لـزعزعة الثقة فيه مـن كثرة ما سمع عن جـبن الطيران وخلاعتـه.. حتى الأبنـاء أصبحت علاقـاتهم بآبـائهم لا تتمـشى إطلاقاً مـع الاحترام المفروض.. والطيارون حيارى لا يجدون من يشهـد معهم أو يؤيد قولهم حتى وصل بهم الحال أن يمتنعـوا عن ارتداء الملابس العسكرية الخاصة بالطيـران لكثرة ما أهينوا من الشعـب، ووصل الحال أن هناك مكـاناً ما يسمى «بمنـشية الطيران» بمـصر الجديدة أطلق عليه المحصلون فى الأتوبيسات وقتها اسم محطة «منشية العوالم».

ويعبر الدغيدى عن أمله فى أن ينصف الشعب المصرى العظيم رجال الطيران بعد هذا الظلم البين الذى شارك فيه الشعب :

«وإنى أهيب بـالشعب المصرى الذى لم يـرتض أن يخرج إلى التقاعـد مائة قاض مـن قضـاة مصـر العـظـام وسمـاها بمـذبحـة القـضـاة، أن يكـف عن جـرح شعـور العسـكريين.. فـبماذا يسـمى مذبحة ١٥٠ ألـف قتيل وقـد سمى مذبـحة ١٠٠ قاض بمذبـحة المذابح.. وأرجـو أن يلتئـم الشمل ويـعلم شـعب مصر الـعظيم أن الـقوات المسلحة هى درع الوطن الواقى للوطن، فيساندهـا ويعضدها ويبذل فى سبيل نهضتها كل جهد فوق المستطاع، وألا يشنع عليها فـيقلل من جهدها وكفاءتها، والجندى الذى لا جهـد ولا عزم له غيـر كفء فى القـتال.. والجندى الـذى يعرف أن من ورائـه من يشهر به ولا يثق به، لا يمكن أن يقاتل بشجاعة وإقدام».



وقرب نهاية هذه المذكرات يؤكد الدغيدى على ما كرر الحديث عنه، والدفاع عن وجهـة نظره تجـاهه، وهو يـنهى إلـينا رأيه الـذى اعتقـد فيه، وهـو أن القوات الجـوية والدفاع الجوى قـد أهينتا إهانـة بالغة فى ١٩٦٧، وأن مذكـراته لا تكفى لرد الاعـتبار لها، ولـهذا فإنه فكـر فى رفع دعوى ضد الـرئيس ووزير الحربـية [ونفذ بالـفعل]، ويروى لنا باختصار [لسنا ندرى له سببـا] سير الدعوى إلى أن حكم فيها بإدانة رئيس الجمهورية ، والوزير، بل والمدعى العام العسكرى:

«....... ولما كانت القوات الجوية والدفاع الجوى قـد أهينت إهانة بالغة فى ٦٧ بما ردده المسـئولـون عليـها من شـائعـات وسوء التـخطـيط والجهـل بكل مـجريـات فن العمليات الجوية والدفاع الجوى.. وجدت لزاماً علىّ وأنا أحد أبناء تلك الفئة الباسلة الشجـاعة أن أرفع دعوى فى المحـاكم المدنية عـلى رئيس الجـمهورية ووزير الحـربية

بصفتهما آنـذاك، وطالت القضية فى المحاكم لإصرار وزارة الحربيـة على عدم تقديم المستـندات المطلوبـة وهى تقرير لجـنة تقصى الحـقائق وقضيـتى الطيران، وقـد أجلت القضية ٣٤ مرة لعدم استجابة وزارة الحربية لتـقديم تلك المستندات، وكل ما أمكننى الحصول عليه هـو حكم وحيثيات المحكمتين الـعسكريتين اللتين حوكـم أمامهما قادة الطيران، وفيهما انتفت التهمة من أساسها».

«وحكمت المحـكمة المدنية بعـد ذلك حكماً أعتـبره قمة فى الأحكام، ووثـيقة من وثائق التاريخ الصحيح فى الأسباب الحقيقية وراء هزيمة عام ٦٧، لأنها أدانت رئيس الجمهورية ووزير الحربـية ومن بعدهما الاتحاد الاشتراكى للمظـاهرات التى قام بها، كما أدانت المدعى العام الاشتراكى لأول مرة فى التاريخ».

(٣٨)

ويبدو الدغيدى مقـتنعاً تمام الاقتناع بفكرة كل من الرئـيس السادات والفريق أول مرتجى فى أن القوات المسـلحة لم تكن مسئولة عن هزيمـة ١٩٦٧، وإنما كانت ضحية من ضحايا هـذه الحرب، وهو يروى فى مذكراته أنـه كتب فى هذا المعنى مـنذ ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ بثلاثة شهور فيقول:

«وهنا أذكر أنـنى كتبت فى مجـلة «الحوادث اللبنـانية» بتاريخ ٢٣ يولـيو ٧٣ وقبل حرب أكتوبر بثلاثة شهور تقريباً عن القوات المسلحة المصرية فى تلك الحرب الكئيبة فى ٦٧ أنه لـم يكن للـقوات المسلحة يد فى الهـزيمة، وأنه لو كـانت مكانـها وتحت ظروفهـا قوات مسلحـة جمعت مـن العالـم أجمـع على أعلى مـستوى فى الـتدريب والسـلاح والفكر والـعقيـدة والروح المعنـوية، لكان مـآلها تحـت نفس الظـروف هو الهـزيمة المنـكرة بنفـس الكم والكـيف إن لم يكـن أكبر.. وصدق حـديثى.. وتقـابل الجيشان: جيـش مصر تحت قيادة رشيدة وجيش إسـرائيل،وكان النصر لنا والـفخر لنا وأعيدت كرامتنا وكرامة الأمة العربية، ومن يـومها شهيق سلس ، وزفيرنا على العدو مشتعل.. واليوم نحن فى الأحسن والغد سـيكون أحسن وبعد غد إن شاء الله أحسن وأحسن».

(٣٩)

وعلى الرغم من أن المذكـرات حافلة بالتحليلات العسكريـة والميدانية، إلا أنها لا تحفل بنفـس القدر بالتحليـلات السياسية والاستراتـيجية، ونحن نرى الدغـيدى كما ذكرنـا فى مقـدمة هذا الـباب منـصرفاً عـن الاهتـمام بالآثـار السيـاسية أو الأسـباب السياسية التى دفعت إلى اتخاذ القرارات العسكرية المختلفة، ويبدو أن له عذره إذ أنه لم يكن فى الموقع الأول من المـسئولية الذى يتيح له المشاركة فى الـقرار الاستراتيجى على المـستوى الأول الذى كان فـيه الفريق أول مرتجـى أو الفريق أول محـمد فوزى، فقد كان بمثابة لـواء فى القوات الجوية، على حين كان قائد القوات الجـوية برتبة فريق أول، وكان رئيس أركان القوات الجوية هو الآخر برتبة فريق أول، ولهذا فنحن لا نجد فى هذه المـذكرات أبعاداً سيـاسية للقرارات، ولـهذا تبدو القـرارات العسكريـة التى ينتـقدها الدغيـدى خالية من أية حـكمة أو هدف أو مضـمون، ولنا أن نقـارن هذا بما يقدمه أصحاب المذكرات التالية من وجهات نظر القيادة السياسية رغم انتقادهم لهذه الوجهات بشدة شديدة، ولـكنهم يقدمونها، وفيما عدا حديـث الدغيدى عن التواطؤ السوفيتـى فى التآمر الذى أشرنا إليه وحـديثه السريع عن التورط المصـرى فى اليمن، فإننا لا نجده معنياً بكثير من تقديرات المواقف السياسية أو الاستراتيجية.

ومع هذا فإن الدغيدى لا يمنع نفسه بالطبع من إثبات مشاعره الإنسانية وانطباعاته الفعـلية والنفسـية تجاه القرارات التـى كان يفاجأ بـصدورها، أو التطورات الـتى كان يفاجأ بحدوثها، ومن هذا على سبيل المثال أنه لا يجد حرجاً فى هذه المذكرات من أن يتحدث عن تناقضات سياسة عبدالناصر فى الأيام السابقة على الحرب:

«وقد شـدد عبدالـناصر فـى حديثه (فـى يوم ٢٢ مايـو فى القـوات الجوية) عـلى إسرائيـل وشتم بن جـوريون وقال لرابيـن إن كنت جدع حط رجـلك فى سيـناء وأنا سأقطعهـا لك. وهاجم الحلف الإسلامى وعيـنه بالاسم «الملك حسين والمـلك فيصل وشاه إيران»، وقال إنهم عمـلاء لإسرائيل، وقال إنهم يريدون التنسـيق معى ليأخذوا الخطط ويعطوها لإسـرائيل.. وهذا الحديث نشر بالصحف يـوم ٢٣ مايو ٦٧. وهالنى بعد أيام أن وجدت الملك حسين فى القاهرة وعبدالناصر يأخذه بالأحضان».

وفى الحقيقة فإننا نجد نضوجاً واضحاً فى رأى الدغيدى من سياسات عبدالناصر أو استراتيجيته من هذه الحرب فى خطابه المطول الذى نشره فى أكتوبر تحت عنوان «هذه شهادتى وأنا على أبواب القبر» حيث يقول ما نصه:

«إنى أقطع بأن الرئيس جمال عبدالناصر لم تبلغ به البلاهة أو الجنون إلى حد يلهب فيه الموقف ويصعده بخطبه النارية وتصريحاته المستفزة وتصرفاته البالغة الخطورة التى ليس لها إلا رد فعل واحد، هو أن تقوم إسرائيل بضربة وقائية تفادياً للتدمير الذى هددها به ومن ورائها أمريكا التى إن لم يعجبها البحر الأبيض فعليها أن تشرب من البحر الأسود، وهو على يقين أن القوات المسلحة المصرية فى حالة يرثى لها وليس لأحد أن يتحجج بمقولة: «رقبتى ياريس».

«من المستحيل على جمال عبد الناصر أن يسلك هذا المسلك إلا إذا كان على يقين مؤكد أن قوة كبرى تؤيده وستخوض المعركة جنباً إلى جنب معه، وقد وعدته بذلك وأكدته له بكل الوسائل واقتنع بالوعد، ولما وقعت الواقعة واندلعت المعركة تراجع الروس عن الوعد وتركوه ليتحمل وزر هزيمة مروعة هم خططوا لها وساقوه إليها، وإن أنس لا أنسى قولته فى أول بيان له بعد الهزيمة «إنه خدع» ولكنه لم يفصح لظروف رآها غير مناسبة فى هذا الوقت من الذى خدعه لحاجته إلى سلاح وعتاد ليس له إلا مصدر واحد وهو الروس، رغم ما ارتكبوا، فعند الحاجة قد يلجأ الإنسان إلى الشيطان ما لم يجد غيره.. هذا هو استنتاجى».

هكذا يبدو الدغيدى مقتنعاً إلى حد كبير بفكرة أن الرئيس عبدالناصر نفسه ـ وبالتالى مصر الحبيبة ـ كان ضحية للسوفييت.

(٤٠)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على أن يتحدث بإفاضة عن واقعة الحوار (التاريخى) الذى دار بين الرئيس عبد الناصر والفريق أول محمد صدقى محمود عن توقع الأول للهجوم صباح ٥ يونيو، وهى الواقعة التى اتخذت فى كثير من الأحيان للتدليل على عبقرية الرئيس عبد الناصر من ناحية، وإهمال القوات المسلحة

وبخاصة القوات الجوية (بصفة خاصة) من ناحية أخرى ، ونحن نرى صاحب المذكرات يقتبس من نصوص المحاكمة العسكرية ما يدلل به على أن قائد القوات الجوية تحمل المسئولية [قسراً] بعدما عارض الرئيس عبد الناصر فى فكرة عدم القيام بالضربة الأولى وتقبل ضربة أولى من العدو وذلك لأهداف سياسية .

« إن منشأ هذا الاتهام بدأ لجدل حول إنذار الرئيس عبدالناصر بتوقع هجوم إسرائيل بصدد يوم الاثنين ٥ يونيو بأرجحته [يقصد ترجيحه ومن الطريف أن الفعل المستخدم قد يعنى العكس] الهجوم الذى يبدأ بضربة جوية على القواعد الجوية المصرية، وما دار من نقاش حسمته المحكمة العسكرية العليا حيث نصت فى صفحتيها (٩٢ هـ و٩٣ هـ) تحت عنوان: «فقد المبادأة»:

«عندما أوضحت القيادة السياسية للمتهم (الفريق أول متقاعد محمد صدقى محمود) يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧ أن الظروف الدولية والسياسية تحتم علينا التخلى عن العمليات الهجومية وقبول الضربة الأولى من العدو، حاول أن يوضح توقعاته لأثر هذا القرار بقوله: «دى تفرق كتير»، وأن المنظر سيختلف قاصداً بذلك أن يبين أثر ذلك على القوات الجوية، ثم اضطر إلى قبول ذلك القرار «وتحمل مسئوليته».

«وانتهى الجدل بعد قرار المحكمة بالآتى :

أ ـ أن الرئيس عبد الناصر أنذر فعلاً وأن قائد القوات الجوية عارض أكيداً وتحمل المسئولية قسراً، وهنا يعلق الدغيدى أنه لو كان مكان قائد القوات الجوية ما كان ليقبل مثل هذا من أى شخص كائناً من كان ولو وصل الأمر إلى الإعدام، وأن قائداً كبيراً عارفاً من الواقع أن نتيجة المعركة هى الهزيمة لا يمكن أن أقبل من كائن مهما كان أمراً أعرف سوء نتيجته على الوطن بأجمعه».

ب ـ قد صدق إنذار عبد الناصر ووقع الاعتداء كما حدد بالضبط يوم الاثنين ٥ يونيو ٦٧ ولكنه أخطأ أن العدو سيبدأ بضربة جوية مركزة كما حدد عبدالناصر فى إنذاره، وإنما بدأ بهجوم برى قبل هجومه الجوى بساعة ونصف على الأقل إلى أربع ساعات عند أول ضوء وكان يوم ٥ يونيو الساعة الخامسة صباحاً والدقيقة الثانية عشرة تماماً، حيث احتل «أم بسيس» الساعة ١٥ ,٧ من صباح ٥ يونيو داخل حدود مصر بمسافة ١٢ كيلو، أى بساعة ونصف قبل ضربة الطيران التى وقعت فى الساعة ٤٥ ,٨، وكانت هذه الساعة والنصف وأقل منها بكثير كافية للصد والردع لو كان القادة

الغائبـون يتواجدون فى مراكز عمـلياتهم، فيأمـرون ويهتمون ويديرون القـتال وعلى مجريـات المعركة هم المسـيطرون. لكن للـريبة والشكـوك والروائح العفنـة والشذوذ فالأغلبية الساحقة من كبار القادة ومن دونـهم إدارة القتال فى المعركة مما نتج عنه شلل تام فى الـعقل والأعصـاب فى أهم مراحـل المعركة وهـى بدايتهـا، فلم تجد الـقوات المسلحـة سبيلاً لها دون الـقتل وعقلهـا غائب وأعصابهـا مشلولة، إلا أن تهـرول غرباً وتنجو بنـفسها من موت محقق، عدو يـطاردها والنيران تلاحقهـا ولا من يقودها ولا نائب من يسيطر عليها أو نائب نائب».

«إن قرار القـوات الجوية والدفاع الجـوى بخصوص صـد الضربة الجويـة المركزة (قاهر) وخططه معلومة ومصدق عليها من قبل المعركة بشهور».

(٤١)

ونحن نرى اللواء عبد الحميد الدغيدى فى هذه المذكرات وهو يحاول أن يلخص مأساتـنا فى ١٩٦٧ بأننـا لم نتنبـه إلى النذر المنـبهة إلى الخطـر على الرغم مـن أن الله اكرمـنا بهـا نذيراً بـعد آخر، وهـو يسمـى هذه النـذر كرامات، وعـلى الرغـم من أن الدغيـدى واع تمام الوعى لـمعنى الكـرامات الاصطلاحـى والاجتماعـى، ومعناهـا فى المعتقد الدينى والشعبى، فإنه يستـخدم هذا المصطلح بقصد وسبق إصرار، بل ويكرر استخدام اللفظ. وقـد يعجب القارئ من استخدام صاحب هـذه المذكرات لمصطلح الكرامات فى الحديث عن نذر السوء، بينما هو مرتبط فى المعتقد الشعبى بالبشارات، ولكن يبدو أن فـهم صاحب هذه المذكرات أعمق مـن فهمنا السريع، فهـو ينظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى تقول بأن الله أضاء لمصر الطريق، ولكن أهلها ـ أو قادتها ـ هم الذين صمموا على ألا يهتدوا بما هداهم به الله، فكأن الكرامات جاءت من الله لمصر، ولكن قـادتها رفضوا الهداية.. هكذا يـهيئ لى فهم هذا التعبـير من خلال هذا السياق. ومن المفيد على كل حال أن نتأمل رؤيته هذه ورواياته لهذه الكرامات واحدة بعد أخرى ، وهى للأسف الشديد وقائع حدثت بـالفعل وليست إشارات مبهمة كما تكون الكرامات فى العادة، فهذه كما نرى بصائر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد كما يقول التعبير القرآنى البليغ:

«ومازالت الكرامات تترى للبشر أو للأمم.. وكان لمصر كرامات فى حرب ٦٧، لو أنها استغلت فلربما وأغلب ظنى أننا كنا قد انتصرنا فى تلك الحرب التى انعقدت كل أسباب هذا النصر على العدو، حيث إن جيشنا كان منهكاً وقواته غير أهل للقيادة».

ينبغى لنا هنا أن نتوقف عند هذا الأمل فى النصر الذى كان يحدو الدغيدى لنقول إنه كان يبالغ أو ربما لم يكن يدرى أن حالة القوات المسلحة المصرية بصورة شاملة لم تكن تسمح بمثل هذا النصر الذى يتصور الدغيدى إمكانه:

«وأولى تلك الكرامات: أنه من يوم ١٥ مايو ٦٧ وحتى يوم ١٨ من نفس الشهر والسنة، وهو وقت شديد الحرارة، لم نر أو نسمع بهطول أمطار فى مثل هذا الموعد.. هطلت الأمطار بغزارة وتحولت إلى سيول جارفة لمدة ثلاثة أيام متواصلة.. وكان نتيجة ذلك أن تعطل ٣٠٪ من عربات الجيش ودباباته أو كل ما يسير على عجل وجنزير ما بين القاهرة والإسماعيلية لسوء حالتها ولغزارة الأمطار، كما شهد بذلك أمام المحاكم العسكرية العليا التى حوكمنا أمامها نحن قادة الطيران، شهود كثيرون ومنهم وأهمهم اللواء على عبدالخبير مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر آنذاك».

«وتلك ما من شك كرامة من عند الله وهبها لمصر، حتى تنثنى عن عزمها فى حشد قواتها ودفعها إلى سيناء حيث إنها قبل أن تدخل مسرح العمليات وقبل أن تعبر القناة وهى تسير على طرقات ممهدة مسفلتة تعطل ثلثها.. فما أدراك بالباقى وسط رمال سيناء، وهضابها الغاضبة، وجبالها الشاهقة، وهى ظروف قا. ة كانت بلاشك سبباً فى عطل كثير من المعدات الحربية التى لا يمكن لجيش أن يقاتل بدونها فى الحرب الحديثة».

«وتلك كرامة كبرى كان لابد أن نضعها فى الاعتبار ونخرج بدروس مستفادة من السيول والأمطار ونعود بقواتنا حيث كانت، ونصلح من شأننا ونعد عدتنا كما يجب أن يكون.. ولكننا لم نأخذها فى الاعتبار واندفعنا فى غطرسة كاذبة حيث الحشد الخاطئ، والمهمات المهلهلة، والعتاد الذى أضلعته حرب اليمن وأرهقته السيول والأمطار، والسلاح الذى قلت صلاحيته من كثرة استعماله فى حرب اليمن، حيث مسرح العمليات أسوأ، والصحراء أصعب، وتضاريس الحرب أعتى وأشد».

وكان لابد أن نأخذ هـذه الكرامة فى الاعتبار ونعود مـن حيث أتينا، لكننـا اندفعنا ولم نأخـذ بدروس مستـفادة منه.. فـكانت النـتيجة مـا كانت وكانـت الهزيمـة حدثاً متوقعاً».



هنا ينبغى لنا أن نـتوقف لنقول للواء الدغيدى إن هذه الكرامة لم تـكن لتسمح لنا بأكثر من التوقف وتجنب الهزيمة، وربما سمحت لنا بنصر سياسى محدود أو بنصر من نوع النصر الذى حدث فـى حرب ١٩٥٦.. لكنها لم تكن لتسمح لنـا بنصر من النوع الذى يسـتحق وصف الـنصر حسـب المعنى الـلغوى أو العـسكرى.. ولكـن يبدو أن اللواء الدغيدى نفسه كان قد اقتنع بـأن ما تحقق فى ١٩٥٦ كان نوعاً من أنواع النصر، فهو يظـن أن التوقف عن الحشـد بعد انسحاب قـوات الطوارئ يمكن أن يكـون نهاية الموقف وأن يكون متوجاً لتصرفاتنا السياسية بنصر أكيد.

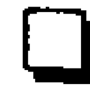
(٤٢)

ثم ها نحن نرى اللـواء الدغيدى وهو ينظر إلى ما ورد على لسـان عبد الناصر من تنبؤ بموعد الحرب على أنه نوع من أنواع الكرامات، سـواء استنتجها أم لم يستنتجها، لكنـها كرامة حـدثت بالفعـل ولكن أحداً لـم يستفـد منها، بل إن المـصيبة أن الـقيادة العسكرية عملت بضدها!!:

«والكرامة الثانية:هى إنذار الرئيس جمال عبدالناصر بموعد الحرب وتحديده اليوم الذى ستبدأ إسرائيل هجومها. وحدث مـا توقعه فى نفس اليوم الذى حدده، وهو أمر غريب لا يواكب المنطق ولا يتواءم مع السرية التامة التى تضرب لإخفاء ساعة الصفر، أى بدء الهـجوم، والتى لا يـعلمهـا من العدو نـفسه إلا عدد لا يـتجاوز أصابـع اليد الواحدة. فكيف لجمال عبدالناصر أن يعرف ساعة الصفر!!».

«إنها كرامة من عند الـله، سواء استنتجها أو لم يستنتجهـا.. المهم أنها حدثت ولم تؤخذ بعين الاعتبـار ولم تتخذ أية إجراءات لدرء الهجوم المتـوقع وصده.. ومن بعد ذلك ردعه، بل عـلى العكس عمـلت الضد، حيث إنـه فى اليوم المحدد وهو ٥ يـونيو

كانت هناك تحركات جوية صديقة (أى منا) فوق منطقة القناة وسيناء بلغت ٢٢ تحركاً،ومنها تحركات سياسية كرحلة حسين الشافعى وطاهر يحيى رئيس وزراء العراق إلى قاعدة فايد الجوية (التابعة لى) ورحلة رئيس أركان الكويت إلى قاعدة كبريت الجوية (التابعة لى) ورحلة المشير عبدالحكيم عامر ومعه طاقم قيادته بالكامل إلى قاعدة بيرتمادا الجوية (وهى أيضاً تابعة لى).. والإجراء الذى يتخذ مع أى تحرك من هذه التحركات هو أن تقيد المدفعية على طول طريق الطائرات وإلى مسافة كبيرة على جانبيه، فكانت لكثرة تلك التحركات الغالبية العظمى من المدافع المضادة للطائرات والصواريخ مقيدة النيران تأميناً لهذه التحركات الجوية الصديقة».



هكذا يصرح الدغيدى بما لم يصرح به أحد غيره من أن التحركات الصديقة لم تقتصر على تحرك المشير وحسين الشافعى، بل كانت ٢٢ تحركاً، أى أننا كنا نمضى فى طريق لم يتحسب أبداً على أى مستوى لاحتمال نشوب الحرب فى ذلك الصباح رغم هذا التحذير (أو الكرامة).

(٤٣)

ويستأنف الدغيدى حديثه عن الكرامات، ونحن نراه هنا أكثر تحديداً فيما يتعلق بالهجوم البرى الذى انتبه له قائد مخابرات العريش المقدم إبراهيم سلامة، وهو لا يشغل باله ـ كما يفعل الفريق فوزى فى مذكراته ـ بالحديث عن أن إبراهيم سلامة أخطأ فى تحليل التحركات، ولكنه يرى أن هذه الإشارة كانت واضحة فى تحديدها بدء الهجوم البرى، ومن ثم كان على قائد الجيش ألا يفعل ما فعل من استدعاء القادة، لأنه بهذا غاب هو وهم عن مراكز عملياتهم، ويتساءل الدغيدى فى أسى ـ لا نثبته كله من باب الاختصار ـ كيف يمكن للقادة أن يديروا العمليات وهم بعيدون عن مراكز العمليات وهو يقول فى هذه المعانى ما نصه:

«والكرامة الثالثة: هى أن قائد مخابرات العريش المقدم إبراهيم سلامة أرسل فى الساعة ١٣٣٠ ـ أى الحادية عشرة والنصف مساء ٤ يونيو ـ قبل بدء الحرب بساعات،

إشارة إلى قائد الجيش الميدانى ومدير المخابرات الحربية يقول فيها إن العدو قد احتل خط الفتح (بيرين ـ رفح ـ الشيخ زويد) إلى أن قال فى الإشارة إنه من المؤكد أن العدو سيقوم بالهجوم فجر ٥/ ٦ على القوات البرية بسيناء».

«ولم تلق هذه الإشارة أى إجراء من المسئولين لدرجة أنه رغم تلك الإشارة التى حدثت بالفعل وكانت أبلغ بياناً من إنذار الرئيس وأصوب صواباً من تحذيره، حيث إن الرئيس حدد الميعاد فعلاً وصح التوقع، وحددت تلك الإشارة الميعاد وصح التوقع، إلا أن إنذار الرئيس أخطأ فى بداية المعركة وقرر أنها ستبدأ بضربة جوية، إنما إشارة المقدم إبراهيم سلامة قائد مخابرات العريش التى أرسلها إلى قائد الجيش (الفريق صلاح محسن) ومدير المخابرات الحربية (اللواء محمد صادق) إنما حددت أن المعركة ستبدأ بهجوم برى، وقد حدث بالفعل».

«ورغم إنذار الرئيس وإشارة العريش، استدعى قائد الجيش جميع قواده تقريباً فى أخطر يوم حدد أنه سيكون بدءاً للهجوم ـ الذى حدث فعلاً فى الموعد المحدد ـ استدعى القادة وغاب هو وهم عن مراكز قيادة عملياتهم، وهى الأمكنة الوحيدة التى يمكن للقائد أن يقود منها قواته ويسيطر عليها ويدير المعركة ويتتبع مدارها».

(٤٤)

ثم يشير صاحب هذه المذكرات إلى أن الهجوم البرى المبكر الذى قامت به إسرائيل كان فى حد ذاته كرامة، لأنه كان كفيلاً بكشف نية القيام بالضربة الجوية، وهو ينبهنا إلى رؤيته أن الضربة الجوية فى حد ذاتها سلاح ذو حدين، إذ أن أمرها لو انكشف [وهو ما كان متاحاً لنا بالفعل بسبب اكتشافنا الهجوم البرى] فإنها تنقلب وبالأ على المهاجم، حيث تكون طائراته بمثابة هدف سهل بسبب ارتفاعها الثابت وخطوط سيرها الثابتة وسرعتها الثابتة وفقدانها المرونة بسبب ما تحمل من أثقال المتفجرات والذخائر، وهكذا يسهل على من يتوقعها أن يتصيدها، ولكننا ـ للأسف الشديد ـ لم ننتفع ولم نستفد بالكرامة التى جاءتنا فى ذلك الصباح:

«والكرامة الـرابعة: هى الهجـوم البرى المبكر الـذى قامت به إسرائيـل، والذى لو عولج على الطريـق الصحيح واتخذ معه الإجراء الذى يتخـذ فى جميع الحروب، لما نجحت ضـربة العدو الجـوية، بل كان الـفشل أكيـداً وخسارة العـدو الجوية ستـكون فادحـة بلا منـازع أو مبالـغة، وقد شرحـت أن الضرب الجـوية سلاح ذو حـدين: إن اكتشفت وضاعت من يدها عنصر المفاجأة فيكون حدها الأحد (أى الأشد والأخصر) على المهاجم، ولـتذكرة القراء بأنه يطير عـلى ارتفاع ثابت وخطوط سير ثـابتة وسرعة ثابتـة ومحمل بأقـصى حمولةمـن المتفجرات والـذخائر بأنواعـها والوقود مما يـفقده المرونة.. وكل هذه الـعوامل عليه، أما من نـاحية المدافع الذى اكتشـف اقتراب العدو الجوى فيـكون فى حالة مـيسرة وإصابة الهـجوم الجوى بخسائر فـادحة مؤكدة.. ولا داعى للإطالة، إلا أننى أقول إن العدو يعرف ذلـك، ولذلك نبه كما قرر بعض أسراه الجويين أنه إذا اكتشف أمر الضربة تلقى الـطائرات حمولتها فى أى مكان وليس على الأغراض المطلوبة المعينة وتعود بسرعة إلى قواعدها».

«فلو أن الـهجوم البـرى المبكر يـوم ٥ يونيو قبـل الهجوم عـلى الطيـران وجد من يتعامل معه وأن يـطلب قائد الجيش المجهود الجوى المخصص لـذلك، لما تمكن العدو من ضربته الجوية على أى وجه من الوجوه».

(٤٥)

ثم يورد الدغيدى وجهة نظره فيما يتعـلق بالإشارة التى أرسلها عبدالمنعم رياض، وهو يرى هذه الإشـارة فوق العلم والعـرفان لأنها أكبر من تـكنولوجيا الـعصر، وهو يذكرنا أن هذه الإشارة هى التى حورت من أجلها التهمة الموجهة إليه.

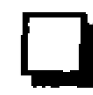
وهو يتحـدث عن أن الاستقبال الجـاد لمثل هذه الإشارة كان كـفيلاً بتغيـير مجرى الأحداث، وقد ذكر هو نـفسه فى موضع سابق سـؤاله للفريق عبدالمـنعم رياض وأن إجابة رياض كما أثبتها هو:

أنها كانت كفيلة بتغيير مجرى التاريخ.

ويبدو اللـواء الدغيدى أكثر ما يـكون جدية وهو يتنـاول هذه الإشارة والإشارات الأخرى (الكـرامات)، فهو يـعول على كـل قرار جزئى مـن القرارات التـى كان من الممـكن اتخـاذها فى سـياق هذه الإشـارات، وهو لا يـذهـب مذهـبنا نـحن الكـتاب والمعلقين حين نقول إن هذه الخطوة أو تلك لم تكن لـتغير فى نهاية الأمر شيئاً، ولكنه شأن المهنيين الناجحين الملتزمين يؤمن بأن دقائق الأمور كفيلة بتغيير مجرى النتائج فى عظائم الأمور، وحـسناً فعل اللواء الدغيدى بـهذه التحليلات الجيدة حتـى لو اختلف معه فـيها كثيـرون، ومن حق القراء علـينا أن نفـرد لمثل هذه التـفصيلات كل مـساحة ممكنة:

«والكرامة الخامسة: وهى كرامة كبرى فوق العلم والعرفان.. وأكبر من تكنولوجيا العصر والزمـان.. فقبل الإنذار المبكر الـذى حوكمت من أجله وتحورت الـتهمة من بعده.. هو إشـارة عجلون التى أرسـلها الفريق عـبدالمنعم رياض مـن الأردن تقرر أن العدو قد قام بالفعل لمهاجمة قواعدنا الجويـة بنصف ساعة من قبل غارته على قواعدنا الجوية، وهـى فسحة من الـوقت تمكنـنا من صد الضـربة أكيداً والقـيام بالردع قـطعاً وتأكـيداً.. ولكون الإشـارة تغيـرت ولما صبت فـى مركز القـيادة العـام (المسئول عـنه الفريق فوزى) وجدته مغلقاً فتاهت الإشارة ولم أخطر بها ولا بإنذار الرئيس من قبل ولا بإشارة العريـش مساء يوم ٤ يونيو، وتمت الـضربة الجوية بسبب ذلـك بدون علم الطيران.. فـلا الإشارة وصلتنى، ولا إنذار الـرئيس وصلنى، ولا إشـارة عجلون ولا المجهود الجوى طلب منى.. ولا.. ولا..».

«وقد تكتَم أمـر هذه الإشارة لمدة طويلة، كما تـكتم أمر الهجوم البرى المـبكر قبل الهجوم علـى الطيران بمدة إلى أن انكشـف أمرهما من الواقع فى سـاحات المحاكم.. وكان الإجراء الذى اتخذ نـحو إشارة عجلون تلك وما أحاطهـا من ريبة وشكوك أن حوكم عريف وعزل إلـى درجة جندى، وهو أمر غريب ومريب.. تـسديد خانات من أجل أن يقال إنه اتخذ ضـد المخطئ بينما المسئول الأكبر عن تلـك الفاجعة هو الذى غير الإشارة والذى أغلق بأمره مركز العمليات العام».



وفى النهاية يتوقـف اللواء الدغيدى عند قصة المظلة الجوية الـتى أمر هو بإخراجها بينمـا لـم ينفذ المقـدم المسئول عنهـا الأمر، ولو أنها خرجـت فى وقتها لاستـطاعت أن

تقدم لقواتنا المسلحة إنجازاً كفيلاً بتغيير مجرى العمليات العسكرية فى ذلك اليوم المشئوم وهو يقول:

«والكرامة السادسة: هى أنى أصدرت أوامرى بطلوع المظلات فوق بحيرة البردويل كل نصف ساعة.. لكن بغياب مظلة واحدة من ٨,٣٠ إلى ٩ صباحاً المسئول عنها المقدم فاروق الغزاوى، كانت هى آخر المطاف وآخر إجراء لإخلاء سبيل الضربة الجوية المعادية ونجاحها فى الساعة ٨,٤٥».

«ولو كانت المظلة موجودة لما مر العدو وانشطر إلى ٦ أقسام، وقد كانت هناك فسحة من الوقت أيضاً لصد الضربة الجوية والقيام بعملية الردع وإلحاقه خسائر فادحة فى العدد الطائر والمطارات وطائراته الرابضة عليها».

«سلسلة من الكرامات وهبها الله لنا علنا نفيق.. وكانت كرامة واحدة منها قد تقلب الأوزان من هزيمة ساحقة إلى نصر مبين».

انتهى كلام الدغيدى ولكنى مازلت عند رأيى فى الشك من قصة النصر المبين هذه!!

(٤٦)

ويروى الدغيدى فى مذكراته بقدر ما يمكنه من إيجاز قصة محاكمته، ونحن نرى نصوصاً فريدة تجمع بين أسى بالغ من المقدمات وسعادة بالغة من النتائج حين يتعرض الدغيدى خطوة بعد خطوة إلى تفصيلات المحاكمة العسكرية التى تعرض لها، ويبدو أنه يفضل أن ينقل الأحداث التى أذيعت على الجماهير من نصوص الصحافة المكتوبة وقتها فى الصفحات الأولى بالعناوين الرئيسية، وحسناً فعل، فليس أدعى إلى تصوير الظلم الذى تعرض له من نقل صورته على نحو ما حدثت دون إضافات لما تحتمل مشاعره به، وعندى أنه لو كان أضاف إلى ما ينقله لخسر من تعاطف القراء معه ومع قضيته:

«وكانت جميع الصحف فى مصر قد نشرت يوم ٣١ أكتوبر ٦٧ بأنه قد بدأت

محاكمة العسكريين المسئولين عن النكسة العسكرية أمام المحكمة العسكرية العليا وشملت قائمة الاتهام فى القضية الأولى المسئولين عن نكسة السلاح الجوى وهم:

١ ـ فريق أول متقاعد محمد صدقى محمود.

٢ ـ فريق أول متقاعد جمال الدين عفيفى.

٣ ـ لواء طيار متقاعد عبدالحميد عبدالسلام الدغيدى.

٤ ـ لواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب.

«وبدأت المحاكمة أمام محكمة عسكرية عليا مشكلة برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدى وعضوية اللواء طلعت حسن على واللواء مصطفى الجمل واللواء على منير مراد والعقيد طيار إحسان على عبده. ومثل النيابة العسكرية العميد محمد هاشم حسين والعقيد سامى مكى والمقدم سمير إسماعيل البحيرى.. وقد بدأت الجلسة فى تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً وسأل رئيس المحكمة عن هيئة الدفاع بالنسبة لكل المتهمين ثم نودى على شهود النيابة فى القضية وعددهم سبعة، وعلى إثر ذلك طلبت النيابة جعل الجلسة سرية نظراً لأن المحاكمة تنطوى على أسرار عسكرية هامة فضلاً عن أهمية أقوال المتهمين والشهود».

«وطالب الدفاع عن المتهمين بتأجيل نظر الدعوى لإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على ملف القضية وتقرير لجنة تقصى الحقائق، كما طلبوا السماح لهم بالاتصال بالمتهمين وطلب محامى المتهم الرابع اللواء طيار متقاعد إسماعيل محمد لبيب سماع شهادة الفريق أول مدكور أبو العز قائد القوات الجوية، واللواء محمد على فهمى من المدفعية».

«وبعد أن تلا الفريق صلاح الحديدى رئيس المحكمة قرار الاتهام الذى يتضمن تفاصيل الادعاءات رفعت الجلسة فى حوالى الساعة الواحدة إلا ربعا ثم عادت إلى الانعقاد فى الساعة الواحدة حيث أعلن رئيس المحكمة القرارات التالية:

«أولاً: وافقت المحكمة على السماح للدفاع بالاطلاع على إجراءات لجنة تقصى الحقائق

«ثانياً: قبول طلب الدفاع مقابلة المتهمين.

«ثالثاً: قبول طلب الدفاع إعلان شاهدى الدفاع عن المتهم الرابع وهما الفريق

مدكور أبو العز ومحمد على فهمى على أن تقوم النيابة بإعلانهما بموعد الجلسة القادمة.

«رابعا: تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة الساعة العاشرة صباح ١١ نوفمبر ٦٧ مع جعل الجلسة سرية».

«وكان المتهمون الأربعة قد جيء بهم إلى مقر المحكمة فى عربة صفراء مقفلة وفى حراسة رجال الشرطة العسكرية، وعندما دخلوا الجلسة تطلعت إليهم أنظار الحاضرين الذين غصت بهم الجلسة، وبدأ مصورو الصحف والإذاعة والتليفزيون يوجهون إليهم عدساتهم إلى أن اتخذوا أماكنهم على مقاعد أعدت لهم أمام قفص الاتهام وعلى مقربة من هيئة الدفاع التى احتلت المقاعد الأمامية».

(٤٧)

ثم يروى صاحب هذه المذكرات نصوص حكم المحكمة فى القضية على نحو ما أوردته الصحافة المصرية، وهو الحكم الذى صدر فى فبراير ١٩٦٨:

«وفى ٢١ فبراير ١٩٦٨ نشرت الصحف ما يلى: أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدى أحكامها فى قضية المسئولين عما حدث للطيران يوم ٥ يونيو ٦٧».

«وحكمت ببراءة كل من اللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى قائد الطيران السابق فى المنطقة الشرقية، والفريق أول متقاعد جمال الدين عفيفى رئيس أركان القوات الجوية».

«وأدانت المحكمة الفريق أول متقاعد صدقى محمود بالحكم عليه ١٥ سنة أشغال شاقة، واللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب بالحكم عليه ١٠ سنوات».

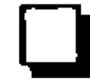
ثم يردف الدغيدى بذكر إجراءات تشكيل هيئة المحكمة فى المحاكمة الثانية كما وردت فى الصحافة المصرية:

«ولم يصدق الفريق محمد فوزى وزير الحربية على قرار البراءة، فهو الضابط الآمر بتشكيل المحكمة».

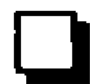
يتجاوز الدغيدى هنا عن رواية الأحداث الدامية التى شهدتها القاهرة من مظاهرات، مما دفع بالقيادة السياسية إلى إعادة المحاكمة. وقد تناولنا هذه الأحداث بتفصيل معقول عند عرضنا لمذكرات المستشار محمد عصام الدين حسونة فى الباب الأول من كتاب «محاكمة ثورة يوليو.. مذكرات رجال القانون والقضاء»، كما تناولنا التكييف القانونى للمحاكمة وإعادتها فيما أورده الدكتور جمال العطيفى فى مذكراته التى تناولناها فى الباب الخامس من نفس الكتاب، ونعود لنستأنف مع الدغيدى ما يرويه:

«وفى يوم ٢٧ فبراير ٦٨ نشرت الصحف ما يلى: أمس أصدر الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية قراراً بإعادة محاكمة قادة الطيران السابقين أمام المحكمة العسكرية الميدانية العليا التى يرأسها الفريق محمود ماهر الرمالى مدير المدفعية وعضوية اللواء محمد زكى عبداللطيف مدير الكلية الحربية والعقيد بحرى حماد حمودة، واللواء عبدالرازق حجازى مدير إدارة المحاكم العسكرية كمدع عسكرى عام ممثلاً للنيابة العسكرية».

«وكانت إجراءات المحاكمة قد وصلت إلى وزير الحربية أمس الأول بصفته الضابط الآمر بالتشكيل، وبعد الاطلاع عليها ودراستها لم يصدق على الحكم وأمر بإلغاء المحاكمة وإحالة القضية من جديد إلى محكمة عسكرية عليا أخرى».



هكذا نرى أن صاحب هذه المذكرات آثر أن يوجه انتقاداته للفريق أول محمد فوزى، وهو الضابط الآمر بالتشكيل، لأن الإعلام المصرى (المنضبط) نفسه تناول الموضوع من هذه الزاوية دون أن يشير إلى توجيه لرئيس أو لقيادة سياسية بإعادة المحاكمة، وإنما كان الإعلام المصرى كالعهد به فى ذلك الوقت يوزع الأدوار بطريقة محددة، تستجيب للضغوط التى تخلق باسم الجماهير دون أن تصرح بأنها تستجيب بالفعل لهذه الضغوط الموجهة والتى تنتهى فى النهاية لصالح أصحاب القرار لا لصالح الجماهير .



ويتحدث الدغيدى فى خطابه لمجلة أكتوبر عن حكم المحكمة الأولى ويقول :

«وقد حكمت المحكمة الأولى ببراءتى لانتفاء التهمة بعد تحريرها، وللظلم

والإفك قُدمت إلى محكمة عسكرية عليا ثانية علـى نفس التهمة التى انتفت بأكملها، وحكمـت المحكمة الثـانية ببراءتـى لانتفاء التهـمة من أساسهـا، وقالت فى حيثيات حكمـها: ثبت للمـحكمة عن تعـمد أن المتهم الـثالث لواء طيار مـتقاعد عبدالحـميد الدغيدى لـم يهمل أو يتقـاعس عن تنفيـذ أمر القتال رقم ١٣/ ٦٧ الخـاص بالمظلات المؤرخ ٢١/ ٥/ ٦٧ بل سبـق الأوضاع وبدأ فى إخراج المظـلات من يوم ١٥/ ٥/ ٦٧ وكثفهـا ودعمها، وأن إنذار الرئـيس بتوقع الضـربة لم يبلغ إلـيه، كما أنه أمر بـطلوع مظلتين جويتين يوم ٥ وطلعتا بالـفعل حال الهجوم الجوى المعادى دون طلوع مظلات أخرى».

(٤٨)

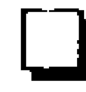
ويحرص الـدغيدى على أن يتـحدث بقدر كاف مـن النقد عن بعـض ما دار فى محاكمته من محـاولة أجهزة الحكم أن تدينه بأية وسيلة وبأية طـريقة، على الرغم من وضوح براءته. وسـننقل للقـارئ نموذجاً لهذا النـقد الذى يوجهه الـدغيدى لإحدى خطوات محاكمته حـين قرر الادعاء فى وسط المحاكمة تعديل التهـمة الموجهة له من تهمة إلـى أخرى مختلفة عنـها، ونحن نرى الدغيدى يـصف تحوير التهمة بـأنه تحوير خاطئ ويقدم أسبابه فى هذا الصدد:

«... وبالرغـم من انتفاء الـتهمة والبراءة الأولـى بعد أن حورت المحكـمة الأولى التهمـة الموجهة إلى اللواء طيـار متقاعد عبدالحـميد الدغيدى من عدم تـوفير الإنذار المبكر إلى عدم اعـتراض الطائرات المعادية وهو تحوير خاطـئ، لأنه لا يتم الاعتراض ولا يسـمى اعتـراضاً إلا إذا كانـت طائرات العـدو وطائراتـنا ظاهـرة على شـاشات الرادار، والأمر الذى يـعلمه الجميع أن طائـرات العدو لم تكن ظاهرة عـلى شاشات الرادار لأن الطيران الإسرائيلى كان يطير على ارتفاع منخفض دون الكشف الرادارى غير المتوافر عندنا والذى طلبنـاه من الروس منذ عام ١٩٦٢ هو والرشاشات لـلتعامل مـع الطـيران المـنخـفض، وكـتبـت عقـود وتعـهدت روسـيا عـلى تـسلـيم الـرادار والرشاشـات فى ميعاد أقـصاه يناير ١٩٦٣، لكـنهم للأسف لـم يسلموه حـتى ضرب الطيران المصرى من الطيران الإسرائيلى المنخفض».

«وقد نصت المحكمة العسكرية الأولى فى حيثيات حكمها بما معناه ذلك بالضبط».

وعند هذا الحد يستطرد الدغيدى إلى الإشارة إلى حكم المحكمة العسكرية العليا الثانية ويقول:

«وقد أصدرت المحكمة العسكرية العليا الثانية الحكم ببراءة اللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى.. لانتفاء التهمة نفسها التى حوكم بها فى المحكمة الأولى».



ويلقى الدغيدى فى خطابه لمجلة أكتوبر الضوء على الفارق بين الاتهام الأول والاتهام المحور فيقول :

«ولم يكن هذا الادعاء هو ما أقيم علىّ فى بداية المحاكمة، إذ أن الأول اتفق معه فى الديباجة: العمد والإصرار ولكنه اختلف فى المضمون، إذ نص على «مما يوفر الإنذار المبكر» بدلاً من «عدم اعتراض طائرات العدو»، والخلاف بينهما كبير للغاية، حيث إن عدم توفير الإنذار المبكر يخص القوات المسلحة كلها ومن ثم الهزيمة بكل أبعادها، وهو ما يتوافق مع ما أعلنه الرئيس بأن سبب الهزيمة هو عدم طلوع المظلات، أما عدم اعتراض العدو فهو يخص القوات الجوية وحدها بتدمير معظم الطائرات على الأرض. وقد تبين للمحكمة العسكرية الأولى أن مهمة المظلات الجوية ليست الإنذار من تعريف المظلات الجوية ومن المراجع وشهادة الخبراء والواقع».

(٤٩)

وعلى نفس النمط من الحديث الصريح الواضح يتناول اللواء الدغيدى بجسارة واضحة نوايا موقف الفريق أول محمد فوزى كما اتضحت لصاحب المذكرات نفسه ، وهو يتأمل تشكيل هيئتى المحاكمة، وهو يحلل هذا التشكيل مبيناً أن الآمر به (أى الفريق فوزى)كان يقصد منه أن تعرض القضية على من لا يستطيعون التحقق من رابطة السببية بين النتائج التى انتهت إليها الحرب وبين التهم الموجهة إلى المتهمين من

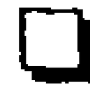
كبار القادة، وكان فوزى يظن أن المحكمة ستعجز عن إدراك حقيقة انتفاء السببية وتحكم بالتالى بالإدانة على هؤلاء القادة، ولكن حسن حظ الدغيدى جعل المحكمة تتفهم وتتثبت وتحكم له بالبراءة، بل وبانتفاء التهمة من أساسها، ويتحدث صاحب المذكرات فى ذات الوقت بسعادة بالغة عن حكم المحكمة فيما يتعلق به وهو البراءة لانتفاء التهمة، لأن هذه الحالة تتيح له حق طلب التعويض، ولابد لنا أن نقرأ فقرات الدغيدى المفعمة بالمشاعر الإنسانية ، وهو يبدأ بالحديث عن هيئة المحكمة الأولى حيث يقول:

«...... الضابط الآمر بالتشكيل الذى هو الفريق فوزى كان مخططاً فى تشكيل المحكمتين العسكريتين أن تفقد رابطة السببية أهميتها لعدم تخصص رئيس المحكمة وثلاثة من أعضائها فى فن العمليات الجوية والدفاع الجوى لأنه ليس من المعقول محكمة تحاكم قواد طيران على أمن العمليات الجوية والدفاع الجوى ومشكلة من خمسة: الرئيس برتبة فريق من الجيش و٣ لواءات من الجيش وعقيد من الطيران».

«لما قامت المحكمة وأصدرت أحكامها ببراءتى لانتفاء التهمة، أى لا وجود لجريمة، وهذه الحالة الوحيدة التى تعطيك حق طلب أى تعويض، وهذه لم تحدث قبل ذلك إلا فى سنة ١٩٢٩ على ما أظن، فالذين يبرأون إما لعدم كفاية الأدلة أو تفتيش خطأ أو غيرهما.. إنما انتفاء التهم أى أنك متهم فى جريمة قتل ولا يوجد قتيل أو أن القتيل حى».

وعلى نفس النمط يتأمل صاحب هذه المذكرات تشكيل المحكمة العليا (الثانية) مقارناً بالأولى:

«فالمحكمة الأولى كانت من خمسة والثانية من الثلاثة، الأولى كان فيها واحد أحدثهم من الطيران.. والثانية لا أحد فيها من الطيران أبدا».



ويقارن الدغيدى فى مرارة بين موقفه من ناحية وموقف الفريق أول محمد فوزى من ناحية أخرى فيقول :

«والمتبع والمفروض من الأوامر المستديمة والواجبات والاختصاص أن تصب تلك الإشارة (يقصد: ترد) فى مركز العمليات العام الذى تنص الأوامر المستديمة للقوات

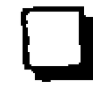
المسلحة فى كل العالم أن يشغل بالأطقم الكاملة عند رفع درجات الاستعداد، وكانت مرفوعة إلى درجات الاستعداد الكامل منذ يوم ١٥ مايو، أى بعشرين يوماً سابقة للضربة، والأمر الأشد فى كل الأمور والذى يقود إلى الجنون أن هذا المركز الأكبر للعمليات وهو أهم المراكز على وجه الإطلاق والمسيطر على العمليات ودروب القتال والمسار والعقل الأكبر والمجمع الأعظم لأعصاب المعارك وشتى فنون القتال. كان هذا المركز خاوياً على عروشه مغلقاً بالضبة والمفتاح، ولشذوذ ذلك نصت على ذلك ودونته المحكمة العسكرية الأولى فى حيثيات حكمها ما بين ص ٩١ وص ٩٤، بقولها إن مركز العمليات العام ذاك كان مغلقاً لم يفتح إلا يوم ٤/ ٥ على سبيل التجربة ثم أقفل وعاد شاغلوه إلى أماكنهم فى أوقات السلم، وأغلب ظنى أن ذلك كان من الأسباب الجوهرية الكبرى لإلغاء الأمر بتشكيل المحكمة لتلك المحكمة وحكمها، لأنه هو (أى الفريق فوزى) بالذات كان المسئول عن خلو هذا المركز وإغلاقه، إذ كان فى هذا الحين ويوم الضربة يتولى منصب رئيس أركان القوات المسلحة وذلك من واجباته واختصاصه، كما أن القائد العام كان فى هذا الوقت فى الجو فى طريقه إلى سيناء، وتنص الأوامر على أن يقوم رئيس الأركان مقامه فى التواجد على رأس طاقم كامل».

«ومن غرائب الأمور أن رئيس الأركان صاحب مركز العمليات المغلق قد أصبح القائد العام بعد الهزيمة، والآمر بتشكيل المحكمة وإلغائها. وكان من بين التهم التى أسندت إلى قائد القوات الجوية وكذا رئيس أركانها أنهما شغلا مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى بضابط عظيم مع أن ثانى مركز عمليات يليه فى المكانة ويعلو عليه فى الأهمية وهو مركز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوى عن منطقة القناة وشبه جزيرة سيناء كان مشغولاً بالأطقم الكاملة تحت قيادتى شخصياً، وكان أول قرار صدر من أكبر رتبة فى القوات المسلحة هو قرارى، وقد كان هذا واجبى وليس ابتغاء لمأرب أياً كان».

«ولما كان رئيس الأركان للقوات المسلحة المعاصر للهزيمة كان ضمن من حضروا إنذار الرئيس جمال عبد الناصر بأن هجوم العدو سيقع يوم ٥ يونيو وهو المسئول عن تنسيق التعاون وإخطار الجهات المختلفة بذلك الأمر الهام للغاية، إذ أنه لم يخطر كل

الجهات حتى قائد الجبهة المصرية بذلـك، وكذا الجبهة الأردنية والسورية، وكذلك لم يكن لـى علم بهذا الإنـذار وقد دونت المحكمـة العسكـرية الأولى عدم إخطـار تلك الجهات».

«كما أن تغـير الشفرة من (عـنب عنب عنب) مـن اختصاصه وواجبـاته فى وقت غريـب وتوقيـت دقيـق عجيـب هى الأخرى مسئـوليتـه متضـامنـة مع إغلاق مـركز العمليات العام».



ويعود الدغيدى للحديث بسعادة عن مسار المحاكمات وفساد تدبير الذين اتهموه ويقول ضمن حديث طويل:

«تكون رابطـة السببية لا قـيمة لها.. يعنـى هل هذا العمل هـو الذى أدى إلى هذه النتيجة، لا تعى المحكمة ذلك، وهذا هو العمود الفقرى للجريمة».

«مهمة المحكمة تنحصر فى أن هل العمل هذا حدث أم لا.. يعنى أنا اتهمت بأنى لم أطلع مـظلات جوية.. طلعت مـظلات أم لا.. لا يعرفون عدم طلـوع المظلات هو الذى أدى إلى الهزيمة أم لا».

(٥٠)

وفى حديثه عن تفصـيلات المحاكمتين اللتين تعرض لهما، يـعلق الدغيدى راوياً حسن حـظه فى سعة صدر المحـكمتين ورغـبة أعضاء المحكـمتين فى فهـم ما حدث فيقول :

«... إنما الحق وبصراحة أقول: لأن المحاكم لم تـكن فاهمة فأرادت أن تفهم. وفى المحكمتين كانوا واسعى الصدر.. ولولا المحـاكمات هذه لكان التاريخ قد تم تزويره وطمست الحقيقة لأنـها أبرزت أشياء كثيرة وكانت المحكمة شجـاعة. طبعاً فيه أوجه نقص كثيرة... إنما عـموماً كانوا واسعى الصدر شجعان لأن حيـثيات الحكم أظهرت حقائق هامة وقالوا كلمتهم».

ومع هـذا فإن الـدغيدى يـعتقـد رغم إنـصاف المحكـمة له، أنـه كان مـن واجب المحكمة أن تتنحى بعدما ظهر لها ـ عـلى حد رأيه ـ أن الضابط الآمر بالتشكيل (وهو الفريق أول محمد فوزى نفسه) أكثر إحاطة بالذنب من المتهمين:

«... ولو أنا كـنت مكانهـم كنت أتنحـى لأنه ظهر لـلمحكمـة أن الآمر بالتشـكيل مذنب أكثر.. يـعنى تصور أن الـذى ارتكب جنايـات أكبر مما اتـهم به المتهـمون هو الذى أمر بالمحـاكمة، ومن سلطـته التصديق علـى الأحكام أو إلغاؤها أو إضـافة تهم جديدة أو إلـغاء المحكمـة وقد حدث أن ألغـى الفريق فـوزى المحكمة الأولـى لأنها أصدرت الحكم ببراءتى، فهل هذا حدث فى التاريخ؟».

ومع هذا كله يعقب الدغيدى برضا نفسى وسعادة ويقول :

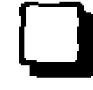
«وبلا شك أن محاكمتى أبرزت أشياء كثيرة للـتاريخ، فإننى كنت أتمنى محاكمتى لأنى واثق من الله ومن نفسى ببراءتى».

(٥١)

ونحن نلاحظ أن اللواء الدغيدى يتوقف بالمسئولية عند الخمسة الذين ذكرناهم من قبل دون أن يشرك معهم أحداً من قادة القـوات الجوية، وعلى الرغـم من أن إسماعيل لبيب تآمـر عليه إلا أنه يقدمه لنا فـى صورة المتآمر فحسب دون أن يعـده مسئولاً عن المشاركة فى الهزيمة.

ونحن نجد صاحب المذكرات وهو يتحدث ـ أكثر من مرة ـ بامتعاض شديد عن زميله اللواء إسماعيل لبيب، وهو المتهم الرابع فى قضايا الطيران بالإضافة إلى صدقى محـمود قـائد القـوات الجويـة، وجمال عـفيفـى رئيـس الأركان، واللـواء الدغـيدى نفسـه،وهو يعتقـد أن إسماعيل لـبيب كان بمثـابة شاهد ملـك فى هذه القضـية، وهو يتحدث عن نفـوذه السابق حديثاً يجعلنا نـستنكر على الدغيدى نفـسه رضاه بالوجود فى الخدمة رغم وجود أمثال إسـماعيل لبيب فيها بهذه السطـوة والنفوذ والقدرة على إيذاء الآخـرين، وهو يـلخص رأيـه السيئ فى إسـماعيـل لبيـب فى إحدى فـقرات مذكراته ويقول :

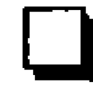
«... هو مدير مكتب القائد ورئيس شعبة الدفاع الجوى ورئيس فرع الأمن، وكان مما لاشك فيه أكبر مركز قوى فى القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة، والأغلبية العظمى من عشرات الضباط والطيارين الذين أحيلوا إلى التقاعد أو أودعوا السجون والمعتقلات، (أوذوا) بناء على تقاريره وأوامره وإرادته ومشيئته.. فمثلاً بلغت قوته فى هذا العهد الأغبر ونفوذه وسطوته أنه هو الذى أزاح الفريق مدكور أبو العز من رئاسة أركان القوات الجوية والدفاع الجوى، مع أن الرئيس جمال عبدالناصر كان قد وعد مدكور من قبل ذلك بسنين بأنه سيكون قائدا للقوات الجوية».



ثم يتناول صاحب هذه المذكرات ما يدلل به على أن إسماعيل لبيب كان مذنباً فى حقه وفى حق نفسه، حين اتهم الدغيدى فى القضية بعدم إخراج المظلات بينما كان صاحب المذكرات قد أخرجها بالفعل:

«... وقد أجابت المحكمة بوضوح وعن يقين على هذا الاتهام بما لا يدع مجالاً للقيل والقال، بل يقطع الجدل وينهى على النقاش. فهى تقول فى الصفحة السابعة بعد المائة وفى الفقرة التاسعة من حيثيات حكم المحكمة العليا (الثانية) ما يلى:

«وضح للمحكمة أن الشكوى التى تقدم بها المتهم الرابع (إسماعيل لبيب) ضد المتهم الثالث (الذى هو أنا) لرئيس الأركان ،حقق فيها المتهم الثانى (جمال عفيفى) وثبت عدم صحتها».



ويزيد اللواء الدغيدى هذه النقطة إيضاحاً، وسننقل للقارئ الفقرة التى يوضح فيها حقيقة الاتهام وما حدث بالفعل، وذلك بعد أن نذكر القارئ أن المتهمين الثانى (جمال عفيفى) والثالث (عبدالحميد الدغيدى) قد نالا البراءة فى المحكمتين، على حين نال المتهم الرابع وهو إسماعيل لبيب الإدانة وذات الحكم فى المحكمتين، ثم نمضى مع الدغيدى فى تفصيله لقصة هذا الاتهام حيث يقول:

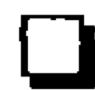
«... هذه كانت بداية اتهامى بعدم إخراج المظلات عنوة وقبل الهزيمة المتوقعة بمدة.. جاء اتهامى من المخابرات ومن إسماعيل لبيب مركز القوى الغاشمة هو الذى

ابتدعه زوراً وألفه ولحنه إفكاً وبهتاناً. وحتى بعد أن انكشف كذبه وتغيرت حقيقته من قبل الهزيمة (سننقل للقارئ تفصيل هذه الواقعة من مذكرات الدغيدى نفسه فى فقرة تالية)، انكشف بعدها مرتين، مرة فى لجنة تقصى الحقائق التى سبقت المحاكمة والتى بنيت اتهامات النيابة العسكرية عليها فقد أخذت النيابة العسكرية بأقواله رغم ذلك ورغم وجود شهادة الفريق أول عفيفى، وقد بينت هذا لجنة تقصى الحقائق فى المسلسل رقم ١٨ للجنة الذى يقضى باتهامه والأوراق كلها تحت يدها ناطقة بكذبه ودفاتر سير الحوادث بحوزتها مسجلة افتراء».

(٥٢)

ويحرص الدغيدى على أن يكرر الإشارة إلى أنه وضع موضع المتهم وزج باسمه مع المتهمين على الرغم من أن لجنة تقصى الحقائق لم تدنه، ولكن النيابة العسكرية ـ للأسف ـ أخذت بأقوال إسماعيل لبيب:

«ورغم إدانة تلك اللجنة لعبدالناصر وصدقى وجمال عفيفى وإسماعيل لبيب قبل تحقيق النيابة العسكرية وعدم إدانتى فيها من قبل الهزيمة بخصوص المظلات المشار إليها، وبعدها مرتين رغم وجود عشرات السجلات ودفاتر سير الحوادث و المسلسل رقم ١٨ لجنة تقصى الحقائق بأننى نفذت أمر القتال، بل وأخرجت أضعاف المطلوب منى من المظلات الجوية ودعمتها وكثفتها على مسئوليتى الخاصة، والمفروض أن أوامر الزيادة فى المظلات والتكثيف والتدعيم تصدر إلىّ من قائد القوات الجوية والدفاع الجوى والتى لم يصدرها ولكنى قمت بها على مسئوليتى الخاصة.. وقد نصت المحكمة فى حكمها على ذلك بأنى سبقت الحوادث، وأخرجت المظلات فى يوم ١٥/ ٥/ ٦٧، أى قبل أمر القتال الذى حوكمت من أجله بأسبوع، وقالت المحكمة الأولى فى النهاية: «لذلك كله مما تبين فإن ركن الإهمال يكون غير ثابت لأنه بانتفاء هذا الركن تنتفى التهمة بأكملها، وتتعين براءة المتهم».



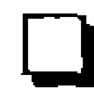
ويعود اللواء الدغيدى فى موضع آخر من مذكراته إلى الحديث عن الدور المشبوه

الذى لعبه المتهم الرابع إسماعيل لبيب فى النكاية به، ومع هذا فإن الدغيدى يرى أن إسماعيل لبيب مظلوم فى الجناية التى عوقب بسببها، ولا يجد الدغيدى تفسيراً لهذا إلا أن يقول: «وكأن الله أراد أن يذيقه من كأس الظلم»:

«... بقى المتهم الرابع اللواء طيار إسماعيل لبيب وخير مثل ينطبق عليه هو من حفر لأخيه حفرة وقع فيها، إذ كان أداة اتهامى الكاذب ويد السلطة التى بدأت المؤامرة ضدى من قبل الهزيمة، ثم من بعدها أمام النيابة العسكرية آنذاك وكانت تهمتى هى الآتى: «وذلك بعدم قيامه بتبليغ أجهزة الدفاع الجوى المختلفة بالتحذير باحتمال قيام العدو بتوجيه ضربته الجوية المفاجئة، وأن احتمال الحرب أصبح مائة فى المائة عندما أبلغه بذلك المتهم الأول (أى الفريق أول صدقى محمود) بعد عودته من المؤتمر المنعقد بالقيادة العليا للقوات المسلحة وعدم إصداره أى تعليمات إضافية لمواجهة الضربة المفاجئة، مما ترتب عليه عدم قيام أجهزة الدفاع الجوى بواجبها على الوجه الأكمل».

....

«وللأمانة.. ورغم أنه سبب بلائى إلا أننى أقول إن إسماعيل لبيب مظلوم فى هذه الجناية.. وكأن الله أراد أن يذيقه من كأس الظلم التى سقاها هو لكثيرين من رفقائه وزملائه».



وفى موضع متأخر من مذكراته يعيد اللواء الدغيدى التأكيد على هذا المعنى ويقول:

«ويؤسفنى أن اللواء إسماعيل لبيب قرر أمام المحكمة أنه لو كان مكان قائد القوات الجوية عند سماعه إنذار الرئيس لكان يخرج ثلث القوات الجوية كمظلات جوية من وقت صدور الإنذار حتى بدء الحرب».

وهنا يعلق الدغيدى على ادعاء اسماعيل لبيب بقوله :

«وهو قرار لا يمكن أن يكون الجهل قد وصل به إلى هذا الحد، وإنما أقول إن الدافع له لإصدار هذا القرار كان للف حبل المشنقة حول رقبتى ورقبة قائد القوات الجوية، إرضاء للمفسدين أو يكون قد صدر إليه من المتسببين فى الهزيمة أن يقول

ذلك لتشديد العقاب عليّ، خصوصاً أن التهمة الرئيسية فى موضوع المظلات كانت مقامة عليّ وأقيمت تبعاً لذلك على قائد القوات الجوية ورئيس الأركان الجوى».

(٥٣)

وعلى الرغم من أن هذه المذكرات تناولت حرب ١٩٦٧ وهزيمتها من أبعاد متعددة بصورة مفصلة وجيدة، إلا أن صاحبها اللواء الدغيدى يصمم فيما يبدو على أن يتناول كل الزوايا، وقد أوردنا فى هذا الباب رؤيته هو لما حدث، وروايته للوقائع وتسلسلها، ثم أوردنا رده على الاتهامات التى وجهت للقوات المسلحة والقوات الجوية وله، كما أوردنا اعتقاده فى تواطؤ السوفييت على التآمر، كما أوردنا ما يرويه عن تفاصيل محاكمته وبراءته فى المحكمتين، وها هو يضيف إلى هذا بتحديد قاطع حديثاً مهماً عن المسئولية الحقيقية والمسئولين الحقيقيين عن هزيمة ١٩٦٧، وهذه هى بعض الفقرات التى يحدد فيها اللواء الدغيدى على سبيل القطع والتحديد، المسئولية عن هزيمة ١٩٦٧ بادئاً بالرئيس عبدالناصر نفسه مستنداً إلى نصوص القانون وإلى ما يشير إليه على أنه تقرير لجنة تقصى الحقائق:

«ووجدت أنه من الأنسب لكى تتضح الصورة بالتمام أن أحدد المسئولية والمسئولين وهم:

أولاً: رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (الرئيس جمال عبدالناصر) فهو مسئول بلا جدال أو نقاش أو سفسطة أو أعذار عن الهزيمة السياسية بحكم المنصب كرئيس سياسى للجمهورية، علاوة على أن لجنة تقصى الحقائق أدانته فى الباب السابع بما معناه أن قراره السياسى كان متسرعاً وغير مدروس».

«وهو مسئول كذلك عن الهزيمة العسكرية بحكم المنصب أيضاً، حيث إنه القائد الأعلى للقوات المسلحة».

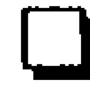
«كما أنه مسئول بحكم القانون عن الهزيمتين السياسية والعسكرية حيث تقرر المادتان رقما ١٦٣ و١٧٤ من قانون الإجراءات المدنية: «أن المتبوع مسئول عن تابعيه حتى لو لم يكن قد اختارهم»، ومعنى هذا أنه مهما قال وقيل من أنه لم يكن فى استطاعته أن يقول للشيء كن فيكون (أستغفر الله العظيم)، وما ردده من عبارات مماثلة قاصداً أن السلطة لم تكن فى يده، والكلمة لم تكن كلمته، و القرار ليس قراره، وأن كل ذلك كان فى يد المشير عبد الحكيم عامر التابع له وهو المتبوع.. كل ذلك لا يعفيه من مسئوليته السياسية والعسكرية».

على هذا النحو يدين صاحب هذه المذكرات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إدانة واضحة لا تحتمل اللبس ولا التأويل وهو يدينه باسمه وبلا رموز واضحة أو ملتبسة .



ثم يتطرق صاحب هذه المذكرات إلى مناقشة مسئولية المشير عامر فيتناولها على سبيل الإجمال ويقول :

«ثانياً: القائد العام للقوات المسلحة (المشير عبد الحكيم عامر): هو الآخر مسئول بحكم المنصب والقانون عن الهزيمة العسكرية، ولا يعفيه من تلك المسئولية أخطاء تابعيه لأنه مسئول عنهما ولو لم يكن له حق اختيارهم كما ينص القانون».



وبعد المشير والرئيس فإن الدغيدى يلقى باللائمة (ثالثاً) على ثلاثة معاً من قادة القوات المسلحة فى ذلك الوقت : فريق أول وفريق ولواء :

ثالثا: كبار المسئولين عن الهزيمة العسكرية بكل أبعادها ثلاثة فرسان هم بالترتيب:

١ ـ الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان القوات المسلحة فى تلك الحقبة السوداء من الزمان.

٢ ـ الفريق صلاح محسن قائد جيش الميدان فى هذه الهزيمة النكراء.

٣ ـ اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية آنذاك».

(٥٤)

ويمنح اللواء الدغيدى نفسه الحق فى أن يمارس مهمة الاتهام لهؤلاء القادة الثلاثة الذين يطلق عليهم مسمى «الفرسان الثلاثة»، ومع ما فى المسمى من تهكم واضح، إلا أنه لا يؤدى الغرض الذى أراده الدغيدى من التسمية، وعلى كل الأحوال فإنه فيما يفعل فى الفقرات التالية يصدر عن الإحساس بالألم الشديد الذى كان يعانيه حين تعرض لهذه الاتهامات الظالمة، بينما هو فى نظر نفسه وفى نظر المحكمة برىء من التهم والاتهامات ، على حين أن هؤلاء الآخرين هم ـ فى رأيه ـ المذنبون الحقيقيون، ولهذا فإنه يوصف التهم ويفصلها لهم على نحو ما أقيمت التهمة ووجهت إليه، ولن نتدخل بكثير من التعليق فى هذا النص الفريد حيث يقول اللواء الدغيدى :

«وأذكر الآن التهم والجنايات التى اتهم بها قواد الطيران وأطبقها على الفرسان الثلاثة: فوزى وصلاح وصادق، الأمر الذى سيضع النقط فوق الحروف ويوضح الموضوع،ومن ثم يكتب التاريخ الصحيح».

ويستطرد اللواء الدغيدى مباشرة ليقول :

«أقيمت على الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى التهم الآتية:

«الجناية الأولى: عدم قيامه بإنشاء الدشم الكافية والمناسبة لحماية الطائرات.. إلخ».

«وهذه الجناية وهذا الادعاء لابد أن يقام على الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان والفريق صلاح محسن قائد جيش الميدان. إذ أنه يقع تحت بند تجهيز مسرح العمليات الذى ثبت بالإجماع أنه لم يكن مجهزاً للحماية أو الحركة أو المرونة وما تسبب عن ذلك من زيادة ضخمة فى عدد القتلى والأسرى وتدمير كل نوعيات السلاح أو الاستيلاء على كميات كبيرة منه بدون إطلاق النار وعرضها فى معارض العدو إعلاناً عن الخزى والعار».

«أما الجنـاية الثانية المـقامة على قـائد الطيران صـدقى محمود فهـى: عدم إصداره الأوامر الصريحة باحتلال مراكز العمليات بالأطقم الكاملة».

«وتفادياً للتكـرار فإن نفس الاتهام مقام على رئيس أركـان القوات الجوية والدفاع الجوى (الفريق أول جمال عـفيفى) ، وهنا يبرز الظلم والغـدر والإفك والبهتان، لأن الفريق أول فوزى ومعـه الفريق صـلاح محسن والأول هـو الضابط الآمـر بتشكـيل المحكمة وهو الذى ألغاها، وهو المهيمن عليها، ارتكب نفس الجناية بحجم أكبر وعلى مستوى اسـتراتيجى أعظـم، وهى أن مركز قيادة عـملياته كان مـغلقاً، كما أن الـفريق صلاح محسـن استدعى من مراكـز العمليات قـوادها ونوابهم ونواب نـوابهم، وهو وطاقمه بالكامل كانوا غائبين عن تلـك المراكز التى منها فقط وليس من أى مكان آخر تدار المعركة ورحى القتال».

ثم يردف اللواء الدغيدى بقوله :

«وإليكم أيها القراء الـكرام الدليل القاطع على مسئولية الـفريق أول فوزى البالغة الخطـورة والتى تفـوح منها الـريبة وتزكـم الأنوف منـها الروائح الـكريهة. مـن أوثق الوثائق وأدق وأصدق المصادر من حكم المحكمـة العسكرية الأولى، حيث دونت فى صفحـتها الثـانية والتسـعين ما هو بـالحرف الواحد (بـند ٣): «فتحت الـقيادة العـليا للقوات المسلحـة فى مركز العمليات العام صباح يـوم ٤/٦ رغم أن تلك المدة كانت داخلة فى توقيت تحذير السيد الرئيس بتوقع ضربة العدو».

هذا هو نـص ما دونته المحكـمة.. أما الشاهد الـقاضى على مـنير مراد فيـقول فى صفحة ٦١ وصفحة ٦٢ ما يلى:

«اشترك القادة فى توديع المشير عامر عند إقلاع طائرته صباح يوم ٥ يونيو ثم عادوا إلى أماكنهـم رغم أنه كان عليهم العودة إلـى مراكز القيادات الميدانية الـتى أمر رئيس الأركان بفـتحها فـى الساعات الأولـى من صباح يـوم ٣ يونيو، أى بـعد تلقـى إنذار رئيس الجمهورية وتـوقعه الضربة الجوية الإسرائيلية فى خـلال ثلاثة أيام، وكانوا قد تواجدوا فيها فعلا، ثم كانت المأساة أن رئيس الأركان نفسه (الفريق فوزى) ألغى هذا الأمر وطلب إلى القادة العودة إلى الوضع العادى».

(٥٥)

ويردف الدغيدى بالحديث عن اندهاشه غير المحدود من التصرفات غير المسئولة للفريق أول محمد فوزى وللفريق صلاح محسن، وهو يتحدث عن جنايتهم فى سلب عدد كبير من القادة كل قدرة وفاعلة على الحركة واتخاذ القرار :

«هل حدثت من فجر التاريخ إلى يومنا هذا وقائع تدعو إلى الريبة وأحداث تقطر بالشك مثل ما حدث من إغلاق مركز القيادة العام، وغياب كل القادة عن مراكز العمليات، فكانوا بذلك أصفاراً تحت الأصفار مهما بلغت كفاءة بعضهم حيث يتعذر عليهم جميعاً القيادة والسيطرة وإدارة الحركة.. القائد الأعلى فى منزله لا حول له ولا قوة، والقائد العام وطاقم قيادته بالكامل فى الجو أصفار تحت أصفار، رئيس الأركان (الفريق فوزى) الذى كان عليه أن يحتل مركز عملياته عند غياب المشير فى الجو، صفر تحت الصفر. والقادة الكبار المتبقون بعد توديع المشير بالقاهرة فى مكانهم فى السلم أصفار تحت الصفر. وقيادة الجبهة وقيادة الجيش بالأطقم فى مطار بيرتمادا لاستقبال المشير عامر كلهم أصفار تحت الصفر.. قطعوا بغيابهم رأس الجيش ودمروا عقله وقطعوا أعصابه وأوصاله وكانوا بغيابهم المريب سبب العار والخزى العظيم. وإنى أتحدى أن يذكر أحدهم أو أحد غيرهم قائمة غياب تعادل عُشر تلك القائمة فى كل الحالات من معارك فيما مضى من كل الأزمان».

وترتفع نبرات الدغيدى وهو يصف جريمة الفريقين محمد فوزى وصلاح محسن ويقول:

«إن تلك الجريمة وحدها وهذه الجناية دون غيرها التى اقترفها الفريق أول فوزى والفريق صلاح محسن هى أعتى جريمة وأكبر ريبة فى طول عمر الأمم، وسواء ارتكبها الاثنان عن ريبة ناطقة، أو عمد وسوء نية ، أو على أخف الأوزان عن أخطاء جسيمة ضربت أرقامها كل الأرقام القياسية.. فعقوبتها فى كل الأمكنة والأزمنة (هى (الإعدام)، لذلك ما من شك كانت هذه هى المشنقة الكبرى تلتف حول رقاب الاثنين ويمسك بطرفها الرئيس جمال عبدالناصر إن استسلما أرخى وإن تلولبا (يقصد لم يسيرا كما يشتهى) شد فأنهى.. ومن هنا كانا دمى يحركها فتزور [أى

تتـحرك فى الاتجـاه المراد]، وشيـاطين لإبـليس تطـمس الحق وتـعلى الـباطل وتحـطم وتدمر».

«بربكم أيها القراء أجيبونى: هل وصلت شريعة الغاب أو غدر الذئاب أو الثعابين والحيات أو أسـوأ أسلوب فى الحياة.. هـل وصل كل ما فات وغـيره ممن لم يسعـفنى ذكره إلى عُشر معشار هذا الظلم والطغيان والإفك والبهتان؟؟».

«أهذه هى الخيانة.. أم أنهـا فى مقام ومرتبة الخيانة؟ إن المحصلـة واحدة، والنتيجة متطابقة.. الهزيمة التى نكست رءوسنا جمـيعاً إلى الحضيض، وأحنت هاماتنا كلنا إلى أعمق قاع عميق».

«أترك لـكم الجواب والحـكم حتـى يسجـل التـاريخ الصـحيح بـعد أن ارتفـعت الرءوس وشدت الـهامات بما أدته القـوات المسلحة المـصرية عامة، والقـوات الجوية والدفاع الجوى خاصة، من قتال مر، ونزال فذ، وشجاعة وصلابة عزم فى معركة ٧٣، فإن بلاء القوات المصرية كلها فى القتال كـان شرفاً سجل فى التاريخ، وفخراً لها وثق فى المواثيق.. ولكنـه لم يمحُ مرارة الهزيمة النجسـة عام ٦٧، ولن تمحى أبداً ، والأمر يسـير ، والحـل من أقصـر طريق.. وهـو الطـريق الوحـيد، وذلك ممـا سبـق وحددت بالـوثائق وحـيثيـات المحاكم وواقـع الأمر.. والطـريق هذا هـو أن يحدد الأشـخاص الحقيقيون الذين تسببوا فى هزيمة مـصر القاسية عام ٦٧.. ومن هنا وفى تقديرى أنا، أنهم خمسة واتت لـهم كل الأمور بعد العار الأعظم لابد أن ينـالوا جزاء ما ارتكبوه، لا عقابا ولكن لتحديد المسئولية فيوثـق التاريـخ».

(٥٦)

ويستأنف اللواء عبد الحميد الدغيدى اتهاماته بنفس الطريقة: يقرأ الجنايات المقامة على قائد القوات الجوية جناية جناية، ويقنعنا أن القادة الثلاثة الآخرين (الذين يعدهم هو مسئولـين عن الهزيمه) محمد فـوزى وصلاح محسن ومحمد أحـمد صادق قد ارتكبوا هذه الجناية:

«والجناية الثالثة المقامة على قائد القوات الجوية والدفاع الجوى: «عدم إنشائه دفاعاً

ذا فاعلية للمراقبة والإنذار بالهجوم الجوى المنخفض للعدو، رغم علمه باحتمال هذا الهجوم، مما ترتب عـليه عدم وصول إنذار مبكر للقواعد المختـلفة، وعدم إمكان صد الضربة الجوية العادية».

«ومن الـواقع.. ومـا وقع.. والحـادث وما بـالضـبط حـدث، لابد مـن إقامـة هذا الادعاء وإسـناد هـذه الجريمـة علـى وجه أشد وأكـبر عـلى وإلى الـفريـق أول فوزى والفريق صلاح محسن، وذلك لأنهما مسئولان معاً عن منطقة الأمان ومهمتها الأولى هى الإبلاغ والإنذار عن أى اختـراق للمجال الجوى لمسرح العمليـات الذى اخترقته وتعمقت طـائرات إسرائيل إلى أعماق غاية فـى العمق بأعداد كبيرة وأنـساق متعددة على فترات زمنية متتابعة، ولم تبلغ الـقوات الجوية باختراق واحد ولم تنذرها منطقة الأمان بأى شىء من ذلك».

«الجريمة الرابعة وهـى مربط الفرس وبيت القصيد : تزوير الـتهم من الفريق أول فوزى الذى طلب بنفـسه إقامة هذا الادعاء على قائد الطيـران بعد أن بدأت المحاكمة بشهرين، وقد صيغ الادعاء صيغة دقـيقة وبلغة بليغة لإبعاد المسئولـية عن عبدالناصر وزبانيتـه وإلصاقها بالـقوات الجوية عن سوء نـية وسواد طوية، ولخطـورة هذا الادعاء وغرابته، ولأهميـته البالغة وريبته وتنـاقضه فى أعلاه وأسفله، أكتبـه كاملاً ولا أنقص منه حرفاً واحداً وهو بالنص:

«رابعاً: لأنه فى فترة تـوليه القوات الجوية والدفاع الجوى بجهة الـقاهرة، وبصفته قائداً للقوات الجوية والدفاع الجوى، تسبب بإهماله فى عرقلة فوز القوات المسلحة.. وذلك بإعطائه تقديرات عسـكرية وتقارير غير سليمة للقيادة العلـيا للقوات المسلحة عن موقف واستعداد وكـفاءة القوات الجوية، وعن قدرتها على تلـقى الضربة الجوية المفاجئـة، ثم القيام بتـوجيه ضربة جويـة مضادة للعدو، رغـم عدم إمكان تنفـيذ ذلك لعدم كـفاءة وسائل الدفـاع الجوى ووجود نقص بهـا، مما ترتب علـيه أن بنى تخـطيط الدولة الـعسكرى علـى تقديرات غيـر صحيحة، الأمـر الذى أدى إلى فشل المـعركة وهزيمة القوات المسلحة».

«أما التـناقض ما بين الأعـلى والأسفل فهـو واضح وبليغ كـالنهار والليـل والنور والظلام:

«إن الفارق بـين «عرقلة فـوز القوات المسلـحة» كما نـصت المقدمة، وبـين الأمر

الذى أدى إلى فشل المعركة وهزيمة القوات المسلحة.. فارق ساحق ماحق، ووجوده فى ادعاء واحد وخمسة أسطر بينهما فقط، هذا الفارق يدل إن دل على سوء نية مَنْ أمر بإقامة هذا الادعاء ووحى منه إلى المدعى العسكرى العام الذى مآله فى يده ومستقبله تحت إمرته وتشريده وسجنه رهن إشارته».

«إن الفريق أول فوزى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية، هو الضابط الآمر بتشكيل المحاكم، والآمر الناهى فى مقدرات شتى أنواع المحاكم.. فى يده كل أمورها، ويصدق على كل أحكامها أو لا يصدق، يلغيها أو ينفيها أو يسجن أو يشرد، ولا صوت يعلو على صوت المعركة شعار زائف، وتزوير التاريخ والتهرب من مسئولية الهزيمة البشعة وإسنادها زوراً وبهتاناً إلى القوات الجوية الباسلة وعناصر الدفاع الجوى البطلة التى خاضت المعركة من أول طلقة أطلقها العدو إلى أن أطلقت هى الطلقة الأخيرة عندما توقف العدو عن اختراق مجالها الجوى».

(٥٧)

وينقل اللواء الدغيدى من أحكام المحكمتين نصوصاً دالة دلالة قطعية على براءة قيادات القوات الجوية والدفاع الجوى:

«وأترك الكلمة والحكم للمحكمة التى دونت فى حيثيات حكمها بالنص فى صفحة (٩٣ فقرة هـ) تحت عنوان: «تصديق القيادة العليا للقوات المسلحة على خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية»:

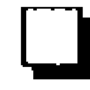
«يتبين للمحكمة أن المسئولين بالقيادة العليا للقوات المسلحة كانوا على علم تام بأوجه النقص المتعددة فى عناصر الدفاع الجوى، كما أن خطة الدفاع الجوى كان قد صدق عليها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بعد مناقشتها مناقشة طويلة فى مؤتمر حضره جميع المسئولين المختصين فى القيادة العليا».

«براءة حكمت بها المحكمة للقوات الجوية والدفاع الجوى بأنها قررت وخططت وصدق نائب القائد الأعلى على قرارها وخططها التى بينت فيها أوجه النقص المتعددة فى عناصر دفاعها الجوى وكانت نسبة الخسائر أكثر شيء كثر حوله النقاش

من المسئولين المختصين، وقدحددت فى الخطة التى صدق عليها بـ١٥٪ مما لا يتناسب مع جملة «دى تفرق كتير، وحيتغير شكل القوات الجوية».

«فنسبة ١٥٪ كان متفقاً عليها فى الأكـاديميات والكليات والمعاهد، وفى القرارات وخطط المعارك، ومن الخبراء الروس والمراجع، ولكن ولأمر واحد يطـرأ على الواقع يؤثر على نسبة الخسارة بنسب عالية يتفاوت كل ذلك».

«والذى حدث بالضبط ـ وبـالأمانة التى بها التزمت ـ أن السبـب الأكبر فى تدمير طائرات القوات الجـوية على الأرض، هو المدى الذى حدده مدير المخـابرات الحربية آنذاك [أى اللـواء محمد أحمـد صادق] والذى طالب القـوات الجوية بأن تلـتزم به عند وضع خططها وهو ٣٠٠كم للميراج عـلى الارتفاع المنخفض، كان أكبر الأسباب فى تدمـير الطائرات عـلى الأرض بمنطقـة القناة والمـنطقة المركـزية والجنوبيـة، حيث ضربت جـميعاً من الارتفـاع المنخفض عـلى بعد أضعـاف مضاعفة لما حـدده اللواء صادق».



ثم يقول اللواء الدغيدى :

«وللأمانة والعدالة وللإقناع والحقيقة أترك للمحكمة الكلمة والحكم حيث دونت فى صفحة (٩٣ بند د) تحت عنوان: «المعلومات التى قدمتها المخابرات الحربية»:

«ثبـت للمـحكـمة أن إدارة المخابـرات الحربيـة لم تقـدم إلى الـقوات الجويـة أية معلومات عن قنبلة الممرات التى استخدمـها العدو والتى كان لها بلا جدال تأثير كبير على سير المعركة وعدم إمكان صعود الطائرات».

«كما ثبت للمحكمة أن المعلومات الـتى أرسلتها بخصوص مدى عمل الطائرات الميراج على الارتفاع المـنخفض (٣٠٠كم) كان لها تأثير كبير عـند وضع خطة الدفاع فاستبعد إمكان وصول هذه الطائرات إلى قواعدنـا فى القنال والمنطقة المركزية مع أنها استطاعت ذلك فـعلا يوم ٥/ ٦، ومعنى هذا قاطع أن الفارس الـثالث (اللواء صادق) تسبـب أولاً فى عدم إمكان إقلاع الـطائرات للصـد والردع، ومن ثم تدمرت كـقطع حديد على الأرض، وتسبب ثانياً فى تدمير الغالبية الساحقة مما دمر من الطائرات على اتساع مصر كلها فى منطقة القناة، وكان بها ٩٠٪ من مجموع طائرات الوطن والباقى

فى المنطقة المركـزية والجنوبية تدمر بسبب المدى الـذى حددته المخابرات، ذلك المدى الكاذب القاتـل، فتعذر الصد، واستحـال الردع وكان هذا الخطأ الملولـب الفعال عن جهل أو ريبة أو روائح كريهة.. فالنتيجة واحدة والكارثة مؤكدة والغالبية العظمى من طائراتنا تدمرت قبل أن تعمل، وهو أمر يدفـع فيه العدو ـ لو وجد فينا خائن ـ ملايين الجنيهـات، فتنفيذه سهل ويـسير، ومفعوله ضخـم وما على القابض [يقـصد الخائن] والعيـاذ بالله [إن كـان] والعياذ بـالله أولاً وأخيـراً] إلا أن يحدد كمـا حدد رقم ٣٠٠ بدلاً من ١٥٠٠ والفارق ١٢٠٠كم غطت بالفعل كـل القواعد الجوية، اللهم إلا سيناء إلا جزءا منهـا والتى تدمر فيها كـلها خمس وعشرون طـائرة قديمة بالتحـديد لا يقل عن ذلك أو يزيد (٥ ميج ١٧ مستهلكة تقريباً فى العريش، و٨ ميج ١٥ فى السر أسوأ حالاً من سابقتها، و٧ ميج ٢١ فى المليز)».



وعند هذا الحد يصل اللواء الدغيدى إلى القول :

«مما سبق من بيانـات وقرائن ودفاتر سير حوادث وحيثيات وأحكام مـحاكم، يتبين بيقين وبعد تمحيص دقيق ومنطق عادل مبين أن الجريمة التى أسندت إلى المتهم الأول (صدقى) قـد ارتكبهـا على قدر أكبـر بكثيـر الفريق فوزى والـفريق صلاح مـحسن واللواء صادق.. ومن العدالة أنهم أول وأكبر المتهمين».

(٥٨)

ويفصل الدغـيدى القول فى الفارق بين تـهمتى عدم توفير الإنـذار المبكر و عدم اعتراض طائراتنا لطائرات العدو ومسئولية القادة:

«بقيت جناية واحدة للفريق محمد صدقى محمود قائد الطيران، وهى كسابقتها أسندت إليـه بعد شهرين من بـدء المحاكمة تقريـباً، فى نفس اليوم الـذى حورت فيه تهـمتى من عـدم توفير الإنـذار المبكر إلـى عدم اعتـراض طائراتنـا لطائرات الـعدو، والفارق بين الإنذار والاعتراض كبير، لأن الاعتراض مـستحيل، وتلك الجناية كانت المشهد الأخير حتى نطـقت المحكمة العسكرية العليا الأولى بحـكمها الذى استشهد به دائماً».

«واللواء صادق مدير المخابرات الحربية هو أساس الادعاء الذى يقول: «وذلك أنه أهمل فى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف اعتراض الاختراقات الجوية المعادية المستمرة والعميقة لمجالنا الجوى بعدم وضعه نظاماً دقيقاً وفعالاً لسرعة الكشف والإنذار عن الاختراقات الجوية والتعامل معها، مما ترتب عليه تمكين العدو من الحصول على معلومات وافية ودقيقة عن القواعد الجوية ووسائل الدفاع الجوى ومعرفة نقط الضعف بها، وتسبب ذلك فى نجاح الضربة الجوية المعادية».

ويعقب اللواء الدغيدى بقوله :

«ورحمة بالقراء أترك للمحكمة الرد من حيثيات الحكم فى صفحتها رقم (٩١ بند ٤ فقرة ١):

«تبين للمحكمة أن إسرائيل حصلت على معلومات وافية ودقيقة عن قواتنا المسلحة عامة،وقواتنا الجوية خاصة بما فيها القواعد والمطارات وعناصر الدفاع الجوى، وأن الأقمار الصناعية وطائرات سطع الالكترونية كانت إحدى هذه الوسائل، وبعض المعلومات مدون على الخريطة التى مع أحد طيارى العدو القتلى، وتبين المعلومات عن قواتنا الجوية حتى يوم ٤/ ٦/ ٦٧ وأن الاختراقات الجوية الإسرائيلية المعادية توقفت قبل ذلك التاريخ بفترة زمنية (شهادة اللواء متقاعد يحيى فؤاد، واللواء محمد على فهمى) ومنشور قيادة الدفاع الجوى يوم ٢١/ ٥/ ٦٧ المرفق والمتضمن نصيحة الخبير الروسى عن كيفية استخدام الصواريخ م/ ط ضد طائرات مجهزة بوسائل تداخل الكترونى».

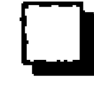
«أمر شديد الوضوح، وحكم من المحكمة جد بليغ، يكذب أداء المخابرات ومديرها ويقطع من قبل إسناد المخابرات تلك الجناية إلى قائد القوات الجوية بأشهر من شهادات الشهود والمسئولين ودفاتر سير الحوادث وتقرير الخبراء الروس أن الاختراقات الجوية المعادية توقفت قبل ذلك التاريخ بفترة زمنية».

ثم يدين الدغيدى زميله الفريق صادق بإدانات بالغة الخطورة ويتهمه بسوء النية والكذب العمد والتهرب من المسئولية:

«ولو أضفنا إلى ذلك أن اللواء صادق نفسه، وفى أعقاب الهزيمة وقبل إرساله الاتهام السابق ليقام على قائد الطيران (صدقى)، أنه هو نفسه أرسل تقريراً إلى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة يحدد فيه أن العدو استقى معلوماته كلها من الأقمار الصناعية وطائرات سطع الإلكترونية، لظهر جلياً سوء النية والكذب

العمد والتهرب من المسئولية ، وليس التهرب فحسب بل إسنادها زوراً عن عمد، وإلصاقها إفكاً عن سبق إصرار لنفر هم منها براء خوفاً على الرقبة من المشنقة أو على القلب من دفعات رصاص إليه مصوبة».

«ولابد إذن أن تسند تلك الجريمة إلى اللواء صادق ويحاكم على البلاغ الكاذب والإدلاء بتقارير كاذبة إلى آخر ما يضاف فى مثل هذه المواقف».



وفى فقرة تالية يبدو الدغيدى وكأنه من آحاد الناس الذين يلصقون كل المؤامرات بالمخابرات، وعباراته واضحة، وإن كانت مستغربة من قائد عسكرى كبير مثله، ولكنه فى المقام الأول بشر يتألم ويتأذى ويسخط وينتقم ويثأر لما حاق به:

«لقد أطلت على القراء فى التهمة الخامسة الموجهة إلى قائد الطيران لأنها من وضع المخابرات الحربية برئاسة اللواء صادق وأداة السلطة الكبرى فى التدبير هى المخابرات بلاشك (ودورها) يصل إلى الاغتيال والقتل والانقلابات والغدر والأمثلة كثيرة، والوقائع متعددة، وللجميع معروفة، وبالنسبة لى فهى مؤكدة، إذ بدأت المخابرات الحربية (رئيس فرع الأمن إسماعيل لبيب) تنفيذ خطة بأن أكون كبش كباش الفداء من قبل الهزيمة بعشرة أيام».

«والتهمة التى طال عنها الحديث تقام أيضاً على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق لعدم قيام مناطق الأمان وعملاء المخابرات باختراق الطائرات المعادية بموجات متتابعة متعددة على فترات زمنية متلاحقة».

(٥٩)

ويلخص صاحب هذه المذكرات موقفه من الأقطاب الثلاثة الذين يعدهم مسئولين عن الهزيمة بالإضافة إلى الرئيس والمشير، ويقدم مضمون هذه الآراء فى صورة مهمة مسلسلة يلقى بها على عاتق هؤلاء القادة ويقول:

«...رأيت للضرورة القصوى والعدالة المطلقة أن أحدد التهم والجنايات التى كان لابد أن تقام وتسند إلى الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق،

الفرسان الثلاثة الذين استبقاهم عبدالناصر دون سواهم، فزوروا ونكلوا وقلبوا الأوضاع رءوساً على أعقاب، مسترشداً فى ذلك بقائمة اتهام قادة القوات الجوية:

«التهمة الأولى: وهى عدم تجهيز مسرح العمليات، تقام على الفريق أول محمد فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة الثانية: وهى عدم شغل مركز العمليات، تقام على الفريق فوزى بشكل أضخم لأن مركز عملياته لم يكن مشغولاً بالأطقم الكاملة، بل كان مغلقاً، كما تقام على الفريق صلاح محسن الذى كان الغالبية العظمى لطاقم قيادته وهو على رأسهم وكذلك قواد الفرق ورؤساء أركانها ومديرى عملياتها و.. و.. إلخ قائمة الغياب المريبة) لا يتواجدون بمراكز عملياتهم».

«التهمة الثالثة: وهى عدم إقامة قائد الطيران لنظام للمراقبة، بالنظر لابد أن تقام على الفريق أول فوزى والفريق صلاح محسن، لأن منطقة الأمان كانت صفراً ولم تبلغ لا عن اختراق الطائرات العادية بالمئات، ولا عن الهجوم البرى الذى بدأ بساعات قبل ضربة الطيران، ويشاركهما فى الاتهام اللواء محمد صادق حيث لم يبلغ أتباعه وعملاءه».

«التهمة الرابعة: وهى تقديم قائد الطيران تقارير غير سليمة مما أدى إلى الهزيمة، تقام هى الأخرى على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق، حيث إن الأول والثانى هما المسئولان عن الخطة الدفاعية (قاهر) التى ثبت بالقطع أن كل التقديرات فيها خاطئة ومخالفة للواقع، كما أن اللواء صادق هو أول من يصدر قراره ويقدر قوة العدو وعدد رجاله وكل أنواع أسلحته وأسلوب تدريبه وخلافه، وكانت التقديرات خاطئة، وبما أن قراره هو الأول وهو خطأ، فكل ما بنى على الخطأ يكون خطأ، فكان قرار الدفاع كله خاطئاً لا يمت بأية صلة إلى الواقع، كما أنه بتحديده مدى الطائرات الميراج بـ٣٠٠كم كان سبب تدمير الطائرات المصرية فى كل منطقة القناة والمنطقة المركزية والجنوبية».

«التهمة الخامسة: وهى عدم إيقاف الاختراقات الجوية، هى تهمة كاذبة ولابد أن تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن واللواء صادق، حيث إن مناطق الأمان لم تبلغ وعملاء المخابرات الحربية لم يخطروا».

«التهمتان السادسة والسابعة: تقامان على رئيس أركان القوات الجوية، وهى عدم التأكد من تنفيذ أمر القتال وشغل مركز العمليات بضابط عظيم لابد أن تقاما على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة الثامنة: المقامة علىّ لابد أن تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن».

«التهمة التاسعة: المقامة على اللواء طيار إسماعيل لبيب، لابد أن تقام على الفرسان الثلاثة فوزى وصلاح وصادق. ومعنى هذا أن ٩ تهم تقام على الفريق فوزى والفريق صلاح محسن، و٨ تهم على الفريق صادق».

(٦٠)

ويحرص اللواء الدغيدى فى كثير من المواضع من مذكراته على أن يستشهد بالعبارات الواضحة القاطعة التى سجلها اللواء على منير مراد فى كتابه، حيث تتميز هذه العبارات فى رأينا بلهجة قاطعة لا تقل عن آراء الدغيدى نفسه، على الرغم من أن اللواء على منير مراد كان قاضياً، ولم يكن متهماً، لكنه ينفعل تجاه الضلال البين والظلم الفادح ولا يجد نفسه قادراً على كبح جماح آرائه المفعمة بالوطنية والإخلاص، وهذا هو الدغيدى ينقل عن اللواء على منير مراد ويقول مقدما لهذا الاقتباس :

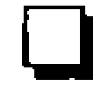
«وبعد ذلك رأيت من الضرورى وللأمانة وليتفهم القراء ا[illegible]ـة والحكاية والرواية، أن أستشهد بما كتبه اللواء على منير مراد فى كتابه، وهو قاض مؤهل اطلع ومحص كل التفاصيل التى كشفتها محاكمة الطيران وما خفى عليه كان أعظم، فهو يقول فى الصفحة السادسة:

«... فيجىء أحدهم وكان فى قمة المسئولية ورئيساً لأركان القوات المسلحة (الفريق أول فوزى) ليقرر أمام اللجنة أن أفراد الاحتياط كانوا يذهبون إلى ميدان القتال ومعهم جلاليب بسبب استدعاء قوات كبيرة الحجم بلا داع، وغاب عن المستمعين إليه أنه المسئول الأول عن تدريب أفراد الاحتياط وإعدادهم للقتال وتعبئتهم وتجهيزهم بكل ما يلزم المقاتل من سلاح ومهمات، وهو الذى يصدر الأمر باستدعاء

أفراد الاحتياط بما يتفق مع حاجة مسرح العمليات طبقاً للخطط الموضوعة مسبقاً، فإذا تحدث عن الارتجال الكامل فى التخطيط أو أن هذا التخطيط كان بلا دراسة، فلاشك أنه المسئول الأول عن كل تلك الأمور».

وهنا يعقب الدغيدى بقوله :

«وهذه جناية عاشرة لابد أن تسند إلى الفريق أول فوزى».

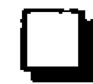


ثم يردف صاحب هذه المذكرات :

«ويقول القاضى فى كتابه (صفحة ٥٧ و٥٨) ما هو بالنص:

«وأخيراً فإن قائد الجيش الميدانى (الفريق صلاح محسن) وهو المسئول الأول عن تدمير قواته واستشهاد الآلاف من أفراد جيشه، كان أول من نفذ أمر الانسحاب، وكان أول من عبر قناة السويس فى الساعة الرابعة بعد ظهرذلك اليوم الأغبر. ترك قواته لتلقى مصيرها لينجو هو. نسى أنه قائد، وأن القائد كربان السفينة، وأن عليه أن ينجو بها أو يغرق معها، لم يهتم بتأمين انسحاب قواته أو بتوفير حماية لها لتنسحب انسحاباً منظماً وكانت النتيجة أن وحدات الجيش الميدانى بعد أن تعرضت لهجمات العدو الجوية الضارية حاولت الاتصال بقيادة الجيش الميدانى ولكن لا مجيب».

«... إلى أن كوفئ هذا القائد بعد ذلك وعين مساعداً لوزير الدفاع والقائد العام، ثم عين محافظاً بعد ذلك».



وفى موضع آخر من هذه المذكرات يصل الدغيدى فى اتهامه لصلاح محسن وتعريضه به إلى أن يورد أيضاً الرواية التالية :

«وبالمناسبة قد أخبرنى اللواء طيار فوزى الدسوقى قائد المعاونة الجوية بالميدان، والذى يشغل حجرة مجاورة لقائد الجيش، أنه لاحظ فى المساء سكوناً فى الغرفة التى يشغلها قائد الجيش فخرج ووجد أحد أفراد الشرطة العسكرية فسأله فأجابه أن قائد الجيش انسحب ومعه طاقم قيادته من قبل ذلك بساعات! وتلك جناية عاشرة تقام على الفريق صلاح محسن».

ويكرر صاحب هذه المذكرات اعتزازه بشهادة اللواء على منير مراد عضو هيئة المحكمة العسكرية التى حاكمته وبرأته ، وهو يكرر النقل عن مذكراته فى أكثر من

موضع من هذه المذكرات، كما يتحدث عنه بـإعجاب وتقدير ، وهو يقتبس عبارة من عباراته الـتى وصف بها حالة المصـريين نتيجة الـسياسة الخرقاء التى أدت إلـى هزيمة يونيو ١٩٦٧ فيقول :

«ولكن شاهـداً شد انتباهى ومـواصفاته تجعله أصـدق من شهد، ومهنـته ووضعه يجعلان منه أعرف بما وقع.. إنـه اللواء على منير مراد عضو اليمين الثـانى للمحكمة العسكرية العليا الأولى التى حاكمت قـادة الطيران، وهو رجل قانون قضى حياته بين جنباته ومارس حياته العلمية بين طيـاته وصفحاته. وقد محص الأمور تمحيصاً دقيقاً، واطلع على جوانب الأحداث اطلاعاً وثيقاً، حيث قال فى أول صفحة من كتابه الذى عنوانه «من الهزيمة عام ٦٧ إلى العبور العظيم عام ٧٣» ماهو بالحرف الواحد:

«لا أظن أحداً قـد كره الحياة كـما كرهها غـالبية المـصريين فى تـلك الفتـرة حين شعـروا بالـهزيـمة من الخـارج والداخـل علـى السـواء، وفرض علـيهـم السـكوت والإبلاس لأن الجهر فـى ذلك الوقت لا رجاء منه، بل فـيه كل البلاء، ونتيـجة لذلك ظل المسئولون عن النـكسة وما أصاب الوطن هم القائمين على أمـره، يعيبون زمانهم والعيب فيهم، يفتدون أنفسهم بمـحاكمة بعض قادة القوات الجوية والمدرعات، وهـم أحق بالمحـاكمة من هـؤلاء القادة، ينـصبون لهـم موازين مغـشوشة ويقـيمون علـيها ضمائر مدخولة، ثم يصور ذلك على أنه سبيل الرشاد».



«ويقول القاضى عن عبد الناصر (صفحة ٥٥، ٥٦):

«ولكن كـأس الذل والقهر والعـار لم تكن قد فـرغت بالهزيـمة العسكريـة، فقد أعقبـها ما يستـعصى علـى الضمير الـبشرى أن يقبـله»، إلى أن قال: «ونـهض أذناب عبدالناصر فى القوات المسلحة، فنصبوا محاكم لكبار قادة القوات الجوية والمدرعات تصورهم أسباباً لهزيمة هو بطلها ومبدعهـا، يقال للشعب إن الهزيمة ليست شيئاً طالما بقى نـظامه الاشتـراكى قائماً، لأن هـذا النظام كان هـو لا غيره هدف الـعدو. زعم لا يطيب إلا لمن يجعلون الاشتراكية فوق الوطنية، والناصرية أهم من مصر».

«ويستطرد القاضى فيقول: «لقد كانت كل حسناته سيئات، وكل سيئاته بشعة».

«ثم تغلى الـدماء فى عروق القاضى من هول الـهزيمة والعار والظلم الـذى تيقنه فى محاكمة قادة الطيران فيقول:

«إذا كان الـتاريخ لا يعـرف إلا بطلاً يقـهر ظروفه المناوئة، فهـا هو ذا رجل يقـهر ظروفه المواتية وبدلا من أن يرتفع بقوته إلى الذروة، هو ذا قد حطهم إلى هاوية».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

2

الفريق مرتجى
يروى الحقائق

دار الخيّال

(١)

نشر الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجي مذكراته بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد نشرتها «دار الوطن العربى» تحت عنوان «الفريق مرتجى يروى الحقائق»، وهى المذكرات التى يتناولها هذا الباب.

وقد أجريت مع الفريق مرتجى أحاديث صحفية مهمة، منها مجموعة من الأحاديث نشرها محمود فوزى فى الأنباء الكويتية فى يونيو ١٩٩٢ بعنوان «الفريق اللغز يكشف أوراقه»، وحوار لهشام عبدالغفار فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٢)، وذلك فى مناسبة مرور ٢٥ عاماً على هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفى صيف ١٩٩٥ نشرت «الأهرام الرياضى» عدة حلقات من حوار طويل أجراه معه أكرم يوسف، كما أجرى معه أحمد شوبير حواراً نشر فى مجلة «الشباب» هذا العام (أغسطس ١٩٩٩).

وهذه المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب فريدة فى أدبنا العربى وتاريخنا المعاصر، وقد حظيت فى تاريخ صدورها باهتمام عميق وواسع ومتكرر، ولا تزال تحظى باهتمام زائد فى الاستشهاد بها والنقل عنها واللجوء إليها. ومع هذا فإنها تستحق أكثر من هذا الذى لقيته بكثير جداً. فقد كان صاحبها الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى أحد النماذج اللامعة فى العسكرية المصرية طيلة عهد الثورة، وقد بلغ رتبة الفريق أول بعد تخرجه بسبعة وعشرين عاماً فقط، بعدما اجتاز كل الرتب السابقة عليها، وكان هذا الرجل يحظى بحب الرئيس عبدالناصر وباحترامه،

كما كان يحظى بحب المشير عبدالحكيم عامر واحترامه كذلك. ولست أحب أن أبدأ فى تعريف القراء به بذكر تاريخه ومكانته فى العسكرية المصرية، وسأفعل هذا بعد قليل، ولكنى سأكتفى بأن أذكر القراء بمعلومة بسيطة تصور مكانته، فقد كان المشير عامر قد رعى نادى الزمالك الرياضى، ولهذا كان لابد للنادى الأهلى من رئيس مواز فى قيمته لقيمة المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة، وهكذا اختير مرتجى بالأمر ليكون رئيساً للنادى الأهلى [بالتعيين] حين كانت الدولة تضع أصابعها فى كل شىء حتى فى رئاسة النوادى الرياضية.

وقد بقى مرتجى فى موقعه من رئاسة النادى الأهلى لفترة طويلة حتى بعد أن وقعت الواقعة وحدثت هزيمة ١٩٦٧، فقد كان اسمه ورسمه وأداؤه لا يزال يحظى بالاحترام والتقدير عند طبقات كثيرة من الشعب المصرى العريق القادر على تمييز الرجال، وتقدير إنجازاتهم و الحكم على شخصياتهم، ومن الطريف أنه دعى إلى حفل رفع العلم على العريش فى ١٩٧٩ باعتباره رئيسا للنادى الأهلى ، ودعى كذلك كبير الأمناء السابق صلاح الشاهد باعتباره رئيسا لنادى الترسانة .

(٢)

كان الفريق مرتجى بمثابة النموذج البارز المتميز لقادة الجيش المصرى حتى وقوع هزيمة ١٩٦٧، وقد ولد فى مدينة الزقازيق عام ستة عشر (١٩١٦) فى الخامس من مايو، وهو واحد من مجموعة من الإخوة المتميزين،وتخرج فى الكلية الحربية عام سبعة وثلاثين (١٩٣٧)،ثم فى كلية أركان الحرب المصرية عام ثمانية وأربعين (١٩٤٨) فى نفس الدفعة التى تخرج فيها جمال عبدالناصر، ومن المهم أن نذكر أن زمالتهما كانت فى أركان الحرب، أما فى الكلية الحربية فإن مرتجى سابق على جمال عبدالناصر، بل وسابق على أنور السادات الذى كان يسبق عبدالناصر بدفعة. وفى كلية أركان الحرب لم يتزامل عبدالناصر ومرتجى فقط، بل زاملهما كل من صلاح سالم وكان الأول على الدفعة، وعبدالحكيم عامر وكان الثانى على هذه الدفعة.

كان الفريق مرتجى من الذين واصلوا الدراسات فى الجامعات المدنية أيضاً، وقد حصل على دبلوم فى الإحصاء عام اثنين وخمسين (١٩٥٢).

ثم كـان الفـريق مرتجـى من الأفواج الأولـى التـى ابتعـثت للـدراسة فـى الاتحاد السـوفيتى، وقـد درس فى الأكاديمـية العسـكرية فى روسـيا (١٩٥٧)، كما كـان من أوائل الذين درسوا فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا وتخرج فيها (١٩٦٦).

عمل الفريق مرتجى شأنه شأن النابهين من الضباط مدرساً فى المدارس العسكرية، فعـمل مدرسـاً فى مدرسـة المشاة عام خـمسيـن (١٩٥٠)، ومدرساً فـى كليـة أركان الحرب (١٩٥٢)، وعند قيام الثورة كان مرتجى أحد رجال الحرس الملكى، ويروى أنه أطلق النار على مجـموعة عبدالمنعم عبدالرءوف عندما حـاصرت قوات الثورة قصر رأس التين حين كان يضم الملك بعد قيام الثورة، ولكن الملك سرعان ما أصدر الأمر بعدم إطـلاق النار، إذ كان قـد قرر التسـليم ، وأبلغـهم صالح الـنجومى بـهذا الأمر الملـكى، ويروى مرتجى فى أكثر مـن حديث أن جـمال سالم كـان يرى إعدامه لـهذا السبب، ولكن جمال عبدالناصر دافـع عنه وأنقذه من هذا الإعدام وقال إنه كان يؤدى واجبه، وإنه لم يكن من الضباط الأحرار حتى يحاسب على التصدى لهم.

وشأن كل الضباط المصريين لم يشـارك مرتجى فى عهد الثورة فى حرب أو نشاط حربى حتى اندلعت حرب ١٩٥٦، ولم يكـن دوره ـ شأنه شأن غيره ـ يتعدى الوجود على رأس مجموعة القوات فى القاهرة نفسها، وفى سبتمبر ١٩٥٩ عين مرتجى رئيساً لهيئة تدريب القوات المسلحة.

ثم وقعـت حرب اليمن وكان الـفريق مرتجى بمثـابة ثانى قائد كـبير ينتدب لـقيادة العمليات المصرية فى اليمن، وذلك بـعد عودة الفريق أنور القاضى فى نهاية ١٩٦٣، ومن عجائـب القدر أن الفريق أول مـرتجى والفريق القـاضى قد تركا خدمـة القوات المسلحة فى نفس الـيوم فى نهاية حرب ١٩٦٧، وعلى حين كان مرتجى قـائداً للجبهة وللقوات الـبرية فى حرب ١٩٦٧ فقـد كان الفريق القـاضى فى نفس الحرب رئـيساً لهيئة العمليات.

(٣)

وبسبب حرب اليمن ازدادت شهرة الفريق مـرتجى وكثر تردد اسمه فى الصحافة مع كل حدث من أحداث العمليات العسكريـة هناك، وقد بقى مرتجى فى اليمن فترة

ليست طويلة حتى خلفه قائد عسكرى آخر أقل شهرة من القادة الثلاثة الآخرين الذين ارتبطت أسماؤهم بقيادة اليمن (القاضى ومرتجى وطلعت حسن على)، وهو اللواء فتحى عبدالغنى.

وعندما أعاد الرئيس عبدالناصر تنظيم المناصب العليا فى الدولة وفى القوات المسلحة فى مارس ١٩٦٤ عند صدور دستور ١٩٦٤، وهى الخطوة التى تميزت بالمراضاة الشديدة لكل الناس وبخلق وظائف وهمية ودرجات عليا رفيعة أكثر مما يحتمل الوضع، فى هذا اليوم فى ٢٤ مارس ١٩٦٤، رقى مرتجى إلى رتبة الفريق أول ضمن مجموعة أخرى من كبار قادة القوات المسلحة يومها، وعين فى اليوم التالى فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ قائدا للقوات البرية (وسنرى فى تفصيلات هذا الباب وفى الباب الرابع الخاص بكتاب الفريق صلاح الدين الحديدى عن حرب ١٩٦٧ أيضاً أن هذا كان حلاً وسطاً عندما آثر عبدالناصر أن يعين الفريق أول محمد فوزى رئيساً للأركان على غير إرادة عبدالحكيم عامر).

كان مرتجى صديقاً لعبد الحكيم عامر، وكانا كثيراً ما يتحركان معاً بحكم العمل، وكان هذا التلازم يتيح لهما الحوار والتشاور والإطلاع على الأفكار، وفى إحدى هذه المرات جاءت فكرة عبد الحكيم ، فى إسناد رئاسة النادى الأهلى إليه بعد حوار عابر عن الهزائم المتكررة التى مُنى بها النادى فى مباريات عديدة حتى تدهورت مكانته، فضلاً عن التسيب الذى أصبح سمة ظاهرة فيه، وقد صدر قرار تعيينه رئيساً لمجلس إدارة النادى الأهلى فى ديسمبر ١٩٦٥، وأطلقت يده فى إصلاح النادى كى يعود إلى سابق عهده فى تحقيق البطولات، فقد كان النادى فى ذلك الوقت قد تعرض لسلسلة متوالية من الهزائم والنكسات، وقد اختار مرتجى مجلس إدارة للنادى من مجموعة من وجوه المجتمع البارزين يومها ـ وبعدها ـ وبدا الأمر كما لو أنه كان يشكل مجلس وزراء، وقد كان من بين أعضاء مجلس الإدارة الدكتور عزت سلامة الذى تولى الوزارة عدة مرات، ويوسف حافظ وكيل وزارة الداخلية، والدكتور إبراهيم الوكيل أستاذ الجراحة الكبير، وكمال حميدة، والمهندس حسنى رشدى، والمستشار محمد توفيق أبو علم، وقد خلف مرتجى فى رئاسة النادى الأهلى محافظ القاهرة العتيد صلاح دسوقى، وقد عاد مرتجى إلى رئاسة النادى الأهلى بعد ذلك فى أكثر من دورة بالانتخاب، وكان بمثابة رئيس النادى الدائم طيلة عهد الرئيس السادات تقريباً، وقد

تجدد انتخابه لهذا المنصب حتى ديسمبر ١٩٨٠ حين فاز عليه منافسه صالح سليم بفارق كبير، وكانت المعركة يومها تعبيراً غير مباشر عن رغبة الجيل الجديد فى الصعود بعد الحراك الاجتماعى الواسع الذى شهده عصر السادات.

حصل الفريق مرتجى فى ١٩٦٤ على أعلى وسام عسكرى وهو وسام نجمة الشرف، وبعد هزيمة ١٩٦٧ أشارت بعض الصحف الإنجليزية إلى أنه عين رئيساً للجمهورية بضغط من الضباط، ولهذا السبب أبعد عن القوات المسلحة، فلما نشبت أزمة عبدالحكيم عامر اعتقله عبدالناصر فى القلعة، وذلك بسبب زياراته لعبدالحكيم عامر بعد النكسة التى فسرها هو على أنها زيارات لصديق، ثم استقبله عبدالناصر فى نهاية ١٩٦٧ وسمح له بالإقامة الجبرية فى منزله على وعد من مرتجى بعدم الحركة، وطلب منه عبدالناصر كتابة تقرير عن حرب ١٩٦٧ ففعل، ولكن التقرير لم ينشر. ويروى مرتجى أن عبدالناصر طلب منه أيضاً أن يعمل مستشاراً عسكرياً فاعتذر وقال له إنه فقد الثقة فى نفسه.

(٤)

ونعود لنذكر القراء بمشكلة مكانة مرتجى فى قيادة القوات المسلحة قبل حرب ١٩٦٧ وفى أثناء هذه الحرب، فقد تخرج مرتجى فى دفعة ١٩٣٧ من الكلية الحربية، وهكذا كان فى حكم الأقدمية المطلقة تالياً للفريق أول محمد فوزى الذى تخرج فى ١٩٣٦،ومن أعجب ما حدث أنه قبل أن تندلع حرب ١٩٦٧ وقبل أن تظهر نذرها فى الأفق، كان هناك منذ ما قبل مارس ١٩٦٤ اختلاف بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر على مَنْ يختار لمنصب رئيس الأركان،وعلى حين كان المشير عامر يرى مرتجى أحق بهذا المنصب بحكم أنه أتم دراسات عسكرية عليا ومتقدمة لم يتمها الفريق فوزى، فإن الرئيس عبدالناصر بحكم إيمانه بسياسة توازن القوى، رأى أن يختار لرئاسة الأركان مَنْ هو أقرب إلى أن يكن الكراهية (أو الاختلاف الظاهر على الأقل) للمشير عبدالحكيم عامر . وهكذا اختير محمد فوزى ليكون رئيساً للأركان، لكن الأمور على نحو ما نعرف فى مصر لا تنتهى عند مثل هذا الحد ولا بمثل هذا القرار، وإنما لابد أن يكون هناك قرار آخر يحل المشكلة ويرضى مرتجى، وهكذا تم إنشاء ما سمى بـ«قيادة القوات البرية» ليتولاها الفريق أول مرتجى، وليكون تابعاً لرئيس

الأركان محمد فوزى، وليكون معنى هذا من ناحية أخرى فى تقدير عبد الناصر أن لرئيس الأركان الجديد سلطة على قائدى القوات الجوية والبحرية وهما المخلدان فى هذا المنصب منذ حرب ١٩٥٦.

هكذا أنشئت قيادة القوات البرية لسبب شخصى بحت هو إرضاء مرتجى، وسنجد صلاح الحديدى فى الباب الرابع من هذا الكتاب يذكر هذه القصة على استحياء، لكن مرتجى الشجاع الواثق بنفسه يذكرها بصراحة وبلا لف أو دوران، وربما يفوق النقد الكامن فى رواية مرتجى النقد الذى فى رواية صلاح الحديدى.. وقد بدا للناس كما لو أن رئاسة الأركان ستكون مسيطرة على الأفرع الثلاثة الرئيسية، ومع هذا فإن رئاسة الأركان لم تستطع أن تفرض هذه السيطرة لا على القوات الجوية ولا على القوات البحرية، بينما استطاعت أن تشل وجود قيادة القوات البرية نفسها بحكم حداثة وجود هذه القيادة. ومن أعجب العجب أنه بانتهاء حرب ١٩٦٧ ووقوع الهزيمة، كان من الطبيعى أن يصرف النظر عن وجود قيادة للقوات البرية، ومن حسن الحظ أن عسكرياً بارزاً هو الفريق صلاح الدين الحديدى قد تناول كل هذه القصة بتفصيل كبير عرضناه فى الباب الرابع من هذا الكتاب الذى بين أيدينا،وهو الباب الذى تناولنا فيه شهادته عن حرب يونيو ١٩٦٧.

(٥)

قبل حرب ١٩٦٧ كانت مصر قد خاضت حرب اليمن كما عرفنا، وقد تولى الفريق مرتجى نفسه قيادة قواتنا فى اليمن، وهو كما ذكرنا أحد أربعة كانوا بمثابة المسئولين الأول عن هذه الحرب على التعاقب (والتبادل فى بعض الأحيان)، ومن الغريب أن مرتجى جمع بين الإشراف على قواتنا فى اليمن وبين منصبه الأصلى كقائد للقوات البرية، وهو ما يدلنا على مدى النفوذ الذى تمتع به، وعلى مدى الثقة التى حازها، وفى نفس الوقت على مدى الفشل الذى كان محكوماً به على أمة يكون توزيع الأدوار فيها على هذا النحو الذى يلغى التخصص ويحتقر التفرغ.

وفيما بعد ١٩٦٧ وفى ١٩٧٣ بالتحديد، أثبتت الأيام مدى عبقرية مرتجى حين كان قائد النصر فى ١٩٧٣ هو نفسه الضابط الكبير الذى اختاره مرتجى (أو اختاره

القدر لمرتجى) ليكون رئيساً لأركانه فى حرب ١٩٦٧، وهو الرجل العظيم المشير أحمد إسماعيل على. بل أكثر من هذا فإن خليفة أحمد إسماعيل نفسه فى منصب القائد العام كان أحد الضباط الكبار القلائل الذين اختارهم مرتجى ليكونوا معه فى قيادة جبهة القتال فى حرب ١٩٧٣ وهو المشير محمد عبد الغنى الجمسى.

لهذا كله فإن مرتجى كان يشعر بعزة حقيقية وبانتصار حقيقى يوم انتصر الجيش المصرى فى ١٩٧٣. فقد كان القادة المبرزون فيه من مدرسته، بل ومن اختياره إذا جاز هذا التعبير، ولو إلى حين.

بل إن التاريخ ربما أنصف مرتجى من حيث لا يتصور مرتجى نفسه أن يأتى الإنصاف، وذلك أن الوزيرين السابقين على أحمد إسماعيل وهما محمد فوزى ومحمد صادق، يحظيان بانتقاد شديد من مرتجى على دورهما فى ١٩٦٧. وقد كان الأول رئيساً للأركان (أى يسبق مرتجى)، على حين كان الثانى مديراً للمخابرات الحربية (أى يليه)،لكن صاحب هذه المذكرات حين يروى أحداث ١٩٦٧ فإنه لا ينى عن توجيه الهجوم والانتقادات لكليهما كلما جاءت الفرصة لذلك، كما سنرى.

بل من غرائب الأقدار أن رئيسى الأركان اللذين شغلا هذا المنصب فيما بين أحمد إسماعيل ومحمد عبد الغنى الجمسى وهما الفريق أول محمد أحمد صادق والفريق سعد الشاذلى، كانا أيضاً محل انتقادات الفريق مرتجى، وهكذا يبدو مرتجى وكأنه فيما بينه وبين نفسه قد كسب الرهان على معرفته بالرجال معرفة لا تقل عن معرفة أنور السادات المحنك تماماً.

ويمكن القول على سبيل القطع إن مرتجى فيما يرويه عن سير المعارك أو المعركة فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ كان منتقداً لثلاثة على طول الخط هم: رئيس الأركان الفريق محمد فوزى، وقائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن، وقائد المخابرات الحربية اللواء محمد أحمد صادق. وهو يحرص على الدوام على بيان أخطائهم، وحين يبينها فإنه لا يتوانى عن إثبات انتقاداته الصريحة لهم.

أما المشير عبد الحكيم عامر فإنه يحظى بكثير جداً من الانتقادات والتلميحات فى هذه المذكرات، ولكن لا يصل إلى الدرجة التى يوضع فيها هؤلاء الثلاثة المخطئون دوماً.

وأما الرئيس عبد الناصر فإنه لا يحظى بالنقد المباشر، ولكنه يوضع فى السياق الذى يجعله منتقداً على الدوام بأكثر مما ينتقد المشير عامر.

ومع هذا فـإن هناك بلغـة القوانين والـلوائح شخـصاً اعتباريـاً لا ينال نقد الـفريق مرتجى فحسب، ولـكنه ينال تعريضه وسخـريته واتهامه بقصور العـقل بل وبالإهمال والخيانـة، هذا الشخص الاعتـبارى اسمه «مراكز الـقوى»، ولست أستطيع أن أحدد المقصود علـى وجه صريح من هو المقصود أو مـن هم المقصودون بهذا التـعبير الذى يركـز صاحب المـذكرات علـيه كل مـدفعيتـه وأسلحـته حتـى ليكـاد هذا الشـخص الاعتبارى يـكون قد قتل فى هذه المـذكرات عشرات المرات من كثـرة أحكام الإعدام التى يصدرها عليه القارئ ومن قبله صاحب هذه المذكرات.

(٦)

كتب الـفريق مرتجى هـذا الكتاب بعـقلية عسكـرية مميزة تنـم عن تفوق صاحـبها وفهمه وقدراته المتألـقة، ونحن نراه حين يتناول أى جزئية من الجزئيـات يوفيها حقها، ويجيد الـتناول، وتطل الموضوعيـة بارزة بوضوح فيما يـكتب وفيما يسجـل، كما أنه حريص كل الحرص على الـتوثيق والتأصيل والتحليل والفـهم، وهو حريص على أن يناقش كـل جزئية، وهو لا يقفـز فى نتائجه التـى يثبتها، وإنمـا يمضى إليها بـترو وثقة، وهو قادر على أن يثبت الصواب حتى لو لـم تتوافر له الأدوات والمصادر، لكنه بمنطق ملتزم وبموضوعية باردة، يتناول عدداً من القضايا التى كثر فيها اللغط فيحللها ويطرح الزيف من إطاراتها لتبقى الصورة بعد ذلك أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

ونحن نجد رجلاً يجـيد التعبير، دون أن يتورط فى الإسهـاب أو الإطناب، ويجيد التحليل دون ادعاء، ويتمتع بثقة فى الـنفس وفى قدرتها على قراءة الأحداث، وتحليل الوقائع، ورصد الحقائق، وتفنيد الأكاذيب، والتوصل إلى النتائج.

كما نـرى أسلوباً مشرقـاً وناطقاً بالحـكمة وبالصـدق وبالوفاء وبالولاء والانـتماء، ونرى تتابعاً متسقاً مع تتابع الأيام والأحداث.

ونحن لا نحس فيما يكتبه الفريق مرتجى أى نوع من الافتراء على الحقيقة ولا على الواقع، وهو لا يوهمنا بأنه يستخرج لآلئ من أمـاكن لا نعرفها، ولا بأنه يحتفظ لنفسه بمفاتيح صناديق ليس لأحد غيره صورة منهـا، إنما هو يقرأ ما حدث بالفعل على نحو

ما حدث، وهو يوضح الصورة حين تحتاج الصورة إلى توضيح، ويضيف إليها أبعاده من المعرفة والفهم حين يستحيل فهم الحقيقة بدون هذه الإضافات، ومع هذا كله فإنه يبدو نموذجاً رائعاً للسهولة الممتنعة فى كتابة المذكرات العسكرية.

وقد نجح الفريق مرتجى أن يلجأ فى هذه المذكرات إلى أسلوب أقرب ما يكون إلى أساليب اليوميات، سواء يوميات الحياة أو يوميات الحرب، وهو يتناول أحداث كل يوم على المستوى العسكرى والسياسى والإعلامى وعلى مستوى تقارير المخابرات الحربية. وهو يفعل هذا كله بسلاسة شديدة، وبانتظام رتيب، ويقدمه إلينا ملخصاً دون أن يعنى بإبراز قدرته على استعراض التفصيلات العسكرية، أو أن يستعرض على قرائه بمعلوماته الاستراتيجية، ولا هو يقدم مقدمات طويلة ولا قصيرة، وإنما هو يتناول فكرته بأسرع ما يمكن الولوج إليها وبقوة لا تتأتى لغيره.

(٧)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يتميز فى كتابتها بمنهج أكاديمى رفيع المستوى إن دل على شىء فإنما يدل على عبقريته العسكرية والفكرية، وصفاء فكره، ووضوح رؤيته للأحداث، وهو يمضى مع الأحداث على نحو ما مضت الأيام فيسجل الأحداث يوماً بعد يوم، وفى كل يوم من الأيام يتعرض لترتيب دقيق يبدأ فيه بالحديث عن الأحداث والتطورات السياسية، ثم التداعيات العسكرية على مستويات التخطيط والتعبئة والتنقلات والتعيينات وتعديل الخطط والمؤتمرات العسكرية والمؤتمرات الصحفية، وما أعلن، وما عرف، ثم هو يتناول بوضوح أيضاً ودون تهويل أو تهوين، الأمور على الجبهة الأخرى (جبهة العدو) وما قد يكون قد ثار فى العالم كله كردود أفعال لتصرفاتنا أو لتصرفات العدو، كما يسجل ملخص تقارير المخابرات الحربية.

وينتهى من هذا كله بتلخيص واف لما حدث فى كل يوم من أيام الحرب.

وفضلاً عن هذا فإن الفريق أول مرتجى يقسم مذكراته إلى خمسة أبواب تضم سبعة عشر فصلاً تنم بوضوح شديد عن قدرته المنهجية والتنظيمية الرائعة، ولست أجد حرجاً فى أن أنقل للقارئ قائمة بأسماء هذه الأبواب والفصول لأن هذه القائمة

كفيلة بوضع تصور منهجي عن الرؤية التي يقدمها مرتجي على مدى هذه المذكرات لتطور سير هذه الحرب، خاصة أنه تعمد وضع بعض الأيام مع بعضها في فصل واحد على حين أفرد لبعض الأيام فصولا خاصة:

الباب الأول : الأحداث من بدء تصعيد الموقف حتى يوم ٢٢ مايو ٦٧

الفصل الأول : حالة القوات المسلحة قبل حرب ٥ يونيو ٦٧

الفصل الثانى : هل خلقت مصر الظروف المناسبة للاستراتيجية العسكرية حتى تمكنها من تحقيق الأهداف السياسية؟

الفصل الثالث : عرض عام لموقف القوات المسلحة المصرية قبل عمليات ٥ يونيو ٦٧

الفصل الرابع : سير الأحداث حسب تسلسلها التاريخى حتى يوم ٢٢ مايو

الباب الثانى : الأحداث من يوم غلق خليج العقبة حتى اليوم السابق لاندلاع الحرب

الفصل الخامس : أحداث الأيام من ٢٣ مايو حتى ٢٦ مايو

الفصل السادس : أحداث الأيام من ٢٧ ـ ٢٩ مايو

الفصل السابع : أحداث الأيام من ٣٠ مايو ـ ١ يونيو ٦٧

الفصل الثامن : الأحداث من يوم ٢ يونيو ـ ٤ يونيو

الباب الثالث : موقف الجانبين قبل الحرب

الفصل التاسع : الموقف المصرى

الفصل العاشر : خطة الخداع الإسرائيلية ـ الجانب الإسرائيلى

الباب الرابع : الحرب

الفصل الحادى عشر : يوم الهجوم الإسرائيلى وانسحاب القوات المصرية

الفصل الثانى عشر : قبول إيقاف إطلاق النار ومحاولات إعادة القوات المرتدة إلى سيناء مرة أخرى

الفصل الثالث عشر : الانسحاب وكل ما دار حوله

الباب الخامس : الأحداث السياسية والعسكرية فى الفترة من ٨ ـ ١١ يونيو ٦٧

(٨)

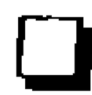
بقى أن أشير فى هذه المقدمات إلى أن الشعور الإيمانى والدينى العميق لا يتخلى عن الفريق مرتجى فى هذه المذكرات التى يقدمها بتواضع شديد، وانتماء لوطنه، وحب لمواطنيه، بل على غير ما قد نتوقع فإن مرتجى يحس إحساساً عميقاً بضرورة تكفيرنا عن ذنوبنا وهو ينتهى من كتابه بأن يسجل هذا الابتهال:

«رباه ياذا الجلال والإكرام.. إليك أحتسب وبك أستعين وعليك أتوكل.. وبقدرى مؤمن ومستسلم.. فما شئت كان وما لم تشأ لم يكن».

«ضعف إيماننا وتأله من صفوتنا من تأله وامتنع عن ذكر اسم الجلالة.. وفى غمرة من العظمة البشرية الزائفة طلب من كبار المفكرين البحث فى صحة وجود رب العالمين».

«حق علينا العقاب.. وحل فى صورة هزيمة سياسية عسكرية نكراء.. حكمة من الحكم الإلهية.. وعظة سماوية.. وآية من الآيات الكريمة شاءت إرادتكم أن نكتوى بها.. لعل المخلصين من أهل هذه البلاد والمؤمنين من شعبنا يتنبهوا لها ويستفيدوا منها ويعملوا بها.. ليرفعوا من شأن مصر الحبيبة موطن الإيمان والأصالة ومنبع الحضارة».

«وإلى غد مشرق بعون الغفور الرحيم المرتجى».



على أن أهم ما فـى هذه المذكرات هو روحها، وأهم ما فـى هذه الروح أن القوات المسلحة كـانت مظلومة ولم تعط الـفرصة لتقاتل، ومع أن المذكـرات تقر فى وضوح بأن الـنصر لم يـكن ليصـير حليـفاً للـقوات المسلـحة لو أنهـا قاتلت، إلا أن صـاحب المذكرات حريص على إثبات ما هو أبعد من ذلـك وهو أن القوات المسلحة نفسها لم تشارك فى قـرار الحرب ولا فى قرار الانسحاب، ولهـذا فإنها قد ظلمـت على طول الخط، قبل الحرب، وأثناءها وبعدها، وهو لهذا حريص على أن يذكر كل ما يؤيد هذا بالتـفصيل، لـكنه قبـل ذلك حريص علـى الاستمسـاك بالشهـادة التى رددها الـرئيس السادات وسجلـها فى خطاب أمام مجلـس الشعب، ونحن نرى الفـريق مرتجى وهو معتـز بالشهادة وحريـص عليها إلى حـد مطلق، حتى إنـه يضعها فى إطـار خاص فى صفحة خاصة قبل بداية كتابه، وفيها يقول الرئيس السادات ما نصه:

«بسم الله.. أحمد الله.. »

«إن سجل هذه الـقوات كان باهراً ولكن أعداءنـا: الاستعمارين القـديم والجديد والصهيـونية العالمية ركـزوا ضد هذا السجل تركيـزاً مخيفاً لأنهم أرادوا أن تـتشكك الأمة فى درعـها وفى سيـفها ولم يـكن يخامـرنى شك فى أن هـذه القوات المسـلحة كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبداً من أسبابها».

«إن هذه الـقوات لم تعـط الفرصـة لتحارب دفـاعاً عن الـوطن وعن شرفـه وعن ترابه، ولم يهزمها عـدوها، ولكن قهرتها الظروف التى لم تعطهـا الفرصة لتقاتل. إن القوات المـسلحة المـصرية قامـت بمعجزة عـلى أى مقيـاس عسكرى. إن هـذا الوطن يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف، أنه قد أصبح له درع وسيف»

«محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية»

(٩)

يبدأ الفريق مذكراته بأن يشير إلى أنها كانت دائماً مطلوبة، ويشير إلى العامل المهم الذى جعله يـحس بأهمية مذكراته، وهـو توافر وجهة النظر الأخـرى، وغياب وجهة النظر العربية. ويـبدى أسفه من أن الكتاب والصحفيين العـرب استندوا إلى ما نشره

الأعداء ومن ثم فقد ابتعدوا عن الحقيقة، وعلى الرغم من أن الفريق أول مرتجى يشير إلى هذا قائلا بالنص: «تجاهلوا أو جهلوا المصادر العربية» فإننا نراه هو نفسه لا يشير إلى هذه المصادر العربية أين هى وكيف الحصول عليها، وكل ما نراه يشير إليه فى نهاية حديثه عن قصته مع الرئيس عبد الناصر بخصوص هذه المذكرات، هو أن وزير الحربية نسخ من تقريره ٣ صور، وأن رئيس الجمهورية أرسل صورة منها إلى محمد حسنين هيكل، وعند هذا الحد قد يظن القارئ أن هناك مصادر عربية متاحة، ولا نملك إلا أن نتساءل: كيف كان ذلك بينما تقريره الذى كتب فى ١٩٦٧ ظل حبيس الأدراج منذ ١٩٦٧ حتى الآن، فضلاً عن أن النسخة التى أرسلها الرئيس للصحفى الأوحد لم تظهر إلى النور إلى اليوم، وربما يكون ـ شأنها شأن ما أعلن عنه هيكل من وثائق ـ محفوظة فى مكان ما بالخارج(!!) لأنه ـ أى هيكل ـ لا يثق فى مؤسسات مصر أن تؤتمن على وثائق مصر التى كتبها أبناء مصر، وهذا فى حد ذاته من أعجب العجب فى تاريخ الإنسانية والحياة العقلية.

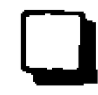
على كل حال فقد نشر مرتجى هذه المذكرات بعد النصر العظيم الذى حققته قواتنا المسلحة فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وقد نشرتها دار نشر غير مصرية هى «دار الوطن العربى»، وهذه هى الفقرات التى يشير فيها الفريق مرتجى إلى دوافعه لكتابة المذكرات على هذا النحو:

«طلب منى الكثيرون أن أدون مذكراتى عن الحروب التى أنهكت مصر فى خلال ربع القرن الماضى، بما فيها حرب اليمن وحرب ٥ يونيو ١٩٦٧.. خصوصاً وقد ظهر الكثير من الكتب والمؤلفات عن هذه الحروب معظمها أجنبية وصهيونية، تأخذ بوجهة النظر الإسرائيلية وتتغاضى عن وجهة النظر العربية، سواء بدافع التحيز لإسرائيل، أو لقلة المعلومات المتيسرة والمستقاة من الجانب العربى، علاوة على وقوف الجانب العربى موقفاً سلبياً أمام ما ينشر وما يراه، مفضلاً السكوت عن الدفاع عن وجهة النظر العربية، سواء كانت سياسية أو عسكرية، و مع الأسف فإن بعض الكتاب العرب الذين تناولوا حرب ٥ يونيو (حزيران) ٦٧ استندوا إلى المصادر الأجنبية والصهيونية وتجاهلوا أو جهلوا المصادر العربية، لذلك جاءت مؤلفاتهم بعيدة عن الحقيقة».

«وقد سبق أن طلب منى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية، أن

أكتب له تقريراً عن حالة القوات المسلحة قبل حرب يونيو ٦٧، وعن أحداث وتطورات الإعداد للحرب وسير القتال.. ولقد رفضت فى بادئ الأمر الاستجابة لطلبه نظرا لأنى كنت معتقلا فى القلعة ظناً من مراكز القوى أنى ضالع فيما سمى فى ذلك الوقت «بمؤامرة المشير» أو مؤامرة الوصول إلى السلطة عن طريق القوة. واشترطت حينئذ أن أبدأ فى الكتابة بمنزلى، وليس تحت سيف مصلت يجعلنى غير أمين فى ذكر الحقائق.. ولقد استجاب الرئيس عبد الناصر لهذا الطلب فأطلق سراحى مشترطاً بقائى فى المنزل تحت كلمة الشرف العسكرى لا أبرحه حتى يؤذن لى».

«وأعطيت لى جميع التسهيلات التى طلبتها لأطلع على التقارير والوثائق ويوميات الحرب، الخاصة بحرب يونيو ١٩٦٧، وانتهيت من عمل التقرير المطلوب الذى أعطيته عنواناً الكلمة الرمزية «أمانة» وأرسلته إلى وزير الحربية الذى نسخ منه ثلاث صور، أرسل رئيس الجمهورية صورة منها إلى الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل».



وفى وسط كتابه يتعمد الفريق مرتجى أن يشير إلى الإمكانات المتاحة له عن الصورة العسكرية عند الإسرائيليين وهو يتحرز ويتحفظ ويقول :

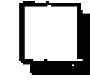
«أعتمد فى حديثى عما توافر لدى من مراجع أجنبية وعربية ومصرية وما نشر على لسان القادة ورجال السياسة الإسرائيليين، وعليه فأى خلاف عن الحقيقة الرسمية الإسرائيلية لا يؤخذ على أنه قصور من جانبنا».

(١٠)

ونحن نرى مرتجى وهو متأثر بدعوة جلال الحمامصى إلى كتابة المذكرات، على نحو ما نرى فى عرضنا لكتاب المشير الجمسى، أن الجمسى تأثر هو الآخر بدعوة حلمى سلام إلى كتابة مذكراته، وأنا حفىّ بأن أسجل هذا حتى يتولى كل صحفى

قادر (من قراء هذا الكتاب المتواضع) دعوة واحـد من الذين مارسوا صنع تاريخنا أن يكتبوا مذكراتهم ويسجلوا ما عرفوه من أجل إعادة كتابة تاريخنا مرة أخرى:

«و... رغم أني مقتنع بـأنه يجب أن نعيد كتابة تاريخ مصـر مرة أخرى، ونبعد كل الزيف عنه حتى يعلم شعبنا حقائـق الأمور.. وكما قال الكاتب المصرى الكبير الأستاذ جلال الحمامصى: «إن هذا الوقت هو أنسب الأوقـات لدعوة كل من يعرف شيئاً عن ماضينا أن ينزل إلى ميدان الحوار ليضع كل معلـوماته (الصحيحة البريئة) أمام شعبنا الحائر.. إن كل ما يراد الآن هو مسـاعدة شبابنا على التقدم خطوة نحـو المعرفة الكاملة لما كان يجرى، ذلك لأن هذه المعرفة تساعده عـلى التخلص من كل آثار التمزق الذى عاشه وعاناه..». إلا أنى مضطر للتمشى مع وجهة نظر الأجهزة التى رأت ـ لحكمة قد أكون جاهلا بها ـ عـدم التعرض للنواحى السيـاسية أو لتفاصيل الخطط الحـربية التى مضت عليها هذه المدة كلها».



وفى فقرة تالية من المقدمة يشير صاحـب هذه المذكرات إلى اعتقاده فى أهمية نشر مذكراته الشاملة التى تـناول فيها حياته كلها فى القوات المسلحة، والـتى ضمنها كتابه «الجيش المفترى علـيه»، وليس سراً أن هذا الكتاب لم ير النـور حتى الآن على الرغم من مكانة الفريق مرتجى فى الحياة العامـة والعسكرية. وعلى الرغم من أن أحد أشقائه هـو أحد الـشركـاء المؤسـسيـن لمطـابع إحـدى دور النـشر المـصريـة البـارزة المعـنيـة بالموضوعات والكتابات السياسية:

«أوحى لى هذا الطلب بضرورة كتابة مذكراتى عن الفترة التى قضيتها فى القوات المسلحة بسلبياتها وعيوبها ومحاسنهـا حتى تؤخذ منها الدروس التى تفيد والتى تعالج نواحى الـنقص التى وقع فـيها جيلـنا، كما وجدت أن مـن واجبى نحو الوطـن ونحو القوات المسلحة أن أنقـل ما اكتسبته من الخبرة على مدار سنـين خبرتى إلى الآخرين، وفى الوقـت نفسه أقدم شيـئاً فى سبيـل إثراء الاستراتيـجية العسكـرية العربيـة، التى افتقرت إلى الكثير من آراء المفكرين الـعسكريين العرب.. وهذا ما حدا بى أن أكتب كتابى عن «الجيش المفترى عليه» الذى لـم يحن الأوان بعد ـ من وجهة نظر القيادات المصرية المـسئولة ـ لنشره. ولـقد تضمن هذا الكتـاب الفترة التى مرت عـلى القوات

المسلحة المصرية من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٦٧ بما فيها الجولات الثلاث مع إسرائيل وحرب اليمن، وأوضحت فيه إلى أى مدى كان هناك قصور من الزعامات السياسية لتوفير الجوالصالح لخلق قوات مسلحة قوية، وتهيئة الظروف المناسبة لها للدخول فى أى صراع مسلح.وتناولت القرارات السياسية والعسكرية بالشرح والتعليق وإظهار نواحى القوة والضعف فيها».

(١١)

ويكاد الفريق مرتجى يجزم أن حرب ١٩٦٧ كانت بمثابة المغامرة التى لم يعمل حسابها. وهو يبدأ تقييمه للحرب بأن يشير إلى أثرها المباشر على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو يكاد يلمح إلى أن هذه الحرب أنهت وجود الثورة تقريباً، اللهم إلا من وجود الرئيس الذى استطاع أن يزيل هذه الهزيمة ، ونائبه ، ثم هو يلتمس طريقه إلى وصف الحرب وصفاً دقيقاً ومختصراً فيلجأ إلى وصف تشرشل للحرب العالمية الثانية ويحور فيه بطريقة ذكية:

«والحديث عن حرب يونيو ١٩٦٧ مرير وقاس، بعد أن انتهت نهاية غير مشرفة أفقدت مصر هيبتها وانعكست آثارها على وحدة ثورة يوليو ٥٢ وتماسكها، فلم يبق من عمدها الأصليين إلا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الحالى محمد أنور السادات ونائب رئيس الجمهورية حسين الشافعى، الذى نحى عن منصبه أخيرا فى أبريل ١٩٧٥ بعد التعديل الوزارى وتنصيب رئيس وزراء جديد وتعيين نائب رئيس جمهورية من القوات المسلحة «الفريق طيار حسنى مبارك قائد القوات الجوية المصرية».

«وإذا كان المستر ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية عندما سئل عن أحسن تسمية لهذه الحرب قال: «إنها الحرب التى لا مبرر لها» فلم يكن فى الحق أهون ولا أسهل من أن تمنع هذه الحرب التى قضت بالهلاك والدمار على الممالك والدول والأفراد. فإننى أرى أن أحسن تسمية لحر ب يونيو ١٩٦٧ أو حرب الأيام الستة كما يطلق عليها البعض يمكن أن تكون «المغامرة

التى لم يـعمل حسابها». فـإن أى إنسان أعطاه الله مـسحة من العقل كـان يمكن أن يقـدر أن مصر المـتورطة فـى حرب اليـمن والتى أنـهك هذا المـسرح معـظم قواتـها المسلحة العاملة والأحسن تدريبا وتنظـيما، لا يمكنها أن تخاطر بدخول حرب أخرى أو تشترك فى صراع مـسلح مع عدو معروف أنه يعد نفسـه لحرب جديدة مع الدول العربية ليتمـكن عن طريقها من كسب أراضى جديدة تزيد مـن اتساع رقعة إسرائيل، تمشياً مع الغاية القـومية الإسرائيلية بإنشاء إسرائيل الكبـرى ـ من النيل إلى الفرات ـ وهو ما تهدف إليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية التى تساندها الصهيونية العالمية».

ويردف صاحب هذه المذكرات بالحديث مباشرة عـن حماقة السياسة المصرية التى اتجهت إلى الحرب فى ميدانين فى ذات الوقت، وصعدت فى الموقف بطريقة درامية، وفى نفس الوقت فإنها قصرت تمام التـقصير فى الاستعدادات والاحتياطات، وهو لا يجد أى حرج فى أن يشير إلى أن هذه القيادة فقـدت التوجيه والتخطيط والاستعداد والتقدير السليم:

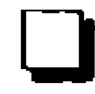
«ولقد ضـربت السيـاسة المصرية بمـبدأ عدم الحرب فـى ميدانين فـى وقت واحد عرض الحائط، بل إنها اسـتخدمت فى مسرح القتال الرئيـسى ـ أى سيناء ـ قوات أقل قدرة ولم تصل إلى المستوى القتالى الصالح لدخول حرب أسلحة مشتركة حديثة».

«وصعّدت الزعامة السياسية المصرية الموقف بـطريقة جعلت احتمال قيام إسرائيل بضربة مضادة مسبقة أمراً أكثر احتمـالاً، وفى الوقت نفسه لم توفر الوقت الكافى ولا الإمكـانيات الـلازمة على الـصعيـد المدنى أو الـعسكـرى لإعداد البلاد بـصفة عـامة والقـوات المسـلحة بـصفـة خاصة لـلدخـول فى حرب مـع إسرائـيل، بل لـم تـتـخذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الدولى لتسـهيل عمليات القوات المسلحة، أو تعطى لقـادتهـا التوجـيه الـواضح والوقـت الكـافى الذى يـسمـح لها بـالتـخطيـط وتقـدير الاحتياجات وإعـداد القوات عسكرياً ونفسـياً ومعنوياً لخوض حرب فرضـت عليها. والمعروف عسكرياً أن القائد يجب أن يفكر فى معركتين، الأولى وضع الخطة والثانية تنفيـذ هذه الخطة، والنجاح فـى الأولى هو نقطة الانطـلاق للنجاح فى الثـانية.. وهذا يحتم أن يعرف القائد العسكرى ما الذى عليه أن يفعله وكيف يفعله ومتى يفعله.. أما أن يفاجأ فى آخر لحظة ولا يعطى التوجيه السلـيم فهو أمر غير مضمون العاقبة وغالباً ما ينتهى إلى الفشل... وقد حدث».

(١٢)

كذلك وعلى نفس الخط يمضى الفريق مرتجى فى وصف نوايا المسئولين المصريين دون ذكر أسمائهم، وهو يجيد تصوير نواياهم وتصوراتهم الساذجة، وأهدافهم التى كانوا يبغونها من اندلاع حرب محدودة تضيف إلى مكسبهم، ولا ينتهى الفريق مرتجى من هذا الوصف حتى يقرر فى وضوح أن القيادة المصرية كانت مترددة، فضلاً عن أنها لم تكن واضحة الرؤية:

«لقد ظن المسئولون أن العملية كلها لن تخرج عن أن تكون مظاهرة عسكرية نكشف فيها عن أنيابنا ونبرز عضلاتنا حتى نردع من تسول له نفسه القيام بأى عمل ينطوى على العنف، ونسى المسئولون أو تناسوا أن الردع إذا لم تسانده قوة فعلية حقيقية ذات قدرة، فلن يكون له تأثير على من يراد تخويفه وإيقافه عند حده.. وطمع المسئولون فى أن توصل هذه المظاهرة العسكرية إلى استرجاع ما خسرته مصر فى حرب المائة ساعة عام ١٩٥٦، فتتخلص من هيئة الرقابة الدولية وتعيد السيطرة على خليج العقبة وتتحكم فى سير الملاحة الإسرائيلية فيه، وفى الوقت نفسه - وهو أمر يهم الزعيم السياسى - إيقاف هجوم الدول العربية التى كانت ترى فى هذه الخسائر مادة دسمة للهجوم على مصر، باعتبار أنها غير قادرة على الدفاع عن حدودها تاركة هذا الواجب لقوات أجنبية، كما أنها غير قادرة على ممارسة حقها الشرعى فى السيطرة على مياهها الإقليمية فى منطقة شرم الشيخ».



ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجاهر بما لم يكن أحد يصدق أن قائداً عسكرياً مصرياً يمكن أن يجاهر به، فهو فى مرحلة مبكرة جداً يعلن أن الحرب وسيلة، وأن السياسة هى المحرك للحرب، ويأتى هذا التصريح من هذا القائد العظيم على الرغم من الظن العام الذى كان يسيطر على الحياة يومها أن الحرب هى الكفيلة بتوجيه السياسة وبتحقيق المكاسب والهزائم أيضاً، ولكن يبدو مرتجى بما يسجله فى هذا الكتاب من أمثال الفقرة التى سننقلها عنه - بعد قليل - وهو واع تمام الوعى لما كان كثيرون من قادتنا عاجزين حتى بعد النصر عن استيعابه، ولما كان معظم صحفيينا (الرسميين) لا يزالون يجهلونه حتى إذا ما فهموه بعد عشر سنوات من تصريح

مرتجى بـه، تشدقوا به إلـى الحد الذى جعلـهم يبنـون نظريات علـيه، ويجعلـونه سر الفلـسفة التى يؤلـفون بها، بل ويـجعله أبرز هؤلاء عـنواناً لأحد كتـبه، بينما الـفريق مرتجى العظيم يسـجل هذا المعنى فى وضوح شديد وبتواضع أشد فـى مرحلة مبكرة جدا ويقول ما نصه:

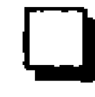
«الحرب لا تـؤلف هـدفاً فـى حد ذاتـها، وإنمـا تؤلف وسيلـة من وسـائل تـنفـيذ السيـاسات، ومن هذا المـنطلق فإن الـسياسة هـى المحرك، والحرب مجـرد أداة وليس العـكس، ولذا فـلا مناص من إخـضاع وجهـات النظـر العسـكرية لوجـهات النـظر السياسية. ولهذا فإن القيادة السياسية العسكرية العلـيا للدولة، وهى السلطة الوحيدة القادرة من واقع نظرتها نـحو الحرب وتقديرها لطبيعتها، وتمشيا مـع أهدافها السياسية وقدرتها الاقتصادية ودراستها للجانب المضـاد أن توجه البناء العسكرى للدولة وتمهد أحسن الظروف تجعلـه قادراً على تحقيق الأهداف السياسية إذا مـا طلب منه ذلك. أما إذا كانت الـسياسة حائـرة مترددة ينقـصها وضوح الرؤيـة، ومعرفة ما الـذى تريد أن تصل إلـيه، وتحديد هدفهـا ونيتها بدقـة وروية، فستكون ضـحيتها الكـبرى هى الأداة الوحيدة التى يتوقف عليها مصير الدولة وأعنى بذلك القوات المسلحة».

(١٣)

ويشير الفريق مرتجـى فى أكثر من فقرة من فقرات كتابه إلى الآثـار السلبية لحرب اليمـن على الأداء المصـرى فى حرب ١٩٦٧، ومن الـعجيب أن الـفريق مرتجـى كان أيضاً قائد جبهة اليمن كما كان قائد جبـهة ١٩٦٧، وهو كما قدمنا كان بمثابة أكبر قائد ميدانى استبقته الثورة وقادتها من بين الأقران المتاحين من زملائهم والقريبين منهم فى الدفعات:

«ولصقـت بالقوات عادات إذا صـلحت فى حرب عـصابات ـ كما هـو الحال فى اليمن ـ فإنها لا تصـلح فى حرب أسلحة مشتركة حديثة. ووثـقت القوات ـ عن غير حق ـ بـقدرتها وتـفوقها ونـسيت أن العـدو التقـليدى المنـتظر أن تحاربـه فى ميدانـها الرئيسى يـختلف من حيث الـنوع والتنظيـم والتسليح والتـدريب والقوة القتـالية عن

العدو البدائى الذى نازلته فى اليمن وانتصرت عليه فى كل موقعة ومعركة تقابلت معه فيها.. ناهيك عن الاستنزاف فى الأرواح والمعدات والمجهود والمال.. وزاد الطين بلة أن تقوم حرب ٥ يونيو ٦٧ والقوات المصرية العاملة متورطة فى حرب اليمن التى تعتبر مسرحاً ثانوياً بالنسبة لمصر، وتضطر القوات المصرية أن تحارب فى ميدانها الرئيسى - سيناء - بقوات احتياطية لم يسبق لها التدريب أو التهيؤ للقتال.. واستمرت حرب اليمن حتى عام ١٩٦٧».



وهو طوال صفحات وفقرات هذا الكتاب معنى إلى أبعد حد ممكن بالدفاع عن الشرف العسكرى المصرى، ولهذا نراه يشير إلى كتابه الذى ألفه بعنوان «الجيش المصرى المفترى عليه»، كما نراه يدافع عن قواتنا فى اليمن، مثبتاً انتصارها فى كل المعارك التى خاضتها، كما أنه حرص على الإشارة إلى الظلم الذى عانته القوات المسلحة حين لم تهيئ لها فرص الإعداد والتمرين، وهو يعبر عن هذه المعانى فى أكثر من موضع، منها قوله الواضح الذى يقول فيه:

«... كل ما يعنينى من هذا السرد هو أن أضع هذه الصورة أمام أمتنا العربية وأسأل السؤال - وإجابته لا تخفى على العسكريين وغيرهم من المثقفين - هل أى قوات مسلحة تحت مثل هذه الظروف والأحداث يمكن الارتفاع بمستواها التنظيمى والتدريبى وكفاءتها القتالية، وجعلها نداً لقوات أخرى وجدت من فترات الاستقرار ما جعل مشاريعها فى بناء قواتها المسلحة تسير بدون انقطاع، وبدون تدخل وبدون انحراف عن الطريق المرسوم؟؟».

«وأذكر ونحن نتلقى العلم العسكرى فى روسيا القول بأن أى وحدة عسكرية منشأة حديثاً تحتاج إلى سبع سنوات للتحول إلى وحدة متمرنة يمكن تكليفها بمهام قتالية وتؤديها على خير ما يرام.. وهذه قواتنا المسلحة لم تمكن من أى فترة استقرار طويلة الأمد، بل لم تتعد هذه الفترات أكثر من سنتين أو ثلاث تعقبها هزة قوية تؤثر على كيان القوات المسلحة، و تهدم ما تم بناؤه ليعاد البناء من جديد.. وهذا يعنى أن وصف قواتنا المسلحة بالسلبية، أو الضعف، أو فقدان الروح القتالية، هو افتراء لا يلقيه إلا المنزلقون والناقمون والشامتون والأعداء ومن فى حكمهم. وأنا لازلت مؤمناً وسأظل مؤمناً، بأن القوات المسلحة المصرية إذا وجدت التوجيه السليم وأتيحت لها

الفرصة المناسبة لما وقفت أمامها الصعاب ولتنكرت للمستحيلات، والتاريخ ملىء بما قامت به هذه القوات. فخامتها صالحة، ورجالها أشداء مؤمنون، تصقلهم الخبرة والتوجيه الحسن والقيادة الحكيمة.. لذلك أطلق عليهم عن حق «خير أجناد الأرض».

(١٤)

ولا يخل الفريق مرتجى فى وسط هذه المذكرات بالحديث عن أوضاع القوات البرية المصرية فى اليمن، وهو الذى جمع فى وقت واحد بين قيادة قواتنا فى اليمن بالإضافة إلى قيادة القوات البرية نفسها فى مصر، وهو يتحدث بصراحة ووضوح عن تخبط سياسات توزيع القوات وتحريكها:

«أما عن أوضاع القوات التى وصلت مسرح العمليات فالحديث عنها طويل.. وحدات تأخذ أوضاعها فى الأماكن المخصصة لها، وتتفهم مهامها وتلم بطبيعة الأرض وبأوضاع القوات المجاورة وموقف العدو أمامها وتنفذ إجراءات المعركة بالكامل.. لكن لا تلبث أن تصدر لها الأوامر لترك أماكنها إلى أماكن جديدة غريبة عليها وغير ملمة بها، والوقت لا يسعفها على أن تطمئن لأوضاعها وتفهم مهامها.. وأماكنها القديمة تخصص لوحدات جديدة بنفس الحجم.. فإذا سألنا عن السبب لم نجد المبرر المقنع.. ووحدات تقطع مئات الكيلومترات دون أن تستقر على حال.. وهى فى مشوارها الطويل ذهاباً وإياباً تفقد قدرتها الفنية قبل أن تطلق طلقتها الأولى».

ويصف الفريق مرتجى أوضاع هذه القوات بعبارات يقول فيها :

«... وحدات تستقطع منها قوة الصدمة والنيران لتعزز بها وحدات أخرى، ومع ذلك تستمر مهامها كما هى من غير تعديل يتناسب مع قوتها الجديدة بعد أن أخذت منها عناصر دعمها، وبالطبع يصبح حجم المهمة يفوق قدرة هذه الوحدات وفاعليتها.. ومسرح العمليات لم يجهز هندسياً إلا خُمس المطلوب فقط، وحتى هذا الخُمس أصبح لا يمثل حقيقة الواقع بعد أن تغيرت الحدود الدفاعية على مر الأسابيع الثلاثة منذ ١٥ مايو ٦٧ وامتدت عشرات الكيلومترات شرقاً وخلق مناطق دفاعية جديدة لم تكن فى حسبان الخطة الدفاعية «قاهر» التى كان يجهز المسرح على أساسها».

(١٥)

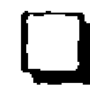
ويتعرض الفريق مرتجى لأعقاب الحرب فيذكر بوضوح أن الحرب النفسية التى شنت على القوات المسلحة كانت فى نظره بمثابة الأمر الطبيعى لعجز القيادة السياسية ورغبتها فى تحميل غيرها المسئولية عما حدث:

«... وفى النهاية لا يغنى الحذر من القدر، انتهت حرب يونيو ٦٧ على أسوأ ما يكون، وحلت بالبلاد نكبة لم تحل بها من قبل.. وحاول كل أن يلقى بالاتهام على الآخر، وأن يخرج من المعركة بدون خدش، وأن يثبت أن تصرفاته لم تشبها شائبة، لو لا تخاذل الآخرين وتقاعسهم وضعف إيمانهم وافتقارهم إلى المعنويات العالية، ونظراً لأن مراكز القوى السياسية كانت تمتلك كل شىء وغيرها لا يمتلك شيئا، فوسائل الإعلام والأجهزة التى أخذت صورا مختلفة تخضع لها وتأتمر بأمرها.. لذلك نجد أن هذه المراكز تتنكر للقوات المسلحة ـ ألم تعتبر أن الهزيمة عسكرية ـ وتبعد قادتها وتحكم السيطرة عليهم وتضعهم تحت رقابة جواسيسها ومخابراتها، وتلقى عليهم كل أخطائها وتصرفاتها وقراراتها.. وتدفع الأجهزة المختلفة لإثارة الشكوك حولهم بالشائعات والهمسات التى تنتقل بسرعة لأن فيها ما يثير ويلفت الأنظار ويأتى على هوى مَنْ شلته النكسة عن التفكير، بعد أن ثبت له خطأ اعتقاده عن يقين بقوة قواته المسلحة ومناعتها وقدرتها، لا على صد القوات الإسرائيلية فحسب، بل ونقل المعركة داخل أراضيها وفى عمقها والقضاء عليها وإعادة أرض فلسطين إلى أهلها العرب.. فلا غرو أن تجد هذه الشائعات الخبيثة مجالاً طيباً وأرضاً خصبة تنتشر فيها، فتارة نسمع برشوة كبيرة جداً من العملة الصعبة قوامها الدولارات قدمت لكبار القادة حتى يسلموا سيناء للعدو.. وطوراً يشاع عن انحرافات جنسية وغير جنسية وموائد القمار والفجور التى يعيش فى جوها القادة.. ومرة يتهامسون بأن القائد الفلانى شوهد عندما اندلع القتال يعود مسرعاً بطائرة هليكوبتر مصطحبا ابنه الضابط فى القوات المسلحة، وحتى يكون لهذا الحدث من صدى يؤكد قائله بأنه رأى الاثنين وهما يتناولان الكوكاكولا.. ومرة يقال إن القائد (...) كان يقوم بزيارة ترفيهية فى منطقة القناة ومعه زوجته.. وأخرى تصف ملجأ هذا القائد وكل وسائل الترفيه المزود بها وأنه كان يستقبل فيه الحسناوات من اليهوديات.. وسمعنا عن ملايين

الدولارات التى حُولت تحت أسماء مستعارة أو حسابات سرية إلى بنوك سويسرا وأوروبا».

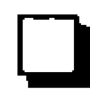
ويصل الفريق مرتجى إلى أن يقرر أن هذا كان مقصودا وضد القادة بالذات :

«... وهكذا شائعات ودعايات ونكات كلها ضد القادة والضباط لإضعاف الثقة فيهم وإظهارهم بمراكز القوى التى تقف أمام كل إصلاح وتطوير.. وأن ما نالوه بالاستغناء عنهم من القوات المسلحة هو جزاء عادل كان يجب أن ينالوه من زمن بعيد، لولا قصر يد مراكز القوى وخوفها من ثورة الجيش ضدهم».



ويستأنف صاحب المذكرات واصفا بدقة وإجمال واقع القوات المسلحة فى ذلك الحين ومعاناتها الشديدة من الحرب النفسية:

«... وقصارى القول وجدت القوات المسلحة نفسها وحيدة يحيط بها جو عاصف ويلقى عليها أوساخ الغير، ونبذت من الجميع حتى من المسئولين عنها والمتولين أمرها والذين وضعوا على قمتها لقرابتهم ولولائهم ولإخلاصهم لمراكز القوى التى استفحل أمرها وخلا لها جو العمل من أى قيود أو عمل حساب لأحد.. فلا عجب أن استكانت القوات المسلحة وشعرت بالمذلة التى حولتها إلى آلة سلبية يائسة كان من الممكن لو استمر الحال على هذا المنوال أن يجرفها التيار بعيداً عن رسالتها أو يجعلها تهب للدفاع عن نفسها مهما كان فى هذا النهوض من آلام أو دماء».



ثم يروى صاحب المذكرات بإشادة وتقدير واعتزاز موقف الرئيس السادات من القوات المسلحة بعد توليه الحكم وقضائه على مراكز القوى فى مايو ١٩٧١:

«لكنه تنبه المنادون بالإصلاح وعلى رأسهم زعيم يؤمن بفضل القوات المسلحة وأنها لم تعط الفرصة للقتال وأنها تحملت أخطاء الآخرين فى حرب ٥ يونيو ٦٧، وأكد هذا بوثيقة فخار للقوات المسلحة تحمل هذه المعانى وسار فى طريق إعادة الحق لنصابه بعد أن قضى على مراكز القوى فى ثورة التصحيح يوم ١٥ مايو ١٩٧١.. وهذه القوات هى بعينها وبقادتها الذين تتلمذوا وأخذوا العلم واكتسبوا المعرفة والخبرة عن القادة السابقين، الذين نبذتهم مراكز قوى ما قبل ثورة التصحيح، هى

التى عبرت قناة السويس فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، واستولت على خط بارليف الحصين، الذى ذاعت شهرة مناعته فى الأوساط العسكرية».

ويصل مرتجى قرب نهاية كتابه إلى حد أن يقارن بين أسباب النصر فى ١٩٧٣ وأسباب الهزيمة فى ١٩٦٧ كامتداد طبيعى لحديثه عن مأساة القوات المسلحة فى عهد الثورة:

«وطالما أننا وصلنا إلى هذه المرحلة أرى لزاما علىّ أن أقارن من الناحية الاستراتيجية بين الجولة الثالثة العربية ـ الإسرائيلية المحتلة، حرب ٥ يونيو ٦٧، والجولة الرابعة الممثلة فى حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.. حقيقة أن معلوماتى عن الحرب الأخيرة غير مستوفاة ولم ألم بدقائقها وتفاصيلها، وإنما من النظرة العامة وما سمعته من الزملاء الذين كان لهم شرف الاشتراك فيها، يمكننى أن أذكر بعض الحقائق مقتصراً على الناحية الاستراتيجية، أما الناحية التكتيكية فليس لى قدرة على الخوض فيها لقلة معلوماتى عنها».

(١٦)

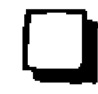
ونحن نرى صاحب هذه المذكرات يشير بكل وضوح إلى قصة إنشاء قيادة القوات البرية، مشيراً إلى أن هذا الإنشاء كان لعامل شخصى، وهو تعيينه هو نفسه قائداً لهذه القيادة، ولكنه لا يصرح فى المذكرات بأنه هو كان هذا الشخص الذى تخطاه رئيس الجمهورية:

«... كان هناك بجانب رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهيئته، ثلاث قيادات.. القيادة البرية وقد أنشئت حديثاً فى عام ١٩٦٤ ولم تبدأ فى مزاولة عملها إلا فى منتصف عام ١٩٦٥، وأنشئت لأسباب تدخل فيها العامل الشخصى ولإرضاء بعض كبار القادة عندما لم يُجب طلب نائب القائد الأعلى فى تعيين رئيس أركان حرب القوات ـ حسبما كان يراه الأصلح ـ إذ أن رئيس الجمهورية صدق على تعيين رئيس الأركان من لا يمتلك الصفات ولا السجايا ولا المؤهلات لهذا المنصب.. وكحل وسط عُين مَنْ تخطاه رئيس الجمهورية قائداً لهذه القيادة».

ولا ينبغى هنا أن نمر دون التحفظ على كلمة «تخطاه» فلم يكن مرتجى أقدم من فوزى حتى وإن لم يكن فوزى صالحاً فى نظر مرتجى وغيره من القادة (كصلاح الدين الحديدى مثلاً الذى يصرح بهذا فى مذكراته التى نتناولها فى الباب الرابع من كتابنا هذا)، ولكنها الأقدمية العسكرية، فمتى بقى فوزى فى الخدمة فإنه أحق من مرتجى، ولكن من قال إن الأمور كانت تسير على هذا النحو بينما المشير نفسه كان أقل الجميع معرفة بالعلم العسكرى، ولم يدرب نفسه على المسئوليات العسكرية الرفيعة والدقيقة لموقعه المتقدم.

وعلى أية حال فإن الفريق مرتجى الذى هو قائد القوات البرية نفسه يحلل موقف هذه القيادة تحليلاً دقيقاً وبإنصاف شديد وهو لا يزعم لهذه القيادة بطولات ولا كرامات، ولا يزعم لنفسه فيها إنجازات، بل على العكس فإنه يرى أن وجوده هو بالذات مع شعبيته وسمعته كان وبالاً على هذه القيادة وعلى أدائها لوظيفتها:

«... هذه القيادة التى أنشئت حديثاً، توالت عليها عوامل الهدم لكى لا ترى النور أو على الأقل لا تقف على أرجلها إلا وهى مصابة بشلل يجعلها كسيحة لا تقوى على الحركة.. فهذه القيادة التى يجب أن تضم جميع القوات البرية لو تيسر لها ذلك لأصبحت مصدر خطر على النظام.. لذلك يتحتم أن تسحب منها الاختصاصات والسلطات وأن تتميع واجباتها ومهامها وتتوزع بين أكثر من سلطة، حتى لا يمكن لفرد واحد أن يحرك مثل هذه القوات فى الاتجاه الذى يريده، خصوصاً إذا كان قائدها قد اكتسب شهرة خاصة وتقديراً وشعبية فى أوساط القوات المسلحة فى أثناء قيادته فى مسرح عمليات اليمن تجعله قادراً إذا خولته أطماعه - وهو ما لم يخطر على البال - على فرض إرادته.. لذلك عمل على إبعاد قائد القوات البرية عن قيادته وعين مرة أخرى قائداً سياسياً وعسكرياً لليمن مع استمرار الجمع بين القيادتين، وتطلب هذا الوضع توزيع وقته بين اليمن وبين مصر!!!».



بل يصل الفريق مرتجى إلى أن يصرح بمدى المعاناة التى عاناها هو نفسه من سيطرة وسطوة رئيس الأركان الذى أخذ «يقصقص» سلطات هذه القيادة وينقل تبعية كثير من القوات إليه مباشرة:

«... وبالإضافة إلى هذا الإجراء غير السليم وإلى عدم تفرغ القائد، أسقطت من صلب قيادات القوات البرية قوة تلو قوة، ووضعت تحت إشراف وقيادة رئيس أركان حرب القوات المسلحة.. رغم اعتراضى المستمر كما تقلصت صلاحياتها.. ولم تأت نهاية عام ١٩٦٦ وأوائل عام ١٩٦٧ إلا وأصبحت هذه القيادة لا حول لها ولا قوة، ولم تمكن من قيامها برسالتها على الوجه الأكمل.. فلا غرو أن هبط تدريب القوات البرية إلى درجة مؤسفة، وساعد على ذلك تورط القوات المصرية فى اليمن.. رغم أن حالة ضعف التدريب وبالتالى ضعف الكفاءة القتالية للقوات البرية كان يبلغ إلى الجهات المسئولة أولاً بأول، وكان يوضح لها بما لا يدع هناك أى مجال للشك، أن هذا المستوى لا يصلح إطلاقاً لخوض حرب أسلحة مشتركة حديثة من النوع المتوقع مع إسرائيل.. إلا أن الإجابة التى اعتادوا على إطلاقها لم تتعد القول «عندما نحارب إسرائيل يبقى فيها فرج» وهو الشىء الذى لا يصدر فى أوائل عام ١٩٦٧ إلا إذا كانت فكرة خوض حرب هذا العام مستبعدة كل الاستبعاد.. والشواهد تدل على ذلك: فأحسن قوات لنا تحارب فى اليمن.. الاحتياط غير مدرب بل لم يستدع.. التعبئة غير مستعدة لعمليات على مستوى كبير.. حالة الاقتصاد العام سيئة.. إلخ. من الظواهر التى تجعل احتمال وقوع حرب هذا العام تبدو مستحيلة».

(١٧)

وبنفس القدر من المنطق العلمى المرتب والتحليل العسكرى العلمى الدقيق يناقش الفريق مرتجى الموقف «المتميز دون داع» لقيادتى القوات الجوية والبحرية، وكيف كانت هاتان القيادتان مستقلتين تماماً وبإعلان صريح منهما عن رئاسة الأركان، وكيف أثر هذا على الاستراتيجية العسكرية:

«بجوار قيادات القوات البرية، كانت هناك القيادتان التقليديتان: القوات البحرية، والقوات الجوية التى تضمنت قيادة الدفاع الجوى، وهذه القيادة الأخيرة انفصلت فيما بعد واستقلت باختصاصاتها، نظراً لأهميتها فى عصر ازدياد أهمية البعد الثالث.. الفضاء والجو».

«... وهاتان القيادتان كانتا لا تعترفان بعلاقتهما وتبعيتهما القيادية لرئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة،وكانتا تعطيان لأنفسهما صبغة استقلالية تغاضى عنها

نائب القائد الأعلى ـ تمشياً مع مبدأ «فرق تسد» ـ ولم يحاول أن يتدخل بقوة نفوذه وصلاحياته ليضع الأمور فى نصابها.. وهذا أثر كثيراً على عمل الأجهزة المركزية وأثر على الاستراتيجية العسكرية، وعلى مركزية التخطيط لصالح القوات المسلحة كجسد واحد.. ولما يئست رئاسة أركان الحرب من فرض سلطاتها على هاتين القوتين لم تجد أمامها إلا التدخل فى عمل القيادة البرية.. لسابق خبرتها بها ولسابق تبعيتها لها، وتجاهلت إلى حد كبير التدخل الإشرافى والقيادى على الطيران والبحرية.. وكان هذا سبباً للتنازع الشديد على الاختصاصات بين قيادة القوات البرية ورئيس الأركان».

وينتقد الفريق مرتجى بوضوح تبعية قوات الدفاع الجوى للقوات الجوية فيقول:

«كما أن القوات المسلحة كان تنظيمها فى ذلك الوقت يعتريه القصور بسبب ضم قوات الدفاع الجوى إلى القوات الجوية، رغم أهميته الحيوية التى كانت تحتم انفصاله واستقلاله ووقوفه كقوة رابعة من قوات الهيكل العام لتنظيم القوات المسلحة.. وتجلى مظهر هذا الضعف التنظيمى فى تركيز اهتمام القوات الجوية لوسائل القتال الهجومى ـ طائرات ـ على حساب الدفاع الجوى ـ صواريخ ـ مدفعية مضادة للطائرات بمختلف أنواعها.. رادارات.. إلخ».

(١٨)

ويظهر الفريق مرتجى شجاعة كبيرة فى انتقاد القادة العسكريين لبقائهم فى مواقعهم لمدد طويلة، وهو يفاجئنا بأن بعض هؤلاء بقوا فى هذه المواقع منذ قيام الثورة، ولكن الأهم من هذا أنه يتحدث عن تباين الفكر العسكرى وتناقضه فى تلك الفترة:

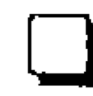
«وإذا نظرنا إلى القادة الكبار الذين يحتلون أكبر مناصب القوات المسلحة، لوجدنا أن البعض مارس قيادة طويلة منذ بداية ثورة يوليو ٥٢ تقريبا حتى نشوب العمليات فى ٥ يونيو ٦٧.. والفترات الطويلة تفقد قوة الابتكار وتحد من سرعة قبول التطور، وتحجم عن التزود بالعلم العسكرى الحديث.. بل تنمى روح المعارضة والتمسك بالقديم غير المتطور.. ولم يحصل معظم هؤلاء القادة على دراسات فى فن

الحرب حسب الأساليب الشرقية التى أرسلت إليها البعثات العلمية التى لم يكونوا هم ضمن أفرادها.. لذلك خلقوا نوعاً من المعارضة القوية أمام تطوير العلم العسكرى فى القوات المسلحة واستخدام الأساليب الجديدة.. وهذا ما شجع على خلق مدرستين فى القوات المسلحة، إحداهما تشايع الأساليب الشرقية، والثانية ـ وهى مصدر القوة بحكم مناصب المشايعين لها ـ تناصر الأساليب الغربية القديمة التى كان معمولاً بها فى الماضى.. فسبب هذا فقدان وحدة الفكر العسكرى داخل القوات المسلحة».



بل إن الفريق مرتجى لا يجد حرجاً فى إثبات تمتع بعض القادة المبرزين بقدر من الشائعات تقلل من الاحترام المفترض أن يلقوه فى الأوساط العامة:

« ومما يوجب الأسف، أن بعضاً من هؤلاء القادة كانت تشوب تصرفاته الخارجية وسمعته الشائعات التى تقلل من الاحترام، وتطمس صورة القدوة الحسنة.. ويزداد التساؤل حدة عن سبب الإبقاء على هذه الشخصيات.. هل يملكون قدرات فذة غير مرئية ولا محسوسة تغفر لهم الأخطاء التى يرتكبونها؟ أم لأن هذه النقائص والصفات غير الحميدة هى المؤهلات المطلوبة للصعود إلى أعلى المراتب».



ويشير الفريق مرتجى أيضاً إلى أن هؤلاء القادة قد أهملوا تماماً التدريب والتحديث، وبالتالى أصبح مستواهم العسكرى متخلفاً عما ينبغى لخوض معركة، وهو يروى كيف أهمل هؤلاء الاشتراك فى التدريب على سبيل المماطلة:

« علاوة على ذلك فإن هؤلاء القادة كانوا يماطلون فى الاشتراك فى المشروعات التدريبية الداخلية والخارجية التى تجرى على أعلى مستوى فى القوات المسلحة بقصد صقل القيادات العليا والارتفاع بمستواها، ولإتاحة الفرصة للتدريب على الحالات التى تشبه حالة الحرب ليكتسبوا الدراية والخبرة العمليتين.. وكانت لهذه المماطلة، وهى بالطبع وليدة الافتقار إلى الثقة بالنفس، وإلى نقص الخبرة العلمية والعملية القتاليةآثار كثيرة سيئة على كفاءتهم القتالية وعلى قدرتهم القتالية وسيطرتهم على الأحداث الحربية».

ولا يهمل الفريق مرتجى الحديث عن نقطة مهمة، وهى أن القادة البارزين الذين وجدوا فى ظل هذه الظروف لم يكونوا نتيجة لهذا النظام الفاسد، وإنما هم خلقوا أنفسهم بأنفسهم بسبب طموح ذاتى أو رغبة موروثة فى تأدية الواجب على أكمل وجه.. وكأنما يتحرز الفريق مرتجى بهذا القول ضد من يرفعون عقيرتهم فى مواجهته بوجود أمثاله من قادة متميزين رغم كل هذا الهجوم الذى يصبه صاحب المذكرات صباً على النظم العسكرية المصرية فى تلك الحقبة:

«وخلاصة القول أن إحدى الدعامات الأساسية لبناء صرح القوات المسلحة لم يعط له حقه من الاهتمام والجهد والعناية والتوجيه.. وأن البارزين من القادة ـ وهم قلة ـ خلقوا أنفسهم بأنفسهم بسبب طموح ذاتى أو رغبة موروثة فى تأدية الواجب على أكمل وجه.. ويمكن القول إن ضعف القيادات كان من العوامل الرئيسية التى تسببت فى هزيمة عام ١٩٦٧.. وأخص هنا بالتحديد القيادة العليا للقوات المسلحة التى ـ حسب العرف العسكرى ـ يعزى النجاح والفشل إليها».

(١٩)

وإذا كان الأمر بالأمر يذكر كما يقولون، فإنى أرى من الضرورى أن نتأمل فى بعض الانتقادات المحددة التى يوجهها مرتجى إلى بعض زملائه، وهو ـ على سبيل المثال ـ ينتقد الفريق أول محمد فوزى صراحة فى حديثه فى نهاية الكتاب عن أسباب هزيمة ١٩٦٧ عند مقارنتها بحرب ١٩٧٣ ويقول :

«... هيئة أركان حرب القوات المسلحة وهى عصب العمل فيها وعقلها المبتكر والقابضة على إسراع السيطرة والتنفيذ، يُختار لها من لا يسمح تاريخه وخدمته فى القوات المسلحة ولا ماضيه أن يعتلى رئاستها، ويبنى هذا الاختيار على الولاء المنبعث من الشعور بالنقص وعلى قرابة لمراكز القوى تضمن الإخلاص والسير فى الركاب وتنفيذ المطالب دون الخروج عن الخط المرسوم أو حتى إبداء أى رأى أو اقتراح اللهم «آمين».

ويتضح تعريض صاحب هذه المذكرات بزميله الفريق أول محمد فوزى فى أكثر من موضع، منها مناقشته لأفكاره العسكرية حين يروى الفريق مرتجى تفاصيل اللقاء الذى انعقد يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ فى الجبهة، ونحن نقتطف للقارئ منه هذه الفقرة التى يروى فيها كيف كانت أفكار رئيس الأركان نظرية ومنقطعة الصلة بالواقع. وكيف احتد عليه القائد:

«... تكلم رئيس الأركان عن تخيلات القيادة العليا عما يجب عمله فى الفترة القادمة.. وكان حديثه غير مبنى على حقيقة الأمر والواقع.. بل تصورات نظرية لا يمكن تنفيذها فى ظل ما حدث وتحت ظروف وتطور القتال.. مما جعل بعض الرؤساء والقادة الحاضرين للمؤتمر يعترضون على هذه التعليمات ويصفونها بأنها أحلام ومتعذرة عملياً.. وأخذت المناقشة نوعاً من الحدة والانفعال بنى على أساس عدم الثقة فى القيادة العليا وفى التعليمات التى تصدر عنها والتى تدل على أنها تلقى لمجرد إلقاء التبعة على الآخرين وتحميلهم المسئولية دون التأكد من إمكان تنفيذ المهام المطلوبة، وهو أول الواجبات التى تُراعى عند التكليف بها.. وجاء دورى فى التدخل فقلت إن القيادة التى أصدرت أوامر الانسحاب بتلك الطريقة والتى عادت ودفعت بالقوات مرة أخرى بعد انسحابها، هى التى يمكنها القيادة فى مثل هذه الظروف؟ أما نحن فنعجز عن تحمل أمانة هذه المسئولة بعد أن وصلنا إلى هذه الحالة التى لم يكن لنا يد فيها».

«على العموم لم ينفذ أى شىء من هذه التعليمات، إذ أن سرعة توالى الأحداث والتطور فى الموقف العسكرى جعل كل هذه الأوهام ترتد إلى قائليها».

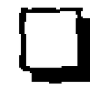
ويردف صاحب المذكرات بالقول إن رئيس الأركان (أى الفريق أول محمد فوزى) عاد إلى القاهرة قبل موعده المحدد:

«كان المفروض أن يبقى معنا رئيس الأركان ثلاثة أيام للمساعدة وللوقوف على حقيقة الموقف، لكن سقوط القنطرة جعله يسرع إلى القاهرة، ولا أريد أن أتمادى فى تصورى إلى أكثر من إثبات ما حدث، إذ قبل أن ينفض المؤتمر وصلت المعلومات بسقوط القنطرة شرق وارتداد القوات المدافعة عنها.. وأن العدو الإسرائيلى يتحرك على الطريق الموازى للقناة صوب الإسماعيلية شرق».

(٢٠)

وهو يـلقى بـظلال من الشـك والريبـة على طـبيعـة تصرفات مـحمد فـوزى في الأعقاب المباشرة لحرب ٥ يونيو وقبيل تعييـنه قائدا عاما للقوات المسلحة، وكيف كان فوزى حريصاً جداً فى استنفاد الاستقالات من يد زملائه بطريقة ملتوية:

«تم اتصال تلـيفونى بين سـامى شرف ومحمد فوزى عـلى مسمع فى الـبداية من الفريـق أنور القاضى، لذا انـتقل فوزى لغـرفة أخرى ليكـون بعيداً عن مدى مـسمع الفريق القـاضى وعلم فوزى.. وكان هذا الحديث إخطـارا بتعيينه قائدا عـاماً للقوات المسلحة، إلا أن فوزى أخفى الخبر وطلب من القـادة سرعة تقديم الاستقالات متعللاً باستعجال الوزير شـمس لها، والذى كان قد تنحى هو الآخر عن منصـبه متضامناً مع المشير. وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يـوم ١١ يونيو أذاعت الإذاعة خبر تعيين الفريق أول محـمد فوزى قائداً عاماً للقـوات المسلحة، وتروى بعض الـقصص التى سمعتـها ـ ولا تعليق لـى عليها ـ والخاصـة، وذلك اعتباراً من الـساعة الثانيـة من بعد ظهر يوم ١١ يونيو ٦٧ حتى لا يعطى فرصة لأى تدخل من أى جهة أخرى».



ويتناول صاحـب هذه المذكرات فى شجاعة واضحـة قصة ما أشيع عن تعـيينه هو وليس فوزى قائداً عاماً ليكون خلفا للمشير، وهو يروى خمس روايات كلها ترفع من قدره وتعرض ضمنا بطريق عبد الناصر فى الاختيار ويقول:

«ولنقـف وقفة قصيـرة عند تعـيين الفريـق أول محمد فوزى قـائداً عاماً لـلقوات المسلحة وتروى بعض القصص التى سمعتها ـ ولا تعليق لى عليها ـ والخاصة باختيار خلف للمشير، وأترك للقارئ أن يستنبط ما يشاء».

«القصة الأولى: ما سبق وقاله لى الرئيس عبد الناصر بأن المشير كان يرشح الفريق أول فوزى أو صلاح محسـن لهذا المنصب، ولقد سـبق وتناولنا هذه القـصة من قبل ولا داعى للتكرار مرة أخرى».

«القصة الثانية: ما قاله المشير عبد الحكـيم عامر بأنه رشحنى أمام رئيس الجمهورية لهذا المنصب وقد عزز صلاح نصر رئيس المخابرات العامة هذا القول».

«القصة الثالثة: قال لى صلاح نصر أنه حوالى ظهر يوم ١١ يونيو كان عند رئيس الجمهورية يتكلمون فى شتى المواضيع، وسأله رئيس الجمهورية عن الذى يحل محل المشير فى قيادة القوات المسلحة، فرشحنى لهذا المنصب ـ وكان رد رئيس الجمهورية «ولكنه قائد مهزوم» ـ كانت أمور قيادة القوات المسلحة فى الحرب على ما يبدو غير واضحة تماماً لدى الرئيس حينذاك، ولكن صلاح نصر أصر على رأيه، وعندئذ سأله الرئيس عن رأيه فى الفريق أول محمد فوزى، فاعترض على هذا التعيين متعللا بأن هناك مآخذ كثيرة عليه ومسجلة عنده.. فقال الرئيس: «طيب اذهب واتفق مع المشير»، وتكملة لرواية صلاح نصر.. أنه وهو فى الطريق إلى المشير سمع بخبر تعيين محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة، الأمر الذى كان موضع لدهشته ولدى المشير عامر فيما بعد».

«القصة الرابعة: روى الرئيس عبد الناصر لأحد ضباط الحرس الجمهورى فى ذلك الوقت أنه فى يوم ١١ يونيو كان منهكا ومتعبا والأحداث تتطور والقوات المسلحة بدون قائد وهو مبلبل الفكر فيمن يعينه، كان مستعداً أن يتقبل أى شخص كان، وتحت هذه الظروف اتصل بالقيادة العامة تليفونياً فرد عليه صدفة الفريق أول محمد فوزى، ومن هنا جاءت فكرة تعيينه قائداً عاماً.. هكذا!».

«القصة الخامسة: سأل السفير أحمد أنور رئيس الجمهورية فى نهاية عام ١٩٦٧ أو أوائل ٦٨ عن سبب عدم اختيارى قائداً عاماً للقوات المسلحة، وكان رده: «أنا قابلت مرتجى بعد الحرب فوجدته مهزوزاً نتيجة الهزيمة، ففضلت ـ الكلام للرئيس ـ الفريق فوزى».. وحقيقة القول أن أول مقابلة لى مع الرئيس عبد الناصر بعد ٥ يونيو ٦٧ كانت فى شهر نوفمبر ٦٧، أى بعد الحرب بستة أشهر تقريباً»

(٢١)

ونرى الفريق مرتجى قبيل حديثه عن يوم الكارثة ينتقد بقاء القيادة العليا فى القاهرة [هنا ينبغى لنا أن نفتح قوسا لنشير إلى أن تعبير القيادة العليا كان يقصد به حسبما ورد فى مذكرات الفريق أنور القاضى ثلاثة هم المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد

الأعلى ، والوزير شمس بدران ، ورئيس الاركان محمد فوزى] بعيداً عن قواتها ويقول :

«... كل هذا والقيادة العليا تتمركز في القاهرة ولا تذهب إلى مكانها الصحيح في وسط قواتها، وإنما تبقى بعيدة عن الجبهة بمئات الكيلومترات تعتمد على ما يرد لها من معلومات وأخبار دون أن تتأكد من صحتها.. وهذه القيادة العليا أخذت على عاتقها التخطيط والتنسيق والمتابعة على مستوى الدول المشتركة ـ مصر والأردن وسوريا ثم العراق ـ رغم أنها لا تمتلك العناصر القادرة على القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل، لذلك نجد أنها ألقت بكل ثقلها على الجبهة المصرية، وأهملت الجبهات الأخرى.. وأخيراً عين الفريق عبدالمنعم رياض لقيادة جبهة الأردن.. ولقد اعترفت القيادة العليا بعجزها عن أن تجعل سوريا تستجيب لتعليماتها، والنتيجة الحتمية الناتجة عن هذا أن يفقد التعاون بين الجيوش المختلفة، وتدخل هذه الدول الحرب بطريقة غير منظمة، وبدون تنسيق، بينما لو كان هذا التنسيق قد سبق واتفق عليه لكان من المحتمل أن تأتى هذه الحرب على صورة أخرى.. أو على الأقل لأمكن تجنب وقوع الهزيمة بمثل هذه الفداحة وفى هذه الفترة القصيرة».

«وأكثر ما كان يعيب قواتنا المسلحة هو اعتمادها على الاحتياط، ومعظم أفراد الاحتياط لم ينل أى حظ من التدريب من سنين طويلة، بسبب ضغط المصروفات الناتج عن الحالة الاقتصادية التى تمر بها البلاد.. والبعض لم تتح له الفرصة لارتداء الملابس العسكرية.. ووصل إلى الميدان بملابسه المدنية.. ومع ذلك كانت الوحدات الاحتياطية تدخل فى التقديرات كما لو كانت كاملة العتاد والعدة، وعلى كفاءة قتالية عالية. ومن هنا جاءت تقديرات الموقف للقادة عند حساب حالة التفوق بالنسبة للطرفين مبالغاً فيها، لأنها اقتصرت على الكم ـ وحتى هذا حسب على أساس الوحدة دون مكوناتها ـ وليس الكيف.. ومما هو جدير بالذكر أن القوات الاحتياطية التى دفعت إلى الميدان بمجرد تعبئتها وصل تعدادها إلى أكثر من نصف إجمالى الأفراد بالمسرح، بلغ عدد أفراد الاحتياط ١٠٣٩ ضابطاً و٨٠٦٥٠ رتبة أخرى من جملة ١٣٠,٠٠٠ مقاتل تم حشدهم فى سيناء فى الفترة من ١٥ مايو حتى ٥ يونيو ١٩٦٧».

ولا يكف مرتجى عن انتقاد القيادة العامة، ومن هذا انتقاده لتصرفاتها فى موقع سابق من هذه المذكرات حتى فيما قبل الحرب :

«... وفى هذا اليوم (٢٤ مايو ٦٧م) أخطرت القيادة العليا بأن هناك احتمال وصول عناصر تخريبية من إسرائيل إلى قناة السويس لتدمير القطع البحرية الموجودة بها لإعاقة الملاحة فيها.. وطلبت اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية القناة من مثل هذه العمليات.. وهكذا كنا نجد القيادة العليا ترقص على أنغام موسيقى العدو [هذا هو التعبير المفضل عند الفريق مرتجى فى وصف أسلوب عمل القيادة المصرية فيما قبل وفى أثناء حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وسنجده يكرر هذا التعبير الموحى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات]، فأى معلومات تدس عليها تجد لديها صدى وتجعلها تصدر تعليماتها المضادة.. وهذا ما جعلنا نفقد ميزة المبادأة من البداية».

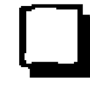
(٢٢)

ونأتى الآن إلى انتقاداته لقائد الجيش الميدانى، وهو يكرر انتقاده لهذا القائد فى أكثر من موضع، وهو على سبيل المثال ينتقد تقديراته للموقف فى جبهة القتال قبل الحرب، ويصف هذه التقديرات بأنها غير دقيقة وبأن الخطأ فيها لا يغتفر :

«...فى هذا اليوم [يوم ٢٤ مايو ١٩٦٧] عقد قائد الجيش الميدانى الفريق صلاح محسن مؤتمراً حضره قادة فرق المشاة والمدرعة ولخص فيه موقف العدو، وقارن بين قوات الطرفين مستنداً على المعلومات المزود بها من إدارة المخابرات الحربية، واستنبط أن التفوق فى جانب القوات المصرية بنسبة ٣, ١ فى المشاة و٣, ١ فى المدرعات، مع تفوق كبير فى قطع المدفعية والهاونات، وقد أخطأ فى هذا خطأ لا يغتفر لاستناده على معلومات أقل ما توصف به أنها غير دقيقة، علاوة على أنه لم يضع فى تقديراته نوعية القوات والمهام المكلفة بها، والمسافات الواسعة التى تنتشر عليها، وعدم القدرة على المناورة بها بسبب طبيعة الأرض من ناحية، وبسبب النقص الكبير فى الحملة من الناحية الأخرى وهى الأهم، هذا علاوة على التضارب فى الواجبات، وعدم وضوح الهدف النهائى الذى يسعى لتحقيقه، مما يجعل هذا الاستنتاج يستند على الكم فقط، دون مراعاة العوامل الأخرى التى تجعل لهذا الكم فاعلية».

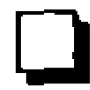
ويعاود الفريق مرتجى الحديث المنتقد لتصرفات وكفاءة قائد الجيش الميدانى فى موضع آخر من كتابه:

«برزت أمام قائد الجيش الميدانى ظاهرتان أراد أن يستفسر عنهما من القيادة العليا.. الأولى تتعلق بالحد الخلفى للجيش بعد أن تقدم الحد الأمامى للقوات كثيراً نحو الشرق، مما أثر على قدرته على السيطرة على حده الخلفى، لذلك طلب أن يتولى غيره مسئولية الدفاع عنه.. والثانية تركزت فى تأمين خط المضايق بعد أن تخصصت القوة التى أنيط بها تأمين المضايق إلى قوات الستارة المضادة للدبابات وأصبحت المضايق بدون قوات تدافع عنها.. والإجابة عن هذه الاستفسارات لم تصل إلا فى اليوم التالى».



وهو يدلل على عدم كفاءة قائد الجيش الميدانى (أى الفريق صلاح محسن) فى مجال التخطيط، حتى إنه لم يكتشف خطأه إلا بعد ١٦ يوماً من وضعه الخطة:

«ومما يدعو للأسف أنه بعد مضى حوالى ستة عشر يوما منذ إعلان حالة الطوارئ فى القوات المسلحة وبعد أكثر من ستة أشهر على وضع الخطة الدفاعية «قاهر»، يكتشف قائد الجيش الميدانى - واضع هذه الخطة - أن أوضاع نقط الإنذار على الحدود لا تمكنها من مراقبة كل المواجهة، وأن الضرورة تحتم تعديل هذه الأوضاع حتى تتمكن من التبليغ عن نشاط العدو على الجانب الآخر من الحدود، وعن أى تحركات تجاه حدودنا وداخل أراضينا، مع تكثيف قوات الاستطلاع فى المنطقة شرق وشمال الكونتلا وإعادة النظر فى ربط هذه الوحدات ببعضها البعض وبقيادتها وتنسيق عملية الاستطلاع كلها فى خطة واحدة محكمة».



ومع أن شمس بدران لم يكن من القادة العسكريين المناظرين لمرتجى فى السن أو الرتبة، إلا أنه كان قد تولى بالفعل مسئوليات يترأس خلالها الفريق مرتجى نفسه، ومع هذا فإن مرتجى لا يكلف نفسه عناء نقد شمس بدران، ولا توليه منصب وزير الحربية ولا ما سبق ذلك من سيطرة شمس على القوات المسلحة، إنما هو يكتفى بتوجيه النقد إليه فى واقعة نقله التطمينات السوفيتية إلى القيادة المصرية، وهو يلقى باللوم على شمس بدران وحداثته وعدم فهمه وتقديره للعقلية السوفيتية فيقول :

«ولعل أبرز الأخطاء القاتلة التى وقعت فيها القيادة العليا، تمثل فى دفعها بكل القوات المتيسرة فى الجمهورية إلى سيناء، دون الاحتفاظ باحتياطيات كافية خارج مسرح القتال يمكن استخدامها فى مجابهة المواقف الطارئة أو لاستغلال نجاح لاح فى منطقة ما.. وتركت منطقة غرب القناة إلى القاهرة عارية تماماً من القوات المقاتلة ذات الفاعلية، وتعللت القيادة بأنها ظنت أنها ستكون قادرة على إنشاء قوات كافية جديدة تسلح بالأسلحة المتفق على توريدها مؤخراً من الاتحاد السوفيتى والتى سافر بخصوصها وزير الحربية وجاء محملاً بالوعود الخلابة التى صدقها بحسن نية المتفائل، أو ـ وهو الأصح من وجهة نظرى، أنه لحداثته لم يفهم جيداً العقلية السوفيتية ولم يستوعب نقاش المسئولين فيها، وظن أن أى كلمة مجاملة تصدر منهم تعنى استعدادهم للمساعدة إلى آخر الحدود، وهو ما يتمشى مع رغباته ومطالبه، ولم يمعن الفكر فى استنتاج ما هى الحقيقة وما هى التمنيات. وعلى ذلك بنت القيادة العليا تشكيل الوحدات المقاتلة الجديدة على سراب خادع».

(٢٣)

ويعطى الفريق مرتجى أهمية كبيرة لتحليل وتقييم دور المعدات العسكرية، منتقداً بوضوح شديد سياسات التسليح التى كانت القوات المسلحة تأخذ بها فى ذلك الوقت ومقارناً أيضاً بين تسليح الجيشين المصرى و الإسرائيلى:

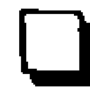
«والمقصود بالمعدات كل ما تشتمل عليها من وسائل القتال: أسلحة وذخائر وعربات ودبابات.. إلخ، وهذه كانت إلى حد ما متوافرة إلا أن التوازن فيها لم يكن سليماً.. ففى الوقت الذى تكون فيه المرتبات [تعبير عسكرى يقصد به الموارد المحددة] كاملة فى صنف من الأصناف، نجد هناك نقصاً كبيراً فى صنف آخر.. والمفروض أن تسليح الوحدات بالأسلحة وضع على أساس علمى متوازن للوحدة يوفر لها قوة النيران والسيطرة والحركة.. واختلال التوازن معناه انتقال تفوق هام جداً من عناصر إدارة المعركة وسير القتال والسيطرة على القوات وخفة الحركة وقوة النيران، إلى جانب مَنْ تقف وحداته متكاملة التوازن.. لذلك خاضت وحداتنا معارك ٥ يونيو ٦٧ والتفوق فى هذه الناحية فى جانب العدو».

«أما من حيث نوعية هذه المعدات المسلحة بها القوات المصرية، التى اشتريت من الاتحاد السوفيتى، فلم تكن متفوقة على مثيلاتها التى لدى جيش الدفاع الإسرائيلى، خصوصاً من ناحية المدى والسرعة والقدرة على المناورة. ويمكن القول دون تردد: إن روسيا لم تمدنا بأحدث ما عندها، وإنما سمحت لنا باستيراد أسلحة بقدر محدد، وبقيود تجعلنا نفكر أكثر من مرة إذا راودتنا أنفسنا على إشعال حرب فى المنطقة.. ورغم أن المعلومات التى تجمعت عند القيادة السياسية العسكرية العليا كانت توضح هذا القصور فى النوع.. إلا أنها تجاهلت هذه الاستراتيجية المقصودة لعدم وجود مصدر توريد سلاح آخر، فكثير من المعدات كانت تنقصها قطع الغيار والأجزاء التكميلية نتيجة لخطة سوفيتية مرسومة، كذلك لم تكن الذخائر الموجودة بالمستودعات تفى بمطالب العمليات.. ويؤخذ على روسيا أنها أخفت عنا الأسلحة المتطورة أو التى أدخلت عليها تحسينات واكتفت بإرسال الأسلحة التى تعتبر متأخرة نسبياً».

(٢٤)

ويتحدث الفريق مرتجى عما نسميه ونعرفه اليوم بالصيانة، وهو يطلق على هذا المعنى مسمى العناية الفنية، وهو يفاجئنا بأن كثيراً من الطائرات والغواصات كانت تحتاج إلى إصلاحات كثيرة حين بدأ القتال:

«كما أن العناية الفنية بهذه المعدات لم تأخذ الاهتمام اللازم من جانب الأجهزة المسئولة، لذلك تعددت الأخطاء ونتجت عنها خسائر مادية وبشرية.. ورغم توضيح هذه الأمور عن طريق التقارير، إلا أنها أهملت أو عمل على عدم وصولها إلى القيادات المسئولة عن فروع القوات المسلحة حتى لا تسبب الاستياء.. وكل هذا عمل تحت الاعتقاد بأن الحرب مع إسرائيل لم يحن وقتها بعد. وعندما بدأ القتال كان كثير من الطائرات والسفن الحربية ـ خصوصاً الغواصات وغيرها ـ يحتاج إلى إصلاحات كبيرة تستغرق وقتاً طويلاً لتكون صالحة للقتال».



وفى مجال الدعم الفنى والصيانة يقارن صاحب هذه المذكرات بين الموقف فى قواتنا المسلحة وموقف العدو الإسرائيلى، وهى مقارنة تكشف عن مدى عجزنا للأسف الشديد:

«ومن الملاحظات التى ظهرت لنا أنه فى الوقت الذى استخدمت فيه إسرائيل معدات حالتها جيدة رغم مضى مدة طويلة عليها، كانت مثيلتها عندنا والتى مضى عليها المدة نفسها تركن فى المخازن بسبب عدم الصلاحية الفنية والقتالية، ومع ذلك وتحت تأثير المعلومات الخاطئة والمبالغ فيها من بعض المسئولين عن إمكان تعبئة قوات جديدة بهذه الأسلحة أخرجت من المخازن، لكن لم تلبث أن تعطلت فى الطريق وهى متجهة نحو مواقع هذه القوات ولم يستفد منها، رغم أنها دخلت فى حسابات المخططين فى تحديد المهام والواجبات وعند عمل مقارنة بين قوات الجانبين لمعرفة من هو أكثر تفوقا».

وهنا يبلور الفريق مرتجى رؤيته ويقول فى صراحة :

«وعلى ذلك يمكن القول إن إسرائيل كانت متفوقة فى المعدات والأسلحة وخفة الحركة وقوة النيران وفى الجو قبل إطلاق الرصاصة الأولى».

(٢٥)

ويجاهر صاحب هذه المذكرات بمدى التدهور الذى أصاب سياسات التدريب على مستوى القوات المسلحة، وقد سبق لنا الحديث عما لفت النظر إليه من إهمال القادة تدريب أنفسهم،، بل هو يؤكد ما ذكره الفريق صلاح الحديدى أيضاً من أن التدريب فى العام السابق على المعركة كان قد أوصل إلى أضعف درجاته:

«... وصل التدريب فى السنوات القليلة قبل ٦٧ إلى مستوى منخفض تزايد انخفاضه بدرجة خطيرة فى السنة التدريبية الأخيرة (٦٦/ ٦٧) ويمكن إجمال أسباب هذا الانخفاض فى عدد من العوامل أهمها:

«الشكوى المفتعلة من الضباط من قسوة التدريب واستجابة القيادة العليا لهذه الشكوى ـ متأثرة بإرهاق الضباط الذين خدموا لمدد طويلة فى اليمن ـ وإصدارها التعليمات للنزول بمستوى التدريب إلى مستوى الوحدات الصغرى.. وهو أمر فى حد ذاته يوحى بأن توقع القتال مع إسرائيل مستبعد.. وإلا كيف أحارب عدوا ومستوى تدريب بعض وحداتنا لم يزد على مستوى السرية».

وينتقد الفريق مرتجى سياسات التدليل التى اتبعت مع الضباط ومنحتهم الاجازات الطويلة،مما أثر تماماً على جدية التدريب والسيطرة عليه:

«منح الضباط وضباط الصف الذين كانوا يخدمون فى سيناء اجازة شهرية فاقت كل حد ـ سبعة أيام كل ٢٢ يوما ـ أثرت تأثيراً مدمراً على انتظام التدريب وعلى جديته وعلى السيطرة عليه.. هذا علاوة على أن التدريب على واجب العمليات استبعدت ساعاته من ساعات التدريب على القتال، ولقد بالغت الوحدات بدرجة كبيرة فى هذا التدريب الذى لم يخرج عن إتقان احتلال المواقع الدفاعية.. وسنرى فيما بعد أن الوحدات التى استنفدت الكثير من الساعات فى هذا الواجب، تركت مواقعها الأصلية واحتلت مواقع أخرى لم يتم لها التدريب عليها.. خلاصة كل هذا أن الساعات المتبقية للتدريب لم تكن كافية لتغطية موضوعات التدريب الرئيسية.. علماً بأن القوات التى خدمت فى اليمن تعودت على عادات سيئة لا تصلح لحرب حديثة، كإهمال عامل الجو والدفاع الجوى والإخفاء والتمويه والانتشار وأهمية الحفر وإنشاء الملاجئ وإعطاء عامل الوقت والمناورة بالقوات الأهمية الكافية».

(٢٦)

كذلك ينتقد الفريق مرتجى سياسات الأمن التى كانت وراء إجراء حركات تنقلات واسعة قبيل الحرب لم تستهدف شيئاً عسكرياً ذا بال، وإنما كانت بهدف إبعاد الضباط عن الأماكن التى تعودوا الخدمة بها:

«كذلك أثرت تنقلات الضباط ـ عملاً لمبدأ الأمن الداخلى ـ على التدريب تأثيراً بالغاً.. رغم أن هذه التنقلات لم يكن لها مبررها، بل كانت تجرى فى أثناء السنة التدريبية، وهو ما يتنافى مع مبدأ تثبيت الضباط خلال السنة التدريبية. بل قد يدهش الإنسان حر التفكير وغير المقيد بمبدأ الأمن عن سبب هذه التنقلات.. وعلى سبيل المثال تغير جميع القادة تقريباً فى النصف الثانى من عام ١٩٦٦ لا لشغل مناصب أخرى وإنما لشغل مناصب على نفس المستوى ولكن فى أماكن أخرى».

ومن الجدير بالذكر أن الفريق صلاح الحديدى قد أفاض فى الحديث عن هذه النقطة، وإن كان قد أعطاها أهمية أكثر بكثير مما أعطاها الفريق مرتجى.

وعلى نفس النمط ينتقد مرتجى سياسات التعليم وليس سياسات التدريب فحسب:

«كذلك أهمل التعليم فى المنشآت التعليمية العسكرية بدرجة كبيرة واختصرت مدة الدورات التعليمية بدرجة أثرت على مستواها وتخرج منها الضباط أو ضباط الصف لم يزودوا بالعلم الكافى ولا بالناحية العملية الكافية التى تفيد المتخرجين فى عملهم وفى الإلمام بجميع ما يلزم لقياداتهم».



ومما يفاجأ به القارئ لهذه المذكرات فى سنة ٢٠٠٠ أن القوات المسلحة لم تكن قد أجرت أية مناورة منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٧، والقارئ يقارن بين هذا وبين المناورات التى تجريها قواتنا المسلحة الآن من آن لآخر فيعجب من روح التراخى التى كانت موجودة على هذا النحو فى ذلك الوقت:

«ومما تجدر الإشارة إليه أن القوات المسلحة المصرية لم تجر أية مناورة عامة بالجنود من بعد عام ١٩٥٤ .. وأهمية المناورات معروفة، فهى أقرب تمثيل لجو الحرب الحقيقية، وتعطى مناخاً أقرب ما يكون للقتال الفعلى وظروفه المختلفة وأسلوب التخطيط للعمليات وإدارة المعارك والسيطرة على سير القتال.. إلخ».

ويصل الفريق مرتجى إلى أن يلخص الموقف العسكرى كله من هذه الزاوية فى عبارة قصيرة محكمة يقول فيها:

«والخلاصة أن التدريب على القتال والتدريب التعبوى لم يأخذا حقهما من الاهتمام بعد التورط فى حرب اليمن.. فلا غرو أن يضعف مستوى الكفاءة القتالية فى الوحدات والتشكيلات والقيادات الدنيا والعليا، علاوة على ضعف التدريب الفنى والنقص فى عدد الفنيين والمهنيين بدرجة كبيرة لأسباب قتالية. ويمكن القول إن تدريب القوات المصرية قبل دخولها حرب يونيو ٦٧ كان دون مستوى تدريب الجانب الآخر وبدرجة كبيرة».

وهنا يحرص الفريق مرتجى على أن يردف هذا كله بقوله :

«ولن أتعرض هنا لضعف الضبط والربط فى القوات المسلحة لأسباب عديدة وضعف التدريب المعنوى.. فتفاصيلها جاءت فى كتابى الأصلى عن «الجيش المفترى عليه».

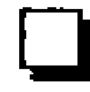
(٢٧)

كذلك يبلور الفريق مرتجى الفروق بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية فى عبارة أدبية بليغة مركزة يقول فيها:

«فهل بعد استعراضنا لبعض أوجه الضعف والقصور يحق لنا أن نتهم قواتنا المسلحة بأنها تخاذلت فى حرب ٥ يونيو ٦٧.. فهل يطلب من مريض طال مرضه فأصابه الهزال أن يحارب مَنْ هو بصحة جيدة، صحيح البدن، سليم العقل، فإذا غلب على أمره ـ وهو المتوقع ـ ألقينا بالخطأ كله عليه ولم نحاسب أنفسنا. لماذا لم نشخص مرضه جيدا؟ ولماذا لم نوفر له العلاج السليم الذى يشفيه من علته؟ ولماذا لم نعطه الوقت الكافى حتى يسترد كامل صحته وقوته ويصبح نداً لأى نزال قادراً على أن ينهيه لصالحه».

ويواصل الفريق مرتجى بلورة هذه الفكرة مثنياً بالحديث عن تحديد المسئولية عن كل هذه الأوضاع الخاطئة، ونحن نراه كالعهد به فى هذه المذكرات يتجنب ذكر الأسماء وإن كانت واضحة:

«أظن أنه لا توجد صعوبة فى الوصول إلى الحقيقة التى تحول الاتهام إلى مَنْ تركه يعانى من مرضه طيلة هذه المدة.. والقيادة السياسية العسكرية العليا هى المسئول الأول عن عدم مد يد المساعدة إلى قواتها المسلحة فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حتى تكون قادرة على تحقيق استراتيجيتها الشاملة وأهدافها السياسية».



ويجاهر الفريق مرتجى فى شجاعة بانتقاد سياسات الإعلام المصرى قبل الحرب، وهو يعتبر أن التباهى أمام الشعب بحجم الأسلحة كان من أكبر الأخطاء التى وقعنا فيها، وهو يردف بقوله: «بحسن نية»، وأنا أتحفظ على هذا الوصف، فأين حسن النية فى مثل هذا التصرف الأخرق الذى يعرف العسكريون المبتدئون مدى خطورته، سواء على المستوى الشعبى أو على مستوى العدو. وسرعان ما يصل الفريق مرتجى إلى تقرير أننا فقدنا تماماً وبإرادتنا مبدأ من أهم مبادئ الحرب وهو «السرية»:

«ومن أكبر الأخطاء التى وقعنا فيها عن حسن نية، أو بسبب التباهى أمام الشعب

بما نمتلكه من أعداد وفيرة من مختلف الأسلحة، أو بسبب الفكرة الكاذبة لدى القيادة العليا أن إظهار القوة معناه تفادى الحرب أو على الأقل تأجيلها للوقت المناسب لنا.. أننا أغفلنا مبدأ من أهم مبادئ الحرب وهو السرية. فجميع معداتنا كانت تعرض على رجل الشارع فى الميادين، وفى الاستعراضات وبكل ما نملك من أعداد.. وكنا نسارع بعرض كل ما وصل لنا حديثاً.. ولقد استفاد العدو النشيط من هذا الخطأ الذريع من حيث التزود بالأعداد والأنواع التى تعطيه التفوق على ما نملك.. وهكذا سلمنا بعنصر هام من عناصر المفاجأة إلى إسرائيل».

(٢٨)

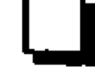
ويناقش الفريق مرتجى بكل وضوح وصدق كل ما أثير حول مبدأ تأجيل الضربة الأولى، ومع أنه يتخذ موقفاً واضحاً ضد ما التزمت به القيادة المصرية بالفعل، فإنه لا ينى يحلل ويدرس ليصل إلى حجم المأساة فى الاستراتيجية التى آثرت قيادتنا أن تلجأ إليها، وهو يضع السؤال فى كل وضوح ويجيب عليه مستشهداً بأقوال الأعداء من القادة الإسرائيليين أنفسهم:

«لماذا لم توافق الزعامة السياسية على أن تكون مصر هى البادئة بالضربة الأولى؟».

ويجيب الفريق مرتجى عن هذا السؤال بقوله :

«يضع العرف العسكرى الهجوم فى المرتبة الأولى، ويعتبره خير وسيلة للدفاع، ورغم أن [يقصد:حتى أن] القادة السابقين وضعوا رأيهم وخلاصة خبراتهم، التى تنص على أن الاستراتيجية العسكرية يجب ألا تجد نفسها فى وضع لا تكون فيه حرة فى الشروع فى الحروب، وأنها يجب أن تكون قادرة على توجيه الضربة الأولى. حتى أن الجنرال وايزمان قائد السلاح الجوى الإسرائيلى السابق قال لرئيس وزراء إسرائيل قبل حرب ٦٧ : «إنكم إن لم تهاجموا فوراً فإنكم تتجهون نحو الفناء.. وبالنسبة لإسرائيل ومصر مَنْ يقوم بالهجوم المفاجئ قبل الآخر هو الذى يضمن جميع فرص التفوق الجوى، وبالتالى سيضمن إحراز النصر».

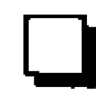
«وقال موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى:« إن من أخطاء ناصر أنه لم يقدر الأهمية الجوية للضربة الأولى».



ثم يتحدث الفريق مرتجى بأسى واضح عن خطأ وجهة نظر القيادة المصرية على الرغم من أنها قد نبهت إلى موطن الخطورة فيقول :

«ومع ذلك فقد اتخذت الزعامة السياسية المصرية أخطر قرار - يعتبر العامل الأساسى فى نكبة حرب ٦٧ - بألا تكون مصر هى البادئة بالضربة الأولى بعد كل هذه الاستعدادات وكل هذه الحشود، ورغم توضيح القادة المسئولين وعلى رأسهم قائد القوات الجوية - الذى استخدم كبش فداء بعد الحرب وألصقت به تهمة نكبة القوات الجوية - بأن انتظار الضربة الأولى سينزل الوبال على القوات الجوية المصرية، ويجعل موقف الطيران المصرى فى منتهى الصعوبة، ومنتهى الضعف. إلا أن مراكز القوى صممت على رأيها، وألقت بالمسئولية على عاتق القوات الجوية طالبة منها أن تتخذ الإجراءات التى تمكنها من تفادى الضربة الأولى، والرد بضربة انتقامية كبرى.. وكيف؟.. وما هى الطريقة؟ وأين الوقت؟؟ وما هى الإمكانات التى تجعل مثل هذا الطلب قابلاً للتنفيذ؟ هذا ما أصمت مراكز القوى آذانها عن سماعه.. ظانة أن ما يمكن قوله يمكن تنفيذه، فقد اعتادت على ذلك، ونسيت فى غمرة طبيعتها الانعزالية أن اختبار الحروب أمر يختلف عن خداع الأقوال والتظاهر بتنفيذ الرغبات التى اعتاد الانتهازيون والمتملقون على إحاطة مراكز القوى به لتشبع غرورها وصلفها».

«ومع ذلك فقد طلب يوم ٢٧ مايو ٦٧ من القوات الجوية تنفيذ ضربة جوية للعدو، ثم ألغى هذا الأمر وتغير الموقف، واتخذ بإصرار عجيب قرار عدم البدء بالضربة الأولى».



ويصل الفريق مرتجى إلى القول بأن هذا القرار كان بمثابة الهدية الثمينة لإسرائيل:

«وهذا القرار يعتبر هدية ثمينة قدمتها مصر لإسرائيل وساعدتها على دحر القوات الجوية المصرية، وبالتالى هزيمة القوات البرية بطريقة لم تكن على البال ولم يقدرها أحد، وساند هذا اهتزاز القيادة العليا المصرية وعدم خبرتها والشلل الذى

أصابها بعد مفاجـأتها بالهجوم الإسرائيلى الذى كان من العوامـل المساعدة على إنهاء الحرب فى ستة أيام».

«وإذا روينا الحقيقة قلنا إن القوات المصـرية لم تحارب إلا يوم ٥ يونيو، وحتى بعد ظهر يوم ٦ يونيو ٦٧، عندما صدر القرار الخطير بانسحاب القوات المصرية من سيناء وعودتها إلى غرب القنـاة، ثم التراجع فى القرار بعد ذلك بطريقـة ارتجالية، لا تخطر على بال مَنْ يعرف مـبادئ التكتيك العسكرى، فأصاب القـوات ما أصابها، وضاعت على الدولة ملايين الجنيهات والعديد من الأرواح البريئة التى زج بها فى هذه المجزرة دون أن تتهيأ لها».

وفى موضـع آخر من مذكراتـه يؤكد الفريـق أول مرتجى علـى انتقاده لهـذا الخطأ الرهيب ويختم حديثه بقوله:

«التسليم للعدو بمبدأ المبادأة، أى باختـياره الوقت والمكان المناسبين لضربته دون أن تتخذ مراكـز القوى الإجراءات الفعالة التى تـسمح للقوات المسلحـة ـ وعلى رأسها القـوات الجوية ـ بتـفادى الضربـة الأولى وقيامـها بالضـربة المضادة الانـتقاميـة وهى متمتعة بأكبـر قوة لديها.. مع إغفال أهمية أن تكون البادئ بالـقتال الذى أصبح لا مفر منه».

«التنازل للعدو الإسرائيلى عن مبدأ المفاجأة أهم مبادئ الحرب المعترف بها.. ومن يتملكها ويحتـضن مبدأ المبادأة يكسب من البداية سبعين فـى المائة من عناصر الفوز.. ووضع القوات المسـلحة فى موضع مترقـب البلاء دون أن تمتلك القدرة عـلى تفاديه هو أمر خـطير، فانـتظار البـلاء من أصعب الأمـور على النـفس البشـرية ويؤثر عـلى معنوياتها ويضعف من صلابتها، والمثل العامى يقول: « وقوع البلاء ولا انتظاره».

(٢٩)

ولا يجد الفريق مرتجى حرجاً فى أن يتحـدث عن المستوى غير اللائق الذى كانت عليه القـوات البرية، على الرغم من أنه كـان قائد هذه القوات، وهو يدلنا عـلى كثير من العيوب والمآخذ وأوجه النقص التى كانت تعانى منها هذه القوات ويقول:

«أما القوات البرية فكانت اعتباراً من أول مايو ١٩٦٧ تحتفظ بمستوى مرتبات السلم المنخفضة فقط، وذلك بعد أن سرحت دفعة احتياط من الوحدات قبل موعدها بشهرين مع تأخير استعواضها بهدف ضغط ميزانيتها وخفض هذه القوات بما يعادل ثلث قوتها.. ولقد ترتب على هذا الوضع أن فوجئت القوات المسلحة بالأزمة السياسية في ١٤ مايو وهي تعاني نقصاً في مرتباتها البشرية بالغ إجماليه ٣٧٪ من الضباط، ٣٠٪ من الرتب الأخرى».



وينتقد الفريق مرتجي في مذكراته سياسات التعبئة المصرية، ومن العجب أن التعبئة في الأجهزة السياسية للثورة كالاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي وهيئة التحرير، كانت أكثر فاعلية من التعبئة في القوات المسلحة، وإن كان مرتجي لا يصرح بهذا في مذكراته:

«وبجوار هذا كان جهاز التعبئة المصري جهازاً محدوداً لم تتح له على مر السنين السابقة فرص مناسبة للتدريب العملي على تعبئة واستكمال قوات الاحتياط، وذلك بسبب ضغط المصروفات».

«ولم يكن هناك أي تخطيط واقعي على مداومة تدريب قوات الاحتياط على القتال، ولم تأخذ القدر الكافي من التدريب العملي الذي يوصلها إلى مستوى كفاءة قتالية معقولة».

(٣٠)

ولا يفوت الفريق مرتجي أن يشير في أكثر من موضع من مذكراته إلى جذور الخلاف بين الرئيس والمشير، وأثر هذا الخلاف على القوات المسلحة:

«وفي ظل هذا الجو المخيم على القوات المسلحة، كانت هناك على الجانب السياسي حساسية مشتعلة منذ عام ١٩٦٢ بين الزعامة السياسية والقيادة العسكرية، وهو أمر كانت تجهله أروقة القوات المسلحة، وهذه الحساسية أحدثت خللاً في السيطرة السياسية على القوات المسلحة وأحدثت نوعاً من الانفصال، بل تسببت في

إيجاد جو من عدم الانسجام بين القيادتين، كان له تأثير غير مباشر على تلبية طلبات القوات المسلحة».

وهو يقدم تعريفا للقيادة العليا للقوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت يختلف عن تعريف الفريق أنور القاضى وكأنما مثل هذا الامر قابل للاختلاف حتى على هذا المستوى:

«على رأس التنظيم القيادى تقف «القيادة العليا للقوات المسلحة» التى أعيد تشكيلها عام ١٩٦٦ ويرأسها المرحوم المشير عبدالحكيم عامر، الذى احتفظ دون باقى أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان هو القائد العام الفعلى لها، وتضم وزير الحربية شمس الدين بدران، الذى كان قبل تعيينه فى هذا المركز يشغل منصب مدير مكتب نائب القائد الأعلى للشئون العامة. وكذلك مساعدى نائب القائد الأعلى، وهما منصبان استحدثا عام ١٩٦٤ عند إعادة تنظيم القيادات العليا للقوات المسلحة وشغلا بالفريق أول أحمد حليم إمام، والفريق أول هلال عبدالله هلال، ورئيس أركان هيئة حرب القوات المسلحة الفريق أول محمد فوزى، وبالإضافة إلى ذلك مدير الأركان بالقيادة العليا اللواء على عبد الخبير».

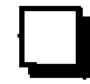
«وكانت هذه القيادة هى المسئولة عن التخطيط الاستراتيجى، وعن توجيهات العمليات الحربية والسيطرة على القوات المحاربة من خلال القيادات التى تنشأ حسب الظروف».

«وتعتبر هذه القيادة هى مركز القيادة الرئيسى ومكانها القاهرة، وحتى يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كانت القيادة التالية للقيادة العليا فيما يختص بالعمليات الحربية على الجبهة الشرقية، هى «القيادة العسكرية الشرقية» التى يرأسها الفريق صلاح محسن، والتى سميت عندما تأزم الموقف ولاح شبح الحرب فى الأفق بقيادة «الجيش الميدانى». ولقد أنيط بهذه القيادة مهمة وضع الخطط الحربية للدفاع عن سيناء، وكذلك الخطط التعرضية فى حالة التحول من الدفاع إلى الهجوم حسب تطور سير المعركة الدفاعية التى كانت تعتبر المرحلة الافتتاحية لحرب المستقبل مع إسرائيل، باعتبار أن مصر فى هذه الفترة لم تكن على استعداد لخوض حرب تعرضية من اختيارها».

(٣١)

وإذا كانت هناك إدارة معينة من إدارات الجيش تحظى بالقسط الأكبر من لوم الفريق أول مرتجى، فإنها المخابرات الحربية التى كان اللواء (الفريق أول فيما بعد) محمد أحمد صادق مديرها فى هذه الفترة، ويكرر الفريق مرتجى فى هذه المذكرات انتقاده للمخابرات الحربية فى أكثر من موضع، ويمكن التنبيه إلى أن المخابرات الحربية هى التى يقصدها الفريق مرتجى حينما يتحدث عن المخابرات، فقد تعود على هذا الاسم المختصر دون إضافة كلمة «الحربية»، وربما يقع بعض القراء فى الخلط لأنهم هم الآخرين يطلقون لفظ المخابرات من باب الاختصار على المخابرات العامة. ومن المواضع التى ينتقد صاحب المذكرات المخابرات فيها قوله :

«وفيما يختص بالمخابرات والمعلومات المتيسرة عن العدو، فقد كان العدو يعرف عنا أكثر مما ينبغى، وكنا نعرف عنه أقل مما ينبغى. فقد تمكن من معرفة خصائص طائراتنا وقدراتها ونقط الضعف فيها، بعد أن وقعت فى يده طائرة ميج ٢١ أهداها له طيار عراقى خائن هرب بها.. وكان يعرف، عن يقين، مواقع محطات الرادار ونطاق عمل بطاريات الدفاع الجوى والممرات التى ينفذ بها دون أن يتعرض لنيرانها أو صواريخها، بل كان يعرف الموجات التى تعمل بها الأجهزة الالكترونية، ولديه قدرة التشويش عليها».



وهو ينتقد المخابرات الحربية فى تأكيدها على وجود حشود إسرائيلية ونية إسرائيلية بالهجوم على سوريا، مما دفع المشير إلى إصدار أوامر بإدارة ماكينة القوات المسلحة فيقول:

«... فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباح هذا اليوم، عقد المرحوم المشير عبدالحكيم عامر مؤتمراً فى مكتبه حضره جميع قادة القوات ورئيس هيئة أركان حرب ورئيس هيئة العمليات (الفريق القاضى) ومدير المخابرات اللواء محمد أحمد صادق».

«وتكلم فى هذا المؤتمر مدير المخابرات (يقصد المخابرات الحربية على عادته فى الاختصار)، الذى أكد وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية وعدّد مصادر هذه

المعلومات التى تضمنت القيادة العربية الموحدة والجيش اللبنانى، والسفارة المصرية فى موسكو ورئاسة الأركان السورية، وأن نية إسرائيل هى الهجوم على سوريا فى الفترة من ١٧ إلى ٢١ مايو ١٩٦٧».

«وبعد أن انتهى مدير المخابرات أصدر المرحوم المشير عامر جملة توجيهات القصد منها إدارة ماكينة القوات المسلحة ـ التى كانت فى حالة استرخاء وينقصها الكثير الذى يسهل حركتها ـ بأقصى سرعة استعداداً لدخول سباق قتالى لم تهيأ له ولم تستعد له».

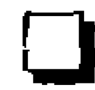
وفى موضع ثالث ينتقد صاحب هذه المذكرات تصرفات المخابرات الحربية فيقول :

«الغريب هنا أن المخابرات المصرية شعرت أنها وقعت فى خطأ كبير لذلك بدأت تتحول من حالة اليقين والتأكد إلى حالة التشكك وعدم الاطمئنان ولم يمر بعد بضع ساعات بين الحالتين».

«ففى حوالى ظهر يوم ١٤ مايو ٦٧ تم حديث تليفزيونى بين مدير المخابرات الحربية وقائد المنطقة العسكرية الشرقية، تلخص فى أن العدو الإسرائيلى حشد سبعة ألوية تجاه الجبهة السورية ويحتمل أن يزيدها إلى خمسة عشر، وأن العدو قد يبدأ عملياته الحربية فيما بين ١٥ مايو أو بين ١٧ ـ ٢١ مايو».

«وبحلول مساء هذا اليوم أرسلت إدارة المخابرات الحربية المصرية تحليلاً للموقف إلى القيادة العليا، نوهت فيه باحتمال أن تكون الأزمة وليدة خطة مفتعلة ونصحت بالتريث انتظاراً لمعلومات مؤكدة».

«أى أن المخابرات الحربية بدأ الشعور يتابها بأن العملية كلها لا تخرج عن أن تكون فخاً لإيقاع مصر فيه، وهو ما حصل فعلاً».



وبعد صفحات أخرى يسخر مرتجى من المخابرات الحربية وسلوكها فى موضع رابع فيقول :

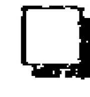
«وفى هذا اليوم (١ يونيو ٦٧) خشيت المخابرات الحربية أن يفوتها قطار استنتاج

الهجوم الإسرائيلى المزعوم، خصوصاً والاستعدادات المصرية قائمة على قدم وساق لمقابلته.. فتضع ضمن احتمالات العدو المتوقعة شن عملية تعرضية ضد الاتجاه التعبوى الجنوبى بسيناء عمادها المدرعات».



وفى موضع خامس يشير صاحب هذه المذكرات إلى مدى قصور رؤية المخابرات الحربية لنوايا العدو وسوء تقديرها لنواياه ويقول:

«وهكذا نرى أن أغلب استنتاجات المخابرات تميل إلى أن إسرائيل لن تقدم على عمل تهورى بشن حرب شاملة.. وهو الشعور السائد فى جميع الأوساط العسكرية على اختلاف مستوياتها.. ولذا فإن اندلاع الحرب فى يوم ٥ يونيو لم يكن مفاجأة على المستوى التكتيكى فقط، وإنما كان على المستوى الفكرى، ويرجح أن يكون هو السبب الرئيسى فى اهتزاز القيادة العليا وإصابتها بالشلل الذى أفقدها القدرة على حسن التصرف، وإدارة الحرب بطريقة حكيمة تحفظ للقوات المسلحة ماء وجهها».



وفى موضع سادس يشير الفريق مرتجي إلى الخطأ فى استنتاجات المخابرات الحربية التى كانت تبنيها فى هذه الواقعة على سبيل المثال على برنامج خاص قدمته الإذاعة الإسرائيلية، وكأنما أصبحت أجهزة العدو هى التى تحرك خططنا:

«وذكر ملخص المخابرات المصرية أن الإذاعة الإسرائيلية قدمت برنامجاً خاصاً عن الطيران العربى للمحافظة على الروح المعنوية فى إسرائيل، وأفصح هذا البرنامج عن أنها تحسب حساباً للتفوق الجوى العربى فى مجال الطائرات قاذفة القنابل الذى يؤثر تأثيراً كبيراً على خطط إسرائيل ومعنوياتها.. وهذا الاستنتاج الأخير يوحى بأن إسرائيل تخشى الحرب.. وغفلت المخابرات الحربية لقصورها الذاتى ولتركيز مجهودها الأساسى فى أمن القوات المسلحة وإهمال جانب العدو عن أن إسرائيل تستعد لهذه الحرب منذ عام ١٩٥٦، وأنها كانت فى انتظار المبرر الذى يظهرها أمام الرأى العام العالمى فى صورة المجنى عليها، وأنها ـ خوفاً على بقائها وحفاظاً على كيانها ـ اضطرت غير باغية لخوض هذه الحرب».

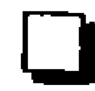
(٣٢)

ويصل الفريق مرتجى فى اتهامه للمخابرات الحربية بالقصور والفشل إلى الذروة فى الفقرة التى يشير فيها إلى أن ملخص المخابرات عن يوم ٤ يونيو لم يتضمن أى إشارة إلى احتمال ضربة مفاجئة، على الرغم مما كانت تتضمنه تقارير سابقة للمخابرات كانت تنخدع بنوايا العدو فى الخداع والتمويه:

«... وذكر ملخص المخابرات الحربية المصرية عن هذا اليوم (٤ يونيو) أن العدو مستمر فى تدعيم قواته جنوب العوجة ـ بير سبع ـ ويزداد نشاطه أمام الكونتلا، ويقوم بتركيب ميكروفونات قرب خط الحدود على الاتجاه التعبوى الأوسط مما يتوقع معه أن يقوم بتوجيه إذاعات منها لأغراض الحرب النفسية».

«وذكر الملخص أيضاً أنه لم يطرأ تغيير يذكر على حجم وأوضاع القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية، ونوه عن تحرك ٣٠٠ فدائى صهيونى من فرنسا إلى إسرائيل».

«والملاحظ أن هذا التقرير هو التقرير السابق للحرب مباشرة، ومع ذلك جاء خالياً من احتمالات ضربة مفاجئة من قبل العدو.. بل ومعظم التقارير السابقة لم تحدد موعداً معيناً يحتمل أن توجه فيه إسرائيل ضربتها.. وإنما كان التفاؤل دائماً هو المتغلب، واستبعدت فكرة الحرب، خصوصاً ـ حسب وجهة نظر المخابرات ـ بعد الحشد الكبير من القوات المصرية.. والتعاون العربى الذى أصبح واضحاً والذى يجعل إسرائيل تفكر أكثر من مرة فيما لو راودتها نفسها على أن تكون هى البادئة بشن الحرب».



وفى نهاية كتابه يبلور الفريق مرتجى هذا كله وهو ينتقد المخابرات الحربية صراحة حين يتحدث عن أسباب هزيمة ١٩٦٧ مقارناً بأسباب النصر فى ١٩٧٣، فيقول:

«جهاز مخابرات حربية يطلب منه التركيز على الداخل أكثر من الخارج، فالمطلوب وبالدرجة الأولى هو تأمين النظام وعدم الخروج عليه.. ولذلك يوجه

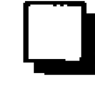
مجهوده للجرى وراء الضباط وغيرهم متقصياً أحوالهم ومغامراتهم ويبتعد عن واجبه الرئيسى فى الحصول على المعلومات الدقيقة عن العدو والتى بدونها يصبح التخطيط للعمليات قاصراً ومبنياً على أسس غير سليمة. وهذا ما يعاب على هذا الجهاز الذى خفى عليه الكثير من أسرار العدو الإسرائيلى، سواء فى توقع الهجوم أو تحديد ميعاده أو فى الأسلحة الجديدة أو التعديلات التى أدخلت على المعدات الموجودة لدى العدو، مما كان مصدر أخطاء كبيرة أثرت على وضع الخطط الحربية وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى التى بنيت على مدى طيران محدود لطائرات العدو، وثبت أنها دون الحقيقة بمراحل».

(٣٣)

ويتحدث الفريق مرتجى بكل وضوح عن دوره هو شخصياً فى الحرب والإعداد لها، ويروعنا أن يعترف صاحب المذكرات بكل هذا القصور والتقصير فى شجاعة أدبية واضحة، وعلى الرغم من أنه كان فى استطاعته أن يبحث عن تبرير لهذا إلا أنه يواجه نفسه ويواجهنا بما واجه به نفسه على نحو شجاع:

«عينت قائدا للجبهة، وهو منصب لم يكن مقرراً من قبل، وكان المعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا، وقيادة الجيش الميدانى ـ القيادة الشرقية العسكرية ـ وكنت حتى هذا الوقت أشغل منصب القائد السياسى العسكرى لمسرح العمليات باليمن، وفى الوقت نفسه قائد القوات البرية التى لم يدخل ضمن مسئولياتها التخطيط للعمليات، لذلك لم تكن مكلفة بأى خطط عمليات موضوعة، إذ كانت هذه المسئولية تقع على كاهل هيئة عمليات القوات المسلحة كجهاز تخطيط لرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى، ومن هيئة العمليات تصدر توجيهات العمليات إلى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية التى تدرسها مع أجهزتها ثم تضع قرارها على ضوئها ثم تعرضها على رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته ليقرها رئيس الأركان بعد السماع (يقصد: الاستماع) إلى تقارير الرؤساء وتعرض بعد ذلك على نائب القائد الأعلى فى وجود واضعى الخطة بعد مراجعة

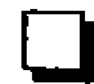
رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ورؤساء (جهات) التخطيط الأخرى المسئولين للتصديق عليها».



ويصرح مرتجى بأنه كان مغلول اليد بحكم نفس القرار الذى صدر بتعيينه قائداً للجبهة :

«كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى وضع جميع القوات المسلحة برية وبحرية وجوية التى تخصص للجبهة الشرقية تحت قيادة قائد الجبهة، إلا أن تدخل المشير - رحمه الله - أفقد قيادة الجبهة سلطاتها وفاعليتها، وحولها إلى قيادة شكلية وأوقف تنفيذ ما لها من سلطات».

«وبدون الدخول فى تفاصيل تعليمات التنظيم التى صدرت من أجهزة القيادة العليا لقيادة الجبهة والوصاية التى فرضت عليها، والتى جعلت قائد الجبهة مغلول التصرف، أسوق ما قاله اللواء حسن البدرى - نائب رئيس هيئة البحوث - وهى الهيئة المسئولة عن وضع التاريخ العسكرى - يوم ٥ يونيو ١٩٦٨ - أى بعد الحرب بسنة وبعد انتهاء عمل لجان تقصى الحقائق - أمام رئيس الجمهورية.. كان هناك قائد فى الجبهة يعلم كيف تدار الأمور ولا يتأخر عن تقديم النصيحة بالأسلوب السليم لإدارة الأمور، لكن قرار تعيينه قائداً للجبهة حوى فى نفس إطاره قيداً كاملاً على أى تصرف له، إذ قضى هذا الأمر على أن لا يتصرف فى شىء قبل الرجوع إلى القيادة العليا فى حالة عدم وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى، أما فى حالة وجود نائب القائد الأعلى فى المركز الأمامى فيكون نائب القائد الأعلى هو المسيطر على الأمور. لقد تقدم قائد الجبهة بالكثير من النصائح الموضوعية لكنها لم تلق العناية الجديرة بها. لقد وصل الأمر ياسيادة الرئيس أن علم قائد الجبهة ليلة ٦ - ٧ يونيو، وبعدمنتصف الليل، أن هناك أمرا بالانسحاب قد صدر للقوات وعلمه من مدير الشرطة العسكرية الذى وصل لمركز قيادته مصادفة ولم يعلم بهذا الانسحاب من أى مصدر آخر».



ونأتى هنا إلى فقرة مهمة تم تداولها بكثرة فى الأدبيات التى تناولت تاريخ

المعركة، وهى الفقرة التى يروى فيها الفريق مرتجى حديثه مع المشير عن اختصاصات كل منهما فى أثناء الحرب:

«... وعندما أبديت وجهة نظرى للمشير بأن اختصاصات قيادة الجبهة التى صدرت لا تمكنها من قيادة المعارك والسيطرة عليها، وعليه فوجودها يعتبر حلقة إضافية فى سلسلة القيادة لا داعى لها.. إلا أن المشير كان يبرر موقفه فى أنه سيتواجد فى مركز القيادة المتقدم، وهو فى نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة، وأنه سيقود المعارك بالاشتراك مع قيادة الجبهة، وأن قائد الجبهة فى هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانه.. ولو أن تبرير المشير غير مقنع إلا أن الجو السائد فى ذلك الوقت بأن الحرب لن تنشب، لذلك كانت تؤخذ الأمور ببساطة ودون تقدير خطورة اندلاع حرب مع إسرائيل».

(٣٤)

ويتحدث الفريق مرتجى فى هذه المذكرات بتفصيل واف عن الخطة الدفاعية «قاهر» دون أن يتطرق إلى ما قد يؤخذ عليه أنه يمس الأمن العسكرى، وهو يقدم معلومات تاريخية مهمة عن هذه الخطة وعلاقتها بالخطط الأخرى التى سبقتها، فيقول:

«لم تكن الخطة الدفاعية التى اتخذت يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ أساساً لجميع التحركات والإجراءات التى اتخذتها مصر لمجابهة الحشود الإسرائيلية المزعومة على الحدود السورية، وليدة أحداث الساعة المرتبة على تصاعد الأزمة السياسية بين العرب وإسرائيل وقتئذ، لكنها كانت فى واقع الأمر استطراداً للعمل وفق إطار خطط مسبقة، تم اعتماد آخرها فى أواخر ١٩٦٦، وأطلق عليها الاسم الرمزى «قاهر».. وتتلخص فكرة الخطة «قاهر» فى تركيز المجهود الرئيسى للقوات المسلحة المصرية للدفاع عن سيناء بالتمسك بالمناطق الحيوية، التى تؤدى من النقب إلى قناة السويس، وخلق الظروف المناسبة لتتحول إلى الهجوم العام ونقل المعركة إلى أرض العدو حسب تطور الموقف».

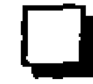
«ولن نتكلم على هذه الخطة بالتفصيل حتى لا يؤخذ علينا شيء خاص بالأمن الحربى».

«وبناء على هذه الفكرة خصصت القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوى المناسبة لتنفيذ هذه المهمة».

«ويلاحظ على أصل الخطة أن هناك تسليماً من جانب القيادة العليا للعدو الإسرائيلى بأن يقوم بالضربة الأولى بقواته البرية، وعلى قواتنا البرية ملاقاتها».

«أما بالنسبة للقوات الجوية المصرية فكان عليها فى أثناء الفترة التحضيرية وقبل بدء القتال، توجيه ضربة مفاجئة لشل طيران العدو ـ أى التمسك بمبدأ المبادرة ـ وهو الأمر الذى ضنت به عليها القيادة السياسية عندما اتخذت قرارها المشهور بألا تكون مصر هى البادئة بالقتال على أية صورة من الصور».

«أما فيما يختص بالقوات البحرية المصرية، فنلاحظ أن توجيهات المشير التى أصدرها يوم ١٤ مايو ٦٧ ـ لم تذكر تفاصيلها ـ قد أخلت بموقف القوات البحرية وخرجت بها عن إطار الخطة الدفاعية «قاهر»، إذ أنها نقلت مركز ثقل عمل هذه القوات إلى البحر الأحمر وخليج العقبة بدلاً من البحر المتوسط.. وتبعاً لذلك نقص حجم القوات البحرية المخصصة أصلاً للخطة «قاهر»، ومع ذلك لم تتغير المهام المسندة لهذا الجزء».



ثم يصرح الفريق مرتجى بأن هذه الخطة لم تؤت ثمارها :

«ولقد ظهر من سير القتال الفعلى أن تصور القيادة لأعمال العدو جانبه التوفيق، ولأن العدو ركز مجهوده الرئيسى على المحور الشمالى والمحور الأوسط».

«ومما هو جدير بالذكر أن الخطة وضعت بمعزل عن قيادة القوات البرية التى أنيط بقسم من ضباطها قيادة الجبهة، وكانت هذه القيادة بعيدة عن هذا التخطيط ولم تشترك فيه، ولم تتعاون أو تساهم مع المخططين ولم يؤخذ رأيها وهى فى مراحلها الأخيرة أو عند التصديق عليها، لذلك فوجئت قيادة القوات البرية بأن عليها تنفيذ خطة هى خالية الذهن عنها، وهو أمر غير سليم من ناحية العرف العسكرى،

فالمفروض أن القيادة التى ستتولى المسئولية هى التى تأخذ التوجيه وتدرسه وتتخذ جميع الإجراءات التى توصلها لوضع خطة سليمة قابلة للتنفيذ».

(٣٥)

ويستطرد الفريق مرتجى فى انتقاد الخطة الموضوعة التى لم يتح لها أن تطبق، وكأنه يقول إنه حتى لو طبقت الخطة تماماً ما أمكن بها تفادى الكارثة:

«وهناك بعض الملاحظات على الخطة الدفاعية «قاهر» يمكن إجمال أبرزها فيما يلى:

«النطاق الدفاعى الأول الذى يجب أن يصمد أمام العدو ويكبده أكبر خسائر، تكون من ثلاث مناطق دفاعية تكاد تكون منفصلة عن بعضها البعض، ويصعب تبادل المعونة فيما بينها، سواء عن طريق النيران أو المناورة بالقوات، كما كانت تفتقر إلى الكثافة المناسبة فى القوات والأسلحة، فقد بلغت مواجهة هذا النطاق حوالى ١٧٠ كيلومترا، مما جعل مواجهة اللواء الذى حددت له المراجع العسكرية مواجهة تقدر بحوالى ٣ ـ ٤ كيلومترات. ولكى تتفادى القيادة المخططة هذا الضعف اختارت دفاعات الوحدات والتشكيلات فى مناطق تستند أجنابها ـ على قدر الإمكان ـ على هيئات أرضية تؤمنها. واحتوى هذا الإجراء الخطورة الناتجة من احتمالات التطويق بالالتفاف حولها، خصوصاً أن بعض الهيئات التى ظن بسبب خطأ فى الاستطلاع أنها غير صالحة لسير الدبابات والحملات ثبت عكس ذلك.. ولقد استفاد العدو الإسرائيلى من هذا الضعف فى النظام الدفاعى واتبع أسلوب التطويق والالتفاف وتفادى المواقع الحصينة».

بل يفاجئنا الفريق مرتجى فى هذه المذكرات بأن النطاقات الدفاعية لم يتم تجهيزها فيما عدا النطاق الدفاعى الأول الذى جهز تجهيزاً غير كامل:

«لم يجهز هندسياً، رغم أهميته فى العمليات الدفاعية، إلا النطاق الدفاعى الأول وحتى هذا وبسبب التعديل فى الأوضاع أصبح التجهيز غير كامل فى اتجاهات عديدة خصوصاً فى الاتجاه الشمالى الذى كان محور المجهود الرئيسى للهجوم الإسرائيلى..

أما باقى الدفاعات فلم تجهز هندسياً.. ويمكن القول إن التجهيز الهندسى لمسرح عمليات سيناء لم يغط إلا أقل من خُمس المطلوب».

«وأخطر ما وقعت فيه القيادة من خطأ أنها لم تعتن بتجهيز خط المضايق هندسياً وتزويده بالدشم والملاجئ والخنادق والموانع اللازمة، بل إنها لم تخصص له القوات الكافية أو ذات الكفاءة القتالية المناسبة، رغم أهمية هذا الخط باعتباره آخر خطوط حماية قناة السويس علاوة على أهميته الحيوية للسيطرة على سيناء.. وكان يجب أن تكون نظرة القيادة لهذا الخط نظرة مختلفة جداً عن نظرتها له. إذ أنه الحد بين الحياة أو الموت لمصر وأنه الخط الذى يجب ألا تتركه القوات المصرية مهما كانت الأسباب والظروف، وأن تدافع عنه لآخر رجل ولآخر طلقة».



ويؤكد الفريق مرتجى فى هذه المذكرات على معنى مهم جداً، وهو أن المسئولين المصريين كانوا قد باتوا مندفعين إلى الحرب، ولم يكن شيء يثنيهم عنها، حتى إن أحد القادة السوريين استبعد احتمال حدوث الاشتباكات من جانب سوريا، ومع هذا فإن أحداً لم يعر رأيه أى اهتمام:

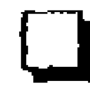
«... ومما يلفت النظر أن رئيس شعبة المخابرات بالقيادة العربية الموحدة، وهو سورى الجنسية، صرح بأن الحكومة السورية تقوم بحركة سياسية تستهدف تدعيم مركزها داخلياً، وأنه يستبعد حدوث أى اشتباكات بين سوريا وإسرائيل، ورغم خطورة هذا التصريح وأنه صادر ممن يفهم العقلية السورية والجو السورى السائد فى ذلك الوقت، إلا أن المسئولين لم يعولوا كثيراً على هذا التصريح بل لم يجد أى صدى عندهم.. لماذا؟»

(٣٦)

وتتيح لنا هذه المذكرات رؤية دقيقة لطبيعة المناقشات العسكرية التى كانت تتم فيما قبل وقوع الحرب فى ٥ يونيو، وعلى سبيل المثال فإن الفريق مرتجى يورد ملخصاً للمناقشات التى دارت بين المشير عبدالحكيم عامر وبين قادة القوات المسلحة حول

موقف شرم الشيخ وخليج العقبة، ونحن نرى المشير فيما يرويه الفريق مرتجى يفاجئ قادته بأفكار جديدة لم يحسب لها حساب من قبل، وتكون النتيجة حلولاً توفيقية تحمل فى طياتها الفشل الأكيد:

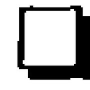
«... وفيما يختص بشرم الشيخ وخليج العقبة، كان رأى المشير عامر الذى أبلغ إلينا أنه لا خوف على شرم الشيخ، وأن التفكير لم يتجه إليها بعد، وأن أوجه الأنظار إلى أهمية إيلات والنقب الجنوبى، وأنه يجب أن تعد قوة كبيرة لعزل إيلات براً وبحراً ومنع الإمدادات عنها.. وحدد حجم هذه القوة بما يعادل فرقة مشاة ولواءً مدرعاً، وبعض الوحدات الخاصة للقيام بعملية قطع برى، ثم الاستيلاء على إيلات بالكامل على أن تقوم القوات البحرية بقفل الخليج من الجنوب أثناء سير العمليات البرية.. وكان هذا التفكير مفاجأة لنا جميعاً، فلم يكن قد وضع فى الحسبان، كما أن الخطة الدفاعية «قاهر» لم تكن تتضمن مثل هذا العمل التعرضى، علاوة على أن هذه الوحدات معين لها دور فى الخطة الدفاعية وإخراجها من الخطة للقيام بهذه المهمة الجديدة يعتبر خروجاً ضخماً ويعرض توازن النظام الدفاعى كله للخطر فيما لو قامت إسرائيل بالهجوم.. وتحايلاً لهذا الاعتراض من جانب المخططين طلب المشير أن تبقى القوات المخصصة لهذه المهمة فى محلاتها وأوضاعها الدفاعية حسب الخطة ويجرى الاستطلاع بواسطة القادة فقط لوضع الخطط التعرضية التفصيلية وعرضها على المشير فى خلال فترة معينة حددت.. وحتى لا يختل النظام الدفاعى إذا ما نفذت هذه العملية، فقد طلب تعبئة لواء مشاة من الاحتياط ليأخذ أوضاع القوات القائمة بتنفيذ العملية التعرضية سالفة الذكر».



ويؤكد الفريق مرتجى على مدى صفحات هذه المذكرات أن القيادة المصرية كانت لا تزال لا تتوقع أكثر من الهجوم المحدود :

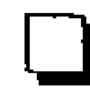
«ومما يلفت النظر أن المشير عامر قرر القيام بهذه العملية فى حالة قيام إسرائيل بهجوم محدود على مصر.. والهجوم المحدود هو الذى كانت القيادة العليا تتوقعه، وكانت تعتقد أن إسرائيل لن تفكر فى القيام بهجوم شامل على مصر وإنما كل ما يمكن

أن تعملـه رداً على الحشود والاستفزازات سيأخذ شكل العمليات الانتقامية المحدودة، التى تنال من هيبة مصر وقواتها المسلحة.. وهذا التفكير استمر سائداً طيلة فترة الإعداد والحشد قبل الحرب. ويعزى له السبب فى التعديلات التى أدخلت على الخطة الدفاعية «قاهر» ـ التى شوهت صورتها وأضعفت قواعدها ـ وهذه التعديلات كانت تهدف كلها إلى منع إسرائيل من الحصول على مكسب محدود تتلقفه أبواق دعايتها فتسىء إلى موقف مصر وقدراتها العسكرية».



وعلى الرغم من هذا فإن تعليمات جديدة ظهرت من جديد على نحو ما يروى صاحب المذكرات بكل أسى ويقول :

«ومع الأسف فإنه لم تمض أيام قليلة على توجيهات المشير سالفة الذكر، حتى صدرت تعليمات جديدة بتجهيز قوة من المظلات لاحتلال شرم الشيخ على وجه السرعة وإلغاء تحرك القوة السابق تخصيصها لهذه المنطقة.. وكان فى هذه التعليمات خروج جديد عن الخطة الدفاعية «قاهر»، كما أن المظلات لم تكن ملمة بالمنطقة ولم يسبق لها أن دربت على احتلالها.. علاوة على أن استخدام المظلات فى مثل هذه الأعمال الدفاعية يعتبر عملاً ليس له مبرر ويمكن لقوات مشاة عادية القيام به، بالإضافة إلى أنه استخدام لقوات فى غير المهام التى دربت عليها والتى من المفروض أن تسند لها، والمظلات عنصر ثمين كثير التكاليف».



ثم يسجل الفريق مرتجى اندهاشه ويقول:

«والغريب فى الأمر أن المشير وافق عند رجوعه على هذا القرار، بل أضاف بأن فكرة إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وقفل خليج العقبة مستبعدة وليس فى النية تنفيذها.. ومع الأسف الشديد فإنه بعد يومين من هذا المؤتمر وقع ما كنا نخشاه وتناست القيادة العليا قرارها الحاسم بعدم إرسال قوات وأرسلت القوات بطريقة... أحسن وصف لها أنها ارتجالية وغير حكيمة».

(٣٧)

وليس هذا هو الانتقاد الوحيد الذى يوجهه صاحب المذكرات إلى المشير عامر فى قيادته للمعركة قبل وقوعها، بل هو يروى قصة استيلاء فكرة معينة على عقلية المشير وكيف كانت عقلية المشير العسكرية أقرب إلى الجمود لأنها لم تستجب لمناقشات القادة ومنهم مرتجى نفسه، بل إننا نرى المشير وهو يكاد يعالج الوهم بوهم آخر:

«أقلع المشير عامر يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ يصاحبه وزير الحربية شمس بدران لزيارة التشكيلات التى وصلت حديثاً إلى سيناء، وأثناء تنقلهما بالسيارة فى سيناء دار حديث بينى وبين المشير مضمونه أن المشير حاول أن يؤكد لى أننا سندخل الحرب هذه المرة، وقد أدهشته إجابتى عندما أشرت أنه بمثل هذه القوات وحالتها وتدريبها ونوعيتها لا يمكن أن ندخل بها حرباً، وهنا اتجه المشير فى حديثه بأنه يجب أن يفهم الجميع هذا الاتجاه حتى يستعدوا ويأخذوا الموضوع مأخذ الجد ويقوموا بإجراءات الوقاية بحماس وألا يفتر اهتمامهم».

«وأثناء الجولة سأل المشير عن القوات التى خصصت للدفاع عن قطاع غزة فرويت له أن قطاع غزة سيحارب بقواته فقط، واستعادة القطاع، فيما لو سقط فى يد العدو، ليست فى الحسبان لتعذر القيام بالهجوم لصعوبة الأرض من اتجاه الحدود المصرية، و ضيقها وعدم مناسبتها للفتح أو للقيام بمناورة معقولة بالقوات، هذا فضلاً عن أوضاع المستعمرات الإسرائيلية على امتداد القطاع الذى سيجعل جنب القوات معرضاً للخطر ومهدداً، علاوة على أن الخطة الدفاعية «قاهر» خالية من فكرة استرجاع القطاع!».

ورد المشير على كلامى بأنه يفكر فى تشكيل مجموعة خفيفة الحركة عمادها المدرعات والمشاة والمهندسين والقوات الخاصة وتتمركز فى المنطقة ما بين رفح والكيلو ١٨ على طريق العريش ـ رفح، وتكون مهمتها تهديد خطوط مواصلات أى قوة معادية تهاجم القطاع، كما تجذب أنظار العدو نحو الاتجاه الساحلى. وفى الوقت نفسه تستعد هذه القوة لشن عمليات تعرضية محدودة المدى ضد أى أهداف إسرائيلية قريبة من الحدود، علاوة على إمكان تدعيم هذه المجموعة بقوات أكبر

لتقوم بعمليات تعرضية على مستوى أكبر، حسب تطور الموقف.. وكان فى هذا الإجراء خروج كبير عن الخطة الدفاعية «قاهر».. ورغم ذلك شكلت هذه المجموعة وتعددت المهام التى أوكلت لها وانتهت الحرب دون أن تقوم بأى عمل إيجابى يذكر، بل كانت عبئاً على غيرها وتسببت فى تفتيت بعض القوات التى شكلت منها».

أطلق على هذه المجموعة الخفيفة «رقم ١»، وتسلم قيادتها العميد سعد الشاذلى الذى عين بعد الحرب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ثم سفير مصر فى لندن ومنها إلى البرتغال».

(٣٨)

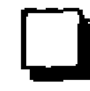
ويقدم الفريق مرتجى فى هذه المذكرات نظرية مهمة حول سير الأحداث قبل المعركة، وهو يرى أن المؤتمر الذى عقده الرئيس عبدالناصر فى أبوصوير [فى حضور زملائه أو نوابه الثلاثة: عبدالحكيم وزكريا والسادات] كان بمثابة الشرارة التى تفجرت بها الأزمة:

«يعتبر هذا اليوم [يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧] الشرارة التى تسببت فى تفجير الأزمة عندما أعلن رئيس الجمهورية جمال عبدالناصر قرار غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣/ ٥/ ٦٧ فى المؤتمر الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار أبو صوير».

«ولا يسعنا أن نترك زيارة رئيس الجمهورية بدون تعليق.. تمت هذه الزيارة فى وجود المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب رئيس الجمهورية السيد زكريا محيى الدين والسيد محمد أنور السادات ـ رئيس الجمهورية الحالى ـ وكان السبب الظاهرى من هذه الزيارة هو مشاهدة الطائرات الروسية الصنع التى وصلت القوات الجوية حديثاً.. واجتمع رئيس الجمهورية مع الضباط الطيارين، وشرح لهم وجهة نظره بالنسبة للعمليات الجارية، وقام الضباط من جانبهم بإلقاء جملة أسئلة دارت كلها تقريباً حول «موقف أمريكا، وهل وضع فى الحسبان موقف الأسطول السادس فى البحر الأحمر والمساعدات المتوقع أن تصل إسرائيل من أمريكا، كذلك ضرورة أن تكون مصر هى السابقة فى الضربة الجوية الأولى طالما أن

الموقف تأزم إلى هذا الحد، ولا ننتظر حتى تهاجم إسرائيل الطائرات المصرية وهى على الأرض دون تحصينات كافية.. وتبلورت إجابة رئيس الجمهورية فى أنه لو وضع فى تقديراته المساعدة المنتظرة من أمريكا لوقف جامداً وقيدت حركته، وأن تلقى الضربة الأولى أمر لا مفر منه حيث إنه قرار سياسى اتخذ حتى يبطل أى حجة لأمريكا أو غيرها قد تتخذها ذريعة للتدخل.. وعقب فى النهاية تحت إلحاح الأسئلة أنه لا يتوقع أن تنشب الحرب، إذ أنه يرى أن إسرائيل بعد هذه الحشود من جانبنا ولمسها إصرارنا على الوقوف بجانب سوريا، ستتراجع عن تنفيذ مخططها وهو ما نصبو إليه، وبذلك نكون قد استرجعنا جميع ما خسرناه فى حرب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦».

«وبين الرئيس أنه اختار يوم ٢٣ مايو لغلق الخليج حتى يضع أوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع».



وهذه الجملة بالذات ترينا أن مرتجى يكاد يشهد أن أوثانت لم يكنْ هو المخطئ حين قرر سحب القوات دون عرض الموضوع على الدول المختلفة، فها هو مرتجى يقول إن عبد الناصر هو الذى اختار بمحض إرادته أن يضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، بل وخطط لهذا، بل وصرح به للقادة من طبقة مرتجى، بل ومن هم دونه.

(٣٩)

ويروى مرتجى كيف كان الرئيس عبد الناصر منزعجاً بشدة على مصير قطاع غزة وعلى شرم الشيخ، وكيف بدأ يتدخل فى الخطط العسكرية الموضوعة بكثير من التعديل، ومن الواضح مما يرويه صاحب هذه المذكرات أن عبد الناصر كان يقدر العوامل المعنوية ـ الاستراتيجية تقديراً كبيراً، وأنه كان يتحوط لأمور ثانوية بينما الجوهر الرئيسى نفسه يعانى، وهو لا يدرى مدى الأثر المدمر لمثل هذه التوجيهات.

ونحن نراه لا يقتنع بـالتعرض والهجوم على إيلات مفضلاً ومؤثـراً على هذا الانتباه إلى الاحتفاظ بقطاع غزة على سبيل المثال أو شرم الشيخ:

«صدر فـى هذا اليـوم «يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧» عـدد كبيـر من تعـليمات الـتشكـيل وأوامر الاستدعاء أخذت المظهرية التى تتمشى مع سياسة استعراض العضلات، التى ظن أنها تردع الخـصم، فصدرت أوامر إنشاء فرقتـين مشاة تتكون كل منـها من ثلاثة ألوية احـتياط، وكذلك إنشـاء ثلاثة ألوية حـرس وطنى، وتشكـيل محطات عسـكرية جديدة مما لا داعى للدخول فى تفاصيله».

«مساء هذا اليـوم حضر رئيس الجمهورية جـمال عبد الناصر مؤتمراً عـقده المشير لقادة فـروع القوات المسـلحة: برية ـ بـحرية ـ جويـة، ورئيس أركان حـرب القوات المسلحـة، ورئيس هيئة العـمليات، وقائد الجيـش الميدانى، ومدير المخابـرات الحربية، وتواجد فى المؤتمر السيد زكريا محيـى الدين والسيد أنور السادات، وعرض فى هذا المؤتمر فكرة الخطة التعرضية الهادفة إلى عزل منطقة إيلات والاستيلاء عليها».

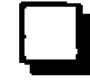
«وظهـر عدم الاقتـناع على رئـيس الجمـهورية بـالنسـبة للهـدف المرجو مـن هذه العملية التعـرضية المحدودة ومدى الكسب الذى سنحصل علـيه، وتساءل: هل مثل هذه العملية تتساوى من حيث النتائج مع سقوط غزة مثلاً فى يد العدو الإسرائيلى؟؟ ثم لفت النظر إلى أهمية قطاع غزة، وأن سقوطه يعـنى الكثير بالنسبة لمصر ويؤثر على هيبتهـا بدرجة كبيرة، وأنه يرى أن أضعف نـقطة فى النظام الدفاعى هـى هذا القطاع، وأنه من السهل أن يقع فى يد الجيش الإسـرائيلى، إذ أن القوات المخصصة له أضعف من أن تقف أمام أى هجوم، كما أن فكرة وضع المجمـوعة الخفيفة رقم (١) فى منطقة ما بين الشيخ زويد ورفح لـن تؤثر على نية إسرائيل فى الهجوم عـلى القطاع.. وعلى ذلك فإنه يرى ضرورة تقوية هذا القطاع بقوات أكـثر وذات كفاءة قتالية مناسبة حتى تجبر إسرائيل عـلى التفكير أكثر من مرة لـو راودتها نفسها على مهاجـمة القطاع.. ثم أشار الـرئيس عـلى الخريطـة نحو «شـرم الشيـخ» وقال هذه أيـضا تنقـصها الـقوات خصوصاً الأسلحة المضادة للدبابات».

(٤٠)

ويروى الفريـق مرتجى أنه حاول أن يلـفت نظر الرئيـس عبد الناصر فـى ٢٥ مايو ١٩٦٧ إلى مدى معانـاته فى أداء وظيفة القيـادة نفسها، ولكن يبـدو من رواية مرتجى نفسه أن إشارتـه لـم تكن كافية ليـفهم الرئيس عبد الـناصر حقيقة الموقـف، وهو نفسه يروى كيف تذاكر مع عبد الناصر أمر هذا اللقاء :

«... والتفـت إلىّ موجهـاً الحديث: أنت ساكـت على شرم الـشيخ، أليـست تحت قيـادتك؟ وهنـا حاولت أن أظـهر له أنـنى قائـد بدون فاعـلية أو مـع إيقاف الـتنفـيذ، فأجبت: أنـا جزء من القيادة العـليا ولا أقود إلا عن طريقـها، فأسرع المشير بـالتدخل قائلاً: أيوه هو جزء من القيادة ونحن كلنا سـنقود المعركة، ويظهر أن الرئيس لم يدرك ما أرمى إليه أو على الأقل تظاهر بذلك فى حينه».

«وفى حديـث لى مع الرئـيس الراحل بـعد الحرب ذكرتـه بهذا الموقـف، وكانت إجابته أنه شـعر بأن مسئوليات القـيادة وفاعليتها لـيست حسبما كان يرغـب ويشتهى، وأن المسئـولية القياديـة خرجت عن نطـاق قيادة الجبهـة، وهى التى كان يود أن تـرتكز فيهـا.. أكمل الرئـيس حديثه بـضرورة تأمين المـرتفعات الـغربية لمـنطقة شرم الـشيخ واحتلال الطـور واتخاذ جميع الإجراءات الأخرى الـتى تضمن صمودهـا، والقضاء علي أى قوات إسرائـيلية معادية قد تـهاجمها. وأضاف أنه إذا حاولـت السفن المرور من مضيق العـقبة من الممر المجاور للأراضى السـعودية فلا نتعرض لها لأننـا سنتخذ من هذا المرور مادة للدعـاية اللازمة.. ثم نوقش تلغيم هذا الممـر، ثم عدل عن الفكرة بسبب الخسائر المتوقعة».



وهو يؤكد على مدى الخطورة التى أصابت الخطـط العسكرية بسبب تدخل رئيس الجمهوريـة فيها، ويأتى هذا تـعقيباً علـى اللقاء الذى تم فى ٢٥ مايـو ١٩٦٧ بحضور الرئيس وزملائه بمن فيهم القائد الأعلى:

«... وكان لتدخل الزعيم السياسى فى الخطط الـعسكرية كما حصل بهذا الشكل تأثير خطير على الخطة الدفاعية بأكملها، وزاد من فقدان توازنها بسبب ما أدخل عليها

من تعديلات تنفيذا لهذه الرغبات الجديدة التى قضت بإرسال قوات فى مناطق لم تكن فى حسبان المخطط من قبل.. كل هذا جاء على حساب الشكل العام للدفاع، وأضعفه إلى حد كبير بل صرف القادة عن التركيز على اتجاه المجهود الرئيسى المتوقع لإسرائيل، وتكثيف منطقة هذا الاتجاه بالقوات بدلاً من بعثرتها وإضعافها فى كل مكان».

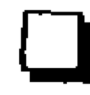
(٤١)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يتعاطف أشد التعاطف مع الفريق أول محمد صدقى محمود فيما أصاب القوات الجوية بسبب توجيه رئيس الجمهورية، وهو يرجح (حسبما تسعفه الذاكرة) أن المشير عامر نفسه كان يمضى على نفس خط الرئيس عبد الناصر فى تجنب القيام بالضربة الأولى من أجل تجنب التدخل الأمريكى وعدم إحراج السوفييت:

«... فى هذا المؤتمر [يقصد اجتماع ٢٥ مايو ١٩٦٧] ظهرت نوايا رئيس الجمهورية بالنسبة للضربة الأولى بصفة أكيدة.. إذ قال أعتقد أن الضربة الأولى ستوجهها إسرائيل نحو قواتنا الجوية بهدف الحصول على السيطرة الجوية ويجب أن نستعد لها، فتدخل الفريق أول محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية فى ذلك الوقت والذى ألقيت على كاهله مذبحة القوات الجوية فى حرب ٥ يونيو ٦٧، وحوكم وأدين ووضع فى السجون، إلى أن أفرج عنه الرئيس محمد أنور السادات بعد أن انتخب رئيساً للجمهورية الذى كان يرى إقرارا للحق أن القوات المصرية كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ولم تكن أبداً من أسبابها ولم تعط الفرصة لتحارب، وأثبت رأيه هذا فى وثيقة «كلمة حق» وزعها على القوات المسلحة فيما بعد.. قال الفريق أول صدقى: أن منظرنا سيختلف كثيراً فيما لو تركنا المبادأة للعدو، وأنا أستصوب أن نكون البادئين بالضربة لانتزاع السيطرة الجوية منهم.. فرد رئيس الجمهورية حاسماً الموضوع: إننا اتخذنا قراراً سياسياً بألانكون البادئين بالضرب، وعليكم أنتم تفادى ضربة العدو الأولى».

«وطبعاً لم يدر بخلده كيف نتفادى الضربة الأولى، وجميع مطالب هذا الإجراء بعيدة كل البعد عن إمكانيات القوات الجوية، فلا دفاع جوى قوى ولا تحصينات وملاجئ للطائرات ولا مطارات كافية توزع عليها الطائرات بدلاً من تكديسها فى القليل المتوفر فيسهل ضربها وإصابتها ولا وسائل إنذار جيدة.. إلخ».

«وعلى قدر ما تسعفنى الذاكرة أظن أن المشير عامر عقب على كلام صدقى (يقصد الفريق أول محمد صدقى محمود) والرئيس: بأننا لو بدأنا الضربة الأولى فسيكون هذا مبرراً لتدخل أمريكى سافر نود تفاديه، كما أنه سيحرج السوفييت».



وبعد أن يروى مرتجى كل هذه التفصيلات يردف بما هو أدهى وأمر ويقول :

«والشىء العجيب المحير أنه فى هذا اليوم أصدر نائب القائد الأعلى أمراً إنذارياً إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوى للاستعداد لتنفيذ الضربة الجوية ذات الاسم الرمزى «أسد» اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧، وهذا الأمر ألغى فيما بعد وقبل أن تتاح الفرصة لتنفيذه».

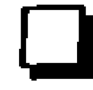
(٤٢)

وينتقد صاحب هذه المذكرات الإجراءات التى استهدفت بها القيادة العامة للقوات المسلحة تقوية منطقتى رفح وشرم الشيخ واصفاً ماتم بالسرعة دون ترو وبافتقاد المعرفة العسكرية :

«تميز هذا اليوم [يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧] بالإجراءات التى اتخذت تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، والقاضية بتقوية منطقة رفح فى الشمال وتعزيز قوات شرم الشيخ فى أقصى الجنوب».

«وللأسف فإن التنفيذ اتخذ طابع السرعة بدون تروى، فصدرت تعليمات بتحركات، وتخصيص مهام وتعديلات، أقل ما توصف به افتقارها إلى المعرفة العسكرية أو الخبرة الميدانية وتعارضها مع المبادئ الحربية على المستوى التعبوى

والتكتيكى، فكلفت بهذه المهمة فرقة شكلت حديثاً أخذت بعض ألويتها من تشكيلات أخرى انتزعت من أماكنها المخصصة فى الخطة الدفاعية.. ومنها أحد الألوية المدرعة الذى كنا نسميه تهكما « باللواء الحيران» لكثرة التحركات التى قام بها سيراً على جنازير الدبابات، والتى تزيد على ألف كيلومتر قبل أن يدخل فى قتال، أى أنه فقد الصلاحية الفنية قبل أن يطلق طلقة واحدة، كذلك اللواء المشاة الذى أنيط به الدفاع عن منطقة العريش، والذى تدرب على احتلالها لشهور عدة وأجادها كل الإجادة، أخرج هو الآخر من دفاعاته وطلب منه أن يحتل دفاعات جديدة على وجه السرعة فى منطقة «رفح» وهى منطقة لا تصلح للدفاع، بينما كلف لواء آخر ليحل محله فكانت النتيجة الحتمية أن الاثنين لم يجيدا تغطية مواقعهما ولم يصمدا فى القتال كما يجب».



ونحن نجابه بصاحب هذه المذكرات وهو يثبت بأدلة قاطعة أن القيادة العليا كانت تعمل فى ظل رؤية غير واضحة وغرض غير محدد، ولنأخذ هذه الفقرة المهمة التى يبين فيها صاحب المذكرات مدى العبث فى الخطط والقوات:

«ومن الدلالات الواضحة على أن القيادة العليا كانت تعمل، ووضوح الرؤية ينقصها ووضوح الغرض تائه عن بصيرتها، أن أحد ألوية هذه الفرقة منكوبة الحظ التى أصيب قائدها واستشهد فى بداية القتال، أعطيت له ثلاث مهام قتال مختلفة فى ثلاثة أيام متتالية، أولها كان الدفاع عن «الحفن»، ثم الدفاع عن «رفح»، ثم التجمع فى مكان لتنفيذ مهمة غير واضحة المعالم بعد.. هل هى دفاع أم هجوم؟؟ لم تفصح الأوامر عنها، علماً بأن كلتا الحالتين لها إجراءات معينة وترتيبات خاصة يجب أن يعد لها اللواء».

«وبهذه التحركات الجديدة وتكثيف الدفاعات من ناحية الكم وليس الكيف فى المحور الشمالى تحت تأثير رغبات الزعامات السياسية أصبح وجود القوة الخفيفة رقم (١) لا ضرورة له فى هذه المنطقة، لذلك صدرت لها التعليمات لتتحرك إلى منطقة «بير المالح» فى الجنوب الشرقى مكلفة بمهمة جدية تتضمن تدمير العدو الذى قد يحاول تطويق دفاعات الكونتلا، أو التقدم عبر أودية لصان والمعين».

وهنا يعلق صاحب المذكرات ذاكراً نوعية السلبيات والعيوب التى تنشأ نتيجة مثل هذه التصرفات التى تبدو حاسمة أو منجزة، بينما هى مدمرة :

«وبتحرك هذه القوة أصبحت إحدى العمليات التعرضية فى المحور الشمالى فى خبر كان، وشطبت من سلسلة العمليات التعرضية المحدودة التى سبق التخطيط لها، إلا أن عملية تعرضية جديدة اخترعت من وجود فرقة رفح فى هذه المنطقة وأخذت الاسم دون الفعل».

«وبإتمام كل هذه التعليمات امتد أقصى الخطوط الدفاعية الأمامية إلى الشرق فى الاتجاه الشمالى عشرات الكيلومترات ليدافع عن أرض لا تصلح للدفاعات من حيث طبيعتها، ومن حيث انسجامها مع باقى الخطوط الدفاعية، وبذلك أحدثنا فى الخطة الدفاعية «قاهر» خرقاً واسعاً لا يستطيع أى حائك ماهر أن يرتقه».

بهذا الوصف البليغ المفهوم تماماً (فى نهاية القرن العشرين) يصف مرتجى جوهر ما حدث على هذا النحو المبسط.

(٤٣)

ويجيد صاحب المذكرات تصوير الحالة النفسية والمعنوية التى وصلت إليها قواتنا المسلحة على مستوى القيادة وعلى مستوى التشكيلات، وهو يلخص ما اعترى الخطة من تمزق وتهتك وفقدان للفاعلية فى قوله :

«وصلت فى هذا اليوم [يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧] البلبلة والغموض والتيه وعدم وضوح الهدف إلى الذروة. فالخطة الدفاعية «قاهر» التى اتخذت أساساً للعمل، تهتكت وتمزقت وفقدت فاعليتها وقدرتها الدفاعية، وانهارت فكرتها الأساسية.. فوحدات ترسل إلى سيناء بمهام لا تلبث وهى فى الطريق لتنفيذها أن تأخذ مهام أخرى مختلفة.. ووحدات ترسل بدون مرتبات الحرب بأمل أن تصلها هذه المرتبات فى أماكن تمركزها الجديدة لكنها لا تصل.. وأخرى ينزع من صلب تنظيمها وحدات صغرى ثم تستكمل بوحدات صغرى أخرى من قوات أخرى لا تعرف عنها شيئاً، ولا تدرى عن مستواها القتالى شيئاً أكثر من أنها من وحدات الاحتياط المستدعى على وجه السرعة ولم تتح لها أى فترة للتدريب القتالى أو الإدارى أو حتى التطعيم على

جو معركة وشيكة الوقوع.. وعمليات تعرضية توضع ثم تدخل عليها التعديلات التى تبعدها عن هدفها الأصلى.. ومناطق المفروض أن تكتفى ذاتياً فى الدفاع عن حدودها ثم لا تلبث أن يوجه لها الاهتمام فتزود بالقوات على حساب مناطق أخرى. وهكذا أصبح الضعف موجوداً فى كل مكان.. فى الأفكار.. فى الاستعداد.. فى كفاءة الوحدات المقاتلة.. فى سلامة الدفاعات.. فى هضم المهام المكلفة بها القيادات على مختلف المستويات».

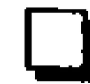
«يجرى كل هذا على مستوى القيادة العليا وتفاجأ قيادة الجيش الميدانى بهذه التصرفات ويطلب منها السيطرة على أعمال القتال، كما لو كان عندها عصا سحرية تتيح لها أن تفعل ما تشاء دون التقيد بقوانين عسكرية أو مبادئ حربية».



ثم يصف الفريق أول مرتجى الحيرة التى كان فيها مركز القيادة المتقدم، ونحن نقتطف هذا الوصف من يومياته عن يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ :

«ومركز القيادة المتقدم لنائب القائد الأعلى ينظر ويرى دون أن يكون قادراً على التدخل لإنقاذ الموقف ويضطر إلى الاتصال تليفونياً، المرة تلو الأخرى، طالباً من القيادة العليا فى القاهرة أن تضعه فى الصورة بما يحدث حتى يشترك فى تخطيطها ولكن لا مجيب.. وفى النهاية.. وبعد أن فاض بنا الكيل وجدنا أنه لابد من أن توضح لنا القيادة العليا ما الذى تريده؟؟ وما هى نواياها وتصميمها؟؟ وهل استراتيجيتنا هجومية أم دفاعية أم تجمع بين الحالتين؟؟ وهل الهجوم إذا بدأ من جانبنا سيكون شاملاً أو محدوداً؟؟ وهل الخطط التعرضية التى وضعت ستكون محلية أم ستتطور إلى مدى أبعد؟؟ وما هى تقديراتها لأعمال العدو؟؟».

«لذلك استدعى الحال إرسال رئيس عمليات الجيش الميدانى خلال ليلة ٢٧/ ٢٨ مايو إلى هيئة عمليات القوات المسلحة يطلب إيضاحات محددة».



وهو يرى على عكس ما هو شائع عند الرأى العام المصرى، أن المضايق ليست فى حد ذاتها نقطة قوة للدفاع، وإنما يلزمها لكى تكون كذلك قوات مقاتلة كافية وذات كفاءة عالية:

«وبرزت نقطة الضعف الخطيرة فى أن المضايق [التى يجب أن يوقف العدو أمامها ويمنع من اختراقها مهما كانت الظروف والأحوال، إذ أنها أهم منطقة حيوية فى سيناء وضياعها يعنى فقد سيناء وفقد السيطرة على قناة السويس وفقد آخر معقل يمكن الدفاع فيه شرق القناة] هذه المضايق لم يخصص للدفاع عنها إلا أربع كتائب ـ لكل ممر من الأربعة كتيبة ـ من الاحتياط ضعيفة الكفاءة القتالية وليست لها قدرة على الصمود، أو حتى على الاصطدام بالعدو».



ويصل الفريق مرتجى إلى أن يقرر أن التشكيلات أصبحت من الكثرة بحيث لم تعد القيادة قادرة على السيطرة عليها :

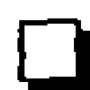
«يضاف إلى كل هذا أن التشكيلات والوحدات التى وصلت أثناء الإعداد للمعركة حتى الآن أصبحت من الكثرة بحيث يصعب على قيادة واحدة أن تسيطر عليها إلا إذا أعيد تجميعها فى قيادات محاور أو قيادات عمليات تكون محدودة العدد».

(٤٤)

وبنفس القدر الذى يحظى فيه عبد الناصر [والقيادة السياسية] بانتقادات واضحة لتفكيره العسكرى، فإن المشير عامر هو الآخر يحظى فى مذكرات الفريق أول مرتجى بانتقادات لا نهاية لها، وقد رأينا منذ صفحات نقاشهما فى ٢٠ مايو حول الفكرة التى سيطرت على عقلية المشير حول قطاع غزة وتشكيل مجموعة خفيفة الحركة، ونحن نرى صاحب هذه المذكرات فى يومياته عن ٢٩ مايو (أى بعد تسعة أيام من الحوار الأول) يرى المشير متصلباً غير قادر على التفاهم، وقد ملأت رأسه فكرة لم يعد قادراً على التخلص منها أو مناقشة صعوباتها أو بدائلها :

«مساء هذا اليوم (٢٩/ ٥/ ٦٧) عقد المشير عامر فى مركز القيادة الرئيسى بالقاهرة مؤتمراً حضره رئيس الأركان، ورئيس هيئة العمليات، ومدير المخابرات الحربية، وقائد الجبهة، ورئيس أركان الجبهة، ومدير المدرعات.. وفى هذا المؤتمر عرض المشير

وجهة نظره وتصوره لـهجوم إسرائيلى مكثف بالمدرعات بـقوة تعادل من ٤ ـ ٥ ألوية مدرعة يتـقدم على طول وديان «لـصان» و«المعين» ويتجـه نحو منطقـة جبل «خرم» ـ المطلة ثم يلتف من جنوب غرب جبل «خـرم» صوب الشمال ويطوق النطاق الدفاعى الثانى ويحاصـر قوات النطاق الأول والثانى ويمنع انسحـاب القوات غرباً أو وصول التعزيزات لها من الغرب، ويدمر القوات المصرية فى هذه المنطقة قبل أن يندفع غرباً إلى قنـاة السويس التـى سيصبح الـطريق إليـها خالياً.. وخـرج المشير من تـصوره هذا بفكرته فى جعل المـثلث الذى رأسه «بير المالح» وقاعدته منطـقة «المطلة» «جبل خرم» هى منطقة قتل تدمر فيها القوات المعاديـة. وهذا يتطلب إيقاف تقدم العدو عند قاعدة هذا المثلث ثـم توجه له ضربة مركزية بـكل ما نملك من المدرعات مـن شمال جنوب قاعدة المـثلث.. ولتـنفيذ هذه الـفكرة يجـب أن تنشأ فـى منطقة المـطلة ستـارة مضادة للدبابات وأن تحتل فعـلاً بالقوات لإيقاف العدو، وفى الوقت نفسه تـستخدم كقاعدة وثوب للدبابات المصرية».

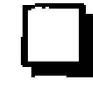


على هذا النحـو كان المشير يفكر فى الخطـط العسكرية بناء على مـا يتراءى له من تصور عن نـوايا العدو، ثم هو بعـد هذا يضع خططـاً ـ جامدة كما سنرى ـ بـناء على هذا التصور ولا يقبل لها تطويراً على الرغم من مناقشة القادة له:

«ناقشنا المشير فى هذا التصور وفى هذا الـقرار وحاولنا أن نثنيه عن هذه الفكرة،و استندنا فى تأييد وجهة نظرنا إلى أنه لا يمكن التنبؤ مع الجزم بأن هناك حلاً واحداً أمام العدو.. والقول العسـكرى المأثور دائماً فى هذا المجال أننا دائمـاً نقدر أن العدو أمامه ثلاثة طرق مفـتوحة ودائماً يختار الطريـق الرابع.. ثم إن وضع قوات دفاعية وتثـبيتها بالأرض فى منـطقة المطلة هـو عبء واستنزاف للقـوات سيحولها إلـى قوات جامدة تجعل المناورة بـها شبه متعذرة، خصوصـاً إذا تطلب الأمر نقلها إلـى مكان آخر إذا ما تطور الموقف.. كـما أن تجميع العدد الكبيـر من الدبابات من المحور الشمـالى ليكون جاهزاً لـتنفيذ هذه الـفكرة هو إضعـاف لهذا المحور، خصـوصاً أنه لا يوجد لديـنا ما يجعلنا نجزم بأن العدو لن يوجه الهجوم الرئيسى نحو هذا المحور كما فعل فى حروبه السابقة».

ويواصل الـفريق مرتجـى رواية تفصـيل مناقشـاته ومناقـشات القادة الآخـرين مع المشير ويقول :

« واقتـرحنا تشـكيل احتـياط خفـيف مضاد لـلدبابـات عماده الدبـابات والمدفعـية المضادة للدبابات ذاتية الحركة وعناصـر مهندسين مزودة بعربات رص الألغام، يمكن تحريكـه فى الاتجاه المناسـب حسب تحركات الـعدو.. ويتعـامل معه ويعـطله ويعطـينا الفرصة للقيام بالهجوم المضاد.. وأنه يجب أن نكتفى بالمجموعة الخلفية (رقم ١) التى كانت قد انتقلت إلى مـنطقة «بير المالح» لكى تقوم بعمليات تعـطيلية مع الإنذار أثناء انسحابها إلى دفاعات النطاق الدفاعى الثـانى، وهناك تستخدم لتقوية هذه الدفاعات.. وفى المنـاقشة التـى دارت عقب ذلك.. تمـسكنا بـأن هذا الهجـوم المزعوم للـعدو هو أضعف الحلول أمامه، إذ سيسبب له تعقيدات لا حـصر لها، فقواته ستقاتل بعيدا عن قواعدها وفى أرض غـير مناسبة. كما أن وجود قوات لـنا فى منطقة الكونـتلا والتمد ونخل تهدد جـنب العدو الأيسر، ولابد له أن يعمـل حسابها، وأنه قطعاً يـعلم أنه لو زج بقواته فى هذه المنطـقة وأوضاع قواتنا حسب ما هى عليه،يكـون كمن وضع نفسه بين شقى الرحى».



هنا يـصل الفريـق مرتجى إلى نـهاية ذلك المـوقف مقرراً فـى وضوح كيف كـانت العواطف قد تغلبت على المشير عامر تماماً حتى ظن الحرب أو صورها مجرد ثأر بينه وبين موشى ديان :

«ورغم كل هذه الحـجج التى سقناهـا لم يتزعزع المشـير عن فكرته التـى كانت قد تضخمت بصورة جـعلته لا يرى خلافها.. حتى أنه وهو يدافـع عن وجهة نظره أخذه الحماس وقال: «إنه بيـنه وبين موشى ديان ثأر قديم منذ الـعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وإنه لن يـترك هذه الفرصة حـتى يلقنـه درساً لا ينساه ويـقضى على أسطـورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر».

(٤٥)

وعقب إحدى الفقرات التى يُفصل فيها الفريق مرتجى الحوار مع المشير حول الخطط العسكرية والخطط البديلة، يصل مرتجى إلى أن يقول فى وضوح شديد:

«... والحقيقة الأكيدة أن عناصر القوات المسلحة وجدت نفسها فى مركز لا تحسد عليه، فتارة يدفع بها يميناً وطوراً يساراً ومرة أماماً وأخرى للخلف، مكلفة بمهام متضاربة، فاختلطت عليها الأمور وفقدت ثقتها فى قيادتها العليا وأجهزتها، وغلب عليها التشاؤم، ولاح لها وجه الهزيمة الكريه، خصوصاً بعد أن شعرت أنها احتلت منصب التابع الذى يرقص على أنغام موسيقى العدو، فإذا ما بدرت منه بادرة ما جرينا وراءها ولهثنا لمعرفة نواياه وما تخفيه فى طياتها، ثم تصدر التعليمات للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات المضادة غير مبالين بأننا نبتعد عن الخطة الموضوعة التى استغرق وضعها الشهور الطوال، وأخذت من الجهد الشىء الكثير.. ويمكن القول فى هذا المجال إن العدو نجح بجدارة فى خداع القيادة العليا، وضللها وحول أنظارها واهتمامها بعيداً عن الاتجاه الرئيسى الذى اختاره لعملياته الهجومية الوشيكة، وجعلها تحت ضغط الوهم الذى تسلط عليها وملأ جميع أركان تفكيرها أن تحرك قواته يمتد بها نحو الاتجاه الجنوبى، فأضعف هذا من قوة القوات المصرية التى تدافع عن باقى أجزاء الجبهة وبالذات عن الاتجاهين الأوسط والشمالى، وهى التى اختارها العدو الإسرائيلى لتوجيه ضربته الرئيسية».

ويعجب الفريق مرتجى من هذا الحظ الذى واتى الإسرائيليين بسبب غفلتنا فيقول:

«ربما هو جدير بالذكر أن قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلى المكلف بعمليات مصر، وضع خطة خداع أطلق عليها الاسم الرمزى «ضباب الحرب» كانت تهدف إلى استدراج بعض القوات المصرية إلى الجنوب.. وأعتقد أنه عند وضعها ما دار فى خلده أن تنجح هذا النجاح الباهر، أو أن القوات المصرية التى ستنتقل إلى الجنوب بعيداً عن مكان المعركة الرئيسى ستكون بهذا الحجم الكبير، فسهل العمل أمام القوات الإسرائيلية ولم تقابل بالمقاومة العنيفة التى كانت تتوقعها».

ويصل صاحب هذه المذكرات في إدراكه لتفصيلات الاستعدادات العسكرية إلى أن يسجل حقيقة اضطراب كل شيء حتى وسائل الإعاشة نفسها التي أصبحت معتمدة بصورة ملحة على النقل الجوي:

«اضطرب نظام الإعاشة اليومية للقوات التي وصلت سيناء بسبب تركها لمعدات وأدوات المطبخ ومرتبات تعيين القتال في أماكن تمركزها السابقة.. وكان الأمل أن يصرف بديل لها في أوضاعها الجديدة.. وهو ما لم يحصل.. مما أجبر أجهزة الإمداد والتموين على استخدام النقل الجوي للتغلب على مشاكل الإعاشة، وهو أمر باهظ التكاليف وغير مستساغ في فترات الإعداد والتجهيز».

(٤٦)

وفي موضع آخر من مذكراته يؤكد الفريق مرتجى على الخطأ الرهيب بالاندفاع إلى الحرب رغم زوال السبب المعلن من أن الحرب كانت رداً على التحرش بسوريا، وهو لا ينسب هذا إلى الصحافة ولا إلى المخابرات الحربية، لكنه يشير إلى ما تجاهلت مصادر كثيرة الإشارة إليه من ذلك الاستقبال الفاتر الذي لقيه زكريا محيي الدين حين زار سوريا، بل هو يشير إلى أن استجابة السوريين العسكرية كانت سلبية، ونحن نرى مرتجى بعد مناقشة هذا الرأي يتهم مراكز القوى بالدجل وبالتهويش والإيمان بحسن الطالع .. :

«... ولأول مرة ينتقد المشير عامر في ١ يونيو موقف سوريا بقوله: «إن موقف سوريا حالياً غير مشجع، وظهر هذا جلياً بعد الاتفاقية مع الملك حسين وزاد تأكيدا من طريقة استقبال السيد زكريا محيي الدين عندما توجه لسوريا.. كما أن استجابتهم العسكرية تعتبر سلبية».

«وقد نتساءل هنا إذا كان موقف سوريا قد بدا بهذا الشكل وأن تصعيد الموقف بدأ لمساعدة سوريا وردع إسرائيل عن غزوها، فلماذا لم نحاول تغيير الاتجاه واتباع سياسة رشيدة تنقي الجو من نذر الحرب، خصوصاً أن الموقف الاقتصادي والموقف العسكري معروف جيداً لدى الزعامة السياسية، وأن قواتنا المحدودة لا يمكن أن تحارب في

ميدانين يبعد أحدهما عن الآخر آلاف الكيلومترات.. يظهر أن مراكز القوى بنت سياستها على الدجل و«التهويش» وحسن الطالع، ضاربة بالنظريات العلمية والحسابات العملية والحقائق الواقعية عرض الحائط. فلما دخلت الاختبار العملى وجدت أن تقديراتها واستعداداتها أعجز من أن تجتازه فرسبت بجدارة وأهالت الأتربة على سمعتها وهيبتها التى كانت تتشدق بها دائماً والتى كانت تقف حجر عثرة أمام حل كثير من المشاكل المزمنة».

(٤٧)

ويتحدث الفريق مرتجى عن مؤتمر القيادة السياسية العسكرية العليا مساء يوم ٢ يونيو ، ومن العجيب أنه لم يقدر له أن يحضره مع أنه قائد الجبهة (!!)، ولكنه مع ذلك يورد التفصيلات التى نوقشت فيه بقدر كبير من الدقة والاهتمام ويقول :

«... هذا المؤتمر أخذ اهتماماً كبيراً، ووجهت له الأنظار ونال قسطاً كبيراً من القيل والقال، إذ تنبأ فيه رئيس الجمهورية بيوم نشوب القتال.. لم أحضر هذا الاجتماع.. لذا فمعلوماتى هنا سماعية.. قال رئيس الجمهورية: إن إسرائيل ستوجه ضربتها ضد مصر خلال يومين أو ثلاثة، وستبدأ قتالها بضربة جوية للحصول على التفوق الجوى.. وقيل إن الفريق أول صدقى قائد الطيران كرر وجهة نظره بأن من الأصوب أن تبدأ القوات الجوية المصرية بالضربة الأولى ولا ننتظرها، لأن فى الانتظار أخطارا كثيرة ستنتج من شدة الخسائر المتوقعة فى سلاحنا الجوى.. تنبؤ رئيس الجمهورية لم يبلغ إلى القيادات الميدانية.. ولم يخرج عن حيز المجتمعين فى المؤتمر.. ولذا لم يكن له أى صدى فى وسط القوات.. ولم تتخذ له أية استعدادات خاصة».

ونأتى الآن إلى فقرة مهمة ومحظوظة نقلت كثيراً عن هذه المذكرات :

«... وبعد الحرب سألت المشير عامر عن سبب عدم الأخذ بوجهة نظر رئيس الجمهورية بميعاد نشوب القتال.. وكان رده بأنه لا يعرف فى عبد الناصر أنه كاهن أو أن الوحى ينزل عليه.. أو أن عنده من صفاء الروح والشفافية ما يجعله يتنبأ مسبقاً بالأحداث.. وأنه سبق وتنبأ فى عام ١٩٥٦ وبعد تأميم قناة السويس بأن الموقف

الدولى لن يسمح للإنجليز والفرنسيين أن يشنوا هجوماً على مصر بسبب هذا التأميم.. وكان هذا التنبؤ ضد رأى المخابرات الحربية التى تجمع لديها من المعلومات عن تحركات الإنجليز والفرنسيين ما يوحى بأن الهجوم على مصر مرجح جداً بل إنه مؤكد.. وهل يقبل عقل ـ والكلام للمشير ـ أن الرئيس عبدالناصر إذا كان واثقاً من وقوع الحرب يوم ٥ يونيو أن يسمح للوفد العراقى برئاسة رئيس الوزراء العراقى طاهر يحيى ومعهم حسين الشافعى أن يقلعوا لزيارة القوات العراقية فى الجبهة ويعرض حياتهما للخطر.. وهل معقول إذا أخذت رأى الرئيس بأنه حقيقة لابد أن تقع، أن أطلب من جميع القادة فى سيناء أن ينتظرونى فى مركز القيادة المتقدم فى سيناء يوم ٥ يونيو وأن أعرض أنا الآخر حياتى ومعى قائد الطيران والقادة الآخرون للخطر؟!».

(٤٨)

ويروى الفريق مرتجى بدقة شديدة تفصيلات تقييد حركة أجهزة الدفاع الجوى صباح يوم الحرب بسبب وجود طائرة حسين الشافعى والوفد العراقى، وطائرة المشير، فضلاً عن نشاط نقل قوات المدفعية المضادة للطائرات :

«كان المفروض أن يقلع المشير ومن معه بطائرتين الساعة الثامنة صباحاً يوم ٥ يونيو من القاهرة ليكون فى مطار «ثمادا» حوالى الساعة التاسعة صباحاً، ويتوجه إلى مركز القيادة المتقدم مباشرة لمقابلة القادة المشتركين فى الضربة المضادة المتوقعة.. وبعد إجراء تنظيم التعاون الذى قد يستغرق حتى ظهر اليوم، يمر على باقى الوحدات فى أماكنها.. وكان المفهوم لدينا أن المشير سيقيم بعد ذلك فى مركز القيادة المتقدم لإدارة المعارك والسيطرة عليها.. وهنا سيتولى قائد الجبهة مهام رئيس الأركان ويتواجد مع المشير.. ونظراً لأن قيادة الجبهة التى هى فى نفس الوقت مركز القيادة لم يكن مستكملاً لعناصر القيادة والسيطرة من الضباط ـ كان به ٢٥ ضابطاً من أصل ١٥٠ ضابط أركان حرب يجب أن يتواجدوا فيه ـ فكان من المتوقع أن يصطحب المشير معه باقى العناصر من ضباط أركان الحرب من جميع التخصصات».

«تقـرر أن تقوم طـائرتان أخـريان لنـقل رئـيس الوزراء الـعراقى ـ طـاهر يحـيى ـ ومرافقـيه إلى مطـار فايد، ويكـون معه نائـب رئيس الجمـهورية حين ذلـك ـ حسين الشافعى ـ لزيارة القوات العراقية الرمزية التى جاءت تحت قيادة القيادة المصرية».

«ونظرا لأهمـية سلامة هذه المسارات الجـوية، علاوة على زيادة نشـاط نقل قوات المدفعية المضادة للطـائرات جواً إلى المطارات المختلفة فى سيناء ومنطـقة القناة لتعزيز الدفاع الجـوى بها.. وبما أن كـثرة هذه التـحركات تجعـل من الصعـوبة بمكان تحـديد التوقيتات الزمنية لهذه الرحلات خصوصاً أنها تتوقف على خلو طائرات النقل ـ التى كانت تستخدم فى أكثر من مهمة ـ لذلك صدرت تعليمات القيادة العليا بتقييد نيران المدفعـية المضادة لـلطائرات من الـساعة الثـامنة صباح يـوم ٥ يونيو إلـى حين صدور تعليـمات أخرى.. ولعل فى هذا رداً عـلى اللغط والاتهـامات التى نشرتهـا الصحف عن وقوف أجهزة الدفاع الجـوى جامدة عندما هاجمت الطائرات الإسـرائيلية المواقع صباح يوم ٥ يونيو».

(٤٩)

ونحن نـرى الفريق مـرتجى حريصـاً قدر المستـطاع على إنـصاف القوات الجـوية بتخفيف الاتهامات التى ألقيت على عاتقها فى ١٩٦٧، وهو يؤكد منذ بداية حديثه فى هذه النقـطة على مدى الظـلم الشديد الذى حـاق بالقوات الجوية، مـستخدماً تعـبيراً شائعاً هو ظـلم الحسن والحسين، وهو يعدد ـ كـما سنرى ـ مظاهر الظلـم التى حاقت بالقوات الجوية فى ظل نقص إمكاناتها وتقييد حركتها:

«وإذا تركنا الـقوات البرية والقـوات البحرية وتناولـنا القوات الجوية ـ الـتى ألقى عليها عبء التخاذل وفقدان الحرب، وأهين قادتها وزج بهم فى السجون ـ لوجدنا أن هذه القوات ظلمت ظـلم «الحسن والحسين»، فعدد الطيارين أقـل من عدد الطائرات الصـالحة.. والخـدمة الأرضـية الفـنيـة لم تكـن علـى المسـتوى المطـلوب فـى جمـيع الحالات.. ووحدات إصـلاح المطارات والممرات كانـت تنقصها مـعدات الإصلاح الحديثـة.. ولم تسلـم وحدات وأطقم الـتوجيه مـن العجز.. كـما أن الدفاع المـضاد

للطائـرات على المطارات لم يـكن كافياً، وبعض المـطارات تركت بلا أسلـحة مضادة للطائـرات، وإذا وجدت فتكون قاصـرة على الرشاشات الـتى لا تصلح إلا للـهجوم المنقض المنخفض.. هذا بالإضافة إلـى أن وسائل الإنذار كانت متخلفة، والرادارات المسـلحة بهـا القوات الجـوية والدفاع الجـوى لا تكشـف عـن طائرات مـعادية تتـخذ مسارهـا على ارتفاع أقـل من ٥٠٠ متر. يكـمل هذا العـجز والقصور أن الـصواريخ أرض ـ جو التـى زودتنا بها روسـيا كانت من الأنواع المتخلفة الـتى يمكن التـشويش عليها بالـتدخل الإلكترونى المتفوق الـذى سلحت به الطائرات الإسرائيـلية، مما جعل دقتها فى إصابة الهدف تضعف بدرجة كبيرة».

«وبسبـب ضعف الميـزانية خفـضت معدلات الـوقود فقلـل من ساعات تـدريب الطيارين وأثر هذا بصفة عامة على التدريب».

«والقـواعد والمطارات الجويـة بلغ عـددها ١٩ مطـارا، وبسبـب ضعـف الميزانـية رفضت السلطـات العليا إنشاء مطارات أخرى لـتوزع عليها الطائرات حتـى تكتسب القدرة على المناورة، وهذا العدد من المطارات لم يكن كافـياً بأى حال من الأحوال.. خصوصاً إذا صدر قـرار من الزعامة السياسيـة بمنح العدو حرية اتخـاذ قرار الضربة الأولى دون إتاحة الوقت لكى نؤمن طائراتنا بالتجهيز الهندسى اللازم، وبالتوزيع على مطارات عديدة تجعل فداحة الضربة أخف وطأة».



كما نـرى الفريق مـرتجى حريصـاً على أن يبين لـلقراء وجه الحـقيقة فـيما يتـعلق بالإمكانات التى زعمت القيادة السياسية أن هذه القوات كانت تتمتع بها ولم تستغلها فى الحرب :

«ونظراً لكثرة ما قيل عن عدد الطائرات المصرية وما فيه من مبالغة كبيرة، أحب أن أوضح أن عدد الطائرات المصـرية الصالحة من مقاتلات ومقاتلات قـاذفة بلغ حوالى ١٧٠ طائرة، وعدد الطيارين ينقص حوالى ١٠ ـ ١٥ طيارا، بينما امتلك اليهود (لاحظ أن الفريـق مرتجى يعـبر عن العدو بـلفظ اليـهود) من نفـس الأنواع من ٣٧٥ ـ ٤٠٠ طائرة يعمل عليها ألف طيار تقريباً بـعضهم من المتطوعين ذوى الجنسية المزدوجة ومن ذوى الخبرة القتالية المكتسبة من مسـارح كوريا وفيتنام.. وهذا معناه أن القوات الجوية

الإسرائيلية تتفوق على القوات المصرية بنسبة ١:٨ فى عدد الطلعات التى يمكن أن تقوم بها طائراتهم.. فى الوقت نفسه اقتصرت الطائرات المصرية على الميج بأنواعها من ١٥ ـ ٢١ والطائرات السوخوى.. أما عدد الطائرات من كل نوع فقد كانت على الشكل التالى:

«الميج ٢١ ـ وهى أحدث الموجود من هذا النوع ـ كان المتوفر منه ٧١ طائرة، تليها الميج ١٩ وعددها ٤١، ثم السوخوى ٣٢ طائرة، بعضها كان لا يزال تحت التركيب وبدون طيارين».

«ووصل عدد الصالح من القاذفات المصرية إلى ٤٨ طائرة من النوع تى ـ يو، وتى. يو. كيه اس (٢٤) طائرة، والاليوشن ٢٨ عدد (٢٤) طائرة، وهذه الطائرات ـ كما هو معروف ـ لا يمكنها أن تؤدى مهمة بمفردها بدون حراسة الطائرات المقاتلة أو المقاتلة القاذفة، أى أن الاستفادة منها تعتريها الكثير من الصعوبات».

«وفيما يتعلق بوحدات الدفاع الجوى من المدفعية المضادة للطائرات فكان المأمول أن تصل قبل نهاية شهر مايو ١٩٦٧ إلى ٢٧ كتيبة صواريخ نيران موزعة على قطاعات القناة والدلتا والقاهرة والإسكندرية وأسوان، بالإضافة إلى أفواج المدفعية المتوسطة والخفيفة والرشاشات المضادة للطائرات. وبنظرة إجمالية على هذه الوحدات ـ لم تكتمل بعد ـ التى أنيط بها الدفاع عن الأغراض الحيوية فى البلاد والقواعد الجوية والمطارات وأماكن تجمع الوحدات والدبابات، فلم تكن كافية بأى وجه من الوجوه، الأمر الذى سهل عمل القوات الجوية الإسرائيلية، وأتاح لها حرية العمل فوق المطارات، وإصابة الطائرات وهى واقفة على الأرض لا حول لها ولا قوة».

(٥٠)

ويبدى صاحب هذه المذكرات ـ مع الأسف الشديد ـ إعجابه بالخطة الخداعية التى وضعتها إسرائيل ونفذتها ونجحت فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلالها، وهو يفسر بعد فوات الأوان الهدف من هذه الخطة أنه كان إتاحة الفرصة للانتهاء من

التعبئة الشاملة والاستعداد الكامل لتأتى ضربتها قوية لا ترد، وهو يذكر تفصيلات مهمة ومذهلة فى هذا الصدد ويقول :

«وضعت إسرائيل خطة خداعية على المستوى السياسى والتعبوى والتكتيكى تهدف إلى إشاعة جو من الهدوء الزائف فى المسرح يخدر المصريين ويمنعهم من أن يكونوا البادئين بالعدوان، حتى يتوفر لديها الوقت الكافى للانتهاء من التعبئة الشاملة، والاستعداد الكامل لتأتى ضربتها قوية لا تصد.. وفى الوقت نفسه تنشر جواً من البلبلة لدى القيادة المصرية يجذبها نحو تشتيت قواتها وتوزيعها على مواجهة واسعة أضيف عليها ضعف عام فى كل مكان.. هذا علاوة على إشعار المصريين بأن الهجوم الإسرائيلى الرئيسى سيوجه نحو الجنوب فيقوى المحور الجنوبى على حساب المحورين الشمالى والأوسط المنتخبين للضربة الرئيسية.. وتم هذا بالتعمد بإظهار نشاط زائف فى الجنوب تستغل فيه القوات الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية.. ومع الأسف نجحت هذه الخطة نجاحاً باهراً ووصلت إلى هدفها لما توزعت القوات المصرية على مواجهة واسعة تفوق قدرة حجمها، ولم يقتصر هذا على القوات البرية فحسب بل تعداها إلى القوات البحرية أيضاً، حيث نقلت معظم قوتها الضاربة إلى البحر الأحمر وترك البحر الأبيض المتوسط مفلساً لا يمتلك إلا قوات قليلة أضعف من أن تؤدى دوراً فى عرقلة الهجوم اليهودى على المحور الشمالى».

(٥١)

ويقدم صاحب هذه المذكرات أرقاماً دقيقة ومحددة عن مدى استعدادات الجيش الإسرائيلى فى مواجهة الجيوش العربية الثلاثة والجيش المصرى بصفة خاصة، ويتضح من هذا أن التفوق حتى العددى كان لصالح الجيش الإسرائيلى، هذا فضلاً عن أن الجيش الإسرائيلى يومها شمل واحداً من عشرة من إجمالى الشعب، على حين لم يشمل الجيش المصرى إلا واحداً من ثلاثمائة وثلاثين من أفراد الشعب المصرى:

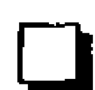
«... والخلاصة أن إسرائيل نجحت فى زيادة حجم قواتها المسلحة البرية بحلول يوم ٥ يونيو ٦٧ من ثلاثة ألوية مشاة ولواء مدرع ـ فى حالة السلم ـ إلى ٢٥ لواء مشاة

وميكانيكى ومظلات وسبعة ألوية مدرعة. وهذا يعنى أن إسرائيل قد تمكنت من تعبئة حوالى ربع مليون فرد مقاتل، أى بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالى تعداد الشعب تقريبا».

«وحيث إنه لا يمكن ترك هذا الحدث دون مقارنته بما جرى فى مصر، فقد كان هدف التعبئة المصرية هو استدعاء ثُمن مليون فرد من الاحتياط (١٢٥,٠٠٠)، لم يستجب منهم سوى ٨٢,٠٠٠ فرد، أى بنسبة ٣,٠ بالمائة (ثلاثة من عشرة فى المائة) من إجمالى تعداد الشعب المصرى تقريبا فى ذلك الوقت».

«وإذا نظرنا إلى إجمالى توزيع القوات الإسرائيلية على الجبهات الثلاث سوريا والأردن ومصر، فإننا نجد أن مصر نالت ٤٥ بالمائة من قوة الألوية المشاة والميكانيكية، و٦٧ بالمائة من ألوية المظلات، و٥٧ بالمائة من ألوية المدرعات، و٤٠ بالمائة من كتائب الدبابات المختلفة. أى أن ما خصص لمصر يفوق ما خصص للجبهتين الأردنية والسورية مجتمعتين. ولم يقف الأمر على الكم فحسب، بل تعداه إلى النوع، فخصت مصر بأصلح الوحدات التى تتمشى نوعيتها مع طبيعة أرض سيناء الصحراوية المفتوحة».

«والشىء الجدير بالذكر أن القوة الإسرائيلية التى خصصت لغزو سيناء تقل فى الحجم عن القوة التى زعم أنها حشدت أمام سوريا فى بداية الأزمة».



ويبدو لنا من كتاب الفريق مرتجى أن نفس النسبة والتناسب كانت هى السائدة أيضاً فيما يتعلق بالقوات الجوية بين الطرفين، وانظر إلى هذه الأرقام المذهلة التى يقدمها الفريق مرتجى حيث يقول:

«أما فيما يتعلق بالقوات الجوية الإسرائيلية، فيحتمل أن يكون قد وصل إسرائيل خلال فترة التوتر سربان سكاى هوك وحوالى ٢٠ طائرة سوبر مستير ـ تنفيذاً لصفقات سابقة ـ وبهذا يكون عدد الطائرات المقدرة يوم ٥ يونيو من المقاتلات والمقاتلات القاذفة قد وصل إلى ٣٩٢ ـ ٣٩٨ طائرة.. وطائرات المواصلات والنقل ٧٧ طائرة.. والهليكوبتر ٥٦ طائرة.. وكانت هذه الطائرات تعمل من ٥٨ قاعدة جوية ومطاراً وممرات أرضية داخل إسرائيل ـ ارجع إلى عدد هذه القواعد فى مصر وقارن

بين العددين ـ وكان عدد الطيارين الإسرائيليين ـ سواء كانوا يهوداً أو من جنسيات مزدوجة من المتطوعين ـ حوالى ١٠٠٠ طيار».



ويشير الفريق مرتجى إلى معلومة مهمة جدا غاب الحديث عنها فى ظل الحديث عن العموميات الكبيرة، فهو يتحدث عن سلاح يبدو صغيرا، ولكنه خطير الشأن، ويبدو أنه كانت لهذا السلاح الفتاك الذى تملكه إسرائيل قدرة هائلة فى إرباك قواتنا الجوية بما حققه من تدمير لممرات الطائرات الجوية:

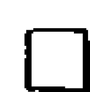
«... كذلك نجحت إسرائيل فى إخفاء امتلاكها لقنبلة جديدة لتدمير ممرات الهبوط والإقلاع، تجعل الوقت الذى يستغرق للإصلاح أكثر بكثير من الوقت المقدر له، وهذا ما جعل كثيرا من الطائرات المصرية تعجز عن الإقلاع فى الوقت المناسب وعند رجوع الطائرات التى فى الجو تتهشم عند الهبوط.. ولا عجب إذا ما وصفت مجلة «فلايت إنترناشيونال» هذه القنبلة بأنها القنبلة التى كسبت الحرب».

(٥٢)

وهو يعود بالذاكرة إلى الماضى ليتحدث عن تفصيلات الخطة الإسرائيلية فى الحرب، وعن الذين تولوا تنفيذها، وبالنسبة لإسرائيل فإن جبهة مصر تسمى بالجبهة الجنوبية، وقد كان يرأسها جافيش، وكان شارون أحد مساعديه الثلاثة على نحو ما يروى الفريق مرتجى فى هذه المذكرات:

«عهد بتنفيذ هذه الخطة إلى قائد القيادة الجنوبية آلوف (عميد) اشعياهو جافيش، الذى وضع تحت قيادته ثلاث مجموعات عمليات بالإضافة إلى مجموعة القطاع الفلسطينى ومجموعة الكونتلا وإيلات».

«كانت المجموعة الشمالية بقيادة ألوف آريل شارون، والمجموعة الوسطى بقيادة آلوف إبراهام يوفيه، والمجموعة الجنوبية بقيادة آلوف إسرائيل تال».



ويجد الفريق مرتجى الشجاعة لكى يثنى ثناء شديداً على خطة إسرائيل فى الهجوم على مصر، ولا ننسى أن الفريق مرتجى حين كتب كتابه هذا كانت مصر لا تزال تعانى من آثار الرؤية الشوفونية التى لا ترى فى العدو إلا النقائص، ولكن روح النصر فى أكتوبر ١٩٧٣ كانت قد مكنتنا من الثقة بالنفس إلى الحد الذى يجعل قائد جبهة سيناء فى ١٩٦٧ يثنى بنفسه على الخطة الإسرائيلية، وهذه ميزة من ميزات نصر أكتوبر ١٩٧٣، الذي أعاد الثقة بالنفس، على حين أن مرتجى لو نشر هذا فى عهد سابق لاتهم بالخيانة العظمى:

«... تميزت الخطة الإسرائيلية الهجومية بعدة ظواهر تستحق الذكر، وتدل على تفهم من جانب العسكريين للعمل الذى يقومون به وعلى أخذ إسرائيل بسياسة التنصل من تبعية أى إجراء اتخذ ولا يسير حسب ما يرجى منه والاعتذار عنه باعتباره اشتباكا أو تدخلا غير مقصود».

«فالخطة اشتملت على سرعة التخلص من الاشتباك إذا ما ظهر أن الأمور لا تسير فى الاتجاه المنشود، أو حدثت نكسات غير متوقعة، أو فقدت ميزتى المبادأة والمفاجأة».

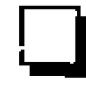
«واتبعت إسرائيل استراتيجية الاقتراب غير المباشر، واهتمت بأن تكون عمليات تلاقى قواتها فى عمق دفاعات القوات المصرية خلف النطاقات الدفاعية لتمنع المصريين من المناورة بالقوات من أى اتجاه، أو إرسال التقويات للمواقع المهددة أو للتخلص من موقف غير مناسب أو للارتداد غرباً.. وهذا الأسلوب سهل على القوات الإسرائيلية الإحداق بالقوات المصرية والتعامل معها وهى معزولة عن بعضها البعض.. كما يلاحظ أن التوجيهات الصادرة للقوات الإسرائيلية كانت تقضى بعدم التورط فى قتال طويل مباشر.. وأن تهاجم القوات المصرية من الأجناب ومن الخلف.. وتستخدم طرق اقتراب لا يتوقعها المصريون، سواء بسبب وعورة وطبيعة الأرض، أو استبعاد أن يستخدمها العدو، أو للاعتقاد بأن بها من الألغام والموانع الصناعية ما يجعلها متعذرة الاستخدام، بينما هى فى الحقيقة شبه خالية منها».

(٥٣)

وفى مقابل الانتقـادات العديدة التى وجهها الفريق مرتجـى إلى المخابرات الحربية المصرية فـى مواضع كثيرة من كـتابه، فإنه يثنى عـلى نجاحات المخابرات الإسرائـيلية، وكيف أمـكنها الإلمام بمـعلومات دقيقـة وواضحة عن القـوات المصرية، وهــو يصور كيـف كان طيارو العدو قادريـن عـلى معرفـة كـل شىء عن الأهداف التى يتوجهون لضربها:

«نجحت المخابرات الإسـرائيلية فى الحصول عـلى معلومات واضحة ودقـيقة عن القوات المصرية، مكنت الطيارين الإسرائيليين من معرفة كل شىء عن الأهداف التى سيغيرون عليها، بل زودت الطـيارين بكتيبات تتضمن أدق المعـلومات عن كل قاعدة جويـة من القـواعد الخمـس عشرة المـصرية، مـحددة فيـها زوايا الاقـتراب والمعـالم الشهيرة المميزة للمطار وللأهداف الحيوية والخط الذى تهبط عنده الطائرات للهجوم، ونقط الضعـف الموجودة فى الدفاعات.. ولكى يتـقن الطيارون الإسرائيليـون عملهم أقامت إسرائيل نماذج لبعض هذه القواعد داخل أراضيهـا فى صحراء النقب ودرب الطيارون على مهاجمتها.. ومما لاشك فيـه أن الأقمار الصناعية الأمريكية لعبت دوراً كبيراً فى تزويد إسرائيل بهذه المعلومات».

«ولكـى تضـمن إسـرائيـل مسارات الـطائـرات وعدم خـروجهـا عن الاتجـاهات المحددة، وضعت ٦ زوارق مزودة بـوسائل الاتصال مع الطائرات فـى عرض البحر المتوسط لتتخذ كدليل ولتصحيح المسار».



بل يـصل الـفريق مـرتجى إلى إثـبات مـدى الجسارة الإسـرائيـلية الـتى جعـلتـها تخصص كل طائراتها للضربة الجوية، فتترك سماء إسرائيل نفسها مكشوفة:

«تستغل جميع الطائرات لدى إسرائيل فـى تنفيذ الضربة الجوية مع قبول المخاطرة بتـرك سماء إسـرائيـل بدون غطـاء جوى.. ولقـد صرح الـعميـد هود قائـد الطـيران الإسرائيـلى بأنه زج بجـميع طائراتـه الصالحة لـلقتال فى الـضربتين الجويـتين الأولى والثانية، ولـم يحتـفظ للدفاع عن إسرائيل إلا باثنتى عشرة طـائرة فقط.. وهذا ما يؤكد

رأينا بأن دخول الطيـران السورى فى الوقت الذى طلب فيه كان مـن المحتمل أن يغير شكل الحرب».

(٥٤)

ومن الغريب أن الفريق مرتجى يدلنا فى هذه المذكرات على أن إسرائيل قد نفذت فى ١٩٦٧ نـفس خطـتها فـى ١٩٥٦، حتى فى تحـديد يوم الـهجوم، وهـى ملحـوظة تجعـلنا نفـزع ونجزع من إهمـالنا المسـتمر للـقراءة وللاطلاع، ولـعلنا نـتعظ بهـذا فى مجالات التنمية التى نخوض حروبها الآن:

«وفى الحديث عن أوجه الشبه بين تحديد يوم الهجوم فى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٥٦، نجد أن أحداث الأيـام الخمسة الـسابقة عـلى الهجـوم فى عام ٥٦، تتـشابه فى جـملة تفاصـيلها مـع عام ٦٧ انطلاقـا من يوم ٣١ مايـو ١٩٦٧، حيث شكـلت وزارة حرب إسرائيـلية وفرضت الـتعبئـة الشاملة يـوم أول يونيو ١٩٦٧ وازدياد الـنشاط السـياسى الإسرائيلى».

ويشيـر الفريق مرتجى إلـى أسلوب إسرائيـل فى إعلان التعـبئة الشاملـة من خلال وزارة حرب شكلت فى الحال قبيل وقوع الحرب بخمسة أيام على وجه التحديد:

«بدء الحرب فى مدى خمسة أيام من إعلان التعبئة، حيث بدأت صباح يوم الاثنين ٥ يونـيو مثـلما بـدأت مساء يـوم الاثنـين ٢٩ أكتوبـر ١٩٥٦ بعد عـقد جلـسة وزارة الحرب يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦».

«أن بدء الحرب يكون يوم الاثنين».

«أن إعلان التعبئة الشاملة الإسرائيلية يعنى العزم الأكيد على شن الحرب».

«ازدياد النشاط السياسى الخداعى فى الفترة السابقة للعدوان مباشرة لتخفيف حدة الأزمة ظاهرياً، بغية إخفاء التحضيرات للغزو المسلح، وكذا نية الهجوم الوشيك».

«وأظن أن الأحداث أثبـتت أن مخابراتنـا الحربية كانت بـعيدة كل البعـد عن هذا التفكير، واستـمرت حتى قيام الحرب وهى فى شك من احتمال قـيام إسرائيل بحرب شاملة».

(٥٥)

ولا يبخل علينا الفريق مرتجى فى هذه المذكرات بالحديث المتعمق (والفاحص) عن الإشارة الشفرية التى أرسلها عبدالمنعم رياض صباح ٥ يونيو من الأردن، وهو لا يقف عند ما هو شائع من الحديث عن هذه الإشارة، لكنه يناقش مدى الإفادة منها، وهو لا يقبل القول القائل بأن مثل هذه الإشارة كانت ستغير مجرى الحرب ... وله أسبابه الموضوعية فى هذا:

«قبل أن نخوض خضم الحرب علينا أن نقف على سر الإشارة الشفرية التى أرسلت من عمان من الفريق عبدالمنعم رياض، قائد القوات الأردنية المعين من قبل مصر، والتى ذكر فيها للقيادة العليا المصرية أن الطائرات الإسرائيلية فى اتجاهها إلى مصر لمهاجمتها، وأن الإشارة تسلمتها مصر قبل وصول الطائرات الإسرائيلية بحوالى نصف ساعة، وهى مدة تكفى للإنذار والاستعداد، وخروج الطائرات المصرية المطاردة لمقابلة الطائرات المغيرة.. وقيل إن الإشارة سالفة الذكر أهملت وتأخر المسئول فى فك رموزها بسبب تغيير الشفرة المصرية صباح يوم ٥ يونيو دون أن يُخطر المسئولون بهذا التغيير».

«أنا لا أبرر هذا الخطأ، فهو ما يجب أن يحاسب عليه المسئول عنه».

«التقط مختطفو التهويل هذا الحدث وأكدوا أن معرفة محتويات هذه الرسالة كان سيغير مجرى الحرب.. فهل يمكن الأخذ بصحة هذا الرأى؟ ألم يكن الطيران الإسرائيلى ملقناً بضرورة العودة مباشرة إذا ما ظهرت له قوات غير متوقعة من الطائرات المصرية فوق سماء سيناء، وأنه سيعتبر أن ما حدث هو اختراق عادى للمجال الجوى المصرى.. فهل يا ترى بعد هذا الاعتذار أو التبرير كانت ستغير الزعامة المصرية قرارها بألا تكون البادئة بالضربة الأولى.. أظن أن الشواهد السابقة لا توحى بأن الزعامة السياسية التى كانت تحسب حساباً كبيراً لكى لا تغضب الدول الكبرى، ما كانت ستتخذ هذه الخطوة.. والنتيجة أن القوات الإسرائيلية ستتحين مناسبة أخرى قد تأتى بعد يوم أو أكثر لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التى وضعتها كشرط أساسى لنجاحها».

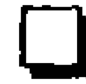
(٥٦)

ويسجل الفريق مرتجى صوراً من بطولات القوات الجوية المصرية فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، ويبدو الرجل شجاعاً فى هذا وهو يواجه شعباً استنام واستراح إلى فكرة إهمال هذه القوات التام، فى ظل تعليق الخطأ على كواهلها إلى درجة جعلت الشحن المعنوى للجماهير كفيلاً بإخراج هذه الجماهير فى مظاهرات تطالب بإعدام قادة هذه القوات وعدم الرحمة بهم:

«... وإقراراً بالواقع وللحقيقة لم تمنع الخسائر الفادحة فى القوات الجوية المصرية من قيام بعض الطائرات المصرية بعمليات انتحارية ومساعدة القوات البرية بأعداد قليلة، كانت مثار الإعجاب والفخر لنا لفدائية طيارينا الذين أثبتوا أن الشجاعة لا تنقصهم والبطولة كامنة فى أعماقهم، وحبهم للوطن مترسب فى قلوبهم، ولو وجدوا التوجيه المناسب وفى الوقت المناسب وتركت لهم حرية العمل من البداية لضرب بأعمالهم المثل، ولكانوا قدوة فى مجال الجو يقتدى بهم من يريد العلو والمكانة الفريدة فى عالم الطيران.. لكن كانت هذه الأعمال الفردية أضعف من أن تؤثر على سير المعارك الدائرة».

وفى موضع آخر يروى الفريق مرتجى بطولات نادرة لموقع مصرى للرادار فى إطار حديثه المنصف عن بطولات المصريين الفردية التى لم تخل منها حرب ١٩٦٧ :

«هاجم اللواء الإسرائيلى موقعاً مصرياً للرادار كانت تدافع عنه قوة صغيرة من المشاة والمدفعية المضادة للطائرات واستولى عليه بعد أن استشهد كل من فيه دفاعاً عن الموقع.. وحوالى الساعة الثامنة مساء استتب الموقف للواء الإسرائيلى ونجح فى تأمين مفارق الطرق عند بئر لحفن، وبذلك قطع طريق الإمداد إلى العريش من الجنوب».



وحين يتحدث الفريق مرتجى عن الموقف بنهاية يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، فإنه لا يفوته أن يشيد باستبسال بعض القوات المصرية فى بعض المواقع ويقول:

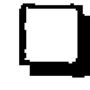
«لم تتمكن القوات المرسلة إلى المحور الشمالى من صد تدفق العدو الذى استولى على القنطرة شرق وواصل تقدمه صوب الفردان».

«خسر التشكيل المدرع خسائر جسيمة وانسحب غرب القناة تاركاً المضايق الثلاثة بدون حماية».

«صدر أمر انسحاب القوات غرب القناة والدفاع عن القناة من جهة الغرب».

«نظم دفاع سريع وغير فعال بالقوات التى أمكن السيطرة الجزئية عليها وبقيادة القادة الذين أوقعتهم الصدفة تحت أنظار قيادة الجيش».

«دافعت قوة من المدفعية عن مثلث الطرق شرق القناة وشمال الإسماعيلية واستماتت فى موضعها وسجلت صحيفة فخر تضاف إلى صحائف القوات المصرية المجيدة».



ويروى الفريق مرتجى فى هذه المذكرات تفصيلات فى غاية الأهمية عن الهجوم الإسرائيلى على رفح وكيف قاومت القوات المصرية ما أمكنها المقاومة :

«هاجم العدو حوالى الساعة العاشرة صباحاً، القوات المدافعة عن منطقة رفح، مركزاً مجهوده الرئيسى على الجانب الأيسر، مع قيامه بحركة التفاف من الجانب الأيمن.. واتبع أسلوب الهجوم ذا الشعبتين».

«حدث قتال مرير على هذا المحور شهدت به جميع المصادر بما فيها الإسرائيلية، ولولا السرعة فى احتلال الدفاعات وعدم استكمال التجهيزات الهندسية وحداثة وجود القوات بالمنطقة وعدم دراستها بما فيه الكفاية، لكان لهذا الهجوم صورة أخرى».

«استمر القتال مستعراً وتفتتت القوات لكنها حاربت فى أماكنها المنعزلة وقاومت بكل إمكانياتها المتوفرة، وبكل ما تمتلك من إرادة. ونظراً لغياب القوات الجوية المصرية، ولعدم تقديم أى مساعدات أخرى للقوات المدافعة كمساعدة الأسطول البحرى الموزع ما بين البحرين تمكن العدو من احتلال المنطقة حوالى الساعة السابعة إلا ثلثاً من مساء يوم ٥.. وتقدم بجزء من قواته فى اتجاه العريش.. ولقد استشهد فى هذا القتال قائد القوات المدافعة ورئيس أركانه، مما يدل على ضراوة القتال وعلى أن الكل ـ بصرف النظر عن منصبه أو رتبته ـ بذل أقصى ما يمكن بذله».

(٥٧)

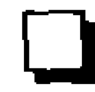
ويقدم الفريق مرتجى فى هذه المذكرات رؤية مهمة وغير مسبوقة وغير متكررة لموقف القوات المصرية فى نهاية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وعندى أن هذه الرؤية من أهم ما يمكن للحديث عن سير المعركة، وتتمتع هذه الرؤية بما يتمتع به الفريق مرتجى من عسكرية محترفة قادرة على تقدير الموقف بصورة جيدة دون انهيار أو تهويل، وقادرة على التماسك والتصدى برد الفعل بطريقة عسكرية تؤمن بالنصر والهزيمة، والنجاح والفشل، دون أن تندفع إلى الهزيمة بنفسها:

«يمكن الخروج من أعمال قتال يوم ٥ يونيو بالنتيجة العامة التالية:

«القوات الجوية المصرية تكبدت من الخسائر الشىء الكثير، بحيث أصبحت خارج المعركة، وانتهت قدرتها على التأثير على سير القتال».

هنا يردف الفريق مرتجى بمنتهى الحكمة ويقول :

«ولو أن ضياع القوات الجوية يعتبر خسارة فادحة، إلا أنها لا تدعو إلى اليأس التام طالما أن القوات ستلتزم بمبادئ الدفاع، وتبتعد على قدر الإمكان عن العمليات المتحركة التى تعرضها إلى خطر الطيران.. كما أنه إذا أمكن للسياسيين إحضار طائرات من الدول الصديقة ـ الطيارون المصريون لم تنزل بهم إلا إصابات بسيطة جداً فى العمليات الانتحارية التى قام بها قلة منهم ـ فيمكن للقوات البرية الصمود فى سيناء لفترة طويلة حتى يعاد تنظيم القوات الجوية وتتدخل فى القتال».



هكذا نرى حنكة القائد الذى يرى فارقاً كبيراً بين الخسارة الفادحة واليأس التام، وهو لهذا يدبر أمور معركة بينما كان غيره يدبرون أمور هزيمة أو انسحاب!!:

«الموقف بالنسبة للقوات البرية بصفة عامة لا يدعو إلى القلق البالغ، فمصدر الخطر تركز فى منطقة رفح والطريق الساحلى حتى العريش، وهى لا تستوعب إلا جزءاً بسيطاً من القوات البرية بمقارنته بالقوات الموجودة بسيناء، وعليه فالموقف العام لا يدعو إلى التشاؤم أو يسبب ارتباكاً للقيادة العليا لو أتيحت لها الفرصة لإدارة المعركة من ساحة القتال نفسها».

(٥٨)

ويحرص مرتجى على ألا يتجاهل فى تحليلـه حقائق الموقف السياسى والدبلوماسى فى أيام المعركة، ومع أنه لم يعلم بهذه الحـقائق إلا بعد الحرب، فإنه يورد الواقعة فى سياقها مـن الأحداث وهو يقصد بإيرادها أن يستكمل تصوير الموقف السياسى على مستـوى قياداتنا العـليا، وحسنـا فعل، فإنه يعـطينا فرصـة ثمينة لقـراءة الأحداث فى بانوراما كـاملة، ومع هذا فإن صاحب هـذه المذكرات لا يتوقف عنـد هذا الحد، وإنما يعتصره الأسى ويدفـعه الألم إلى التساؤل عن السر فى هذا الـسلوك، وتتغلب الآلام على صاحب المذكرات حتـى ليكاد يندفع إلى الانحياز إلى الرؤية الـقائلة بأن أطماعاً خفية هى التى جعلت القيادة السياسية تضحى بالقوات المسلحة:

«... أبلغنـى أحد أعضاء وفدنا فى هيـئة الأمم بنيويورك ـ الذى كان ضـمن الوفد أثناء حرب ٥ يـونيو ـ بأن جولدبرج المنـدوب الأمريكى فى ذلك الوقت قـال له مساء يوم ٥ يونيو ٦٧: «إن الطيران المصرى قد دمر تمامـاً، وإن موقف القوات المصرية يعتبر حرجاً، وبـشائر النـصر الإسرائيـلى تلوح فى الأفـق، كما أن تدمـير القوات المـصرية البرية أصبـح أكثر احتمالاً بعد أن فقـدت المساعدة، والمعاونة الجوية، وبـناء على هذا يمكـنك ـ أى المندوب المـصرى ـ تقـدير موقف الجـيش المصـرى الآن فى سينـاء وهو يعمل فى صـحراء خالية من السواتر وبدون غـطاء جوى، بينما يمتلك الـعدو السيادة الجوية.. لذلـك أرجوك أن تنصح دولتك بقـبول إيقاف إطلاق النار، ونحـن ـ يقصد الأمريكان ـ نعدكم بـإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه والضغط علـى إسرائيل لتعود إلى حدودها قبل القتال».

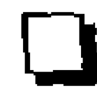
«وقال لى الزميل: إن الموقف لم يكن مفهـوماً لديهم بهذه الصورة، وإن المعلومات التى وردت من مصـر كانت تعطى منظراً آخـر براقاً لموقف قواتنا المسـلحة وتؤكد أن الجيش المصرى لا يزال قادراً على توجيه ضربة قاصمة للجيش الإسرائيلى».

عند هذا الحد يصل مرتجى إلى القول :

«وهنا يحق لـنا أن نتساءل إذا كانت مراكـز القوى فى مصر تعرف المـوقف بكامل حذافيره ـ وكلهـا تقريباً من العسكريين الـسابقين ـ فلماذا لم تنتهـز مثل هذا العرض

وتساوم عليه.. لقد كان موقف جيشنا حتى الآن جيداً وأسلحتنا ومعداتنا ودباباتنا وعرباتنا لم تفقد إلا النزر اليسير، واحتمال أن يطول القتال موجود.. فكيف كابرت هذه المراكز ورفضت هذا العرض.. هل ياترى لهدف آخر - فى نفس يعقوب - يتيح لها حرية العمل وحرية التصرف فى جميع المجالات والأنشطة دون معارضة من أحد ودون حساب لأى شخص يكون مثلاً قد اكتسب شعبية ما واستحوذ على ثقة قوية مثل القوات المسلحة التى لا يمكن أن يقع انقلاب أو ثورة إلا إذا ساندتها؟».

«... طبعاً لا يمكن لى كبشر أن أكشف ما يجرى فى داخل النفس البشرية من أفكار وأطماع.. وإنما هى تساؤلات أردت أن أطرحها لأنى سئلت عنها أكثر من مرة ومن أكثر من شخص ممن ينتمى إلى طوائف مختلفة».



ويردف مرتجى بحديث يكاد يكون من أوائل الأحاديث التى أدركت معنى تعبير الفرص الضائعة حتى من دون أن يصل إلى اللفظ بذاته ويقول :

«... وفى يقينى أن مصر قد أخطأت بعدم استغلال هذه الفرصة المتاحة لتحقيق أغراضها سلمياً والتى هيأت لها الظروف التى ستساعد على الإبقاء على قواتنا المسلحة التى صرف عليها البلايين [هكذا كان الفريق مرتجى يستخدم تعبير البلايين قبل شيوع التعبير المقابل وهو المليارات فى كتابات المصريين] من الجنيهات ونتفادى الورطة التى دفعنا إليها ونتفادى خسائرنا فى الأرواح والمعدات والأسلحة التى لا تقدر بمال.. ولكن ما الذى نفعله إذا لم يكن الإخلاص وحب الوطن رائدنا.. وكانت الأنانية الذاتية تقيد تصرفاتنا.. وحساباتنا لم تقدر على أسس علمية وواقعية، وإنما وضعت على أسس تهويلية ومبالغ فيها اعتماداً على الظن بأن محالفة الحظ ستستمر ولا ينقطع رباطه.. ونسينا أو تجاهلنا أن الحظ لا يظهر إلا مرة واحدة فى حدود معينة، والاعتماد عليه دون العمل على الحفاظ عليه يكون كمثل من يسير على رمال ناعمة، أو من يعتمد على سراب لا يروى الظمأ، وإنما يسبب الانهيار وفقد المعنويات والخروج من الشعور وعدم القدرة على السيطرة على النفس.. وهى العوامل التى تسبب الشلل الفكرى والبدنى وسوء التصرف».

(٥٩)

وتتميز هذه المذكـرات بإيراد تفصيلات دقيقة للحوارات الـتى كانت تدور على مستوى الـقيادات العليا فى الـقوات المسلحة، وعلـى سبيل المثال يورد الفـريق مرتجى نص الحوار الذى دار بينه وبين المـشير عامر بعدما كانت قواتنا المسـلحة قد تعرضت للضربـة القاسية فى أول أيام القـتال، وسوف نرى فى هذا الحوار الـذى يورده مرتجى كيف تظهر الآثار العمـيقة للخبرة الطويلة فى القيادة، وكيـف تنعكس هذه الآثار على القـرارات التى يتـخذها كـل قائد من الـقادة، ففى مـقابل حـالة الارتباك ـ ولا نـقول الانهيار ـ التى تصيب عبدالحكيم عامر، فإن مرتجى يبدو أكثر ثباتاً وقدرة على التفكير فى عدة محاور بما يمكنه من وضع خطط جديدة للموقف الجديد :

«حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٦ يونيو اتصل المشير عامر بنا تليفونياً، وقدمت له تقريراً عن الموقف ودون الدخول فى تفاصيل هذا التقرير، فقد أنهيت هذا التقرير بالآتى:

«الموقف بـصفة عامة لايـخيف، فكل مـا خسرناه حتـى الآن لا يتعدى أربعـة ألوية مشـاة وكتيبـة مدرعة أى أقل مـن خُمس عدد الـقوات وإنما الخوف كـله قاصر عـلى المحور الشمالى، فلو أمكن تجميع القـوات المرتدة عليه... فسيكون ذلك مصدر راحة لنا».

«تدخل المـشير قائـلاً: «لا تخش علـى هذا المحور الشمـالى ، فقد عـملت ترتـيبه وسنرسل له قوات توقف أى تقدم عليه».

«بعد ذلك استأنفت حديثى قائلاً أقترح الآتى:

- تركيز المجهود الرئيسى للدفاع عن النطاق الدفاعى الثانى.
- تجميع جميع الأفراد المرتدة من النطاق الأول ويقوى بها النطاق الثانى.
- مجموعة قائـد الفرقة التى لم تنجح فـى هجومها المضاد تعود إلى الـنطاق الثانى لتكثيف الدفاع عليه.
- تسحـب قوات المحور الجنوبـى وتتمسك بـالمضايق.. وإلـى أن يتم ذلك يسـتغل

احتياطى القيادة العليا ـ الفرقة المدرعة ـ بتأمين المضايق حتى تصل قوات المحور الجنوبى فتعود مرة أخرى إلى الاحتياط.

ـ الألوية المدرعة المستقلة تنضم على احتياطى القيادة العليا.

ـ تسحب قوات الستارة وكذا المجموعة الخفيفة رقم ١ ويدعم بها النطاق الثانى والمضايق.

ـ تقوية [مزار] بقوات تضمن عدم الاختراق.

ـ ملاحظة أن الدفاع عن المضايق يكون حتى آخر رجل وآخر طلقة ولا انسحاب منه بأى حال من الأحوال».

«وكان قرار المشير: «أوافق على رأيك وبلغ قائد الجيش لينفذ هذه الاقتراحات».

«وبعد هذا الحديث التليفونى اتصلت بقائد الجيش وأخطرته بما اقترحناه على المشير وبقراره.. ولقد كان لهذا التعديل فى الموقف صدى مريح لدى قائد الجيش الميدانى الذى أقر أن هذا أفضل ما يمكن عمله فى الوقت الحاضر وعلى ضوء الموقف الحالى».

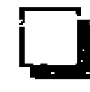
(٦٠)

ومن أكثر فقرات هذه المذكرات مرارة تلك الفقرة التى يروى فيها الفريق مرتجى كيف علم هو وضباطه الكبار فى مركز القيادة المتقدم بأن القوات المسلحة المصرية كانت تنسحب بالفعل، وذلك بناء علي أوامر، بينما هو وهم خارج الصورة تماماً، وسنرى الفريق مرتجى فى هذه الفقرة بالذات حريصاً على أن يروى تفاصيل دقيقة حتى يبرئ نفسه تماماً من قرار الانسحاب الذى لم يعلم به، وبالتالى فإنه لم يشارك فى اتخاذه، ومن المهم للقارئ أن يقرأ أيضا ما يرويه الفريق فوزى من ذهابه إلى الفريق مرتجى رسولاً من لدن المشير عبد الحكيم عامر من أجل محاولة المقاومة وإلغاء أمر الانسحاب، وهو ما حدث حسبما يرويه الفريق فوزى نفسه فى تاريخ لاحق:

«فوجئنا حوالى الساعة الثالثة والنصف فجر يوم ٧ يونيو بوصول مدير الشرطة العسكرية إلى مركز القيادة مستفسراً عن سبب تواجدنا حتى الآن فى سيناء، ولما كان هذا الاستفسار غريباً فى ذلك الوقت خصوصاً وهو صادر من شخص مسئول..

أخذتنا الدهشة أو الغصة وانتظرنا على مضض لكى ينهى حديثه حتى نستوعب المطلوب.. قال مدير الشرطة العسكرية: «إن جميع القيادات قد ارتدت إلى غرب القناة وأنتم القيادة الموجودة فى سيناء ولا توجد حماية لكم والعدو متقدم غرباً.. وأن التعليمات التى لديه هى توجيه القوات إلى غرب القناة إذ أن القيادة العليا قد أصدرت أمراً بالانسحاب التام من سيناء.. وقد نصبت المعابر على القناة لتسهيل هذا الارتداد. ولما وجد على وجوهنا معالم التشكك اقترح أن نذهب معه إلى جنوب البحيرات حيث يوجد قائد الجيش فى الضفة الغربية منتظراً تعليمات جديدة».

«ولما كنا فى شك من هذه المعلومات فقد طلبت من مركز القيادة المتقدم البقاء فى مكانه وتحركت مع المرحوم أحمد إسماعيل صوب القناة بعد أن ربطنا الاتصال اللاسلكى مع المركز.. وهناك حيث حدد مدير الشرطة العسكرية وجدنا قائد الجيش الميدانى يتحادث تليفونياً مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويتسلم أوامر جديدة».



ثم يردف الفريق مرتجى راوياً تفاصيل الحوار بينه هو والمشير أحمد إسماعيل من ناحية، وبين الفريق صلاح محسن قائد الجيش من ناحية أخرى، وهى فقرة مهمة جداً ترينا كيف أن تسلسل القيادة نفسه كان قد أصبح فى خبر كان:

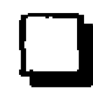
«وبحديثنا مع قائد الجيش فهمنا أن المنطبع فى أذهان المسئولين أن الحرب قد انتهت بعد قبول مصر وقف إطلاق النار.. وأن الصراع المسلح يعتبر أنه أدى دوره ويسلم العمل للسياسة التى عليها أن تتولى العمل بالكامل.. وبالاستفسار منه عن عدم الاستئذان منا فى نقل مركز قيادته كما تقضى التعليمات.. وعن عدم إخطار مركز القيادة المتقدمة بأوامر الانسحاب الجديدة.. كانت إجابته غير مقنعة بالنسبة للاستفسارين، خصوصاً أنه عزى ذلك إلى قطع الاتصال الخطى مع المركز.. الموقف لم يكن يحتمل أكثر من ذلك، فتركنا المناقشة لوقت آخر.. وعلمت من قائد الجيش أن أوامر القيادة العليا أن يعود مركز القيادة المتقدم إلى الإسماعيلية انتظاراً لتعليمات جديدة.. والحمد لله عاد المركز كله بعد الاتصال بالعميد عبد الغنى الجمسى مدير عمليات قيادة الجبهة الذى نجح فى الرجوع إلى الإسماعيلية بجميع معداته وأسلحته وعرباته وأفراده من غير خسائر، ولقد ساعد على ذلك أن المنطقة من مركز القيادة

المتقدم إلى القناة كانت تسمح بالتحرك خارج الطرق، وبذا أمكن تفادى الازدحام الناتج من تكدس العربات والمدافع وغيرها».

(٦١)

ويحرص الفريق مرتجى على أن يروى انطباعات مركز القيادة المتقدم عن قرار الانسحاب، وهو يصدر فى تسجيل هذه الانطباعات عن نفس مشاعره وأحكامه العقلية فيما يتعلق بمجريات الأمور فى الحرب:

«... مما لاشك فيه أن الانسحاب الشامل كان مفاجأة غير سارة لمركز القيادة المتقدم الذى لم يُخطر به سواء من الذين أصدروه أو من الذين نفذوه. والموقف فى نظرنا - كما سبق وأوضحنا - لم يكن يدعو لهذا الانسحاب حتى الآن.. حقيقة كان هناك أربعة ألوية تعتبر خارج المعركة إلا أنها لم تكن تمثل إلا جزءا بسيطاً من إجمالى القوات الموجودة فى سيناء.. كما أن تقدم القوات الإسرائيلية لم يكن يسبب الوصول إلى هذا القرار.. فالنطاق الدفاعى الثانى لم يقع عليه الهجوم وكذلك الاحتياطيات، وكان يمكن عن طريق المناورة بالقوات أن يعرقل تقدم العدو الإسرائيلى حتى استكمال دفاعات النطاق الثانى والمضايق وتكثيفها بحيث تصبح مانعاً حقيقياً أمام تقدم العدو.. يقال إن فقد عنصر الجو جعل العمليات الدفاعية ميئوساً منها.. وفى تقديرى أن تأثير الطيران على القوات المدافعة لا يزيد على تأثير المدفعية.. ولا تظهر خطورة الطيران إلا فى العمليات المتحركة التى تضطر فيها القوات إلى الخروج من خنادقها وملاجئها والظهور فوق الأرض للاشتباك مع العدو.. وفى اعتقادى وأنا محق فيه، أنه كان فى الإمكان على أسوأ الاحتمالات أن ندافع عن المضايق لفترة طويلة قد تطول إلى أسابيع يمكن أثناءها أن تتدخل المحافل الدولية.. وهنا سيكون موقفنا أحسن حالاً بكثير ونحن نسيطر على المنطقة الحيوية فى سيناء، وقناة السويس خارج مرمى نيران مدفعية العدو».



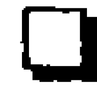
ويبدو الفريق مرتجى فى قمة الصدق مع النفس حين يحرص على أن يروى

لقرائه أنه كان حريصاً على أن يستفسر من المشير عبد الحكيم عامر شخصياً عن الدوافع التى جعلته يعدل عن فكرة الصمود إلى فكرة الانسحاب، ونحن نراه يروى بأمانة شديدة رأى المشير عامر فى هذه الجزئية، على الرغم من أن صاحب المذكرات كان له رأى آخر، وهو يثبت هذا الرأى كما رواه للمشير وينتهى إلى الظن بأن المشير قد وافقه على فكرته ولهذا السبب سكت دون أن يجادله:

«انتهزت فرصة زيارة المشير عبد الحكيم عامر بمنزله يوم ٢٠ يوليو ٦٧ ـ أى بعد الحرب ـ وسألته عن سبب العدول عن فكرة الدفاع والصمود فى المضايق والأخذ بفكرة الانسحاب بما فيها من خطورة على القوات.. مع أننا كنا متفقين على عدم ترك سيناء حسب حديثنا التليفونى يوم ٦ يونيو.. وكان تعليله «إنه بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية وتقدمت القوات الإسرائيلية على المحور الشمالى والمحور الأوسط، اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماماً.. لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادى تدمير قواتنا وأسرها.. وإذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات فهذا يمكن تعويضه، أما أن نفقد الأفراد فذلك أمر بالغ الخطورة، إذ أن خلق مقاتلين جدد يحتاج إلى سنين طويلة.. وفيما يتعلق بالأرض المفقودة فلابد أن يكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل».

«قلت للمشير: إن الموقف لم يكن بهذه الصورة القاتمة.. وكان من الممكن إعادة تعديل أوضاع قواتنا والمناورة بالقوات، خصوصاً تلك التى لم يقع عليها أى هجوم، وأن نتمسك بالدفاعات مدة طويلة وأن ننقذ الكثير من العتاد والمعدات التى وقعت فى يد العدو بسبب هذا الانسحاب السريع.. وأضفت: أنى أظن أن الصورة التى وضعت أمام سيادتكم كانت مشوهة، وأن أجهزة القيادة العليا لم تهيئ لسيادتكم الجو المناسب الذى يمكنكم من اتخاذ القرارات المناسبة.. وأن المعلومات كانت تصلكم بدون تقييم، وبدون تعليق، ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون فى القيادة العليا بمن فيهم رئيس هيئة الأركان، أن يقدموا المشورة السليمة.. وتركوا الحمل كله على أكتافكم لوحدكم واكتفوا هم بدور تنفيذ الأوامر، وهو أسوأ عمل لأى أركان حرب.. ولا يقدم عليه إلا كل خائر وغير واثق من نفسه تنقصه الخبرة ويفتقر إلى العلم العسكرى.. وهذا ما جعلكم تتدخلون فى كثير من التفاصيل التى كان يجب أن تحجب عنكم ويكتفى بإبلاغكم بجوهر الأمور.. مما لاشك فيه أن

المستويات الصغرى التى اتصلتم بها مباشـرة عادة ما تكون بلاغاتها مبالغاً فيها، إذ أنها تعـطيـها وهـى تحت ضـغط المعـركة ومـا فيـها من تـوتر عـصبـى.. وأظن أن زحـمة المعـلومـات التـى وصلـتكـم من كـل من هـب ودب هى السـبـب فى اتـخاذ قـرار الانسـحاب الذى مـا كان يمكـن أن يتم بـصورة عملـية فى هـذه المدة القـصيرة الـتى قررتموهـا.. سكت المشيـر.. وكان فى سكوته أكـبر دليل علـى صحة قولى عـما كان يحدث فى القيادة العليا».



وهو يقرر بكل وضوح أن قرار الانسحاب كلفنا ٩٠٪ من قواتنا ومعداتنا :

«وهنا تصبح هذه القولات عبارة عن قطار طويل يعتبر هدفاً دسماً وسهلاً للطيران الإسرائيـلى الذى امتـلك السيادة الجـوية.. وفى هذه المضـايق والممرات فـقدنا ٩٠٪ تقريباً من معداتنا وأسلحتنا بفعل الطيران الإسرائيلى».

(٦٢)

وبما تتسم به كتـابة الفريق مرتجى فى هذه المذكرات من دقة شـديدة، فإنه يلخص الموقف الـعسكرى على الجـبهة المصرية فـى نهاية ثالـث أيام الحرب بعبارات سـريعة ولكنها تحمل كـل دلالات الأسى البالغ للمصير المريع الذى انتـهت إليه الحرب على هذا النحو :

«ارتدت جـميع القـوات على الطـرق الثلاثة فـى اتجاه قناة الـسويس.. تكـدست المعدات والعربات العـاطلة [يقصد المعطلة] على الطـرق وسدتها فى وجه أى تحرك لجهة الشرق أو الغرب، وأصبح الموقف جد خطير، وذاقت الأفراد والقوات الأمرين من تـدخل الطيـران الإسرائيـلى ومن تكـدس الطرق.. وهـذا ما يجـعلنى أوقـن بأن وحدات التشكيل المـدرع لم تتمكن من الوصول إلى الأماكن الـتى حددت لها والتى علـيها يمكـنها أن تـصمد وتحارب لـتوقف تـقدم العدو وتمـنعه مـن اختراق المضـايق والتقدم إلى القناة».

«فقد القـادة السيطرة على تشـكيلاتهم ووحداتهـم واختلط الحابل بالنـابل، وعمل

كل فرد من وحى نفسه بطريقة ارتجالية غير منظمة أو منسقة، فزادت من تداخل أفراد الوحدات فى بعضها البعض، وضاع كيان التشكيل والوحدة وأصبحت تبعية الأفراد لقيادة ما أمراً معدوماً تماما».

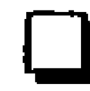
«اشتبكت قوات الستارة المضادة للدبابات مع العدو الإسرائيلى المتقدم فى اتجاه نخل بعد ظهر يوم ٧ يونيو، واحتل العدو دفاعاتها، واعتبر موقفها منتهياً».

«ارتدت قوات شرم الشيخ وطلب منها احتلال منطقة سدر لمنع تقدم العدو إلى مناطق التعدين والبترول ومنع التقاء قواته المتقدمة من الجنوب مع القوات المتقدمة من الشمال».



وهنا يصل الفريق مرتجى إلى أقسى عباراته فى هذا الكتاب حيث يقول:

«ظن الجميع أن قبول مصر إيقاف إطلاق النار معناه انتهاء الجولة العسكرية وتسليم الأمر لجولة سياسية، إلا أنه عندما تأكدت القيادة السياسية العسكرية العليا من خطأ ظنها وتنبهت إلى أن العدو الإسرائيلى لازال مستمراً فى عملياته الحربية.. طلبت إعادة دفع القوات التى نجحت فى عبور قناة السويس إلى سيناء مرة أخرى فأوجد هذا بلبلة وزاد غموض الموقف وارتفعت درجة اليأس إلي أقصى درجة.. بل تحت موجة الشك والالتباس تصور الكثير بأن الهدف هو القضاء على القوات المسلحة المصرية لغرض بعيد جداً عن الناحية الوطنية وقريب جداً من الرغبات الشخصية لمراكز القوى».



وبعد صفحات يروى صاحب هذه المذكرات مدى الضياع الذى صادف قواتنا بعد انسحابها ويقول :

«ازدحمت مدينة الإسماعيلية بالعديد من الجنود الشاردين وصعبت السيطرة عليهم وانتشرت فيما بينهم الشائعات المهبطة للعزائم والمعنويات، ولو أنه أمر متوقع فى مثل هذه الظروف إلا أنه فى منتهى الخطورة، لذلك أرسلت القيادة العليا أطقما من الضباط لتجميع الشاردين وإنشاء معسكرات لهم لإعادة توزيعهم على الوحدات».

«هذا ما كان يحدث على المستوى العسكرى، موازياً له كانت هناك أحداث فى منتهى الخطورة تجرى على مستوى القيادة السياسية العسكرية العليا».

(٦٣)

ونحن نرى الفريق مرتجى فى هذه المذكرات حفياً أشد الاحتفاء بتحديد المسئول عن قرار الانسحاب، وهو يقدم ثلاث روايات منها روايتا الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، أما الثالثة فلأحد زملائهما ـ لم يذكر اسمه ـ ويخلص الفريق مرتجى من هذه الروايات إلى أن الرئيس عبد الناصر كان على علم بقرار الانسحاب فى الوقت الذى اتخذ فيه، وكأنما يرد مرتجى بهذا على ما أشيع بعد وفاة المشير عبد الحكيم عامر من أن عبد الناصر فوجئ بأن قرار الانسحاب قد اتخذ بالفعل دون علمه :

«... علينا أن نناقش قرار الانسحاب الصادر فى ٦ يونيو وما دار حوله من شائعات وتبادل الاتهامات للتنصل من المسئولية، فالعمل الفاشل دائماً يولد يتيماً يتنكر له الجميع».

«سألت المشير فى زيارة له بعد الحرب مباشرة عن مدى معرفة رئيس الجمهورية بهذا القرار وهل وافق عليه، أم أن المشير هو صاحب القرار الذى انفرد به ولم يطلع عليه القائد الأعلى ولم يأخذ موافقته، فمثل هذا القرار الاستراتيجى له نتائج سياسية خطيرة ومن الضرورى أن تشترك السياسة مع الاستراتيجية العسكرية فى اتخاذه.. وكان رد المشير «أنه اتفق مع الرئيس عبد الناصر عليه، وأنه أخذ رأيه ولا يمكنه أن يتخذ هذا القرار بدون علمه»، وكان فى رده القصير مرارة وألم ينم عما يختلج فى نفسه».

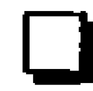
«وسألت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفس السؤال فى مقابلة معه بمنزله بمنشية البكرى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧، وكانت إجابته باختصار أن المشير عرض عليه فكرة الانسحاب وأنه حاول أن يثنيه عنها إلا أن المشير أصر على رأيه، وأضاف بأن هناك مساعدات أمريكية ـ إنجليزية جوية قدمت لليهود، وأن القوات المصرية لو

استمرت فى موقفها سيقضى عليها.. وعلى ذلك اضطر الرئيس مرغماً على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لا يوجد حل آخر».

«وأخبرنى أحد نواب رئيس الجمهورية السابقين ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة: «أن الرئيس عبد الناصر علم بموقف القوات المسلحة بعد ظهر يوم ٦ يونيو، وأنه بعد أن أتاح لنفسه فترة تفكير وتأمل منعزلاً عن الآخرين المتجمعين فى مبنى القيادة العامة، وافق على قرار الانسحاب وصدرت الأوامر للقوات المسلحة بالانسحاب بعد ذلك».

هنا يعقب صاحب هذه المذكرات بقوله :

«ومن الروايات الثلاث السالفة يمكن استنباط أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علم بالانسحاب فى حينه».



أما عن صدى قرار الانسحاب على مستوى القادة الكبار فى القوات المسلحة، فإن الفريق مرتجى حريص تماماً على أن يؤكد لنا أنه لم يكن وحده الذى علم بقرار الانسحاب متأخراً عن الجنود، ولكن هذا هو رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة نفسه (الفريق أنور القاضى) لم يعلم بالقرار هو الآخر إلا متأخراً:

«أخبرنى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة أثناء حرب يونيو ٦٧ عندما تقابلنا لأول مرة بعد الحرب يوم ٧ يوليو ٦٧ [لاحظ أن هذا اللقاء حدث بعد الحرب بشهر كامل] «بأنه لم يعلم بقرار الانسحاب فور اتخاذه وإنما علم به بعد فترة من رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، الذى أخطره بالانسحاب وبأنه أبلغ قائد الجيش الميدانى به على أن ينفذ على ليلتين.. الليلة الأولى يجرى انسحاب القوات تحت ستر القوات المدرعة التى تحتل المضايق مع ترك الحرية لقائد الجيش ليقرر بنفسه طريقة الانسحاب المناسبة، وبعد فترة أبلغه رئيس الأركان مرة أخرى بأنه طلب من قائد الجيش أن ينظم الانسحاب على ثلاثة أيام».

«ولقد وُجد مع قائد القوة التى تعمل على المحور الجنوبى ـ الكلام لرئيس هيئة العمليات ـ أمر كتابى صادر من قائد الجيش الميدانى يقضى بأن يتم الانسحاب على ثلاث ليال.. ولكن علم رئيس هيئة العمليات فيما بعد أنه بوصول قوة المحور الجنوبى

إلى بلـدة نخل صدرت لها الأوامـر بسرعة الارتداد غـرب القناة ولم تحدد مـهلة أو فترة زمنية ليتم فيها هذا الانسحاب: «وأن الفرقة المدرعة التى كان يجب أن توجد فى المضايـق حتى الساعة الـثانية عشرة ظـهر يوم ٨ يونيـو ٦٧ وصلت بعض قواتـها إلى القاهرة قبل هذا التـاريخ، وهذا معناه أنها انسحبت قبل الـتوقيت المحدد لها. وعلاوة على ذلك ـ الكلمة لازالت مع رئيس هيئة العمليات ـ فقد أرسل ضابط اتصال برتبة كبـيرة من هيـئة العـمليات مـحملاً بأمـر عملـيات إلى قائـد الجيش المـيدانى يقـضى بضـرورة تمسك الفـرقة المدرعـة بالمضايـق ولا تنسـحب منـها إلا بعد صـدور أوامر أخرى.. ولقد سلم هذا الأمر قبل أول ضوء يوم ٨ يونيو ١٩٦٧.. على حد قوله».

(٦٤)

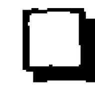
ونحن نرى صـاحب هذه المذكرات ينـظر إلى قضية عدم تـبليغه بأمـر الانسحاب نظرة أعمق من مجرد الحديث عن المفـارقة، وهو حريص على أن يسأل سؤالاً محدداً عن السر فى هذا لو كان هناك سر، وعند الفريق مرتجى بالفعل تفسير ذكى لهذا الذى حدث، وهو أن القيادة العلـيا كانت قد وصلت إلى المرحلة التى لم تعد لـتحتمل فيها أية مناقشة حتى لـو كان فى المناقشة مصلحة قصوى، ويبـدو من حديث مرتجى الحذر أن قيادة الجبـهة بقيادته هو شخـصياً كانت تمثل اتجاهـا سلوكيا آخر يتعـارض تماماً مع توجه القيادة العليا فى تعاملها مع الأحداث:

«سبق أن قـلنا أن قيادة الجبـهة لم تعلـم بأوامر الانسحـاب، وأنها علمت بـطريق الصدفة من مدير الشرطة العسكرية فى الساعة الثالثة والنصف فجر يوم ٧ يونيو ـ أى بعد صدور أوامر الانسـحاب بساعات عدة ـ بهذا الانسحاب الذى كـان مفاجأة غير عادية لها».

«فلـماذا لم تـخطر قـيادة الجبـهة؟ هل لأنـها أوضحـت وجهة نـظرها بـضرورة التمسك بالنطاق الدفاعى الثانى وبالمضايق حتى آخر رجل وآخر طلقة؟ ولكن الموقف كان قد وصل بالقيادة العليا إلى الذروة القصوى التى تجعلها لا تحتمل أى اعتراض أو شبه اعتـراض أو مجرد اختلاف فى وجـهة النظر.. ولذلـك فضلت ألا تخطـر قيادة

الجبهة بهذه الأوامر أو حتى تستنير بوجهة نظرها أو تطلب منها تقدير موقف حتى يتسنى لها اتخاذ هذا القرار الخطير.. علماً بأن قيادة الجبهة كانت تضم ضباطاً مشهوداً لهم بالكفاءة والخبرة والدراية ووجودها فى وسط القوات وإحساسها بالموقف وطبيعته كان يهيئ لها الظروف لتلم بالموقف الحربى بكل أبعاده.. وكان يجب بل يتحتم على صانع القرار أن يطلب استشارتها ويأخذ رأيها ويعرف مقترحاتها.. لا أن يتجاهلها ويضحى بها لمجرد الشعور بأنها قد تكون مصدر معارضة غير مطلوبة، من ضمن الموجودين فى هذه القيادة بخلاف القائد (أى مرتجى نفسه) كان اللواء (المشير) أحمد إسماعيل على قائد حرب ٧٣ والعميد (الفريق أول) محمد عبد الغنى الجمسى وزير الحربية الحالى وغيرهم من خيار الضباط ومن مختلف التخصصات».

«ثم إذا سلمنا بإهمال القيادة العليا فى تبليغ قيادة الجبهة بهذه الأوامر.. فلماذا لم تخطر قيادة الجيش الميدانى قيادة الجبهة بالأوامر التى وصلت من القيادة العليا.. هل لأن قيادة الجيش كانت قد يئست من الموقف ووجدت فى الانسحاب مخرجا ومنفذا، وتخشى من احتمال اعتراض قيادة الجبهة على أوامر الانسحاب أو أن تتدخل ويحوى هذ التدخل احتمال توقف أو تعطل الانسحاب.. خصوصاً أن قيادة الجيش كانت تشعر بأن هناك إصراراً من قيادة الجبهة على ضرورة الدفاع عن المضايق لآخر رجل».



وعلى الرغم من هذا التحديد القاطع كله، فإن الفريق مرتجى لا يجزم برأى قاطع، وأظنه فى غير حاجة إلى مثل هذا التحديد بعد كل ما قدم من أسانيد وأدلة:

«كلها أسئلة دارت بخلدى ولم أجد لها الإجابة الشافية ولعل التاريخ أو لجان تقصى الحقائق يمكنها أن تصل إلى أسباب هذا الحدث الذى أهال التراب على سمعة القوات المسلحة ودمر معظم عتادها ومعداتها وأسلحتها بالإضافة إلى الخسائر البشرية».

«حوالى الساعة الرابعة من بعد الظهر (أى يوم ٩ يونيو ١٩٦٧) اتصل مدير مكتب وزير الحربية وطلب ضرورة عودة قائد الجبهة لمقابلة نائب القائد الأعلى لأمر هام».

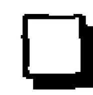
«تحركت إلى القاهرة بعد حوالى نصف ساعة ومنذ هذا الوقت والتاريخ انقطع اتصالى المباشر بالأحداث التى كانت تجرى بمنطقة القناة.. وبدأ اختلاطى بأحداث أخرى ليس لى بها خبرة سابقة.. رأيت من الأفضل تسجيلها كما وقعت فقد تزيل بعض الغموض الذى علق بهذه الفترة من تاريخ مصر والقوات المسلحة وخفايا كانت غامضة عن الجميع».

....

(٦٥)

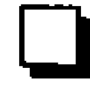
وهذه هى الفقرة التى يروى فيها الفريق مرتجى نهاية علاقته بالجبهة حين استدعى على عجل إلى القاهرة، ومن الطريف أن الأيام كشفت للفريق مرتجى فيما بعد عن سبب استدعائه على هذا النحو، ولكن الأهم من هذا أننا نقرأ تصويرا نفسيا دقيقا للحظات لقائه بعبد الحكيم عامر حيث انفعل بشدة لأنه لم يكن يتصور أن تكون هذه نهاية خدمته العسكرية على هذا النحو، مع أنه لم يكن واعيا فى هذه اللحظة لأن خدمته العسكرية سوف تنتهى نهائياً فى هذه الأيام، لكنه كان يحس بما هو أخطر وهو أن كل شىء قد انتهى وليس خدمته هو :

«... وصلت القيادة العليا حوالى الساعة السادسة مساء يوم ٩ يونيو وقابلت المشير عبدالحكيم عامر ـ رحمه الله ـ فى مكتبه الذى لم يبرحه طيلة مدة القتال بعد عودته بالطائرة يوم ٥ يونيو ٦٧ عندما هاجمت الطائرات الإسرائيلية القواعد والمطارات المصرية.. عند رؤيتى للمشير انفعلت بشدة فما كنت أحلم أن يمتد بى العمر لأواجه هذا الموقف العصيب الذى انهار فيه كل شىء أمامنا ووقفنا عاجزين عن مد يد المساعدة لا عن رغبة وإنما عن ضعف، حقيقة قد لا يكون لنا نحن العسكريين دخل فيما حدث ولكن الظروف ورطتنا فى ثناياه وما كنت أتخيل أن نهايتى العسكرية ستنتهى هذه النهاية المؤسفة وأن طموحى سيطاح به بهذه الطريقة غير المشرفة».



وهو يوازن بين المقدمات والنتائج، ونحن نراه وهو يرى الهزيمة قد تبلورت يبدو وهو يعترف فى صدق أنه كان هو الآخر متورطاً فى حسن الحظ:

«حقيقـة لقد كان حديثى مـع بعض كبار ضباط الـقيادة ونحن نستـعد أو بالأصح نشاهـد الإعداد للقـتال أن الموقف غـير مطمئـن وأن الأمل فى الـنجاح غير مـكفول، وتنبأت بأن هذه الحرب سيكون فيها نهاية ارتدائى الزى العسـكرى.. إلا أننى عندما جوبهت بهذه النكبة وعشت فيها دار فى ثـوانى شريط أحداث حياتى العسكرية منذ تخرجت من الكلية الحربية عام ١٩٣٧ والآمال العريضة التى كانت تدفعنى للاطلاع والتزود بكل جديد وقـراءة ما كتب عن مشاهير القادة وطمـوحى فى أن أحصل على شرف ما حظوا بـه.. لكن تأتى الرياح بما لا تشـتهى السفن.. فى تيـار هذه الانفعالات عزائـى مدة خدمتـى الطويـلة فى الـقوات المسلـحة والتـى أربت علـى الثلاثين عـاماً وصحيـفتى البـيضاء وأمانتـى فى تحمل المـسئولية.. وصـدق عزيمتى، وإبـداء المشورة حسب مـا أراه صحيحاً لا حـسب ما يشتـهيه الرئيـس أو القائد.. وإذا ما صـدر بعد ذلك قرار صاحب الـقرار المسئول كان بالنسبة لى واجب التنفيذ كـما لو كان صادراً منى أو يتمشى مع وجهة نظرى بصرف النظر عن أى شيء آخر».



ونحن نرى المـشير نفسه لا يـزال متعلقا بالأمـل، فهو الذى يحاول أن يـخفف عن الفريق مرتجى آلامه فى هذه اللحظات:

«حاول المشيـر أن يخفف عنى الـصدمة، بقوله الحـرب لم تنته بعـد، وهذه الجولة ستعقبها جـولات، وإذا كنا قد تخلينا عن جزء من الأرض فقد سـبق أن احتل اليهود سينـاء ثم أجبروا عـلى الخروج منـها، وهذا ما سـيحدث مرة ثـانية.. وأخذ الحـديث مجالات أخرى دون أن أعرف سبب استدعائـى والموضوع الهام الذى سألقن به.. إلا أن المشير قال بأن رئيس الجمهورية سيذيع فى الساعة السابعة مساء اليوم بياناً أحب أن تستمعوا إليه، وكـان قد دخل منذ دقائق قادة الطيران والبحرية ومـساعدا نائب القائد الأعلى علاوة على وزير الحربية، وحتى ذلك الوقت كنا خالى الذهن عن القرار الذى اتخذه رئـيس الجمهورية والمـشير عامر بالـتنحى عن جمـيع مناصبهـم. أعدت سؤال المشير عن المطلوب منى وبينت له أن الموقف بمـنطقة القناة يحتاج لجهود الجميع، وأنى أجـد أنه مـن الأصـوب إذا لـم أكن مـطلـوباً هـنـا أن أعـود بأسـرع مـا يمـكن إلـى الإسماعيلـية.. إلا أن المشير قال: «كفايـة عليك القناة ويكـتفى بمن فى القيادة الـشرقية

ولا داعى لوجودك هناك، ويمكن تعزيز القيادة الشرقية ببعض ضباط قيادة الجبهة والباقى يحضر القاهرة لتستأنف قيادة القوات البرية عملها.. وعلى ذلك فلا داعى لذهابك إلى الإسماعيلية فبقاؤك فى القاهرة مرغوب فيه فى هذه الفترة».

(٦٦)

ثم يصل الفريق مرتجى إلى رواية ما فهمه فيما بعد عن الأسباب الحقيقية لاستدعائه من الجبهة بعيدا عن قواته، وهى فى الحقيقة أسباب جوهرية إذا ما كان الأمر يتعلق بالصراع على السلطة، وهو الأمر الذى كان قد بدأ يصبح محور الاهتمام الأول فى القاهرة على الرغم من وقوع الهزيمة النكراء وربما بسبب وقوعها :

«أدهشنى هذا الإصرار على تواجدى فى القاهرة، خصوصاً وأنا أرى أن الضرورة لا تستدعى الابتعاد عن جبهة القتال.. واستمرت هذه الدهشة تراودنى بعد خروجى من القوات المسلحة إلى أن عرفت السبب ـ وإذا عرف السبب بطل العجب ـ فقد نشر فى بعض الجرائد الإنجليزية وعلى ما أظن فى «الايفننج استاندرز» يوم ٧ يونيو و«التيمس» يوم ٩ يونيو ٦٧ بأنى توليت رئاسة الجمهورية تحت ضغط من الضباط، وأن الرئيس عبدالناصر قد اضطر للرضوخ أو شىء من هذا القبيل.. ولقد نقل لى هذا الخبر أكثر من شخص منهم السيد صلاح الشاهد الذى كان فى لندن خلال حرب يونيو ٦٧ الذى أكد لى أنه فعلاً قرأ مقالات بهذا المعنى.. ومثل هذه المعلومات تبلغ فورا لرئيس الجمهورية الذى يرى فيها إيحاء قد يتحول إلى عمل عنيف تهتز له كراسى الحكم والسلطة.. وعلى ذلك يصبح وجودى فى القاهرة أمرا بالغ الأهمية حتى أكون تحت الرقابة والسيطرة التامة وبعيداً عن القوات التى أوصلتها الهزيمة إلى حالة نفسية قد تجد فى تغيير النظام الحاكم بديلا قد يشفى غليلها لما وصلت إليه.. وقد يخطر لنا السؤال إذا كانت مراكز القوى قد قررت التنحى، فما الذى يهمها جاء زيد أو ذهب عمرو.. اللهم إلا إذا كانت العملية مظهرية وليست حقيقية.. أو تمثيلية أحكم إخراجها».

ويبدو أننا فى حاجة هنا إلى أن نستطرد لنجيب على الفريق مرتجى بما علمنا هو نفسه فى هذه المذكرات، ذلك أن العدو الإسرائيلى وقد وجد قياداتنا تتصرف بطريقة ردود الأفعال، لم يجد ما يمنعه من أن يواصل الاستهزاء بهذه القيادة حتى بعد وقوع الهزيمة النكراء على هذا الوجه، وهكذا سرب مثل هذا الخبر إلى الصحف الإنجليزية التى رحبت بالطبع بنشره، وهو خبر منطقى لا يتعارض مع ما كان ينبغى أن يحدث، وكانت النتيجة الحتمية بالطبع هى التخلص بسرعة من مرتجى نفسه، لأننا ـ على حد تعبير مرتجى نفسه ـ كنا نرقص على موسيقى أنغام العدو!!

ومع هذا فإنى لا أنفى أن يكون مصدر الخبر صحفيا مجتهدا أو مثقفا مجتهدا فى القاهرة رأى فى مرتجى أقدر القادة الموجودين وأصلحهم لتولى السلطة فى حالة تنحى الرئيس والمشير، فصرح بما يتوقع على أنه خبر قبل أن يحدث الخبر.

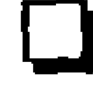
وفى كل الأحوال فإن ما يهمنا تسجيله هو أن مرتجى كان يتمتع بشعبية جيدة وبسمعة حسنة وبتقدير تام لعسكريته والتزامه وانضباطه، فضلاً عن أنه لم تحم حوله أية روائح من روائح الفساد الخلقى أو استغلال النفوذ.

(٦٧)

ونصل مع صاحب هذه المذكرات إلى موضع من أهم مواضعها وهو الموضع الذى يتحدث فيه بصراحة شديدة وبعقلانية واضحة وبإنصاف شديد عن موقف المشير عبدالحكيم عامر فى الأعقاب المباشرة للهزيمة، وهو يرى أنه كان بإمكان المشير أن يقلب نظام الحكم لو أراد، لكنه لم يفعل ولا أستطيع أن أقول إن مرتجى فيما يراه هنا متحيز لعبد الحكيم عامر، ذلك أن منطقه فيما يعرض ويرتئى واضح وصائب، لكن الذى أضعف موقف عبد الحكيم عامر نفسه أمام التاريخ أنه عاد إلى التشبث بما كان قد تخلى عنه طواعية:

«... وهنا يمكن القول عن يقين إن المشير عبد الحكيم عامر لو كانت تراوده فى هذه الفترة أى أفكار خبيثة، ولو أراد أن يقلب نظام الحكم أو يعود للسلطة بالقوة، لما وقف

أمامه حائل، فجميع الضباط كانوا على أتم استعداد لتنفيذ أى رغبة له مهما كان مداها، سواء كان عن اقتناع أو عن يأس.. وفى ظنى أن المشير الذى يقدس الصداقة لم يفكر حينذاك أن يخون صديقه عبدالناصر أو يقوم بأى عمل ضده، رغم ما قيل وأشيع عن اتفاق التنحى ثم التخلى عنه، والذى شبهه البعض بما جرى بين أبو موسى الأشعرى وعمرو بن العاص أثناء التحكيم بين على ومعاوية».



وينتقد الفريق مرتجى بصراحة شديدة الوضع الذى كان فيه المشير عامر مشغولا بأمور كثيرة جداً مما أثر على أدائه بالانشغال وعلى قراراته بالسطحية، ووسم ممارسته بالمركزية:

«عين على رأس القوات المسلحة من يشغل أكثر من منصب ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة، فكان ضالعاً فى أعمال سياسية ورقابية أبعدته، سواء عن قصد مرسوم أو عن حسن نية، عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى، فى الوقت الذى كان فى أشد الاحتياج ليتقنها، لأنه لم يتدرج فى المناصب القيادية المختلفة التى تعلو عن منصب أركان حرب كتيبة مشاة.. ولقد كان فى هذا التكليف ضرر كبير وقع عليه، وبالتالى تأثرت به القوات المسلحة.. فالقيادة ممارسة وخبرة تنبع من التفرغ الفعلى.. ونظراً لأشغاله الكثيرة لم يجد لديه الوقت الكافى للدراسة والتعمق، فاكتسبت معظم قراراته السطحية وتداخلت فى بعضها، وفى الوقت الذى يجب أن يسلم فيه القيادة لمن هم أكثر خبرة من ناحية الدراية العسكرية وفن الحرب، أو على الأقل يتبع سياسة اللامركزية، نجده يركز العمل كله فى يديه متغاضياً عن الخبرات، فيهتز بشدة عند أول كارثة تصيب قواته ويفقد القدرة على الابتكار والخروج من الصعاب التى يقابلها بأحسن الحلول وأفضلها من الناحية العملية.. والأغرب من *ذلك أن مراكز القوى وهى تعلم نواحى القصور* هذه وتعترف بها فى مجالسها مع الخاصة وغير الخاصة، بل مع بعض الكتاب، لا تتخذ أى خطوة إيجابية لإصلاح الموقف والبلاد قاب قوسين أو أدنى من الدخول فى حرب يجب أن تعد لها القيادة الحكيمة الخبيرة».

(٦٨)

وفى المقابل فـإننا نجد الفريق مرتجى يتـحدث باعتزاز عن المشير أحمـد إسماعيل وهو يصـل إلى ذروة الثنـاء عليه حين يـقارن بين أوضاع القـوات المسلحـة فى حرب ١٩٦٧ و١٩٧٣، ولكـنه فى الحـقيقـة يثنـى أيضاً وبـقوة وحب عـلى سيـاسة الرئـيس السـادات فى قيادة هـذه الحرب وإدارتها واخـتياراته وتـوجهاته إلـى أبعد حد ممـكن ويقول:

«الزعيم الـسياسى يضع عـن حق على رأس القوات المسـلحة ضابطا مـحترفا ـ لا دخل لى بـالنتائج وإنما أتـكلم عن المبادئ ـ مـزود بالعلم الـعسكرى الحديث ويـحمل أعلى شهادات فى الدراسات العسكرية، سواء فى داخل أو خارج الجمهورية، علاوة على تفرغه الكامل لعمله الأساسـى لإعداد قوات مسلحة قادرة على تحقيق الأهداف السياسية».

«رئيـس أركان حرب القـوات المسلـحة ينتـخب على نـفس الأسس المبنية عـلى الكفاءة وليست القرابة أو الولاء أو الإخلاص لشخص الحاكم، أو من يدور فى فلكه من أصحاب النفوذ ومراكز القوى».

«جهاز مـخابرات يتـفرغ لعمـله الرئيـسى فى الحصـول على المعـلومات الدقـيقة والكاملة على قدر المـستطاع عن العدو ودفاعاته وعاداته ومصادر قـوته ونقطه القوية، حتى توضع الخطط على أسس سليمة تتيح لها النجاح».

قمة السلطة الحاكمة تتخلص بعد ثورة التصحيح من مراكز القوى، وبذا تلقى من على أكتافها الانقسامات والمنازعات والتدخـل والنفور والمعارضة المغرضة فتنسجم الأجهزة المعنية التى تدير دفة البلاد ويسود بينها الوئام والتفاهم ووحدة الفكر والعمل واستقرار الرأى للصالـح العام، فتستفيد البلاد وتستفيد الـقوات المسلحة وتجاب إلى أكثر مطالبها التى تهيئ لها جو العمل المثمر».

(٦٩)

ويواصل الفريق مرتجى الثناء على سياسات الرئيس السادات فى الإعداد والتحضير للحرب المجيدة فيقول:

«الزعيم السياسى يلغى القيود على حرية الرأى والصحافة والإعلام، ويخرج المعتقلين من السجون والمعتقلات، ويشيع جو الحرية فتجد الأشخاص متنفساً لها يعيد لها ثقتها ويعيد لها حبها للوطن، فيتضاعف إيمانها وتكون أكثر استعداداً للبذل والفداء والتضحية فى سبيل الوطن وفى سبيل استرجاع الأرض المحتلة.. والمحارب الحقيقى هو الذى يمتلك حرية الرأى وحرية العمل ويشعر بمكانته ورفعة شأنه فيأتى العمل على قدر المكاسب التى يناضل فى سبيلها بكل ما أوتى من قوة».

«الزعيم السياسى يرى ومن خلفه قواته المسلحة أن مبدئى المبادأة والمفاجأة هما عصب الحرب وطريق النور، فيعملان على الاحتفاظ بهما من البداية فيفقد العدو أهم أسلحته وأميزها بأن يكون هو البادئ فى السباق.. وعن طريق هذين المبدأين الحربيين مع الاحتفاظ بالسرية التامة واستغلال أساليب الخداع التى مهرت القوات المصرية فيها، أمكن عبور القناة بخسائر لم يتوقعها أحد مطلقاً، فقد بلغت من القلة ما لا يمكن حسابه نظرياً.. ثم جاء بعد ذلك خط بارليف الحصين ليقع تحت شدة الهجوم وعامل المفاجأة فى يد القوات المصرية لتظهر للعالم أن الجندى المصرى إذا وجد التوجيه السليم والقيادة الرشيدة والزعامة الحكيمة، لا يمكن أن يقف أمامه عائق وتشطب كلمة المستحيل من قاموسه العسكرى.. حقاً إن جند مصر هم خير أجناد الأرض».

«الزعامة السياسية تقديراً منها لتهيئة الجو الخارجى لخدمة الاستراتيجية العسكرية، عملت على انتزاع بذور الشقاق التى زرعت فى الدول العربية الشقيقة ونجحت فى ذلك فحل الوئام محل الخصام وحل التعاون محل التنافر، وخلقت وحدة رأى، ووحدة فكر، ومسارا موحدا لجميع الأشقاء العرب يعمل الكل حسب طاقاته وإمكانياته وقدراته ومميزاته فى تحقيق الهدف العربى العام وإعادة الأراضى المحتلة لأصحابها والحقوق المسلوبة لأربابها مستغلة كل سلاح مادى ومعنوى بما فيه سلاح

الطاقة الذى عجل بنهاية الصراع العسكرى. وفى الوقت نفسه ينال (يقصد الزعيم السياسى) عطف العالم الغربى وينحاز الرأى العالمى إلى جانبه، أليس هو المنادى بالسلام ووضع حد لهذا الصراع الدموى الذى طال عمره عشرات السنين، وأن هذه المنطقة الحساسة من العالم يجب أن يسودها الهدوء تحت ستار العدالة المطلقة بالنسبة لجميع مَنْ يقطن هذه المنطقة أو مَنْ كان يقطنها مع استرداد الحقوق الضائعة».

«زعامة سياسية تعرف جيداً طريقها وتعرف متى تتدخل ومتى تترك للغير حرية العمل ، فلما وجدت أن تدخلها أصبح لا مناص منه لخدمة الاستراتيجية العسكرية، لم تقف مكتوفة الأيدى، أو ركبها الغرور، أو تقاعست فأسرعت مستغلة الظروف السياسية العالمية ونصرت الاستراتيجية العسكرية وساندت قواتها المسلحة وساعدتها ولم تتخل عنها، بل أشادت بها ورفعت من شأنها وأظهرت للملأ فضل هذه القوات وتضحيتها فى سبيل الوطن المفدى، وأنها عملت طائعة مختارة تحت ظروف قد يحجم غيرها عن العمل فيها».

(٧٠)

ولا يفوت الفريق مرتجى فى هذه المذكرات أن يتناول بشىء من الجسارة موقفه هو الشخصى من المسئولية عن الهزيمة، وهو يتناول الموضوع بطريقة مباشرة وشجاعة ويقول :

«وفى نهاية الكتاب أرد على بعض المتزلفين، والمتسلقين على أكتاف الغير، والنهازين للفرص المتملقين الذين تساءلوا عن سبب عدم محاكمة قائد الجبهة؟ لقد طلبت من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد حرب ٥ يونيو ٦٧ ـ ولقد اعترف سيادته لبعض الخاصة بطلبى هذا ـ أن تجرى محاكمة للوقوف على الأخطاء ومحاسبة كل شخص على خطئه، ولو أنى ضد فكرة محاكمة القادة ـ إلا على جنايات الخيانة العظمى أو الإهمال الشديد ـ وهو ما حذر منه المفكر العسكرى الروسى كاوزفيتز، إذ أن القائد قد يخطئ ـ والمفروض أن يخطئ ـ لكنه يتعلم من الخطأ ولا يكرره، ومع

ذلك كنت أعنى ما أطلبه.. إذ أن الشائعات ومـا أكثرها كانت تتساءل ـ وهى محقة فى هذا الـتساؤل إذا بُنـى على حـسن النـية ـ إذا كنا قـد حاكمـنا قائـد الطيران وعـوقب، وكذلك بعض قادة الـقوات البرية، فما بالـنا لا نحاكم قائد الجبـهة.. وأسرار الحرب وما جرى فيها والظـروف التى دارت تحتها التصرفات التى أحـاطت بها لا تعرف إلا للقلة القليلة من صفوة القوم وكبار المسئولين، أما على مستوى القاعدة الشعبية فتكون مجهولة لـديهم طالما لا توضح الدولة المـواقف ولا المسئوليات.. ولكـن هناك من كان يعـلم ببواطـن الأمور وبكيـف سارت الحرب ومن الـذى أدارها وقادها، ومـن الذى أوصلها إلـى هذه النهاية،وهـؤلاء كانوا يتولون الرد بـقدر ما تسمح بـه الظروف ربما يتمشى مع السياسة المرسومة لمراكز الـقوى.. وكان أبلغ رد وصلنى هو ما قاله الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل صديق الزعيم الراحل والمطلع على أسراره: «إنه لم يمكن من القـيادة» وحسبى هذا وأكـتفى به وأرجو أن تكـون الأمور قد وضحت أكثـر بعد الاطلاع على هذه المذكرات».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

3

مذكرات الفريق أنور القاضي

دار الخيّال

(١)

ولد الفريق أنور القاضى فى مدينة فارسكور عام ثمانية عشر (١٩١٨)، وكان والده مدرساً، وقد عاش أنور القاضى طفولته وشبابه فى مدينة الإسكندرية وتخرج فى الكلية الحربية، وعمل بعد تخرجه فى الخرطوم، وفى عام ١٩٥٦ كان يعمل فى العريش، وتولى قيادة القوات المصرية فى اليمن ما بين ٦٢ و٦٤، ومنح فى أثناء ذلك رتبة الفريق فى ١٨ مايو ١٩٦٣، وهى الرتبة التى استقال وهو لا يزال بها، وقد نال هذه الرتبة بصفة استثنائية تقديراً لقيادته فى اليمن، ولست أدرى هل كان بالإمكان أن ينال درجة الفريق أول مع القادة الذين حصلوا عليها فى مارس ١٩٦٤، أم أن حداثته فى رتبة الفريق (منذ ١٠ شهور فقط) كانت تمنع نواله هذه الدرجة فى مارس ١٩٦٤ فى ظل طفرة الفرقاء الأول السبعة!

على أنه من أعجب ما يمكن أن هؤلاء الفرقاء الأول بقوا فى هذه الرتبة حتى ١٠ يونيو ١٩٦٧ حيث استقال ستة منهم عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبقى منهم محمد فوزى فقط الذى كان عبدالناصر قد اختاره رئيساً للأركان، ولكن كان مع هؤلاء الفرقاء الأول قائد سابع هو الفريق أنور القاضى، الذى كان الوحيد بين فرقاء الجيش فى ذلك اليوم الذى اعتبر بمثابة كبار كبار القادة واستقال مع هؤلاء الستة.

فى أبريل ١٩٦٤ اختير الفريق أنور القاضى ليكون رئيس هيئة الأركان والتدريب، وفى ١٩٦٦ اختير ليكون رئيس هيئة العمليات للقوات المسلحة، وبذلك أصبح

وضعه فيما بين القادة الذين يتولون القيادة تالياً مباشرة لفوزى رئيس الأركان، وإن كان هناك ثلاثة فرقاء أول يرأسون القوات الثلاثة البرية (مرتجى) والبحرية (سليمان عزت) والجوية (محمد صدقى محمود)، وفريقان أولان بمثابة مساعدين للمشير عامر خارج إطار المناصب الثمانية (وهما هلال عبدالله هلال وأحمد حليم إمام)، كما كان هناك رئيس أركان القوات الجوية بدرجة فريق أول ويسبق فى الرتبة أنور القاضى (وهو الفريق أول جمال عفيفى)، وفى القيادة العربية الموحدة كان هناك الفريق أول على عامر ، كما كانت هذه القيادة الموحدة تضم الفريق عبدالمنعم رياض نفسه الذى أصبح بعد خروج المشير عامر والقادة الثمانية هؤلاء بمثابة الرجل الثانى بعد الفريق أول محمد فوزى.

عاش الفريق أنور القاضى حياة هادئة بعد خروجه من الخدمة إلى أن توفى فى السادس عشر من أغسطس سنة ١٩٩٤ عن ستة و سبعين عاماً وشيعت جنازته عسكرياً.

(٢)

هذه مذكرات فى غاية الأهمية، وقد نشرت على حلقة واحدة مركزة جداً ومطولة جداً (إذا ما قورنت بغيرها من المذكرات) فى مجلة «آخر ساعة» المصرية بمقال افتتاحى كان بمثابة مقدمة كتبه الأستاذ محمد وجدى قنديل رئيس تحرير آخر ساعة وصاحب الفضل فى نشر هذه المذكرات ، وقد نشرت المذكرات على مدى صفحات ٨ و٩ و١٠ و١١ و٦١، وقد وضعت المجلة لها عنواناً «الهزيمة وكيف حدثت فى ٨٠ ساعة»، ومن الواضح أن هذه المذكرات كانت مكتوبة ومراجعة جيدا، وأنها لم تكن مجرد إجابات مباشرة على أسئلة صحفية.

وتنفرد هذه المذكرات بإلقاء الضوء على كثير من الحقائق التى لم تتناولها كثير من المذكرات الأخرى والكتابات التاريخية والوثائقية بنفس القدر من الوضوح ـ وربما الذكر ـ عن حرب وهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧.

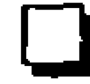
لعل أهم ما فى هذه المذكرات هو حديث الفريق القاضى بأسف مكبوت وتفصيل معقول عن إلغاء الضربة الجوية التى كان من المفروض توجيهها للعدو الإسرائيلى فى فجر ٢٧ مايو ١٩٦٧ وذلك من أجل إصابة القوات الإسرائيلية بالشلل المؤقت قبل أن تتم استعداداتها، وهو يذكر أن هذه الضربة كانت ستتم فى الفجر فإذا الأوامر تصدر بإلغائها فى الساعة الثالثة صباحاً، أى قبيل تنفيذها، أى حين كان كل المشاركين فيها قد تأهبوا لها تماماً، ولعلنا جميعاً نقدر مدى الإحباط الذى تولد عند هؤلاء الجنود من جراء هذا القرار المفاجئ، ويذكر الفريق القاضى بوضوح أن قرار إلغاء الضربة تم بعد مقابلة عاجلة جرت بين الرئيس عبدالناصر والسفير السوفيتى، وإذا صح ما يرويه الفريق أنور القاضى عن هذه الضربة وإلغائها على هذا النحو المفاجئ وبناء على هذا الاجتماع، فإنه يدلنا على أكثر من حقيقة، منها أن السوفييت كانوا يعلمون بخططنا أو بنوايانا على الأقل أو يتحسبون لها [أى للخطط والنوايا] قبيل وقوعها، ومنها أن خططنا لم تكن مستترة تماماً عن أعين غيرنا، ومنها أن السوفييت تواطأوا بالفعل على مصلحتنا إذ حرمونا من خطوة كانت كفيلة بحمايتنا من كثير من الفشل والمصاعب والخسائر التى حدثت بعد ذلك، ومنها كذلك أن قادة القوات المسلحة كانوا يعانون أشد المعاناة من التردد فى القرار على أعلى المستويات، ولنقرأ ما يرويه الفريق القاضى:

«وكان المفروض أن يوجه الطيران المصرى ضربة جوية مفاجئة ضد مطارات إسرائيل ودفاعاتها الجوية وحشودها مع أول ضوء فى فجر ٢٧ مايو، وكان الهدف أن نصيب الحشود الإسرائيلية التى أخذت تتدفق نحو الجنوب بالشلل المؤقت، ثم نقوم بالعمليات التعرضية لها. وصدرت الأوامر بالفعل بهذه العمليات الجوية ولكن فجأة - فى الساعة الثالثة صباحاً - صدرت أوامر أخرى من القيادة العليا بإلغاءها - وكما عرفنا فيما بعد كان ذلك على إثر المقابلة العاجلة التى جرت بين الرئيس عبدالناصر وبين السفير السوفيتى فى بيته بمنشية البكرى وأبلغه رسالة من القادة السوفييت لمنع مصر من البدء بأية عمليات عسكرية ضد إسرائيل، وجرى اتصال بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر لإلغاء الضربة الجوية وإيقاف جميع العمليات التعرضية، وهكذا تغيرت الأوضاع خلال ساعات وكان لابد من إعادة النظر فى الخطط مرة أخرى».

(٣)

ومن أهم ما يرويه الفريق القاضى أن المشير عبدالحكيم عامر نفسه كان معترضاً تماماً على أن يخوض الجيش المصرى الحرب بالأسلوب الذى خضناها به، وفى ذلك التوقيت وبالإمكانات التى كانت موجودة ويؤكد الفريق القاضى على هذا المعنى بصورة صريحة ويقول:

«للحق وللتاريخ ـ فى حدود معلوماتى ـ كان المشير رافضاً لمبدأ الحرب على هذا النحو،لأن الجيش مشتت بين سيناء واليمن ولا يمكن دخول مواجهة عسكرية مع إسرائيل بدون استعدادات كافية، كما كان (أى المشير) غير راضٍ عن بعثرة القوات المصرية فى العراء لمجرد «المظاهرة» العسكرية».



وفى هذا الصدد يلقى الفريق القاضى الضوء على هذه النقطة من خلال ما رآه وما سمعه بنفسه فى أعلى المستويات:

«وكانت هناك أقوال كثيرة تتردد بيننا عن وجود الخلاف بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر الذى وصل ذروته خلال الأيام الخمسة الأخيرة أثناء العمليات، وهناك واقعة محددة عندما دخلت على المشير عامر فى مكتبه بالقيادة العليا ـ قبل ٥ يونيو بأيام ـ وكان معه شمس بدران وزير الحربية ـ وقتها ـ ولاحظت أن المشير عامر كان ثائراً وسمعته يقول لشمس بلهجة حادة:

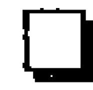
«روح قل له المسألة مش مقامرة، إذا كان عاوز يحارب لازم يدفع كذا مليون فى اليوم، وكذا مليون ميزانية حرب، مش يخفض ميزانية الجيش وبعدين يقول لى حارب».

«وفهمت بعد ذلك أن شمس بدران كان يحاول التوسط بينهما [أى بين الرئيس والمشير] وأنه كان مكلفاً بإبلاغ هذه الرسالة إلى الرئيس عبدالناصر، ولعلها تلقى بعض الضوء على حالة التمزق التى كانت موجودة فى القيادة العليا وكانت تنعكس بالتالى على جميع القيادات».

(٤)

وفى موضع آخر يشير الفريق القاضى إلى أن القيادة العليا نفسها لم تكن تتوقع حدوث المواجهة مع إسرائيل، وهو يستشهد على صحة هذا الرأى بمجموعة من تصرفات القيادة العليا فى تنظيمها لأمور القوات المسلحة فى الفترة السابقة مباشرة على الحرب، وهو يشير إلى أن هذا التنظيم نفسه قد أدى إلى الارتباك والتضارب بين قرارات القيادة العليا والقيادة العامة، وهو يعطى لهذا الموضوع أهمية كبرى، وله كل الحق فى ذلك، بل ويصل الفريق القاضى فى إيمانه بأهميته إلى أن يندفع كما سنرى إلى أن يقدم استقالته:

«الشىء المؤكد أن القيادة العليا كانت تتوقع أى شىء إلا المواجهة مع إسرائيل فى هذا التوقيت، كانت تخطط وترسم لأشياء أخرى أبعد ما تكون عن الاستعداد للحرب، والدليل على ذلك هذه الأمور الغريبة التى حدثت بلا معنى وبلا تفسير - قبل الحشد فى ١٥ مايو ١٩٦٧ - وكان أبرزها: قرار فصل القيادات وتشكيل القيادة العليا - من نائب القائد الأعلى ورئيس الأركان ووزير الحربية وكانوا هم: المشير عبدالحكيم عامر والفريق أول محمد فوزى وشمس بدران - بينما القيادة العامة تضم رئيس العمليات وقادة القوات البرية والجوية والبحرية وقادة الأسلحة والجيش الميدانى، وبدأت عدة قرارات متضاربة تصدر فى وقت واحد من القيادة العليا وتسبب ارتباكاً فى القيادة العامة».



وعند هذا الحد يصرح الفريق القاضى بأنه كان قد قدم استقالته بالفعل من منصبه قبل قرار الحشد ورفع درجة الاستعداد بأسبوع واحد [قدم الاستقالة فى ٧ مايو ورفع الاستعداد فى ١٥ مايو]، وسنرى مما يرويه الفريق القاضى عن استقالته وتعليق المشير عامر عليها وتطمينه للفريق القاضى، واستنامة الفريق القاضى لهذه الوعود، أن الأمور لم تكن إلا صورة أخرى من صور الازدواجية التى كانت الثورة تؤثر الأخذ بها منذ قيامها، ولنتذكر ما كان يحدث من تعارض بين قرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فيكون الحل الفريد هو عقد مؤتمر مشترك، وفى المؤتمر المشترك يظهر اختلاف أعضاء مجلس القيادة مع بعضهم، فيكون الحل أن يجتمعوا للتشاور

فيما بينهم قبل المؤتمر المشترك، وكأن المؤتمر المشترك يضم أعداء.. هكذا كانت الحلول التي أودت بوطننا وحالت دون مضيه في سبيل التقدم، ولنقرأ قصة استقالة الفريق القاضي:

«وبعد فترة تأكدت أن الأمور لا يمكن أن تستمر بهذا الشكل واتخذت قراري، وقدمت استقالتي يوم ٧ مايو ١٩٦٧ إلى الفريق محمد فوزي ـ بصفته رئيس الأركان ـ لأنني لم أكن راضياً عن القرارات المتضاربة للقيادة العليا، وقلت في الاستقالة:

«لقد رأيت في الإجراءات المتخذة دون استشارة القيادة العامة، أننا أصبحنا معوقين لكم في اتخاذ القرارات، لذلك فإنني أرى أنه من الواجب أن أفسح الطريق وأقدم استقالتي من رئاسة هيئة العمليات حتى تكون حرية الحركة متوافرة للقيادة العليا».

«وعندما عرضت الاستقالة على المشير عامر رفضها لكنه اقتنع بوجهة نظري وقال لي:

«مش ممكن أقبل استقالتك، لكن حاشوف طريقة حتى لا يتكرر هذا التناقض بين القيادتين وتحدد الاختصاصات».

«ووعدنا المشير عامر بعمل مؤتمرات مشتركة بين القيادة العليا والقيادة العامة عند بحث أي أمر من الأمور تتطلب مشورة القادة وتدخل في نطاق مسئولياتهم، ولكن ذلك لم يحدث أبداً لأن التداخل في الاختصاصات ظل قائماً، وتجلى بشكل واضح بعد ذلك بأسبوع واحد عندما صدر قرار الحشد من القيادة العليا وكان مفاجأة للجميع».

(٥)

وبحكم كونه رئيساً لهيئة العمليات للقوات المسلحة، فقد كانت معلومات الفريق القاضي أكثر إحاطة بقصة الحشود، وسنرى الفريق القاضي يفاجئنا بما لم يرد في مصادر أخرى كثيرة، ومن ذلك أن بلغاريا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي كانت قد أشارت إلى حدوث الحشود، على حين أن سوريا نفسها لم تكن عندها معلومات

محددة عـن هذه الحشود، بـل يصل الفـريق القاضـى إلى ما لا يتـوقعه أى إنســان فى سيـاق مثل هذه الـرواية، فهـو يصرح بأن الـسوريين أنـفسهـم سألوا رئيـس الأركان المصرى فـى نهاية زيـاراته عن حقـيقة مسألـة الحشود الإسرائـيلية؟ ومـن أين جاءت «القاهرة» بهذه التفاصيل التى تنشرها الصحف المصرية؟ كأنما يصفعنا الفريق القاضى بهذه المعلومات التى رواها بعد واحد وعشرين عاماً من الهزيمة:

«كانت هناك معلومات فى ١٤ ما يو تقول: إن إسرائيل قد حشدت ثلاثة عشر لواء من المشاة والمدرعات على الحدود السورية.

«وعندما سألت المشير عامر عن مصدر المعلومات أخبرنى: أن الرئيس عبد الناصر تلـقى أنباء الحـشود الإسرائـيليـة من مصدريـن أحدهمـا سوفيـتى والآخر بلـغارى، والغريب فى الأمر أن سوريا ذاتها لم تكن عـندها معلومات محددة عن هذه الحشود، لذلك اتفق الرئيس عـبدالناصر والمشير عامر على أن يطير الـفريق محمد فوزى إلى دمشق فوراً حتى يتحقق من صحة هذه المعلومات».

«وبالفعل اجتمع الـفريق أول فوزى مع القادة العسكريين السوريـين لكنه لم يجد عندهم معلومات مـؤكدة عن الحشود الإسرائيلية، لذلك طلب طـائرة خاصة وركبها وقام بجولة اسـتطلاعية على الحدود السوريـة فى هضبة الجولان، لكنه لـم يجد دليلاً على وجود الحشود الضخمة، وكانت تقـارير الاستطلاع للطيران السورى ـ بدورها ـ تؤكد عدم صحة هذه المعـلومات، وعندما اجتمع الفريق فوزى بالمسئولين السوريين قبل عودته كان سؤالهم له: ما هى حقيقـة مسألة الحشود الإسرائيلية؟ ومن أين جاءت القـاهرة بهذه الـتفاصيـل التى تـنشرها الـصحف المـصرية؟ وكان جـوابه عليـهم: إن السوفـييت يؤكـدون وجود هذه الحشود وقـد حذروا من وقوع غـزو إسرائيلـى على سوريا».



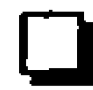
ويتحدث الفريق القاضى بأسى شديد عـن أن مصر مضت فى سبيلها إلى الحرب دون أن تستفيد من نتائج أو نتيجة زيارة الفريق أول محمد فوزى لسوريا، حيث تثبت بنـفسه (ومـن السوريـين أيضاً) مـن عدم وجـود أية حشـود، ولكن إجـراءات إعلان الطوارئ لم تنتظر عودة رئيس الأركان من سوريا وإنما أعلنت وهو هناك:

«وكان المفروض بعد أن تأكد رئيس الأركان المصرى - وقتها - من عدم وجود الثلاثة عشر لواء إسرائيلياً على الحدود السورية، أن يعاد النظر فى قرار الحشد، لكن الذى حدث فى غيابه - وقبل عودته من مهمته - أن حالة الطوارئ قد أعلنت فى القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة، وأصبحت فى حالة الاستعداد القصوى اعتباراً من الساعة السادسة صباح يوم ١٦ مايو ١٩٦٧».



ويردف الفريق القاضى بفقرة من أقسى الفقرات فى هذا الكتاب يروى فيها ببساطة أن القيادة العامة لم تكن تعلم شيئاً عن أوامر التحرك التى بدأت تصدر مباشرة من القيادة العليا للقوات المسلحة بدون علم القيادة العامة، وأن هذه الأوامر اقتضت أن تتحرك وحدات القوات المسلحة المصرية طوال يوم ١٥ مايو مخترقة شوارع القاهرة لتتجه إلى الإسماعيلية:

«وبدأت وحدات القوات المصرية تتحرك طوال يوم ١٥ مايو مخترقة شوارع القاهرة فى «مظاهرة عسكرية ضخمة» فى اتجاه الإسماعيلية، كان الموقف غريباً فى القيادة العامة، فقد كانت أوامر التحركات تصدر مباشرة من القيادة العليا ولا ندرى عنها شيئاً».



ويعترف الفريق القاضى أن القيادة المصرية كانت حريصة على تصعيد الموقف، وأن هذا وصل إلى تكليف الجيش الميدانى بالتخطيط للاستيلاء على ميناء «إيلات» الإسرائيلى:

«وكان الإصرار على تصعيد الموقف يبدو واضحاً من جانب القيادة السياسية - وأيضاً لم نكن نفهم ما وراء ذلك - وكانت الأوامر المتلاحقة والمتناقضة تتتابع بتحركات الفرق والوحدات المختلفة إلى سيناء، لكن بلا خطة موضوعة وبلا هدف استراتيجى».

«واستمرت الحشود والتحركات برغم تقرير رئيس الأركان - الفريق محمد فوزى - الذى ينفى وجود أية حشود إسرائيلية فى الشمال - على حدود سوريا - وفى يوم ١٨ مايو عقدت القيادة العليا اجتماعاً عسكرياً هاماً واتخذت قراراً بتكليف الجيش الميدانى بالتخطيط للاستيلاء على ميناء إيلات الإسرائيلى».

(٦)

ويجيد الفريق أنور القاضى تصوير الموقف العسكرى المصرى فى منتصف مايو ١٩٦٧ بطريقة علمية ورقمية، وهو يلخص الموقف تلخيصاً جيداً يلفت فيه النظر إلى عدة حقائق تكاد تكون غامضة فى كتابات الآخرين، فهو ـ على سبيل المثال ـ يصف الخطة «قاهر» أنها كانت مستحيلة التنفيذ، وهو يشير إلى أنها الخطة الهجومية الوحيدة التى كانت متاحة فى قواتنا المسلحة، وهو يحسم الأمر فيما يتعلق بوجود قواتنا فى اليمن ويرتب على هذا الوجود أن قواتنا المسلحة لم تكن قادرة على المواجهة مع إسرائيل، أى أنه يصل بحد التأثير السلبى (لغياب قواتنا فى اليمن بعيداً عن أرض الوطن) إلى هذه الدرجة ولا يتوقف كثيراً عند الحديث عن أن وجود بعض القوات المسلحة المصرية فى اليمن قد أثر على كفاءة المواجهة (دون شك)، لكنه هنا ـ كما سنقرأ ـ يصور الأمر بطريقة أكثر خطورة وأبلغ أثراً، وفضلاً عن هذا وذاك فإن الفريق القاضى ينبه إلى عجز الموازنة، وهو يستعمل تعبير «ميزانية حرب» ويشير إلى أنها لم تكن موجودة، وسنرى فيما بعد أنه يعول على هذه الجزئية، كما أنه أشار فيما نقلناه عنه فى فقرة سابقة إلى ما لمسه من انفعال المشير عبدالحكيم عامر نفسه بسببها:

«لم يكن أحد منا يتوقع ما حدث فى يونيو ٦٧، ولم يكن أحد يدور بخلده أو يطوف فى خياله احتمال الانهيار المفاجئ على النحو الذى جرى، بحق لم يكن أحد من القادة العسكريين المصريين المسئولين فى تلك الفترة يتصور شكل الهزيمة كما رأيناه مجسماً وماثلاً أمام عيوننا فى حرب الأيام الستة».

«كان هناك قصور وأخطاء ما فى ذلك شك، وكان هناك سوء تقدير وسوء تخطيط وأوضاع عسكرية غير مناسبة».

«ولكن بداية لم يكن هناك ما يوحى بتصاعد المواجهة على هذا النحو المفاجئ بين مصر وإسرائيل».

«لم يكن هناك دليل على الحرب، لا على الاستعداد لها، ولا على احتمالات وقوعها».

«وكانت كل المؤشرات تؤكد أن جولة أخرى مع إسرائيل أبعد ما تكون عن تفكير القيادة السياسية والعسكرية المصرية، ولو تساءلنا: لماذا؟ فإننى أعدد الأسباب:

- **أولاً** : لم تكن هناك قوات ضاربة كافية للمواجهة العسكرية مع إسرائيل، فقد كانت القوات الرئيسية للجيش المصرى على بعد ألفى كيلومتر فى اليمن.
- **ثانياً** : لم تكن هناك ميزانية حرب مخصصة للمواجهة مع العدو، بل على العكس فقد جرى تخفيض ميزانية القوات المسلحة قبل صدور أمر الحشد العسكرى بشهر واحد.
- **ثالثاً** : لم تكن هناك خطة استراتيجية موضوعة للعمليات الهجومية ـ باستثناء خطة «قاهر» المستحيلة التنفيذ ـ كما لم تكن هناك واجبات محددة فى القيادة العامة تتم على أساسها تحركات القوات المصرية فى سيناء».

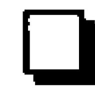
(٧)

ويشير الفريق القاضى إلى ما حدث فى قيادة القوات المسلحة قبل الحرب بعشرين يوماً، وقد كان يومها فى موقع رئيس هيئة العمليات، وهو يعترف بأنه فوجئ بقرار المشير عامر رفع درجة الاستعداد، ويعترف الفريق القاضى بأن الأمر بالنسبة له كان خطيراً ومزعجاً، ولكنه كان مع هذا ـ للأسف الشديد الذى يتحمل هو نفسه القدر الأكبر منه ـ يطمئن نفسه بما فهمه من المشير عامر من أن الأمر لن يتعدى «مظاهرة» للرد على «التهديدات»!:

«... هكذا كانت صورة الموقف عندما طلع نهار ١٤ مايو ١٩٦٧: كان كل شىء يسير بشكل طبيعى فى القيادة، لكننا فوجئنا بأن المشير عبدالحكيم عامر ـ نائب القائد الأعلى وقتها ـ قد عقد اجتماعاً عسكرياً فى مكتبه مع الفريق أول محمد فوزى ـ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت ـ وصدرت الأوامر بوضع القوات المسلحة المصرية فى أقصى درجات الاستعداد، وعندما تساءلت عن السبب كانت الإجابة الغامضة: أن هناك معلومات مؤكدة تجمعت لدى القيادة السياسية بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا، وأن هناك حشوداً إسرائيلية مكثفة على الحدود السورية،

وأن الانفجار متوقع بين لحظة وأخرى على جبهة الجولان، وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا فلابد أن ترفع درجة الاستعداد فى القوات المصرية لمواجهة احتمالات الموقف».

«وبالطبع كان الأمر مفاجأة لى فى هذا الموقع ـ كرئيس لهيئة العمليات ـ فقد كنت أعلم مدى قدرة القوات المسلحة ـ وقتها ـ وحجم استعدادها العسكرى، وبدا الموقف خطيراً ومزعجاً، ولكننى فهمت من المشير عبدالحكيم عامر أن الأمر لا يتعدى أن يكون «مظاهرة» للرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا».



هكذا كان الفريق القاضى نفسه مستعدا أو قابلاً لأن يخلط تمام الخلط بين التصريحات والإعلانات وبين ما يجرى على الطبيعة.

(٨)

ويلقى الفريق القاضى بالضوء على طبيعة التهديدات الإسرائيلية، وهو يذكر أنها لم تكن أول مرة تهدد فيها إسرائيل سوريا بمثل هذه التهديدات، لكنها ـ أى التهديدات ـ كانت بمثابة عادة سنوية تتم عند الاحتفال بقيام دولة إسرائيل، وفى الحقيقة فإن الفريق القاضى ينفرد بهذه الملاحظة الذكية، كذلك فإنه ينبهنا إلى جانب آخر من الموضوع تغافل عنه مَنْ يروون وقائع تلك الفترة وهو يشير إلى تصاعد الأعمال الفدائية من داخل سوريا، وهو ما يحسب لسوريا بالقطع. وإن كان [فى ذات الوقت] يفسر حرص إسرائيل على تهديد سوريا بالذات، ومع هذا فإن الفريق القاضى يضيف إلى معلوماتنا حقيقة مهمة وهى أن هذه التهديدات والتصريحات لم تكن لتأخذ هذه الأهمية لولا معلومات أخرى تجمعت عند الرئيس عبدالناصر من عدة مصادر على رأسها الاتحاد السوفيتى.

ويشير الفريق القاضى إلى أن قيادة القوات المسلحة المصرية كانت حسنة التصرف ويبدو هذا من قيام رئيس الأركان الفريق أول محمد فوزى بالطيران إلى سوريا فى

مساء نفس اليوم لكى يستكشف بنفسه حقيقة الوضع، لكن فيما يبدو فإن بداياتنا الجيدة فى هذه الأزمة لم تستمر جيدة إلى النهاية:

«كانت هناك بالفعل تهديدات إسرائيلية متكررة فى مثل هذا التوقيت كل سنة عند الاحتفال بقيام إسرائيل، وكان ليفى أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى قد صدرت عنه تلك التصريحات الصاخبة على إثر تصاعد عمليات الفدائيين على الحدود السورية».

«وكان الجنرال إسحق رابين ـ فى ذلك الوقت رئيساً للأركان الإسرائيلى ـ وأطلق عدة تهديدات مماثلة وقال: «إن إسرائيل تعلم أن سوريا تقف وراء جميع أعمال التخريب داخل إسرائيل، وإن رد الفعل سيكون مختلفاً عن الأعمال الانتقامية التى قامت بها ضد الأردن ولبنان».

«ولكن كل هذه التهديدات لم تخرج عن أنها تصريحات إسرائيلية عادية ومتكررة، وليس فيها ما يبعث على احتمالات الغزو أو الهجوم على سوريا، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر وجد فيها تهديدات مباشرة على ضوء المعلومات التى تجمعت عنده من عدة مصادر وأهمها الاتحاد السوفيتى».

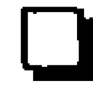
«وفى مساء نفس اليوم ـ ١٤ مايو ـ طار الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان إلى دمشق فى طائرة عسكرية خاصة لكى يبحث الموقف على الطبيعة مع القادة السوريين، وبالدرجة الأولى لكى يستكشف حقيقة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية بنفسه، لأن أبعاد الصورة لم تكن واضحة تماماً أمام القيادة السياسية والعسكرية فى القاهرة».

(٩)

ويشير الفريق القاضى إلى تفصيلات الخطة الدفاعية التى كانت القوات المسلحة قد وضعتها من قبل، وهو يعطينا تفصيلات دقيقة لهذه الخطة، وتنبئ هذه التفصيلات بوضوح عن أننا لم نكن نتوقع أن نكون مسيطرين تماماً على سيناء فى حالة أى هجوم،

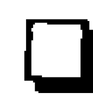
ويبدو واضحاً أن وعينا بسيناء وبأمنها لم يكن موجوداً، فإن وجد فإنه كان ناقصاً جداً، ويستطيع القارئ أن يصل إلى هذا الفهم من خلال تصور خط الدفاع الذى يشير إليه الفريق القاضى فى الفقرات التى سننقلها عنه بعد قليل، بل إن الفريق القاضى نفسه يذكر أن مدينة رفح ومنطقة شرم الشيخ كانتا بالفعل خارج النطاق الدفاعى الأمامى لصعوبة موقعيهما!!:

«كانت الاستراتيجية العسكرية العامة «دفاعية» بحتة، بمعنى الدفاع عن سيناء فى حالة وقوع أى هجوم إسرائيلى على أرضها ـ وكانت هذه الاستراتيجية قائمة على أساس منع القوات الإسرائيلية من اختراق خط الدفاع الأول ـ على الحدود ـ والذى يمتد من الشمال بخط من البحر ويمر شرق العريش بحوالى ١٢ كيلومترا وغرب رفح بمسافة ٣٨ كيلومتراً، ثم يمضى إلى موقع «أم قطف» على المحور الأوسط، ثم موقع «التمد» على المحور الجنوبى، ومعنى ذلك أن مدينة رفح كانت خارج النطاق الدفاعى الأمامى لصعوبة موقعها، وتقرر الاكتفاء ببعض وحدات استطلاع فيها، ونفس الموقف بالنسبة لمنطقة شرم الشيخ، فقد تقرر عدم الدفاع عنها».



ويشير الفريق القاضى إلى فلسفة القوات المسلحة فى وضع الاستراتيجية الدفاعية على هذا النحو الذى أشار إليه فإذا بنا نفاجأ ـ مرة أخرى ـ أننا كنا قد أهملنا تأهيل سيناء للدفاع عن نفسها، بل وأهملنا تأهيل قواتنا المتمركزة فيها للقيام بأى دفاع نشط مكتفين بنوع قاصر من أنواع الدفاع السلبى الحذر المؤقت وغير القابل للاستمرار، وهو يعبر عن هذا المعنى بصراحة، ولكن على استحياء ويقول:

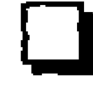
«وكانت جميع الخطط الدفاعية القائمة على هذه الاستراتيجية موجهة إلى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قناة السويس وتدمير القوات التى تخترق النطاق الدفاعى الأمامى، وكان الحجم الكلى للقوات المسلحة ـ بما فيها القوات الضاربة الموجودة فى اليمن ـ يكاد يكفى لتحقيق هذه المهمة الدفاعية المحدودة».



ويصل الفريق القاضى إلى تحديد قاطع لمدى قدرة القوات المسلحة فى ذلك الوقت، ونحن نلاحظ أنه يحدد هذا التحديد ومازلنا فى البدايات التى كانت بكل

المقاييس أفضل من الأيام اللاحقة، فقد كنا فى البدايات لانزال ملتزمين بخط واضح، لم نعدل الخطط ولم نمزق الاستراتيجية ولم نرهق القوات فى تحركات عشوائية، وهو يعترف بكل صراحة ووضوح أن قواتنا كانت عاجزة حتى عن أن تنفذ الخطة الدفاعية، ومع هذا فإن القرار السياسى كان يستدعى إلى الذهن، أو يعنى فى الواقع القدرة على توجيه الضربة الأولى للقوات الإسرائيلية:

«وكان هذا القرار السياسى برفع درجة الاستعداد يعنى «التدخل» وحشد القوات المناسبة واللازمة فى جبهة سيناء على أن تكون قادرة على توجيه الضربة الأولى للقوات الإسرائيلية فى حالة الحرب، ولكن ذلك الأمر كان يتنافى مع الوضع القائم للقوات المسلحة ـ وقتها ـ وعدم قدرتها على تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية الموضوعة».



وفى ضوء هذه المفارقة فإن الفريق القاضى كرئيس للعمليات يحدثنا عما كان ينبغى عمله فى مثل هذه الظروف، وهو كما نراه فى كل ما يرويه محدد تماماً وواضح جداً فيما كان يتوقعه من إجراءات تنفيذية، وهو يعترف بنفس الدرجة من الوضوح والتحديد بأن هيئة العمليات فى القوات المسلحة (التى كان يرأسها هو) لم تكن راضية عن الخطة، وأنها (أى هيئة العمليات) وضعت عنها تقريراً صريحاً فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ مشيرة إلى غياب ثلثى القوات العسكرية المصرية فى اليمن، وضعف مستوى الإمكانات المتاحة، فضلاً عن تهالك الأسلحة والمعدات بسبب حرب اليمن، وهو يلخص مطالبه التى كان يطالب بها فى ذلك الوقت ويرى حتميتها:

«كان لابد أولاً من سحب جميع القوات المصرية الموجودة فى اليمن حتى تنضم إلى الاحتياطى الاستراتيجى للقوات المسلحة».

«كان لابد ثانياً من اعتماد ميزانية حرب لإعلان حالة التعبئة وحشد القوات المسلحة بهذه الصورة».

«ولكن الأهم من ذلك كله هو أنه بعد استكمال عناصر الخطة «قاهر» فى أوائل ديسمبر ١٩٦٦ والتى استغرق إعدادها شهر يونيو ١٩٦٦ ـ أى عام قبل يونيو ٦٧ ـ والتصديق على خطة القيادة العسكرية الشرقية بخصوص أوضاع القوات المصرية الموجودة تحت قيادتها، بعدها بدأت هيئة العمليات بالقوات المسلحة فى وضع تقرير

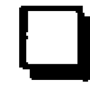
عام عن هذه الخطة لما كان يحوطها وقتئذ من ظروف متداخلة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ بالتحديد، وأهمها وجود القدر الأكبر من قواتنا فى اليمن ـ وكانت تقدر بحوالى ثلثى القوات المسلحة المصرية ـ وكذا ضعف القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات، وكذا نقص الأفراد والمعدات والتجهيزات عن المستوى المطلوب، وكذا تهالك جانب من الأسلحة والمعدات نتيجة استهلاكها فى حرب اليمن».

(١٠)

ثم يشير الفريق القاضى إلى أن هيئة العمليات حذرت ـ كتابة ـ من الاندفاع إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل فى ذلك الوقت، وأن هذا التحذير قد تضمن تقريراً عرضه هو على رئيس الأركان (أى الفريق فوزى) الذى صدق عليه وأمر بعرضه على الفور على القيادات الأعلى. ويستطرد الفريق القاضى موضحاً أنه لم يحذر من مواجهة كبيرة فحسب، لكنه ـ للأسف الشديد ـ حذر حتى من أية عمليات تعرضية صغيرة:

«أقول وضعت هيئة العمليات تقريراً حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل ـ ولفترة زمنية طويلة قادمة ـ حتى يمكن تلافى ما سبق ذكره من عيوب ونقائص».

«ولقد عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على الفريق محمد فوزى رئيس الأركان الذى وافق عليه فوراً وأمر بعرضه على القيادة العليا ـ والأعلى ـ ولم تكتف هيئة العمليات بذلك التحذير المكتوب، بل كانت تضيف التحذير من أية عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة، وبحيث لا يتم ذلك إلا بعد عودة القوات المصرية الأساسية من اليمن».



وينفرد الفريق القاضى بتقديم أكثر المعلومات تفصيلاً عن تخفيض موازنة القوات المسلحة فى نفس عام الحرب، وهو يشير إلى مؤتمرين عقدا من أجل هذا الغرض، وسنقرأ ما يرويه الفريق القاضى، ولكننا لابد أن نشير إلى ما لا يزال بعض

الكتاب يتحدثون فيه من أن الحرب قد فرضت علينا حين كنا قد أصبحنا فى وضع اقتصادى متميز نتيجة نجاح خطط التنمية (الخمسية وما إلى ذلك)، ولكننا هنا نجد نصوصاً صريحة لرئيس هيئة العمليات فى القوات المسلحة تقول بأن الدولة نقلت رسالة محددة إلى القوات المسلحة تحمل بكل صراحة الإحساس بالوضع الاقتصادى السيئ للدولة، ونحن نرى الفريق القاضى يصرح كما ذكرنا بما لم يصرح به غيره فى هذا الشأن، وهو أن جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب والإنشاءات والتسليح قد وفرت (أى ألغيت). وهكذا كان على القوات المسلحة أن تبقى فى الوضع الذى كنا نراه فى مصالح مدنية كبيرة فى السنوات السابقة، وقد اقتصرت اعتماداتها المالية على ما يكفى لمرتبات الموظفين فحسب!!:

«والشىء الغريب أنه قد تم تخفيض ميزانية (يقصد موازنة) القوات المسلحة مرتين فى فبراير وأبريل من عام ١٩٦٧، وألغيت جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب ولإنشاء الدشم والمطارات السرية ولتجهيز الخط الأول والخط الثانى فى سيناء، وكادت الميزانية تقتصر على المرتبات والمصروفات العادية».

«ومازلت أذكر هذين المؤتمرين اللذين عقدا فى القيادة العامة على أعلى المستويات وحضرهما جميع قادة الأسلحة والتشكيلات، وكان القرار موضوع المناقشة، هوكيفية ضغط مصروفات القوات المسلحة بسبب الوضع الاقتصادى السيئ للدولة».

«كان المؤتمر الأول فى فبراير ١٩٦٧، جرت خلاله مناقشة الموقف الصعب للاقتصاد المصرى بسبب نزيف حرب اليمن، وكان المطلوب توفير كل ما يمكن من ميزانية القوات المسلحة، وقيل لنا صراحة: إن الاعتمادات لا تكفى سوى مرتبات الجنود والضباط فقط».

«وكان المؤتمر الثانى فى أبريل ١٩٦٧ ـ قبل قرار الحشد بشهر واحد ـ وكان بخصوص وضع ميزانية القوات المسلحة للسنة المالية الجديدة التى تبدأ فى يوليو، وحضر الفريق محمد فوزى هذا المؤتمر وأخبرنا أن المطلوب ضغط الميزانية إلى أدنى حد ممكن وتوفير جميع الاعتمادات المخصصة للتدريب والإنشاءات والتسليح ـ برغم أن معظم المعدات والأسلحة والمدرعات قد استهلكت فى اليمن ـ وحينما حاول بعض القادة مناقشة الموضوع قال لهم الفريق فوزى: إن ذلك قرار نهائى من

القيادة العليا، وإن المطلوب منهم - فقط - هو دراسة كيفية جدولة ميزانية القوات المسلحة على أساس قرار التوفير».

ويعقب الفريق القاضى بعد هذا كله بقوله:

«وهكذا بعد هذين المؤتمرين كان واضحاً أننا لن ندخل أية مواجهة مع إسرائيل تحت تلك الظروف الصعبة».

(١١)

ويتحدث الفريق القاضى عن تفصيلات مهمة فيما يتعلق بالوضع العسكرى العام لقواتنا المسلحة، فيعترف بمدى وحجم التدهور الذى أصاب سياسات التدريب والتسليح وإنشاء المطارات السرية وإصلاح السفن والمدمرات والغواصات، وهو يتحدث عن هذه الجوانب بدقة بالغة، كما يتحدث عن الخطين الدفاعيين الأول والثانى بحسم أكثر مما تحدث به الفريق صلاح الحديدى فى كتابه عن حرب يونيو ١٩٦٧، ويتوج الفريق القاضى هذا كله بما ينسبه إلى الفريق أول محمد فوزى من قوله باستبعاد وقوع الحرب مع إسرائيل بسبب حالتنا الاقتصادية!!:

«الوضع العام كان متدهوراً بشكل خطير من قبل قرار تخفيض الميزانية، وكانت القوات المسلحة تعانى من سوء التدريب، ومن نقص التسليح لبعض الوحدات».

....

«وكانت السنوات الخمس لحرب اليمن كافية للهبوط بالوضع العسكرى العام، وخلقت نوعاً من التشتت للضباط والجنود الذين كانوا موزعين فى دورة لا تنتهى بين اليمن والهاكستب والعريش».

....

«وكانت الوحدات لا تجد الوقت الكافى للتدريب».

....

«وزاد الموقف سوءاً بعد ذلك عندما بدأ التوفير فى اعتمادات إنشاء المطارات السرية، وتوقف إقامة الدشم والملاجئ للطائرات».

....

«وألغيت اعتمادات إصلاح السفن الحربية والمدمرات والغواصات وصيانتها».

....

«وكانت ملامح الكارثة تأخذ شكلها المحدد عندما أوقف الاعتماد المخصص لتجهيز مسرح العمليات فى سيناء وألغيت جميع مشروعات الطرق والمواصلات والملاجئ اللازمة لخط الدفاع الثانى، وكذلك الاعتماد المرصود لخط الدفاع الأول ـ الأمامى ـ وتوقف استكماله، وكان هذا الوضع يدعو للانزعاج».

....

....

« وعندما ناقشت الموضوع مع الفريق أول محمد فوزى ـ رئيس الأركان ـ قال لى: مافيش حرب مع إسرائيل، لأن حالتنا الاقتصادية لا تسمح بذلك».

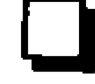
(١٢)

وكأنما يجد الفريق القاضى نفسه بعد هذا كله فى موقف الدفاع عن النفس وعن روح المسئولية الوطنية التى كانت على عاتقه فى ذلك الوقت، وهو لهذا يشير إلى أنه كتب فى ذلك الوقت تقارير للمشير عامر يحذره من الوضع السيئ، ويقفز الفريق القاضى من هذه النقطة إلى الماضى القريب مشيراً إلى أنه كان قد كتب أيضاً إلى المشير عامر أكثر من عشرين تقريراً ينبهه فيه إلى «مصيدة» اليمن على حد تعبيره، وكأنما يشير الفريق القاضى إلى تقارير اليمن كى يبعث فى نفوسنا القابلية لتصديقه فيما يرويه عن تقارير التحذير، ونحن لا نكذبه وإن كنا نشير إلى هذا الطراز من الديمقراطية فى القوات المسلحة التى تسمح بأن تصل الأمور إلى كتابة مثل هذه التقارير، وقد يكون هذا أمراً جيداً فى نظر البعض، لكنه أمر مأساوى فى اعتقادى لأنه يدل دلالة قاطعة على افتقاد روح الفريق والمصارحة بالأوضاع الحقيقية فى الاجتماعات القيادية حتى إن لغة الحديث لا تسعف بتقرير الحقائق فيضطر قائد متميز من طراز الفريق أنور القاضى بشخصه وبمنصبه الكبير الذى هو رئيس العمليات لأن يلجأ إلى أسلوب التقارير.

ولست أحب أن أحمل الأمور أكثر مما تحتمل، ولكنى لا أستطيع التغاضى الآن عن أن ألفت نظر القارئ إلى مدى الفارق الذى هو كالفارق بين السماء والأرض بين الوضع الحرج القلق الذى كان فيه رئيس هيئة العمليات قبل ١٩٦٧ (وهو الفريق القاضى نفسه) وبين الوضع المقابل الذى كان فيه رئيس هيئة العمليات قبل حرب ١٩٧٣ (وهو المشير الجمسى: اللواء فى ذلك الوقت)، فالجمسى حسبما يروى هو بنفسه كتب خطة العمليات وبدائل اختيار التوقيتات المختلفة - على سبيل المثال - لتعرض على القائد الأعلى الذى هو الرئيس السادات، ويحرص الجمسى فى مذكراته على أن يشير إلى أنه سلم بنفسه (لدواعى الأمن والسرية) هذا الذى كتبه إلى القائد العام وزير الحربية وأن القائد العام هو الذى عرضه على الرئيس السادات وأخذ موافقته، ولولا رواية الجمسى لظل الناس - وأنا منهم - على عقيدتهم فى أن الجمسى عرض هذا بنفسه على السادات، فقد أوحى السادات بذلك فى أحاديثه وفى كتابه «البحث عن الذات»، وظل هذا الاعتقاد سائداً حتى نشر الجمسى مذكراته فإذا هو يدلنا بتواضعه ودقته على أن الأمور كانت تمضى بطريقة مؤسسية هادئة لم تضع وقته الثمين ولا حتى فى مقابلة رئيس الجمهورية لاستعراض الخطط، إنما كتب هو ما كتب بخط يده وسلمه بنفسه للقائد العام الذى عرضه على القائد الأعلى، وحصل منه على الموافقة دون أن يعانى رئيس هيئة العمليات من أجل توصيل رأيه أو فكره.. لكننا هنا فيما قبل ١٩٦٧ نجد رئيس هيئة العمليات وقد وصل إلى حالة متقدمة من اليأس تدفعه إلى أن يكتب تقارير بما يرى ليرفعها للمشير عامر، وإذا هو يتذكر فى أثناء روايته أن هذه لم تكن المرة الأولى التى لجأ فيها إلى هذا الأسلوب، وأنه فعل هذا فى أثناء حرب اليمن أكثر من عشرين مرة! !ولنقرأ هذا النص الموحي بكل هذا :

«وكتبت عدة تقارير إلى المشير عبدالحكيم عامر أحذر من الوضع السيئ، ولم تكن المرة الأولى، فقد كنت أرى أبعاد الفخ المنصوب للجيش المصرى منذ كنت قائداً للقوات فى اليمن من أكتوبر ١٩٦٢ إلى نوفمبر ١٩٦٣، وكتبت أكثر من عشرين تقريراً إلى نائب القائد الأعلى عن هذه المصيدة وضرورة الخروج منها بأسرع ما يمكن، وكان التقرير الموضوع فى الخطة العسكرية أن تنتهى مهمة القوات المصرية فى اليمن عند هذا الحد بعد أن أدت مهمتها وقامت بتأمين الثورة وتثبيت حكومة السلال فى صنعاء، ولكن كل التقارير كانت بلا جدوى، فقد كان المشير عامر مشغولاً بمهام

أخرى فى تلك الفترة، وكانت تمضى شهور دون أن يتمكن قادة الجيش من الاتصال به أو العثور عليه».



هكذا يعترف الفريق القاضى ـ بكل بساطة وبكل مرارة أيضاً ـ أن الشهور كانت تمضى دون أن يتمكن قادة الجيش من الاتصال بالمشير عامر أو العثور عليه.

(١٣)

ويتحدث الفريق القاضى عن لقاء له مع الرئيس عبدالناصر فى نهاية الاحتفالات بعودة بعض قواتنا من اليمن فى مايو ١٩٦٣، ونحن نرى الفريق القاضى حريصاً على أن يثبت أنه ألح على الرئيس عبدالناصر فى هذا اللقاء الذى تم فى بيت الرئيس وكرر الإلحاح من أجل عودة قواتنا فى اليمن، وأن عبدالناصر لم يعارضه فيما يتعلق بوجهة نظره العسكرية، لكنه لفت نظره إلى الجانب السياسى فى العملية وأنه صرح له بأن عملية اليمن كانت بمثابة ضربة مضادة للضربة التى تلقاها بانفصال سوريا، ومع هذا فإن الفريق القاضى فيما يروى يثبت لنا أن عبدالناصر كان واعياً للحقائق الاستراتيجية، ولهذا كان مقتنعاً بأهمية التفاهم مع السعودية:

«عندما حضرت إلى القاهرة مع القوات الرمزية القادمة من اليمن فى مايو ١٩٦٣، كنت قد حددت فى ذهنى صورة متكاملة للفخ المرسوم بمهارة للجيش المصرى، وذلك من خلال الشهور التى أمضيتها بين جبال اليمن، وعلى ضوء الموقف العسكرى والسياسى الذى لمسته عن قرب مع القبائل اليمنية».

«وبعد انتهاء الاحتفالات فوجئت بأن الرئيس جمال عبد الناصر قد حدد لى موعداً لمقابلته قبل عودتى إلى مركز قيادتى فى صنعاء».

«وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى، وقررت بينى وبين نفسى مصارحته بكل أبعاد المؤامرة التى رأيتها تنسج خيوطها على الجيش المصرى فى اليمن».

«وفى غرفة مكتبه تكلمت كثيراً وشرحت الصورة الحقيقية بكل زواياها للرئيس عبدالناصر وقلت له:

«إحنا عملنا اللى علينا وأكثر، ولابد أن ننسحب بأسرع ما يمكن من هذا الفخ».

«وظل الرئيس عبد الناصر يستمع طويلا ثم قال لى:

«لكن الانسحاب بقواتنا مش ممكن، معنى كده انهيار ثورة اليمن، والعملية سياسية أكثر منها عسكرية».

«وأحسست بخطورة الإصرار على هذا الرأى وقلت له:

«كل ما أخشاه على القوات المصرية الموجودة هناك، أن يتسع نطاق العمليات شيئاً فشيئاً وتتبعثر بين جبال الجوف».

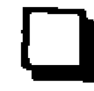
«ولم يقتنع الرئيس عبد الناصر وقال لى:

«أنا بأعتبر إن إحنا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال فى سوريا، ولا يمكن أن نترك اليمن!».

«وحاولت مرة أخرى التحذير من الفخ وقلت له:

«لابد إذن من التفاهم مع السعودية لأن استمرار الوضع بهذا الشكل لن ينتهى أبداً، خصوصاً أن معظم قبائل الجوف وصعدة تدين بالولاء للسعودية من سنين».

«وأخيراً فهمت من سياق الحديث أن عبد الناصر مقتنع بضرورة التفاهم مع السعودية لإنهاء الحرب فى اليمن على أساس بقاء النظام الجمهورى، ووعدنى بأنه سوف يقوم بعمل هذه التسوية مع الملك سعود قبل نهاية ١٩٦٣ حتى يمكن تنفيذ خطة عودة الجيش من اليمن فى الموعد المحدد».



وعند هذا الحد يتوقف الفريق أنور القاضى ليعقب فى أسف ويقول:

«ولكن هذا التفاهم تأخر كثيراً ولم يتم إلا مع الملك فيصل وعلى ظهر سفينة حربية فى البحر الأحمر، وكانت معظم الأسلحة الجديدة قد استهلكت فى معارك الجبال الوعرة وفقدنا جزءاً من الدبابات والمصفحات فى العمليات الواسعة فى مناطق الجوف أو «المقبرة الصخرية» ـ كما كان يسميها رجال القبائل ـ كما دخل رجالنا فى نوع غريب من حرب العصابات التى تستنزف الجيوش النظامية».

(١٤)

ويصف الفريق القاضى مشاعر القادة العسكريين المصريين على مدى العشرين يوماً (١٥ مايو ـ ٥ يونيو) بالقلق والحيرة والتوتر، ويشير الفريق القاضى إلى بعض الأسباب وراء قلق القادة العسكريين، فقد تمت التحركات دون تجهيز أو إعداد أو تخطيط وبشكل متعجل، فضلاً عن نقص الطرق والكبارى، وعن أن التحركات كانت مكشوفة فى العراء، وهو يشير إلي سقوط الأمطار فى يومين متتالين مما زاد من مشكلات تعويق الحركة (وهو ما يعتبره اللواء الدغيدى بمثابة كرامة من الله أنذر بها المصريين دون أن يستجيبوا):

«... وعلى مدى العشرين يوماً الخطرة ـ من ١٥ مايو إلى ٥ يونيو ـ كان الموقف يزداد غموضاً وتوتراً، وكان القادة العسكريون يزدادون قلقاً وحيرة».

«وكانت تحركات القوات المصرية قد تمت بشكل متعجل لكى تأخذ أوضاعها فى سيناء ـ تنفيذاً للخطة الدفاعية الموضوعة من قبل ـ ولا يمكن تصور مدى ما عانته قوات المنطقة المركزية من مشاكل الإمداد والتموين فى تحركاتها نظراً لعدم خبرتها فى القيام بمثل هذا التحرك الطويل من غرب القاهرة إلى حدود سيناء ومرة واحدة وبدون تجهيز وإعداد مسبق».

....

«وكان فى مقدمة المشاكل عدم وجود الطرق الكافية للتحركات، وكانت كل تلك الحشود تتم على الطريقين الصحراويين الموصلين إلى سيناء: طريق القاهرة ـ السويس، وطريق القاهرة ـ الإسماعيلية، ثم عبر كوبرى الفردان الضيق على قناة السويس، لذلك كانت عملية نقل القوات إلى الخطوط الأمامية للجبهة مليئة بالمشاكل وخالية من النظام».

....

«وكانت النتيجة أن تعطلت عربات ودبابات عديدة على طول الطريقين، وكان السبب عدم وجود الوقود اللازم أو عدم الصيانة، وقد حدثت مصادفة قاسية عندما هطلت الأمطار بكثافة فى يومين متوالين أثناء التحركات وزاد الارتباك فى طوابير الدبابات والمدافع والمركبات التى كانت تزحف بالآلاف مكشوفة فى العراء».

(١٥)

ويقدم الفريق أنور القاضى وصفاً تفصيلياً دقيقاً لما يمكن أن يطلق عليه «تحركات» أو «عمليات» القوات المسلحة على مدى الأيام التى انقضت منذ إعلان الحشود العسكرية وحتى اندلاع الحرب فى ٥ يونيو ١٩٦٧، ويحرص الفريق القاضى فى روايته على أن يظهر تذمره (وتذمر القيادة العامة وقيادة الجبهة) من الأوامر التى كانت تصدرها القيادة العليا، وعلى التنبيه على أن هذه الأوامر لم تكن لتتناسب مع الإمكانات المتاحة للجيش الميدانى أو القوات المسلحة، ومن ناحية ثانية يشير الفريق القاضى فى الملخص الذى يقدمه لهذه التحركات إلى تعدد وتعارض اتجاهات التفكير وما ترتب على هذا التعارض من الأمر بتحركات متعارضة:

«وما كادت القوات المصرية تنتقل إلى خطوط الجبهة وتأخذ أوضاعها المحددة فى الخطة الدفاعية، حتى بدأت التغييرات والتعديلات فى المهام القتالية بشكل عشوائى، وكان القادة يجدون أنفسهم ـ سواء فى القيادة العامة أو فى قيادة الجبهة ـ أمام قرارات متغيرة من القيادة العليا، وعلى سبيل المثال:

- فى يوم ١٨ مايو صدرت أوامر إلى الجيش الميدانى ـ وكان قائده الفريق صلاح محسن ـ بوضع خطة للهجوم على «إيلات» والاستيلاء عليها، مع العلم بأن أوضاع الجيش الميدانى وإمكانياته لم تكن تسمح بتنفيذ مثل هذه الخطة».
- فى يوم ٢٠ مايو اتجه تفكير القيادة العليا إلى إيجاد قوات أخرى فى المحور الشمالى للقيام بعمليات هجومية محدودة، وتدرجت الأوامر إلى درجة أنه فرض علينا تعديل الحد الأمامى للخط الدفاعى ومد نطاقه إلى رفح ـ بدلاً من الكيلو ٣٨ على طريق العريش ـ مع العلم بصعوبة الدفاع عنها واحتياجها إلى قوات كبيرة غير متوافرة».

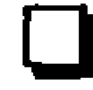
(١٦)

ويرى الفريق القاضى فى مذكراته أن الرئيس عبدالناصر قد اتخذ ما يعتبره أخطر قرار له [وهو ما يصفه القاضى بأنه بمثابة قرار إعلان الحرب] دون أن يرجع فيه

إلى القيادة العسكرية، وهو يقصد قرار إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية:

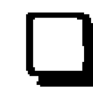
«فى يوم ٢٢ مايو اتخذ الرئيس عبد الناصر ـ بصفته القائد الأعلى ـ أخطر قرار بدون الرجوع إلى القيادة العسكرية وبدون ترتيب الاستعدادات اللازمة لذلك عندما أعلن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ـ خلال زيارته للطيارين فى قاعدة المليز ـ وكان المفروض أن يتم الإعداد لهذا القرار وما يستتبع ذلك من تجهيزات وتحركات عسكرية صعبة».

«فقد كان معنى إغلاق الخليج عند إسرائيل هو الحرب، وكانت هذه الاستراتيجية معروفة لدينا من قبل وجرت مناقشتها فى اجتماعات عسكرية سابقة فى القيادة، وهكذا كان مؤكداً أن إسرائيل سوف تشن الحرب بعد حصار مضايق تيران وخلال فترة محدودة، مع العلم بأنه لم يكن موجوداً فى شرم الشيخ أية تجهيزات دفاعية للقوات المصرية، لأن قوات الطوارئ الدولية كانت توجد فيها منذ حرب ١٩٥٦ حتى قامت بإخلائها فى ٢١ مايو ١٩٦٧، لذلك اضطرت القيادة العليا إلى إرسال بعض القوات الخفيفة بالطائرات حتى تأخذ مواقعها على مدخل الخليج لتغطية قرار الرئيس عبدالناصر بإغلاق المضايق».



وينتقل القاضى بعد حديثه عن قرار إغلاق خليج العقبة إلى الحديث عن قرار سحب قوات الطوارئ من سيناء، وهو يذكر أيضاً أن هذا القرار كان مفاجئاً لجميع القادة وتم بدون بحث عسكرى أو تقدير موقف:

«وأتوقف أيضاً أمام قرار سحب قوات الطوارئ من سيناء، فقد كان قراراً مفاجئاً لجميع القادة، ولم يتم بحثه من الناحية العسكرية على ضوء احتياجات الموقف وإمكانيات القوات المصرية».



ويرى الفريق القاضى ـ بعد فوات الأوان بالطبع ـ أنه كان من الممكن تأجيل هذين القرارين ولو اقتضت الأمور شهوراً (!!) ولست أدرى هل كان تأجيل هذه

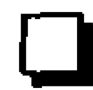
القـرارات لمدة شهـور كافيـاً لتفـادى ما حدث أم أن مـثل هذا الـتأجيـل كان يسـاعد إسرائيل على أن تكون ضربتها أقوى مما حدث بالفعل:

«وكان من الممكـن تأجيل هذين القرارين حتى تقوم القوات المسلحة بالاستعداد الكامل لمواجهة الموقف ولو اقتضى الأمر شهـوراً مادام رأى القيادة السياسية قد استقر علـى دخول الحرب فـعلاً، لـكن الذى حـدث كان مفـاجأة غـير متـوقعة لـلقـيادات العسكرية وكان بعيداً عن دائرة التفكير».

(١٧)

وعلى الرغـم من أن القادة العسـكريين من طراز وطبـقة الفريق أنور الـقاضى قد باتوا يتوقعون الحرب، إلا أنـهم لسبب لم يذكره الفريق القاضى انـساقوا إلى الاقتناع بآراء المشـير عامر المـهدئة لقـلقهم وظنـوا أن هذا أدعى إلى الاطـمئنان، وهـكذا أخذ هؤلاء القادة بمـن فيهم أنور القاضـى نفسه يعدلون الخـطط ويضعون الخطط الـبديلة على أساس عمليات تعرضية هجومية تهدف أساساً إلى تخفيف الضغط على الجبهة السورية فى الشمال:

«المهم كان هـذان القراران ـ سحب قوات الطوارئ وإغـلاق خليج العقبـة ـ سبباً فى تـصعيـد الموقف مع إسـرائيل ودفـع العمـلية بـسرعة نحـو هاوية الحـرب، وكان شعورنا فى القيادة العامة وفى هيئة الـعمليات أن الحرب واقعة لا محالة مع إسرائيل، ولكن المشير عامر حاول تـهدئة الجو المتوتر وفهـمنا أن التعاون مع القـوات السورية سيكون على شكل عمليات تعرضية ـ هجومية ـ تقوم بها القوات المصرية على الجبهة فى الجنـوب حتى يخف الـضغط علـى الجبهة الســورية فى الشمـال، وبالتالـى يتوزع مجهود القوات الإسرائـيلية على الجبهتين، وأخذنا فى تعـديل الخطط ووضع الخطط البديلة على هذا الأساس».



على هذا النحو يدعم الفريق القاضى اسـتنتاجاته بما رآه رأى العين وسمعه بأذنيه، ثم هو يؤكد على هذا المعنى بما لاحظه من ظهور الخلاف على السطح تماما وهو يؤكد

أن المشير عامـر عارض عبدالناصر فى مؤتمـر (أى اجتماع) ٢ يونيو، لكن عـبدالناصر تمسك برأيه وصـمم على أن يحصل على مـوافقة القادة على قراريـه قبل الخروج من قاعة الاجتماع:

«وكان الخلاف قـد بدأ يأخذ شكلـه الواضح فى المؤتمـر العسكرى الخطـير يوم ٢ يونيو عندما حضر الرئيس عبدالناصر إلـى القيادة واتخذ قرارين على جانب كبير من الخطورة، ورفض الـرئيس عبدالناصـر أن يغادر قاعة الاجتمـاع قبل الموافقة علـيهما، وكان القراران استـراتيجيين وصادرين من القيـادة السياسية ويمسان الخطة الـعسكرية مباشرة، وبرغـم معارضة المشير عامر وأمـام إصرار عبدالناصر فقـد وافق القادة، ولو ألقـينا نظـرة فاحصـة على سـير العمـليات مـنذ يوم ٥ يـونيو فإنـنا نجد أن الـقرارات السياسية كان لها الأثر المباشر على جميع العمليات التى دارت فى سيناء».

(١٨)

ويولى الفريق القاضـى أهمية قصوى لتحديد المسئوليـة عن قرار الانسحاب، وهو يعرض علـى نحو دقيق تسـلسل الحوادث المصاحـبة لصدور قرار الانسـحاب، وهو يرى ـ أو يكاد ينفرد برواية ـ أنه كان هناك قراران للانسحاب وليس قرار واحد، وهو يفصل القول فى هذه النقطة المهمة ويقول:

«لقد كـان هناك قراران بالانـسحاب وليس قـرار واحد، القرار الأول فى الـساعة الخامسة مساء ٦ يونيو، والقرار الثانى فى الساعة الخامسة مساء ٨ يونيو».

«ولابد أولاً من العودة إلى سير العمليات منذ وجهت إسرائيل ضربتها الجوية فى الساعة الـتاسعة صباح ٥يونيـو ـ وليس صحيحاً أن الـقتال بدأ فى السابعـة والنصف صباحاً بالهجوم عـلى موقع «أم بسيس» واحتلاله ـ بعد الضربة الجـوية اشتعل القتال على طول الخط الدفـاعى الأول واستمر طوال الليل وصمدت الـقوات المصرية أمام الهجوم الإسرائيلى على المحاور الثلاثة فى سيناء وبدون غطاء جوى».

«وفى صباح ٦ يونيو كان الإسرائيليون يضغطون بكل قواهم ـ وبمساندة طيرانهم ـ على الـنطاق الأول ويحاولـون اختراقه فى نـقاط كثيرة، وكـان هدفهم تطـويق قوات «رفح وأم قطف».

«وفى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً أصدر المشير عامر أمراً بتجهيز خط الدفاع الثانى حتى يكون ركيزة للصمود فى وجه الهجوم الإسرائيلى ثم الهجوم المضاد».

«لكن تغير الموقف، وفى الساعة الخامسة مساء [أى فى يوم السادس من يونيو] أصدر المشير عامر قراراً بالانسحاب إلى غرب القناة على أن يتم ذلك فى ليلتين، وجرت بعدها مناقشات داخل القيادة حول القرار وأسبابه، مع أن الوضع العسكرى لقواتنا ليس سيئاً إلى هذا الحد، وجاءنا جواب المشير عامر: «إنه قرار سياسى» وكان يعنى أنه صادر من الرئيس عبدالناصر».

«ولم يكن أمامنا غير تنفيذ القرار - بعد ٣٠ ساعة من بدء العمليات - وحدثت مناقشات أخرى بين هيئة العمليات وبين الفريق أول فوزى حول المدة المحددة للانسحاب وقلت له: «إن ليلتين لا تكفيان أبداً لانسحاب جميع قواتنا، وتم تعديل القرار إلى ثلاث ليالى على أن تقوم الفرقة الرابعة المدرعة بحماية الانسحاب وتأمين خط الممرات الثلاث حتى تصل الفرقة السادسة من خط الدفاع الأول وتقوم بالاستناد على المضايق وبعدها تنسحب الفرقة الرابعة غرب القناة».

(١٩)

ثم يروى الفريق القاضى تفاصيل تنفيذ خطة الانسحاب، وسنعجب لتصرفات الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى، وسنعجب أيضاً كيف أقره المشير عامر عليها:

«وواجهنا مشكلة خطيرة: لقد كان لابد من إبلاغ التعديل فى خطة الانسحاب إلى القيادة المتقدمة، ولم يكن هناك اتصال مباشر بين القيادة العامة وبين قيادة الجيش الميدانى، لأن الفريق صلاح محسن - بعد أن صدر له قرار الانسحاب من المشير عامر مباشرة - استأذن فى قطع الاتصال بالقاهرة حتى يتفرغ لتنفيذ القرار، ووافق المشير على ذلك!».

«وهكذا كان الاتصال مقطوعاً بين القاهرة والجبهة - فى اليوم الثانى للقتال - وفى

أخطر ساعات الحرب، ولم يكن أمامنا غير أن نبعث بضابط كبير ـ هو اللواء ممدوح التهامى ـ إلى القيادة الميدانية لكى يبلغها تعديل أوامر الانسحاب وقام بالفعل بتسليم الرسالة إلى الفريق صلاح محسن قبل منتصف الليل، وكانت الخطة فيها واضحة والواجبات محددة وكان مضمونها: ضرورة استمرار تمسك الفرقة الرابعة المدرعة بخط الممرات ـ أو المضايق ـ حتى تصدر لها أوامر جديدة بالانسحاب».

«وفى نفس الوقت كانت معالم الصورة على الجبهة قد اتضحت فى نهاية يوم ٦ يونيو: كان اختراق القوات الإسرائيلية للخط الأول وتطويقه قد تم فى نقاط عديدة، ووصل الإسرائيليون إلى العريش واخترقوا دفاعاتها واتجهوا إلى الساحل الشمالى وأخذوا يتقدمون على الطريق نحو القنطرة، واخترقوا كذلك مواقع «أم قطف» و«أبوعجيلة» وتقدموا نحو الكيلو ١٥٦».

«وجاء اليوم الثالث ـ ٧ يونيو ـ لكنه كان يوماً غامضاً بالنسبة للقيادة العامة وأصبحنا لا نعرف شيئاً عما يجرى لقواتنا فى الجبهة».

«فقد انقطع الاتصال نهائياً مع قيادة الجيش الميدانية وكانت البلاغات تجىء إلى القيادة وهيئة العمليات من منطقة اتصال بالإسماعيلية بأوامر غير مفهومة وتحركات غير واضحة. وكان القادة يدورون حول أنفسهم فى القاهرة وأخذنا نتساءل: ماذا جرى لقوات الخط الأول؟ وماذا حدث لخطة الانسحاب؟».

(٢٠)

ثم يتحدث الفريق القاضى عن القرار الذى صدر فى ثالث أيام الحرب بإلغاء قرار الانسحاب (الأول)، وهو يذكر الدوافع التى دفعت الرئيس عبدالناصر والمشير عامر إلى اتخاذ قرار إلغاء الانسحاب:

«وفجأة أيضاً فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء ٧ يونيو، صدر قرار آخر بإلغاء قرار الانسحاب الأول، وإيقاف عبور جميع القوات من شرق القناة إلى غربها، وإعادة وحدات الفرقة الرابعة المدرعة إلى مواقعها فى خط الدفاع ـ فى الممرات ـ

وقد صدر هذا القرار من القيادة العليا عندما وصلت بعض وحدات هذه الفرقة إلى مشارف القاهرة متجهة إلى الهاكستب، وقد انزعج الرئيس عبدالناصر والمشير عامر عندما وصلتهما هذه المعلومات وتقرر عودة الفرقة مرة أخرى إلى سيناء وإيقاف الانسحاب».

ويعلق الفريق القاضى على هذه الوقائع فى مرارة واضحة ويقول :

«كانت هذه الأوامر المتناقضة والقرارات المتضاربة نموذجاً للارتباك الذى أصاب جهاز القيادة العليا وأدى إلى الفوضى والشلل بين قوات الجبهة».



ويرى الفريق القاضى أن اليوم الرابع من أيام الحرب كان بمثابة بداية الانهيار الشامل، وهو يذكر الأسباب التى تجعله يتخذ هذا الرأى، ويسجل الفريق القاضى للقراء ما دار بالضبط فى هذا اليوم من قرارات كانت بمثابة إنهاء للحرب على ما انتهت إليه :

«وقد تجلى ذلك تماماً فى اليوم الرابع - ٨ يونيو - وكان الموقف أكثر غموضاً وارتباكاً من اليوم السابق، وكان بداية الانهيار الشامل، فقد كان الاتصال مقطوعاً مع الجبهة، وكانت الوحدات تتحرك على غير هدى بين شرق القناة وغربها: انسحاب، أو لا انسحاب، وكانت القوات الإسرائيلية تقترب بسرعة على المحور الشمالى من الضفة الشرقية».

«لذلك قرر المشير عامر إرسال الفريق أول فوزى إلى الإسماعيلية للاتصال بالقيادة الميدانية ومعرفة الموقف على حقيقته».

«ولم تكد تجىء الساعة الرابعة والثلث مساء حتى كان الارتباك ظاهراً فى القيادة، ولم يستطع المشير عامر الانتظار أكثر من ذلك لإنقاذ الموقف المنهار وعقد مؤتمراً عسكرياً فى القيادة العليا وقرر إجراء اتصال مباشر مع قادة الجبهة بالتليفون، وأخذ المشير يتصل بهم واحداً بعد الآخر لاستيضاح الموقف واستطلاع آراء القادة».

(٢١)

ثم يروى الفريق أنور القاضى عدة تفصيلات دقيقة ومهمة للاتصالات التى تمت فى ذلك الوقت ما بين القيادة من جهة والقادة الميدانين من جهة أخرى، وهى الاتصالات التى تناولتها مذكرات كثيرة وكتابات تاريخية متعددة، وسنرى القاضى حريصاً على التنبيه إلى أنه سجلها بالحرف الواحد وهو يقول:

«وقد سجلت بالحرف الواحد ما جرى فى هذا المؤتمر الخطير الذى تم تليفونياً بين القيادة العليا وقيادة الجبهة:

❑ اتصال تليفونى بين المشير والفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى :

«المشير عامر: لابد أن يوقف تقدم العدو، واصل منع العدو من الوصول للضفة الشرقية للقناة، تسد منطقة القنطرة بقوة كاملة».

❑ اتصال تليفونى مع اللواء صدقى الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة:

«اللواء صدقى: الموقع كان متماسك فى ممر الجدى الساعة ٩٠٠، أوقفنا تقدم الدبابات الإسرائيلية ودمرنا ١٢ دبابة، طائرات العدو تضرب بحوالى ٣٦ طائرة على موجات متوالية، حرقوا مدفعية الدبابات المضادة للطائرات، الاتصال مقطوع مع مركز القيادة الخلفى، الاتصال باللواء المدرع مفقود، الاتصال مفقود مع قوات سدر الحيطان، فيه ضرب على قواتنا الآن».

❑ اتصال تليفونى مع الفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجى قائد الجبهة:

«الفريق مرتجى: رأيى ضرورة نسف المعابر الآن، بعد انسحاب جميع القوات إلى غرب القناة».

❑ اتصال آخر مع الفريق صلاح محسن بعد عدة اتصالات مع قائد موقع القنطرة وقائد الدفاع الجوى فى الجبهة وقائد الفردان:

«الفريق صلاح محسن: نذافع عن المعابر من الغرب، وننسف جميع المعابر الموجودة على القناة، وندافع فى الفردان وشمال البحيرات وجنوب البحيرات».

«المشير عامر: رأيك يكون كل دفاعنا غرب القناة».

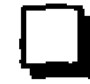
«الفريق صلاح محسن: نعم، بالضبط».

«المشير عامر للفريق أول فوزى: إيه رأيك؟».

«الفريق أول فوزى: الدفاع غرب القناة أحسن من الناحية العسكرية».

«المشير عامر: هل ممكن نشد المدرعات اللى فى متلا».

«الفريق أول فوزى: شرق القناة ٤٠ دبابة مش جوه الممر، نقدر نسحب الدبابات من متلا، الأسبقية على المحور الأوسط، والشمالى والجنوبى ليس عليه ضغط».



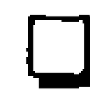
ثم يعلق الفريق القاضى راوياً ما حدث فيقول :

«وعلى ضوء هذا الواقع الأليم والتمزق الذى حدث لقوات الجبهة، اتصل المشير عامر بالرئيس عبدالناصر وأبلغه بحقيقة الموقف وسط الوجوم والذهول».

«ثم أصدر بصفته نائب القائد الأعلى القرار التالى ـ قرار الانسحاب الثانى ـ إلى رئيس هيئة الأركان لإبلاغه إلى قائد الجبهة:

«تصدق على قرارك، وتدافع القوات عن القناة من الغرب، وننسف جميع المعابر على القناة، وعدم نسف القناة إلا بتعليمات أخرى، تنسحب جميع القوات من الشرق إلى الغرب، تستر القوات الجوية عملية الانسحاب ليلة ٨ و٩ يونيو».

«وهكذا انهار كل شىء فى ٨٠ ساعة، وهكذا تداعى البناء العسكرى فى أقل من أربعة أيام».



ويردف الفريق القاضى ـ بكل المرارة ـ واصفاً صدمة الهزيمة فيقول :

«وكانت الهزيمة عاتية ومثيرة للألم، وكانت الصدمة أقسى من أى طاقة احتمال، فقد كان لا ذنب للرجال الذين قاتلوا بشجاعة فيما حدث وما اتخذ من قرارات متخبطة».

«وذهب المشير عامر إلى بيته بعد أن اتفق مع الرئيس عبدالناصر على التنحى، وكذلك قدم شمس بدران استقالته، إذن ما هو موقفنا باعتبارنا القادة العسكريين؟!».

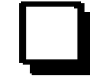
(٢٢)

ويروى الفريق القاضى قصة تقديمه لاستقالته مع مجموعة من القادة الذين قرروا فيما بينهم مشاركة المشير فى المسئولية بعد الهزيمة وينفرد الفريق القاضى فى هذه الرواية بأن يذكر أن كل قائد من القادة الكبار كان حريصاً على أن يذكر فى استقالته رؤيته الشخصية للأحداث وللمستقبل :

«فى صباح ١٠ يونيو ذهب إلى القيادة العليا القادة الثمانية الذين قرروا مشاركة المشير عامر فى المسئولية بعد الهزيمة ـ كنت واحداً منهم ـ والتقينا فى مكتب رئيس الأركان، واتفقنا على أن نضع استقالاتنا تحت تصرف القائد الأعلى حتى نترك له حرية الحركة، وكتب كل واحد منا استقالته على حدة، وبأسبابه الخاصة التى يراها».

ويتحدث الفريق القاضى عما كتبه هو شخصياً فى استقالته فيقول :

« قلت فيها للرئيس عبدالناصر: «لقد حدث شرخ فى البناء، ونحن متضامنون معك فى المسئولية»، وكانت كل استقالة تعبر عن ضمير صاحبها، وعن أبعاد إحساسه بالمسئولية».



ويذكر الفريق القاضى أنه لاحظ ما بات معروفاً بعد ذلك من أن الفريق فوزى دونا عن الآخرين لم يقدم استقالته، وأن شخصاً ما كان يتصل من حين لآخر ليحصل من الفريق أول فوزى على التمام بالحصول على هذه الاستقالات:

«ولاحظت أن هناك من يتصل بين الحين والآخر خلال اجتماعنا ومناقشاتنا ـ وعرفت فيما بعد أنه سامى شرف ـ وكان يسأل بالتليفون عن هذه الاستقالات، وكان واضحاً أنهم يريدون الحصول عليها قبل إذاعة التنظيمات الجديدة للجيش فى نشرة الأخبار (الساعة الثانية والنصف مساء)، وأخذ الفريق فوزى يجمع الاستقالات منا ويحصيها مع اللواء عمر جوهر، ولاحظت أيضاً أنه الوحيد من القادة الثمانية الذى لم يكتب استقالته!».

(٢٣)

ويروى الفريق القاضى أنه حاول أن يقوم بعد استقالته بدور الوساطة بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، ويبدو الفريق القاضى فيما يرويه متعاطفاً مع المشير عبدالحكيم عامر، فهو ينفى أن يكون قد شاهد تجمعات غير عادية فى بيت المشير أو حوله، كما أنه ينقل عن المشير قوله إن الأمر قد قضى، ولكننا نرى واقعة مقابلة لزكريا محيى الدين ذات أهمية خاصة، فهذا هو زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية نفسه يبدو وكأنه لا يعرف لنفسه أو لغيره صفة فى رأب الصدع!:

«بعد استقالتى بيومين ـ وبعد تغييرات قيادة القوات المسلحة ـ شعرت أن النظام يهتز بعنف وبفعل الضغط النفسى والتمزق الذى أصاب الجميع، وكذلك بسبب الصدع الذى حدث بين عبدالناصر والمشير عامر، ووجدت أن القيادة السياسية توشك على الانهيار لو استمرت الأمور بهذا التردى».

«ومن جانبى رأيت القيام بالوساطة بين عبدالناصر وعامر لتهدئة الخواطر، وذهبت أولاً وقابلت زكريا محيى الدين وقلت له:

«لقد خرجت من الجيش ولا أريد أى شىء لنفسى وليس لى مطلب، ولكن لا يمكن السكوت على هذا التمزق بين الرئيس والمشير، لابد من تدارك الموقف وإلا سقط النظام، وأوضحت له أننا قدمنا استقالاتنا حفاظاً على التماسك بين عبدالناصر وعامر ومنعاً لتطور الخلاف بينهما، وواجبكم جميعاً رأب هذا الصدع».

«وسألنى زكريا محيى الدين: تقصد من؟».

«وقلت له: أقصد جميع أعضاء مجلس الثورة ولمصلحة البلد والجيش».

«وعندما ذهبت بعد ذلك إلى بيت المشير عامر فى الجيزة ـ وللحق وللتاريخ ـ لم أجد هذه المشاهد أو التجمعات غير العادية التى جرت التحقيقات حولها فيما بعد، والتقيت مع المشير ـ وكان وحده ـ واستمع لى طويلاً ثم قال: مافيش فايدة، والموضوع فات أوانه خلاص، انتهى الأمر».

«وبالفعل كان قد انتهى كل شىء بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وانقطعت شعرة معاوية، ولم يعد هناك سبيل لإصلاح الشرخ فى العلاقة بينهما».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

4

شاهد على حرب ٦٧
الفريق صلاح الدين الحديدى

دار الخيّال

(١)

صدر هذا الكتاب عـن مكتبة مدبولى حاملاً رقم إيداع فـى سنة ١٩٧٤، ويقع فى ٢٢٤ صفحة من القطع المتوسط (١٧×٢٤).

يمثل هذا الكتاب حلقة متوسطة ما بـين كتب المذكرات الشخصية وكتب التاريخ، وقد حرص المؤلف على أن يوضح هذا المعنى فـى العنوان الذى اختاره لهذا الكتاب، وهو نفس العنوان الذى اختاره فيما بعد لكتاب آخر عن حرب اليمن.

ومع أن الشهـادة تقتضى أن يتـحدث الشاهد عما رآه مـسنداً الفعل إلـى الفاعل، ومسنـداً الرؤية إلى نـفسه، إلا أن مؤلف هـذا الكتاب اسـتثنى نفسه وكتابـه من هذه القـاعدة، وليـس السبب غـائباً عـن القراء، فـقد كان المـؤلف نفسـه واحداً من الـقادة المسئولين عن الحرب، وبالتالى المسئولين عن الحرج الذى وقعت فيه القوات المسلحة، وربما عن المسئولية التاريخية لما حدث فى هذه الحرب ونتيجة لهذه الحرب.

ولأن معظم القادة الذيـن يتناولهم هذا الكتاب حين نُشر كانـوا لا يزالون على قيد الحيـاة، ولأنهم أيضـاً زملاء للـمؤلف وربما أصـدقاء وربما إخـوة، فقد ظن المـؤلف ـ وربما يكون مصيباً وربما يكون مخطئاً ـ أن حـل هذه المشكلة يتمثل فى إهمال أو إغفال ذكر الأسماء ما استطاع.. وهكذا نجا أمام نفسه وأمام زملائه ولكنه لم ينج بالقطع أمام التاريخ، وربما أنه لم ينج أمام الأدب والنقد كذلك.

وهذه هى بعض العبارات التى يعبر بها المؤلف عن منهجه هذا فى هذا الكتاب:

«إننى وأنا أقدم هذا الكتاب إلى كل قارئ له، يهمنى أن أشير إلى حرصى الكبير على تجنب ذكر معظم الأسماء التى لعبت دوراً فى أحداث يونيو ٦٧، فلم أذكر منها إلا من اقتضت الموضوعية التاريخية ذكره. إن أصحاب هذه الأسماء إخوة لى فى السلاح، بل والبعض منهم أصدقاء صباى وشبابى وعمرى، فلست فى حاجة إلى أن أقول إننى أحمل لهؤلاء الأصدقاء كل محبة ووفاء، وكل تقدير للظروف غير الطبيعية التى عاشوها، فوضعتهم فى مواقف الحرج، وربما فى مواقف المسئولية التاريخية، بينما هم فى الواقع كانوا عاجزين عن التصرف بكامل حريتهم، وبما تمليه عليهم تلك المسئولية، وذلك لأسباب متباينة قد يشعر بها القارئ فى سطور هذا الكتاب».

ويقول صاحب هذه المذكرات أيضاً :

«قد يخفف من وزر جيلنا من العسكريين أن أخوة لنا وأبناء فى القوات المسلحة المصرية، وهم لاشك قد تأثروا بنا بطريق مباشر أو غير مباشر، قد هيأت لهم الأقدار ظروفاً أفضل مما هيأته لنا، فكشفوا عن المعدن الحقيقى للجندية المصرية عندما يتحقق لها المناخ الصحيح السليم، فكانت ملحمة أكتوبر المجيد».

(٢)

ها نحن قد تعالينا نحن والقارئ على المؤلف وكتابه فى الفقرة الأولى من هذا الباب، فهل لنا أن نعود بأذهاننا وتصوراتنا ربع قرن إلى الوراء لندرك بعض حقائق الأشياء وبعض جوانب الصورة التى أصبح من الصعب علينا اليوم أن نتصور أنها كانت موجودة.

هل لنا أن نفاجأ القارئ فوراً بما يرويه لنا مؤلف هذا الكتاب عن المصاعب التى صادفته حتى حصل على التصريح بنشره، وكيف أن الرقابة العسكرية رفضت التصريح بنشره، بل ولم تكتف بذلك وإنما حولت المؤلف نفسه إلى النيابة العسكرية لكى يُستجوب، وظل التحقيق مفتوحاً ومعلقاً حتى تحقق النصر، فكتبت الوزارة للمؤلف بالموافقة على نشر هذا الكتاب:

«ويبدو أن الرقيب العسكرى لم يكن يملك من أمر نفسه شيئاً، إذ اتضح لى فيما

بعد أنه لم يكن مسموحاً لمس أحداث حرب يونيو ٦٧ من قريب أو بعيد، وأن هذا القرار كان قد اتخذ على أعلى المستويات فى الدولة، وكان كثير من القرارات فى ذلك الوقت، وفى كافة قطاعات الدولة تؤجل تحت شعار «يُعاد النظر بعد إزالة آثار العدوان».

«وسواء كان هذا القرار سليماً أم غير سليم، فقد عانيت منه الأمرين، إذ مثلت عام ١٩٧٢ أمام النيابة العسكرية التى استجوبتنى طويلاً وعلى مدى أربع مرات، ولم يسفر الاستجواب عن شىء، أعنى عن تحديد سر معين من أسرار القوات المسلحة تجاوزت بإذاعته عن طريق النشر، حدود السرية الواجبة، ومع ذلك بقى التحقيق مفتوحاً ومعلقاً حتى بعد أن وافقت على إلغاء العقد المبرم بينى وبين دار النشر التى كنت قد اتفقت معها».

«وكم كنت سعيداً عندما استدعتنى وزارة الحربية - كما كان يطلق عليها حينئذ - فى منتصف عام ١٩٧٤ وأفهمتنى أنها توافق فى هذه الظروف - ظروف ما بعد حرب أكتوبر ٧٣ - على نشر كتاب «شاهد على حرب ٦٧».

(٣)

ولأن هذا المؤلف رجل أمين، ومسئول، فهو حريص منذ بداية كتابه، بل ومن قبل هذه البداية، على أن يقر بأنه لم يكن مستطيعاً أن يذكر كل الحقائق، وكأنه يتحوط لما لا يعرفه من ناحية، ولما لا يقدر عليه من ناحية أخرى، وهو يقول بكل صراحة:

«ولست أدعى بهذا التسجيل أننى فى موقف يسمح لى بذكر كل الحقائق التى أدت إلى الأيام الحزينة من يونيو (حزيران) ٦٧، إذ لم يجل بخاطرى فى يوم من الأيام أننى سأقوم بهذا العمل حتى أعد نفسى له، فليس لدىّ وثيقة واحدة أستطيع أن أقدمها لقارئ، أو حتى مذكرات مكتملة أعتمد عليها، أو تساعدنى على تذكر تفاصيل بعض الأحداث التى قد تغيب عن ذاكرتى، ولكننى أستطيع القول إنه قد يمكننى أن أضع أمام القارئ، وبين يدى المؤرخ ما عشت فيه أكثر من ثلاثين عاماً خدمتها فى القوات المسلحة المصرية، وما انفعلت من أجله خلال هذه السنوات

الطوال، وأن أوضح الكثير من الظروف والملابسات التى مرت بها القوات المسلحة المصرية، وأن أشير إلى الأهداف والنوايا التى تحكمت فى هذه القوات، وأثر المواقف السياسية».

وفى وسط الكتاب وفى خضم حديثه عن الاستعدادات لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧، يؤكد الفريق صلاح الحديدى على هذا المعنى بطريقة أخرى ويقول:

«إننى فى محاولتى إلقاء بعض الأضواء على أحداث الأيام الستة التى استغرقتها. الاشتباكات فى مسرح العمليات بشبه جزيرة سيناء، أرى لزاماً علىّ أن أذكّر مرة أخرى أنه ليس بوسعى أن أقدم للقارئ سجلاً كاملاً ودقيقاً للمعارك التى وقعت، أو أن أخوض تفصيلياً فيما تم فى الأيام القليلة التى سبقتها، والتى نطلق عليها المرحلة التحضيرية، ولكنى سأحاول فقط أن أذكر ما عشت فيه فعلاً من أحداث، وما تيقنت من صحته، حيث إننى أرجو لهذا العمل أن يكون مرجعاً صادقاً وأميناً لبعض زوايا تاريخنا العسكرى المعاصر، على أمل أن يتمكن غيرى من استكمال باقى الزوايا».

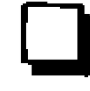
(٤)

وكأن المؤلف يريد أن يدلنا على طبيعة الأسرار أو المعلومات التى لم يشأ أن يصرح بها، فإذا به يقرر بكل وضوح أنه استبعد ما عرفه بحكم وجوده فى المناصب العسكرية المختلفة التى انتهت برياسته للمحكمة العسكرية العليا التى تولت محاكمة قادة الطيران، وهكذا فإن «ما استبعده» الفريق صلاح الحديدى كثير وكثير جداً، ويكفى ما أثير فى هذه المحكمة فقط!! ولكن صلاح الحديدى سرعان ما يستدرك على نفسه ليقول إنه لم يحرم قراءه مما توصل إليه بتأمله فى الحقائق. وكأن صلاح الحديدى يريد أن يقول إنه يقدم لنا الطعام بعد أن هضمه وأخضعه للتمثيل الغذائى.. وهكذا فإنه لن يفوت علينا شيئاً ذا قيمة، وإن كان قد استبعد تفاصيل الوقائع:

«إن وجودى فى القوات المسلحة عند إعادة بنائها فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، وتوليتى وظائف رئيسية فيها أثناء خدمتى التى انتهت بعدالنكسة بما يقرب من العام، ثم اختيارى رئيساً للمحكمة العسكرية العليا التى نظرت القضية التى أُطلق

عليها «قضية الطيران ومسئوليته عن النكسة، كل هذا جعلني أعيش في كثير من الحقائق والأحداث بل أساهم في بعض منها، ومع هذا فقد استبعدت ما عرفته بحكم وجودي في هذه المناصب، إلا أنني لم أحرم نفسي مناقشة النتائج التي يمكن أن أناقشها مناقشة علمية من الناحية العسكرية، باعتباري أحد أبناء مدرسة الفكر العسكري في وطننا في هذا الجيل».

«ولما كان كثير من الأوضاع والحقائق التي يمكن أن أتعرض لها يعتبر من الموضوعات ذات السرية العالية، التي قد يستفيد العدو من الاطلاع عليها، والإلمام بها، فمن الطبيعي أنني لن ألمس هذه الموضوعات ـ رغم أهميتها ـ وقد ألمسها مستقبلاً أو يلمسها غيري، عندما تفقد سريتها بحكم التقادم».



ولكن هل حقاً استبعد المؤلف كل ما عرفه.. لا أعتقد.. وسيرى القارئ صواب ما أعتقد.

(٥)

نظم المؤلف كتابه وبوبه على نحو عسكري وتاريخي، وكان في تنظيمه وتبويبه متأثراً بالطبع وبالفعل بالانطباعات الشخصية وبالتجربة الذاتية كذلك، حتى على الرغم من محاولته ألا يكون متأثراً بهما على هذا النحو، انظر مثلاً إلى بداية حديثه عن حرب ١٩٦٧ حين يبدأ بالحديث عن حركة التنقلات الضخمة التي أجريت في القوات المسلحة في ١٩٦٦ وما يعتبره هو تأثيراً مباشراً لهذه الحركة على سير ونتيجة معركة ١٩٦٧، ومع أني أوافقه في كل ما ذكر وعلى كل ما استنتج، إلا أنه يصعب علينا أن نبدأ الحديث عن مأساة ١٩٦٧ بالحديث عن حركة تنقلات في قيادات القوات المسلحة مهما كانت واسعة المدى والمفعول.

ومع هذا ففي كتاب الفريق صلاح الحديدي إشارات مهمة إلى كثير من الوقائع التي ينتبه غيره إليها وإلى غيرها، وسأحاول ـ والله الموفق ـ أن أتناول كل ما تناوله من أفكار وذكريات ووقائع وتجارب وآراء حتى لو جاء ترتيبي مخالفا للترتيب الذي آثره

صاحب المذكرات، وحتى لـو جاءت استنتاجاتى غير مطابقـة لما ذكره هو أو ما توصل إليه.

وإنى أعتقد أن أفضل أسـلوب نلجأ إليه فى عرضنا لرؤيـة صاحب هذه المذكرات هو أن نبدأ بتلخيص جوهر رأيه فـيما حدث فى ١٩٦٧، كما أن أهم ما فى هذا الرأى هو ما يتعلق بالرؤية «العلمية» أو «الفنيـة» للحرب بصورة كلية، وستقرأ مما كتبه رأيه فيما كان ممكناً وما كان غير ممكن، وهل كان بالإمكان تحقيق نصر أو إنجاز بهذه الحرب ولم يتحقق لأسباب خـارجة عن إرادتنا، أم أن النتيجة التى انتهـت إليها الحرب كانت منطقية تبعاً لروح العلم وأصول الفـن العسكرى، ومن حسن الحظ أنه على الرغم من كل التفصـيلات والحواشى التى استعـرضها صاحب هذه المذكرات، فـإنه كان واعياً تماماً لـهذه النقـطة، وقد تمكن بـعبقريـة فذة من أن يخرج نـفسه وولاءه وانتـماءه من الموضوع لينـظر إلى الأمور نظرة موضوعيـة باردة على أساس الحقائق المتاحة وحدها ودون أن يخضع الحقائق العسكرية للأهواء الوطنية مهما كانت ضرورتها.

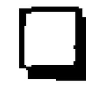
(٦)

ونحن نجد صاحـب المذكرات حريصاً قبيـل نهاية الكتاب علـى أن يؤكد أنه كان من المستحيل أن تحقـق قواتنا المسلحة النصر بما كانت عـليه فى حرب ١٩٦٧، وأنه لو حدث هذا لكانت نظريات الاستراتيجية العسـكرية العالمية قد انقلبت على رأسها.. هكذا بالنص، وبصريح العبارة.. وهو يوضح هذا المعنى فيقول:

«واليـوم وقد أوشكـت على الانـتهاء من هـذا العمـل، بعد أن حـاولت توضـيح الظروف التى قـاتلت فيها القوات المسـلحة المصرية معركة يـونيو (حزيران) ١٩٦٧، فلابد أن أشـير إلى أن هذه الـظروف لم يكـن من الممكـن أن تؤدى إلى إحراز نـصر عسـكرى أو تحقـيق مجـد وطنى لـمصر، وإن كـان قد حدث هـذا ـ جدلا ـ فإنـه كان سيؤدى بلاشـك إلى حوار مثير قـد يؤدى إلى قلب نظـريات الاستراتيجـية وإحداث ثورة فيمـا هو مسلم به حالـياً من أسس العلاقـة بين السياسة والحرب وبـين القيادات العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة».

بل يصل الحديدى فى توضيحه لهذه الفكرة الذكية إلى حد أن يقول:

«فالقوات المصرية لم تدخل معارك عام ١٩٦٧ فى ظروف عادية حتى يمكن الحكم عليها وعلى كفاءتها القتالية، بل هى لم تهزم لأنها لم تدخل التجربة أصلاً بينما هزمت قيادتها. ولعلى لا أكون مبالغاً إن قلت إن هذه القيادة قد هزمت نفسها بنفسها، تطوعاً لا جبراً، وللأسف أن هذا الإضرار بالنفس قد انعكس على القوات المقاتلة فدفعت هى الثمن وقدمت آلاف الشهداء وحرمت من مجد كان يمكنها أن تغتنم فرصته وتسجله فى تاريخها».



ولعلنا وقد أدركنا هذه الحقيقة المرة نتتقل هنا عائدين من آخر الكتاب إلى وسطه حيث وصف الفريق الحديدى طبيعة القوات المسلحة المصرية التى لم تخض حرباً حقيقية لا فى ١٩٥٦ ولا فى اليمن، وظل وضعها مائعاً حيث يقول:

«... كان وضعاً مائعاً، الاستعداد فيه للقتال ضرورة حتمية، وتسليح الجيش والارتقاء بمستواه القتالى أمر بالغ الأهمية لتأمين الوطن وتمكينه من السير بمشروعاته العمرانية، وفى نفس الوقت تقف خطوط الهدنة ساكنة صامتة، يراقبها بطريقة غير مباشرة أفراد قلائل من ر جال الأمم المتحدة، يعملون فيما يسمى بلجنة الهدنة، وتنفجر هذه الخطوط من حين لآخر ببعض الحوادث يكون ضحاياها فى معظم الأحيان مواطنين فلسطينيين يسعون للحصول على رزقهم بزراعة الأراضى التى يمتلكونها والتى تقع على حدود خطوط الهدنة مباشرة، وتزيد فى بعض الأحيان وتتصاعد حوادث الحدود، لتصل إلى اشتباكات مسلحة بين العسكريين فى كل من مصر وإسرائيل، كان أبرزها الإغارة الإسرائيلية على خان يونس فى أبريل (نيسان) عام ١٩٥٥، وعملية الصابحة فى سبتمبر (أيلول) من نفس العام ثم الكونتلا بعدها بأيام، وفجأة استولى العدو على العوجة التى كانت مقراً لاجتماعات لجنة الهدنة المكونة من مندوبين عن مصر وعن إسرائيل تحت إشراف رجال الرقابة الدوليين، لبحث حوادث الحدود واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على اتفاقية إيقاف القتال، كما نصت على ذلك اتفاقية الهدنة التى عقدت فى رودس».

(٧)

يرى الفريق الحديدى أن جوهر المشكلة التى أصابت القوات المسلحة كان أنها ظلت على الدوام فى موضع رد الفعل، فأصبحت تتصرف تبعاً لتصرفات العدو، بل إنها فى بعض الأحيان كانت تتصرف وليس أمامها سوى المعلومات التى ترد لها عن طريق العملاء المزدوجين فيقول:

«كانت إسرائيل دائما هى البادئة فى القيام بهذه العمليات العسكرية المحدودة، وتمكنت بهذا الأسلوب الإيجابى من القتال أن تتمتع بالمبادأة، الأمر الذى جعل القيادة العامة للقوات المسلحة شديدة الحساسية، تتصرف طبقاً لتصرفات العدو وليس طبقاً لما تمليه عليها مطالب تأمين أراضيها، وبلغ من أمر هذه الحساسية أن منعت إجراء أى استطلاع جوى أو أرضى داخل المناطق التى تسيطر عليها إسرائيل، حتى لا تثيرها وتدفعها إلى القيام بعمل انتقامى، واكتفى من ناحية المعلومات بما كان يصلنا من المعلومات غير الدقيقة وغير الصحيحة فى كثير من الأحيان، عن طريق البدو الرحل الذين كانوا يتمتعون بحرية التنقل، ويلعب البعض منهم دور العميل المزدوج للجانبين، وكذا على بعض مصادر المعلومات الأخرى».

«وبمرور الوقت ـ وهو يقدر هنا بسنوات ـ لم تنعم الدولة برفاهية السلام وهدوئه، كما لم تشتعل الحرب إيذاناً باستقرار كامل، وأصبح هذا الوضع بالنسبة لرجال القوات المسلحة، أياً كانت رتبهم، وضعاً عادياً وتقليدياً أدى تدريجياً إلى التكيف معه ليتمكنوا من مواجهته حتى تضع الظروف نهاية له، وجاء هذا التكيف فى صور شتى منها ابتداع نظام خاص لاجازات الأفراد، يقلل بلاشك من كفاءة الوحدات وقدراتها على القتال، وامتيازات فى الرواتب الإضافية لمن يعمل فى سيناء، وتحسينات فى مستوى إسكان الوحدات والضباط والقادة، وصلت بمرور الوقت إلى حد الكماليات وفاقت فى بعض الأحيان مستوى إسكان القوات البعيدة عن صحراء سيناء».

«وهكذا كانت تعيش القوات المسلحة فى هذا الجيل، حبيسة لأوضاع سياسية وجدت نفسها مضطرة أن تجاريها، ولظروف قاسية فى المعيشة عملت على التغلب عليها والتكيف معها، ونجحت فى كلا المضمارين، ولكنها ابتعدت عما يجب أن تكون عليه حال قوات تستعد لتلقى الصدمة الأولى فى صراع حتمى مرتقب».

وحين يتحدث الحديدى بتفاصيل كثيرة عن الخطة فى ١٩٦٧ فإنه يؤكد معنى ضياع الملامح (وهو ما يطلق عليه الميوعة فى الفقرة السابقة التى نقلناها عنه وأوردناها فى كتابنا هذا وهو يفيض فى شرح هذا المعنى بعبارات عسكرية وفنية دقيقة) ويقول بكل وضوح:

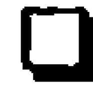
«وخلاصة القول أن الوضع الاستراتيجى فى الفترة التحضيرية لم يكن له لون مميز، فلم تتحدد استراتيجية هجومية تضع كل القوات فى ظروف تخدم هذه الاستراتيجية وتحشد كل مواردها تطبيقاً لمبدأ الحشد، حتى تكون الضربة ذات قيمة، وفى نفس الوقت لم يستمر العمل فى السياسة الدفاعية التى كان مقرراً استخدامها من قبل، فلم تجهز دفاعات النطاقين الثانى والثالث تجهيزاً كاملاً بمثل النطاق الأول، ولم يتم احتلالهما، بل بقيت القوات فى مناطق حشد بالقرب من النطاق المخصص لها، تحاول إخفاء وجودها ووقاية نفسها، هذا فى الوقت الذى حاولت فيه القيادة العليا خداع العدو عن نواياها الهجومية أو الدفاعية، فأمرت وحدة من الدبابات بالتحرك المستمر فى اتجاه منطقة رفح وما جاورها على الحدود، لتوهم العدو بأن هجوماً على وشك الوقوع، ولتخدعه فى نفس الوقت عن اتجاه الضربة ضد إيلات، وأمرت قيادة الجبهة كلها بالقيام بنشاط استطلاعى كل فى مواجهته لإظهار استعداد قتالى قد يكون الهجوم غرضه، ويفيد فى الوقت نفسه المعركة الدفاعية، ولكن لسوء الحظ وقع ثلاثة ضباط أسرى فى يد العدو يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ على المحور الأوسط بعد تجاوزهم منطقة أم بسيس الأمامية بقليل، وقد كان لهذا الحادث وقع أليم فى القيادات المختلفة وأُبلغ به الرئيس الراحل جمال عبدالناصر قبل ميعاد انعقاد مؤتمر صحفى كبير بساعات قليلة كان قد دُعى إليه ليعرض فيه على المستوى العالمى الموقفين السياسى والعسكرى معرباً عن الاستعدادات العسكرية الضخمة التى حققتها القوات المسلحة».

(٨)

وفى خضم كل هذا الحديث عن الأشخاص والقادة والاتجاهات بهذا القدر الكبير من التحديد الواضح القاطع، لا يفوت صلاح الحديدى أن يتحدث بوضوح

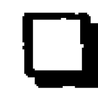
وصراحة ومرارة وأسف وأسى عن شلة المشير، وهو يشرح فى وسط الكتاب وليس فى أوله كيف نمت روح الشلة وتنامت الشلة نفسها، وكيف كان هذا فى حد ذاته خطراً كبيراً على القوات المسلحة جعلها تعيش فى جو غامض ومناخ بوليسى:

«وبمرور الزمن بعد الثورة، تناقص عدد الضباط الأحرار الباقين فى خدمة القوات المسلحة، لانتقال الكثيرين منهم للعمل فى قطاعات الدولة الأخرى، وعوّض هذا النقص وجود المشير على رأس القوات المسلحة، جامعاً بين الاتجاهين السياسى والعسكرى، وتركزت كل الأمور العسكرية بين يديه، ورفعت باقى الأيدى عن القوات المسلحة، بل وعن الاتصال برجالها، أصدقاء الأمس ورفاق حركة الضباط الأحرار، وأبناء الخلية الواحدة فى تنظيماتها، وقد تم هذا بعد تجارب مريرة عاشتها الثورة، وتعرضت فيها لانتكاسات كادت تطيح بها».



ويشرح الحديدى الصفات التى أهلت البعض للانضمام إلى الشلة الجديدة:

«ولما كان المشير يعلم تماماً أن تأمين الثورة يتركز أساساً فى أمن القوات المسلحة، وأن الثورة تستطيع أن تمضى فى طريقها مادامت القوات المسلحة موحدة الرأى والاتجاه، لا خوف عليها من خوارج أو مرتدين، فقد كان من الطبيعى أن يعتمد فى هذا السبيل على من تبقى فى خدمة القوات المسلحة من الضباط الأحرار، أو من بالغ فى إظهار ولائه وخضوعه بعد الثورة مباشرة، أو لبعض المتسلقين والانتهازيين القادرين على تمثيل الدور المطلوب».



ثم يتحدث الحديدى عن المزايا التى استطاعت هذه الفئة تحقيقها لنفسها:

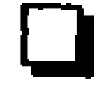
«هكذا ظهرت فئة جديدة فى القوات المسلحة، عملت على توسيع قاعدتها وزيادة عددها، ومع مرور الوقت نالت من النفوذ والسلطان والمزايا المادية ما جعلها مترابطة متكاتفة، ذات مصالح واحدة، وعملت هذه الشلل على تأكيد ولائها للمشير أو أقرب المقربين إليه بمختلف الوسائل».

(٩)

ويصل الحديدى إلى أن يذكر أخطر النتائج التى ترتبت على هذا السلوك غير المسئول وهو كما نعلم فرض نظرية خاطئة تخير بين الثقة والكفاءة، وكأن الثقة والكفاءة نقيضان.. ونحن نقرأ هذا التحليل الدقيق لصلاح الحديدى:

«ولكن هذه الفئة لم يعمل معظمها على رفع مستوى أفرادها فى النواحى العلمية والعسكرية، حتى يكون الولاء للوطن وللجيش، بالإضافة إلى الثورة ورجالها، وكأن الولاء والكفاءة نقيضان. وكان تأمين الوطن من وجهة نظر هذه الفئة ينحصر فى مراقبة باقى الضباط والتماس الوسائل البوليسية للوقوف على ميولهم أو تعليقاتهم على الأحداث، ثم نقل هذه الاستنتاجات إلى قمة الموالين، وهذا الأسلوب فى مراقبة الضباط ومتابعة أفكارهم ونقل الأخبار عنهم، كان يسير جنباً إلى جنب مع الأسلوب الرسمى الذى تقوم به إدارة المخابرات الحربية وغيرها من أجهزة الأمن الأخرى فى الدولة».

«وهكذا وجد الضباط أنفسهم يعيشون فى جو غامض وغريب، الحظوة فيه لمن انتمى إلى إحدى الشلل، وتتبع هذه الشلل الوسائل البوليسية العتيقة فى تلمس الشعور والاتجاهات، كما كانت القوات المسلحة برمتها تعتبر الحامية للثورة ورجالها إذا ما أبدت أية جهة أخرى اتجاهاً مخالفاً فى يوم من الأيام».



وقرب نهاية الكتاب وبعد أن يكون مؤلفه قد تناول معظم جوانب سيرة القوات المسلحة المصرية حتى نهاية حرب ١٩٦٧، نجد الفريق صلاح الحديدى يؤكد على بروز معنى تعارض «الأمن» مع الانضباط العسكرى والروح القتالية، وهو يعترف بأن أسلوب «الفحص» مع ضرورته كان بالغ السوء وبالغ الأثر على القوات المسلحة ويقول:

«وهكذا سارت الأمور وتحركت الأفكار، فتطورت الأهداف ولقى نظام الحكم فى مصر نجاحاً لم يكن متوقعاً حتى ممن كانوا على قمة المسئولية من أبناء طلائع الثورة أنفسهم، ومع ذلك فقد كان الكل يشعر أن صمام الأمان لنظام الحكم كله يقبض على زمامه رجال القوات المسلحة دون غيرهم، إذ إن الأسلحة بيدهم لن يقف أمامها كائن من كان من المواطنين الكارهين أو غير الموالين، لذا كان من الطبيعى أن يكون

رجال القوات المسلحة محل فحص مستديم ومراجعة مستمرة، حتى لا يترك النظام برمته، والآمال العريضة التى ظهرت لمستقبل الوطن، عرضة لخانق أو مغامر أو حتى محب لوطنه يدعو إلى أسلوب آخر يختلف عن الأسلوب الذى يراه المسئولون، وكما كان الفحص ضرورياً تقتضيه طبيعة الظروف، كان رد فعله بالغ السوء وبالغ الأثر على أحوال القوات المسلحة، إذا كان من نتيجته تباين تقييم الضباط واختلاف معاملتهم حسبما يظهر منهم أو يتظاهرون به من ولاء لنظام الحكم ولمن بيدهم الأمر».

(١٠)

ولعل القارئ يتوقع من الفريق صلاح الدين الحديدى أن يعرض بشىء من التفصيل رأيه فى الوضع القلق الذى كان فيه شمس بدران متمتعاً بصلاحيات ضخمة جداً ورتبة عسكرية صغيرة جداً. ثم ما تم من تعديل هذا الوضع [بسبب حظ شمس بدران السيئ] ليصبح هذا الضابط الشاب قبل الحرب وزيراً للحربية(!!) ويصبح هو المسئول دستورياً عن كل النكبات والكوارث والمصائب التى حلت بوطنه العظيم، وسوف نقتطف مما كتبه الفريق الحديدى بعض فقرات تطلعنا بوضوح على مدى الجرم الذى ارتكب فى حق الوطن بهذا الوضع الاستثنائى الذى حظى به شمس بدران دون أدنى مسئولية ودون خلفية علمية تساعده على الأداء المتميز أو حتى المعقول:

«... كانت سلطاته (أى سلطات شمس بدران) واسعة فى الدولة، وبلا حدود فى القوات المسلحة، ولم تكن ثقافته العسكرية أو خدمته الميدانية تساعدانه على التدخل فى الشئون الفنية للقوات المسلحة، وما يتعلق بها من تدريب القوات وإعدادها للقتال، أو وضع خطط الحرب وتحديد استراتيجيتها، فهو لم يحضر دورة دراسية واحدة بعد الثورة ليزيد من معلوماته العسكرية التى ظلت واقفة فى الترقى دون المؤهلات القانونية اللازمة، حتى وصل إلى رتبة العقيد، ولذا كان اهتمامه بعيداً عن النواحى الفنية، وتخصص فى الإشراف على الشئون العامة للقوات المسلحة،

وتخصص الشئون العامة هذا، يعطى صاحبه سلطات واسعة، تمكنه من إدخال أنفه فى كل شىء».



وهكذا يلتفت الفريق الحديدى إلى مواطن الضعف ومواطن القوة فى شمس بدران ووضعه الغريب، ومن العجيب أن مواطن القوة التى تمتع بها شمس بدران كانت وبالاً على وطنه وعلى قواته المسلحة.

ويصل الفريق الحديدى إلى حد أن يقرر أن شمس بدران كان بمثابة المتصرف الحقيقى (الأول والأخير) فى كافة شئون القوات المسلحة، وأنه لهذا السبب كان ذا مكانة رفيعة جداً حتى بين القادة وذوى الرتب الرفيعة:

«... ومن الطبيعى أن تؤدى كل هذه السلطات التى كان يمارسها العقيد شمس الدين بدران، إلى ارتفاع مكانته ونفوذه بين الضباط عامة، والقادة وذوى الرتب الرفيعة فى القوات المسلحة خاصة، الأمر الذى جعلهم يتقربون إليه بكافة الطرق، ويبدون له من الولاء ما يفقدهم كرامة الرتب التى يحملونها، ويحاولون الانضمام إلى إحدى الشلل فى القوات المسلحة، والتى تتجمع بين أيديهم فى النهاية عظائم الأمور».

«وهكذا كان شمس بدران فى الواقع هو المتصرف الحقيقى فى كافة شئون القوات المسلحة دون رقيب، وكانت علاقته بالمشير، مبنية ـ كما سبق القول ـ على كامل الثقة وإطلاق اليد والفكر، وقد أدى هذا الأسلوب إلى تطور كبير وخطير فى خُلق القادة وشخصياتهم،الأمر الذى أصبح فى النهاية غير مقبول من الناحية الشكلية على الأقل، بسبب رتبته: مقدم ثم عقيد، فحاول المسئولون تقنين الوضع،وتنتهى التعليقات على وضع استمر سنوات وسنوات، فتقرر تعيينه وزيراً للحربية بعد صيف عام ١٩٦٦ وكان وقتئذ فى إجازة يقضيها فى أوروبا».

(١١)

ويقدم صلاح الحديدى تحليلاً مهما لوصول شمس بدران إلى هذه المكانة، سنورده مع تحفظ شديد، أما السبب فى نظره فهو استقامته إذا ما قورن بالآخرين من

المحيطين بالمشير، وسنقرأ التفاصيل التي يوردها الحديدى، أما تحفظى فهو أن المشير كان يتمتع بالفعل ـ من قبل شمس بدران ـ بمدير مكتب من أكثر الناس استقامة فى خُلقه بل وتزمتا، بالإضافة إلى علمه وتعليمه ورتبته وأقدميته، ولكن المشير نفسه هو الذى تخلص منه فى عام ١٩٦١. وأنا أقصد بالطبع اللواء محمد حافظ إسماعيل، الذى عمل مديراً لمكتب المشير قبل صلاح نصر وشمس بدران وعلى شفيق، وبالتالى فلم تكن استقامة شمس بدران شيئاً نادراً لم يعرفه المشير فيمن حوله من قبل، بل كانت متاحة أمامه لمدة طويلة بل وممتزجة بالعلم العسكرى وبالكفاية كذلك:

«... وقد ساعد شمس بدران فى النجاح الذى حققه فى توطيد سلطاته ونفوذه أنه كان أحد أفراد مجموعة تعمل مع المشير، عُرف عن معظم أفرادها الانتهازية أو الفساد، فبدا شمس بدران وسطها أكثر رزانة وتعقلاً،وأنظف سيرة وسمعة».

«وقد كانت القضية الشهيرة الخاصة بأحد المقربين للمشير، نتيجة طبيعية لمجموعة فاسدة وجدت نفسها مع مسئول كبير، يتمتع بأكبر سلطات فى الدولة، ويولى ثقته لكل من تظاهر أنه أهل للثقة، وتغلب طيبته وإنسانيته على تصرفاته، وتصرفه مشغولياته الخاصة والكثيرة عن التعمق فى الأمور، فوجدت تلك المجموعة فى هذه الظروف فرصتها لتعيث فساداً، مشبعة شهواتها المادية والحسية على حساب سلطات المشير، وأموال الدولة، وسمعة القوات المسلحة، وتشعبت هذه المجموعة وانتشر نفوذها حتى ظن غالبية المواطنين أن الفساد قد شمل الجيش كله، وأن أى ضابط يرتدى الزى العسكرى، يملك النفوذ غير الشرعى والسلطات التى لا يجيزها قانون، ويعلم الله، وأسجل للتاريخ، أن الضباط عدا هذه الحفنة وتلك المجموعة، كانوا أبرياء من هذه الظنون، بل كان الكثير منهم يهاجمون هذه الأوضاع».

وعند هذا الحد يقف بنا صلاح الحديدى ليعقب ويقرر ويستنتج ما يبدو أنه صواب (ولكنه ليس الصواب) فيقول:

«وقد أدى هذا الوضع الذى وصل بهذه المجموعة إلى هذا الحد من الفساد وسوء السيرة، إلى المقارنة بينها وبين شمس بدران، فظهر الأخير أكثر نقاء وأكثر عفة، وفى الحقيقة لم يكن فى مسلكه الشخصى أى غبار أو على الأقل لم تظهر له رائحة كريهة، وكانت شخصيته العاقلة المتزنة، وهدوؤه الطبيعى وسعة أفقه الغريزية، من المزايا التى يتمتع بها شمس بدران، والتى مكنته من الاحتفاظ بمركزه وسلطاته حتى يوم ١٠ يونيو (حزيران)١٩٦٧».

(١٢)

وينتبه صلاح الحديدى فى كتابه إلى حقيقة مهمة فيما يتعلق بالثقافة العسكرية للمشير عبدالحكيم عامر، وهو لا يقف عند حدود التأكيد على وقوف هذه الثقافة عند حدود كلية أركان الحرب فى الأربعينيات فحسب، ولكنه يهاجم المشير القائد العام الذى لم يدرب نفسه ولم يعن بتدريب نفسه، ويقول:

«... وهل كانت النتيجة تختلف لو كان القائد العام شخصياً قد اهتم بتدريب نفسه، وآمن بالعلم العسكرى وأهميته في القيادة، يواظب على حضور المشروعات الاستراتيجية والتعبوية ولو مشرفاً ومتأملاً سائلاً ومفكراً بدلاً من أن ينيب عنه رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، أو رئيس عملياتها، أو غيرهما للإشراف على هذه المشروعات وإدارتها؟ هل هذا تقصير من هيئة الخبراء وهم يعلمون أنه سيتولى إدارة المعارك واتخاذ القرارات؟ هل كانوا يجهلون أن الثقافة العسكرية «للقائد العام قد وقفت عند حد التخرج من كلية أركان الحرب المصرية فى الأربعينيات؟».

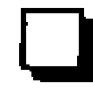
«أغلب ظنى أنه لم يفتهم كل هذا، ولكنهم كانوا يرون الحل فى تدريب رئاسة الأركان والأجهزة الأخرى المختصة، وإذا ما قامت هذه وتلك بواجبها فى المعارك خير قيام فلن تكون قرارات القائد العام بعيدة عن الصحة وحسن تقدير الأمور، فقرار القائد العام فى النهاية هو محصلة لآراء رؤساء الأجهزة والقيادات، ويلعب رئيس هيئة الأركان العامة شخصياً الدور الرئيسى فى تمحيص هذه الآراء عند عرضها على القائد العام، ثم يوقع فى النهاية على القرار الذى يتخذه القائد العام، تضامناً منه مع قائده مؤكداً نظرية القيادة الجماعية، مستفيداً من جميع الخبرات والكفاءات فى الأجهزة التابعة له مباشرة».

(١٣)

وقرب نهاية الكتاب وبعد أن يكون الفريق الحديدى قد أوضح كثيراً من جوانب الصورة، فإنه يتناول علاقة الرئيس عبدالناصر والمشير عامر وأثرها على تكوين وأداء القوات المسلحة، ومن الطريف أنه بعد كل ما يقدمه من تحليل يقرر فى وضوح

الحقيقة التى يتغاضى عنها الكثيرون وهم يظنون أن عبدالناصر انخدع فى قدرات عبدالحكيم عامر العسكرية والقيادية، فإذا بالفريق صلاح الحديدى يؤكد بعد سرده لكل الحقائق أن اختيار عبدالحكيم عامر كان «مناسباً من كل الوجوه»:

«... فقد ظل تأمين الثورة عاملاً أساسياً يرتكز عليه الحكم فى مصر، وليس أدل على هذا من ربط المشير عبدالحكيم عامر ـ وليس سواه ـ بعجلة القوات المسلحة منذ اليوم الأول للثورة حتى يوم استقالته فى يونيو (حزيران) ١٩٦٧، وكان اختيار عبدالحكيم عامر بالذات لهذه المسئولية يرجع فى نظرى إلى عدة أسباب، فهو الصديق الصدوق للرئيس جمال عبدالناصر، والثقة بينهما كاملة، كما أن الانسجام الفكرى أيضاً كان تاماً، هذا بالإضافة إلى شخصية عبدالحكيم عامر نفسه، فرغم ما كان يتمتع به من مزايا فى بعض النواحى، فإنه لم يكن يميل كثيراً بطبيعته إلى الانضباط العسكرى ولم يكن داعياً له أو مهتماً به، وقيام الثورات العسكرية لاشك يتعارض مع حسن الانضباط، ويحتاج إلى وقت طويل وقادة محترفين حتى يمكن استرداد هذا العنصر الأساسى فى نجاح الجيوش وتقدمها، ولما كانت الرغبة فى تكتيل الضباط ووقوفهم صفاً واحداً من أساسيات تدعيم الثورة واستمرارها فقد جاء تعيين عبدالحكيم عامر قائدا عاماً للقوات المسلحة مناسباً من كل الوجوه».



ومع هذا يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يمس فى عجالة سريعة نقطة فى غاية الأهمية وهى جوهر مشاعر عبدالحكيم عامر عندما اتضحت صورة الهزيمة وهو يعطيه الحق فى أن يشعر بالخديعة وأن يحس بالتواطؤ السوفيتى ضدنا، وهو يعبر عن حقيقة موقف عبد الحكيم عامر فى ذلك الوقت بملاحظة صائبة وذكية حيث يقول:

«لابد أن المشير عبدالحكيم عامر قد شعر كما شعر باقى المواطنين بمرارة الخديعة، ولابد أنه كان يعلم ما لا يعلم المواطنون عن الأسباب الحقيقية للكارثة ودوافعها، حتى إن آخر عمل قام به قبل أن يقرر اعتزاله لجميع مناصبه أن استدعى السفير السوفيتى إلى مقره بالقيادة العامة واستمرت المقابلة وقتاً غير قصير غادر المشير فى إثرها مدينة نصر ولم يعد إليها أبدا!».

(١٤)

كذلك ينـتقد الفريق صلاح الحـديدى اختيار الفريـق محمد فوزى ليكـون رئيساً للأركان، وهو يصرح بكل وضوح ودون مجاملة أو مـوارية بما يتغاضى عنه الكثيرون من أن الفريق فوزى لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عـالياً حديثاً، وبأنه كان بعيداً تماماً عن القوات المسلحة لمدة ١٧ عاماً متصلة فى الـكلية الحربية، ويرتب الحديدى على هذا ما هو متوقع من عجز رئيـس الأركان عن ملاحقة التقدم العلمى للـقوات المسلحة وعن تراكم الصدأ على معلوماته، وهو ما احتاج إلى وقت طويل لكى يتغلب عليه:

«... ومن المؤسف أن نذكر هـنا أيضاً أن رئيس الأركان الذى اختاره الـقدر ليكون على رأس القوات المصرية فى عمليات يونيو (حزيران) ١٩٦٧، لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عالياً حديثاً، بـل كان من البعيدين بحكم عمله فى الكليـة الحربية أكثرمن سبعة عشر عاماً متصلة، عن التقدم العلـمى الذى وصلت إليه القوات خلال هذه السنوات الطوال، ولم تكن مناهج طلبة الكلية الحربية بـطبيعة الحال تتجاوز فى مستواها الثقافى السرية المشاة أو المدرعة، وهذا المستوى يعتبر تـافهاً لمن يشغل وظيفة رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وقد حاول جاهـداً أن يتدارك الموقف بحضـوره المشروعات والمناورات التـى تقوم بها القـوات فى تدريبها، ولـكن هذا التدارك احتـاج إلى وقت طويل بطـبيعة الحال ليـزيل صدأ خمسة عشـر عاماً قطعتـه عمليات يونـيو (حزيران) ١٩٦٧».

(١٥)

وقبل هذا بصـفحات كثيرة ربما تفـوق الخمسين، كان الحديدى قد انـتقد الصراع الدائر بين قيادات القوات البرية ورئـاسة الأركان، وذلك بعد أن يكون قد أفاض فى انتقاد فـكرة إنشاء قيادة لـلقوات البرية (وهـى القيادة التى تـولى رئاستها الـفريق أول عبدالمحسن كامل مرتجى).

وهذه فقرة من الفقرات العديدة التى ينتقد فيها قيادة القوات البرية:

«... بدأت القيادة الجديدة في تولي اختصاصاتها على مراحل اتفق عليها، وتعمدت (الضمير يعود على قيادة القوات البرية، أي الفريق أول مرتجى) أن تدخل المعركة فى أثر المعركة مع رئاسة الأركان العامة، لتثبت وجودها، وتعلن عن بدء الحياة فيها أمام الملأ، ومع ذلك خسرت (أى قيادة القوات البرية) بعض المعارك، وكسبت بعضها الآخر، وتعثرت خطوات المولود الجديد، وتراكم الضباط فى مكاتبهم بعد تعيينهم فى وظائفهم الجديدة، غير قادرين على تصريف الأمور، ودافع بعضهم من أهل الولاء القدامى عن سلطاتهم واختصاصاتهم، رغم أنهم لم يفقدوا قوتهم وسلطتهم بعد، ولكنهم كانوا ينظرون إلى الوضع الجديد نظرة ريبة وحذر، ولا يرجون له نجاحاً وتوفيقاً، وساءت الأمور وزادت ميوعة الموقف».

(١٦)

ومازلت عند رأيى فى أن هذا الكتاب يقدم صوراً غير مسبوقة عن الصراعات الفتاكة داخل القيادات المصرية، وهذه فقرة أخرى من فقرات عديدة يصور بها الحديدى الصراع داخل رئاسة الأركان نفسها من ناحية، وفيما بين رئاسة الأركان وقيادة القوات البرية، وفيما حذته القيادة الجديدة من حذو قيادتى القوات البرية والجوية، وبهذه الفقرة يكون انتقاد القواد الخمسة الكبار للقوات المسلحة اكتمل فى كتاب الفريق الحديدى: القائد العام المشير عبدالحكيم عامر، ورئيس الأركان الفريق فوزى، وقادة القوات البرية، الفريق أول مرتجى، والجوية الفريق أول محمد صدقى محمود، والبحرية الفريق أول سليمان عزت.. كل هذا دون أن يذكر أسماءهم، حتى المشير نفسه عبر عنه بالقائد العام دون أن يذكر اسمه.. وهو يقول:

«وزاد الطين بلة أن رئاسة الأركان العامة نفسها، لم تكن فى داخليتها منسجمة فى التفكير، موفقةفى السيطرة على القيادات التابعة للقيادة العامة، فقد كان كل فرع من فروعها ميالاً إلى الاستقلال عن بقية الفروع، عاملاً على عزل نفسه عنها، يغترف المزايا لضباطه قدر المستطاع، ولا يعترف ـ إلا شكلاً ـ برئاسة الأركان العامة، وزادت المنافسة حتى أصبحت رئاسة الأركان العامة آخر من يعلم عن الأمور داخل الفروع المختلفة. وحذت القيادة الجديدة ـ قيادة القوات البرية ـ أو حاولت أن تحذو حذو

زميلتيها: القوات البحرية والقوات الجوية، فى الاستقلال عن رئاسة الأركان، التى شعرت أنها بذلك تفقد الكثير، وتصبح بلا سلطات حقيقية، فتقل أهميتها، ومن الطبيعى أنها لم تستسلم بل قاومت ودافعت عن وجودها، وحتى بدء العمليات الحربية فى يونيو (حزيران) ٦٧، لم تكن نتائج المبارزات قد وصلت إلى نتيجة محددة».

(١٧)

وبعد هذه الجزئيات الثلاث التى انتقد فيها صلاح الحديدى الجيش المصرى فى استعداده لحرب ١٩٦٧، لعلنا بحاجة إلى تأكيد ما ذهب إليه هو نفسه من أنه كانت هناك إيجابيات متعددة فى التكوين العسكرى للجيش المصرى قبل ١٩٦٧، وهو ينصف الجيش المصرى بحديثه عن هذه الإيجابيات التى تمت فيما بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، ولكنها (أى هذه الإيجابيات) للأسف الشديد لم تستغل فى حرب حقيقية. وأبرز الإيجابيات التى يتحدث عنها صلاح الحديدى هو الإعداد الهندسى الذى تم لمواقع كثيرة فى القوات المسلحة، وهو يشهد بأن القطاع المدنى لم يبخل بأى جهد أو إنتاج من أجل تجهيز المواقع الحربية، ويفيض صلاح الحديدى فى بيان هذه المواقع وأهميتها وكيف تم بناؤها على مدى صفحات من كتابه، ثم يعقب فى النهاية ويقول:

«ويلزمنى فى هذه المناسبة أن أنوه بأن الكميات التى كانت لازمة من الأسمنت لإتمام هذه التحصينات، كانت من الضخامة بحيث كان من المحتمل أن تؤثر على مطالب إنشاء السد العالى الذى كان يمر فى هذه الفترة بأحرج الأوقات بالنسبة لاحتياجاته إلى مادة الأسمنت، ولكن حسن تنظيم العمل فى الشركات المنتجة لهذه المادة الهامة، وتحمل أفرادها للمجهود المضنى الذى بذلوه، وحسن التخطيط لعملية نقل آلاف الأطنان إلى سيناء على الخط المفرد للسكة الحديد الذى يصل إلى شمال سيناء عند العريش، أدى إلى تنفيذ البرنامج الموضوع للعمل فى كل من سيناء وأسوان، ووصلت هذه الآلاف من الأطنان فى المواعيد المتفق عليها، بالإضافة إلى استمرار الإنتاج لخدمة المطالب العادية فى الدولة للإنشاء والتعمير والتنمية، وبذا كان

من الممكن أن تصل مناعة وتحصين هذه المواقع فى النهاية إلى أقوى ما وصلت إليه الخطوط الدفاعية التى سمعنا عنها فى التاريخ».

(١٨)

وبعد صفحات كثيرة وحين يأتى ذكر ما حدث قبيل المعركة فى ٥ يونيو، نجد الفريق الحديدى يروى موقفاً فى غاية الطرافة المرة (إن جاز أن يكون فى الحياة طرافة مرة) حين عبر الرئيس عبدالناصر لزميله الفريق أول مرتجى عن كبير أمله فيه وقد وفر له جيشاً يفوق جيش الجنرال مونتجمرى قبل معركة العلمين.. ينسب الحديدى إلى عبدالناصر أنه قال للفريق مرتجى: «ونحن تواقون لنرى ماذا ستفعل به» فنجد أنفسنا نقول وليته ما جهز له هذا الجيش!! ولنقرأ ما يرويه الفريق الحديدى:

«زاد حجم القوات المسلحة زيادة كبيرة فى هذه الفترة القصيرة، وفتحت مخازن الأسلحة والمعدات أبوابها حتى النهاية، فخرجت منها كل الكميات التى كانت تعتبر الاحتياطى الأخير، كما خرجت أيضاً كل الأسلحة الغربية (ومعظمها إنجليزى الصنع) التى كانت قد حفظت فى المخازن بعد إعادة تنظيم وتسليح الجيش عام ١٩٥٥ على النمط السوفيتى، ولاشك أن الأرقام الإجمالية كانت مذهلة عندما توضع فى تقرير رسمى ليقرأه كبار المسئولين، مما دفع الرئيس جمال عبدالناصر أن يعبر عن حجم القوات المعدة للمعركة فى مقابلة له مع قائد الجبهة بقوله: «تحت قيادتك جيش يفوق جيش الجنرال مونتجمرى قبل معركة العلمين، ونحن تواقون لنرى ماذا ستفعل به».

(١٩)

بل إن الحديدى يصرح فى مذكراته بما لم يصرح به أحد من قبل. وهو أن المشير عبدالحكيم عامر لم يكن راضياً عن تعيين الفريق فوزى رئيساً للأركان، وأنه لهذا السبب ـ ولسبب آخر ـ كان يفكر فى الحد من نفوذ الفريق فوزى، ولهذا فإنه رحب

بالصراع بين الفريقين الأولين محمد فوزى وعبدالمحسن مرتجى، وسنقرأ الفقرة التى ننقلها عن الحديدى والتى تؤكد ما ذهبت إليه فى كتابى عن المشير عبدالحكيم عامر من أن اختيار عبدالناصر للفريق فوزى دونا عن الفريق مرتجى ليخلف عبدالحكيم عامر لم يكن إلا بسبب ميل عبدالحكيم نفسه إلى الفريق مرتجى، وتحفظه على الفريق فوزى. وهذه هى الفقرة التى وردت فى كتاب الفريق الحديدى فى موضوع بعيد عن الموضوع الذى استشهد به ولكنها تنبئنا بمنتهى الوضوح عن طبيعة الصراع ثم عن توابع الصراع، ولنقرأ هذه الفقرة التى يتحدث فيها عن إلغاء قيادة القوات البرية بلفظ الموت:

«وهكذا ولدت قيادة القوات البرية، ثم ماتت واقعياً بنشوب القتال صباح يوم ٥ يونيو (حزيران) ٦٧،ورسمياً بإلغائها بعد انتهاء القتال مباشرة، بعد أن تبلبلت الأفكار وتسببت فى خلافات وخصومات، وفى ظنى أن سبب التقاعس الذى بدا من القيادة العليا ـ وعلى رأسها المشير عبدالحكيم عامر ـ والذى أدى إلى عدم حسم الأمور وبتر الخلافات، قد يرجع إلى أن يكون المشير قد أحس أنه بتدخله، قد يفقد تعاطف أحد الجانبين ـ وهو حريص ألا يفعل ذلك ـ أو أن يكون التفكير قد هداه إلى الحد من نفوذ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وسلبه اختصاصاته وسلطاته، كرد على الموقف الذى واجهه عند تعيين الفريق أول محمد فوزى فى هذا المنصب، ولم يكن هذا التعيين محل رضاه الكامل، ولم يشأ فى ذاك الوقت تصعيدخلاف مع الرئيس جمال عبدالناصر حول هذا الموضوع، وقد ظهر فيما بعد أن الفريق فوزى لا يكن إخلاصاً أو ولاءً للمشير، ومال كلية نحو الرئيس عندما اشتد الخلاف بينه وبين نائبه، أو قد يكون هذا التقاعس فى حسم الخلافات، يرجع إلى أن المشير كان يرمى إلى استمرار هذه الوقيعة كإحدى وسائل تحقيق الأمن داخل القوات المسلحة».

هكذا يجد الفريق الحديدى نفسه حائراً بين التفسيرات والاحتمالات المختلفة فيلجأ إلى أن يوردها كلها ويترك للتاريخ الحكم.

(٢٠)

وبعد صفحات كثيرة فى وسط الكتاب ينبئنا الفريق الحديدى عن صورة من صور تعالى المشير عبدالحكيم عامر على الفريق محمد فوزى نفسه وتعريضه بكفايته، ويأتى

هذا ضمن حديث المؤلف عن أسلوب تحريك القوات قبيل حرب ١٩٦٧ حيث يقول:

«وقد تمت هذه التحركات كلها بطبيعة الحال فى عجالة، وقاست قوات المنطقة المركزية الأمرين فى تحركاتها، نظراً لعدم خبرتها السابقة فى القيام بمثل هذه التحركات الطويلة، ولقلة الطرق التى تخدم هذه التحركات. إذ لم تزد هذه الطرق على طريقين صحراويين، طريق القاهرة/ السويس، وطريق القاهرة/ الإسماعيلية، فازدحم الطريقان، وتعطلت مركبات كثيرة على طول الطريقين، وزاد الطين بلة أن أمطرت السماء فى يومين متتاليين أثناء التحرك، ولم تكن المركبات مجهزة بمسّاحات للأمطار لمواجهة مثل هذا الموقف فى شهر يونيو حزيران)، الأمر الذى أدى إلى وقوع حوادث كثيرة. وعموماً كانت عملية نقل القوات إلى الجبهة عملية شاقة ومكلفة، وفشل المشرفون عليها فى تنظيمها وإتمامها بالانضباط اللازم. ولقد وصف المشير عبدالحكيم عامر هذا التحرك بعد أن شاهد جزءاً منه، فى حديث له مع رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ قائلا: «كان التحرك بلدى جداً، زى تحرك الجيش عام ٣٦».

ومع هذا الذى لمسه المشير من عجز الجيش عن التحرك بطريقة أحدث من طريقة سنة ١٩٣٦، فإنه لم يمانع أن يزج بهذا الجيش فى حرب عصرية أمام عدو مسلح بكل ما فى ترسانة الغرب من سلاح وخطط وقدرات.. حدث هذا مع أن الجراح منا حين يقدم على إجراء عملية صغرى كالزائدة الدودية ويجد التمريض دون المستوى فإنه يفكر فى التراجع إلى حين يمكنه تدبير الأمور والاطمئنان إلى مساعديه.

(٢١)

ولا يقتصر الحديدى فى انتقاداته على القائد العام وعلى وزير الحربية وعلى رئيس الأركان وعلى قيادة القوات البرية، وإنما هو يمتد بهذا الهجوم إلى انتقاد قادة القوات الجوية أنفسهم، وهو ـ على سبيل المثال ـ يتهمهم بإهمال الدفاع الجوى وتقديم مبررات واهية لهذا الإهمال فيقول:

«فنظـام الدفاع الجوى عـلى سبيـل المثال، والذى كـان من مسئـولية تلـك القوات وقتئذ، لم يكن بالكـفاءة التى تدعو إلى الطمأنينة الحقيقيـة، وإذا ما أريد تقييمه ووضع الحلول لنواقصه، قدم المسئولون فيه حجة بعد حجة على رأسها قـلة الإمكانيات التى تشـمل أجهزة الـرادار من الأنواع الأكثـر تقدماً فـى العالم، ووسـائل الاتصال عـلى الدرجة الـعالية مـن الكفاءة، وغـير ذلك من الأعـذار المعادة والتـى أصبحت بمـضى الوقت مشاكل مزمنة أو على الأقل خارج قدرة القـوات المسلحة على حلها لارتباطها باتفاقيات الدفع مع الجـانب السوفيتى، أو بالأوضاع السياسية المختلـفة التى تؤثر على تجاوب هذا الجانب لمثل هذه المطالب».

ويصل الحـديدى إلى أن يفـجر إحدى صور الخـلافات التى كـانت تتكـرر ما بين القوات البرية والقوات الجوية، وهو يؤكد أن شـكل التعاون بين السلاحين كان غائماً وأنه كان يخضع للمظهرية فى المقام الأول والأخير حيث يقول:

«ولـم يكن شكل التعـاون بين القوات الجوية والتشكيلات البرية واضـحاً تفصيلياً لجميـع المستـويات المنـاط بها هذا الـتعاون، نـظراً لإحجام الـقوات الجويـة عن تنفـيذ المشـروعات المخططـة لهذا التـعاون، أو فى أحسـن الظروف، تكـليف أقل عـدد من الطائرات للقيام بالمشروعات المشتركة مـفترضين أن هذه الطائرات القليلة تمثل أعداداً كبيرة وتقـوم بالمهام المطلوبة مـنها، وقد كان هذا التصـرف يُبنى على حجة الـرغبة فى توفير استهلاك الطائرات والمعدات، بينما كان هذا السلوك من القوات الجوية يختلف اختلافاً كبيراً فى حـالة إجراء مشروع يُعلن فيه عن حضور كبـار الشخصيات، وعلى رأسهم المشير عبـدالحكيم عامر، فتزال كل الصعاب ويبالـغ فى إشراك عدد الطائرات فى هذا الـنوع من التدريـب، حتى يبدو أن الـقوات الجوية لا تألـو جهداً فى تدريـبها وفى تعاونـها مع التشكيـلات البرية. وكانت العلاقـات الشخصية فى بـعض الأحيان والتى تربط قادة الفرعـين فى المنطقة العسكرية الواحدة هى الـتى تحدد مدى التدريب على التعاون».

(٢٢)

ونصل الآن إلى الانتقادات التى يوجهها صلاح الحديدى إلى أسلوب توزيع المسئوليات القيادية فى الحرب بعدما انتقد معظم القيادات الكبرى فيها، ونحن نراه لا يتهيب أن يشير إلى سوء حظ بعض زملائه من القادة الذين شاء حظهم أن يوضعوا فى أماكن المسئولية دون تجهيز أو استعداد للمهمة القيادية الجديدة، وهو يضرب مثلاً صارخاً لضابط كبير عاد فى زيارة من ألمانيا الغربية فإذا به يعين قائدا لتشكيل فى سيناء، وإذا به ـ وهذا هو سوء الحظ الثانى ـ يطلب تعيين صديق له ليعمل رئيساً لأركان تشكيله، وبذا أصبح الشخصان الأولان فى التشكيل القتالى قائدين لا تربطهما بالتشكيل أية صلة، وعلى هذا النحو أيضاً كان قادة الفرق ينقلون قبل الحرب بأيام قليلة بما يترتب عليه عدم التوفيق فى جانب الفرقة المنقول إليها، وعدم التوفيق أيضاً فى جانب الفرقة المنقول منها:

«ومن بين أمثلة القرارات التى نقل بمقتضاها الكثير من القادة، ذلك القرار الذى عين ضابطاً كبيراً كان يعمل فى عاصمة ألمانيا الغربية، وفى عمل متصل بتدبير احتياجات القوات المسلحة من أوروبا، قائداً لتشكيل فى سيناء بعد أن ساقته الظروف إلى زيارة خاصة مفاجئة للقاهرة، لم يقض فيها إلا بضعة أيام، ولكنها كانت كافية لتقع عليه عيون المسئولين، فيوضع فى هذا الاختبار الصعب، ومن سوء الطالع أن يطلب هذا الزائر تعيين صديق له ليعمل رئيساً لأركان تشكيله، وكان هذا يشغل وظيفة تعليمية كبيرة بالقاهرة، فأجيب إلى طلبه، فيصبح على رأس التشكيل قائد ورئيس أركان لا تربطهما به سابق معرفة، وقرار آخر مشابه تضمن نقل قائد فرقة ليتولى قيادة فرقة أخرى قبل الاشتباكات بأيام معدودة، فلا هو استطاع أن يتفهم خصائص الذين سيشتركون معه فى المباراة المرتقبة، ولا استطاعت فرقته القديمة أن تتعرف على طباع قائدها الجديد».

وهذا نموذج للمواضع التى أغفل الحديدى فيها ذكر أسماء القادة، مع أن ذكرهم لا ينقص من قدرهم ولا يدينهم، فلم يكن لهم دخل فى هذه القرارات التى وضعتهم فى هذه المواضع. ولست أجد مبرراً لما فعله صاحب هذه المذكرات أو لما لم يفعله بإحجامه عن ذكر أسماء هؤلاء القادة.

(٢٣)

ويلتفت الفريق صلاح الحديدى فى كتابه إلى تسجيل حقيقة مهمة، وهى أن كثيراً من الضباط من مستويات مختلفة اندفعوا إلى طلب الانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء حتى لا يفوتهم قطار الشرف الذى كان يبدو لهم أنه يمضى بسرعة شديدة إلى هدفه المزعوم، وهو يرى بل يجزم أن أحداً فى القوات المسلحة لم يكن ليتخيل أن النهاية سوف تكون على هذا النحو، وهو يقول:

«... لا ضرورة لأن أخوض أكثر من هذا فيما نال القادة الآخرين ومن مستويات مختلفة من تغيير وتبديل، حيث إن ذلك مسجل بلاشك فى وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة، ومع ذلك فلابد لى أن أذكر أن كثيراً من الضباط قد خشوا أن يفوتهم القطار وهم قابعون فى مكاتبهم بالقاهرة، فيفوت عليهم شرف المساهمة فى هذا النشاط العسكرى الكبير الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ استعداد القوات المسلحة أثناء الأزمات الدولية أو العربية الكثيرة التى مرت بها، فسعوا للانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء وأجيبت مساعيهم، وأكاد أجزم أنه ما دار بخلد أى فرد على أى مستوى فى القوات المسلحة فى ذلك الوقت أن الأمور ستتطور هذا التطور غير المنتظر، بل إن احتمال الوصول إلى مرحلة الاشتباكات كان محل شك كبير رغم كل هذه الاستعدادات، ومما يؤسف له أن البعض منهم قد دفع حياته ثمناً لهذه المساعى».

هكذا يتأكد لنا أن الروح العامة فى القوات المسلحة المصرية لم تكن تتوقع أن تكون الحرب على نحو ما حدثت، ولست أحب أن ألقى باللوم على قيادة أو أكثر، ولكنى أحب أن ألفت النظر إلى أن السبب الأول والأخير فى هذا لم يكن فى غياب المعلومات فى داخل القوات المسلحة نفسها، وإنما كان لأن الوطن كله وليس القوات المسلحة وحدها كان مغيباً عن الحقيقة بفعل إعلام غائب فى عصر كان من المفروض أنه عصر الإعلام!! وكل ما أستطيع أن أذكره هنا هو أن أدعو الله ألا يعيد علينا هذه الأيام السوداء التى كان المصدر الوحيد للمعلومات فيها مقالا صحفيا واحدا فحسب. وكان الشعب كله لا يعرف أن إسرائيل تمر من مضيق نيران نتيجة لحرب ١٩٥٦!

(٢٤)

ورغم هذا كله فإن الفريق صلاح الدين الحديدى يـقف ليتحفظ ولينبه إلى أن كل هذه الأوضاع لـم تسبب انهيـارا فى قواتنا المسـلحة، بل كانت هـناك إيجابيات كـثيرة بفضل إخلاص الأغلبـية وتفانيهم فى عملهم يعددهـا الحديدى بحب وولاء واقتدار ويقول:

«لست أعنى بهذا أن الأمـور قد توقفت فى القوات المسلحة نـتيجة هذه الأوضاع أو أن التدريب على القتال للوحدات والتشكيلات لم يمض فى الطريق المرسوم له، أو أن الفوضى عمت تنقلات الضباط وتعييناتهم فى مختلف الوظائف، فقد كان كل هذا يسير بصورة مرضـية بصفة عامة، وقد ساعد على هذا إخلاص الـعديد من الضباط لعملهم، وتفانـيهم فيه، وعدم اهتمامهم بإظهار الولاء أو إخـفائه، بل ساروا فى تأدية واجبهم كما يجـب أن يؤديه الضابط المحترف الشريف المخلص لوطـنه ولجيشه، كما أظهر بعض القادة الكبار شجاعة فـى بعض الأحيان فى الوقوف أمام حالات صارخة تتعلق بتعيينات أو تنقلات، أو حتى أفكار لا يرتضونها، وقـد انعكست هذه الصورة المشرفة على التـشكيلات والوحدات فى وقت من الأوقات، فارتفع مسـتواها القتالى والانضبـاطى وظهر هذا جـلياً في إحدى الأزمـات العربيـة ـ الإسرائيليـة إبان وحدة سوريا مع مصر عام ١٩٦١ عندما قامت إسرائيل بإغاراتها الشهيرة على قرية التوافيق السورية فتحركـت ثلاث فرق مصرية إحداها مدرعة إلى سيناء لـلتعاون مع القوات السورية، كل على جبهته، وبقيادة موحدة، وتـم هذا التحرك الطويل على أحسن وجه، واتخـذت التـشكـيلات أوضـاعهـا، وأجريـت الاسـتطلاعـات، ووضعـت الخطـط الهجومـية، توطئة لتـنفيذها، ولـم تشـعر إسرائيل بكل هـذا النشاط العسـكرى إلا بعد ثلاثـة أيام، وكان من المـمكن أن تـؤخذ على غـرة لو تم التـنفيـذ. ولقد كانـت الروح السائدة بين القادة و الضـباط والجنود فى هذه الفترة رائعة، والرغبة فـى القتال حقيقة مستندة على كفاءة القادة والثقة بهم».



بل يصل الفريق الحديـدى ـ على سبيل المثال ـ إلى تسجيل فضـل القوات المسلحة

المصرية فى تحقيق الارتقاء بالقوات المسلحة السورية فى أثناء فترة الوحدة بين القطرين ويقول:

«كما إنه جدير بالذكر أن نشير إلى ما تم فى القوات المسلحة السورية الشقيقة خلال فترة الوحدة، فرغم قصر هذه الفترة ورغم الأخطاء التى تكون قد وقعت، فمما لاشك فيه أن تدريب هذه القوات قد قفز بها قفزة رائعة، وأن الجدية التى سادت القادة والقيادات، وكان فيها عدد كبير من الضباط المصريين على رأسهم رئيس الأركان، قد أفادت فى إرساء أسس وتقاليد عسكرية سليمة».

(٢٥)

أما حرب اليمن التى حظيت بعَد ذلك بكتاب منفرد لنفس المؤلف (سوف نتناوله فى الباب التالى من كتابنا هذا) فتحظى فى هذا الكتاب برؤية شاملة وحكم كلى يتناول به صلاح الحديدى أهم الجوانب التى أثرت على إعداد الجيش المصرى وتكوينه من خلال هذه الحرب للحرب التالية حرب ١٩٦٧ . وفى هذا الصدد يشير الحديدى إلى مجموعة من الحقائق العسكرية المهمة جداً من قبيل افتقاد الأفراد للخيال المحدد لشكل المعركة، ولوجود أسباب غير عسكرية لرغبة الأفراد فى الاشتراك فى حرب اليمن، وللإقبال الكبير على هذا الاشتراك، ثم إجابة طلبات الاشتراك نفسها، مما أثر على حجم القوات والخطط الموضوعة للدفاع عن سيناء:

«وعلى هذا الأساس سارت الحرب فى اليمن، دون أن يكون لدى الأفراد خيال محدد لشكل المعركة، وتركز فى خيالهم الشكل الذى سارت به العمليات التأديبية ضد القبائل المسلحة تسليحاً بدائياً،والتى كانت تهدف بموقفها المعادى إلى الحصول على أكبر مكسب مادى من القيادة المصرية فى اليمن».

«وقد ازداد عدد الراغبين تطوعاً فى الرحيل إلى اليمن، حتى كونت هذه الرغبات ـ المستندة إلى وساطات ـ قوة ضاغطة على القيادات والرئاسات، فأجيب معظم الرغبات، وازداد حجم القوات المشتركة فى القتال حتى فاقت فى وقت من الأوقات حجم القوات الموجودة داخل الجمهورية، فتأثرت بذلك الخطط الموضوعة للدفاع

عن سينـاء لعدم توفر القوات الـلازمة، بل تأثر حجـم القوات المتمركزة فـى مواجهة القوات الإسرائيلية».



ويحـرص صاحب هـذا الكتـاب على أن يعـترف فى صـراحة ووضوح بـطبيـعة وحجم الامتـيازات التى كان يحـصل عليها العسكريون بسبب انضمامهم إلى حرب اليمن فيقول:

«ولاشك أن الامتيازات الضخمة التى منحـت للقوات المشتركة فى حرب اليمن، كانت مغرية إلى حد بعيد لجميع الرتـب، فنشطت أسواق صنعاء وتعز وعدن فى بيع البـضائـع الأمريكـية والأوروبيـة الصـنع، وكنـت هذه الـبضائـع معفـاة من الـرسوم الجمركيـة، بل من أجر شحنـها،حيث تكفـلت وسائل النقـل العسكرية مـن طائرات وسفن، بنقل هذه الأطنان من البضائع. وإلـى جانب هذه الامتيازات كانت هناك مزايا أخرى مغرية، كأولوية تـأجير المساكن وتركيب التليفونـات، وشراء السيارات «نصر» ونقل الأقارب الموظفين إلى المدن التى يرغبون فيها، وما إلى ذلك من الامتيازات التى تشعر الجندى فى اليمن بتفوقه على باقى زملائه من المواطنين».

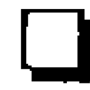
(٢٦)

وفى ذكاء شـديد ينتبه صلاح الحديدى إلـى أحد الآثار السيـئة أو القاتـلة لحرب اليمن على قواتنا المسلحة، حين تسببت هذه المعارك فى إصابة أفراد القوات المسلحة وقياداتها على مختلف المستويات بالغرور، وهو يقول:

«لقد كان الـنجاح فى المعارك الـتى تمت فى اليمـن والنتائج العـسكرية والسيـاسية الضـخمة التـى حققتـها قواتنـا وهى بعـيدة عن قواعـدها ما يزيـد على الـثلاثة آلاف كيلومتر، واحتلالها لمعظم الأراضى اليمنية وانتصارها فى جميع المعارك التى خاضتها تقريباً، كـانت كل هذه الظروف عوامل أدت إلى زيادة الـثقة بالنفس، بالنـسبة للأفراد على مختلف رتبهم والقيادات على مختلف مستوياتها».

«وزيادة الثقة بالنفس قد تصل فى مرحلة من مراحلها إلى الغرور، بل هى الغرور

نفسه فى حالة عدم الإدراك الصحيح لمصادر هذه الثقة الزائدة، وقد لا أكون مبالغاً إن قلت إن القيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة أركانها العامة، قد تصرفتا منذ إعلان حالة الطوارئ يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ بغرور كامل لا يقدر ردود الفعل السياسية والعسكرية التى يمكن للعدو الإسرائيلى القيام بها، وكأن معجزة إلهية محسوبة ومضمونة، ستقف إلى جانبنا فى قتالنا، أو كما لو كانت خبرة القتال التى اكتسبت فى ميدان مختلف، وظروف مختلفة باليمن، وظهور القادة الذين برزوا هناك، والأسلوب الذى اتبع مع رجال القبائل، وشكل الحرب التى دارت، كما لو كان كل هذا سيؤدى حتماً وبطريقة سحرية وبضربة حظ من السماء،إلى حدوث المعجزة».



وينتقد مؤلف هذا الكتاب أسلوب الترقيات الاستثنائية للضباط والقادة فى اليمن، ويذكر أن ضباطاً كثيرين بالغوا فى وصف ما قاموا به، وأن بعض هذه الإنجازات لم تكن إلا زيفاً وتمثيلاً(!!) ويصل الحديدى إلى أن يقول إن المنتصر الحقيقى فى حرب اليمن لم يكن هذه الدولة أو تلك، وإنما مَنْ حقق كسباً مادياً أو أدبياً منها، أى من الحرب، ومع أنه يستحيل قبول مثل هذه الفكرة على علاتها إلا أن عبارات الحديدى تعبر عن حقيقة مهمة لا ينبغى تجاوزها أو التقليل من قدرها:

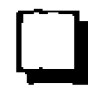
«وزاد الموقف تعقيداً فتح باب الترقيات الاستثنائية للضباط والجنود على مصراعيه، لمن يقوم بعمل خارق أو يحقق نصراً فى ظروف غير عادية بعد أن تعدى الأمر من قام فعلاً بهذا العمل البطولى إلى آخرين بالغوا فى وصف ما قاموا به، ونقلت أجهزتهم اللاسلكية أنباء عن معارك تدور بينهم وبين العدو، ثم مواقف بطولية تتغلب فى النهاية على الظروف القاسية التى وصفها خيال المخرجين للمعركة».

«وفى الوقت الذى منح فيه بعض الضباط رتبتين استثنائيتين، نُقل عدد كبير من الضباط الاحتياطيين إلى الجيش العامل كمكافأة لهم على أعمال بطولية قاموا بها، بعضها حق وبعضها زيف وتمثيل، وهكذا سارت الأمور من الناحية النفسية فى حملة اليمن، وتكون خيال الأفراد، قادة وضباطاً وجنوداً، عن الحرب وشكلها وأهدافها، حتى أصبح المنتصر الحقيقى فى هذه الحرب وصاحب المصلحة فيها، بالإضافة إلى مشايخ القبائل والتجار، هو كل من حقق كسباً مادياً أو أدبياً فيها».

(٢٧)

ويقرر الحديـدى فى وضوح أن حرب اليمن لم تـكن حرباً بالمعنـى الاصطلاحى لكلمة الحرب، وإنما كانـت مجرد عمليات بوليسية وتأديبيـة لرجال القبائل، وأن الأمر انتـهى بالجـنود المـشاركين فـى هذه الحرب إلـى أن يصبـح تصـورهم عن المعارك لا يختـلـف عن تصـور وخيـال أجدادهم الـذين قاتـلوا فـى السودان فـى أواخر الـقرن الماضى(!!):

«... أما من الناحية العسكرية، فلم تكن الاشـتباكات، ذات قيمة حربية من الناحية العلمية أو الفنية، بـل كانت مجرد عمليات بوليسية وتأديبية لـرجال القبائل المسلحين تسلـيحاً خفيـفاً لا يحسم مـوقفاً أو يحقق نـهاية، فانعـدام وجود طائرات للـعدو فى الوقـت الذى كانت فـيه قواتنـا الجوية تقـوم بمطلق الحـرية بتقـديم معاونتـها الفعـالة للعمليات الأرضية، بجانب الغارات المستقلة التأديبية التى كانت تقوم بها مستندة إلى تمتعها بالسيادة الجـوية المطلقة، منع قواتنا البرية من اتخـاذ أية إجراءات دفاعية ضدها، أو اتخاذ إجراءات الدفاع الجوى ـ الإيجابى منها أو الـسلبى ـ فلم تستخدم الوحدات المضـادة للطائـرات، ولـم يراع انتـشار القوات انـتشارا يقـلل الخسائـر ويقلل الـرؤية لطـائرات العـدو، ولـم يُـلتفـت إلى أعمـال الإخفـاء من طائـرات العدو أو الـتمـويه لتضليلـها، وبإيجاز أُغفل السلاح الجوى كعـنصر له قيمته الفائـقة، ووضعت الخطط لعمليات اليمن وتم التدريب عليها على هذا الأساس، حتى أصبح تصور الجندى عن المعركة ـ أيـة معركة ـ لا يختـلف عن خيال أجداده عنـها، ممن قاتلوا فـى السودان فى أواخر القرن الماضى، أو آبائه ممن قاتلوا على الضفة الغربية من قناة السويس فى أوائل الحرب العالمية الأولى».



ثم يصل الحديـدى إلى أخطر استنتاجـاته حين يقرر بثقة أن ظـروف حرب اليمن كانت بمثابة ظـروف قاتلة لجيش حديث يعد نـفسه لقتال جيش إسرائيـلى عصرى فى تسليحه وتفكيره فيقول:

«كانت هذه الظروف قاتلة لجيش حديث يعد نفسه أساساً لقتال الجيش الإسرائيلى العصرى فى تسليحه وفى تفكيره وأسلوب قتاله، والذى بنى استراتيجيته العسكرية على أساس الاستفادة إلى أبعد مدى من خواص قواته الجوية».

وفى موضع آخر من كتابه يتناول الحديدى أسلوب الحرب فى اليمن وإيقاعها، شارحاً بالتفصيل كيف أثرت روح القتال فى حرب اليمن على عقلية وأسلوب الجيش المصرى تأثيراً سلبياً فيقول:

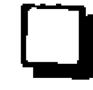
«... هذا وقد كانت العمليات فى اليمن مطبوعة بالبطء الشديد، سواء من ناحيتنا أو من ناحية القبائل، فمن ناحيتنا فإن السرعة ـ أو خفة الحركة ـ كما تسمى عسكرياً، لم يكن لها ما يبررها، حيث لم يكن للعدو خطوط دفاعية منظمة بعمق واحتياط للتدخل فى المعركة فى الوقت المناسب، بل قد لا أكون مخطئا إن قلت: إن البطء كان مفيداً فى كثيرمن الحالات، حيث يعطى لرجال القبائل الفرصة كى يغيروا موقفهم السياسى، ويدخلوا مع القيادة العربية فى مساومات تنتهى غالباً بالانضمام إلى الجمهوريين، فهذا المبدأ الحاسم ـ عامل الوقت ـ والمبدأ الهام من مبادئ الحرب وهى خفة الحركة، لم يكن لهما أى اعتبار فى العمليات التى جرت على الأراضى اليمنية، مع حيويتها فى أى قتال حديث».

(٢٨)

ومع أن الحديدى فى كتابه عن حرب اليمن (الذى نشره بعد هذا الكتاب) يجزم بأن القوات المسلحة المصرية لم تهزم فى أى معركة خاضتها فى اليمن، إلا أنه لا يرى فى هذا فائدة للجيش المصرى، بل على العكس من ذلك، فإنه فى الكتاب الذى بين أيدينا يصرح بكل وضوح بأن هذه الانتصارات كانت وبالاً على قواتنا المسلحة ويقول:

«وقد زاد من القلق والتوتر السائدين، تلك الفوضى التى كانت عليها عناصر من بعض وحدات عادت من الجبهة إلى القاهرة، ولم يكن معروفاً على وجه التحديد أسباب عودتها المبكرة ولم أخطر بذلك مسبقاً على أساس أنها ستوضع تحت القيادة عند وصولها إلى العاصمة، وقد اختارت إحدى الوحدات الفرعية من سلاح

المدرعـات، إحدى دور الضـيافة ـ قـصر الطـاهرة ـ لـتعسـكر فى حـدائقه مما أزعج المسئـولين عن القـصور التابـعة لرئاسة الجـمهورية، وقـادهم الشك إلـى التفكـير فى احتمالات كبـيرة لهذه المصادفة، ثبـت أنها غير صحيحـة إطلاقاً، وقد أبلغتنـى القيادة العامة أن الوحدات التى وصلت من الجبهة إلى القاهرة فى ذلك اليوم (يوم ٧/ ٦) قد وصلت بنوع الخطأ،وأن علينا أن نعيدها ثانية، وفعلاً عاد معظمها مع غروب الشمس، ورتبنا عـبورها قناة السويس مـن معبر جنوب البحـيرات، ولفت نظرى الحالة الـسيئة والإنهاك الـبدنى والـنفسى الذى كانـت عليه هذه الـوحدات بعد أن أمـضت الأربع والعشريـن ساعة الأخيرة فى تحركـات مستمرة معـرضة للقصف الجوى،نـاهيك عن الاشتبـاكات التى قد تـكون اشتركـت فيها قبـل ذلك والاحتمالات المخـتلفة لما بعد ذلك».



على أن أهم ما يحرص عليه الحديدى وهو يـطرح رؤيته لحرب اليمن، هو التأكيد على أن مصر قادتها بارتجال، وكانت دائماً فـى موضع رد الفعل، ولسنا فى حاجة إلى شرح ما يعـنيه بمثل هذه الـفكرة فهى واضحـة تماماً الآن أمام كل المواطـنين والقراء، فضلاً عن الاستراتيجـيين والعسكريين، ولكننا مع هذا نود أن نـنقل عنه روايته للرأى الذى بلور به الرئيس عبدالناصر نفسه تورطنا فى اليمن فى قول مختصر بليغ:

«ويحضرنـى فى هذا المجال قول مشـهور قاله الرئيـس الراحل جمال عبـدالناصر لأحد الوفود العـسكرية الأجنبية عنـد مقابلته لها، وكان الحـديث يدور حول أهداف مصر من تدخلها في الـيمن: «لم يكن فى نيتنا أن نتدخل فى اليـمن، لقد أرسلنا سرية مشاة فقط، ولكننـا أُجبرنا على تقوية هذه السرية بثـلاث فرق أو أربع» (السرية المشاة كـانت حـوالى ١١٥ فـرداً عـام ١٩٦٧، والفـرقة كـانـت حوالـى ١١,٠٠٠ فرد عـام ١٩٦٧)».

(٢٩)

ولعلنا نصل الآن إلى تناول ثلاثة أسباب جـوهرية انفرد الفريق الحديدى بالحديث عنها فيـما يتعلق بمأساة حرب ١٩٦٧. فأمـا السبب الأول فهو تخفيض الميزانيات فى

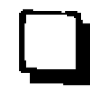
السنة السابقة علـى الحرب، وهو يذكر أن هذه السنة كانت هى أول سنـة تخفض فيها الدولة موازنة الـقوات المسلحة بطريقة جـدية، وهو يورد تفصيلات كثيـرة لبنود هذا التخفيض وأثره، نكتفى بأن نورد منها للقارئ قوله:

«... جاء تعـيين شمس بـدران وزيراً للحـربية فى نـفس السنـة التى قررت فـيها الدولة الاقـتصاد فى المصـروفات وتخفيـض الميزانية (يـقصد: الموازنة) إلـى أقل حد ممكن، تعويـضاً للنفقات الضـخمة التى بُذلت فى اليـمن، وإنجاحاً لخطط التنـمية التى كانت قد بدأت، ولاح فى الأفق احتمال اضطراب تنفيذها، وشمل التخفيض ميزانية القوات المسلـحة، وتحددت تفاصيل ما يمكـن توفيره، فأجل إنشاء تشـكيلات جديدة، ومطارات هامة كان من المقرر إنشاؤها، وخـفض من نفقات تدريب القوات الموجودة فعلاً، وفى عـدد ساعات تدريب الطـيارين، واستغنـى عن تكملة الـوحدات بالأفراد والمعدات التى كانت تنقصها، وما إلى ذلك من الأمور التى تؤثر فى كفاءتها».

«كانـت هذه هى المـرة الأولى فـى تاريخ الـقوات المسـلحـة التى تـنفذ فـيهـا هذه التخفيـضات بطريقة جدية، ومن الغـريب حقاً أن تكون هذه هى أيضـا المرة الوحيدة التـى يخبئ الـقدر فيهـا أقسى هـزيمة للقـوات المسلـحة وأبعدهـا عن شرف الجنـدية وتقاليدها».

وهذه فقـرة سريعة مـركزة يحاول فيـها الفريق صـلاح الحديدى أن يلـخص آثار تخفيض موازنة القوات المسلحة بطريقة إجمالية:

«ولـم يكن تـخفيض الميزانـية قاصرا على عـام ٦٦/ ٦٧، بل كان مخططـاً أيضاً فى ميزانية(يقصد مـوازنة) ٦٧/ ٦٨،والتى وضعت تفاصيلها قبل المـعارك بأشهر طويلة، واعتبر هـذا العام عام تقشف كامـل فى جميع النواحـى فى القوات المسلحة، فـألغيت مرة أخـرى مشروعـات التوسـع، وخفضت جـداول مرتبـات الوحدات مـن الأفراد والمهـمات بعـد تجربـة التخـفيض فـى ميـزانية (يـقصد مـوازنة) عـام ٦٦/ ٦٧، ولـم تستـكمل دشم الطائـرات لوقايتهـا من الهجوم المـفاجئ، وهى جاثمـة على الأرض، والتى كان مخططاً إتمام جزء كبير منها مع تحسين أنواعها».



أما السبـب الثانى وراء مأساة ١٩٦٧ فى نظـر الفريق صلاح الحديدى فـهو سبب

مهم ينفرد هو بالإفاضة فى دراسته، وهو الحديث عن حركة تنقلات القوات المسلحة ١٩٦٦ التى كرست بصورة عميقة مبدأ الولاء بديلاً عن مبدأ الكفاية، وهو يناقش هذه الحركة باستفاضة كما يعرض مفهومه للكفاية بطريقة واضحة، وهذه فقرة من حديثه عن حركة تنقلات ١٩٦٦:

«... نعود ونقول إن التعيينات والتنقلات التى صدرت فى صيف عام ١٩٦٦، وكان الدافع الرئيسى لها الولاء بصرف النظر عن الكفاءة، تضمنت أيضاً حالات لا تخدم صالح القوات المسلحة، كما خدمت أصحاب هذه الحالات، فقد كانت هناك بعض مناطق فى سيناء وفى قطاع غزة، لها من الامتيازات المادية ما قد يعوض خشونة الحياة وجفافها فى تلك المناطق، وكانت الخدمة فى تلك المناطق مرموقة نظراً لهذه الامتيازات، ولاسيما بعد أن زالت قسوة الحياة فيها بإنشاء (الميسات) والاستراحات والنوادى المتعددة، وفى نفس الوقت كان العمل فى هذه المناطق حساساً ويحتاج إلى كفاءة ويقظة واحتراف حقيقى للجندية، عند تلقى الصدمة الأولى فى حالة صدام مسلح مع إسرائيل على الحدود، وقد شمل مبدأ الولاء قبل الكفاءة هذه المناطق الهامة، وعين فيها الأكثر ولاءً دون النظر إلى كفاءتهم الحقيقية وأصالة روح القتال فيهم».

وعند هذا الحد يتطرق صلاح الحديدى إلى معنى الكفاءة العسكرية ويؤكد على معنى مهم، وهو أن الحكم على الكفاءة ليس صعباً لسبب وجيه، وهو أن القوات المسلحة نفسها مرهفة الحس تشعر بأقل الفوارق وأقل الموازين:

«إننى حينما أشير إلى الكفاءة، أعنى الكفاءة فى قيادة الوحدات الميدانية والتشكيلات، الكفاءة المبنية على العلم العسكرى الحديث والخبرة الميدانية وممارسة قيادة الوحدات، ومن حق القارئ علىَّ أن يسأل عن مقاييس هذه الكفاءة التى ذكرت أهميتها، وهنا أجيب: إنه ليس هناك ميزان مادى للحكم على هذه الكفاءة، ولكن هناك شواهد تعارفت عليها الأجيال المتعاقبة فى القوات المسلحة، تؤدى فى النهاية إلى الحكم السليم على مدى كفاءة القادة على مختلف المستويات، فالقوات المسلحة، مرهفة الحس، تشعر بأقل الفوارق وأقل الموازين كما فى تبين القائد الكفء من القائد غير الجدير بقيادته،وإحساسها لا يخيب أبداً، فبعد مدة وجيزة، تظهر الصفات الحقيقية للقائد، سواء على ألسنة الجنود تحت قيادته، والذين يتأثرون مباشرة بهذه الصفات، أو على كفاءة الوحدة كمجموعة أفراد، فى العمل وتنفيذ المهام، أو على

حالـة المعدات والأسلـحة والمركـبات، أو علـى مستوى تـدريب الأفراد أو روحـهم المعنـوية، وحبهم لوحـدتهم وتعاونهـم فى كافة المجالات،وأخـيراً فى التفافـهم حول قائدهم، لرفع مستوى الوحدة فى جميع النواحـى القتالية، وفى الحقيقة فحالة الوحدة الحقيقية ـ بصرف النظر عن الواجهة التى قد تبدو أحياناً لامعة زيفاً ـ تعتبر بحق مرآة صادقة لضباطها وعلى رأسهم قائدها».

(٣٠)

ونأتى إلى السبب الثالث من أسباب هزيمة ١٩٦٧ الذى انفرد صاحب هذا الكتاب بالحديـث عنه بإسهـاب شديد وبإجادة فـنية واضحـة، وهو «التدريب». وفـى كتاب الحديدى أكـثر من دراسة عن خطـط تدريب قواتنا المـسلحة طيلـة الستينيـات وحتى حرب ١٩٦٧، ورؤيته لهـذا الموضوع تتسم بذكاء عـقلى وترتيب منطـقى، فضلاً عن خبرة ميدانية وولاء وطنـى حقيقى، وهو يقرر كثيراً من الحقائـق ويورد أيضاً كثيراً من الحقائق، وهو غير منحاز إلى رأى أو أشخـاص، إلا للصواب وإلا لوطنه. ولنقرأ مثلاً هذه الفقـرة التى يتحدث فيـها عن الطامة الكبـرى التى حدثت فى عام المـعركة حين تراجع مستوى التدريب بلا مبرر معقول أو مقبول، ونحن نراه يلجأ إلى انتقاد الخبراء السوفييت (أى الأصدقـاء الأجانب) على سكوتهم على هذا الخطـأ الفظيع الذى وقع فيه قوادنا حين أقروا أو أصدروا أو وقعوا فى مثل هذا الخطأ حيث يقول:

«وقد وصل مسـتوى التدريب بالجنـود فى معظم السنوات الـسابقة للنكـسة حتى مستوى فرقة مشاة ومدرعـة، ويعتبر هذا المستوى مثالياً لدولة فى إمـكانيات جمهورية مصر العربية، ولـكن فى عام ٦٦/ ٦٧ وافقت القيادة العامة للقـوات المسلحة على أن يقتصـر تدريب التشكيـلات فى المنطقة العـسكرية الشرقـية ـ وهى المنطقة المـناط بها الدفاع عن سيناء ـ على تدريب مستوى سريـة مشاة أو مدرعة بناء على طلب تقدمت به قيادة المنـطقة المذكورة التى ارتكنت فـى هذا الطلب على نظام الأجـازات المتبع فى الوحدات الـتى تعمل فى شـبه جزيرة سينـاء، وطبيعة عـملهم المزدوج.. فى الـتأهب لصد هجمات العدو المفاجئة مع القيـام بالتدريب الكامل فى نفس الوقت، وقد وافق

الخبراء على هذا الرأى أو على الأقل لم يعترضوا على هذا القرار المصرى البحت، ولم يوضحوا خطورته ولم يضعوا أمام المسئولين المصريين سؤالاً هاماً هو: كيف نسمح للقوات التى ستتلقى الصدمة الأولى مع العدو أن تكون أقل فى مستواها التدريبى عن باقى القوات المتمركزة فى العمق؟».

(٣١)

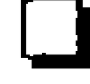
وإذا عدنا مع الفريق الحديدى إلى الوراء بعض السنوات، فإننا نراه وهو يتحدث بفخر حقيقى عما كان قد تم قبل ١٩٦٧ بسنوات من نجاح سياسات التدريب فى الجيش المصرى بدءا من إيفاد الضباط الكبار إلى الاتحاد السوفيتى ثم وصول الخبراء السوفييت أنفسهم إلى مصر للإشراف والمشاركة فى عمليات التدريب، وهو يسارع بالتنبيه إلى أن هذا لم يكن ليتعارض مع الوطنية ولا مع الأسرار العسكرية ويقول:

«ولذا كان من بُعد النظر المستند على شجاعة فى مواجهة الأمر الواقع، أن قرر المسئولون إيفاد نخبة من كبار الضباط للدراسة فى أكاديمية فرونزا العسكرية بالاتحاد السوفيتى، وفعلاً بدأت هذه الدفعة الأولى دراستها فى أوائل عام ١٩٥٧ أى بعد جلاء القوات المعتدية على مصر بأشهر قليلة بل قبل جلاء إسرائيل عن قطاع غزة، وتبعتها دفعة ثانية فى أوائل عام ١٩٥٨».

«وتسجل عودة هؤلاء المبعوثين نقطة هامة فى التاريخ الحديث للقوات المسلحة المصرية بعد أن تولوا قيادة التشكيلات والوحدات المقاتلة وبعض الوظائف الرئيسية فى رئاسة الأركان العامة، وبذلوا جهوداً ضخمة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها حسب الأساليب السوفيتية التى سبق أن درسوها فى الاتحاد السوفيتى، وهنا ظهرت الحاجة إلى بعض الخبراء والمتخصصين فى التكتيكات الصغرى والاستخدام التكتيكى للأسلحة وصيانتها وضرب النار، وخلاف ذلك من الموضوعات التى لم تتضمنها مناهج دراسة المبعوثين، وقد كانوا ـ كما سبق القول ـ من كبار الضباط، وفعلاً وصل عدد من الخبراء السوفييت فى أواخر عام ١٩٥٧ وبدأوا عملهم فى الوحدات والتشكيلات، ثم ازداد هذا العدد تدريجياً سنة فى إثر سنة حسب الحاجة

إليهم وحاجة التشكيلات الجديدة التى كانت تنشأ طبقاً لسياسة التوسع الموضوعة للقوات المسلحة».

«لم يكن فى هذا الإجراء مجازفة من المسئولين، أو فيه خشية تسرب الأسرار العسكرية إلى دولة معادية بعد أن أثبتت حرب السويس الموقف الصريح الذى تقفه الدول الغربية الكبرى منا ومن قضيتنا».



وفى موضع تال لا يفوت الفريق الحديدى أن يشيد بالجنرال السوفيتى الذى رأس هيئة الخبراء السوفييت للمرة الأولى واستمر فى رئاستها ٤ سنوات حيث يقول:

«وكان الجنرال السوفيتى الذى رأس هيئة الخبراء للمرة الأولى ولمدة تجاوزت أربع سنوات مثالاً للياقة واللماحية وحسن تأدية الواجب».

(٣٢)

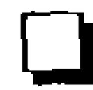
ويشهد صلاح الحديدى بل يشيد بما تم فى تكوين النطاق الدفاعى الأول، وما بذله الضباط والجنود من أجل إتمامه على أكمل وجه، وفى تجهيز مسرح العمليات بالاعتماد على المجهود البشرى البحت (يقصد بتعبيراتنا المعاصرة: اليدوى) فى وقت لم تكن فيه مصر تملك بعد الآلات الميكانيكية على الإطلاق فيقول:

«سار العمل فى سيناء على أحسن وجه لإتمام هذه التجهيزات الضخمة، ووضعت الأولوية لإتمام النطاق الدفاعى الأول، وبذلت القيادات والوحدات، ضباطاً وجنوداً، أقصى ما يملكون من جهد لإتمام هذا العمل الجبار فى أقل وقت ممكن، وقد كان من الضرورى التوفيق بين الحاجة إلى استمرار تدريب القوات، وإجراء مناوراتها العادية فى مواعيدها، وبين السير فى تجهيز مسرح العمليات، وما يحتاجه من جهد مضن للأفراد والمعدات، وكذا التوفيق بين صلاحية ا لمركبات فى نقل الأدوات والمواد بين رأس السكة الحديد فى العريش، إلى المناطق المختلفة. وقد تمت كل هذه الموازنات بنجاح، وبنيت المواقع موقعاً بعد موقع، وحفرة إثر حفرة بالاعتماد على المجهود البشرى لرجال الوحدات فى سيناء، حيث كانت الآلات الميكانيكية من

القلة وسوء الكفاءة، حتى لم يكن من العادة الاعتماد عليها، بل لم توضع فى الحساب إلا فى أضيق الحدود، وطبق أسلوب رجل/ ساعة سواء فى الحفر أو تكسية المواقع أو بناء المخازن وما إلى ذلك من الأعمال التى كان مطلوباً إنجازها، وأثبت هذا الأسلوب نجاحاً كبيراً».

وهكذا فإنه ـ من باب تسجيل الحقائق الغائبة ـ قبل أن تندلع حرب يونيو ١٩٦٧ بعام ونصف عام كانت القوات المسلحة المصرية تمتلك منطقة حصينة تمثل النطاق الدفاعي الأول، ويصف الفريق صلاح الحديدى هذا النطاق باعتزاز وتقدير فيقول:

«وفى حوالى نهاية ١٩٦٥، بدأ النطاق الدفاعي الأول فى الظهور كمنطقة حصينة، وليس مجرد منطقة مجهزة للدفاع، منطقة حصينة لا تقل فى تصورى عن مناطق الدفاع التاريخية كخط ماجينو أو خط زيجفريد، فلكل جندى ولكل سلاح مكانه المحدد له، وهذا المكان من الصلابة بحيث يتحمل ظروف المعركة القاسية وتقلبات الجو سنة بعد سنة، ووضعت هذه الأسلحة بحيث تعطى كلها شبكة نيران منسقة، تقتل أو تدمر أى فرد أو معدة تحاول اقتحامها، ووزعت الألغام ومدت الأسلاك الشائكة أمام المواقع لتكتمل مناعتها، كما تمت شبكة المواصلات الخطية القادرة على الاتصالات السريعة، وجهزت مراكز القيادة ونقط الملاحظة لتمكن القادة والضباط من إدارة معاركهم إدارة سليمة».



ولست أجد نفسى قادراً على الانتقال إلى فقرة جديدة من دون أن أشير إلى أن هذا وحده لم يكن كافيا لتحقيق النصر أو لمنع الهزيمة، وأنا أسارع بهذا التحفظ لأنى أعلم أننا سنجد من الدراويش من ينقل هذه الفقرة ليؤكد أن الدولة لم تبخل على القوات المسلحة بالخط الدفاعى، ولكن القوات المسلحة هى التى أخطأت بعدم استغلاله، وللأسف الشديد فإن طائفة كبيرة من الذين يكتبون فى هذه الموضوعات يلجأون إلى مثل هذا السلوك كلما وجدوا إيجابية كانت موجودة وكأنما أصبح همهم الأول والأخير تبرئة «الدولة» أو «السياسة» أو «عبدالناصر» بالتحديد من الخطأ ليلقوا به على «القوات المسلحة» و«العسكرية» أو على «عبدالحكيم عامر» بالتحديد، وكأن كبشاً من كباش الفداء يحل مشكلة نظام كامل!

(٣٣)

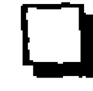
ونأتـي بعد كل هـذا إلى حديث هـذه المذكرات عن الإرهـاصات المبكـرة لحرب ١٩٦٧، ومن العجيب أن الفريـق صلاح الحديدى ينبهنا إلى ما لم ينبـهنا إليه أحد من قبل، فـهو يذكر أن رفع درجـة الاستعداد إلى أعلـى درجة قد تم يوم ١٤ مايـو، على حين أن مونـتجمرى كان يلـقى محاضرة فى أكـاديمية ناصر العـسكرية العلـيا فى ١٣ مايو، ليس هذا فحـسب، بل إن صلاح الحديدى وقد كان قائداً كبيـراً فى هذه الفترة، يذكر بكل صراحة أن التعليمات صدرت أولاً ثم قيل فى تعليل صدورها ما قيل وما نعرف عن الحشود الإسرائيلية ضد سوريا، وكأن الحديـدى ينبهنا إلى الحقيقة المختلفة عما استقر فى الأذهان من أن الحشود حشـدت على الحدود السورية فاضطرت مصر إزاء هذا إلى رفـع درجة الاستعداد وعـباراته فى هذا المعـنى واضحة وصريـحة وهو يقول:

«وكانت الأمور تسير سيرها الطبيعى فى الدولة عامة، والقوات المسلحة خاصة فى الأشهـر الأولى من عام ١٩٦٧، واسـتمر نـشاطها كـما رسم لـها فى كافـة المجالات، وكان من بين أنـشطة القوات المسـلحة ذلك العام، دعـوة وجهت إلى الفيـلد مارشال مونتجمرى، القائد السابق للجيش الـثامن البريطانى والذى انتصر على قوات المحور فى معركـة العلمين بالصحـراء الغربية، وكانت المنـاسبة مرور خمسة وعشـرين عاماً على وصولـه إلى مصر لتولى قـيادته الجديدة، أثناء الحرب الـعالمية الثانيـة. وقد ألقى محاضرة قـيمة يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ فى أكـاديمية ناصر العـسكرية العليـا، ليس المجال مجال الخوض فى تفاصيلها، ولكنى أشير إليها لمجرد أن أوضح أنـه لم تكن هناك أية علامة تشير إلى احتمال تدخل القوات المسلحة لمواجهة أى توتر سياسى على الصعيد العربـى أو العـالمى فى القريـب العاجل، ومع ذلـك فقد صدرت الأوامـــر فجـــأة وبدون مقدمات يوم ١٤ مـايو ١٩٦٧ بوضعها فى أعلى درجات الاســتعداد، وقيل فى تعـلـيل ذلـك إن المعلومـات قـد أكـدت أن إسـرائيل بـصدد غزو الجمـهورية العربيـة السورية، وأنها تجرى حشـد قواتها على حدود الدولـة العربية الشقيـقة لهذا الغرض».

(٣٤)

بل ويذهب الحديدى إلى ما هو أبعد من ذلك، فيذكر أن أحد كبار المسئولين فى جهاز خطير (يطلق عليه الحديدى اسم جهاز الحصول على المعلومات) نفى وجود هذه الحشود فيقول:

«وأذكر بهذه المناسبة أننى التقيت يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ مع أحد كبار المسئولين فى جهاز الحصول على المعلومات، ولعظيم دهشتى، علمت منه أن معلوماته لا تؤيد أنباء الحشود العسكرية المعادية تجاه سوريا، وأنه لا يرى ضرورة لإعلان حالة الطوارئ القصوى فى القوات المسلحة، ومع ذلك، فقد بدأت الإجراءات التنفيذية المعقدة، والمرهقة فى نفس الوقت، لرفع درجة الاستعداد».



وفى موضع آخر من هذا الكتاب الذى بين أيدينا يؤكد الحديدى على معنى غاب عن الكتابات اللاحقة، وهو أن مصر (على المستوى الرسمى) كانت تؤكد دوماً وعيها لأنها قد تستدرج لحرب، وأنها كانت تؤكد أنها لن تنزلق لمثل هذه الحرب:

«وربما يكون من المناسب هنا أن أذكر أيضاً أن المسئولين فى مصر، كثيراً ما رددوا فى تصريحاتهم وأحاديثهم أننا لن ننزلق إلى حرب مع إسرائيل لا نحدد نحن فيها الزمان والمكان، وكانوا فى هذه التصريحات صادقين دون شك مع ما ينبغى أن يكون».

(٣٥)

وحين يبدأ صاحب هذا الكتاب فى استعراض ما تم من استعدادات وتحركات من أجل المعركة، فإنه يقف موقف الناقد الأمين الذى يحرص على إبداء وجهات النظر المختلفة حتى ما يتعارض منها مع العسكرية. وفى الحقيقة فإن نقد الفريق الحديدى لكل هذه الخطوات قد تميز بإنصاف شديد، فضلاً عن دقة متناهية فى الوصف والتحليل وإبداء الرأى النزيه، ولست أستطيع أن أستعرض كل ما كتبه،

ولكنى أستطيع أن أشير إليه، وأن أضرب مثلاً بأهم ما يتحدث عنه وهو تغيير الخطط، ومن هذه الخطط - على سبيل المثال - خط الدفاع الأمامى الذى تغير فجأة ليشمل شرم الشيخ، وهو يروى هذا ثم يعقب عليه بقوله:

«... ومع ذلك فقد تم أثناء المرحلة التحضيرية التى نحن بصددها تغيير كبير فى الخطة القائمة فى ذلك الوقت، وتضمن هذا التغيير تعديلاً أساسياً فى الحد الأمامى للدفاع والذى كان مقرراً منذ عام ١٩٥٧ فى أعقاب الاعتداء الثلاثى، ولم يسبق مناقشة هذا الحد خلال هذه المدة الطويلة، حيث إن القيادة السياسية هى التى كانت قد أصدرت بها تعليماتها إلى القوات المسلحة، ورأت هذه القيادة وقتئذ كما سبق القول فى غير هذا الموضع ألا تتضمن الخطة أى قتال فى منطقة شرم الشيخ، ولم يكن فيها طوال هذه المدة سوى نفر قليل من أفراد المخابرات الحربية، وتزورها فى فترات متباعدة دوريات من سلاح الحدود، اكتفاء بوجود وحدة صغيرة من قوة الطوارئ الدولية واعتمادا على ندرة السكان وتمشياً مع سياسة الغموض التى كانت تكتنف الملاحة الإسرائيلية فى مضيق تيران، كما تضمنت الخطة ألا يمر الحد الأمامى للدفاع بمنطقة رفح، وركزت الدفاعات على هذا المحور عند الموقع الذى يقع غربها بمسافة ٣٨كم».

(٣٦)

ثم يروى الفريق صلاح الحديدى قصة من أعجب ما يمكن عن مدى الطموح السياسى المصرى الذى لم يكن يقف عند حد، بينما كان من المستحيل على القوات المسلحة أن تنفذ كل ما يتطلبه هذا الطموح، وتتعلق هذه القصة بما استنتجه الرئيس عبدالناصر نفسه (أو توصل إليه) فجأة من ضرورة الدفاع عن مدينة رفح ونقل دفاعاتنا الأمامية من العريش حتى رفح، ولنقرأ تفاصيل هذا الطموح السياسى القاتل حتى وإن كان نبيلاً وشريفاً وذكياً:

«... وقد كان من نقط التحول الكبرى التى تمت خلال هذه الفترة التى نتحدث عنها أن قررت القيادة السياسية، فى مؤتمر عسكرى حضره الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتحدث فيه طويلا، ضرورة الدفاع عن رفح. مذكراً أن التزاماتنا قبل

الفلسطينيين والدول العربية تقتضى الدفاع عن هذه المنطقة، حيث إنها تقع غرب قطاع غزة مباشرة، علاوة على أن الجانب الشرقى من المدينة يدخل ضمن الأراضى الفلسطينية القديمة».

«وقد كان هذا القرار مفاجئاً للجميع، إذ أن هذه الالتزامات بدأت منذ عام ١٩٤٩ وكانت قائمة عند تحديد الحد الأمامى للدفاعات شرق العريش منذ عام ١٩٥٧، وتغيير هذا الخط يفقدنا إحدى المزايا القليلة التى يتمتع بها من يسلم المبادأة إلى خصمه ويلتزم بالدفاع فى استراتيجيته العسكرية وهى ميزة اختيار الأرض الصالحة للدفاع والاستفادة من طبيعتها ـ ومع توفر الوقت ـ من دراستها وتجهيزها هندسياً، بل التدريب على خطة المعركة الدفاعية على نفس أرض المعركة، ولم يكن الوقت كافياً لدراسة المنطقة الجديدة، بل لم يسبق أن بذل مجهود لدراستها منذ عام ١٩٥٦، فلم يكن إتمام الأعمال الهندسية اللازمة بالشكل المماثل الذى تمت به فى دفاعات شرق العريش مثلاً. ومن الغريب أن تختار قيادة الجبهة وقيادة المنطقة الشرقية حلاً سريعاً وارتجالياً للدفاع عن رفح، وذلك بأن يتحرك إليها اللواء المشاة وبعض الأسلحة المدعمة له، الذى كان مخصصاً للدفاع عن العريش وغاص فى دفاعاتها قرابة عام، وساهم فى بناء تحصيناتها وقام بالتدريب على خططها الموضوعة على نفس أرض المعركة، واضطرت تبعاً لذلك إلى تخصيص لواء آخر جديد ممن شملهم الفتح التعبوى لدفاعات العريش التى كانت تعتبر مفتاح المحور الشمالى كله ويؤثر تهديدها أو سقوطها تأثيراً حاسماً على قواتنا فى المحور الأوسط».

(٣٧)

وعلى الرغم من كل هذه التحفظات العسكرية التى يبديها صاحب هذه المذكرات، إلا أن الفريق صلاح الحديدى يرى بإنصاف ـ ونحن معه فى هذا الإنصاف ـ أن الدفاع عن رفح كان ضرورياً، ولكن المشكلة ـ كما عرضها صلاح الحديدى نفسه فى الفقرة السابقة ـ كانت فى صعوبة تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة دون أن تصاب قواتنا المسلحة نتيجة لهذا بالتشتت والإرهاق، وهو يوضح هذا المعنى بطريقة حاسمة حيث يقول:

«ونحن إذا حاولنا تحليل قرار الدفاع عن رفح من الناحية السياسية فلا يسعنا إلا أن نقول إنه كان ضرورياً، حيث إن المدينة يقع معظمها فى أرض فلسطينية وتضم عدداً كبيراً من الفلسطينيين يعمل غالبيتهم بالتجارة، علاوة على أنها تقع غرب قطاع غزة مباشرة والذى كان مناطاً بجيش التحرير الفلسطينى الدفاع عنه، وستشعر قيادة هذا الجيش وأفراده دون شك بعزلتهم إن وجدوا أن أقرب القوات المصرية لهم متمركزة بالقرب من العريش وعلى مسافة تزيد على الخمسين كيلومترا، وفى نفس الوقت قد يكون القتال فى هذا القطاع قاصرا عليه دون توغل إسرائيل فى الأراضى المصرية، وحينئذ لن تجد أجهزة الدعاية المصرية مهما بلغت كفاءتها مبررات مقنعة لتخلى مصر عن القيام بواجبها نحو الأرض الفلسطينية التى وضعت أمانة فى عنقها منذ عام ١٩٤٩ وأخذت على عاتقها المسئولية الكاملة قبلها».

ولهذا فإن الفريق صلاح الحديدى يعبر عن المنحى الذى عبرنا عنه فى عجالة أو الذى حاولنا أن نستبقه فى التعليق به حين وصفنا توجيهات الرئيس عبدالناصر بوضع خطة للدفاع عن رفح بأنها كانت تمثل «الطموح الصائب القاتل»، وهو ينظر إلى الأمور من وجهة النظر العسكرية البحتة التى تُعنى بتعود القادة والقوات على الخطط التى سينفذونها والأهداف التى يسعون إليها، ولا أعتقد أن عبدالناصر وعبدالحكيم كانا واعيين لمثل هذه الأفكار أو المبادئ، وإنما كانا يسيران فى طريق المزايدة لا على بعضهما ولكن على نفسيهما كذلك، وما بالك بأمور استقرت على نحو معين منذ ١٩٤٩ فلا ينتبه عبدالناصر إلى الخطأ أو الخطورة فيها إلا فى ١٩٦٧ ولنقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات حيث يقول:

«كل هذا كان من الممكن تداركه من الناحية العسكرية ويؤدى إلى شعور القادة والقوات بالهدوء والاستقرار والراحة المعنوية عندما ينفذون خططاً سبق دراستها وإقرارها تخدم هدفاً عسكرياً محدداً أو معروفاً، أما أن يصدر هذا القرار متأخراً سنوات طويلة وعلى غير انتظار ودون أن تجد مواقف جديدة تدعو إليه، ثم تطالب القوات بالتنفيذ على عجالة وفى ظروف حرجة يسودها التوتر والانفعال، فلن يؤدى ذلك إلى حسن تدبير أو إجادة تنفيذ، وقد كان وجود المشير عبدالحكيم عامر على قمة السلطتين السياسية والعسكرية مانعاً لكل هذا الخلل لو وضحت للسياسيين الأهداف التى يسعون إليها فى إطار الاستراتيجية السياسية وربطها بالاستراتيجية العسكرية».

(٣٨)

كذلك ينتقد الفريق الحديدى (شأنه شأن الفريق أول فوزى فى مذكراته) قرار مصر بسحب قوة الطوارئ الدولية فى مايو ١٩٦٧ ويتحدث بشىء من التفصيل عن معاناة القوات المسلحة فى تنفيذ هذا القرار المتبسرع فيقول:

«ولقد كان فى قرار طلب سحب قوة الطوارئ الدولية ـ وهو قرار ليس للعسكريين يد فيه ـ مثال آخر للضباب الذى تكاثف أمام نظر السياسيين، وقد أدى الإلحاح فى تنفيذه إلى تخبط فى القرارات العسكرية، إذ تبعه قرار سياسى آخر بإغلاق مضيق خليج العقبة وطلب من القوات المسلحة تنفيذ هذا القرار بوسائلها التقليدية المعروفة، وكانت خطط الدفاع عن منطقة شرم الشيخ قد تراكمت عليها الأتربة محفوظة فى ملفاتها فى مكاتب القيادة العامة لا تلقى العناية والمراجعة منذ عام ١٩٥٦، حيث لم تكن هناك قوات مخصصة بالتحديد، لا نوعاً ولا حجماً، لهذه الجبهة النائية المنعزلة، ولم يكن القيام بالاستطلاع مسموحا به، بالإضافة إلى أن إسرائيل كانت تستخدم مضيق تيران فعلاً، وترتع فيه منذ عام ١٩٥٦».

«هذا وقد كان واجب القوة التى يعهد إليها بتنفيذ هذا الواجب ينحصر فى عمل عدد من المدافع الساحلية التى تتكفل بإصابة أية سفينة فى عبورها للمضيق الصغير الذى يفصل بين الشاطئ المصرى وجزر تيران، وكان عمل هذه المدافع فى حد ذاته بسيطاً حيث إن اتساع المضيق يعطى مراقبة سهلة وإصابة دقيقة حتى للدبابات «سى ى ١٠٠»، ولكن من الجهة الأخرى كان لابد من وقاية هذه المدافع من قذف العدو الجوى وقواته المسقطة جواً، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار لما حدث عام ١٩٥٦ عندما تقدم رتل إسرائيلى مستخدماً الطريق البرى عبر منطقة وعرة جداً كانت تعتبر مانعاً طبيعياً أمام أية قوة لها قيمتها القتالية، وهكذا كان لابد أن ينظر إلى تأمين هذه المدافع نظرة تستوجب تخصيص قوات متكاملة للقيام بهذا الواجب يخدمها نظام إعاشة يعتمد على مختلف أنواع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية».

«ولم يكن أمام القوات المسلحة لتنفيذ هذا القرار السياسى بالسرعة الواجبة سوى أن تنشئ جسراً جوياً بين مطار ألماظة ومنطقة شرم الشيخ. وتحركت على هذا الجسر قبل ضوء أول يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ وحدة متكاملة من رجال المظلات محمولين على

طائرات الهليكوبتر، وتحرك فى نفس الوقت رتل كبير برى يشمل المدافع والدبابات التى تقرر استخدامها وباقى المعدات التى لم يمكن نقلها بطريق الجو. ومن الطبيعى أن يلقى هذا الرتل صعوبات كبيرة فى الوصول إلى هذه المنطقة البعيدة، والتى لم تتعود وحدات القاهرة اجتيازها فتعطلت مئات المركبات على طول الطريق وقاسى الأفراد الأمرين من سوء الشئون الإدارية، ولم يتم وصول هذه القوة إلا بعد بضعة أيام».

على هذا النحو كانت بعثرة الجهود تضرب المثل الذى لم يضرب من قبل على مدى التاريخ الإنسانى كله، ولهذا كان حجم الهزيمة بأكبر مما يتصور أى إنسان.

(٣٩)

ويلقى لنا الفريق الحديدى الضوء على ما حدث من تعليمات بنقل لواء من المشاة إلى ميناء الطور، وكيف تم هذا النقل بارتباك شديد، لأن هذا النقل نفسه لم يكن من الخطط الموضوعة من قبل ويقول:

«وكأن هذا القدر من الارتباك الذى وقع فى نقل القوة التى خصصت لمنع الملاحة فى مضيق تيران لم يكن كافياً، فصدرت تعليمات أخرى بنقل لواء من المشاة إلى ميناء الطور ليكون قاعدة لقوة شرم الشيخ، وليحمى بوجوده فى هذه المنطقة أية عملية إسقاط جوى لقطعها وعزلها، بالإضافة إلى حماية الميناء البحرى، والمطار الموجود. وامتدت مسئولية هذا اللواء إلى الغردقة فدفع إليها بإحدى كتائبه، ولم يكن غريباً أن تنتشر مركبات هذا اللواء معطلة على طول الطريق بعد التخبط الذى ساد فكرة إرسال هذا اللواء، وما تبع هذا من إصدار أوامر متضاربة، وعلى أية حال لم يصبح لهذه القوة أية فعالية حقيقية إلا بعد فترة طويلة من الزمن وإلى حد لا يعادل تكلفة تحريكها».

هكذا نرى أن القيادة المصرية متمثلة فى عبدالناصر مرة وفى عبدالحكيم مرة وفيهما معاً مرة ثالثة، قد أضافت إلى القوات المسلحة فى أيام قليلة أعباء ضخمة تنوء بها، فها هى شرم الشيخ قد أضيفت، وها هو خط المواجهة قد استطال إلى الضعف، وها هى رفح قد دخلت فى إطار ما ينبغى لنا أن نحافظ عليه، وها هى الطور تحظى هى

الأخرى بلواء ينقل إليها!! وليس هذا فحسب، ولكن الخطط نفسها تتغير بين كل لحظة وأخرى.



وبعد أمثلة كثيرة يبلور الحديدى رأيه فيما شاب هذا الخطة المصرية من تغيير مستمر بل ومفاجئ فيقول:

«... وهكذا سارت الأمور المتعلقة بالخطط الموضوعة، واستخدم جزء كبير من الاحتياطى العام الذى كان مخصصاً للمنطقة الشرقية فى محور آخر وضع تحت قيادة القيادة العامة مباشرة، ولم يكن لهذا المحور أى ارتباط بالمسرح الرئيسى فى سيناء أو تأثير عليه. وزاد الموقف ارتباكاً وخروجاً على التخطيط الهادئ المتزن الذى تم فى عدة سنوات، أن ثارت شكوك حول إمكان قيام العدو بضربته الرئيسية على المحور الجنوبى من مسرح العمليات، مطوقاً لجزء كبير من قواتنا، وهذا المحور ـ كما سبق القول فى الباب الثانى ـ لم يكن معتبراً ذا أهمية خاصة للأسباب التى ذكرت فى تقدير الموقف الاستراتيجى عند دراسة طرق الحل المفتوحة أمام العدو، وكان النشاط المتوقع عليه لا يزيد على هجوم ثانوى متعاوناً مع الهجوم الرئيسى على المحور الأوسط. واقتضى هذا الموقف الجديد دعم قوات المحور الجنوبى بما يقرب من فرقة مشاة ولواء مدرع. وهذا التزام جديد لم تكن الخطة الأصلية مستعدة لمواجهته إلا باستخدام الاحتياطى العام عند الضرورة، ولكن عملية الفتح التعبوى أضافت إلى القوات المسلحة عدداً من التشكيلات بصرف النظر عن كفاءتها وكفاءة تسليحها وكفاية معداتها، ولم يكن أحد يستطيع أن يجد الحل الشكلى لأى تورط جديد أو أى خروج عن التخطيط السابق عمله، ولم تتقيد القوات الجديدة بالتزام الحد الأمامى لدفاعات المحور الجنوبى عند «التمد» بل تجاوزتها حتى الكونتلا».

(٤٠)

ويفاجئنا صلاح الحديدى فى هذا الكتاب باعتراف عسكرى خطير، وهو أن مؤتمر ٢ يونيو ٦٧ الذى انعقد بحضور عبدالناصر ونوابه والقادة، قد انعقد وانفض دون أية استعدادات لتنفيذ ما ورد فيه، بل وقد غاب عنه رئيس أركان القوات الجوية وهو

ما يبدو أن صلاح الحديدى قد اكتشفه بنفسه عندما رأس المحكمة التى تولت محاكمة قادة الطيران، فيقول:

«وكان من الطبيعى أن تُتخذ عدة قرارات عسكرية فى أعقاب هذا المؤتمر تنفيذاً للوضع السياسى الأخير، وكان ضمن هذه القرارات ضرورة إخلاء المطارات الأمامية فى سيناء من الطائرات حتى لا تكون لقمة سائغة لطائرات العدو عند قيامها بالضربة الأولى. وحتى هذا القرار المنطقى لم يكتب له التنفيذ، بل إن الصورة الواضحة التى وضعها الرئيس الراحل عن توقعاته لم تخرج عن جدران القاعة التى عُرضت فيها، فقائد الجبهة فوجئ بهجوم العدو يوم ٥ يونيو، وقيادة العمليات فى الأردن التى كان يمثلها ضابط مصرى كبير نيابة عن رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرى لم تحط علماً بتصورات الرئيس للأحداث الواقعة، بل إن رجال القوات الجوية والدفاع الجوى لم يبلغهم أن قواتهم ستكون هدفاً للعدو بعد يومين أو ثلاثة أيام، حيث إن قائد القوات الجوية ومعاونيه الذين حضروا هذا الاجتماع التاريخى وجدوا أنه من الأنسب ـ لأسباب تعللوا بها ـ ألا يعلنوا هذه التوقعات على قواتهم المقاتلة، بل لم يخطر بها رئيس أركان القوات الجوية الذى لم يكن موجوداً فى الاجتماع».

«سيحكم التاريخ فى يوم من الأيام ـ على ضوء ما دار فى هذا المؤتمر ـ على أبناء هذا الجيل من العسكريين، وسيعتبر هذا الاجتماع مرجعاً هاماً يستند عليه عند إصدار أحكامه. ولاشك أن المؤرخ المنصف الدقيق سيصدر حكمه مراعياً الظروف السائدة كلها، وستكون التفاصيل التى ظهرت أمام المحكمة العسكرية العليا التى تولت فيما بعد محاكمة المتهمين من رجال القوات الجوية عن نكسة الطيران ومسئوليته عن الهزيمة بمثابة الضوء الكاشف لتلك الظروف التى يقف خلفها كبار المسئولين».

يكتفى الحديدى بهذا دون أن يلخص ما دار فى المحاكمات التى تمت برئاسته.

(٤١)

ونأتى إلى الموضع الذى ينبغى أن يتحدث فيه المؤلف عن تفاصيل سير المعارك الحربية فى حرب ١٩٦٧ بعد أن حدثت ضربة الطيران الأولى التى نعرفها جميعاً،

وعندئـذ نجد المؤلف وهو يدخـر مفاجأة قاسـية ليفجـرها، وهى أن الهجوم الـبرى قد حدث قبل الـهجوم الجوى، وقد تعـرض محمود رياض لهـذه الحقيقة فى مـذكراته (التـى نشرت بـعد مذكـرات صلاح الحديـدى بسنـوات) على أنـها حقـيقة وقـعت بالفعل:

«فلو كان صحيحاً أن العدو بدأ هجومه البرى فى السابعة والنصف من صباح يوم ٥/ ٦ ـ وهذا صـحيح علـى الأرجح ـ فقد ارتـكب العدو بـذلك خطأ جـسيماً، كـما ارتكبت قواتنا خطـأ أكبر جسامة. فقيام العدو بعمل عدائـى داخل حدودنا مهما كان صغيراً ومهـما كانت أهدافه محدودة قبل تـدمير قواتنا الجوية وقبل اسـتخدام العدو لقواته الجوية، كان من المـمكن أن يشعل الموقف كله حيث كان التـوتر قد بلغ أقصاه، وكان من الممكـن أن تقوم القوات المصرية ـ البـرية والجوية ـ بعملية رفـع فورية توثر ولا شك علـى التخطيـط الذى وضعته الـقيادة الإسرائيـلية لتدمـير قواتنا الجـوية فى قواعدها، ومعنى هذا أن الـهجوم على موقع أم بسيس الأمامية قبـل ساعة الصفر التى حددت لـضرب القـوات الجوية فـى قواعدهـا دعوة إلـى القوات المـصرية ـ الجـوية والبرية ـ للقيام بما يشبه التحضيرات المـضادة أقل ما تؤثر بها على القوات الإسرائيلية أن يرتبك الجدول الزمنى المعد لتدمير طائراتنا فى مطاراتها».

«ومن الجهة الأخرى فقد فقدنا فرصة ثميـنة، فرصة الساعة والربع التى مرت بين وضوح نية إسرائيل العدوانية والتى بدأت فعلاً بـاشتباك مسلح فى السابعة والنصف، سقط فـيه لاشك قتـلى وجرحى مـن الجانبين، وبين الـتاسعة إلا ربـعاً، حيث انـفجر الموقف كله بالهجمات الجوية التى وجـهت إلى جميع قواعدنا الجوية فى وقت واحد تقريباً و بهجمات مـتعاقبة أحكم توقيتها وتدبيرها ونـفذت بلاشك على أحسن وجه ممكن».

«ولو كان حادث مهـاجمة أم بسيس الأماميـة قد وصلت معلوماتـه إلى القيادات فى الخلف بـطريقة فورية كـما يجب عند إدارة المعـركة، وكانت هذه القـيادات تقدر تقديراً سليماً أهمـية الأخذ بالمبادأة وتسلم بأهمية الدفاع الإيجـابى النشط حتى إن كنا فى وضع دفاعى بحت، لـربما تغير الموقف كله أو على الأقل كـان من الممكن أن يأخذ شكلا آخر».

«لقـد كان من المـمكن أن تـنتهـز القوات الجـوية الفـرصة فتـقوم بتـنفيـذ خطتـها

الهجومية التى كانت قد أعدتها من قبل لضرب بعض القواعد الجوية فى جنوب إسرائيل كما سبق القول، وكانت الظروف مناسبة لذلك، والتوقيت ملائماً، فالعدو قد بدأ بإطلاق النيران، وهذا ما حذرت منه معظم الدول الكبرى، فالمناخ السياسى العالمى يسمح لنا بتصعيد الموقف العسكرى إلى أقصى درجاته، والقانون الدولى يبيح لنا ردع العدو حفاظاً على حدودنا ودفاعا عن أنفسنا. أما من جهة التوقيت، فعلى ضوء الأحداث التى وقعت، والقرارات التى اتخذت ـ وقد علمناها فيما بعد ـ فإن الساعة التاسعة إلا ربعاً كانت هى المحددة لبدء العدوان الكبير على مصر، بمعنى أنه فى حدود الساعة السابعة والنصف من صباح هذا اليوم، كانت قوات العدو الجوية مشغولة فى التحضير لشن هجماتها، وليس هناك ظروف يتمناها المخطط المصرى ليختار فيها توقيتاً لأعماله الهجومية أفضل من تلك الظروف، حيث تكون إجراءات خصمه الوقائية أضعف من أى وقت آخر، وقواته المخصصة للهجوم البرى متخذة أوضاع الهجوم أو متحركة إليها. وفى الحقيقة أنها كانت فرصة الجيل كله لتقوم قواتنا الجوية،وتشكيلاتنا البرية، بتنفيذ خططها الهجومية المحدودة السابق ذكرها فى أعقاب هجوم العدو على موقع أم بسيس الأمامية، ولا يقبل الاعتذار بعدم الاستعداد للقيام بهذا الهجوم، لاسيما للقوات الجوية، حيث إنها كانت فى أوضاع الهجوم منذ إعلان حالة الاستعداد للقوات المسلحة يوم ١٤ مايو ١٩٦٧، واحتلت القواعد المتقدمة من سيناء، ولم تنسحب منها حتى بعد مؤتمر ليلة ٢ يونيو (حزيران) الذى أعلن فيه الرئيس قراره الخاص بالاستعداد لتلقى الضربة الأولى ثم القيام بعدئذ بضربة مضادة، ولا أظن أن أحداً كان يقدر أن الضربة الأولى للعدو يجب أن تكون ضربة قاتلة حتى نقوم بعدها بالضربة المضادة».

«وخلاصة القول.. إن هناك سؤالاً هاماً يحتاج إلى إجابة: هل علمت القيادة المصرية وقيادة الجبهة على الأقل بهذا الهجوم على الموقع المتقدم بمجرد وقوعه أم لم تعلم؟ إن كانت قد علمت به فهل كانت تتصور أن هذا الاشتباك الذى أدى إلى دخول قوات العدو داخل حدودنا مثله مثل عملية الاستيلاء على العوجة التى قام بها العدو عام ١٩٥٥، وانتهت دون رد فعل عسكرى على الإطلاق من جانبنا؟ وحتى رد الفعل السياسى كان مجرد بيان خافت ألقاه مندوبنا فى هيئة الأمم المتحدة وقتئذ، أم كانت تتصور أن مثله مثل المشاجرات التى تقع فى شوارع القاهرة بين شخصين

يمسك أحدهما بتلابيب الآخر، ثم يكتفى المتشاجران بما وجهه كل إلى خصمه من سب وإهانة، وربما تمزيق الملابس ثم تكون نهاية المشاجرة؟ لا أظن أن هذا يمكن أن يكون خيالاً مقبولاً فى وقت بلغ فيه توتر الأعصاب مداه، واستعداد قوات الدولتين بلغ أقصاه، وينتظر كل جانب ما سيقوم به الجانب الآخر، وينتظر المجتمع العالمى أن يقع أحد الجانبين فى الخطأ، خطأ إطلاق الطلقة الأولى».

«أما إن كانت قيادة الجبهة لم يصلها نبأ الاستيلاء على موقع أم بسيس بطريقة فورية كما يجب أن يكون عليه الحال فى تنظيم إدارة المعركة الدفاعية، مهما كان سبب ذلك، فلا أظن أن الموضوع يحتاج منا إلى تعليق على مدى المكاسب السياسية والدعائية التى كان من الممكن إجراؤها، والتى كان من الممكن أن تقلب الموقف العسكرى رأساً على عقب».

(٤٢)

ولأنه لم يتح للفريق الحديدى أن يشهد هذه الاشتباكات، فإنه يدعو إلى دراستها وتحليلها، وهو حريص على التأكيد على أنها وقعت بالفعل وهو يعتذر عن القيام بهذا الدور لأنه لم يكن قريباً بالدرجة الكافية، وهو عذر غير مقبول، فقد كان بوسع صاحب هذه المذكرات أن يرجع إلى المصادر التى أشار علينا بالرجوع إليها، ويصل إلى ما يستطيع من نتائج، وأن يسجل بأمانته التى رأيناها أن هذا هو ما استنتجه لا ما رآه، وأن هذا ما توصل إليه لا ما شارك فيه، وليس من حقى أن ألوم صاحب المذكرات ولكن من حقى أن أعتب عليه:

«أما عن الاشتباكات البرية التى بدأت مباشرة فى سيناء بعد خروج الطيران من المعركة، فلن أتعرض لها فى هذا العمل (هو يسمى الكتاب بالعمل)، حيث لم يكن لى شرف الاشتراك فيه بالقدر الذى يمكن من وضع الصورة التفصيلية أمام القارئ، وأرانى مضطراً مرة أخرى إلى القول بأننى لم أكن فى الموضع الذى أستطيع منه رؤية الأحداث كلها، ومن جميع الزوايا، وترتيب بعضها على البعض الآخر، ومع ذلك فإن مرحلة الاشتباكات هذه، تعتبر من أسهل الأعمال التى يمكن تسجيلها تاريخياً

بمعرفة الجهات الرسمية المسئولة، إذ أن وثائقها لاشك محفوظة فى القيادة العامة للقوات المسلحة، وهى لابد ستتولى فى يوم من الأيام إصدار التاريخ الرسمى لهذه الفترة معتمدة على سجلات الحرب التى يدون فيها كل الأحداث التى وقعت، والقرارات التى اتخذت كإجراء حتمى وروتينى. وقد يكون فى تحليل هذه الأحداث والقرارات اختلاف فى رأى الباحثين عن دوافعها أو فى تقرير نتائجها، أما كونها قد وقعت فعلاً فلا ينبغى أن يكون هناك خلاف حوله».

(٤٣)

ولكن صاحب هذه المذكرات مع هذا حريص على أن يشكو من التشوش الذى كان يصل القيادة عن هذه الاشتباكات، ويبدو أن هذا هو السبب الذى جعله يحجم عن دراستها وتقييمها، وإن كان بالطبع قد أشار إليها وأكد على حدوثها وعلى أهمية دراستها حيث يقول:

«كانت أنباء الاشتباكات فى سيناء تصل إلينا فى القاهرة مشوشة وغير كاملة، وربما كانت أيضاً متناقضة أو غير سليمة، إذ لم يكن هناك أسلوب ثابت لنشر معلومات عن الموقف بطريقة منظمة على القيادات فى باقى الجبهات، ولذا كان نقل هذه الأخبار على الأغلب يعتمد على صلاتنا الشخصية بباقى ضباط القيادة العامة. وكنا قد بذلنا ما فى استطاعتنا لتجهيز قوات القاهرة بدورها فى الدفاع عنها أو إرسال بعض العناصر إلى الجبهة كاحتياطى لقواتها حسب القرار الذى يتخذه القائد العام، كنا نتلمس الوسيلة لنلم بالموقف على حقيقته لارتباط هذا بالدور الذى ستقوم به قواتنا فى المعركة.. وكان الموقف يدعو للدهشة».

«والغريب أن أحداً فى القيادة العامة بما فيها رئيس هيئة الأركان، لم يكلف نفسه مشقة السؤال عما اتخذناه من قرارات، أو يتابع ما قمنا به من تحرك للقوات واستنفارها فى هذا الواجب الكبير، بل الحيوى، لو صحت المعلومات التى أبلغت إياها، وكأن هذه المعلومات وهذا التكليف الذى أمرت به، مجرد خواطر، أو خلاص من مسئولية تؤرق المسئولين فى القيادة العامة، وقد استشرى القلق والتوتر فى

التشكيلات المرءوسة كانعكاس طبيعى لما اعترى قيادتنا الكبرى من شطط وشلل فكرى، حتى إنه وصلتنى معلومات عن إسقاط جوى قام به العدو فى منطقة بالقرب من جيب أبى رواش غرب القاهرة وإسقاط آخر تم فى مطار القاهرة الدولى، وتلويث فى مياه إحدى القنوات فى محافظة بنى سويف، ومن الواضح أن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم يكن لهذه المعلومات أى أساس من الحقيقة».

(٤٤)

وفى بداية كتابه يتحدث الفريق صلاح الحديدى بموضوعية شديدة عن حرب ١٩٥٦ ودور القوات المسلحة فيها، ذاكراً بكل الوضوح أن القوات المسلحة تعرضت لهزيمة فيها ولكن هذه الهزيمة اختفت واختفت أسبابها بسبب براعة الإعلام المصرى، وهو يعترف بأن أجهزة الدعاية المصرية هى التى حولت الانسحاب من سيناء إلى مخطط استراتيجى معد من قبل، وصورت قتال بورسعيد المحدود الذى استمر لعدة ساعات على أنه عمل خارق.. وهكذا ضاعت الحقيقة... ويقول:

«أما عن الاعتداء الثلاثى الإنجليزى ـ الفرنسى ـ الإسرائيلى الذى وقع عام ١٩٥٦، فقد كان مهزلة كبرى، ارتكب فيه الحلفاء الثلاثة من الأخطاء السياسية والعسكرية ما أفقدهم النصر الذى كاد أن يقع بين أيديهم، ولعل ترددهم، وصلافة المستعمر فيهم، ثم تقاعسهم فى النهاية، قد أدى إلى قلب المبادئ وتغيير البديهيات، فهى المرة الأولى ـ فى حدود ما أعلم ـ التى يحقق فيها جانب نصراً عسكرياً، ويفشل فى نفس الوقت فى تحقيق أهدافه السياسية، فلا يحقق هدفاً استراتيجياً له أثره على سير الأمور من الناحية السياسية، ويتبدد الجهد العسكرى كله، رغم نجاح تخطيطه وتنفيذه، بعد أن اصطدم بصخرة الموقف الدولى حينئذ، والذى كان ينحصر فى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد أعطت الإشارة الخضراء لحليفاتها فاعتبروا متمردين».

«وتلقفت أجهزة الدعاية المصرية هذه النتائج وكانت فرصتها الذهبية، لتحول الانسحاب من سيناء إلى مخطط استراتيجى معد من قبل، كما صُور قتال بورسعيد الذى استمر لعدة ساعات قبل سقوط المدينة وكأنه عمل خارق، ثم قورنت أعمال

المقاومة التى بدأت بعد احتلال المدينة وعـزلها،بالأعمال التى تمت فى روسيا وأوروبا إبان الحرب العالميـة الثانية. وهكذا ضاعت الحقـيقة واختفت معها الأسبـاب الحقيقية للهزيمة التى وقعـت بالقوات المسلحة المصرية، سواء بضرب الـقواعد الجوية وتدمير سلاح الـطيران عن آخـره تقريبـا قبل أن يشـترك فى القـتال، أو بالسـرعة التى تم بـها الانسحاب من سينـاء، وما صاحب هذا من هرج ومرج وفقد السيـطرة على القوات، أو بنجاح الـقوات الإنجليزية فى احـتلال مطار الجميل بـبورسعيد رغم توقـع محاولة الاستيلاء عليه، بل التأكد من ذلك مسبقا».

(٤٥)

ومع كل هذا النقد فإن صلاح الحديدى يذكر الجوانب الإيجابية فى حرب ١٩٥٦ (وهى فى رأيـه فرديات متـناثرة فى الأغلـب)، وهو لا يفعـل هذا من باب الانـتصار للقـوات المسلحـة أو لقيادتـها، ولا من باب الهـجوم والانتقـاد، وإنما هو يحـاول بعد فوات الأوان ـ بالـطبع ـ أن يقدم إحـدى صور التحليـل العلمى لـلتاريخ العـسكرى الذى وجد طريقه للتحقق بالفعل على أرض الواقع دون أن نعنى بتأمل ما حدث فيه، ومن المؤسف جداً أن حـرب ١٩٥٦ لم تجد حـتى الآن من يـقدم لهـا وعنهـا دراسة تحليلـية كاملة، وذلك أنـها صورت كنصر حـاسم وفقط، وأغلقـت دون الحديث عن تفصيلاتها العسكرية الأبواب والنوافذ فى ظل الشمولية والإعلام الدعائى الفج الذى سخر نفـسه للحديث عـن النصر السيـاسى، وبلغت البـجاحة والافتراء علـى النفس والتاريخ والحقيقة أن صورت حرب السويس فى ١٩٥٦ على أنها نهاية عصر وبداية عصر آخر، وعلى هذا النحو فلم يـكن من الممكن تصوير ولا دراسة أى شيء حدث فيها، ولا الإيجـابيات نفسها، لأن مثل هذه الإيـجابيات تتضاءل تماماً أمـام هذا النصر الإعلامى السـاحق الماحق الذى أودى بنـا فيما بعد، ولنـقرأ هذا التفريـط الذى يرويه الحديدى عن حرب ١٩٥٦ ويقول:

«إننى مع هذا لا يمكن أن أغفل البطولة الحقيـقية التى أبداها رجال مجموعة اللواء المشاة الذى قاتـل فى أبو عجيلة بكل شجـاعة وبسالة، أو رجال المقاومة، الـعسكريون

منهم والمدنيون، الذين جعلوا من بورسعيد تحت الاحتلال الإنجليزى جحيماً لم يطقه المحتلون، ومقبرة لأبناء بعض اللوردات المستعمرين، كما لابد لى من الإشادة بأعمال البطولات الفردية التى عرفت وأذيعت عن بعض الضباط، ولاسيما الصغار منهم، والجنود الذين قاموا بواجبهم فى القتال على الوجه الأكمل، وضحوا فى هذا السبيل بأعز ما يملكون، ضحوا بحياتهم وبوجودهم أصلاً فى الحياة، ومع كل هذه التضحيات بالشهداء، بجانب التضحيات المادية الكثيرة، وعلى رأسها سلاح الطيران المصرى، فلم تكن معارك سيناء أو بورسعيد كافية لتجعل قواتنا قوات مقاتلة ذات خبرة وذات تاريخ عسكرى مجيد، ولم ينجح القتال المحدود الذى تم فى أجزاء متفرقة من شبه جزيرة سيناء، أو الانسحاب الطويل الذى تم معظمه على الأقدام لمسافة متوسطها ٢٠٠كم،أو الفوضى التى سادت القيادات والوحدات، لم يُجد كل هذا فى صقل القوات المصرية بطابع خاص وإضافة أمجاد عسكرية لتاريخها».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

5

شاهد على حرب اليمن

الفريق صلاح الدين الحديدى

دار الخيّال

(١)

صدر هذا الكتاب عن مكتبة مدبولى، ونشرت طبعته الأولى عام ١٩٨٤، أى بعد عشر سنوات من الكتاب الذى أصدره نفس المؤلف عن حرب ١٩٦٧ (وهو الكتاب الذى تناولناه فى الباب السابق من هذا الكتاب)، ويقع الكتاب الذى بين أيدينا فى ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط.

يلتزم الفريق صلاح الحديدى فى هذا الكتاب بنفس العنوان وبنفس المنهج الذى التزم به فى كتابه السابق، ولكننا نلاحظ فى سهولة أن قدرته على الكتابة قد تنامت، وأن إحاطته بالفكرة التى يعرضها تبدو متعمقة، وأن أفكاره أكثر تماسكا، فهو يكتب الكتاب لا لمحاولة الإجابة عما هو حائر فى الوصول إليه من الحقائق ولكن ليقرر وليدعم وجهة نظر ارتآها وكونها وكتبها من قبل، أو صرح بها لمستمعيه والقريبين منه، وهو ـ على سبيل المثال السريع الكاشف لهذا الخلق ـ يفصل تماماً ما بين السياسة والعسكرية، ويصرح فى المقدمة بأن القوات المسلحة ليست إلا وسيلة فقط وليست مسئولة عن القرارات ويقول بكل وضوح:

«إن التوفيق أو عدم التوفيق فى اتخاذ القرارات الكبرى لم يكن بيدنا نحن العسكريين، فالقوات المسلحة لا تعدو أن تكون وسيلة فى أيدى السياسيين، يحققون بها أهدافهم، وعلى أكتاف هؤلاء السياسيين وحدهم تقع مسئولية هذه القرارات».

ويصر الفريق الحديدى فى معظم صفحات هذا الكتاب على المنهج الذى التزم به من قبل فى كتابه «شاهد على حرب ١٩٦٧» فى عدم ذكر الأسماء، ولست أجد مبرراً واضحاً لهذا الذى يفعله فى هذا الكتاب، وبخاصة وهو يرى أن مصر لم تهزم فى أى معركة فى هذه الحرب، وأن العسكريين لم يخطئوا فى شيء، فلماذا إذن يجنبهم أو يجنب معظمهم الحرج بأن يتجنب ذكر الأسماء؟ لنا أن نستنكر عليه هذا السلوك وأن ننتقده فيه، ولكن علينا فى ذات الوقت أن نستثنى فنثنى عليه فى المواضع التى صرح فيها بالأسماء، وهى مواقع قليلة، ولكنه فى المقابل يهمل أسماء كثيرة يحتاجها التاريخ، فهو لا يذكر اسم قائد الصاعقة فى صفحة ٤٠، ولا اسم رئيس فريق الضباط الذى رافق السلال فى صفحة ٦٣، ولا أسماء الطيارين السعوديين الذين لجأوا إلى مصر فى صفحة ١٠٧ ... وهكذا.

(٢)

ويحفل هذا الكتاب بكثير من الرؤى المهمة التى تتعلق بالإطار العام لحرب اليمن، ولكن كاتبه يوردها دون قصد واضح أو تركيز متعمد على آثارها المباشرة وغير المباشرة، وعندئذ يبدو وكأنه يكتفى بأن يسرد الأحداث التى وقعت بالفعل دون أن يشير إلى مدلولاتها العميقة، ومن هذه المواضع قصة هروب الطيارين السعوديين إلى مصر التى تدلنا على مدى التأثير الذى كان الرئيس عبدالناصر يتمتع به فى البلاد العربية فى أثناء معمعة حرب اليمن وهى حقيقة واقعة غابت كثيراً الآن:

«فعلى حين غرة، ودون توقع أو انتظار، وبدون أى مجهود بذل من جانب مصر، وقع حادث، ربما كان فردياً فى بعض التقديرات، إلا أنه كان له أثره المدوى على الصعيدين العربى والدولى. ذلك أن مطار أسوان تلقى فجأة رسالة من طائرة حربية سعودية أمريكية الصناعة تطلب فيها الإذن بالهبوط، وتعلن أن بها ضابطاً طياراً ومساعده يطلبان اللجوء إلى مصر، وفعلا هبطت الطائرة».

«كان لهذا الحادث أثره البعيد على مستقبل سير الأحداث فى شبه الجزيرة، سيما وقد تبع هذه الطائرة طائرتان أخريان تحملان خمسة آخرين، جميعهم من القوات

الجوية السعودية، طلبوا اللجوء إلى مصر. وكم كان مذهلاً حقاً أن يصل إلى مطار القاهرة الدولى بعد يوم واحد ثلاث طائرات مقاتلة أردنية على التوالى، تحمل ثلاثة ضباط طيارين، على رأسهم قائد القوات الجوية الأردنية الرائد سهل حمزة، والجميع يطلب اللجوء إلى مصر، وقد أعلنوا أنهم قاموا بهذا العمل لعدم الاقتناع بموقف المملكة الأردنية السياسى تجاه الحرب الدائرة فى اليمن».

ويردف صاحب المذكرات بالقول:

«وقد تبين لنا أن قرار اللجوء إلى مصر جاء توقيته عفواً من كلا الجانبين، بمعنى أنه لم يكن هناك اتفاق بين الطيارين السعوديين وزملائهم الأردنيين، بل شعر كل جانب على حدة أن واجبه القومى يحتم عليه أن يسلك هذا المسلك، سيما بعد القرار الذى اتخذته القيادة المشتركة الأردنية/ السعودية لقصف ميناء الحديدة جواً. ولما كان هذا القرار يتعارض مع أمانيهم القومية وعروبتهم الأصيلة، بالإضافة إلى أنه يعتبر عملاً انتحارياً لا مبرر له، وذلك لاقتراب المسافة التى ستقطعها طائراتهم من مدى عمل طائراتهم المقاتلة (أى طائرات بلادهم التى هربوا منها)، فقد استقر الرأى ـ دون سابق اتفاق كما سبق القول ـ على أن يسلكوا هذا المسلك رغم ما يحمله من مخاطر وما قد يشوبه من تفسيرات».

«كان من الطبيعى أن تستغل أجهزة الدعاية المصرية هذين الحدثين على الوجه الأكمل، ومن المعلوم أن الحقيقة فوق أية مهاترة أو ادعاء، والحقيقة هنا واضحة لا تحتاج إلى برهان لإثباتها فى المجال الإعلامى، ولاشك أن مد القومية العربية كان قد بلغ ذروته فى هذه الآونة بين الشعوب العربية كلها، وكانت تلميحات الرئيس عبدالناصر ـ مجرد التلميحات نحو موضوع معين أو اتجاه ما ـ كافية لإلهاب مشاعر الجماهير العربية كلها وإثارة نفوسهم، وقد اهتزت مشاعر الشعوب العربية بعد انفصال سوريا، وقد رأت هذه الشعوب كيف سقطت أول لبنة من لبنات الوحدة العربية التى تبنتها مصر ويعتبرها الرئيس عبدالناصر مركزاً للدوائر الأولى من سياسته ذات الدوائر الثلاث. لقد كان الشعب العربى كله يغلى حماساً لنصرة مصر، ولم يكن لجوء هؤلاء الطيارين إليها (إلا) انعكاساً لهذا الحماس المتدفق الذى شعر به معظم المواطنين من الخليج إلى المحيط. ولم يجد هؤلاء الشبان وسيلة لإثبات وطنيتهم أشرف من مخاطرتهم للوصول إلى أرض الكنانة ليساهموا بموقفهم هذا فى تحقيق وحدة الشعوب العربية بطريقة أكثر إيجابية».

(٣)

وترينا هذه المذكرات فى موضع آخر أن تأثير الرئيس عبدالناصر امتد إلى الملوك السابقين أنفسهم، وهذا هو ما يرويه صلاح الحديدى عن دور الملك سعود فى مساعدة عبدالناصر فى أثناء حرب اليمن، وهو الدور الذى وصل إلى أن يتحرك الملك السعودى السابق شخصياً من أجل تأييد سياسة عبدالناصر:

«ويبدو أن الملك الراحل كانت له بعض الأفكار الخاصة به، إذ طلب أن يقوم بزيارة اليمن، وفعلاً تحققت رغبته فى أبريل عام ١٩٦٧، وعند وصوله إلى صنعاء أعلن اعترافه بالجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عدم اعترافه بالملك فيصل ملكاً على السعودية».

«ولاشك أن هذين التصريحين كانا مفاجأة لمصر وللعالم العربى كله، ولا أظن أن الرئيس عبدالناصر كان على علم بهما قبل إذاعتهما، وزادت دهشتنا عندما قرر الملك سعود أن يترك ابنيه خالد ومنصور فى صعدة القريبة من الحدود السعودية ليؤثرا على القبائل التى تقاتل مع البدر والأمير الحسن، وقد يضعفان أيضاً الموقف الداخلى فى السعودية».

على هذا النحو نرى بكل وضوح أن المناخ السياسى العربى كان لا يفتأ يومض بتأييد السياسة المصرية والرئيس عبدالناصر بقوة شديدة، ولكن فيما يبدو فإن الأداء العسكرى لم يكن على المستوى الكفيل بالإفادة من هذا التأييد فى خلق مواقف عسكرية كفيلة بحسم المعارك لصالح مصر.

(٤)

وعلى الرغم مما أثبتناه نقلاً عن صاحب هذه المذكرات من أن الأداء العسكرى المصرى لم يكن كفيلاً بحسم المعركة فى اليمن، إلا أن هذا الكتاب يحفل بتصميم مؤلفه الفريق الحديدى وإصراره فى مواضع كثيرة منه على أن القوات العسكرية المصرية لم تخسر معركة واحدة فى حرب اليمن، وهو قول يبدو متناقضاً مع

معلوماتنا عن هذه الحرب أو عن نتيجتها أو حتى عن استمرارها كل هذه الفترة، ولكان صاحب الكتاب يدلل على صوابه بتحليلات عسكرية قد تكون قادرة على إقناعنا إلى حين دون أن تغير الصورة الذهنية المرتسمة والمستقرة فى عقولنا وهو يقول:

«ومن الغريب أن القوات العسكرية لم تخسر معركة واحدة... فمن ناحيتها قامت بواجبها على الوجه الأكمل، وربما بأقل النفقات العسكرية الممكنة فى مثل هذه الظروف. وللجندية مبادئ وقوانين منها مبدأ الاقتصاد فى القوى عند التخطيط والتنفيذ لأية معركة من المعارك، وليس المقصود هنا بالقوى مجرد القوى العسكرية، رغم أن هذا أساسى وضرورى. بمعنى ألا تكلف كتيبة مثلاً بإنجاز ما تستطيع سرية أن تنجزه، ولكن الاقتصاد هنا أشمل وأعم، اقتصاد فى المجهود،وفى الوقت،و فى التكلفة سواء فى الأفراد أو المعدات أو الذخائر أو الوقود أو ما إلى ذلك، اقتصاد فى كل شىء لاشك أن القوات العسكرية وقيادتها قد التزمت به فى التخطيط وفى التنفيذ».

«وعلى هذا، كيف نكون قد التزمنا بالاقتصاد العسكرى فى كل شىء، ومع ذلك ازداد إنفاقنا العام عن كل التصورات، وأجبرنا فيما بعد على الاقتراض بشروط مجحفة، لابد أن هناك خطأ ما وقعنا فيه أو انزلقنا إليه دون تقدير أو حساب للخطوات. خطأ أكبر شأناً وأبعد أثراً من أى خطأ عسكرى من المحتمل أن نكون قد وقعنا فيه».

وفى نهاية كتابه يؤكد صاحب هذه المذكرات للمرة الثالثة على فكرة نجاح العسكرية المصرية فى كل المعارك التى خاضتها فى هذه الحرب فيقول:

«فإذا ما حاولنا أن نلمس نواحى الإشراق فى هذه الحملة مبتدئين بالناحية العسكرية فيمكننا أن نقول بصفة عامة أن القوات المسلحة قد قامت بتنفيذ ما كلفت به على أحسن وجه ممكن وسط الظروف التى كانت سائدة وقتئذ. فلم تدخل معركة إلا وانتصرت فيها وحققت الأهداف الموضوعة لها بصرف النظر عن الخسائر التى تكبدتها وأسباب ذلك، وانتشرت قواتنا فى أرجاء البلاد مسيطرة على المناطق المتمركزة فيها وعلى ما حولها من جبال ووديان. وعموماً لم تتقاعس وحدة عن البذل عندما كان البذل مطلوباً لتحقيق الغرض وللحفاظ على شرف العسكرية فأبقت بذلك على سمعة الجندية المصرية».

وهو يثنى كذلك على التخطيط الإدارى لمعارك حرب اليمن، ويقدم الأدلة على

مدى النجاح الذى حققته مصر فى هذه الحرب من ناحية الإعداد والتموين والإجراءات الإدارية المساعدة، وهو يفعل هذا بعبارات حاسمة واضحة يقول فيها:

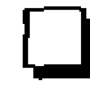
«أقول إن حملة اليمن قد نجح تخطيطها الإدارى إلى أبعد حدود النجاح، فلم تعان القوات فى يوم من الأيام نقصاً فى واحد من مطالبها الأساسية رغم طول المسافة وتعدد أنواع النقل، ولاشك أن السلطات المدنية فى مصر قد عاونت إلى حد بعيد فى توفر هذه الوسائل، بالإضافة طبعاً إلى أن هذه الاحتياجات الضخمة التى كانت تصل إلى مسرح العمليات كانت على حساب احتياجات المواطنين.. هذا وقد لعبت الطائرات الأنتينوف دوراً رئيسياً فى نقل هذه الاحتياجات لطول مداها من ناحية، ولقدرتها على استيعاب الحمولات الثقيلة من ناحية أخرى، بالإضافة طبعاً إلى عامل توفير الوقت».

«ويدخل ضمن النجاح الإدارى لهذه الحملة، ما قدمته الخدمات الطبية فى القوات المسلحة من مساعدات قيمة فى علاج المصابين والجنود، مما أنقذ الكثيرين من الجرحى وأبقى على حياتهم رغم الظروف الصعبة التى تمت فيها العمليات الجراحية الكبرى. أما عن الطب الوقائى، فقد كانت الاحتياطات التى اتخذت فى هذا المجال كافية لعدم التعرض لأية إصابة من إصابات الأمراض المستوطنة والمنتشرة بكثرة فى تلك البلاد».

(٥)

ورغم هذا الإصرار من جانب الفريق الحديدى على أن القوات المسلحة المصرية لم تخسر معركة واحدة فى حرب اليمن، فإن صاحب هذه المذكرات يعترف بالطبع بوجود فشل مصرى فى كل شىء فى هذه الحرب من الناحية الاستراتيجية، ولا يبدو الرجل متناقضاً فى أحكامه هذه فإنه يتحدث عن النجاح فى القدرة بالوفاء بالمتطلبات، ويتحدث فى ذات الوقت عن عدم القدرة على استخدام المتطلبات والنجاحات بعد إتاحتها بطريقة مثلى أو بطريقة معقولة على الأقل، ولنأخذ ـ على سبيل المثال ـ حديثه عن أحد عناصر سيادة الدولة وهو تحصيل الجمارك حيث يقول:

«ولقد حاولنا أن نتبع الطرق البدائية التى كان يتبعها الأئمة لتحصيل الجمارك على السلع التى تصل إلى الموانى البحرية، والتى كانت متبعة فى مصر على وجه التقريب منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، لتحصيل ضرائب الأرض الزراعية، وذلك بتكليف شخص يقع عليه الاختيار ليقوم هو بالتحصيل لحسابه، فى مقابل أن يدفع للخزينة العامة مبالغ ثابتة متفقاً عليها، ولكن ما لبثت هذه الطريقة أن أظهرت من المشاكل والمشاحنات ما لا يساوى المبلغ المتفق عليه، وأدت إلى نشر الكراهية والبغضاء بين القبائل الموالية لتنافسها على الالتزام بتحصيل الجمارك لصالح مشايخها أو للاختلاف على قيمة ما يدفع أو نسبة ما يحصل على السلع المختلفة».



وفى رأى صاحب هذا الكتاب أن التورط المصرى لم يقتصر على التورط العسكرى، بل إن التورط المالى كان يسير بالموازاة مع التورط العسكرى، وهو يرى أن الإنفاق العسكرى لم يكن يمثل إلا أقل من خمسين فى المائة من الإنفاق العام فيقول:

«وهكذا لم يصبح التورط فى اليمن مجرد تورط عسكرى فى حملة لا يعرف إلا الله متى تنتهى، وعلى أى شكل يكون هذا الانتهاء، بل كان التورط المالى يسير جنباً إلى جنب مع التورط العسكرى، وفى الحقيقة لا يمكن فصل هذين النوعين من التورط، ولكننى أهدف هنا إلى توضيح حجم الإنفاق الذى تكبدته مصر واستنزف مواردها لسنوات طويلة سابقة ولاحقة، فى مسرح يمثل فيه الإنفاق العسكرى البحت أقل من نصف الإنفاق العام، وذلك لتميز هذا المسرح بمطالب كثيرة وبعيدة فى نفس الوقت عن المطالب العسكرية وحدها».

وفى غمار حديثه هذا كله ينبئنا الفريق الحديدى عن مدى السلبيات الظاهرة فى العسكرية المصرية فى اليمن حتى على المستوى الإنسانى البسيط الذى لا يحتاج خبرة فى التشكيل أو التخطيط أو التدريب، وهو يبدى ـ على سبيل المثال ـ ملاحظة على عدم إفادة مصر حتى من الأسلحة السوفيتية فى اليمن:

«لم يحاول المصريون الاستفادة من الأسلحة السوفيتية التى وجدوها مكدسة فى مخازن الجيش اليمنى على أساس أنها ستكون النواة عند بناء القوات اليمنية، وقد وجد من بينها المدفع ٧٦م ولم يكن الجانب السوفيتى قد زود به مصر حتى ذلك الوقت».

(٦)

وقبل أن نعرض انتقادات صاحب هذه المذكرات الواضحة للأداء العسكرى فى هذه الحرب، لابد أن نبدأ على عادتنا بالإيجابيات فنذكر ما توصل إليه بفكره وقلمه من وجود بعض فوائد عسكرية مهمة لحرب اليمن، أو على الأقل وجود دواعى لها أيما كانت هذه الدواعى استراتيجية أو سياسية:

«إن حرب اليمن أتاحت الفرصة لإزالة رهبة القتال بين الأفراد الذين اشتركوا فى المعارك، وهذه ميزة كبيرة لها أثرها على أى قتال آخر قد يقع فى مسرح آخر كمسرح سيناء وفلسطين مع عدونا التقليدى إسرائيل، هذا بجانب التقشف والحرمان والضغط النفسى والملل الذى يشعر به الشاب المقاتل إن طالت مدة القتال، وقد طالت مدة حرب اليمن أكثر مما تعودته القوات المصرية فى تاريخها الحديث. فالحروب التى اشتركت فيها هذه القوات من قبل، رغم كثرتها العددية، فإن واحدة منها لم تزد على بضعة أسابيع كان فى نهايتها إما عقد هدنة أو إيقاف قتال ثم وصول قوات الطوارئ الدولية، أما هذه الحرب فقد استمرت لسنوات وستستمر لسنوات غير معلومة، ولم يكن معروفاً حتى لدى القيادة العليا ما هو الحدث الذى إن وقع، أو الخط الذى إن وصلنا إليه، يمكن أن تنتهى عنده هذه الحرب».

«أقول إن مدة الحرب الطويلة فى اليمن وضرورة تحمل أعبائها، والصبر وضبط النفس حتى تنتهى، كان شيئاً جديداً بالنسبة للقيادة العامة فى القاهرة، وكذا بالنسبة للقوات المقاتلة فى اليمن، ولاشك أن هذه كانت تجربة جديدة لجميع المستويات القتالية التى مارست العمل لأول مرة فى مثل هذه الظروف».

(٧)

على هذا النحو يرى صلاح الحديدى من إحدى الزوايا أن حرب اليمن كانت تجربة (مطلوبة) للقوات المسلحة المصرية التى لم تحارب من قبل إلا حروباً محددة التوقيت. بل إن صلاح الحديدى يرى ما هو أخطر من هذا كله وهو أن نظام الرئيس

عبدالناصر فى مصر كان فى حاجة إلى حرب اليمن فى هذا الوقت بالذات، وهو يفصل لنا الحديث عن مدى الألم والإحباط الذى كان التدخل فى اليمن رد فعل له، ذاكراً ثلاث وقائع متتالية كان من الصعب على مصر أن تتقبلها على نحو تتابعت به:

- «وصلت الأحوال إلى ذروتها عندما قدمت سوريا شكواها ضد مصر إلى جامعة الدول العربية، متهمة إياها بتهم عديدة ومتنوعة، وعقد مجلس الجامعة فى شتورة بلبنان فى صيف عام ١٩٦٢ للنظر فى هذه الشكوى، وكانت الجلسات ساخنة وصاخبة، تبادل فيها ممثلو الدولتين الاتهامات، بل السباب والتجريح، على مسمع من باقى الدول العربية، وبدأ الموقف أمام دول العالم من أسوأ المواقف التى تقوم بين الأشقاء الذين كانوا يهدفون بالأمس القريب إلى الوحدة الشاملة، واضطرت مصر أن تهدد، وربما لأول مرة، بتجميد موقفها من الجامعة العربية، وكانت نتيجة الجلسات التى عقدت حصيلة وافرة من الاتهامات والسباب والتشكيك، أما عن حل الأزمة والتوفيق فى النواحى الموضوعية، فكانت الحصيلة: لا شىء».

....

- «وزاد الطين بلة، فى أعقاب هذه الاجتماعات التى لم تنته إلى نتيجة ذات قيمة، هرب ضابط مصرى برتبة المقدم، كان يعمل ملحقاً عسكرياً فى السفارة المصرية ببيروت، ولجأ إلى سوريا، ثم وقف موقفاً عدائياً لوطنه وللحاكمين فيه، ودفعته السلطات الحاكمة الجديدة فى سوريا إلى عقد مؤتمرات صحفية فى دمشق، أذيعت بالراديو والتليفزيون، هاجم فيها الأوضاع فى مصر، وطعن فى القيادة السياسية وفى كبار القادة العسكريين المصريين، كما كشف عن بعض أسرار السياسة العربية التى تتبعها مصر، وبات واضحاً أن هذا الضابط الذى كان يتمتع بأوسع السلطات، ويقف على أخطر المعلومات، والذى لم يكن نشاطه قاصراً على لبنان وحدها، بل تجاوزه إلى باقى دول المنطقة، بات واضحاً أنه انحاز بحماس إلى الجانب المعادى لبلده، واستخدمه هذا الجانب سلاحاً للطعن والتشهير، مستغلاً كونه شاهداً من أهلها».

«كان لهذا الحدث وقع سيئ على المواطنين عامة، والسلطات المسئولة خاصة، ووُضعت وسائل الإعلام المصرية فى حرج بالغ، كادت معه أن تفقد تفوقها التقليدى على باقى إعلام العالم العربى فى مجال الدعاية على أسس موضوعية».

....

❑ «وإذا أضفنا إلى هـذا حادثاً آخر مشابهاً لـه بصفة عامة، كان قد وقـع قبل أقل من عام، عندما ألقـت السلطات السورية ـ أثنـاء قيامها بقلب نظـام الحكم الوحدوى، القبـض على ضابـط مصرى هبط بمـظلته مـع مجموعة مـن الضباط والجـنود فى حلب، فى محاولة أمرت بها السلطات فى القاهرة لإحباط الانفصال، عندما قبض على هذا الـضابط، وكان يتمـتع بثقة كبـار المسئولين فى مـصر ومقرباً لهـم أيضا، أجبرته سلطـات الانقلاب الجديد، أو أغوته، على إعلان سخطـه على سير الأمور فى وطنه مهـاجماً كبار الزعماء السيـاسيين والقادة العسكريين، كـاشفاً عن أسرار مواقـف ونوايا، أساءت إلـى أفراد عديديـن، كما أساءت إلـي أسلوب الحكـم فى مصر».

هكـذا بتعداد هـذه الأسباب الثـلاثة يقدم صـلاح الحديدى الدلـيل على أن نـظام الرئيس عـبدالناصر كان فى حاجـة إلى مشروع كبير فى الـنطاق العربى يثبـت به بقاء فاعليته ونفوذه! وهكـذا جاءت ثورة اليمن ليكون تأييدها من قبل عـبدالناصر بكل ما يستطيع بمثابة المشروع الكبير!

(٨)

وعلى صعيد آخر فإن صلاح الحديدى يتطرق قرب نهاية كتابه إلى حقيقة أخرى مشابهة وموازية، وهى أن المشير عبدالحكيـم عامر هو الآخر (وليس عبدالناصر فقط) كان فى حاجة سياسية إلى حرب اليمن وهو لا يبدأ الحديث عن هذا المعنى فى مباشرة أو صراحة وإنما يتطرق إلـيه بسهولة وسلاسة متخذا من رواية الـسادات السريعة عن حرب اليمن مدخلاً لحديثه ويقول:

«قال الرئيس أنور السادات فى كتابه «البحث عن الذات»: «عندما اجتمع مجلس الرئاسة فى مصر للنظر فى طلب ثوار اليـمن للنجدة، كنت أول المتحمسين، وأقنعت المجلس بضرورة مساعدة الثوار، وفعلاً تم هذا، كنت أنا المسئول عن الجانب السياسى فى الثورة اليمنية، وكان عامر هو طبعاً المسئول عن الناحية العسكرية، لكنه كعادته أساء

التصرف، فبدلاً من أن يجعل حرب اليمن ميداناً لتدريب قواتنا على حرب العصابات وعلى تكتيكات جديدة، انقلبت الحرب إلى تجارة ومنفعة، وأصبحت مسرحاً جديداً يثبت عليه عامر أقدامه وينشر نفوذه بحيث لا يستطيع أحد أن يزحزحه عن مكانه كمركز القوة الأول فى مصر».

وهنا يعقب صلاح الحديدى فى ذكاء ولماحية ودون إسفاف أو تزيد ليقول:

«فعلاً، لقد وجد المشير عبدالحكيم عامر فى حرب اليمن فرصة لتعزيز مكانته ومكانة القوات المسلحة التى تشكل سنده الأكبر، إثر خلافه مع الرئيس عبدالناصر، ذلك الخلاف الذى انتهى أواخر صيف ١٩٦٢ بعودته إلى مركزه كقائد عام، مضافاً إليه لقب جديد «نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة» كما سبق القول، لقد ظهرت بوادر الثورة اليمنية بعد فترة قصيرة من عودة الصفاء الظاهرى على الأقل بين الرجلين، ولاشك أن المشيرعامر كان يقدر موقف القوات المسلحة منه إبان هذه الأزمة فاستند عليها، وربما هدد بها، وفى أقل التقديرات حسب الرئيس جمال عبدالناصر حساباً لموقفها إذا هو تمسك بتنحية قائدها العام».

«لذا كان من الطبيعى أن يعمل المشير على رد الجميل لمن ناصره ووقف معه فى محنته، وكانت حملة اليمن هى أقرب المناسبات التى يستطيع أن يظهر فيها تقديره للقوات المسلحة ورجالها واعتزازه بهم، ولذا كانت الامتيازات الكبيرة تمنح بغير حساب للمقاتلين فى هذا المسرح البعيد، فأخذوا يغترفون منها حتى ظن الكثير منهم أن الحرب تعنى المنفعة الذاتية للفرد».

(٩)

كذلك ينبهنا الفريق الحديدى إلى أنه على الرغم من هذه الحاجة إلى مثل هذه الحرب على مستوى قيادة النظام المصرى (عبدالناصر من ناحية وعبدالحكيم عامر من ناحية أخرى)، فإن العلاقات بين البلدين كانت أضعف بكثير من أن تستدعى (أو تحتمل) هذا التدخل، وهو يصرح بهذا المضمون فى بدايات كتابه المبكرة ويقول:

«لعلنا نكون فى غير حاجة إلى أن نوضح أن العلاقات فى شكلها العام بين مصر

واليمن عام ١٩٦٢ ـ وهو العام الذى بدأت فيه الحملة العسكرية المصرية ـ لم تكن تتميز بوضع خاص مستقر يدعو إلى هذا الاهتمام المفاجئ الذى أبدته مصر نحو اليمن، بل وجازفت من أجله، وتحملت فى سبيله أكثر مما يطيق أبناؤها، سيما أن العلاقات التجارية بين القُطرين الشقيقين لم يكن لها وجود على وجه التقريب».

«وحتى تكون نظرتنا أكثر شمولاً، فمن الضرورى ألا ننظر إلى التدخل المصرى فى اليمن من وجهة النظر المصرية فقط، بل يجب أن تكون هذه النظرة متضمنة أيضاً وجهة النظر اليمنية، وموقف شعب هذا القُطر من هذا التدخل، والآثار التى ترتبت عليه. لذا فقد استقيت آراء العديد من الزعماء اليمنيين فى أسباب هذا التدخل ودوافعه وتلك الآثار وانعكاساتها، ولاشك أن هؤلاء الزعماء قد لعبوا دوراً فعالاً فى سير الأمور قبل وأثناء وبعد الوجود المصرى فى اليمن».

وبوسع القارئ أن يعود إلى هذا الكتاب ليستعرض الآراء التى يبديها مؤلفه تجاه هذه الجزئيات المهمة.

(١٠)

وفى موضع تال يتحدث الفريق الحديدى عن ضعف المعلومات الأساسية والاستراتيجية عن اليمن فى الأجهزة المصرية عند بدء حملة اليمن ويصل إلى أن يقول:

«ومع ذلك استمر تجميع المعلومات بشق الأنفس من مختلف المصادر الممكنة عن جميع قطاعات هذا القُطر الشقيق، ومن المعروف أن المعلومات لا يمكن أن تكون كاملة فى يوم من الأيام، أو كافية عن أى موضوع، ولذا، فعندما أذاعت وكالات الأنباء يوم ٢٦ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٢ أنباء قيام ثورة اليمن بقيادة العميد عبدالله السلال، شعرنا كمن دخل اختباراً لم يستعد له الاستعداد الكافى، ومع ذلك فهو يأمل فى النجاح ولو عن طريق المصادفة، بمعاونة المجهول، أو كمن صعد إلى حلقة الملاكمة وهو لا يدرى حقيقة القوة التى يتمتع بها خصمه، ومع ذلك فهو يأمل فى

خبطة عشـواء تطيح به خارج الحلقة، وبدا المـوقف معقداً بعد أن اختفى اسـم العميد حمودة الجائـض الذى كان يتوقعـه الدكتور البيـضانى ولم تذكره وكـالات الأنباء أو الاتصـالات اللاسلكـية، بيـنما كررت اسـم العمـيد عبدالـله السـلال زعيماً لـثورة اليمن».

«وعلى الـفور اعترفت مـصر بالنـظام الجديد فى الـيمن، وتبعـتها سوريـا فى هذا الاعتراف رغم ما كـان بينها وبين مصر مـن خلافات بدأت بعد الانفصـال واتسعت بعد ذلك بمرور الوقت، كما أعلنت مصر فى ٢٧ سـبتمبر بياناً حذرت فيه من تدخل أية قوة أجنبية ضد الحكم الجديد فى اليمن».

(١١)

وهو يعترف أنه بعدمـا بدأ التدخل العسكرى المصرى فى اليمـن كان هناك اهتمام بالغ باليمـن على مستوى القيادة نفسـها، وهو أمر ليس فى حاجة إلى شهـادته بالطبع، ولكن شهادتـه تعطينا فكرة عن مسـتوى هذا الاهتمام ودرجته وحدوده بـصفة خاصة حقيـقة وطبيعـة اهتمام المـشير عبدالحـكيم عامر بـاليمن ومـعاركها، وفى الـواقع فإن الحديدى يحرص فـى كل جزئية على أن يحلـل ويوثق سلوك المشير عامـر تجاه اليمن لأن هذا السلـوك تجاه اليمن بالذات كـان مخالفاً لعادات عـبدالحكيم عامر نـفسه فى إهمال كثيـر من الموضوعات المهمة، ولكـنه فيما يتعلق بـاليمن كان يهتم بنـفسه بكل التفاصيل وبما لا يهتم به فى العادة:

«على أية حال لقد لاحظنا فى تلك الفتـرة، نحن كبار العسكريين فى ذلك الوقت، أن موضـوع اليمـن بكافة شـئونه الـسياسـية والعـسكريـة، قد جذب اهتـمام القـيادة السيـاسية، وشغـل وقتها أكـثر من أى موضـوع آخر، بل علـى حساب الموضـوعات الأخرى، وكان المـشير عامر ـ وهـو الذى يمثل القـيادة السيـاسية فى صفـوف القوات المسلـحة ـ يعقـد ، على خلاف عادتـه، العديد مـن الاجتماعات مـع كبار المسـئولين العسكريين المختصين، ويستفسر عن أخـبار اليمن وتفاصيل الأحداث هناك، ويعكف ـ على غير عادته أيضاً ـ على دراسة التقارير اليومية التى ترسلها أجهزة الاتصال، ولم

يمر يومان إلا وقد أصدر تعليماته بتجهيز إحدى السفن المدنية لتقوم فى أسرع وقت ممكن إلى الحديدة، حاملة معدات معينة ومطالب أخرى حددها تفصيلياً.. وكان من المثير أن يكون على رأس المطالب التى كان علينا تدبيرها لترحل على ظهر السفينة، سرية من رجال الصاعقة بأسلحة خفيفة وبزيادة فى نسبة الضباط فيها، والأهم من ذلك أن يرتدى أفراد هذه السرية الملابس المدنية، ولا يحملوا معهم بطاقاتهم العسكرية».

(١٢)

وفى غمار كل هذه التطورات والتداعيات فإن الفريق الحديدى لا يثنى على أحد من القادة المصريين الذين تولوا أمر معركة اليمن بمقدار ما يثنى على اللواء طلعت حسن على الذى عين فى وقت من الأوقات مفوضاً عاماً على اليمن، أى كالمندوب السامى لبريطانيا فى مصر أو فى الهند، ويتكرر ثناؤه على هذا الرجل وعلى قيادته وحسن تصرفه والنتائج الباهرة التى حققها فى أكثر من موضع، ومن هذه المواضع نتقل للقارئ ما يرويه الفريق الحديدى عن الظروف التى اختير فيها طلعت حسن على ليكون مفوضاً عاماً على اليمن:

«وعين اللواء طلعت حسن على مفوضاً عاماً لمصر فى اليمن فى يوليو ١٩٦٦، وقد استدعاه المشير عامر قبل أيام من تولى وظيفته الجديدة وأفهمه مهمته قائلاً: إنها تفويض سياسى وعسكرى يمثل فيه جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر معاً، وتخضع له كل الأجهزة الموجودة فى اليمن، بما فى ذلك السفارة المصرية، وجهاز المعونات المدنية والمخابرات العامة وغيرها من الأجهزة».

«واللواء طلعت دم جديد ووجه جديد، وفد إلى اليمن لأول مرة، واسع السلطات، ومحل ثقة المسئولين فى مصر، وهو شخصياً لا ينقصه الحماس أو الجدية أو الرغبة فى النجاح وتحقيق أهداف وطنه التى لم تتحقق بعد مرور أربع سنوات على بدء التدخل المصرى فى اليمن».

وقبل هذا يورد الحديدى المبررات التى دعت إلى اختيار اللواء طلعت حسن على فيقول :

«... وكانت أنباء هذه الخلافات والتكتلات تصل إلى القاهرة أولاً بأول، كما كان المسئولون غير مرتاحين لهذه التيارات المتعارضة التى اختلفت فى كل شيء، ولكنها اتفقت فى شيء واحد هو الرغبة فى الإطاحة بالسلال. ولذا فكر الرئيس عبدالناصر عندما بلغت الخلافات درجة عنيفة، أكثر خطراً على الثورة من الملكيين والسعوديين، فكر فى تعيين مفوض عام مصرى، يعيش فى اليمن وترجع إليه كل الأمور، ويخول من السلطات السياسية والعسكرية والإدارية ما يكفل له حسم الأمور دون الرجوع للقاهرة فى كل صغيرة أو كبيرة، واختير الفريق أنور القاضى ليعود إلى صنعاء مرة أخرى مفوضاً عاماً».

«ولكن الأسلوب الجديد لم يفلح فى إزالة الخلافات أو حسم الأمور، وبرزت مجموعة قوية تضم القاضى الإريانى، والنعمان، وحسن العمرى، وكان من ضمنها الزبيرى الذى اغتيل بعد بضعة شهور».

«كان من الواضح أننا مقتربون من مرحلة جديدة من مراحل الصراع فى شبه الجزيرة تستدعى دماً جديداً وأسلوباً جديداً ووجوهاً جديدة غير مرتبطة بالشخصيات اليمنية التقليدية أو بغيرها، تفكر فى الموضوعات العسكرية والسياسية تفكيراً حراً غير ملتزمة بوعود سابقة أو عواطف قديمة، ترى الواقع مجرداً فتضع له الحلول المناسبة، على أن تكون هذه الحلول حاسمة وقاطعة».

(١٣)

ثم يستطرد صاحب هذه المذكرات راوياً وجهة نظر اللواء طلعت حسن على نفسه، وفيما يبدو فإنه ينقل هذه الرؤية عن حديث دار بينهما، سواء كان قد سجله من قبل أو أجراه ليضمنه هذا الكتاب:

«ويقول اللواء طلعت إنه بعد وصوله بفترة قصيرة، سرعان ما اكتشف أن

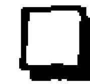
المجموعة الحاكمة فى صنعاء تتآمر على الوجود المصرى باتصالات سرية مع السعوديين والأمريكيين، وأنها تمثل ردة رجعية عن أهداف الثورة، ولذا طالب بعودة السلال الذى ما أن عرفت هذه المجموعة أنه فى طريق العودة، حتى أخرج حسن العمرى بعض الدبابات اليمنية لمحاولة منع السلال من الحضور، ولكن اللواء طلعت واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود إلى موقعها خلال ساعتين، وتراجع العمرى ووصل السلال، وحدثت مشادة بينه وبين العمرى فى المطار».

«عاد السلال إلى صنعاء مؤيداً من مصر، بعد أن قابله فى منزله بالإسكندرية كل من الراحلين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وكذا أنور السادات، ولاشك فى تأييد القيادة الجديدة فى اليمن له، فهى التى وجدت أن عودته ضرورية، وكاد السلال أن يفتك بالعمرى ورفاقه فى المطار، لولا تدخل السفير المصرى لمنع ذلك حتى لا تقع المأساة أثناء وجوده، فتقع المسئولية على مصر وعلى الأخص بعد صدور منشورات معادية لمصر وزعت فى بيروت».

«فكرة سعودية بلاشك، لا يرقى إليها التفكير اليمنى فى ذلك الحين».

«ويبدو أن المساعدات السعودية، وربما الأمريكية أيضاً فى هذه المرحلة لم تقتصر على مجرد الإمداد بالأموال لهذه الفئة الجديدة، بل تعدتها إلى تصدير الأفكار إليهم، فأوعزوا لها بالتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بإخراج القوات المصرية من اليمن».

«ووجدت مصر فرصة للتخلص من العمرى ورفاقه، عندما أبدى أحد هؤلاء الرفاق رغبته فى التوجه إلى القاهرة لمناقشة الأحوال بعد عودة السلال، وتحميل مصر ما يحدث من مشاكل بسبب عودته،بل وصلت رغبته فى مناقشة المسئولين فى القاهرة فى موضوع وجود القوات المصرية أصلاً فى اليمن».



ويعلق صاحب هذه المذكرات بعد هذا على رواية طلعت حسن على فيقول:

«أقول إن اللواء طلعت وجد الفرصة سانحة لفرض الهدوء الداخلى فى البلاد، وذلك عن طريق إبعادهم عنها، فوضع تحت أمرهم طائرة مصرية هبطت بهم فى القاهرة، وطبعاً لم يجدوا أحداً بانتظارهم فى المطار - على غير العادة - فتوجهوا إلى

مكتب المشير عامر حيث قابلهم المقدم شمس بدران، مدير المكتب فى ذلك الحين، وقد حدثت مشادة بينه وبينهم خلال المقابلة، انتهت بخروجهم إلى المعتقل بناء على أوامر الرئيس عبدالناصر، عدا القاضى الإريانى الذى ظل طليقاً ولكن دون السماح له بأن يغادر مصر».

«ويقول الأستاذ أحمد حمروش فى كتابه «عبدالناصر والعرب» تعليقاً على هذا الحدث: «لم يكن احتجاز هذه المجموعة فى مصر خارجاً على تقاليد اللعبة السياسية فى الوطن العربى».

«فقد سبق أن استجاب جمال عبدالناصر لطلب من أحمد بن بيللا فى اعتقال اثنين من الجزائريين، وقد أنقذهما ذلك من شر أكبر».

«واعتقال هذه المجموعة فى مصر لاشك أنه إنقاذ لها من غضب السلال بعد عودته مؤيداً من القاهرة ومحمياً بالقوات المسلحة».

«ولاشك أن هذا التأييد كان عملاً ضرورياً بعد تغيير الظروف، إذ كان إبعاد السلال أصلاً ترضية للعربية السعودية وإثباتاً لحسن نوايا مصر، ورغبة فى إنجاح مؤتمر «حرض» ولجنة السلام، وتجربة لفئة جديدة تدعى أنها أكثر وطنية وأعظم حكمة وفطنة، وأنها قادرة على توجيه الأمور التى كان وجود السلال شخصياً يعيقها عن تحقيق هذه الأهداف التى ترنو إليها مصر بكل الرغبات بل بكل التمنيات».

«فلما فشل مؤتمر حرض، وبالتالى لجنة السلام، وساءت العلاقات مع العربية السعودية مرة ثانية، نتيجة استمرارها فى دعم البدر والقبائل المأجورة، وانحرفت المجموعة الحاكمة انحرافاً يسيئ إلى مصر سياسياً وعسكرياً، وكان لابد من العودة إلى الرجل الذى بذل كل ما فى استطاعته لخدمة بلده بالتعاون مع مصر، بل أبدى استعداده للتضحية بشخصه وبمنصبه، فترك البلاد وعاش شبه لاجئ بعيداً عنها».

على هذا النحو يطلعنا الحديدى على السياسة المصرية الجديدة التى أفادت [أو عادت تفيد] من الأصدقاء الحقيقيين المخلصين، وتخلصت من الآخرين الذين كانوا بدأوا يتآمرون على الوجود المصرى فى اليمن، ولم تكلف هذه الخطوة الذكية مصر إلا قرار المفوض المصرى الذى وضع تحت تصرفهم طائرة نقلتهم إلى القاهرة لكى يندفعوا بأنفسهم إلى استفزاز القيادة المصرية لتضعهم فى المعتقل!! على نحو ما فعلت من قبل مع غيرهم!!

(١٤)

وفى موضع آخر يتحدث صلاح الحديدى عن جهود طلعت حسن على التى لم يذكرها أحد غيره على هذا النحو، ويعود صاحب المذكرات إلى الثناء على أسلوب طلعت حسن على للمرة الثالثة فيقول:

«كانت القيادة الجديدة - كما سبق القول - دماً جديداً، يختلف أسلوبها عن كل الأساليب التى اتبعت من قبل، وقد ساعد استقرار الأمور الداخلية - بعد عودة السلال، وإبعاد المناوئين له - على إمكان الانطلاق فى إجراء تعديلات جوهرية فى كل من الاتجاهين السياسى والعسكرى».

«ففى المجال العسكرى، استمر تجميع القوات المصرية فى مثلث صنعاء - الحديدة - تعز تاركة المناطق النائية التى لا قيمة لها من الناحية العسكرية».

«وبعد فترة وجيزة - مع ما تم من إصلاحات داخلية فى المجالين الإدارى والسياسى كما سيظهر فيما بعد - أمكن عودة عدد ضخم من القوات إلى مصر، وكان عددها قد بلغ عام ١٩٦٥ حوالى ٠٠٠ , ٧٠ مقاتل».

«أعيد الاهتمام بالقوات اليمنية، إلى الدرجة التى سمحت بالاعتماد عليها فى إعادة فتح طريق صنعاء - صعدة بعد أن قطعته قوات الملكيين، وقد اشترك فى هذه العملية خمسة آلاف جندى يمنى تعاونهم الطائرات والمدفعية المصرية، وقد تمكنت هذه القوة اليمنية التى كانت تقاتل وحدها من الاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخيرة الأمريكية».

«بدأ التفكير فى الاعتماد على الموارد المحلية من الخضروات التى تستهلكها القوات، وكلفت الوحدات بزراعتها فى المناطق التى عسكرت فيها، وبذا قلت الكميات التى تصدرها مصر لإطعام قواتها فى اليمن وارتاحت وسائل النقل التى كانت تستخدم فى هذا الغرض».

«وفى الميدان السياسى، أعنى ميدان القبائل ومشايخها ومواقفهم المذبذبة، فقد أوقف صرف المعونات لهم، تلك المعونات التى أثقلت كاهل الخزانة المصرية واستنزفتها، والغريب أن هذا الموقف لم يكن له أى رد فعل كما كان التصور، وربما

ساعد على هذا تلك المواقف الحاسمة والقوية التى وقفتها القيادة المصرية فى صنعاء».

«وعلى سبيل المثال عندما اكتشف أن أحد الوزراء وهو وزير شئون القبائل، قد اتخذ لنفسه مهنة أخرى عندما يرخى الليل سدوله، إذ كان يتوجه بنفسه إلى بعض الأماكن الخالية حيث يطلق النيران على المواقع المصرية، فكان لابد من إجراء حاسم معه، وليس إجراء تقليدياً بالاكتفاء بإبعاده عن الوزارة، فشكلت له محكمة علنية، رأسها وزير الداخلية، وقضت بإعدامه وبإعدام رفاقه ونفذ الحكم فعلاً».

«وموقف آخر اتخذه أحد كبار الضباط اليمنيين، إذ امتهن مهنة قاطع طريق، فاستطاع بسطوته أن يرهب الناس، يسرق الجمارك وينهب بيوت الأثرياء، ووصل به الحال أن طمع فى وظيفة محافظ تعز، فماذا يفعل والوظيفة مشغولة، وصاحبها يؤدى عمله على الوجه المطلوب؟ ذبح المحافظ المسكين، وقطع لسان رجل جازف بالتحدث عن أعماله الإجرامية، وقدم هذا الضابط أيضاً إلى محكمة علنية، حكمت بإعدامه ومعه معاونيه».

«وبمثل هذه الإجراءات، والمواقف المتشددة إزاء الانحرافات الكبيرة، استتب الأمن وانتهى الإخلال بالنظام وقلت الحالات التى كان يتعرض فيها الجنود المصريون لأعمال الغدر».

(١٥)

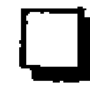
هكذا نستطيع أن نقول مع المؤلف ـ حتى وإن كان قد دفعنا إلى هذا بما رواه ـ إن ما كان ينقص وجودنا العسكرى فى اليمن لم يكن زيادة إمدادات ولا زيادة نفقات أو معونات تصرف للقبائل وإنما كان ما ينقصنا فى اليمن وما ينتظره اليمن: قائد حاسم ذكى من طراز هذا المفوض العام الذى حقق كل هذه الإنجازات فى فترة قصيرة، ولست أحب أن أكرر ما أحب تكراره من أن الأشخاص قبل السياسات هم أصحاب القدرة على تغيير مسار الأحداث، فمثل هذا التكرار قد يصبح تزيداً، ولكنى أحب أن أنقل للقارئ فقرات صاحب هذا الكتاب التى تغذى الشعور بصواب ما أذهب إليــه:

«... ومن الناحية الأخرى، كانت القيادة المصرية تعمل على توطيد العلاقات مع الشعب نفسه، ومد يد العون له بمختلف الأساليب، وتحاول النهوض بمستواه الفكرى، فكانت ترسل له البعثات الثقافية التى تضم الكتب وبعض الأفلام المناسبة، وتعقد الندوات الدينية، وحصلت من أجل ذلك على معونة من هيئة الأمم المتحدة».

«وتم تطوير فكرة التغلغل داخل القبائل، لتوجيهها والإبقاء على ولائها، بأن أنشئت ما سمى بالمكاتب السياسية وانتشرت هذه المكاتب فى أرجاء اليمن، تعيش مع أفراد القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها، يتناقش الجميع فى مختلف القضايا السياسية والفكرية، وقد يصل بهم هذا النقاش إلى فكرة صائبة تفيد المنطقة أو المجتمع المحلى، فتبادر القيادة إلى تنفيذها، دون التورط فى دفع مبالغ نقدية معلومة إلى رجال القبائل».

«وهكذا سارت الأمور إلى الأحسن، ولاشك أن تجارب السنوات الماضية كانت ماثلة».

«أما القيادة الجديدة، فانطلقت فى عملها، وساعدها على النجاح إخلاص الرئيس السلال والتفاف مساعديه حوله، وزوال العوائق التى كانت تحاول تحطيم أى عمل يقوم به حتى وإن كان فى صالح الجمهورية».



ولا أريد أن أترك الحديث عن طلعت حسن على دون أن أشير إلى رأى مهم لصلاح الحديدى فى أحد القادة المصريين الذين يتحدث عنهم فى هذه المذكرات بإعزاز واعتزاز، وهو يتحدث عن موقف ذكى للفريق فريد سلامة من حرب اليمن ومن مستقبل حروب مصر العسكرية، ويبدو أنه كان موقفاً معلناً ومعروفاً للكافة، ومن العجيب أن هذا الرجل كان فى آرائه وكأنه يستشرف ما حدث لبلده من نكبة بعد سنوات قليلة:

«لقد عرف عن الفريق محمد فريد سلامة عندما كان يشغل وظيفة رئيس هيئة العمليات أنه لم يكن ميالاً إلى التوسع فى إرسال قوات مصرية إلى مسرح اليمن، حتى قيل عنه إنه عدو للحملة وكاره لها، إذ كان دائماً يثير موضوعاً هاماً، وهو أن مسرحنا الرئيسى هو سيناء، ويجب أن تكون له الأولوية فى اهتماماتنا وقواتنا

ومجهوداتنا، أما أن نوزع قواتنا بين مسرحين بعيدين، فليس فى هذا تطبيق لمبدأ الحشد.. وقد تحققت مخاوف رئيس هيئة العمليات، بعد أن ترك خدمة القوات المسلحة، وبعد أن فشلت لجنة السلام التى رأس الجانب المصرى فيها كما سبق القول».

(١٦)

وفى غضون حديث صاحب هذه المذكرات عن تطورات المعارك الحربية فى اليمن فإن الفريق الحديدى يلفت نظرنا إلى أن مصر ظلت متمتعة طيلة الوقت بميزة أساسية ولكنها لم تحسن استخدامها وهى انفرادها بالجو، ويمثل هذا التفرد ـ فى نظره ـ صورة من صور حسن الحظ والظروف المواتية لمصر، ولكنه فى نظرى يمثل دلالة رهيبة على مدى الإهمال فى استخدام الموارد وإهدارها واللجوء إلى بدائل أكثر كلفة وأقل مقدرة على تحقيق ذات الهدف:

«... استمرت الأحوال فى اليمن تسير على هذا المنوال، هدوء يعقبه قتال، أو قتال يعقبه هدوء، ونجحت الاستراتيجية العسكرية الجديدة إلى حد ما فى تمركز القوات متجمعة على قدر الإمكان... تقوم عند اللزوم بتأديب القبائل التى تعلن العصيان أو التى تقوم بعمل عدائى، ولعبت القوات الجوية دوراً كبيراً فى هذه العمليات، وفى الحقيقة أنها سادت أجواء اليمن دون منافس، بعد أن تم إنشاء المطارات التى كانت تفتقر إليها دولة اليمن منذ عام ١٩٦٢، وبعد أن زال نهائياً احتمال اشتراك القوات الجوية السعودية أو الأردنية فى القتال.

لقد كنا نتخوف منذ بداية الحملة المصرية لليمن فى أكتوبر عام ١٩٦٢، من أن تشترك القوات الجوية المعادية تحت أى علم من الأعلام فى القتال الدائر، وكان على أى قائد على أى مستوى أن يراعى وقاية قواته من هذا الاحتمال، ولم تكن قواتنا الجوية فى ذلك الوقت قادرة على التصرف بحرية فى كل سماء اليمن لعدم وجود المطارات اللازمة أو الكافية أو المناسبة لمثل هذا التصرف، ولكن هذه المخاوف قد توقفت نهائيا فى نوفمبر عام ١٩٦٢، حيث أراد الله لها أن تتوقف».

(١٧)

ويقـدم الفريق الحـديدى بعض تـفصيـلات مهمة جـداً عن دور القوات الجـوية المصرية فى حرب اليمن:

«أما عن استخدام الطائرتين الياك فى هذه المرحلـة، فأمر بطبيعة الحال مرتبط بحالة المطارات المـوجودة ومكانـها، ولم يكـن باليمن سـوى مطارين بـالقرب من صـنعاء، أحدهما حربى والآخر مدنـى، حالة أحسنهما لا تدعو إلى الطمأنيـنة عند استخدامه، ويكفى أن أذكر فـى هذا الصدد أن ممرات المهبط كـانت عبارة عن مدقات رملـية غير مستـوية تماماً، وغيـر مرصوفة إطلاقـاً، ومحددة بعـلامات معظمـها قطع صغـيرة من الأحجار، وكـانت الرمال عـلى الممرات ـ أعنـى المدقات ـ تشكـل خطراً داهمـاً على النفاثتين عند الإقلاع أو الهبوط، أما الخدمـات الأرضية فلم يكن لها وجود، حيث لم تكن هناك قوات جوية أصلاً كجزء من القوات المسلحة اليمنية. هذا وقد كانت هناك أرض نزول فى صعدة وفى الشمال ولم تكن حالتها تشجع على استخدامها».

«ومع كل هذه الظروف المعاكسة، فقد قام الـطيارون المصريون ـ برحمة من الله ـ بتنفيذ المهام التـى أسندت إليهم على أحسن وجه مستخدمين رشـاشاتهم على القرى التى تسكنها القبائل المفسدة، وكانت المفاجأة فى وصول هذه الطائرات أنه يثير الرعب فى قلوب الرجال والنساء، الأمر الذى شعر بأثره الرئيس السلال ونال إعجابه فطالب بالمزيد من هذه الطائرات، إذ أنه رأى فيها السـلاح الحاسم الذى قد يضع نهاية سريعة للمتاعب التى كان يعيشها فى تلك الفترة».

«لما كانت هذه المطارات فى اليمن لا تسمح بـالتوسع فى استخدام الطائرات الميج النفاثة، فقد استعيض عنها بالقاذفات الثقيلة بعيدة المدى (ت ى ١٦) التى كانت تقوم من قواعدها فى مصر إلـى الهدف المطلوب قصفه فى اليمن، ثم تـعود إلى مصر بعد القصف فى رحلة واحدة دون الحاجة إلى النزول فى مطارات اليمن».

«ورغم التكاليف الباهظة التى كانت تتكلفها مثل هذه الرحلات الطويلة، سواء فى استهلاك عمـر الطائرة نفسها أو فى الوقـود اللازم للرحلة أو فى تعرضـها للحوادث لأى سبب من الأسباب، فلم يكن لهذا النوع من الطائرات أثر يعادل تكاليف الرحلة. إذ كانت زنة القنابل التى تحملها الطائرة الواحدة كبيرة، وبالتالى تأثيرها شديد التدمير،

فى الوقت الذى كانت فيه قرى القبائل المفسدة لا تتجاوز مبانيها الهزيلة بضعة بيوت متناثرة فى سفوح الجبال».

«وبكل هذا، أصبحت مصر غارقة إلى ذقنها فى اليمن، ولم يعد الموضوع قاصراً على تثبيت حكم السلال فى بلده، بل أصبح مرتبطاً بهيبة مصر كلها بما فى ذلك سمعة قواتها المسلحة وأسلوبها فى معالجة المواقف السياسية والعسكرية، وأصبح مركز مصر فى العالم العربى، بل فى العالم كله، معلقاً فى الميزان».

(١٨)

ومع هذا الانفراد بالجو للقوات المسلحة المصرية فقد كانت الصعوبة الحقيقية التى واجهتنا فى حرب اليمن هى قتال القبائل الذى يتحدث عنه الحديدى فى أكثر من موضع من كتابه مبيناً خطورته وصعوبته على القوات المسلحة المصرية بالتفصيل ويقول فى أحد هذه المواضع:

«لم يكن النجاح الذى تحرزه القبائل المعادية أو «المفسدة» كما كان يطلق عليها، نجاحاً عسكرياً بالمعنى المفهوم فى المعارك الحديثة، أو حتى فى تاريخ المعارك القديمة ،فالعدو الذى كنا نقاتله شرذمة من الرجال، فى ملابس رثة، معظمهم حفاة مسلحون بالبنادق الألمانية (الجرمان) التى استخدمت فى الحرب العالمية الأولى. كان كل صبى فى اليمن، عندما يصل إلى مشارف الرجولة، ومهما كانت قبيلته أو ظروفه، يجد الوسيلة التى يحصل بها على مثل هذه البندقية، فتلازمه كل الأوقات،بالإضافة إلى عدد من الخناجر، يختلف حجمها ولون جرابها باختلاف الوضع الاجتماعى الذى يتمتع به، يضعها فى خصره. هذا ولم تكن تلك الشرذمة من رجال القبائل ترتدى زياً رسمياً خاصاً بها، أو تتبع فى قتالها أبسط قواعد الحرب، وفى علاقاتها أبسط قواعد الانضباط، أو تخضع إلى سلسلة القيادة التقليدية التى تضع الخطط وتصدر التعليمات، بل كان كل يفكر ويعمل لحساب نفسه، وإن اقتضت المواقف فى بعض الأحيان تجمع بضعة أشخاص فى موقع واحد ولمهمة واحدة. وكان من تقاليد هذه الشرذمة عدم الدخول فى معركة فاصلة يتقرر الموقف على ضوء نتائجها، شأنهم فى

ذلك شأن حرب العصابات، فكان أهم ما يقومون به، وأسهله فى نفس الوقت، ولكنه أيضاً من أكثر الأمور إزعاجاً للقوات المصرية، التحكم فى الطرق ومنع المرور عليها، وقد ساعدهم فى ذلك طبيعة الأرض وارتفاع الجبال، فكان يكفى أن يصل نفر قليل منهم إلى أعلى الجبل فيتحكم فى أسفله وفى الطريق، أو فى تقاطع الطرق الموجودة بجواره، وبذا يكبدون كل فرد أو مركبة تستخدم الطريق خسائر جسيمة، وكان من الضرورى استخدام الطرق رغم رداءتها».

« كان نوعاً جديداً من القتال لم تعهده القوات المصرية التى تدربت على الحروب النظامية، وشتان ما بين الحرب التقليدية لجيوش منظمة تنظيماً حديثاً، وبين عمليات الكر والفر التى تجعل من المعدات الضخمة عبئاً على أصحابها. لقد كانت المركبات التى تنقل الجنود، على سبيل المثال، هدفاً واضحاً للبنادق الجرمان، يكفى أن تصيب طلقة واحدة أحد الإطارات فتتعطل المركبة، والويل للجنود إن هم حاولوا النزول منها،أو بقوا فيها، فهم فى الحالتين فى مصيدة، لم تكن المعلومات التكتيكية عن العدو بالأمر الميسور، إذ لم يكن له مكان ثابت، وكان من القلة العددية مع دهاء غريزى فى الاستفادة من طبيعة الأرض للاختفاء، حتى لتعجز معه وسائل الاستطلاع العادية، لتحديد مواقعه والتعامل معه».

«من الطبيعى أن يشكل هذا الأسلوب صداعاً مزمناً لقواتنا التى كانت تقاتل فى اليمن، وزاد الطين بلة أن هذه القوات كانت تدفع إلى مهام بعيدة عقب وصولها مباشرة إلى المسرح وقبل أن تتعرف على طبيعة الأرض، أو حتى تلقن أسلوب العدو فى القتال، وظل الموقف على هذا القدر من السوء حتى وضع له الحل المناسب فيما بعد، وجاء هذا الحل المناسب فى ضرورة تأمين الطرق مسبقاً، وكان هذا التأمين عن طريق الاستيلاء على قمم الجبال المتحكمة كمرحلة تمهيدية لابد أن تسبق أية عملية، ومن الواضح أن فى هذا الحل استنزافاً للقوات، وإهداراً للوقت،وضغطاً إداريا مستمراً لإعاشة القوات التى تترك على قمم الجبال لتأمين التحركات أسفلها».

(١٩)

ويحرص الحديدى على أن يقتبس من أحمد حمروش ما يلقى به الضوء على تطور الأوضاع فى اليمن فى ذلك الوقت.

ويقول أحمد حمروش فى كتابه «عبدالناصر والعرب» عن هذه الفترة:

«ولكن الأحداث بدأت تتجمع فى الأفق بالغة من التوتر حداً لم تصل إليه من قبل».

«يقول اللواء طلعت إنهم أعلنوا لدواعى الأمن أن الملك سعود والمشير عامر والسيد أنور السادات سيصلون إلى تعز، ولكن الطائرة انطلقت عائدة إلى القاهرة».

«وفوجئت القيادة المصرية بخبر من تعز يبلغها أن صواريخ قد انطلقت من معسكر النقطة الرابعة تجاه معسكر كتيبة مظلات مصرية، وأنها فجرت مخزناً للذخيرة، وكان ذلك فى الموعد المعلن لوصول طائرة الملك، وهرع اللواء طلعت ومعه وزيرا الداخلية والخارجية اليمنيان وأمر بمحاصرة معسكر النقطة الرابعة ومنع الخروج منه وقام بتفتيشه حيث قبض على ثلاثة من الأمريكيين أرشدت عنهم الكلاب البوليسية».

«حاول الأمريكيون الثلاثة إقناعهم بأنهم دبلوماسيون، ولكن وزير الداخلية اليمنى أبلغهم أنهم لا يحملون هذه الصفة، فقرر السلال إلغاء نشاط النقطة الرابعة نهائياً من اليمن وترحيل أعضائها خلال ثمان وأربعين ساعة.. هذا وقد فتحت ملفات هذه المنطقة فكانت مليئة بوثائق سرية، أرسلت إلى القاهرة، وتولى المهندسون المصريون إدارة مشروعات المياه التى تخفى خلف ستارها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية، وتدخلت القاهرة لمنع محاكمة الأمريكيين الثلاثة المعتقلين، ونقلوا إلى المطار لترحيلهم فورا!».

(٢٠)

ومن أهم ما يقدمه مؤلف هذا الكتاب تبريره للإنفاق المالى المباشر فى اليمن، أقصد ما كانت الحكومة المصرية تدفعه من ذهب ومال لزعماء القبائل. وقد كان من

الطبيعى أن تلجأ مصر إلى استخدام سلاح المال: هكذا يرى مؤلف هذا الكتاب، ولكنه يعقب فى النهاية برؤية متكاملة حول هذا الموضوع ولابد أن نقرأ ما يلخص رؤيته لهذه القضية المهمة حيث يقول:

«... إن هذه الخلاصة، خلاصة استخدام المال لاستمالة القبائل، تمثل منعطفاً هاماً فى تاريخ حملة اليمن، إذ كان استنزاف الموارد المصرية قاصراً حتى هذه اللحظة على الناحية العسكرية، أعنى من الميزانية السنوية للقوات المسلحة، دون إضافة اعتمادات مالية خاصة لهذه الحملة، وقد كان مقدراً فى بادئ الأمر أن الموضوع لن يحتاج إلا لبعض الاعتمادات الإضافية فى نهاية السنة المالية حتى تعيد القوات المسلحة موازنة المبالغ المخصصة لها أصلاً، أما الآن فقد اختلفت الظروف، والمبالغ المطلوبة لا يمكن تقديرها بالتحديد، وهى مطلوبة نقداً، ومشايخ القبائل يمثلون بئرا لا قاع لها، والطرف المنافس يغدق ويزايد عن سعة، وأهم من هذا كله فالمبالغ المطلوبة كلها من العملة الصعبة السائلة التى كانت مصر فى أشد الحاجة إليها، حتى تستطيع أن تتم مشروعات التنمية التى بدأتها فعلاً منذ عام ١٩٦٠ تنفيذاً لمشروعات خطة السنوات الخمس».

«على أية حال، لم يكن هناك مخرج من الورطة إلا بمحاولة هذا الأسلوب، لعله يكون أقل تكلفة على المدى البعيد، إذ لم يكن هناك بديل آخر. وقدرت المصروفات الشهرية لهذا الغرض بعشرين ألف جنيه استرلينى على سبيل التجربة، خلاف النفقات العادية بطبيعة الحال. أما عن تحويل هذا المبلغ إلى عملة يمنية فقد كانت عملية طريفة، إذ كانت هذه العملة عبارة عن ريالات فضية مصرورة داخل أكياس من القماش، يسع الواحد منها ألف ريال أو خمسة آلاف، نقشت عليه صورة الملكة «ماريا تريزا» ملكة بوهيميا (١٧١٧ ـ ١٧٨٠)، فكان جمال هذه الإمبراطورة وشبابها مجال تعليقات طريفة من الضباط الشبان فى بيئة خلت كلية من النساء».

«إن مبلغ العشرين ألف جنيه استرلينى قد تضاعف على مر الشهور، وأثبتت الممارسة أن هذا المبلغ لم يكن سوى بداية فتحت عن طريقه أبواب جديدة للإنفاق لا تسد، بل لا يمكن مواربتها».

(٢١)

ومن أهم الاستنتاجات التى توصل إليها صاحب هذه المذكرات أنه تنبه بذكاء فى وسط هذا الكتاب إلى مدى الفراغ السياسى الذى أحدثته مصر فى اليمن لفترة من الزمن، وأثر هذا الفراغ على بناء الدولة الجديدة، بل وعلى المعركة الدائرة من أجل بنائها وذلك حيث يقول:

«وربما كانت مصر، بحسن نية أو بحكم كونها قدوة ومن المطلوب محاكاتها فى كل شىء، قد لعبت دوراً فى إيجاد فراغ سياسى فى اليمن».

«كان العمل السياسى محظوراً تقريباً على اليمنيين، الأمر الذى أضعف فرصة وجود تفاعل مع الجماهير المتعطشة إلى التحرر بعد إزالة الإمامة».

«وكثيراً ما أعيد إلى القاهرة بعض الضباط الشبان الذين دفعتهم وطنيتهم، أو انتماءاتهم الشخصية، إلى اقتحام حديث السياسة، وانتشر تعبير جديد يقول إن فلاناً «تأنتف» أى ركب الطيارة الأنتينوف وعادت به إلى مصر، إبعاداً عن اليمن».

«كما اعتمدت مصر، واعتمدت قيادة القوات فى اليمن على نشاط وتقارير ضباط المخابرات الذين انتشروا فى معظم القطاعات وكانوا العنصر المؤثر فى تصوير المواقف وبالتالى فى تحديد موقف الزعماء اليمنيين».

«كان الجو السياسى العام فى البلاد يشبه إلى حد بعيد ما كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت. فئة تحكم ومنفصلة تماماً عن جماهيرها، والفئة التى تحكم منقسمة على نفسها وتتحرك فى داخليتها تيارات متعارضة، بعضها ظاهر، وبعضها يجرى فى الخفاء».

....

«وإن كان من المفيد أن أعلق اليوم على هذا التنظيم، فقد كان من اللافت للنظر أن أكثر عناصر الضباط نجاحاً فى هذا العمل كانت تلك العناصر التى تنتمى إلى ريف مصر وليس حضرها، عاش البعض منهم وسط القبائل واندمجوا معهم فى حياتهم اليومية، يأكلون طعامهم وبطريقتهم الخاصة، يرتدون زيهم ويتحادثون بلهجاتهم، بل مال البعض إلى التطبع بكثير من طباعهم وعملوا بتقاليدهم. وعموماً نجحت الفكرة على المدى البعيد وعلى الأخص فى المناطق التى أحسن فيها اختيار هؤلاء الضباط».

(٢٢)

كذلك يتحدث الفريق الحديدى عن تطور الاختلافات بين السلال والبيضانى فى أكثر من موضع، وهو يتمتع برؤية واضحة تجاه طبيعة هذه الاختلافات وأسبابها ومعقباتها، كما أنه يصارحنا بآرائه هذه دون اللجوء إلى الرمز أو التعميم، وأعتقد أن هذا التوجه من أهم مميزات هذا الكتاب، ولنبدأ بما يراه المؤلف نفسه بداية لهذه الخلافات:

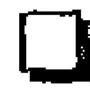
«كان أول الخلافات التى ظهرت على السطح، ذلك الخلاف الذى قام بين رئيس الجمهورية الرئيس السلال، وبين نائبه الدكتور عبدالرحمن البيضانى، وقد لا يكون من حقى أن أخوض فى تفاصيل هذا الخلاف ودوافعه، فكل منهما أقدر منى على شرح وجهة نظره من أجل كتابة تاريخ اليمن الحديث، بل إننى لم أسأل أحدهما ـ عند عمل وضع هذا الكتاب ـ عن خفايا هذا التناحر والصدام. وإن كنت رأيت ألا أخوض فى تفاصيل هذا الخلاف، فقد يكون من حقى أن أعلق على آثاره بصفة عامة».

«كان الاختلاف طبيعياً بين شخصية الرجلين، فالرئيس السلال لم يخرج من الحدود اليمنية إلا لفترة قصيرة قضاها أثناء شبابه فى بغداد، بينما لف الدكتور البيضانى العالم واختلط بالحضارة الأوروبية، ثم استقر فى القاهرة يرتدى الملابس الغربية الحديثة، ويستنكر دون ريب التخلف الذى يعيش فيه وطنه، والتقاليد البالية التى يهتم بها مواطنوه، يستنكر الأسلوب البدائى الذى تسير عليه الإدارة اليمنية فى تصريف الأمور. هذا بينما قام الرئيس السلال بدور الثائر التنفيذى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ معرضاً حياته، كما عرضها السالفون من زملائه أمثال عبدالله الوزير عام ١٩٤٨ وأحمد يحيى الثلايا عام ١٩٥٥، بل إن الرئيس السلال نفسه قد قضى أكثر من سبع سنوات فى السجون، فى أعقاب إحدى الانتفاضات العسكرية الفاشلة».

وهو يشير فى الهامش بسرعة إلى أن الرئيس السلال كان قد اشترك فى محاولة الانقلاب التى قامت عام ١٩٤٨ وسجن فى سجن حجه، ولم يفرج عنه إلا عام ١٩٥٥ حينما عين قائدا لحرس الأمير البدر ولى العهد.

ويقدم الحديدى صورة للتفاعلات داخل القيادة اليمنية عندما تم إبعاد الدكتور البيضانى عن اليمن مبكراً بمساعدة من مصر، وهو يتحدث عن نتائج هذه الخطوة فيقول:

«لقد كان الإبعاد نصراً للرئيس السلال وللمجموعات التى وقفت ضد الدكتور البيضانى، ولم يكن فى نفس الوقت هزيمة للسياسة المصرية أو تخلياً اضطرارياً منها عن رجلها الأول، فالقاهرة كان يعنيها أولاً وأخيراً استقرار نظام الحكم فى اليمن، ومادام وجود الدكتور البيضانى لم يؤد إلى هذا الاستقرار المنشود، بل اتخذ ذريعة لإثارة خلافات بين المسئولين، فمن الكياسة وضع حد لهذه الخلافات. هذا وقد ظهر فيما بعد أن المرونة فى مثل هذه الموضوعات، وهى لا تخرج فى حقيقة الأمر عن إجابة المطالب اليمنية، كانت بداية مطالب سياسية أخرى، انتهت بطلب إبعاد السلال نفسه».



هكذا ينتهى الفريق الحديدى إلى رأى مناقض لما ظنه فى البداية صواباً، ولم يكن الحديدى وحده فى هذا وإنما كانت القيادة المصرية كلها تكتشف هذه الحقائق مرة بعد أخرى، تظن الأمور تمضى فى الطريق الصواب فإذا بها تفاجأ بأن العكس هو الذى حدث،ورغم هذا فإنه يعترف بل ويشيد بروح السلال الرياضية:

«أما عن مؤتمر حرض نفسه الذى كان مقرراً عقده يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥، فقد رأى الرئيس عبدالناصر أن يمهد لنجاحه بإثبات عدم تمسك مصر بشخص معين يتربع على قمة الحكم فى اليمن، كما يبدو أنه لاحظ عند لقائه بالملك فيصل، عدم ارتياح العربية السعودية إلى شخص الرئيس عبدالله السلال».

«على أية حال تم استدعاء الرئيس السلال إلى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٥، وقد استجاب الرجل لإرادة الرئيس عبدالناصر بروح رياضية رغبة منه فى إظهار حسن نيته. بل واستعداده للتضحية بمنصبه وبما بذله خلال السنوات الماضية فى سبيل أن يعم السلام الأراضى اليمنية».

(٢٣)

ولكن ما هو رأى الحديدى فى حرب اليمن من حيث كونها حربا، إنه لا يصل إلى هذا الرأى ـ وهذا يحسب له كمؤلف ـ إلا فى نهاية الكتاب حين يتحدث بوضوح شديد عن غياب الاستراتيجية فيقول:

«... من الواضح أنه لم تكن هناك استراتيجية شاملة لحرب اليمن، فقد جاءت هذه الحملة برمتها ـ كما سبق القول ـ نتيجة ظروف عربية، معينة، ولم يكن هناك بديل مقبول ـ فى نظر المسئولين فى ذلك الوقت ـ إلا القيام بضربة عسكرية مضادة للضربة السياسية التى وجهت إلى مصر.. وربما كان فى إدراك هذا القصور فى عدم وضع استراتيجية شاملة تسبق أى عمل عسكرى كبير، بالإضافة إلى تكرار هذا القصور فى حرب ١٩٦٧ بشكل أكثر بشاعة وأسوأ أثراً... أقول ربما كان فى إدراك هذا التقاعس ما نبه الأذهان إلى هذا العامل الحيوى عندما استقر الرأى لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧، فبذلت الجهود المكثفة، سياسية واقتصادية وعسكرية لتهيئة الظروف المناسبة لدخول القوات المسلحة فى حرب أكتوبر ٧٣، وهذا ما أطلق عليه وقتئذ «إعداد الدولة للحرب».

«إن مجرد إدراك حتمية وضع استراتيجية شاملة للدولة، نتيجة لما عانيناه فى حرب اليمن، ثم ما غرقنا فيه من مآسى وعار فى حرب عام ٦٧، أقول إن مجرد إدراك هذه الحتمية، وعدم الانسياق وراء ردود الفعل العصبية، يعتبر فى حد ذاته درساً مستفاداً أفادنا كثيراً فى تحقيق الأهداف السياسية لحرب أكتوبر ٧٣».

وكان الحديدى قد أوشك على الوصول إلى مثل هذا الرأى فى وسط حديثه عن المعركة، مما جعله يبدأ فى الانحياز لروح التعقل فى رد الفعل مستشهداً بقول السياسى الفرنسى كليمنصو ومعدلاً له حيث يقول:

«لقد قال كليمنصو: «إن الحرب شىء مخيف لا ينبغى أن نتركه للعسكريين وحدهم».

«فهل ينطبق هذا القول على حملة اليمن؟ أليس من الأجدر أن نطور اليوم هذا القول ليكون «الحرب شىء مخيف لا ينبغى أن نتركه للسياسيين وحدهم» ألم تكن

سياسة الرئيس عبدالناصر هى التى أدت إلى هذه الحملة دون دراسة أو استعداد؟ هل بدأت الحملة بقرار أصدره العسكريون، أم نفذ العسكريون قراراً سياسياً اتخذته القيادة السياسية فى مصر، وعلى أعلى مستوى؟ إن العلاقة بين السياسة والحرب علاقة وثيقة من المحتم أن يتم التنسيق بينهما كاملاً وإلى أدق التفاصيل، والغريب ألا يعطى السياسيون فى مصر، وكلهم كانوا عسكريين، هذه البديهية حقها من الاهتمام والدراسة، ولعمرى هل كان من الممكن أن تكون الأمور أكثر سوءاً لو كان على رأس الحكم فى مصر زعيم مدنى وحكومة وطنية لا تمت إلى العسكرية بصلة؟ إن الفيصل فى هذا ليس شكل الحكومة أو انتماء الزعيم، فالأمر بديهى، وإدراكه تحت الحد الأدنى لمسئولية واضعى سياسات الدول، إنما الفيصل فى رأيى هو ما أثرناه فى أول هذا الكتاب وجاء فيه:

«هل كانت القرارات الكبرى التى أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر وليدة اتجاه سياسى معين اهتدى إليه بعد طول دراسة وتمحيص واختيار بين البدائل المختلفة المتاحة، أم جاءت هذه القرارات كردود فعل أو انفعال لظروف أحاطت بموقف بلاده، دون حساب لأثر هذه القرارات فى المستقبل؟».

إلى هذا الحد يلخص صاحب هذا الكتاب رأيه فى سياسة عبدالناصر فى هذه الحرب. ثم يستأنف ليقول:

حقيقة أن الحرب شىء مخيف ويؤثر على الشعوب ومستقبلها لفترة طويلة فى تاريخ الأمم، ويشعر بها الأفراد فى حياتهم اليومية لارتباطها بمستوى معيشتهم واستقرار أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بل والأسرية، ولذا كان من الضرورى ألا تلجأ الحكومات الواعية إلى الحرب إلا إن كان (اللجوء) ضرورياً وملحاً، مراعية قدر الإمكان ألا يتورط كل جيل فى حرب، بل تكون الحروب شيئاً نادراً إن صادف جيلاً لسوء حظه، فلن ينال الجيل التالى على الأقل».

(٢٤)

ولهذا يحرص الفريق الحديدى فى هذا الكتاب على أن ينبهنا إلى حقيقة تتعلق بمدى إدراك عبدالناصر لحقائق الأمور فى اليمن، وهو يذكر لنا أن هذا الإدراك لم

يأت إلا متأخراً وبعد أن كانت الحملة فى اليمن قد مضت أشواطاً طويلة، ذلك أن عبدالناصر نفسه لم يزر اليمن إلا فى أواخر أبريل ١٩٦٤ وهو يحكى تفصيلات هذه الزيارة ويقول:

«وزار الرئيس عبدالناصر اليمن لأول مرة فى أواخر أبريل سنة ١٩٦٤، وكان برفقته السيد أنور السادات والسيد زكريا محيى الدين، وطبعاً المشير عامر، وفى هذه الزيارة أدرك الرئيس عبدالناصر على الطبيعة، الأوضاع الحقيقية فى اليمن، ونوع الرجال الذين يتعاملون مع قيادة القوات المصرية هناك، والمستوى اللاحضارى الذى يعيش فيه هؤلاء القوم، وربما تذكر فى هذه اللحظات ما سبق أن سمعه من رالف بانش حينما قال له بعد عودته إلى القاهرة قادماً من صنعاء: «إن تدخلكم فى اليمن عملية إنسانية قبل أى شىء، لقد كنت فى الكونغو وشاهدت هناك جريمة الاستعمار، ولكن عندما وصلت إلى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار».

ويضيف الحديدى بقوله:

«ولم تقتصر هذه الزيارة على التعرف على اليمن ومشايخ قبائلها وأحوال القوات المسلحة فيها، بل شملت أيضاً الحديث عن عدن ومستقبلها، وأعلن فى إحدى خطبه «إن بريطانيا لابد أن تجلو عن عدن، إن كلا من عدن والجنوب العربى أرض عربية، وإنه من المستحيل تماماً على بريطانيا أن تفرق عرباً عن عرب، أو يمنيين عن يمنيين، إننا لا نسمح للاستعمار بأن يبقى فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى».

(٢٥)

ولعلنا نصل الآن إلى نقطة مهمة تضمنتها هذه المذكرات، وهى تكلفة الحرب، وسننقل للقارئ فقرة من فقرات حديثه المتفرق ـ على مدى فصول كتابه ـ عن تكلفة حرب اليمن حيث يقول:

«... فإذا ما أردنا اليوم أن نحصى ما كلفتنا إياه الحملة العسكرية فى اليمن، فإن هذا الإحصاء لا ينبغى أن يقتصر على النفقات المالية وحدها، رغم أهميتها الفائقة، بل

يجب أيضاً أن يتضمن النتائج التى ترتبت عليها، وعلى رأس هذه النتائج هزيمة عام ٦٧ دون شك. إننى لا أنوى الدخول فى تفاصيل نتائج هذه الهزيمة، ولكننى أكتفى فقط بأن أذكر أن كل ما تهدف إليه الأمة العربية فى نضالها الحالى، وما تكلفته من شهداء وما عانته من تدمير ومن ويلات وآلام إنسانية متباينة، هو مجرد الوصول إلى حدود ما قبل يونيو ٦٧، وهى حدود كنا نعيش فيها، ونسيطر عليها، ونتمتع بخيرات أراضيها لولا ما حدث، فأدى فى النهاية إلى هذه الكارثة التاريخية. وهذا يعنى أن كل مجهوداتنا وتضحياتنا عام ٧٣ وقبله وبعده كانت فقط لتصحيح أخطاء وقعنا فيها سنة ٦٧ وقبلها، أخطاء سياسية وعسكرية، وعلى رأسها التورط عسكرياً فى اليمن، ولم تؤثر هذه الأخطاء على مصر وحدها، أو حتى على سوريا والأردن فقط، بل شملت الآثار كل شعوب الأمة العربية».

(٢٦)

وبعد صفحات متعددة يضمنها الفريق صلاح الحديدى انتقاد سياسة المشير عبدالحكيم عامر والمحيطين به فى الإنفاق العسكرى، يعود إلى محاولة بحث أوجه التكلفة الفعلية لحرب اليمن ويقول:

«أما عن أوجه الإنفاق بصفة عامة، فإننى أخشى أن يفوتنى البعض منها، ولذا فإنى أتحفظ وأقول إنها كانت كما يلى على سبيل المثال وليس الحصر:

(١) مرتبات ومصروفات الإدارة اليمنية ابتداء من الحكومة إلي أدنى المستويات».

(٢) مرتبات وتكاليف القوات اليمنية التى ارتبطت بها قيادة القوات فى اليمن، ولم يكن لوجودها نتائج إيجابية فى الواقع».

(٣) مبالغ تدفع شهرياً إلى العديد من مشايخ القبائل، كل حسب أهميته وأهمية قبيلته وموقعها لإبقائهم على ولائهم للجمهورية، ومبالغ تدفع إلى مشايخ آخرين ليتحولوا إلى موالين لنا».

(٤) مبالغ تدفع إلى رجال القبائل وطبعاً مشايخها أيضاً ليقوموا ببعض العمليات ضد قبائل أخرى مجاورة أعلنت العصيان».

(٥) مصروفات المشروعات العمرانية التى أقامتها مصر مدة السنوات الخمس، من

مدارس، ومستشفيات، وآبـار للمياه، وشق الـطرق ورصفها، وخـلاف ذلك من مظاهر الحضارة التى حاولت مصر إدخالها إلى اليمن».

(٦) إنشاء مطار للطـائرات النفاثة فى الحديدة، وآخر فى صنعـاء خلاف مناطق هبوط للطائرات فى جحانة، وفى بعض جهات أخرى».

(٧) قيـمة ما لا يـقل عن نصـف الأسلحـة والسيـارات ومخازن التـموين والمـلابس والمعدات وخلافها التى كانت موجودة فى حوزة القوات المصرية فى اليمن عندما تقرر رحيـلها إلى الوطن بعـد هزيمة ٦٧، ورؤى أن نقلهـا إلى مصر يتكلـف مبالغ باهظة فقدمت كهدية إلى الحكومة اليمنية».

(٨) مرتبات إضافية لرجال القوات المسلـحة المصرية لمدة تقرب من الخمس سنوات، تراوح خلالها عدد القـوات من سرية قوامها مائة جندى إلى ما يـزيد على سبعين ألف مقاتل».

(٩) مصروفـات نقل الأفراد والأسلحـة والمعدات، وباقى الاحـتياجات لمسافـة ثلاثة آلاف كيـلومـتر مـن السويـس إلى الحـديدة، بـحراً، ومن مـطارات الـقاهـرة إلى مطارات اليمن جواً».

(١٠) إنشـاء مبنى ضخم لـقيادة الـقوات المصـرية فى الـيمن مـجهز بـعدة مصـاعد كهربائية ومؤمن بكافة الاحتياجات وترك فى صنعاء طبعاً».

(١١) مصاريـف الزيارة التى قـام بها الرئيـس جمال عبدالـناصر وكبار رجـال الدولة لليمن لمدة أربعة أيام وما يكتنف مثل هذه الزيارات عادة من مظاهر القدرة والبذخ والإغداق بالإضافة إلى تكاليف الأمن الضرورية».

وبعد كل هذا يردف الفريق الحديدى بقوله:

«ليس فى استطاعتى تحويل هذه المطالب المـالية إلى رقم معين من ملايين الجنيهات أو بلايينـها، ولأترك هذا إلى خيـال القارئ وقدرته علـى الحساب وأطالبه أن يـتصور معى لـو أن هذه الأموال بقـيت فى خزائن مـصر، أو أنفق جزء مـنها، ولا أقول كـلها لاستحالة ذلك، على المشروعات الاستثمـارية فيها أو حتى على مشروعات الخدمات التى قدر لهذا الجيل أن يعانى نقصها طول حياته».

«لعمرى كم تكون مصر رائعة، وكم تكون شامخة».

(٢٧)

نأتى الآن إلى رأى صاحب هذا الكتاب فى النهاية، ونهاية القصة فى نظر الفريق الحديدى هى نهاية الحملة:

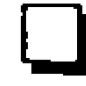
«عقد مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، وحضره مع باقى ملوك ورؤساء الدول العربية كل من الرئيس السلال والراحلين عبدالناصر وفيصل».

«مقابلات حرجة وحساسة بلاشك وسبحان مغير الأحوال».

«تم الاتفاق بين فيصل وعبدالناصر علـى سحب القوات المصرية من اليمن وترك الأمور لأبناء اليمن وحدهم ليرسموا مستقبلهم وعلاقتهم».

«ويبدو أنه تم التفاهم أيضاً بين الرجلين على مصير السلطة الحاكمة فى صنعاء».

«وهكذا شـاءت الأقدار أن تضع نهـاية لحملة الـيمن، نهايـة مأساوية لم يـكن من المتصور أن يـحيط بها مثـل هذه الظروف، فبيـنما لم تخسـر القوات المصرية مـعركة واحدة فى اليمـن، فإنها اضطرت إلى الانسـحاب، وحتى الانسحاب لم يـكن طريقه سهلا، فقد اضطرت قواتنا إلى القتال حتى تحققه».



ويتحدث صاحب هذه المذكرات بكل صدق وألم عـما أشار إليه فى نهاية الفقرة السابقة من المعاناة فى الانسحاب على الرغم من وضوح قراره فيقول:

«عندما تجمعت القوات المصرية فى الحديدة، إيذاناً بانسحابها من البلاد، تعرضت هذه القوات لمـظاهرات صاخبة عنـيفة يوم ٣ أكتوبر، وقتـل نتيجة لهذه المـظاهرات ما يزيد على مائة جندى مصرى قبل أن يعود الهدوء ويستتب الأمن».

«ولم تـكن عمـلية الانـسحاب مـن المناطق الـبعيـدة عن المدن أقـل صعوبـة. كان انسحاباً مبنياً على القتال لتحمى القوات نفسها أثناء انتقالها حتى الحديدة».

«وهكذا تم رحيل القوات المصرية عن اليمن».

«رحيل حزين فى أسـوأ الظروف التى واجهت مصر فى تاريـخها الحديث، وربما القديم أيضا».

«الوطن ممزق، وإسرائيل جاثمة على صدورنا، تحتل سيناء بأكملها، ولا يعوقها عن عبور قـناة السويس شىء، وحـتى الشعب اليـمنى رغم كل ما قـدمناه طيلة الـسنوات

الخمس التى مضت، فقد أعلن عن موقفه ولم يراع فى هذا الموقف الظروف التى كنا نعيشها والآلام التى كانت تدمى قلوبنا».

«ومع ذلك فقد كان فى رحيلنا راحة»

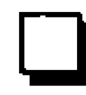
«انتهت المشاكل وانتهت المناورات»

توقف نزيف الدم واستنزاف الموارد».

(٢٨)

أما بداية القصة فى كتاب الفريق الحديدى وفى تصوره فتبدأ برواية الاتصال الأول عقب قيام الثورة، وهو يسجل دور الصحافة المصرية (مجلة روزاليوسف بالتحديد) فى التمهيد لها ويقول:

«وبمجرد إعلان قيام الثورة وقتل الإمام البدر الذى كان قد تولى الحكم فى أعقاب وفاة أبيه، بدأت الاستعدادات لنقل الدكتور البيضانى ورفاقه إلى صنعاء يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٦٢ على طائرة ركاب عسكرية تحمل معها فريقاً صغيراً من الضباط المصريين ومعهم أجهزة اتصال بالقاهرة».



وانظر إلى هذا الوصف الدقيق المعبر الذى هو قطعة أدبية منتقاة:

«كان المنظر مثيراً فى مطار ألماظة الحربى، وقد خلا ليلاً إلا من أقل عدد من الفنيين الضروريين لإدارته، وحوالى عشرة رجال بين مسافر ومودع يرتدون مختلف أنواع الملابس وبألوان صارخة متباينة، يحمل المسافر منهم رشاشه وذخيرته، وحاجياته الشخصية، ولم ينس البعض منهم خنجره وعمامته، وقد حولتهم رهبة الموقف والخوف من المستقبل المجهول إلى أشباح تتحرك بالكاد، تستمع ولا تتكلم، توافق دون تفكير على أى رأى أو أية نصيحة تقدم لهم، يتشبث كل منهم بصندوق يحوى بضع قنابل يدوية، أصر معظمهم أن يحملوها لتكون فى متناول أيديهم عند نزولهم من الطائرة فى صنعاء وكأنها طوق النجاة من تصاريف الزمن المجهولة، وكان عجيباً منهم هذا الحب لصندوق القنابل اليدوية، والإصرار على أن تكون فى حوزتهم، ذلك الإصرار المبنى على توقع القتال بمجرد لمس أرجلهم لأرض وطنهم، الأمر الذى

أشفقت معه على مجموعة ضباطنا المرافقين لهم، بالإضافة إلى الطائرة نفسها وطاقم قيادتها، وكم سعدنا عندما تلقينا برقية بوصولهم إلى صنعاء وصولاً طبيعياً».

«وهكذا بدأ التدخل المصرى فى اليمن: بدأ بأربعة ضباط وجهاز لاسلكى، وكان من المتوقع ألا تطول غيبتهم أكثر من بضعة أسابيع إذا استلزم الأمر بقاءهم، إذ كان على رأس الحكم الجديد حفنة من الأصدقاء تقدر مصر وسياستها، وتتفق معها فى الأهداف، وتجد منها كل عون سياسى وغير سياسى فى حدود المصالح المشتركة».

«وسارت الأمور فى هذه المرحلة كما كان مقدراً لها من قبل، وكما تصورت القيادة السياسية فى مصر ـ مجرد مساندة سياسية ـ ولم يبق إلا أن يقوم رجال الثورة فى صنعاء بواجبهم، لتستقر الأمور فى أوضاعها الجديدة».

(٢٩)

كما يتحدث صاحب المذكرات فى موضع آخر عن بداية التدخل العسكرى وكيف أنه بدأ بإرسال سرية صاعقة واحدة فقط، وبعد أن يورد تفاصيل مهمة عن الروح التى صاحبت هذا القرار، فإنه يعمد إلى أن ينتقد من جوانب عسكرية مختلفة إرسال هذه السرية بقوله:

«على أية حال، أبحرت الباخرة «السودان» من ميناء الأدبية ـ القريب من ميناء السويس ـ تحت ظروف سرية محكمة الترتيب، حاملة كل ما رآه المشير عامر ضرورياً، وكان ذلك فى ليل يوم ٢ أكتوبر، أى بعد أقل من أسبوع من قيام العميد عبدالله السلال بانتفاضة ضد حكم الأئمة، وكم كان شكل سرية الصاعقة فريداً وقد ارتدى أفرادها القمصان المدنية البيضاء والسراويل رمادية اللون دون علامات الرتب طبعاً، وقد احتفظوا بمستوى انضباطهم العالى، وسرعة حركتهم ولياقتهم البدنية الواضحة، والثقة الكبيرة بالنفس، بينما وقف الضباط يشرفون على نقل الاحتياجات إلى السفينة ويشاركون الجنود فى هذه العملية».

«وهكذا بدأ التدخل المصرى فى اليمن يأخذ صورة أخرى، وبدأت هذه الصورة الجديدة فور وصول الباخرة «السودان» إلى ميناء الحديدة بعد ثلاثة أيام من إبحارها، وكان هذا التدخل حتى هذه اللحظة محدوداً، لا يزيد حجمه على مائة ضابط

وجندى يحملون الأسلحة الخفيفة فقط، ولكن ـ فى نفس الوقت ـ لم يكن قد انقضى على قيام الثورة إلا أسبوع واحد».

«ومن الواضح أنه كانت هناك أسباب قوية دفعت القيادة السياسية إلى أن تعمل على سرعة التدخل الإيجابى لإنجاح انتفاضة الجيش، فلو كانت الأمور قد سارت مع الثائرين فى مجراها السهل، بعيدة عما يهددهم بالفشل أو الانتكاس، ما احتاجت مصر أن ترسل سرية صاعقة والطائرتين للاشتراك فى القتال الدائر بين الطرفين المتنازعين».

«هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فحتى وإن كان هذا التدخل ضئيلاً فى «مرحلته الحالية»، فإنه يشير إلى عزم مصر على مساعدة السلال عسكرياً، ليس فقط بالأسلحة التى أرسلت إليه ليستخدمها الرجال الذين يقاتلون فى صفوفه، بل أيضاً برجال مصريين يقاتلون فى سبيل قضيته وأهدافه، ولهذا أثر كبير على تشجيع الكثيرين للانضمام إلى الحركة الجديدة التى قامت ضد الإمام، سيما بعد أن غادر البدر البلاد هارباً من قصره عندما قصفته الدبابات، واتجه إلى السعودية بعد فشل الثائرين فى قتله».

(٣٠)

وبعد صفحات قليلة من حديث صاحب هذه المذكرات عن بداية التدخل، يتحدث الفريق الحديدى بنفس الروح وبنفس الفكر عما يمكن له ولنا أن نعتبره بداية التورط العسكرى المصرى فى اليمن:

«... أعود وأقول إن فترة قتال سرية الصاعقة، رغم قصرها، فقد أظهرت للملأ أن الرئيس عبدالناصر يقف وراء ثورة اليمن، وأنه مصمم على نجاحها واستمرارها، وعلى جميع الأطراف التى يهمها الأمر أن تقدر موقفها على هذا الأساس».

«وكان أول رد فعل لهذا الموقف الجديد الذى صار واضحاً لا لبس فيه، أن تكونت قيادة عسكرية مشتركة، سعودية/ أردنية، انتقلت إلى نجران فى جنوب السعودية لتكون على مقربة من الأحداث، فيمكنها الاتصال بالقبائل اليمنية وتدعيمها بالمال والسلاح، وإدارة القتال عن كثب إذا سمحت الظروف، كما وضعت محطة

إذاعة تحت تصرف فلول الأئمة جنوب المملكة يحرضون من خلالها القبائل ضد النظام الجديد وينثرون لهم الوعود والعهود».

«ويبدو أن القائمين بالأمر في اليمن، وعلى رأسهم الرئيس عبدالله السلال، ونائبه الدكتور عبدالرحمن البيضاني، قد أدركوا اهتمام مصر بحسم الموقف لصالحهم في البلاد، وفهموا أبعاد اللعبة التي يلعبها الرئيس عبدالناصر ضد المعسكر السعودي، فزادت مطالبهم وتنوعت، بحجة ضرورة مواجهة الموقف الجديد، ذلك الموقف الذي نشأ في رأيهم بعد تدخل جيرانهم في الشمال، وربطوا هذا التدخل بالنشاط المصري السياسي والعسكري، في بلادهم، ترى أيكفي لواء واحد من المشاة؟».

وفي موضع آخر يحرص الحديدي على أن يستنكر وجود السرية وحدها فيقول:

«كيف كان يمكن لهذه السرية، ومعها الطائرتان «الياك» أن تحقق أي هدف معقول في الوقت الذي خلا فيه الميدان تماماً من الجيش اليمني الذي لم يبق منه إلا أعداد قليلة من الضباط، كان معظمهم ممن اشتركوا مساء يوم ٢٦/ ٩/ ٦٢ في قصف سكن الإمام البدر، وفشل الثورة وعودة البدر تعني التنكيل بهم قبل قتلهم والتمثيل بجثثهم، فهم في الحقيقة أصبحوا يدافعون عن وجودهم ومستقبلهم في الحياة أكثر مما يعملون على تحقيق أهداف ثورية لصالح وطنهم. وماذا تفعل هذه القلة من الضباط وقد انصرف الجنود إلى قبائلهم أو منازلهم ومعهم أسلحتهم بطبيعة الحال، ولم تكن استمالتهم إلى جانب قضية قومية بالأمر الممكن، فهم أبناء القبائل قبل أي شيء، ورغم عدم تأديتهم لأي عمل تحت راية الجيش اليمني، فقد كانوا حريصين على صرف مرتباتهم في مواعيدها، والويل إن تأخر هذا الصرف لأي سبب من الأسباب».

مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
الطريق إلى النكسة

6

حرب الثلاث سنوات
مذكرات الفريق أول
محمد فوزى

دار الخيّال

(١)

كان الفريق أول محمد فوزى، من الذين يصدق عليهم القول أنهم سيئو الحظ على الرغم من أن الحظ يقترب منهم . ففيما قبل قيام الثورة كان فوزى واحدا من المرشحين لعضوية مجلس إدارة نادى الضباط ضمن ما قد يمكن لنا ولغيرنا أن نسميه (الآن) قائمة الضباط الأحرار، ولكنه كان واحدا من الذين فشلوا فى هذه الانتخابات ولم يحققوا النجاح.

وليلة الثورة كان ينتظره دور محدد لكنه تقاعس عن أداء هذا الدور (وهذا هو رأى من لايحبونه) أو على الأقل لم يتمكن من أداء هذا الدور (وهذا هو رأى من يحبونه كأحمد كامل فى مذكراته التى عرضناها فى الباب الرابع من كتابنا «الأمن القومى لمصر.. مذكرات قادة المخابرات والمباحث») .

وطيلة عهد جمال عبدالناصر كان الفريق قد أصبح قريبا جدا من أن يكون بمثابة قائد القوات المسلحة، لكنه لم ينل هذا المنصب إلا بعد أن حاقت بالقوات المسلحة المصرية أصعب هزيمة فى تاريخها كله.

وفى أول عهد الرئيس السادات كان قدره أن يُصنف من المجموعة المعادية للسادات فى ١٥ مايو عام ١٩٧١، وهكذا كان بمثابة وزير الحربية الوحيد فى تاريخنا الذى خرج من منصبه إلى السجن الحربى مباشرة ، ذلك أن شمس بدران قد بقى بعض الوقت يناور وذلك فيما بين يونيو ١٩٦٧ حين اعتزل المنصب، وأغسطس

١٩٦٧ حين قدم للمحاكمة، أما فوزى فخرج من منصب الوزير إلى السجن الحربى مباشرة.

وفيما بعد العفو عنه فى عام ١٩٧٤ لم يتح له رد اعتبار كامل لأن هذا لم يكن ممكنا، لأنه ببساطة يتناقض مع طبائع الأشياء ومجريات الحوادث ، ومع هذا فقد حظى دون الآخرين جميعا باستقبال الرئيس السادات له أكثر من مرة والاعلان عن ذلك فى الصفحات الأولى من الصحف، وفيما بعد وفاة السادات آثر الفريق فوزى (أو أغرى) أن يتخذ موقف المعارضة من نظام الرئيس السادات، وحين بدأ القادة العسكريون ينشرون مذكراتهم وأحاديثهم منذ أواخر عهد الرئيس أنور السادات، فإن فوزى نفسه أصبح فى مرمى طلقات مدفعية عدد كبير منهم، فى مقدمتهم الفريقان محمد أحمد صادق وسعد الشاذلى اللذان خلفاه فى منصبه: الأول كوزير للحربية، والثانى كرئيس للأركان خلفا للفريق صادق، فضلاً عن معظم أصحاب المذكرات التى يتناولها كتابنا هذا، وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك كثيرون من الذين لا بد لهم أن يرتفعوا باسمهم وبأسهمهم ولو على حساب الفريق فوزى نفسه.

وقد وجد فوزى نفسه بالتالى مضطرا لأن يصنف نفسه ضمن من سموا بالناصريين، على الرغم من أنه كان بالطبع من أكثر الذين عانوا من نظام عبد الناصر طيلة الفترة الممتدة منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٧، صحيح أن فوزى قد بقى فى القوات المسلحة ولكنه ظل تحت قيادة عبدالحكيم عامر الذى كان أحدث منه بكثير، وعلى حين كان محمد فوزى يزداد أقدمية فى القوات المسلحة فإن سلطاته كانت تزداد تقلصاً حتى إنه قبيل هزيمة ١٩٦٧ مباشرة أصبح لا تحت قيادة عبد الحكيم عامر فحسب وإنما تحت قيادة شمس بدران أيضا ، وحتى عندما لجأت إليه الدولة ليتولى قيادة الجيش بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ فإن التوفيقات الناصرية المعهودة جعلته يعمل أيضا تحت رئاسة وزير جديد أو مؤقت للحربية هو أمين هويدى الذى كان هو الآخر أحدث منه بكثير.

وعلى حين أن نظير فوزى فى كشف الجيش وهو محمود رياض، قد تولى منصب السفير منذ مرحلة مبكرة ثم عين وزيرا للخارجية منذ عام ١٩٦٤، فإن الفريق فوزى ظل واحدا ـ فحسب ـ من الصف الثانى من القيادات العسكرية حتى حل عليه الدور بالأقدمية البحتة (أى المطلقة) ليتولى منصب القائد العام عقب حرب يونيو عام

١٩٦٧. وهكذا لا يمكن القول بأن الفريق فوزى قد فاز بهذا المنصب بسبب فضل فى شخصيته أو فى انتماءاته، وإنما بفضل أقدميته فحسب، وكل ما يمكن أن يقال عن ترشيح هذا أو ذاك له أو تزكيتهم له عند عبدالناصر لا يخرج عن نطاق أنهم حموه من الخروج من الخدمة فحسب، فلما بقى كان الأقدم وكان بهذه الصفة القائد العام بعد ما كان رئيس الأركان بالفعل. ولو أننا أردنا فى هذا أن نصدق مذكرات صلاح نصر فى أن سامى شرف كان هو صاحب الفضل فى اختيار الفريق فوزى لشغل هذا المنصب، لنزلنا بمستوى قرارات المصير إلى مستوى ما له من قرار.

(٢)

وفى الفترة التى عمل فيها الفريق أول فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، عمل معه ثلاثة من رؤساء الأركان (هم على التوالى عبد المنعم رياض، وأحمد اسماعيل، ومحمد أحمد صادق) ، وقد يعنى هذا نظريا أن فوزى كان من القوة بحيث تمكن من موقعه بينما تغير رؤساء الأركان العاملون معه .. ولكن التاريخ (لسوء حظ فوزى) لم يمض على نحو مامضت قرارات التعيين فقد تمتع اثنان منهم (هما عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل) بالمجد المطلق الذى لم ينل فوزى جزءا منه ، أما الثالث فقد قدر له أن يخلف الفريق فوزى نفسه ، ولكنه ـ للغرابة ـ لم يلق عشر معشار سوء الحظ الذى لقيه محمد فوزى على الرغم من أنه لم يبذل ما بذله فوزى من جهد.

ثم تبدأ الثمانينيات ويجد فوزى نفسه ـ كما ذكرنا منذ قليل ـ مضطراً إلى أن يسير فى نفق من سموا بالناصريين ولم يكن أمامه خيار آخر ، وسأسارع إلى القول أن هذا الاضطرار لايعنى أن هذا النفق شىء غير جميل ، ولكن الاضطرار هو ما قاد فوزى إلى أن يسير فيه لأنه لم يكن فى وسعه مثلاً أن يفعل مثلما فعل المستشار محمد عبد السلام أو المستشار محمد عصام الدين حسونة وكلاهما لم ينل مناصب متقدمة فى عهد غير عهد عبد الناصر ، ولكنهما لم يضطرا نفسيهما إلى ما اضطر فوزى نفسه إليه من هجوم على عهد أصبح فيه نائبا لرئيس الوزراء تحت دعوى الانتصار لعهد يعلم الجميع أنه ذاق فيه الأمرين.

وبالـطبع فـإن صاحب هـذه المذكرات لم يـقف تماماً عند حـدود هذه السـنوات الثلاث ولـم يكن بإمكانه أن يقف ، ولكنه من نـاحية أخرى لم يتح لنفسه فرصة أعظم فى أن يحكـى تاريخ حياته كـله، وأن يحكى تاريخ الـثورة كله، ربما لأنه وضـع نفسه بإرادته فى هذا الـنفق الضيق أو فى هذه الأنـبوبة الضيقة وهذا هـو ما يؤسف له ـ فى نظرى وأقولها مرة ثانية وثالثة ـ من اضطرار فوزى للبقاء فى هذا النفق .

وليـس من شك أن الفـريق فوزى كـان قادرا علـى أن يقدم لنـا من خلال روايـته للتاريخ المصرى المعاصر رؤية فريدة لرجل ظـل قريبا من السلطة، وإن لم يشارك فيها المشاركة الفعالة .. ذلك أنه كان على الدوام فى مواقـع متقدمة من المسئولية العسكرية والسياسية بالتالى حتى وإن لم تكن هذه المواقع المتقدمة بالمواقع الأولى صاحبة القرار النهائى.

ولكن الفريق فوزى لسبب قد نعلمه وقـد لانعلمه آثر أن يركز ما يرويه من حياته على ما أداه فى تلك السنوات الثلاث، ولـم يجاهد نفسه فى أن يستعرض تاريخه كله أو يستـشرفه ليغـذى به موقفه فـى هذه السنـوات الثلاث أو فى الشـهور التى تلـتها، ويبدو أنـه أخطأ فى هـذا القرار بقدر مـا أصاب فى هذا الاخـتيار. كيـف كان ذلك؟ تقتضـى منا الاجابة عن هذا السـؤال بعض التأمل فى الآثـار التى خلفتها كـتابة فوزى لمذكراته .

ولعلنا جميعـا نعرف بحكم المعاصرة أن كتاب فوزى قد تم استـغلاله واستثماره إلى أقصى مدى فـى إثبات أن أنور السادات لم يقـدم شيئا ذا بال للنصـر الذى حققه جيشنا بقيادته فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى إثبات أن عبد الناصر كان على وشك الانتصار ـ لا الحرب فحـسب ـ لولا أن عاجلتـه المنية! وهكذا فـقد أصبح كتاب فـوزى مصدرا للنقل عنه ومنه فى كل الكتابات الـتى أريد لها أن تحطم السادات أو أن تقلل من قدره على الأقـل.. وهكذا أصاب فـوزى فى قبول الاخـتيار الذى كـان أمامه، وكان خـيارا سهلا كما أنه كان خيارا كفيلا بشفاء نفسه من ألم شديد تجاه هذا الرئيس الذى أودعه السجن!! وإن كان قد أخرجه منه بعد ذلك!!

ولكن هل كان قرار فوزى بقبول هذا الاختيـار قرارا صائبا؟ بالطبع يعرف القارئ رأيى وهـو أنه أخطأ فـى هذا القـرار، فقد كان فـى وسع فوزى أن يـضع نفسـه فوق عبـدالنـاصر وفوق أنـور الســادات ليكـون فى وجـدان الناس أجـمعـين صنـوا ثالـثا

لعبدالمنعم رياض ولأحمد إسماعيل أو قريبا منهما على أقل تقدير، وبخاصة أنهما كانا تحت قيادته. ولكن يبدو أن فوزى كان كما قدمنا سيئ الحظ على الدوام حتى فى تصويره لنفسه.. وأذكر أنى فكرت ذات مرة فى شخصيات تاريخنا المعاصر أيها يقترب فى سوء حظه من عبد الحكيم عامر فلم أجد من ينطبق عليه هذا الوصف بأكثر من محمد فوزى نفسه، فقد كان عبد الحكيم عامر بمصيره يدفع ثمن أخطاء متوالية ومتكررة يوماً بعد يوم ، ولكن فوزى لم يرتكب الأخطاء التى ارتكبها عبد الحكيم عامر ، ومع هذا فهو سيئ الحظ إلى درجة قريبة من عبدالحكيم عامر حيث يختار قراراً نهائيا يكون كفيلاً (أكثر من مرة) بأن يضمن له المصير (أو الطريق) السيئ، وقد حدث هذا ليلة الثورة وفى ١٥ مايو وبعد وفاة السادات، بل وعندما قبل أوضاعاً شاذة وهو قائد عام للقوات المسلحة تحت قيادة كل من عبدالناصر والسادات.. وهكذا يتكرر عليه سوء الحظ ونتائجه، مع أنه لم يستمتع بعشر ما استمتع به عبدالحكيم من مجد وسلطة ونفوذ طيلة خمسة عشر عاماً.

هل أنا متعاطف مع الفريق فوزى إلى هذا الحد، ربما .. هل أنا معجب به، وحفى أن أخرج به من نطاق الخطأ الواضح إلى سوء الحظ الملازم؟ ربما ... أم أننى – وهذا وارد أيضاً – أحمله من سوء الحظ أكثر من سوء حظه بالفعل؟ وهل يمكن أن يكون هناك من يتحمل سوء الحظ أكثر مما يحتمل؟ هذا هو السؤال الذى ربما تصعب بل تستحيل الإجابة عليه من دون أن نقرأ ـ بتأمل شديد ـ مذكرات هذا الرجل.

(٣)

نتناول فى هذا الباب كتاب «حرب الثلاث سنوات»، وقد صدر سنة ١٩٨٤ عن دار المستقبل العربى، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هناك مذكرات أخرى للفريق محمد فوزى ، وهى كتاب «استراتيجية المصالحة»، وقد صدر أيضا عن دار المستقبل العربى، ونشر سنة ١٩٨٦ أو بعدها، وهو الكتاب الأكثر شهرة بحكم أنه يضم الفصول التى لقيت اهتمام الصحافة لأنه يتحدث فيها عن موقفه فى مايو ١٩٧١ ، وعن تصويره لموقفه من الرئيس السادات وعن نكوص الرئيس السادات فى رأيه وتصوره عن خوض الحرب، وعن تفصيل لقاءاته بالرئيس السادات بعد عفوه عنه والإفراج عنه.

أما فـى هذا الباب فـسوف نتـناول كتـاب حرب الثلاث سـنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٠، وهو مذكرات الفريـق فوزى عن الفترة الممتدة من ١٩٦٧ حـتى ١٩٧٠ أو ما يفضل هو أن يربطه بالحرب التى كان هو فيـها موضع الصدارة وهى حرب الاستنزاف، وقد آثر فوزى نـفسه أن يظلـم نفسه بإسـقاط أربعة شـهور من عام ١٩٧١ من عـنوان هذه المذكرات ، وليس هذا هو الـظلم الوحيد فقد أضاف إليها أيضا سـبعة شهور من عام ١٩٦٧ ، وكأنـه كان يـريد أن يـنفس عن نفسه بـحذف الأقـواس نفـسهـا أو أعوام الاقواس، ولأن عام ١٩٦٧ يخـص عبد الحكيم عامر ولأن عـام ١٩٧١ يخص أنور السادات ولأنه يـكره هذين الرجلـين فهو إذن ليس فى حـاجة إلى هذين العـامين فى تاريخه ، ولـو أن الفريق فوزى جعل السـطر الثانى من عنـوان كتابه: ١٩٦٨-١٩٧٠ لحقق كل هـذا الذى يبتغيه، و لـكن سوء حظه جعل عنـوان الكتاب نفسه يـحمل فى الـسطـر الثـانى تـفسـيرا لـلثـلاث سنوات بأنـها ١٩٦٧/ ١٩٧٠ وكـلنـا يعـرف أن ١٩٦٧/ ١٩٧٠ تعنى أربع سنوات لا ثلاثاً .. ومع هذا فـمن السهل الرد على مثل هذا الخطأ بعذر أقبح من الذنب ، وذلك حين يقول الرد أن المذكرات تقصد الفترة ما بين إعادة بناء القوات المسـلحة وبين قبول وقف إطلاق النار بنـاء على مبادرة روجرز، أى من صيف ١٩٦٧ أو خريفه إلى صيف ١٩٧٠ أو خريفه.. ومن الواضح الجلى أن هذا العذر كما وصفنـاه أقبح من الذنب، لأنه بذلك يتصور حرب الاسـتنزاف قد انتهت بمبادرة روجرز ، وهو ما لا يقبله أى وطنى على الإطلاق حتى لو كان هذا قد حدث، ولكننا سنجد الـفريق فوزى نفسه يقع فى هذا المطب حين يـرى -كما سنقرأ له- أن حرب الاستنزاف انتهت فى ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بنصر سياسى!! وظنى أن الفريق فوزى بل وكافة أعداء السادات يرحبون بأن تكون حرب اكتـوبر المجيدة بمثابة الامتداد الطبيعى والنـتاج المنطـقى لحرب الاستـنزاف ، ولكن هـذا العنوان الـفج الذى اختـاره فوزى لمذكراته يضحى بكل هذه القيمة لمجرد اندفاع غير محسوب .

(٤)

يحرص الـفريق فوزى على أن يـحدثنا عن تجربـته مع هذه المذكرات، وكـيف أنه اعتمد فـى كتابتها عـلى مذكراته الشخـصية، وسيتضـح لنا من قراءة أولى فـقراته فى

مقدمة هذا الكتاب، أنه هو نفسه يعرف حجم مساهماته (المحدود) فى الأحداث العسكرية على مدى تاريخه العسكرى الممتد منذ تخرجه عام ١٩٣٦ وحتى تقاعده فى ١٩٧١، ونراه حريصاً على أن يضيف سنوات دراسته فى المدرسة الحربية لتبدأ حياته العسكرية فى ١٩٣٤، لكنه للأسف وكما أشرنا فى الفقرة السابقة، يحذف من حياته العسكرية الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٧١، إذ لم تنته خدمته إلا فى ١٣ مايو ١٩٧١. وسنرى أن أقصى ما سجله فوزى من مشاركة عسكرية حقيقية قبل أن يتولى شئون القيادة، هو مشاركته فى الحرب العالمية الثانية فى الدفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحرية والجوية (١٩٤١/ ١٩٤٢)، وكلنا يعرف أن الفريق فوزى أمضى معظم حياته فى الكلية الحربية مسئولاً عن إعداد الضباط، ولكنه للأسف الشديد يتجاوز عن إبراز هذا المعنى على أهميته، ولو أنى مكانه لافتخرت بهذا لأن الأستاذية نفسها هى أرقى مستويات المهنة، ولكن هذا يقتضى وعياً من صاحب الرسالة، وعلى كل الأحوال فإن إهمال الفريق فوزى الحديث عن هذه الرسالة بما تستحق لا يقلل من قيمة أدائه لها، فلربما أدى المرء وظيفة على نحو جيد دون أن يدرى أهمية ما يؤديه، ولطالما تمنى الناس وظائف أدنى فى قيمتها مما هم فيه بالفعل، ويبدو أن الفريق فوزى كان فى هذه الجزئية من هذا النوع.. ولنقرأ هذا الذى يرويه الفريق فوزى نفسه عن مذكراته:

«شرعت فى كتابة مذكراتى هذه مع بداية عام ١٩٧٦ معتمداً على مفكرتى اليومية التى كنت حريصاً على أن أدون فيها كافة الأحداث العسكرية التى عاصرتها طوال مدة خدمتى الطويلة التى بدأت عام ١٩٣٤ وانتهت عام ١٩٧١. وقد أتاح لى البعد عن مشاغل العمل اليومى وصخبه أن أستعرض شريط الأحداث المتلاحقة والمؤثرة على أجيالنا من القادة والضباط والجنود، فى ترو وإمعان أرجو أن يكونا قد أتاحا لى الرؤية الصحيحة والحكم السليم. ولقد اشتملت هذه الأحداث العسكرية على حقائق كثيرة، منها ما نشر وأغلبها لم ينشر. كما وضحت هذه الأحداث خبرات عسكرية أخرى توفرت من معارك وصراعات بدأت بأحداث الحرب العالمية الثانية، وقت أن اشتركت فى الدفاع المضاد للطائرات عن القواعد البحرية والجوية فى الإسكندرية وبورسعيد وقناة السويس عامى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢، ثم من العمليات العسكرية ضد الصهيونية عام ١٩٤٨ فى فلسطين، ثم من الاعتداء الثلاثى البريطانى ـ

الفرنسي ـ الإسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦، ثم من معركة يونيو ١٩٦٧. وانتهت الخبرة العسكرية الميدانية بحرب السنوات الثلاث (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) وكان مركزى القيادى فى الأخيرة يسمح لى بالاشتراك فى صنع القرار الاستراتيجى للدولة».

«كان أسلوب العمل التنظيمى داخل القوات المسلحة طيلة ثلاث سنوات متواصلة وإعادة بنائها على أسلوب علمى، هما اللذان جعلا من الصمود والمجابهة وتحدى العدو سلماً صاعداً لوصولها إلى درجة من الكفاءة والمقدرة القتالية لم تصلها من قبل».

«إن لمفكرتى اليومية الفضل الأول فى جمع هذه الأحداث طوال الأربعين عاماً، ولم يكن هناك بديل لذلك».

(٥)

وبعد فقرات قصيرة نفاجأ بالفريق فوزى وهو يدعو إلى أهمية نشر الحقائق التاريخية العسكرية، بل إنه يتطرف فى هذه الدعوة إلى حد أن يجيز عدم نشر حقائق السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، على حين يحتم نشر الحقائق العسكرية، ولست أدرى هل أخذ الفريق فوزى بهذا المبدأ حين كان فى السلطة، أم أنه اكتشف الحقيقة بعد بلوغ الستين:

«إن المكسب الكبير المتحقق من دراسة واستيعاب الأخطاء العسكرية السابقة على جميع المستويات من القائد العظيم إلى الجندى البسيط، هو الاستفادة من الخبرات السابقة والحرص على عدم تكرار الأخطاء، فتسلم بذلك أرواح كثيرة».

«وإن جاز عدم نشر الحقائق التاريخية فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه غير جائز فى المجال العسكرى إطلاقاً، إذ أن العلم والمعرفة والخبرة المكتسبة من المعارك، لا يصح أن يحجبها أى عائق أو مانع حتى لو كانت حقائقها وظروفها سيئة، وأبرز مثل تاريخى على ذلك هو ما حدث عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧. فقد شاعت الظروف السياسية والمعنوية بعد معركة ١٩٥٦ أن تمنع القيادة العسكرية

نشر أو ذكر حقائقها، خوفاً من تقليل شأن المكاسب السياسية الباهرة التى حققتها مصر عقب هذه المعركة».



ومن حسن الحظ أن الفريق فوزى يعترف بالقصور العسكرى الذى حدث فيما بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، مع أنه كان أحد المسئولين الكبار، كمدير للكلية الحربية، وكرئيس للأركان حيث هو تقريباً المسئول الأول أو الثانى فى الحالين، ومع هذا فإنى أفضل الاعتراف بالخطأ حتى لو أنكر المخطئ دوره فى الخطأ، فهذا عندى أفضل من مكابرة أصحاب الأقلام وتحويرهم الحقائق:

«ولقد أصبحت مصر مناراً ومثلاً قومياً على صعيد الوطن العربى وفى العالم الثالث كله خاصة الدول الأفريقية، وفى نفس الوقت علقت أخطاء المعركة العسكرية على شماعة المكسب السياسى، وظلت كذلك طوال عشر سنوات. وبينما كان العدو الإسرائيلى يعمل بجدية فى تجهيز قواته المسلحة وشعبه لجولة عسكرية جديدة، كانت قواتنا المسلحة منشغلة بقضايا وأمور حالت بينها وبين استيعاب دروس معركة ١٩٥٦، فتكررت نفس الأخطاء، ومن ثم كانت هزيمة ١٩٦٧».

(٦)

ويفاجئنا الفريق فوزى بموقف فى غاية التطرف من حرب ١٩٦٧، فهو يرى أنها لم تكن هزيمة ولا كانت نكسة، وأن تعبير النكسة نفسه تعبير مبالغ فيه، وما هى إلا معركة خاسرة وقتياً فحسب، وقد يكون من حق الفريق فوزى أن يرى مثل هذا الرأى لأنه كان رئيس أركان الحرب فى هذه المعركة الخاسرة، ولكن من حقنا أن نسأله عن قيمة كل هذا الجهد الذى يتحدث عنه فى معركة الثلاث سنوات إذا كانت حرب ١٩٦٧ مجرد معركة خاسرة، لماذا إذن لم يستطع سيادته أن يزيل أثر المعركة الخاسرة فى أسبوع من أسابيع الثلاث سنوات، إننى لأقشعر وأنا أقرأ هذا الوصف السريع الذى يورده الفريق فوزى فى المقدمة و يقول :

« لقد أطلقت صفة النكسة على معركة ١٩٦٧، وهو وصف مبالغ فيه، إذ أن معركة ١٩٦٧ ما هى إلا معركة خاسرة وقتياً، لم يتسبب عن نتائجها استسلام أو نهاية للصراع العربى ـ الإسرائيلى، بل أعقبها مباشرة مواصلة القتال الذى استمر بين مصر وإسرائيل ثلاث سنوات متصلة، وأصبح عنواناً لمذكراتى هذه «حرب الثلاث سنوات».

هل رأى قارئ فى أى لغة من لغات البشرية مثل هذا الوصف العجيب.. استمر الصراع ثلاث سنوات وأصبح عنواناً للمذكرات! وهذه هى قيمة الصراع فى نظر هذا الرجل!



ونحن ـ على الرغم من هذا ـ نريد أن نبرز للفريق فوزى ما يريد هو أن يبرزه فى تاريخه بنفس عباراته حتى لو تحفظنا عليها، فكل مكسب شخصى له هو مكسب للوطن فى النهاية، ولهذا فإننا سننقل للقارئ الفقرة التى يختتم بها صاحب المذكرات حديثه عن انتهاء حرب الاستنزاف بالانتصار على إسرائيل فى ٨/٨/ ١٩٧٠، وسوف ندهش لهذا الانتصار الذى يتحدث عنه فريق أول وقائد عام ورئيس أركان ومدير كلية حربية. إن الانتصار تلخصه ثلاثة سطور تحمل كل جوانب الانتصار من وجهة نظر فوزى الذى يقول:

«وانتهت حرب الثلاث سنوات يوم ٨/ ٨/ ١٩٧٠ بمكاسب سياسية لمصر، كما أن القوات المسلحة أصبحت قادرة على تنفيذ خطة تحرير سيناء بالقوة، مطبقة الخطة ٢٠٠ التى تدربت عليها، عملياً وبالجنود لتحرير سيناء فى اثنى عشر يوما».

هل رأى قارئ أعجب من هذا الانتصار؟! لا أظن أن لفظ الانتصار قد هان على أحد من الذين استعملوا اللغة كما هان على الفريق فوزى فى هذه العبارة، ولم لا؟ وهو الذى يظن ويجاهر بأن وصف النكسة كثير جداً على معركة ١٩٦٧ التى لم تكن فى نظره إلا معركة خاسرة.. وإلى هذا الحد هان الانتصار وهانت الهزيمة على فوزى.. ولهذا لم يكن من العجيب أن نصاب بالنكسة!

(٧)

لعلنا نأتى الآن إلى الجوانب التى تحمل فى طياتها حديثا عن الإيجابيات، وفى الحقيقة فإن الفريق محمد فوزى لا يبخل علينا فى هذه المذكرات بكثير ولا قليل من التفصيلات التى تعطينا فكرة كاملة عن مدى الجهد الذى بُذل فى إعداد قواتنا المسلحة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أو لحرب الاستنزاف من قبل، ويورد الفريق فوزى التفصيلات كاملة بالأرقام والمعدلات، ولا أدرى هل تدخل هذه التفصيلات تحت المسئولية العسكرية، وهل يعتبر ذكرها على هذا النحو تجاوزاً أم لا؟ ولنأخذ مثلاً واحداً من هذه الأمثلة، وهى أمثلة كثيرة ومتعددة، وسوف نجد الفريق فوزى يذكر أعداد الأسلحة والذخائر وأعداد القوات المحاربة وتفصيلات تسليحها وتحركاتها بقدر كبير من التفصيل، وأعترف أنى رغم حبى للتفصيلات كنت أنزعج من ورود هذه التفصيلات على هذا النحو الزائد على الحد، ولست أحب أن أكرر ما فعله الفريق فوزى، لكنى سأختار مثلاً تتبين فيه طبيعة الجهد البشرى المنجز بأكثر مما يتبين فيه قدر العتاد أو الجماد، وهو حديثه عن تأهيل الطيارين الجدد اللازمين للمعركة، حيث يقول:

«... كانت أصعب مهام التدريب ضمن الأعداد الهائلة التى تضمها القوات المسلحة، هى إعداد الطيارين المقاتلين المقررين فى خطة القوات الجوية بمعدل ١,٥ طيار لكل طائرة، أى إعداد أكثر من ٨٠٠ طيار مقاتل خلال ثلاث سنوات، وكان معدل زيادة الطيارين فى السنة الواحدة قبل عام ١٩٦٧ خمسين طياراً فقط، يقابله استهلاك عدد مماثل من الطيارين فى السنة الواحدة ـ معاش أو حوادث قاتلة أو شطب الاسم أو تحويله إلى طيار نقل ومواصلات ـ ومن ثم كان لابد من حلول جذرية لإمكان تدبير العدد المطلوب من الطيارين فى الزمن المحدد. فقمت بفتح باب القبول لجميع العسكريين فى القوات المسلحة المؤهلين طبياً وعلمياً ورغبة، كما فتحت أربعة معاهد ومركز تدريب لتدريب الطيارين، بالإضافة إلى كلية الطيران فى بلبيس. وأصبح تخرج الطيارين فى حدود ٣٠٠ ـ ٤٠٠ طيار سنوياً. كما تم إرسال قوة سرب مقاتل من الطيارين والموجهين والفنيين إلى الاتحاد السوفيتى لرفع الكفاءة القتالية والتخصص كل ثلاثة شهور، وبهذه الطريقة أمكن الوصول إلى ٧٥٪ من

العـدد المطلـوب من الطـيارين فـى أوائل عـام ١٩٧٠، واضطرت الـقيادة الـسياسـية والعسكرية إلـى الاستعانة بالاتحاد السوفيـتى لاستكمال العدد المطلـوب من الطيارين السوفـييت الذيـن وصلوا فى مارس ١٩٧٠ لـيشاركوا فى الـدفاع الجوى عن الـعمق المصرى فقط».

(٨)

ونحن نريـد أن نعقب على حديـث الفريق فوزى فى الفـقرة السابقة بكـثير من التـعقيبـات، ولكنـى سوف أكتـفى بتعـليق واحـد فقط يـختص بإسـناد الأفعـال إلى الضمائر فى هذه الفقرة، فنحن نرى كـل هذا الإنجاز وقد احتل محل الفاعل فيه (فى الإعراب) تاء المـتكلم لـلفريق أول مـحمد فوزى صـاحب هذه المذكـرات، حتى إذا بلغت القوات ٧٥٪ من قوتها وأصبحت بحاجـة إلى ٢٥٪ تكملها فإن الضمير هنا لا يكـون للفـريق فوزى وإنمـا يكون لـلقيـادة السيـاسية(!!!) الـتى اضطـرت(!!) إلى الاستعانة، وأنا لا أريد أن أقول للفريق فوزى ولمـاذا لم يكثف جهوده أكثر وأكثر حتى لا تضطر القـيادة إلى الاستعانة بالسوفـييت، فقد بذل الرجل أقصى مـا فى وسعه ولو كان فى وسعه أكثر من هذا لفعل!! ولكنـى كنت أريد منه أن يدلنا على رأيه فى هذه الاسـتـعانة ومـاذا كان يفـعل لو كـان هو القـيادة الـسياسـية(!!) ولماذا يـتبرأ مـن هذه الاستعانة ويـسندها وينسبها للـقيادة السياسية بيـنما ظل الإنجاز السابق كله مـن نصيبه هو، ولمـاذا مثـلاً لم يـجعل الـضمـير لمـصر أو لجـماعة الـقادة!! ويـبدو أن أسـلوب الصحفى المقرب من عـبدالناصر فى استثمار عبدالناصر بنـسبة الجهد والصواب إلى نفسه وإلقاء الخطيئة على عاتق عبدالناصر العظيم كان بمثابة المثل الأعلى للفريق فوزى وهو يكتب بعض صفحات هذه المذكرات.

وبعد هذا الـتعقيب فإنـى أحب أن أنبه إلى أن اللواء عـبد الحميد الدغـيدى يقدم رؤية مناقضة تماماً لكل هذا الذى يرويه الفريق فوزى فيما يتعلق بالطيارين، فهو ينبه ـ وهو عـلى صواب ـ إلـى أن خسائـرنا فى حـرب ١٩٦٧ كانت فـى الطائـرات لا فى الطيارين، وأن ما فقدناه من الطيارين كـان ١٤ طياراً، وكانت هناك دفعة تخرجت ولم تشارك بـعد فى حرب ١٩٦٧، وكانت تـضم مائة طيار، وبـهذا أصبح عدد الطـيارين

بعد الحرب يزيد ٨٦ طياراً على عددهم قبل الحرب. ومن الغريب أن يصل التناقض فى رواية الحقائق إلى هذا المدى عند الفريق فوزى، على الرغم من تقديرنا الأكيد والعميق لمدى الحاجة المتجددة إلى الطيارين عاماً بعد عام.



ونعود إلى الفريق فوزى وهو يستأنف حديثه راوياً ما يتعلق بقوات الدفاع الجوى. وسوف نجده يكرر نفس الأسلوب الذى انتقدناه فيه لتونا، ويقول:

«أما الصعوبة الثانية فكانت فى تدريب أفراد طواقم الصواريخ «سام ٣» بالعدد المطلوب لتشغيل واستخدام العدد الكبيرمن كتائب صواريخ «سام٣ » التى أضيفت إلى تسليح قوات الدفاع الجوى بما يساوى أربعة أضعاف ما كان مخططاً له فى أواخر عام ١٩٦٧ , وبرزت صعوبة تشغيل واستخدام هذا العدد الكبير من الصواريخ «سام ٣»، وبالرغم من إنشاء مركزين للتدريب إضافيين وتوفير مدربين لهم من الضباط المصريين والسوفييت، وإرسال أفراد لواء كامل صواريخ ـ قائد وضباط وجنود ـ كلهم مؤهلات عليا ومهنيون بالإضافة إلى ٣٠٠ جندى مؤهلات ليكونوا مترجمين إلى الاتحاد السوفيتى لحضور دورة تعليمية كل ثلاثة شهور، وانضمام معظم المجندين من المؤهلات العليا والمعاهد المتوسطة إلى قوات الدفاع الجوى. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية اضطرت فى أوائل ١٩٧٠ إلى طلب لواءات كاملة ـ أفراد ومعدات وتسليح ـ من الاتحاد السوفيتى حضروا فى مارس ١٩٧٠ لاستكمال حجم وقوة الدفاع الجوى ـ صواريخ ـ حسب الخطة الجديدة لقوات الدفاع الجوى».

هكذا نجد ألفاظ المذكرات نموذجاً لألفاظ النرجسية : اضطرت القيادة(!!) بينما أنجز هو(!!)

(٩)

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات حريص على أن يذكر لنا بكل اعتزاز أنه هو الذى أخذ بفكرة تجنيد المؤهلات العليا فى صفوف القوات المسلحة وهو يحدثنا عن مدى النجاح الذى حققته هذه الفكرة، ومع اعترافه بعبقرية الفكرة فإنه يتحدث عن هؤلاء بلهجة الضابط التقليدى الصغير حين يتحدث عن مجنديه وكأنه يلتزم

العسكرية المنضبطة وكنت أظن صاحب هذه المذكرات وقد نضج سياسيا بما فيه الكفاية يتحدث عنهم بصفة المواطنة ، ولكنه لايجد فى نفسه الشجاعة على مثل هذا إنما هو يفرق بين مجند ومجند فحسب ويقول :

«المجند خريج الجامعة والمعاهد العليا هو أفضل بكثير من المجند الأمى للقوات المسلحة فى عصرنا الحالى، الذى تميز باستخدام الأسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة. وأصبحت القدرة العقلية هى المفضلة على باقى القدرات. وكانت القيادة العسكرية قبل عام ١٩٦٧ لا تهتم ولا ترغب فى انضمام حملة المؤهلات العليا لصفوف القوات المسلحة، وكان عدم قبولهم يأتى دائما تحت عبارة «لم يصبه الدور» أو «غير لائق طبياً». وكانت اللائحة الطبية التى تطبق عليهم تحجب شرف التحاقهم بالجندية، وكان عدد المقبولين منهم لا يتعدى ٧٪ من عدد المرشحين. وكانت دعوى عدم قبول المؤهلات العليا تلصق دائماً بدعاوى الأمن » .

« بادرت بعد تعيينى قائداً عاماً للقوات المسلحة فى ١١/ ٦/ ١٩٦٧ بإعلان رغبتى فى قبول المؤهلات العليا للتجنيد، وعن طريق أجهزة الإعلام أعلنت عن إسقاط القيود التى كانت تحجب التحاقهم جنوداً بالقوات المسلحة، وجرى تغيير جذرى فى شروط اللائحة الطبية، وتجاوب شباب الجامعات والمعاهد العليا بروح وطنية وارتفعت نسبة المجندين منهم إلى ٣٩٪، وكانوا هم المقاتلون الصالحون».



ويبدو لى الفريق فوزى ـ على حد معلوماتى المتواضعة ـ متعسفاً فى الطريقة التى يروى بها هذا الذى يرويه ، فهل كان بوسع الجامعيين الذين يجندون إجباريا أن يختاروا؟ لم يكن بالطبع فى وسعهم إنما كانت القوات المسلحة تجند كل مَنْ هو صالح منهم دون أخذ رأيه فما هو معنى حديثه عن تجاوب هؤلاء! نعم إن هؤلاء التزموا وحاربوا وانتصروا وفعلوا ما هو أكثر من التجارب، ولكن حديث فوزى فضلاً عن أنه يناقض الحقيقة فإنه لا يوفيهم حقهم ، إنه يصورهم وقد عرضت عليهم الفرصة فاختاروا ، وقد وصلت نسبة الذين اختاروا إلى ٣٩٪ .. وهذا أمر عجيب ، فالذين لم يختاروا استبعدوا بسبب عدم كفايتهم الطبية مثلاً وليس بسبب عدم رغبتهم، وهكذا يتورط الفريق فوزى دون أن يدرى فى أن يسم شباب مصر بضعف الانتماء حين يبتعد ٦١٪ منهم باختيارهم عن ساحة الجندية من أجل تحرير الوطن ...

ومع أنى أعتقد أن نسبة التجنيد بين هؤلاء كانت بالطبع أكثر من ٣٩ ٪ فإن النسبة لاتهمنا فى نقاشنا الآن ونحن نتحدث عن هذا التجاوز القاتل الذى وقع فيه كاتب هذه المذكرات ، ربما بحسن نية ، أو ربما لأنه تعود طيلة عمره أسلوب تقارير التنظيمات السياسية الشمولية التى تضفى الإرادة على الجماهير حين لا يكون الأمر بإرادتها(!!) وتنزع الإرادة عن الجماهير حين يكون الأمر بإرادتها(!!)

(١٠)

وينتبه الفريق أول محمد فوزى إلى أن ينبه شعبه فى مصر وجيش هذا الشعب، إلى عيب جوهرى فى العلاقة بين الضباط والجنود، مقارنة بتلك العلاقة القائمة فى الجيش الإسرائيلى، ومن العجيب أن صاحب هذه المذكرات لا يدلنا على الجهد الذى بذله كقائد عام من أجل إصلاح هذا الوضع الذى ينتقده، وكأنه يتحدث عن شىء لايعنيه بالمرة ،مع أنه بالإضافة إلى هذا وقبل أن يكون وزيراً وقائداً عاماً كان بمثابة المسئول الأول لفترة طويلة من الزمن عن تشكيل شخصيات الضباط وتكوين شخصياتهم حيث عمل لفترة ليست بالقصيرة مديراً للكلية الحربية، إنما هو ينقل نصا من نصوص الإسرائيليين فحسب، ولو أنه أهمل نقل النص تماماً لكان هذا أخف وطأة على القارئ الذى يطالع ما يرويه صاحب هذه المذكرات دون أن يعلق التعليق اللائق والمطلوب وهو ـ على سبيل المثال ـ يقول بصراحة:

«... أثار القادة الإسرائيليون هذا الموضوع بطريق مباشر وغير مباشر مع بعض الضباط الكبار الذين تم أسرهم خلال عمليات ١٩٦٧ وأوضحوا لهم الفارق بينهم وبيننا فى أسلوب القيادة وفى النواحى الاجتماعية بين الضباط والجنود، وأن القادة الإسرائيليين يتحدثون طويلاً إلى جنودهم عن الحرب والمعارك قبل أن تحدث، وأنهم يحترمون جنودهم على العكس منا، رغم أن الجنود المصريين ـ حسب قولهم ـ طيبون جداً وبسطاء وجهلة، لكنهم أقوياء يسودهم الضبط والربط وهم هدافون بالمدفعية يجيدون الإصابة، لكن ضباطهم جامدون. وشهادة حق قالها القادة الإسرائيليون عن الجندى المصرى عام ١٩٦٧ جاء فيها: «... ولكن بعض الجنود وعلى الأخص فى ممر

متلا حيث أغلقنا طريق الانسحاب أمامهم، قاتلوا ببسالة حتى الموت فى محاولة الاقتحام غرباً إلى القناة، وذلك تماماً على نحو ما فعلوه فى الفالوجا عام ١٩٤٨ حيث كان جمال عبدالناصر يحارب كضابط صغير..».

ويردف الفريق فوزى قائلاً:

« ومن الحوارات التى دارت فى معسكرات الأسرى فى إسرائيل لتوضيح أنه لا مسافة بين الضابط الإسرائيلى والجنود، أن ضباطهم دائماً يستخدمون كلمة «اتبعونى» وليس كلمة «تقدم»، وهذا هو السبب فى أن خسائرهم فى الضباط تشكل أكثر من ٢٢٪ من مجموع الخسائر».

(١١)

وحين نتأمل ما يرويه الفريق فوزى عن معركة ٥ يونيو وما حدث فى أيامها المعدودة يوما بيوم، فإننا نعجب من الهدوء الظاهر والباطن الذى يقص به علينا صاحب المذكرات أحداث الهزيمة دون أن ينفعل أو يتأثر أو يتأسف أو يتأسى أو يحزن، هو يقص علينا أحداثاً بلا صدى فى نفسه كأنها وقعت فى المعارك التى جرت بين نابليون والإنجليز، ولا أظن أن هذا من الموضوعية فى شىء.. وسنرى ـ على سبيل المثال ـ حديثه عن الإنذارات المبكرة وكيف أنه لم يكن واعياً لدور رئيس الأركان الذى كان يشغله، فهو مشغول فقط بأن يروى أن الإنذارات وصلت إلى مكتب الوزير شمس بدران وزير الحربية، وهو فى رأيه «جهة غير معنية بالعمليات»، وسوف نرى الفريق فوزى يحرك الأمور والإنذارات والإشارات بعيداً عن رئيس هيئة أركان الحرب الذى هو نفسه دون أن يبرئه هذا، أمامنا ولا أمام التاريخ. ومع هذا فإن ما يورده فوزى رغم إعادة ترتيبه له بما يخدم صورته هو وأهدافه ومصالحه، يمثل صورة مهمة وبديعة لدور البيروقراطية فى إفساد العسكرية ومن ثم تحقيق الهزيمة بأسرع ما يمكن، ولنقرأ هذه النصوص:

«كان نذير المعركة هو إرسال إنذارين تعبويين فى غاية الأهمية، الأول من مكتب مخابرات العريش بقيادة المقدم إبراهيم سلامة، إلى جهة غير معنية بالعمليات «مكتب الوزير شمس بدران بكوبرى القبة» فى الساعة السابعة صباحاً، بينما وصل

إلى هيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة فى الساعة ٩,٤٠ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

هكذا يحرص الفريق فوزى على ذكر الساعة والدقيقة لتبرئة نفسه، ولو أنه اهتم قبلها ـ وقبل الحرب ـ بالساعة والدقيقة ـ وهو رئيس هيئة الأركان ـ لكان للحرب مجرى آخر:

«أرسل الإنذار الثانى من الفريق عبدالمنعم رياض الذى كان بالقيادة المتقدمة لنائب القائد الأعلى بعمَّان فى الساعة السابعة صباحاً أيضاً، ولكنه لم يستقبل بالجهة المعنية، وهى غرفة عمليات الدفاع الجوى الجيوشى بمنطقة الجيوشى إطلاقاً».

«وأقول إنه لو وصل هذان الإنذاران صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥، قبل بدء العمليات بساعة ونصف، لكانت على الأقل قد تغيرت الحوادث عما وقع فعلاً صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

على هذا النحو يجمل الفريق فوزى قصة الإنذارين ثم إذا هو يفصلها معطياً لنا المعلومات التى لم تكن لتتاح لغيره:

«تجمعت لدى الدوريات الأمامية لوحدات نطاق الأمن، مشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير فى مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالى الساعة ٤ من صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

«وصلت هذه المعلومات إلى مكتب مخابرات العريش الذى كان يعمل كمركز استطلاع تعبوى للجيش فى نفس الوقت. وقد حاول هذا المكتب التوفيق والتجميع والتحليل لهذا الإنذار بوسائله الأخرى، وأرسل إشارة فى الساعة ٧ صباحاً من نفس اليوم إلى قيادته العليا بمكتب وزير الحربية شمس بدران بكوبرى القبة، هكذا كان أسلوب الاتصال منذ زمن، ولم يعدل هذا الأسلوب ولا استطاع أحد أن يعدله كرؤية لاحتمال قيام العمليات الحربية، أو كجزء من تنظيم وإدارة العمليات الحربية».

«استقبل الضابط المناوب فى كوبرى القبة هذه الإشارة، وأرسلها إلى مكتب المشير حيث كان نائماً فى القيادة العامة بمدينة نصر، استلم هذه الإشارة المقدم على شفيق صفوت مدير مكتب المشير، وعرضها عليه فى غرفة نومه عقب استلامها، أى حوالى الساعة ٧ صباحاً. ولم يعلق المشير أو المقدم على شفيق بأى تعليق على فحوى

الإشارة، إلا أنى علمت بعد ذلك متأخراً فى نفس اليوم أى ١٩٦٧/٦/٥، أن الإشارة وصلت إلى الجهة المعنية، أى هيئة عمليات القوات المسلحة فى الساعة ٩,٤٠ أى بعد حدوث الهجوم الفعلى».

(١٢)

وهكذا يصل الفريق فوزى فى هدوء شديد إلى اتهام المشير عبد الحكيم عامر نفسه بالإهمال والتقصير، ولم لا وهو الذى تلقى الإشارة فى الساعة السابعة صباحاً ولم يحرك ساكناً، ولسنا نريد أن نقول إن الفريق فوزى يتجنى على المشير لأن المشير نفسه تحرك بالطائرة، أى عرض نفسه لخطر المعركة، لكن لابد لنا أن نعجب لهذه الروايات التى يقدمها الفريق فوزى متمسكاً بدقة بالغة فى التوقيتات، ولكننا لا ندرى ما سنده فيها.. على سبيل المثال هو يقول إن الإشارة وصلت المشير حوالى الساعة ٧ صباحاً ولم يحرك ساكناً.. من ذا الذى يستطيع أن يقول ذلك إلاإذا كان حاضراً، فإذا كان هو فوزى نفسه فلم لم يحرك ساكناً وهو رئيس الأركان المذكور .. ولنا أن نسأل أيضاً: كيف وصلت الإشارة إلى رئيس هيئة العمليات دون أن تمر برئيس الأركان الذى هو الفريق فوزى؟! وهل كان من المعقول أن تصل إلى كل هؤلاء بينما لا تصل إلى فوزى الذى يبرئ نفسه ويقول علمت متأخراً بينما نحن نشك فى أركان روايته التى لا تتسق مع أى منطق.. ها هو يعود ليقول:

«كما أن القوات نفسها، قيادة الجيش، وقيادة الجبهة، لم تبلغ القيادة العامة بأى هجوم على القوات الأمامية، إلا حوالى الساعة ٨,٣٠ أيضا فى نفس وقت الضربة الجوية الإسرائيلية تقريبا».

وبدلاً من أن يعترف الفريق فوزى بالخطأ الجسيم فإنه يلجأ بعد فوات الأوان إلى إعطاء دروس للمقدم إبراهيم سلامة الذى أخطأ فى تحليل الإنذار، مع أن هذا المقدم ـ حسب رواية الفريق فوزى نفسه ـ لم يتوان عن أن يبلغ رؤساءه منذ السابعة صباحاً، ولكن البيروقراطية التى نعيشها جميعاً علمتنا أن الصغير دائماً ما يكون المخطئ ليكون بديلاً عن الكبير فى تحمل الخطأ ونتيجته:

«عندما وصل هذا الإنذار إلى المقدم إبراهيم سلامة فى الساعة ٤ صباحاً، وبعد أن قام بالتأكيد والتجميع، حلل هذا الخبر تحليلاً خاطئاً، وذيَّل الإشارة المرسلة منه بالآتى: «إن الوحدات الأمامية لإسرائيل على كلا المحورين الشمالى والأوسط تقوم بتغيير قواتها من احتياطى المنطقة»، وأضافت الإشارة أنه صدرت تعليمات من قيادة الفرق الأمامية بالحذر، ودفع دوريات أمامية أكثر لزيادة التأكد، واستمرار المتابعة».

«ولم تكن هذه التحركات سوى التحركات النهائية لوحدات العدو الأمامية للفتح التكتيكى على كلا المحورين استعدادا للهجوم على قواتنا فى سيناء صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥».

(١٣)

ثم يروى الفريق فوزى بتفصيل مهم قصة الإنذار الثانى وكيف أنه وصل إلى محطتى استقبال ولكنه لم يفد لا هنا ولا هناك!!:

«فى محطة عجلون للإنذار المبكر «بقرية عجلون بالأردن» جهاز رادار ممتاز ويرتفع ٤٠٠٠ قدم عن مستوى السهل الساحلى بإسرائيل، ومدى عمله جيد جداً، وتم ربطه لاسلكياً بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال، أحدهما يمثل مصدر المعلومات الاستراتيجية والتعبوية لمصر (ج. م. ع) والقوات المسلحة، وهو محطة إرسال واستقبال كبيرة فى مكتب شمس بدران بكوبرى القبة. وجهاز الاستقبال الذى كان بغرفة العمليات الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوى بمنطقة الجيوشى، وهو مركز الاستقبال الرئيسى، بينما كان مكتب الوزير هو الفرعى، أى يستمع فقط لما يذاع فى المركز الرئيسى، هكذا كان تنظيم تبادل المعلومات».

«وفى الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل، والثامنة بتوقيت مصر، بثت محطة عجلون للإنذار المبكر إلى المحطتين معلومات عن وجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل، تتجه نحو الجنوب الغربى مترجمة باللفظ الكودى: «عنب.. عنب.. عنب».

«لم تستقبل محطة الاستقبال الرئيسى - بالجيوشى - الإنذار نتيجة خطأ شخصى

من عريف الإشارة قال عنه فى التحقيق: «إنه غيّر تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أوضح، وفى المرة الثانية قال: إن توقيت العمل بالتردد القديم «حسب جدول العمل بالشفرة» انتهى، فغير على التردد التالى. على أى حال، لم يستقبل الإشارة، ولم يصل الإنذار المبكر إلى المركز الرئيسى للطيران والدفاع الجوى عن مصر (ج. ع. م)».

«أما المحطة الفرعية وهى محطة استماع فقط خاصة بالمخابرات فى مكتب شمس بدران فى كوبرى القبة، فقد استلمت الإشارة، وتحليلها واضح ولا يمكن أن يحدث فيه سوء فهم، إنه إنذار أكيد ببدء هجوم طيران العدو على أراضى (ج. ع. م) مصر فى اتجاه الجنوب الغربى من إسرائيل، إلا أن الضابط المناوب فى كوبرى القبة لم يخطر الوزير لعدم وجوده فى مكتبه بكوبرى القبة، أو فى مدينة نصر، وبعد مرور حوالى ٤٠ أو ٤٥ دقيقة من استلام الضابط المناوب للإنذار، وبالصدفة خلال مكالمة تليفونية عابرة مع زميله بالمحطة الرئيسية بالجيوشى، أراد أن يذكره بنفس الإشارة، وما فيها من اسم كودى يدلل على طائرات العدو المغيرة، فقابله الضابط المناوب على نفس المحطة الرئيسية بالتهكم قائلاً: «عنب إيه وبصل إيه؟ دول فوق دماغنا»، أى أن الطائرات الإسرائيلية تقصف فعلاً مطاراتنا، وكانت الساعة ٨,٤٥ بتوقيت مصر (ج. ع. م) فعلاً. عدا ذلك لم يصل من أى محطة إنذار أخرى فى مصر (ج. ع. م) أى إنذار باقتراب طائرات العدو، وذلك لسببين، أولاً: إن طيران العدو فى الاقتراب تم على مستوى منخفض جداً، ثانيا: إن محطات الإنذار والرادار كانت هى الهدف الأول التعبوى للتدمير أو التعطيل بواسطة طائرات العدو. هكذا كان الحال فى أدق مرحلة، بل فى أدق ساعة، ضياع ٣٠ دقيقة أو ٤٥ دقيقة كلفت القوات الجوية خسارة فادحة. وهكذا كان «وعى الإشارة» و«تحمل المسئولية» و«الشعور بالواجب» على صعيد تنظيم أسلوب المعلومات الاستراتيجية والتعبوية».

«كما تمت التبليغات الآتية من الفريق عبدالمنعم رياض الساعة ١٠ صباحاً من عمّان يوم ١٩٦٧/٦/٥، وهى: (٢) حاملتا طائرات من ١٠ إلى ١٠٠ ميل غرب تل أبيب تشترك فى العمليات الحربية، و١٦ طائرة قادمة من الحاملات فى البحر الأبيض المتوسط غرب تل أبيب هبطت فى مطار رامات دافيد، كما أسقطت طائرة للعدو فى قطاع غزة وأسر قائدها، (٢) اثنان من قوارب الطوربيد للعدو أمام غزة».

(١٤)

ثم يروى الـفريق فوزى قصة تـقييد نيران الـدفاع الجوى صباح يوم الحـرب على النحو التالى :

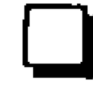
«قامت من مطار ألماظة طائرتان من طراز اليوشن ١٤ بين الـساعة ٨,١٥ والساعة ٨,٣٠ صباحاً، الأولى تحمل المشير والفريـق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وبعض ضباط مكاتبهم متجهة إلى بئـر تمادا فى سيـناء، والثانيـة تحمل رئيـس وزراء العراق يرافقـه حسين الشـافعى متجهة إلى مطار أبوصوير للزيارة، حيث أعلن العراق استعداده للمشاركة العسكرية لـ(ج. ع. م) مـصر. طار المشـير بطائـرته حتى عـبر قنـاة السويس حـيث أخطره قـائد الطائرة بمشاهدة نيران فى مطارات القـناة، وبعد الاتصال مع أحد هذه المطارات تأكد المشير بأن الـضربة الجوية الإسرائيلية بدأت، وأن جميع المطارات تـضرب فى وقت واحد ولم تمض على إقلاعه سوى ٢٠ أو ٣٠ دقيقة فـقط، وقد وصلت الطائرة الثانية إلى مـطار أبوصـوير قبل ضـربه بدقـيقة أو دقـيقتـين وكانت قيـادة الدفاع الجـوى قد أصدرت أمراً إلى جميع المطارات وجميع عنـاصر الدفاع الجوى بين القاهرة وسيناء، بالـتوقـف عن إطلاق الـنيـران فى المدة مـن السـاعة ٨ إلى الـساعـة ٩ صباحـاً لعـبور الطائرتين».

«والمعـروف أن الأوامر المستـديمة لتعـريف إجراءات فتـح النيران، تـقضى بفـتح النـيران عنـد حدوث أى اعتـداء مباشـر، بالرغم مـن قيدهـا لأى سبب مـثل الـسـبب السابـق، أى أن تفتح الـنيران فوراً فـى حالة الاعتـداء المباشر، أى أن الـعدو إذا حاول الهجوم على أى مطار أو أى عنصر من عنـاصر الدفاع الجوى، يلزم مقابلته فوراً دون استئذان أو تردد».

«والسؤال الآن: لماذا لم تنفذ عـناصر الدفـاع الجوى هذا الأمر المسـتديم؟ لا أحد يعلم، إنما هو ذهول المـفاجأة أحدث التوقف الذهنى، كما أنـنى أقول إن عدم الممارسة العملية للقيـادة والسيطرة، والاستهانة وعدم المبالاة وعدم السيطـرة من القائد المباشر تضاف إلى الذهول أيضاً».

«عاد المشير بطائرته ومعه الفريق أول صدقى محمود والفريق أنور القاضى، ونزلوا بالطائرة اليوشن ١٤ مضطربين فى مطار القاهرة الدولى، حيث استقل المشير «تاكسى» ووصل إلى مقر القيادة فى بدروم مبنى بمدينة نصر الساعة ١٠,٣٠ تقريباً، ودخل مذهولاً من هول المفاجأة».

«وقد شاهد رئيس وزراء العراق، وحسين الشافعى واقعة الهجوم على مطار أبوصوير بأكثر من هجمة جوية تم فيها تدمير جميع طائرات اليوشن الـ٢٨ المرصوصة على ممر المطار صفاً واحداً، كما لاحظا عدم محاولة إطلاق طلقة واحدة من عناصر الدفاع الجوى المحيطة بالمطار أو حتى من أى رشاش أو بندقية فى أيدى رجال الدفاع الأرضى. إذ أن الطائرات المغيرة كانت فى مدى عمل هذا السلاح البسيط، مرة أخرى فإن السبب هو الذهول الذهنى وعدم السيطرة».



ها نحن نلاحظ أن رئيس الأركان يستشهد على زملائه ويشهد عليهم أشخاصاً ليسوا عسكريين وآخرين انتهت علاقتهم بالعسكرية منذ فترة طويلة.. فى نفس الوقت الذى يغفل فيه الإشارة إلى أى مصدر عسكرى رسمى يتحدث عن جهد عناصر الدفاع الجوى وهل أطلقت نيراناً أم لا؟ ولست أدرى هل صاحب هذه المذكرات فعل هذا عن قصد أو عن غير قصد، ولكن اللواء الدغيدى فى مذكراته التى عرضناها فى الباب الأول من هذا الكتاب تصدى لهذه النقطة بالذات بردود واضحة لا لبس فيها.

(١٥)

أما حديث فوزى عن الهجوم الجوى الإسرائيلى فلا يخرج أيضاً عن أسلوب مذكراته فى التسجيل البارد للأحداث الساخنة، وهو حريص فى وسط حديثه على أن يلمز إدارات كثيرة فى القوات المسلحة دون أن يجد هذا اللمز الوضوح الذى يستحقه، وهو حريص على أن يدين القوات الجوية بدون أن يقدم مبررات قوية لهذه الإدانة، وهو يلقى بعبء الاضطراب على حدوث المفاجأة التكتيكية دون أن يعنى بأن يذكر لنا من هو المسئول عن وضعنا فى هذا الموضع الحرج على هذا النحو :

«قبل بداية الهجوم الجوى بثوانى بدأ العدو بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتى» فى إعاقة خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية الموجهة، وإعاقة أجهزة الرادار للتتبع والتوجيه كذلك. وكانت هذه بالإضافة إلى قلة الخبرة والتدريب لدى أفرادنا بداية التخلخل وفقد السيطرة على قواتنا الجوية وعناصر الدفاع الجوى».

«فى الساعة ٨,٤٥ بدأ الطيران الإسرائيلى قصف محطات الرادار، والمطارات وأجهزة الدفاع الجوى، فى سيناء (٤ مطارات) وفى منطقة القناة (٣ مطارات) كذلك مطار المنصورة».

«فى ذلك الوقت فقط - أى الساعة ٨,٤٥ - علمت القيادة العليا والقيادة العامة والقوات المسلحة أن الهجوم الإسرائيلى المفاجئ قد بدأ، وكان المفاجأة التكتيكية أكثر تأثيراً على القوات الجوية، وعناصر الدفاع الجوى بسبب شلل المواصلات بأنواعها والإعاقة والتشويش على أجهزة الرادار كلها».

ويواصل الفريق فوزى روايته مضمنا إياها توجيه انتقاد غير مباشر وغير صريح إلى المخابرات الحربية المصرية التى قالت إن المدى التكتيكى لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط، وهكذا تم تدمير مطارات بعيدة جداً عن قناة السويس دون أن تتوقع المخابرات الحربية فى تقاريرها أن هذا ممكن الحدوث. ومن العجيب أن الفريق فوزى لا يتوقف ليدين الفريق محمد أحمد صادق فى هذه الجزئية التى أفاض اللواء عبدالحميد الدغيدى فى إدانته بسببها فى مذكراته، بل من العجيب أن الفريق فوزى نفسه رشح محمد أحمد صادق ليكون رئيساً لأركان القوات المسلحة كلها خلفاً لأحمد إسماعيل وبقى صادق حتى خلف محمد فوزى نفسه، وفى كتابه «استراتيجية المصالحة» يهاجم الفريق فوزى الفريق صادق كثيراً، لكنه هنا فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» يكتفى بالتعريض السريع بالمخابرات الحربية:

«وغطت الموجة الثانية من الطيران الإسرائيلى بقية مطارات مصر (ج. ع. م) الداخلية فى المنطقة المركزية «القاهرة»، ثم المطارات الجنوبية، لدرجة أنها تمكنت من الوصول إلى أبعد مطار تتصوره مخابراتنا الحربية التى قالت لقواتنا الجوية: «بأن المدى التكتيكى لطيران إسرائيل مقتصر على قناة السويس فقط».

«وهكذا تم تدمير طائراتنا القاذفة الثقيلة فى الأقصر ورأس بناس، وهو مطار على أقصى الحدود الشرقية الجنوبية لمصر».

«كما تم تدمير طائرات القوات الجوية بنسبة ٨٥٪ خلال الساعات الأربع الأولى من بدء الهجوم من الساعة ٨,٤٠ يوم ١٩٦٧/٦/٥».

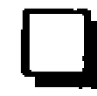
(١٦)

ويفيض الفريق فوزى فى الحديث عن إيجابيات الخطة الإسرائيلية فى الهجوم، ويبدو فوزى متفقاً فيما يرويه مع ما يرويه القادة الآخرون، وإن كان الفريق فوزى يشير إلى قيام مظلة جوية أمريكية من الأسطول السادس بالدفاع عن إسرائيل دون أن يقدم سنده أو مصدره:

«خصصت إسرائيل كل طائراتها المقاتلة القاذفة، وهى حوالى ١٦٤ طائرة، للاشتراك فى الضربة الجوية المفاجئة، التى تمت بنجاح فى أربع ساعات تقريبا «ما بين الساعة ٨,٤٠ صباحا والساعة ١٢ ظهرا».

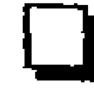
«تركت مهمة الدفاع الجوى عن قلب إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكى، ولوسائل الدفاع الجوى السلبية، وبعض عناصر الدفاع المضاد للطائرات، بما فى ذلك المطارات الخمسة الأساسية التى حشدت فيها أغلب الطائرات التى قامت بالضربة الجوية».

«كما أن إسرائيل خصصت طائرات التدريب من جميع الأنواع فى استكمال خطة التعاون الجوى مع قواتها البرية، التى قامت بالفتح والهجوم فى نفس توقيت الضربة الجوية تقريباً».



ويواصل الفريق فوزى تغزله فى الخطة الإسرائيلية فيكرر ما ذكره الإسرائيليون من أنهم تدربوا على هذه الخطة طيلة عشر سنوات، وليس هذا بعجيب، لكن العجيب أننا كنا لا ندرى من أمر هذا التدريب شيئاً، أو أننا كنا ندرى ونتعامى عن قوة خصمنا، بل ومع هذا نترك له الضربة الجوية الأولى، وقد ذكر الفريق صلاح الحديدى فى كتابه عن حرب يونيو ١٩٦٧ نصوصاً بذات المعنى وإن كانت أكثر حيوية:

«استغرق التدريب على تنفيذ هذه الخطة عشر سنوات. أى أن التدريب عليها بدأ منذ عام ١٩٥٧. وقد تم تخطيط الهجوم على أن يشمل جميع مطارات مصر (ج. ع. م) التى كانت تشغلها طائرات القوات الجوية المصرية، وكانت كلها جاثمة على الأرض عدا خمس طائرات قاذفة ثقيلة من طراز «ت. ى. ١٦» كانت فى برنامجها اليومى فى التدريب على اختراق الضاحية من بنى سويف «قاعدتها» إلى أسوان وبالعكس، أى أنها لم تنذر باحتمال وقوع هجوم على مصر (ج. ع. م)، كما أنها لم تكن فى درجة الاستعداد الكامل كما تنص الأوامر منذ يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٧».



ثم يدلى الفريق فوزى بمعلومات تفصيلية عن مراحل الهجوم الإسرائيلى، ويتضح لنا مما يرويه أن سماءنا كانت مكشوفة بدرجة أكثر مما يتوقع أى عدو:

«تم الهجوم الجوى الإسرائيلى على نسقين، وعلى ارتفاع منخفض جداً فى المجىء، و ارتفاع عال جداً فى طريق العودة. كان كل نسق مكوناً من ٨٠ طائرة أغلبها من طراز «ميراج ٣، ٥» كما استخدمت طائرات «الفوتور» على المطارات البعيدة مثل الأقصر ورأس بناس».

قام النسق الأول بقصف مطارات سيناء الأربعة، ومحطات الرادار للإنذار، على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م) ومطارات القناة الثلاثة، ومطار المنصورة، ثم عادت إلى قواعدها للتموين بالوقود والذخيرة».

«أكمل النسق الثانى الهجوم على بقية مطارات مصر (ج. ع. م) وكانت القاذفات الثقيلة («ت. ى. ١٦» المتمركزة فى غرب القاهرة وبنى سويف من نصيب هذه المجموعة، فتم تدمير وقصف هذين المطارين أثناء طيران التشكيل الجوى المصرى من القاذفات وعددها ٥ فى التدريب، وأثناء عودتها صدرت الأوامر لها من قيادتها فى منطقة «الجيوشى» بالهبوط فى مطار الأقصر المدنى، وفعلا نفذ الأمر، وبعد هبوط التشكيل بنصف ساعة، كانت الدفعة التالية من طائرات العدو قد وصلت فأتمت تدمير هذا التشكيل وهو على الأرض».

(١٧)

على هـذا النحو يحرص الـفريق فوزى على تـقديم كل مبررات الإدانة لـلقوات الجوية والـدفاع الجوى الذى كـان تابعاً لـها، فهو يذكـر أن ما كان بعـيداً عن التـدمير أصبح مـتاحاً للتدمـير بفضل أوامـر القيادة، وهو لا يكـتفى بالتـلميح إلى هذا ولـكنه يطرح السؤال فى الفقرة التالية مباشرة ويقول:

«والسؤال: لماذا لـم يصدر الأمر إلى هذا التشكـيل من غرفة عمليات قيادة القوات الجوية بمـنطقة الجيـوشى بالتوجه إلـى الخرطوم، أو إلى جدة مـثلاً أو إلى مطار الـعظم بليبيا، فالوقود كـان كافياً للقيام بذلك؟ ولماذا لم يصدر إليه الأمر بـتنفيذ الخطة «فهد» التى أمر المشير عامر الفريق أول صدقى بتنفيذها؟».

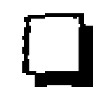
ويجيب الفريـق فوزى على تساؤله مباشرة إجابـة منطقية ولكنها تدلـنا بلا صعوبة علـى ضحالة مـعلومات الـفريق فـوزى الإدارية فى المقـام الأول، ونحن نعـرف من أنفسنا أننا لا نستطيع تغيير مسارنا بسياراتنا إلى جهات أخرى لمجرد الرغبة فقط، فلابد أن نكون مسـتعدين بالأوراق أو المتطـلبات التى نحتـاجها فى طريقـنا الآخر الذى قد نعدل إليه مسارنا، وإذا علم طبيب قلب الآن فى سنة ١٩٩٩ أن أحد أقربائه مشتبه فى إصابته بـارتفاع مفاجئ فـى الضغط مثلاً فـإنه لن يتوجه إلـيه مباشرة إذا لـم يـكن معه جهاز الضغط والسماعـة، وإنما سيمر على عيادته حتى يحضر ما يـحتاجه فى الكشف الطبى، فما بالك بالقنابل التى كان من المفروض أن تزود بها هذه الطائرات لكى تنفذ الخطة «فهـد» أو غيرها من الخطـط.. ومن العجيب أن نـقرأ مثل هذه الـنصوص التى يقـدمها الفـريق فوزى ليـنتقـد بها نفـسه فى المـقام الأول، وليصـور لنا مدى ضـعف معلوماته عن الإدارة وحسن التصرف:

«يقال إن الـطائرات لم تكـن مستعدة، أى لـم تلقن لـلعمليـات، وبالتالى لـم تُملأ بالقنابل والذخيرة؟».

«وتتـوالى الأسئـلة: ولماذا لم تجـهز بالـذخيرة والـقنابل وهـى فى أقصـى درجات الاستعداد؟ وكيف علم العدو بهبوطهـا فى مطار الأقصر؟ وهذا المطار لم يكن به من

قبـل أى نوع من أنواع الـطائرات الحـربية، كمـا أنه لـم يذكـر فى الخطـة الإسرائيلـية «كولمب»؟».

«أسئلـة كثيرة تـؤكد أن عناصـر استطلاع ومخـابرات إسرائيـل عن قواتنـا كانت جاهزة ودقيقة، بل إنى لا أستبعد أن ترددات شبكاتنا اللاسلكية والسلكية كانت سهلة المنـال وفى أيديهـم، لكن برغـم هذه الظروف الـسيئـة فإن قائد لـواء طائرات النـقل «أنتينوف ١٢» المتمركز فى مطار شرق القـاهرة أمر طائراته بالتوجه إلى الخرطوم فور الهجوم الجوى مباشرة وكان تصرفه سليماً».



عند هذا الحد ينبغـى لنا أن نتوقف لنسأل الفريق فوزى: لماذا بـخل على هذا القائد العظـيم صاحب الـتصرف الحسن بـذكر اسمه والإشـادة به، وهو الذى ذكـر أسماء كثيرة فى مواضع كثيرة دون أن يكون لأصحابها أمجاد؟

ويستأنـف الفريق فوزى رواية تفاصـيل ما حدث من إلقاء القـنابل بطيئة التـفجير التى يـشير إليها كـل من الفريق مرتجى واللواء الدغيدى فـى مذكراتهما، ويـبدو من سياق حـديث الفريق فوزى أن قـواتنا المسلـحة كانت خالـية الذهن تماما عـن امتلاك إسرائيل لهذا السلاح الجديد:

«لقـد تم قصف المـطارات المصـرية علـى هجـمتين جـويتين، الأولـى باستـخدام القنـابل والصواريخ، والثـانية بالمدافـع الرشاشة، كمـا استخدمت إسرائـيل لأول مرة قنابل الـباراشوت البطيـئة التفجير ضـد ممرات المطارات لتدمـيرها، حيث إن القـنبلة الواحـدة تحدث حفـرة فى الممـر قطرها مـن ٤ إلى ٦ أمتـار، وعمق مـن ١,٥ إلى ٣ أمتار، ومعنى هذا تعطيل استخدام الممر فعلاً حتى إعادة ردم وتعبيد هذه الحفر».

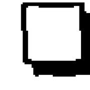
ويردف الفـريق فوزى بحديث عـن مأساة جديدة ضاعـفت من شلل قواتـنا ومن خسائرنا ويقول:

«وللعلم فإن قواتنـا الجوية فى ذلك الوقت لم يكن لديها وحدة مـهندسين ميدانية مجهزة من قبل، لإصلاح هذه الحفر فور وقوعـها، كما أن معظم مطاراتنا كانت ذات ممر واحد فقط، ومن هنا جاء الشلل مثلما جاءت المفاجأة».

(١٨)

ويعطى الفريق فوزى تفاصيل دقيقة عن الجدول الزمنى لحركة الهجوم الجوى الإسرائيلى، وهى تفاصيل لا تختلف كثيراً عما يرويه غيره وإن بدت قاسية، وهى تأتى فى سياق مذكرات رئيس الأركان نفسه:

«كان زمن الهجمة الجوية للنسق الواحد ٤٥ دقيقة، إقلاع وطيران واقتراب من الهدف ٢٠ دقيقة، ثم هجمتان جويتان على الهدف لمدة ٥ دقائق، فعودة ٢٠ دقيقة. وقد أعيد الملء فى القواعد الرئيسية بإسرائيل وعددها خمس قواعد، ولم توزع إسرائيل أو تنشر قواتها الجوية فى مطاراتها المختلفة التى تزيد على عشرين مطاراً، رغبة فى تحقيق مبدأ «تجمع القوى والحشد» ولتركيز عناصر الدفاع المضاد للطائرات «الهوك» والميكانيكيين والفنيين، وبهذا استغرق زمن إعادة الملء من ٧ إلى ١٠ دقائق، وهو زمن قياسى. وقد انتهت الضربة الجوية الإسرائيلية بتدمير ٨٥٪ من قواتنا الجوية عموما، و١٠٠٪ بالنسبة للقاذفات الثقيلة والخفيفة».



ويعود الفريق فوزى إلى حديث تفصيلى عن مسارات الخطة «كولمب» التى هاجمتنا بها إسرائيل صباح ٥ يونيو ١٩٦٧، ولست أدرى هل ينقل الفريق فوزى هذه المعلومات عن المصادر الإسرائيلية، أم أنه ينقل عما سجلته أجهزة القوات المسلحة المصرية من تطور للقتال فى ذلك اليوم، وأغلب الظن أنه ينقل عن الإسرائيليين، وإن كان يضمن ما ينقله أدواراً محددة يضفيها على المعونات الأمريكية المساعدة ليخدم بهذا فلسفته فى تقديم العدوان الإسرائيلى فى صورة عدوان مدعوم من الولايات المتحدة، ولست أظن الأمر فى حاجة إلى هذا الجهد، ولكنى أعود لأعجب كيف فات هذا كله على رئيس الأركان المصرى حين كانت نذر الحرب وطبولها تدق! ومع هذا فمن المهم أن نتأمل هذا التصوير الكامل لسيناريو الهجوم الإسرائيلى:

«وضعت الخطة «كولمب» على أساس خروج الطائرات الإسرائيلية من المطارات الرئيسية الخمسة داخل إسرائيل على ارتفاع منخفض جداً من ٣٠ إلى ٥٠ متراً فوق سطح البحر، متجهة غرباً فوق مياه البحر الأبيض المتوسط، إلى نقطة ما تمركزت فيها

سفينة الإرشاد والتوجيه والتشويش «ليبرتى» الأمريكية، وكانت هذه السفينة مجهزة بأجهزة إليكترونية حديثة لالتقاط الإشارات اللاسلكية على قنوات وترددات كثيرة فى المنطقة ومدى عملها يصل إلى ٥٠٠ ميل ، وأجهزة توجيه إليكترونية من اتجاهات بحرية وأرضية دقيقة جداً وأجهزة تداخل وتشويش لاسلكية على قنوات وترددات متعددة، وأجهزة إليكترونية لفك وحل أى شفرة كودية، وأجهزة اتصال دولية تربطها مع قيادتها فى الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق مع قيادة القوات الجوية الإسرائيلية، وذلك فى اتصال كودى دائم».

«حينما وصلت أفواج الطائرات الإسرائيلية فوق هذه النقطة الإرشادية فى الجزء الجنوبى الشرقى من البحر الأبيض المتوسط، وهى نقطة ثابتة أخذت «ليبرتى» بمساعدتها باتجاه ملاحى آخر إلى الهدف على أرض مصر (ج. ع. م)».

«جاءت هذه المساعدة الملاحية من السفينة «ليبرتى» كمساعدة فنية كبيرة جدا لجميع الطيارين الإسرائيليين لعدم فقد اتجاههم الملاحى نحو هدفهم، إذ إنه لا يوجد طيار فى العالم يطير بطائرته على ارتفاع ٥٠ متراً على سطح البحر، ويمكنه أن يضمن بقاءه فى اتجاهه السليم، مهما كان متقيداً بعدادات وأجهزة الطائرة الملاحية طوال المسافة بين إسرائيل وبورسعيد، وهى مسافة كبيرة نسبياً. ويجب ألا ننسى أن الطائرة المقاتلة «الميراج» بها طيار واحد يقوم بمهمتين «قائد وملاح» فى نفس الوقت، لذلك قامت نقطة الإرشاد «ليبرتى» بمهمة توجيه وتصحيح اتجاه، وتوزيع على أهداف سيناء وفى منطقة القناة. وكانت هذه المهمة هى مفتاح الضربة الجوية التى ساعدت على نجاحها».

(١٩)

هكذا أنبأنا الفريق فوزى فى هذا النص أنه لولا هذه المساعدة ما أمكن للإسرائيليين أن تكون تصويباتهم بهذه الدقة، وهو يبنى هذا الاستنتاج على أساس أنه يصعب على الطيار مهما زود بأجهزة وعدادات أن يضمن بقاءه فى اتجاهه السليم إذا ما طار على ارتفاع منخفض، ولست أدرى إن كانت هذه المعلومة صحيحة أم لا، ولكنى أكاد أشتم من هذا أن الفريق فوزى حريص على التركيز على هذه النقطة، فى

حين أن سماءنا نفسها كانت مفتوحة بسبب تقييد وسائل الدفاع الجوى، وإذا كانت السفينة الأمريكية «ليبرتى» قد شاركت فى كل هذا التوجيه، فمن باب أولى أنها ـ وغيرها من الوسائل ـ كشفت لإسرائيل عن تقييدنا لوسائل الدفاع الجوى فى هذا الوقت بالذات، وكل ما أريد أن أستنتجه من فقرات الفريق فوزى أن إسرائيل فى هذا اليوم درست كل الاحتمالات وتحوطت لها، وأننا فى المقابل أهملنا كل الاحتياطات فى ذات الوقت، بل تعمدنا ألا نفيد مما قد يسمى بالاحتياطات الطبيعية التى هى متاحة بغير جهد.

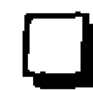


ويعود الفريق فوزى ليتحدث عن دور السفينة «ليبرتى» فيقول:

«أضافت السفينة «ليبرتى» بأجهزتها الإليكترونية مساعدة غير مباشرة أخرى لإسرائيل، إذ إنها لمكانها القريب من سواحل سيناء والدلتا، ومعرفتها بالترددات التى تعمل عليها أجهزتنا اللاسلكية، والقنوات الإشارية التى تعمل عليها قواتنا، والطابع المميز لقواتنا ـ فى ذلك الوقت ـ فى عدم الحرص على أمن المواصلات عموماً، كل هذا مكن السفينة أن تحدد، وقبل بدء العمليات، أماكن تمركز جميع القيادات الميدانية الكبيرة أو المؤثرة، سواء فى الجيش الميدانى، أو المطارات وعناصر الدفاع الجوى، خاصة أجهزة الرادار، سواء الإنذار أو التوجيه».

«وقبل بدء المعركة بدقائق، وجهت هذه السفينة بأجهزتها الخاصة، موجات ذات تردد عال جداً إلى المحطات اللاسلكية والقيادية، ومحطات الرادار المصرية، فتم التشويشّ على أجهزتنا اللاسلكية، وكان أهمها قيادة الفرقة الرابعة المدرعة، كما تم تداخل لاسلكى بين كل محطتين تابعتين لنا كانتا على تردد واحد مثل قائد فرقة وقائد لواء من نفس الفرقة، أو قائد سرب جوى، وطائرات تشكيله وهى فى الجو».

«بالإضافة إلى التشويش الرادارى على أماكن واتجاه محطات الرادار حيث تظهر شاشة الرادار بيضاء ممسوحة، فإن أفراد أطقم الرادار عندنا لم يتدربوا على كيفية مقاومة أو تقليل تأثير مثل هذا العمل».



على هذا النحو يضخم الفريق فوزى من قيمة الجهد الذى قدمته هذه السفينة

للقوات المسلحة الإسرائيلية، وليس من شك فى أن هذا كله محتمل، وليس بغريب، ولم تخف الولايات المتحدة نفسها أنها فى صف إسرائيل وتتعاطف معها، لكن الأمر الغريب أن الفريق فوزى فى الفقرة التالية مباشرة يقفز إلى استنتاجين خطيرين سنقرؤهما ثم نعقب عليهما:

«وعلى ذلك فشلت عملية توجيه طائراتنا فى الجو من المحطة الرادارية فى القاعدة التى كانت توجهها إلى مناطق القتال».«وكان رد إسرائيل على المساعدات الأمريكية القيمة أن أغرقت السفينة «ليبرتى» يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧».

(٢٠)

فأما الاستنتاج الأول فإنه يبدو غريباً فى ظل ما سبق للفريق فوزى أن اتهم به قواتنا الجوية والدفاع الجوى من عدم اتخاذ القرار المناسب، ولا ننسى ـ على سبيل المثال ـ النموذجين اللذين تعرضنا لهما بالنقد منذ قليل حين صور أنه كان بإمكان القاذفات أن تغير مسارها وأن تنفذ الخطة «فهد»، أو أن تتحرك إلى خارج الجمهورية حتى لا تدمر، لكنه هنا يلقى العبء فى فشل التوجيهات الصادرة من القاعدة على قيام السفينة الأمريكية «ليبرتى» بالتشويش على الرادارات.. وعلى كل الأحوال فالاحتمالان قائمان، ولكن ما نشير إليه هو أن صاحب هذه المذكرات لا يلزم خطاً واحداً فى انتقاداته، وإنما هو يستغل ما يتاح له للهجوم دون أن يوحد استراتيجيته، وهكذا فإنه يلقى بالذنب الواحد على أكثر من متهم، وينسى أنه بهذا يعطى الفرصة لكلا المتهمين بالبراءة إذا ما تمسك برواية الفريق فوزى ضد المتهم الآخر.

أما الاستنتاج الثانى الذى طالعه القارئ فى نهاية جملة صاحب هذه المذكرات فأمره غريب أشد الغرابة، ومن حق الفريق فوزى أن يتهم إسرائيل بأنها أغرقت السفينة «ليبرتى»، وأن إغراق هذه السفينة لم يكن من باب الخطأ كما أشيع فى ذلك الوقت، ولكن من حق القارئ على محمد فوزى أن يقدم محمد فوزى له أسباباً واضحة لهذا الظن أو التقرير الذى يقرره.. فكيف تدمر إسرائيل هذه السفينة التى خدمتها كل هذه الخدمات؟! ولماذا؟! ومن السهل على محمد فوزى وعلى غيره أن

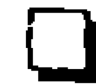
يجدوا أسباباً جوهرية لمثل هذا التصرف اللاأخلاقى، ولكن محمد فوزى للأسف الشديد آثر ألا يفعل! مكتفياً بهذه الإشارة السريعة.



ولا يبخل الفريق فوزى فى هذه المذكرات على قواتنا الجوية بالإشارة [المقتضبة] لبطولاتها فى هذا اليوم الأسود، لكنه كعادته يقدم هذه البطولات بطريقة روتينية، وهو حريص على أن يذكر خسائرنا من الطيارين دون أن يذكر كيف أمكن لهؤلاء الأبطال الطيران فى ظل هذه الظروف الصعبة الوعرة التى صورها هو، كما أنه يغفل تماماً الإشارة إلى خسائر إسرائيل من الطيران على نحو ما صورها اللواء الدغيدى وغيره، مع أنه فى ذات الوقت حريص على أن يذكر أن الطائرات التى احتسبت على أنها خسائر لإسرائيل كانت خزانات وقود فحسب، وبهذا يبدو من نص مذكراته أن قواتنا لم تكبد إسرائيل أى خسارة فى الطائرات، على الرغم من أننا نجحنا بالفعل فى تكبيدها خسائر ضخمة لكنها ضاعت - بقصد وبسوء نية - فى ظل الحديث المفصل عن انسحاق قواتنا المسلحة فى هذه الحرب والذى شارك فيه الفريق فوزى، ولنقرأ نص ما يتحدث به:

«أثناء الضربة الجوية، تمكن حوالى ٣٠ طياراً مقاتلاً شجاعاً من قواتنا الجوية، من الإقلاع وسط الهجمة الجوية، والاشتباك مع المقاتلات الإسرائيلية واستشهد منهم ١٢ طيارا».

«أما قوات الدفاع الجوى، وكانت مسلحة بصواريخ سام ١، سام ٢، فقد أطلقت صواريخها دون دقة، لعدم وجود التدريب والخبرة السابقة، وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة، وكانت كلها بلاغات خاطئة لأنها خاصة بإسقاط الخزانات الاحتياطية للوقود التى تسقطها طائرات العدو عقب الهجمة مباشرة لاكتساب المرونة والسرعة، لكن قواتنا فى الدفاع الجوى احتسبتها طائرات تم إسقاطها بمعرفتها».



ويجمل الفريق فوزى بعد هذا كله أسباب فشل القوات الجوية والدفاع الجوى فى السيطرة فيقول:

«ولعدم وجود مواصلات تبادلية، ولعدم وجود عناصر الإصلاح السريع لخطوط المواصلات السلكية، كذلك لعدم وجود وعى أمن المواصلات، فقدت القيادة الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوى، والقيادة الميدانية، السيطرة على وحداتها وعناصرها فى اتجاه المسرح الرئيسى «القاهرة ـ سيناء»».

(٢١)

ومن أدق التفصيلات التى تتضمنها هذه المذكرات وهى من أهمها كذلك لتاريخنا المعاصر ما يرويه الفريق فوزى عن الآلية التى تم بها اتخاذ قرار الانسحاب النهائى من سيناء فى حرب ١٩٦٧ وذلك حيث يقول:

«لقد انتشر خبر الانسحاب بأى طريقة، وبأى شكل، وبسرعة انتقل الأمر من مصادر غير مسئولة أو متأكدة من نص القرار أو توقيته، فتعارضت أماكن تمركز المنسحبين، وطرق انسحابهم، مرة إلى غرب القناة، ومرة إلى وسط الدلتا دون تحديد مكان معين، مرة إلى هاكستب، ومرة أخرى إلى دهشور ، كانت كل هذه الأوامر صادرة من ضباط، وضباط صف الشرطة العسكرية التى كانت تُلقن من ضباط وأفراد مكاتب المخابرات الحربية، وأهمها مكتب مخابرات العريش الذى انضم إلى مكتب مخابرات الإسماعيلية».

ويردف الفريق فوزى فى أسى شديد قائلاً :

« ووصل الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف على مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية، المصدر الرئيسى للمعلومات عن عمليات انسحاب القوات من سيناء، أى التى عبرت قناة السويس. ومنها تم انتقال الوحدات الإدارية للفرقة الرابعة المدرعة من سيناء إلى معسكر المطار شرق القاهرة مباشرة مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ بقيادة نقيب اسمه ضرغام ، كما وصلت شائعة إلى مركز عمليات إدارة منطقة القناة للقوات الجوية بجوار معسكر الجلاء، بإخلائه، وانسحاب طاقمه، وتدميره، وقد أوقفت مثل هذا الخبر الكاذب بنفسى يوم٧ يونيو ١٩٦٧، وكل هذه البلبلة فى الآراء تتجه إلى معنى واحد هو إصدار المشير قراره الشفوى بالانسحاب يوم ٦ يونيو

١٩٦٧، والقاضى بإعادة أفراد الجيش الميدانى وعددهم مائة وعشرون ألف فرد إلى غرب قناة السويس سالمين » .

« أما العامل المشترك الآخر، والصحيح من وجهة نظر المقاتلين، فهو عبور الجنود قناة السويس غربا، كيفما اتفق، وبأسلحتهم الشخصية فقط بغرض الدفاع عن أنفسهم، لا لمقاتلة العدو، كما أنهم قد اشتركوا جميعا أو أغلبهم فى اتجاه واحد معين، هو رغبتهم وبدون سابق ترتيب فى الاتجاه إلى قراهم ومنازلهم، سيراً على الأقدام، أو بأية وسيلة يحصلون عليها، خاصة الجنود، وفى منازلهم تستريح أجسامهم وأنفسهم، كما يشعرون أنهم أدوا واجبهم.

حدث ذلك لأكثر من مائة ألف فرد استمروا فى السير إلى قراهم حوالى أسبوع من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧، وبعدها عادوا، وانضموا إلى وحداتهم لكن بدون أية أسلحة» .

(٢٢)

ويطلعنا صاحب هذه المذكرات على تفاصيل أخرى تمت على مستوى القيادة العامة فى أثناء الانسحاب المهين الذى انتهت به حرب الخامس من يونيو، ومن حسن الحظ أنه يتناول بالاسم مواقف بعض القادة المشهورين من طبقة صلاح محسن وأنور القاضى فيقول :

« كان الفريق صلاح محسن قد أصدر بعض التعليمات، فى محاولة لتنظيم الانسحاب مساء يوم ٦/٦، منها أن تبقى الفرقة الرابعة المدرعة فى منطقة المضايق حتى الساعة الثانية عشرة صباح يوم ٧/٦/١٩٦٧، وتم إخطار الفريق أنور القاضى بذلك عن طريق الإسماعيلية ، وخلال ليلة ٦ ـ ٧ يونيو كان المشير يصارع انهيارا نفسيا نتيجة الموقف. فقد قضى طوال الليل فى غرفة نومه التى تقع خلف مكتبه ببدروم القيادة. ولعل صدمة تحطيم القوات الجوية كانت هى العامل الأساسى فى هذا الانهيار اليائس، حيث أصدر بعدها قراره الشفوى بالانسحاب كما ذكرت سابقا » .

....

« كان الكل فى تلك الليلة تخيم عليهم حالة من الوجوم واليأس والانهيار، وقد قام شمس بدران بدور الحارس على غرفة المشير طوال الليل، حيث كان يدخل ويخرج ليتلقى مكالمات تليفونية انحصرت فى مكالمة مع الرئيس عبدالناصر، وأخرى مع السفارة السوفيتية، وثالثة مع وزارة الخارجية، انتهت بمناقشة ولغط كثير برز على لسان شمس بدران فى صورة استدعائه للفريق أنور القاضى، حيث سأله عن إمكانية وصول أمر إلى قيادة الجيش الميدانى، وقيادة الفرقة الرابعة المدرعة، بضرورة التمسك بالمضايق، وعدم الانسحاب منها إلا بأوامر أخرى».

«وقد ثبت فيما بعد أن قائد الفرقة الرابعة المدرعة، كان أول من انسحب من الفرقة، وعبر قناة السويس مساء يوم ٦ يونيو١٩٦٧، ثم عاد صباح يوم ٧/ ٦ وتمركز وحده ومجموعة قيادته، بدون أجهزة لاسلكى فى جنوب البحيرات، بحجة استحضار قول وقود للفرقة، ولم يعثر عليه أحد فى تلك الليلة » .

(٢٣)

ويحاول الفريق فوزى أن يتأمل تداعيات الموقف بتوجيه بعض الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها وهو يفضل أن يلجأ إلى التبرير فى إبعاد المسئولية عن عاتق القيادة السياسية التى هى القيادة العليا للقوات المسلحة، وبالتالى فهو يلجأ كما سوف نرى إلى اتهام القوات الجوية والسوفييت وكأن القوات الجوية والسوفييت استحوذوا على القيادة من صاحبها هكذا يجيب صاحب هذه المذكرات دون أن يشفى غليلنا إنما هو يكتفى بالسؤال والجواب الناقص، وله العذر فى ذلك فقد كان الواقع هكذا بالفعل:

« وكان السؤال هو: لماذا تراجع المشير فى استمرار تنفيذ أمر الانسحاب الأول الصادر يوم ٦/ ٦، وحاول التغيير فى أمره مساء اليوم نفسه؟».

«دوافع وأسباب هذا التغير غير واضحة، ولكنى بعد استقراء الأحداث فيما بعد، استنتجت أن هناك رأيا صادرا من القوات الجوية صاحبة الكارثة، يقول: «ولماذا لا يقاتل الجيش بدون غطاء جوى، ولو دفاعا تقليديا تمسكا بالأرض؟ كما كان هناك اتجاه آخر صدر من السفير السوفيتى، والملحق العسكرى السوفيتى فى صورة سؤال يقول:

لماذا لا نترك الجيش يقاتل ويثبت صموده وعزيمته؟ فى حين يمكن تعويض الطيران بأسرع ما يمكن».

وهنا يوازن الفريق فوزى بين رأيين متداخلين، وإن كان يرجح الرأى الأول:

«ويخيل إلىّ أن هذا القول أقرب إلى الحقيقة، إذ أن أول دعم جاء من الاتحاد السوفيتى على وجه السرعة وصل من الجزائر وشمل ٤٠ طائرة «ميج ١٧». اعتبارا من ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، وكان وزير خارجية الجزائر قد سبقهم إلى القاهرة يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ».

«إلا أن هناك رأيا آخر قد يبرر هذا التراجع، فقد دار حديث تليفونى بين المشير عامر والرئيس عبدالناصر يطلب الأول فيه الرأى عن إمكانية الصمود فى المضايق بدلا من الانسحاب رأسا إلى غرب القناة، فلم يتلق ردا من الرئيس سوى جملة مرة ـ كما علمت فيما بعد ـ هى: «يعنى كنت أخذت رأيى فى الانسحاب الأول» «وجاى دلوقتى تسألنى رأيى عن المضايق؟»».

«هذه النقطة تؤكد بوضوح أن المشير كان فى حالة غير عادية، فهو الذى أصدر أمر الانسحاب الأول صباح يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، ثم عاد وكرره تأكيدا للفريق أنور القاضى فى الساعة الثامنة مساء اليوم نفسه، حيث سارع بإرسال إشارة أوامر الارتداد العام وفى ليلة واحدة إلى غرب القناة».

(٢٤)

ثم يتحدث الفريق فوزى عن دوره هو فى كل هذه الأحداث ـ وقد كان رئيساً لأركان القيادة العامة للقوات المسلحة ـ ويبدو واضحاً لنا أنه يريد أن يقول إن دوره كان محدوداً جداً، وأن هذا الدور المحدود لم يبدأ إلا متأخراً جدا وهو يقول :

«... وفى صباح يوم ٦/٧، كلفنى المشير بالتوجه إلى الإسماعيلية فى محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإبقائها فى منطقة المضايق، مضافاً إليها أى قوات أخرى يمكن أن تساعدها ، توجهت بالفعل إلى الإسماعيلية واصطحبت معى

اللواء مصطفى الجمل، والسكرتير العسكرى، ووصلت إلى معسكر الجلاء، حيث مقر قيادة منطقة القناة، فوجدت الفريق أول مرتجى، والفريق صلاح محسن، واللواء أحمد إسماعيل، واللواء الدغيدى قائد الطيران، ومعظم القادة الآخرين العائدين من سيناء ، أخطرتهم جميعا بأمر المشير، بضرورة بقاء الفرقة الرابعة المدرعة وأى قوات أخرى، للتمسك بالمضايق. فقرروا جميعا وبلا أى تردد، بل بطريقة عصبية عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ، فطالما لايوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها».

«وحدث جدل بينى وبين القادة الموجودين جميعا، وعلى رأسهم الفريق أول مرتجى الذى سارع بطلب المشير تليفونياً، وأخطره - أى الفريق مرتجى - بالموقف ليقنعه، ثم ترك لى سماعة التليفون كى يكلمنى المشير شخصياً. وبالفعل قال لى المشير كلمتين لا ثالث لهما: «خلاص يافوزى.. ارجع أنت إلى القاهرة».

ويعقب فوزى على هذا الموقف بطريقة فورية ويقول:

«بهذه البساطة، وبهذه السهولة ، وبالقول القاطع من المشير انتهت سيناء إلى العدو بدون قتال من القوات البرية المصرية الضخمة؟! ».

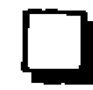
وعلى هذا النحو يظهر الفريق فوزى أساه فحسب ، دون أن يتطوع مثلا بالقول بأنه لو كان الأمر فى يده لفعل كذا وكذا، ويبدو لنا الفريق فوزى فى هذه الفقرة والألم يعتصره بيد أن العجز الذى يحس به فى هذه اللحظة كان أقوى من الألم بكثير ، وهو يتساءل فى مرارة: أفبهذه السهولة يتم تسليم سيناء إلى العدو ، ولكنه لايقدم لنا البديل ، وكأنه كان كما يقول أولاد البلد: «عبد المأمور »، وكأنه كان مجرد رسول بين الفريق أول مرتجى والمشير عبد الحكيم عامر، ألسنا نرى الفريق مرتجى فى السيناريو يتولى إقناع المشير فيقول المشير للفريق فوزى: خلاص يافوزى.. ارجع أنت!! ويصمم الفريق فوزى على أن يثبت لنا أسماء بعض القادة الذين حضروا هذا الحوار ونجد من بينهم مرتجى وأحمد إسماعيل وصلاح محسن والدغيدى فضلاً عن القادة العسكريين الآخرين، وهو يثبت لنا أن هؤلاء أجمعوا على أنه لا فائدة ، ولكن يبدو لفوزى أنه لابد أن يسمع المشير هذا منهم لا منه فحسب ، ولهذا يمسك مرتجى بالتليفون ليحادث المشير ، الذى يقتنع ، ويقول لرئيس الاركان (الذى هو الفريق فوزى نفسه) : خلاص يافوزى !!

(٢٥)

ثم يتحدث الفريق محمد فوزى عن مشاهداته ومشاعره وهو يعود من القناة إلى القاهرة وهو يعترف لنا بأن الجيش المصرى فى ذلك الوقت كان قد وصل إلى أقصى درجات الانهزام وأن وضعه ووضع الجنود فيه قد أصبح شبيها تماما بما ترويه القصة الأسطورية التى ربما لايعرفها الفريق فوزى حين كان التترى يقول للمسلم أعطنى سيفك يامسلم لأقتلك به فيعطيه المسلم السيف، ولنقرأ هذه الوقائع العسكرية التى يوردها الفريق فوزى فى مذكراته وهو حريص على أن يذكر فيها الأسماء كاملة:

«.. فى طريق عودتى إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٧ يونيو سلكت الطريق الجنوبى المتجه إلى السويس، فشاهدت جنوب البحيرات حادثاً نطق وحده بالحقيقة المرة التى وضعت فيها قواتنا وهى «عدم الميل أو الرغبة فى القتال». شاهدت خمس دبابات جديدة «ت ٥٥» على الجانب الشرقى للقناة، متروكة بدون طقم أو سائقين، فقد تركت الأطقم دباباتها وعبرت القناة سباحة أو فى قوارب صغيرة، وكانت جميع المعابر قد دمرت فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٧ يونيو، ما عدا معبرى شمال البحيرات، وقد أخطرت اللواء عماد ثابت مدير إدارة المدرعات الذى شاهدته بالمصادفة حينما كان متوجهاً ورئيس أركانه اللواء حسنى عيد إلى غرب القناة للمساعدة فى إعادة القوات إلى الغرب بتكليف من شمس بدران. أخطرت مدير المدرعات بضرورة إعادة سائقى هذه الدبابات الجديدة ومحاولة إنقاذها بالعبور من شمال البحيرات. فذهب يبحث عن السائقين وعن وقود ولكنه فشل».

«وعندما شاهدت بعض جنود العدو يقتربون من الدبابات أمرت رئيس أركان المدرعات اللواء حسنى عيد بتكليف طاقم هاون متمركز على بعد قليل منى، بإطلاق عدة طلقات للإزعاج بجوار الدبابات. إلا أنه عاد ليخبرنى بأن ضابط الطقم رد عليه قائلا: «بلاش يافندم لحسن طائرات العدو تشوفنا، وتضرب مواقعنا».



ثم يعقب صاحب هذه المذكرات ملخصا الموقف كله بقوله :

« هذا هو المثل الواقعى للانضباط القتالى، وهو نفس المثل لروح القتال أيضاً » .

ثم يستأنف الفريق فوزى رواية ماشاهده ويقول :

« غادرت المنطقة فى اتجاه السويس، ووجدت نفس الحال، ونفس الروح، بل شاهدت بعينى مظاهر اليأس والاستسلام مضافاً إليها الفوضى بكل مظاهرها، ولم أجد فى أى وحدة أو جماعة ضابطاً واحداً بين مجموعة جنوده إطلاقاً».



إلى هذا الحد يصور الفريق فوزى الأمور فهو لم يجد ضابطا واحداً بين جنوده إطلاقاً . هل نستطيع أن نجد فى أى أدبيات عسكرية فى تاريخ الإنسانية كله مثل هذا الذى يرويه صاحب هذه المذكرات بصدق و(بحرارة أيضا)!

(٢٦)

أما تفصيلات الهزيمة فيوجزها الفريق فوزى ملقياً بالمسئولية على المشير عامروقادته الآخرين من حيث الأشخاص! أما من حيث القرار فإن قرار الانسحاب (الذى أصدره المشير نفسه) هو المسئول:

«كان قرار المشير عبدالحكيم عامر بانسحاب القوات المصرية كلها من سيناء، فى ليلة واحدة إلى غرب قناة السويس، هو السبب الحقيقى فى اندحار القوات المسلحة المصرية، وهى القوات التى لم تعط فرصة لقتال العدو. وقد تعمدت القوات الإسرائيلية التى وصلت إلى القناة مساء يوم ٧ يونيو أن تقبض فقط على الضباط الذين وصلوا إلى شرق القناة بعد تدمير المعابر فأسرتهم وأعادتهم بسياراتهم إلى نقط تجمع الأسرى فى العريش. بينما سمحت القوات الإسرائيلية للجنود الذين ألقوا بأسلحتهم الشخصية بالمرور،ليعبروا قناة السويس بواسطة القوارب المدنية الصغيرة، لعدم إمكانية نقلهم إلى الخلف لكثرة عددهم » .

« كما أن مجموعة من الضباط المهندسين، الذين كلفوا بتدمير المعابر وكان معهم ضباط شرطة عسكرية وضباط مخابرات من مكتب الإسماعيلية، تسرعوا فى تدمير كل المعابر قبل التوقيت المعقول. فقد كان التوقيت المعقول بالنسبة لهم هو عبور القادة

والضباط وليس المعدات أو الجنود، وكان هذا التصرف استجابة لأمر المشير إلى قيادة القوات فى العريش: «بالانسحاب إلى غرب القناة بالأسلحة الشخصية فقط فى ليلة واحدة».

« وحتى المعبر الأخير الذى تركته قائماً شمال البحيرات يوم٧ يونيو ١٩٦٧ دمر فى اليوم التالى بأوامر من قيادة الجيش بالاشتراك مع مدير مهندسى الجيش، وقائد مكتب مخابرات الإسماعيلية، وبذا تم غلق القناة وحجز بها ٣١ سفينة » .

« كان الدافع لهذه السرعة، هو الرعب والخوف من عبور العدو إلى غرب القناة مع تأكيدهم بعدم إمكانية ذلك. ولم ينتظر هؤلاء القادة عبور آلاف من الجنود وبعض العربات التى تجمعت على الشاطئ الشرقى للقناة حيث ألقى الجنود بأسلحتهم الشخصية فى القناة، ونزعوا ملابسهم العسكرية الخارجية أمام أعين وأبصار بقية الضباط والجنود الذين تمكنوا من العبور » .

« حتى الدبابات المصرية الجديدة «ت ٥٤، ت ٥٥» استخدمت فى نقل أثقال من البشر من الضباط وصغار الرتب أو الجنود، إلى غرب القناة، ولم تستخدم كأداة قتال على الإطلاق. وكانت أكبر قوة دبابات قد وصلت قبل تدمير المعابر هى ٧٤ دبابة قادمة من المحور الجنوبى، وكانت متماسكة. أما بقية الوحدات المصرية فقد بقى الفريق صلاح محسن وقيادة الجيش، فى قيادة منطقة القناة بمعسكر الجلاء، وظل اللواء صادق شرف قائد منطقة القناة يبذل الجهد الكبير، فى لم شتات الوحدات فى المنطقة إلى أن تم تعيين اللواء أحمد إسماعيل قائداً للمنطقة الشرقية يوم ١١ يونيو ١٩٦٧».

(٢٧)

ثم يلجأ صاحب هذه المذكرات إلى الأرقام ليصور بها أو ليعيد بها تصوير حجم الخسائر التى أصابت الجيش المصرى فى هذه الحرب ويقول:

«ولعل أبلغ دليل على ما أصاب القوات المصرية فى معركة ٥ يونيو ١٩٦٧ هو النظر إلى هذه الأرقام التى تعبر عن الخسائر بالنسب المئوية:

أ ـ أفراد :

١ ـ خسائر القوات الجوية والدفاع الجوى ٤٪ من القوة للطيارين.

٢ ـ خسائر القوات البحرية صفر٪ من القوة.

٣ ـ خسائر القوات البرية ١٧٪ من القوة.

ب ـ معدات :

١ ـ فى القوات الجوية والدفاع الجوى ٨٥٪.

٢ ـ فى القوات البحرية صفر٪.

٣ ـ فى القوات البرية ٨٥٪.

جـ ـ خسائر القوات الجوية بالتفصيل:

١ ـ القاذفات الثقيلة ١٠٠٪.

٢ ـ القاذفات الخفيفة ١٠٠٪.

٣ ـ المقاتلات القاذفة والمقاتلة ٨٥٪.

ويردف بقوله :

«تمكنت قواتنا من خلال تمركزها فى أماكنها، قبل انسحابها عند بدء القتال من التعرف على بعض الشهداء بصعوبة. إلى درجة أن قائد الفرقة السابعة للمشاة اللواء عبدالعزيزسليمان، لم نتأكد من استشهاده من أقرب الناس إليه، وهم أفراد قيادته، فتم تقييده فى سجل المفقودين إلى أن أعلن استشهاده عام ١٩٧١ واقتصر عدد الشهداء من الضباط والجنود حينئذ على ٢٠٠٠ فرد فى المعركة. لكن عند إتمام الاتصال بطرف الصراع الآخر «إسرائيل» بواسطة الصليب الأحمر الدولى، استطعنا حصر الشهداء والمفقودين والأسرى».

«كان الرقم الإجمالى هو: ١٣,٦٠٠ فرد، عاد منهم ٣٧٩٩ فردا أسيرا «٤٨١ ضابطا و٣٢٨٠ جنديا ، ٣٨ مدنياً» مقابل ٢١٩ فرداً إسرائيلياً تمت عملية مبادلتهم بهم فى يناير ١٩٦٨».

«أما بقية المفقودين وعددهم ٩,٨٠٠ مفقود فقد ظل التعامل معهم قانوناً كأنهم أحياء، حتى سنة ١٩٧١ حيث أعلن استشهادهم.»

أما عن نسبة خسائر الأفراد بالنسبة للدبابات فيلخصها صاحب المذكرات فى قوله :

« اتضح بعد المعركة أن الفرقة المدرعة على سبيل المثال: عدد دباباتها ٢٠٠ دبابة تقريباً، دمر منها ١٢ دبابة واستشهد فيها ٦٠ فرداً، أما الـ١٨٨ دبابة فقد تركت بدون أفراد، الأمر الذى يوضح أن ٦٪ فقط من الأفراد هم الذين التزموا بمعداتهم » .

ويردف الفريق فوزى قائلاً :

« وعند تحليل ودراسة معدلات خسائر المعدات والأفراد نزداد اقتناعاً بضرورة استيعاب المبادئ الأولية خلال التدريب العملى والمشترك لتطبيق أهداف «التصاق الفرد بالمعدة أثناء القتال» و«توافر إرادة الفرد المقاتل وعزيمته على القتال» و«توافر القدوة الحسنة مع الانضباط الميدانى» للقادة والضباط فى الميدان. وكلها دروس مستفادة من واقع هذه الخسائر».

(٢٨)

ثم يتحدث الفريق فوزى عما هو أخطر وأبلغ أثراً وهو هزيمة القيادة نفسها فى روحها القتالية وفى قدرتها على التصرف تجاه التطورات! وهو يرى أن هزيمة القيادة نفسها كانت قد حدثت منذ مرحلة مبكرة، ولنتأمل تصرفات القادة ذوى المواقع الوظيفية الكبيرة جداً فيما يرويه الفريق فوزى فى كتابه على هيئة اليوميات وننقله عنه فى الفقرات التالية :

«يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ :

قابلت شمس بدران فأخبرنى أن مصر قبلت وقف إطلاق النيران قائلا: «الروس حيساعدونا، وأنت ستمسك القوات المسلحة، والمشير قدم استقالته، وأنا كمان سأقدم استقالتى إلى الرئيس عبدالناصر. إن الواجب يحتم على جميع القادة أن يقدموا استقالاتهم أيضاً، وأنا قلت كده للفريق أول صدقى محمود، لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة».

«وفى تلك اللحظـة أدركت معنى كلمة المشير مساء أمس خـلِّى بالك من القوات المسلحة. أخطرت القادة الآتية أسماؤهـم بعد، بما ذكره لى شمس بدران وهـم: «فريق أول سليمان عزت، فريق أول صدقى محمود، فريق أول أحمد حليم إمام، فريق أول هلال عبدالـله هلال، فريق أول عبـدالمحسن كامل مرتجـى، فريق أول جمال عفـيفى، فريق أنور القاضى».

بدأت ترد إلىَّ اسـتقالاتهم فى اليـوم التالى فجمعتـها وسلمتها إلـى سامى شرف، مدير مكتب الرئيس للمعلومات فى الساعة ١٠ مساء يوم ١٠ يونيو١٩٦٧ » .

« ومع مـساء نـفس الـيوم ٨ يـونيـو ١٩٦٧ علم الـقادة أن المشيـر موجـود بمنـزله بالحلـمية، فذهـب إليه عدد كـبير منـهم وعلى رأسـهم الفريـق أول على علـى عامر، والفريق أول صـدقى محمود، والفريق أول سـليمان عزت، ومعظم الـقادة من رتب الفـريق أول والفـريق واللـواء، وبعض الـضباط مـن الرتب الأخـرى، بالإضافـة إلى شمس بدران. وجميعهم كانوا من الضباط المقربين » .

« وصلت إلـى هذا الجمع متـأخراً، وعرفت أن الكـل ينتظر مـقابلة المشـير، الذى اختلـى بشمس بدران ثـم خرجا معاً مـن باب المنزل الخـلفى، دون أن يعلـم أحد من القادة بذلك، إلا بعد انـصرافهما بفترة طويلة فغادروا المنـزل دون أن تتاح لهم فرصة رؤية ومقابلة المشير».

« ذكرنى هذا الجمع من القادة المقربين، بالاجتماعات التى كانت تتم فى القيادة فى أوقات الأزمات والصراع بين الرئيس، وبين المشير فى أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤ » .

« ونهايـة يوم ٨ يونيـو ١٩٦٧ كان قد تم لإسرائـيل احتلال الـضفة الغـربية لنـهر الأردن، وفى ذلك الـيوم أيضاً بدأ التـركيز فى الهجـوم على سوريا، كمـا صدر قرار وقف إطلاق النـيران من مجلس الأمـن، ووافقت مصر علـيه مضطرة، بعـد محاولة فاشلة من الاتحاد السوفيتى بإضافة شىء ما إلى القرار لصالح العرب».

(٢٩)

ولا يجـد الفـريق فوزى حـرجاً فـى أن يروى قـصة خروج رئـيس أركـان حرب الجيش المصـرى (أى الشخص الثانـى بعد الفريق فوزى نـفسه) أحمد إسمـاعيل من

منصبه، وهى القصة التى تنم بما لا يقبل الجدل عن مدى العصبية التى كان يعانيها الرئيس عبدالناصر فى تلك الفترة ، وهى عصبية غير قادرة على القيادة والإنجاز، وعلى الرغم من أن القصة كما يرويها الفريق فوزى قد تدين المشير أحمد إسماعيل فى نظر البعض، وقد تدين الرئيس عبدالناصر فى نظر البعض الآخر، وقد تدين الرجلين فى نظر آخرين، إلا أننى شخصياً أجد أن المدان الأكبر فيها هو الفريق أول فوزى نفسه، الذى كان ينبغى عليه أن يراجع رئيسه فى قراره ، وأن يدله على مكمن الخطأ فى هذا القرار، بصرف النظر عن أن القرار صدر فى حق رئيس الأركان الذى هو من نفس دفعة عبدالناصر، وأن رئيس الأركان هذا قد جاء إلى موقعه هذا بعد جهد بطولى فى إقامة وتنظيم الجيش من شبه العدم فى غرب القناة على حسب ما روى الفريق فوزى نفسه فى هذه المذكرات، ولا محل للقول بأنه كان من الصعب على الفريق فوزى أن يراجع الرئيس عبدالناصر فى مثل هذا القرار، فقد حدث فى وقت قريب من هذه الواقعة أن رئيس أركان القوات الجوية (وليس القائد العام للقوات المسلحة كلها) راجع الرئيس عبدالناصر فى عزل رئيس هيئة عمليات القوات الجوية، فاقتنع الرئيس عبدالناصر بوجهة نظر رئيس أركان القوات الجوية وتراجع عن قراره، وأعاد رئيس هيئة العمليات اللواء صلاح المناوى.

ولنقرأ الآن ما يرويه الفريق فوزى عن قصة عزل المشير أحمد إسماعيل من منصبه كرئيس للأركان :

«فى فجر يوم ٩/ ٩/ ١٩٦٩ قام العدو بإنزال مجموعة سرية مختلطة بتسع دبابات برمائية على شاطئ خليج السويس الغربى قرب نقطة حدود الزعفرانة ١٠١كم جنوب السويس وقضى على أفراد نقطة الحدود ـ ٥ أفراد ـ وقطع طريق السويس ـ الغردقة المار بحذاء الشاطئ وخط التليفون الهوائى. ولعدم وجود قوات فى هذه المنطقة أخذ العدو يصور فيلما لقواته الهابطة على الشاطئ ولم يحاول الابتعاد عن منطقة نزوله على الشاطئ واستمر هكذا ٦ ساعات وعادت قواته من حيث أتت » .

« وكانت عملية الزعفرانة سابقة بخمسة عشر يوماً عن تخطيطى فى ملء فراغ منطقة خليج السويس، فمنذ بدء تخطيط القوات المطلوبة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة خصص فرقة ميكانيكية كاملة ولواء مشاة مستقل للتمركز فى هذه المنطقة، لكن لم تأخذ الأولوية فى الإعداد مثل التشكيلات المطلوبة للجبهة. ودفعت هذه الوحدات

من القاهرة حيث انتهى تدريبها وإعدادهـا فى منتصف سبتمبر ١٩٦٩ وأخذت الفرقة أوضاعها الدفاعية فى المنطقة مكونة نـسقاً واحداً من الزعفرانة حتى سفاجة مع وجود كتيبة حدود مـنفصلة فى القصير، وتمـركز الاحتياطى فى العمق «وادى قـنا». وتبعت هذه القـوات من ناحية الـقيادة والسيـطرة للقيـادة العامة بالـقاهرة مباشـرة. وامتدت المواجهـة مع العدو وأصـبحت من بـورسعيد شمـالاً حتى القـصير جنـوبا ٧٠٠ كم تقريباً. ولم أنقل أو أخـفف أى وحدة من وحدات جبهة التجميع الرئيـسى للجيشين الثانى والـثالث غرب قناة الـسويس جنوباً إلى مـنطقة خليج الـسويس كما كان يـنتظر العدو. ثم قامت القوات الجوية بتمركز سربين مقاتلين «ميج ١٧» فى كل من مطارى الغردقـة والزعفرانـة، والأخير تم الانتـهاء من إنشائـه أخيراً، ثم تـوالى دعم المدفـعية المضادة للطائرات من منطقة البحر الأحمر العسكرية » .

(٣٠)

هكذا يبرئ الفريق فـوزى نفسه بقوله إنه كان ينوى السيطرة علـى هذه النقاط فيما بعد ١٥ يوماً ولكن إسرائيل سبقته بهذه الـفترة ، وقد نصدق الفريق فوزى ونقبل منه العذر ، ولكنه فى الفقرة التالية سوف ينسف تصديقنا له كما سنرى :

« كما كانت عملية الـزعفرانة لها تأثير عكسى على موقف الـلواء أحمد إسماعيل رئيـس هيئة أركـان حرب القـوات المسلحـة فى ذلك الوقـت. إذ بينـما كان الرئـيس عبدالناصـر وأنا ورئيس الأركان ورؤساء الهيئات بـالقيادة العامة وقائد الجـيش الثانى والمستشارون السوفييت، نشاهد المشـروع الاختبارى لقوات الفرقة (٢١) المدرعة التى انتهى إنشاؤها وتدريبها حديثاً، جاء اللـواء عبدالغنى الجمسى مدير الاستطلاع حوالى الساعة ١٠ صباحاً فى نـقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طـريق القاهرة ـ السويس الصحراوى وأبـلغ الرئيس عبـدالناصر بنزول مـجموعة سرية بـرمائية إسرائيـلية فى الزعفرانة، ولـم تكن لديه معلومات أخرى، فـقرر الرئيس بعد التداول معـى تكليف اللواء أحمـد إسماعيل ومسـتشاره السوفيـتى بالتوجه إلـى الزعفرانة رأساً لاسـتطلاع الموقف وحسمـه ، وإخطارنا بباقى المعلـومات الضرورية، وانصرف الاثنـان من نقطة المشاهدة إلى مـكان الحادث. ولم يستطع الرئـيس الانتظار طول اليوم كـما كان مقرراً

وفضل العودة إلى القاهـرة الساعة الثانية والنصف بعد الظـهر وعدت مع الرئيس إلى منشية البكرى، ثم توجهت إلى القيادة فوجدت لواء أحمد إسماعيل فى مكتبه محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية، وعلمت أن مستشاره السوفيتى توجه إلى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ فأخطرت الرئيس بالموقف فرد علىّ: «هو المستشار الروسى ينفذ أوامرى ورئيس الأركان يفضل البقاء فى المكتب. إننى فى انتظار عودة المستشار».

« وصل المستشار السوفيتى الساعة السادسة مساء نفس اليوم وعرض علىّ الموقف كما ذكرت، فأخطرت الرئيس بذلك، وكان قد استمع إلى الإذاعات الأجنبية التى صعدت إعلامياً وتليفزيونياً حادث الزعفرانة وشعرت بضيق الرئيس وزعله وقال لى: «إن رئيس الأركان لايصلح للاستمرار فى تحمل هذه المسئولية، شوف لك واحد آخر».

وكان لهذا الحادث وتصرف اللواء أحمد إسماعيل السلبى أثر مباشر فى مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع، وأحيل اللواء أحمد إسماعيل إلى المعاش وتعمدت أن يتم إنهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة».

ونحن نعجب للفريق فوزى بعد هذا كله لماذا لم يذكر لنا طبيعة الإنجاز الذى أتمه المستشار السوفيتى عند ذهابه بنفسه للزعفرانة ، وماذا كان فى وسعه أن يفعل وقد اعترف الفريق فوزى نفسه فى الفقرة السابقة بأنه لم يكن قد دعم هذه المنطقة بالدفاعات المطلوبة حتى ذلك التاريخ !!! وإنما كانت الخطة أن يدعمها بعد ١٥ يوماً.

(٣١)

أما دور أحمد إسماعيل نفسه فى إعادة بناء الجيش المصرى بعد هزيمة ١٩٦٧، فيرويه الفريق فوزى بشىء من الإنصاف فى أكثر من موضع فى هذه المذكرات وعلى سبيل المثال فإنه فى الفصول الأولى يقول :

«كان أول عمل ميدانى أقوم به بعد معركة يونيو مباشرة هو الإسراع فى تجميع وتنظيم وحدات صغيرة بأسلحة فردية ودفعهم إلى منطقة القناة، حيث قام اللواء

أحمد إسماعيل الذى عين قائداً للمنطقة بتوزيع هذه الوحدات بأسلحتها الفردية وما أمكن تجميعه من الأسلحة المعاونة لوحدات المشاة مثل الهاونات والرشاشات المتوسطة والثقيلة، ثم تكونت كتائب مشاة لكل كتيبة قائدها، وتمركزت على الشاطئ الغربى لقناة السويس وبدأت فى حفر الخنادق وإعداد حفر الأسلحة. وتطور هذا العمل بعد أسبوعين إلى تجميع الكتائب إلى ألوية مشاة. وكانت الصعوبة فى استكمال أسلحة الدعم المعاونة لها من مدفعية ميدان وهاونات ثقيلة ودبابات مشاة، ثم دفع معدات وخامات كثيرة إلى المنطقة لإنشاء المواقع والتحصينات، وظهرت حصيلة هذا الجهد الشاق من القيادة العامة فى القاهرة والقيادة المحلية فى المنطقة التى تمركزت قيادتها فى منتصف المنطقة تقريباً فى «القصاصين». وكانت مهمة الفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الوقت، هى متابعة هذا الجهد يومياً والمرور على الوحدات التى أخذت فى تدعيم تمركزها فى المنطقة ».

(٣٢)

وحين يتحدث صاحب هذه المذكرات عن نشاط البعثة العسكرية السوفيتية وجهدها فإنه يحرص على الإشادة بدور قائدين مصريين هما عبد المنعم رياض وأحمد إسماعيل ويقول :

«وبوصول أول بعثة عسكرية سوفيتية بقيادة الجنرال لاشنكوف الذى ما لبث أن لحق به المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات السوفيتية فى يوليو ١٩٦٧، والجهود المركزة التى بذلاها بمعاونة الفريق رياض واللواء أحمد إسماعيل، أمكن إرسال أسلحة الدعم التى وصلت إلى مصر من موانيها البحرية والجوية رأساً إلى منطقة القناة، حيث تم استكمال حاجة ألوية المشاة من الأسلحة المعاونة وأسلحة النيران، كما استكمل تجهيز الفرقة الرابعة المدعومة كأول احتياطى مدرع كامل فى المنطقة » .

« ثم بدأت قيادة المنطقة تضع وتنسق خطة النيران فى المنطقة كلها، بعد أن

اطمأنت علـى خطط نيران اللـواءات المشاة التى عاونتـها وحدات كاملة من المـدفعية (الميدان) ووحدات الهاون الثقيل.

كانت الـسيطرة الـكاملة من قـيادة المنطـقة على مواجـهة ١٧٠كم وبعـمق ٦٠كم عملية صعبة، فأصـبح من الضرورى النظر فى إعادة تنظيم القوات فـى المنطقة بشكل آخر يـحقق سلامـتها وقدرتـها الدفاعـية على صـد أى عدوان عليـها من إسرائـيل، وتطورت قوات النـسق الأول الدفاعى فيما بعد إلـى قوات جيشين ميدانييـن كاملين توزع مهمـاتهما على نـفس المواجهة مع ازديـاد عمقها وتكـثيفها. وبدأت المـواجهة تأخذ شكلها وحجمـها... كما قسمت هذه المواجهة إلى مناطق رئيـسة ومناطق فرعية واستكملت السيطرة الميدانية وبدأت قوات المواجهة نشاطها الإيجابى مع العدو».

«ولـم يـنتهِ شهـر نوفمبر عام ١٩٦٧ إلا وكان أول نـسق دفاعـى غرب القنـاة مع احتيـاطى مدرع قليـل قد تم إنشاؤه وتمركزه وزال خـطر التهديـد باحتمال اسـتغلال العدو لنجاحه فى يونيو ١٩٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة».

(٣٣)

وتمثل هذه المذكرات مـرجعاً مهماً جداً للكتابـة عن كثير من التفصيـلات المتعلقة بالصراع عـلى السلطة بـين الرئيس عبدالـناصر والمشير عـبدالحكيم عامـر فى أعقاب حرب ١٩٦٧، وليست هناك فقرة واحدة مما كـتبه الفريق أول فوزى فى هذا الموضوع لا تستحق أن تقرأ فكلها فقرات مهمة جداً.

ويبدو الفريق فوزى موضوعياً أو أقرب ما يـكون إلى الموضوعية وإن لم يمنع هذا أنه كان فى صف الرئيس جمال عبدالناصر، ولم يكن فى صف المشير عامر، وقد ذاق الفريق فوزى نفسه كثيراً من العنت والمعاناة على يدى المشير عامر وبطانته.

غير أن الـوجه الآخر للـقضية أنـه لا يمكن أن يـكون كل هذا الـعنت الذى لـقيه فوزى قـد تم بدون علم عـبدالناصـر، وهو لهـذا ـ أقصد الفـريق فوزى ـ ليـس من المولعيـن بعبدالناصر إلا للاضـطرار إلى ذلك بعد ما لـقيه من السادات وما لقـيه قبل ذلك من المشير وبطانته(!!)

وهكذا فإن وقوفه مع عبد الناصر فى ١٩٦٧ كان أمراً طبيعيا ، ولكنه أضفى عليه صورة أن عسكريته والتزامه يدفعانه إلى الوقوف فى صف الشرعية.

لكن سوء حظه فيما بعد فى أحداث ١٩٧١ جعله يصنف على أنه من الواقفين ضد الشرعية.

وهكذا فإن الفريق فوزى وجد نفسه وهو يكتب هذا الجزء من المذكرات، ينحاز لعبدالناصر لا للشرعية، ومع أنه يود أن يؤكد انحيازه للشرعية، إلا أن قلمه أو قلم الذى تولى كتابة هذه المذكرات لا يساعد على إبراز هذا المعنى بصورة جوهرية.

ومع هذا فإن محمد فوزى لا يتحامل على عبدالحكيم عامر بأكثر مما يحتمل الموقف، والموقف نفسه يحتمل كثيراً جداً من التحامل، لكننا نجد الفريق أول فوزى يتحامل فى حدود، بل إنه ينصف المشير عامر إذا ما قورن موقفه منه بموقف هيكل أو موقف أمين هويدى فيما روياه من تفصيلات تلك الأيام السوداء.

(٣٤)

ومن ناحية أخرى فإننا نجد محمد فوزى حريصاً (بقدر) على رواية الجوانب المختلفة لكل موقف، وحريصاً على إعطاء الفرصة لوجهة النظر الأخرى بقدر كبير من الموضوعية والالتزام بأمانة الكلمة، وهو لا يصور عبدالناصر على أنه الملاك فى مجابهة الشيطان عبدالحكيم عامر، ولا العاقل فى مواجهة المجنون.. بل إنه بعلمه وخبرته وسنه يقف حائراً فى تواضع أمام سر العلاقة التى تربط الرجلين، كما يحرص الفريق فوزى على كل ما يمكن من تهذيب وأدب وخلق وهو يروى التفاصيل المحرجة فى القبض على المشير، وعلى حين تحرص الكتابات الكثيرة التى تناولت الموضوع على تصوير ما يمكن وصفه بأنه إهانة المشير يوم نقله من منزله، فإن رواية الفريق أول فوزى دونا عن كل هذه الروايات تحتفظ للرجل بمكانته عند كل من الفريق فوزى نفسه والفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان، مع أن كليهما كان يفوق المشير سناً وخبرة وتخرجاً من الكلية الحربية، لولا قفزة المشير بحكم الثورة على كل الأقدميات والأسبقيات، ولكن المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب تدلنا على أن الفريق فوزى والفريق رياض أبديا لقائدهما السابق من الاحترام واللباقة واللياقة

أقصى مـا كان يمكـن لهما أن يـبدياه فى مـثل هذا الموقـف، ولنقرأ مـا يرويه الفـريق فوزى:

«... منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ والمشير تحت الحراسة فى منزله بالجيزة غير مصرح له بالخـروج، وغير مـصرح بالدخـول سوى لأهلـه، لكنـه ظل مستـمراً فى الاتـصالات الخارجية سـراً، بهدف بث الشائعـات وتأليب الرأى العـام ضد السلطة الشـرعية فى الدولة. وإزاء هذا النشـاط المريب، اضطر الرئيس جمال عبدالـناصر أن يصدر قراراً بتحديد إقامة المشير منفرداً فى مكـان منعزل، يتعذر منه إجراء أى اتصالات خارجية. وبعد الـبحث استـقر الرأى على أن يـنقل المشـير وحده إلى منـزل منعزل فـى طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم».

«وقد قـمت صبـاح يوم ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ بتـنفيـذ مهـمة نقـل المشيـر إلى استـراحة المريوطـية حيث توجهـت ومعى الفريق عـبدالمنعم رياض، والـلواء سعد عبدالـكريم وبعض الـضباط من الحرس الجمـهورى إلى منزل المشـير، وكان الضابط المـناوب فى ذلك الـيوم هـو العمـيد سـعيد المـاحى الـذى اشترك مـعنـا فى هذه المـهمـة. وزعت المجموعـة الموجودة معى إلى قـسمين، قسم بـقيادة الفريـق عبدالمنعم ريـاض، تدخل منزل المـشير وتدعوه لـلخروج والتوجه إلـى المكان الجديد، والـقسم الآخر احتـياطى داخل الحديقة، ووقفت أنا على باب مدخل المنزل الداخلى أسيطر على القسمين».

«دخل أفراد القسم الأول البـاب الداخلى للمنزل، ودعا الفريق عـبدالمنعم رياض المشيـر للقيام معـه، فتردد المشير أولاً، وحـاول رفع عصا خشـبية كانت بجـواره، لكن الفريق رياض نصحه، وتلطف معه، وأشار إليه بالقيام معه».

«فى تلـك اللحظة تنـاول المشير شيئـاً ما، ووضعه فى فـمه وأخذ يلوكه، ممـا لفت أنظار عائلـته، وبالذات ابنته نجيبة الـتى كانت واقفة بجواره، فصرخـت مشيرة إلى أن أباها تـناول سماً. ثـم دخل المشيـر فى مرحلة فـقدان الاتزان وقام مـستنداً إلـى كتف الفريق رياض الذى اصطـحبه إلى الخارج، حيث كنت واقفاً واشتـركت فى مساعدة المشير على السير ومصاحبته إلى خارج المنزل».

«عند سـماعى أن المشيـر تناول شيئـاً أفقده الاتزان، وصراخ بـناته بأن أباهـم تناول سماً، أمرت بعربة إسـعاف بدلاً من عربة ركوب، لكن المشير رفـض الركوب فيها، فأشرت لأقرب عربة وركب فيها المشير، والفـريق عبدالمنعم رياض، واثنان من ضباط الحرس الجمهورى، وأمرت بالتوجه إلى مستشفى المعادى فوراً».

«فى الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج الشىء الذى فى فمه، والذى قالت ابنته إنه سم، ونجح أحد المرافقين فى العربة بالاحتفاظ بما لفظه المشير فى جيبه، حيث سلمه إلى المعامل الطبية عند وصوله مباشرة إلى المستشفى».

«هناك تمت إجراءات الإسعافات الأولية اللازمة على أساس أن المشير تناول مادة سامة بغرض الانتحار، وقد حاول الأطباء إجراء غسيل معدة له، لكنه رفض ثم أعطى مزيجاً مقيئاً فى الفم، ثم أعطى حقنة لنفس السبب، ثم طلب فنجاناً من القهوة وشربه، ثم كشف عليه طبياً بمعرفة مدير المستشفى وبعض الأطباء الأخصائيين الذين أقروا أن حالة المشير الطبية سليمة».

(٣٥)

ومن حق الذين يتشيعون للمشير عامر أن يتهمونى بأنى أبسط المسائل فى تصديقى أو إيرادى رأى صاحب هذه المذكرات (أى الفريق فوزى) القائل بأنه كان حريصاً على أن يكون لبقاً ومهذباً فى معاملة المشير يوم إخراجه من بيته، ومع تقديرى بأن العكس قد يكون صحيحاً، إلا أنى أعتقد أن الموقف الذى كان يستدعى القسوة لم يكن يوم خروج المشير إلى استراحة المريوطية، ولكن كان هو ذلك الذى حدث يوم خرج إلى الكمين المنصوب له بمقابلة عبدالناصر. ولنقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن وقائع محاصرة بيت المشير فى الجيزة، وقد كان له دور قيادى فى هذه العملية ولكنه يقتصر فى روايته على الجانب الذى يشفى به غليله من شمس بدران فحسب ، وكأنه كان يحاصر شمس بدران ولم يكن يحاصر المشير، ولنقرأ هذا الذى يرويه:

«... خلال النقاش الذى تم صدرت بعض طلقات الرصاص من فوق سطح المنزل، لكنها كانت للإزعاج، فلم يرد عليها أحد من القوة، حسب أوامرى، كما وصلنى بلاغ من أحد أفراد القوة مبادرين «بقولهم»: «إحنا مستعدين لتنفيذ ما تطلبه». وشاهدت ضباط شمس بدران يلقون أسلحتهم والقنابل اليدوية على الأرض».

«أصدرت الأمر رقم «١» وهو أمر علنى فى الميكروفون اليدوى طالبا نزول جنود

سريتى الشرطة العسكرية، بدون أسلحة وذخيرة أولاً، ثم أصدرت بقية الأوامر على التوالى، كل أمر يأخذ وقته فى التنفيذ قبل صدور الأمر الذى يليه. وهكذا رحلت الضباط المتقاعدين إلى السجن الحربى، وكان أولهم شمس بدران الذى رحل إلى سجن القلعة».

«أمرت بدخول قوتى إلى المنزل «البدروم» الدور الأول، السطوح، الجراج، والحديقة فقط، وهى الأماكن التى كان يشغلها شمس بدران والضباط الذين معه والجنود، والمدنيون والسكرتارية، وذلك لجمع الأسلحة والذخيرة والقنابل اليدوية، وترحيلها إلى معسكر عابدين فى حمولة ٣١ لورى سعة ٣ أطنان. وساعد القوة ضباط الشرف، والمساعدون من قوة شمس بدران، واستغرقت هذه العملية طوال الليل».

«بعد انتهاء إجراءات تطهير المنزل [انظر إلى التعبير تعبير التطهير وتأمل ما يعكسه من شعور فوزى تجاه المشير عامر وبيت عامر]، قمت بتحديد مهمة الحراسة الجديدة من قوتى على منزل المشير من الخارج، وعينت اثنين من العمداء للحراسة ٢٤ ساعة على المنزل، وتم تركيب تليفون خارج باب المنزل للاتصال» .

«حوالى الساعة الخامسة قبل فجر يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧، اتصلت بمكتب الرئيس عبدالناصر وأبلغته «المهمة انتهت بخير»، وبعد نصف ساعة تقريباً وأثناء مغادرتى شارع الطحاوية بالجيزة، شاهدت إحدى عربات الرئاسة وبها المشير وبرفقته السيدان زكريا محيى الدين وحسين الشافعى، حيث أوصلوا المشير إلى منزله، محددة إقامته مع أهله وأولاده، لكن تحت حراسة من السلطة الشرعية فى الدولة».

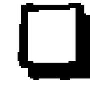
وينتهى الفريق فوزى من هذا كله إلى إظهار السعادة والرضا بهذه بالنتيجة التى توصلت إليها الدولة ويقول:

«وبتحديد إقامة المشير محمد عبدالحكيم عامر (لاحظ أن المشير قد تحول فى مذكرات الفريق فوزى فى هذه اللحظة إلى صاحب اسم ثلاثى لم يشتهر به ولم يعرف به أبداً، ولكنها النزعة العسكرية البيروقراطية فى تجريد صاحب الشهرة من اسم الشهرة واللمعان وإعادته إلى الصيغة التى يرد بها اسمه فى الكشوف العسكرية) فى منزله، وبعد القبض على أعوانه، انتهى أكبر تحد للسلطة الشرعية فى الدولة. إذ لو تمكن المشير وأعوانه من تنفيذ مخططاتهم لكانوا قد استولوا على السلطة فى البلاد».

(٣٦)

ثم لنقرأ الآن الفقرة التى ينهى بها محمد فوزى الفصل الحادى عشر من مذكراته، التى تناولنا ما فيها من حيرته فى علاقة الرجلين وعجزه عن تفسير طبيعة هذه العلاقة ومدى ما تصل إليه، وهو هنا يضيف الحيرة للتاريخ لا لنفسه فقط، فيقول:

«... وفى نفس الوقت وبالرغم من الحقائق التى ذكرتها عن الصراع الخفى بين الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر الذى انعكس على أسلوب صنع القرار، فإن التاريخ سوف يقف حائراً أمام العلاقة الشخصية بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، والتى لم أتمكن من تحديدها أو وصفها بدقة حتى باتت لى كما لو كانت لغزاً غامضاً».



وفى بعض الفقرات يبدو لنا الفريق فوزى وكأنه يتجنب نقد المشير لاجئاً إلى نقد بطانته كشمس بدران مثلاً، ولكنه فى فقرات أخرى يجاهر بنقد المشير بل ويصوب أصابع الاتهام تجاهه، ولا يجد الفريق محمد فوزى ـ على سبيل المثال ـ أى حرج فى أن ينسب كل الفساد والبيروقراطية والتسيب فى القوات المسلحة إلى وجود المشير عامر على رأس هذه القوات، ويبدو لنا الفريق فوزى وكأنه يأخذ نفساً عميقاً تعبيراً عن الراحة بوفاة المشير، وهو يدخر التعبير عن هذه الراحة إلى حين وفاة المشير، وكأنه كان لايزال يخشى أن يعود المشير إلى سابق نفوذه بعد عزله وبعد احتجازه فى منزله وتصفية منزله من القوات المناوئة.. ولِمَ لا.. وهو وغيره لم يكونوا ليضمنوا مائة فى المائة أن المشير قد عزل وانتهت صلاحياته، وهم يعترفون أنهم كانوا لا يفهمون طبيعة العلاقات بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر، أما الآن وبوفاة المشير (كما يقول الفريق فوزى بالنص فى الفقرة التالية) فقد زالت أكبر مراكز القوى وانتهت البيروقراطية، وهو يقول فى معرض الحديث عن وفاة المشير:

«وبوفاة المشير محمد عبدالحكيم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومحاكمة أعوانه المقربين إليه ممن اشتركوا فى مؤامرة الاستيلاء على السلطة فى مصر، زالت أكبر مراكز قوى منذ قيام الثورة، كما انتهت البيروقراطية فى القوات

المسلحة المصرية، لكن بعد أن فقدت كيانها وهيبتها فى معركة عسكرية خاسرة لم تكن من صنعها أو مناسبة لها زمناً وموضوعاً».

(٣٧)

وليس أدل على محنة الرئيس عبدالناصر فى قواته المسلحة التى ينتمى هو نفسه إليها والتى خرج هو من بين صفوفها ، من هذه العبارات التى يصور بها الفريق فوزى موقف الرئيس وهو يعيد تشكيل هذه القوات بعد النكسة:

«حدد لى الرئيس الساعة ٧ مساء يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧، كموعد للقائه فى منزله ومعى تقرير عام عن الموقف، كما طلب منى آخر كشف مُعدل عن ضباط القوات المسلحة. كان هذا أول لقاء لى على انفراد مع رئيس الجمهورية (لنا أن نتأمل كيف كانت عزلة عبدالناصر عن القوات المسلحة بالغة من هذه الجملة وحدها، فهذا الرجل الذى يشغل منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى لم يلتق بالرئيس على انفراد إلا ذلك اليوم)، حيث بدأ فى دراسة، وتذكر أسماء أصحاب الرتب العظمى فى القوات المسلحة «ألوية، عمداء» وأخذ يسألنى عن سمعة وكفاءة وقدرة كل منهم ، أخذ الرئيس عبدالناصر يركز فى تفكيره على تذكر هذه الشخصيات منذ بداية الثورة، وتأكدت هنا للمرة الثانية أو الثالثة من الصراع الذى كان موجودا بينه وبين المشير، وكيف نجح المشير فى إبعاد عبدالناصر كلية عن القوات المسلحة، وحتى أسماء القادة الكبار ومنهم دفعته كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت».

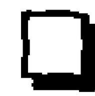
« كما لمست فى الوقت نفسه عاطفة الرئيس الحساسة بالنسبة للمشير عندما يأتى ذكر اسم أحد من الضباط الكبار الذين كانوا يتعاونون تعاوناً شخصياً مع المشير، معطين ولاءهم المطلق له فقط. أما مركز المشير نفسه، فلم يعرض له الرئيس بسوء، وركز فى أسئلته على الضباط الذين يعملون مع شمس بدران وظهر عدم معرفتى ببعضهم، أما من أعرفهم، فقد ذكرت له معلوماتى عنهم من ناحية القدرة والكفاءة العسكرية فقط » .

« وقد أثارت هذه الأسئلة المركزة حول شمس بدران شكوكا كثيرة فى نفسى لم أحددها فى تلك الجلسة. كما استنتجت بعد الحديث، أن موقف كل من شمس بدران والمشير، وشخصيتهما، وعلاقتهما العاطفية والأخوية بالرئيس عبدالناصر سوف تلعب دوراً مهماً فى تفكير الرئيس فيما بعد. والحقيقة أنى لم أتبين بعمق مثل هذه العلاقات وتأثيرها فى شخصية الرئيس عبدالناصر، واستمر اللقاء فى تحديد الأهداف العريضة، والصعبة التى ستدخلها القوات المسلحة الجديدة، فى فترة حددها الرئيس بثلاث سنوات تقريباً».

(٣٨)

ويؤكد صاحب هذه المذكرات على معنى مهم جداً لتاريخنا المعاصر كما أنه مهم جداً لنفسية الفريق فوزى وهو يعود إلى الموقع الذى كان من حقه أن يتولاه منذ زمن طويل ولكنه حجب عنه، وهو يلقى بضوء مهم جداً على أن عبدالناصر ظل منخدعاً فى شمس بدران وولائه له إلى مرحلة متأخرة جداً، وليس من شك فى أن الفريق فوزى لا يحب شمس بدران ولا يطيقه، لكن الرواية نفسها مهمة جداً حين يتحدث عن بعض تفصيلات خطة التآمر التى يعتقد أن شمس بدران اعتزم القيام بها ضد عبدالناصر فى أغسطس ١٩٦٧، وسنجتزئ للقارئ منها الجزء الأخير:

«وقد انحصرت هذه الخطة ـ كما ثبت من التحقيق والمحاكمة فيما بعد ـ فى أن يصل المشير إلى أنشاص بمساعدة رجال من الصاعقة، ثم منها إلى قيادة الجيش فى القصاصين وأبوصوير، حيث يتسلم قيادة الجيش الميدانى الوحيد فى تلك الفترة ، كانت الخطة تقضى بإجبار الرئيس عبدالناصر، بعد الاستيلاء على الجبهة، على ترك الحكم يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٧، أى قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ . كما علم من التحقيقات فيما بعد أن هذه الخطة وضعت فى منزل المشير بالجيزة يوم / ٢٣١٩٦٧ أغسطس وتقرر تنفيذها وكان يوم «ى» أى اليوم الأول لبدء التنفيذ.. هو ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ كلمة السر «نصر».



وعند هذا الحدث يصل الفريق فوزى إلى أن يصرح لنا بالسبب الجوهرى والمباشر

فى انتهاء ثقة الرئيس عبد الناصر بوزير حربيته شمس بدران والذى يرويه الفريق فوزى بالعبارات التالية :

« حادث واحد أنهى تردد الرئيس عبدالناصر، ذلك الحادث هو مقابلته لشمس بدران بمنزله فى منشية البكرى. طلب عبدالناصر من بدران أسماء أفراد التنظيم الداخلى فى القوات المسلحة الذى كان يعتمد عليه شمس بدران، كجهاز أمن «خاص وسرى» له، ولما أجاب بدران على طلب الرئيس بقوله: «لا يوجد تنظيم سرى داخل القوات المسلحة، وإنما كل ضباط القوت المسلحة فى صفه وفى صف المشير، وأن الرئيس لا يمكنه أن يمس المشير، أو يمسه هو بأى ضرر، وأن القوات المسلحة كلها ستقف ضد الرئيس، إذا حاول إيذاء المشير».

وروى لى الرئيس بعد ذلك أنه كان يعتبر شمس بدران ابناً له فى الثورة، وإنه بالرغم من معاونته للمشير فى القوات المسلحة، إلا أن ولاءه الأول للرئيس، هكذا كان اعتقاد الرئيس عبدالناصر حتى تلك المقابلة التى تأكد فيها أن شمس بدران يعمل ضده. وأنهى الرئيس المقابلة وأخذ قراره، وأبلغنى بضرورة الاستعداد بقوة مسلحة لمجابهة المشير، وأعوانه، وحصنه فى الجيزة بالقوة. وكان هذا هو القرار الوحيد الذى يمنع المشير من تماديه فى معارضة السلطة الشرعية والتلويح بقوته ونفوذه فى وسط الشعب، والقوات المسلحة، وقد كان هذا القرار تهدئة وقناعة لجميع المسئولين وأهمهم أفراد القوات المسلحة نفسها».

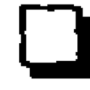
(٣٩)

ويحرص الفريق فوزى فى هذه المذكرات على أن يورد كل ما يستطيع عن التفصيلات الإجرائية الدقيقة للأيام التى سبقت حرب يونيو ١٩٦٧، ولا ننسى أنه كان رئيس أركان حرب الجيش المصرى، وسوف نجده هنا يلقى باللوم بكل صراحة على الموقف السياسى والعسكرى الذى اتخذناه، مع أنه هو نفسه الذى تولى إبلاغ الأمم المتحدة بقرارنا الداعى إلى سحب قواتها، وسوف نجد محمد فوزى يفرد صفحات طوالا للحديث عن مساوئ هذا القرار وآثاره السلبية حتى على القوات

المسلحة المصرية نفسها، وسوف نجتزئ للقارئ بعض ما يرويه فى هذا الشأن، مما يمثل أهمية خاصة لفهم الآثار العسكرية الخطيرة التى ترتبت على هذا القرار الانفعالى، حيث يقول:

«كان وجود قوة الطوارئ الدولية على الحدود المصرية هو إحدى النتائج التى ترتبت على حرب ١٩٥٦، وكان موضوع تواجد القوات الدولية هو إحدى السلبيات التى تعرضت لها سمعة الحكم فى مصر (ج. ع. م.)، كما كانت مثاراً لحملات شنتها صحف وإذاعات الدول العربية التى تعارضت سياستها وقتئذ مع سياسة مصر (ج. ع. م.) مثل السعودية والأردن. لذلك تجلت رغبة القيادة السياسية والعسكرية قبل عام ١٩٦٧ فى إزالة هذه القوات،أى أن هذا الموضوع كان هدفاً فى حد ذاته لم يفارق تفكير كل من الرئيس جمال عبدالناصر أو المشير عبدالحكيم عامر يوماً بعد حدوثه عام ١٩٥٧ ».

«ففى عام ١٩٦٥ عند عودة أول لواء مصرى من اليمن، ضمن خطة تغيير وإبدال الوحدات من مصر (ج. ع. م.) لليمن، كان الرئيس عبدالناصر والمشير عامر فى استقبال هذا اللواء على رصيف ميناء بورتوفيق، وتمت مناقشة بين الاثنين على مسمع من المستقبلين عن إمكانية توجه هذا اللواء ووحداته من السويس إلى شرم الشيخ ـ فى ذلك الوقت ـ فتصبح مفاجأة كبرى للعالم، وانتهى هذا الحديث إلى أمل فقط، وعاد اللواء حسب ما كان مخططاً له إلى مركزه فى القاهرة».



ها نحن نرى الآن من رواية محمد فوزى وليس لنا حظ فى تكذيبها أن فكرة المغامرة كانت موجودة فى رأس الزعيمين عبدالناصر وعامر، لكن التعقل فى ١٩٦٥ كان لا يزال أكبر من المقامرة، ولنقرأ بعد هذا نموذجاً آخر يرويه الفريق فوزى ويؤكد به أنه حتى ١٩٦٦ كان التعقل ما يزال أيضاً أكبر من المغامرة:

«ومرة أخرى جاء ذكر هذا الأمل عندما سافر المشير عبدالحكيم عامر إلى باكستان على رأس وفد عسكرى عام ١٩٦٦. ومن هناك أرسل برقية شفرية إلى الرئيس جمال عبدالناصر، يقترح فيها إرسال قوات إلى شرم الشيخ، تهديداً لإسرائيل بغلق مضيق تيران فى وجه السفن الإسرائيلية، وإلى الآن لا يعلم أحد السبب فى هذا المطلب، أو مناسبته فى ذلك الوقت. ولم تتم أية خطوة تنفيذية لتحقيقه. وبقى الموقف على ما هو

عليه. أى ظلت قوات الطوارئ الدولية فى أماكنها على الحدود بين مصر (ج. ع. م.) وإسرائيل، وفى منطقة شرم الشيخ التى تسيطر على مدخل خليج العقبة».

(٤٠)

ثم ها هو الفريق فوزى يحكى تفاصيل الخطوة الأخيرة التى تولى هو نفسه تنفيذها، ولم يكن له بحكم العسكرية الصرفة أن يتلكأ فى تنفيذها أو أن يتردد :

«بناء على تكليف من المشير عبدالحكيم عامر أرسلت يوم ١٦/ ٥/ ١٩٦٧، خطاباً إلى الجنرال (ج. أ. ريكى) قائد قوة الطوارئ الدولية، وكان مقره غزة، أحيطه علماً بصدور التعليمات إلى القوات المسلحة المصرية، لتكون مستعدة للتصدى لإسرائيل إذا ما قامت بعمل عدوانى ضد أية دولة عربية. وإن القوات المصرية تجمعت فى سيناء على الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م.)، وضماناً لأمن وسلامة قوات الطورئ الدولية المتمركزة فى نقط المراقبة على امتداد هذه الحدود، فإن الأمر يتطلب سحب قواته فورا».

«فى اليوم التالى أى ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، جاء رد الجنرال (ريكى) بأنه يجب الرجوع فى هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بوصفه صاحب الأمر، والمسئول عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال طلب سحب هذه القوات، أى أن الموضوع ليس عسكرياً، بل كان المفروض أن يُبلغ وزير الخارجية المصرى بهذا الأمر الذى ينقله بدوره إلى (يوثانت)، السكرتير العام للأمم المتحدة فى ذلك الوقت. لذلك فقد اعتبرت الموقف قصوراً فى فهم الإجراءات السليمة من جانب القوات المسلحة المصرية. وافق (يوثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة، على طلب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصرى فى ذلك الوقت.. وقد أخذ السكرتير العام وحده قرار سحب قوات الطوارئ الدولية يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، ثم تحمل بعد ذلك كثيراً من اللوم من مجلس الأمن، حينما أحاطه علماً بقراره. وكانت اتفاقية تمركز قوات الطوارئ عام ١٩٥٧ تعطى السكرتير العام هذا الحق، ولا تشترط موافقة إسرائيل، إذ أن هذه القوات متمركزة على أرض مصر (ج. ع. م.) وليس على الجانب الآخر».

هكذا يتضح لنـا من هذه المذكرات أن الفرصة للمراجعة سنـحت، فهذا هو قائد القوات يطلب تعليمات السكرتير العام للأمم المتحدة، ولكـن مصر مصممة!! وها هو وزير خارجية مصر يتقدم بـالطلب لسكرتـير عام الأمم المتحدة فيـجاب، بعد أن طلب رئيس الأركان المصرى من قائد قوات الطوارئ فوجه التوجيه القانونى السليم.

(٤١)

ثم يدلنا صاحب هـذه المذكرات بنفسه على أنه لا هو ولا القيـادة الأعلى منه كانا محددين تماماً فى فهم معنى ومدلول سـحب القوات، هل هى التى على الحدود فقط، أم تسحب بالإضافة إليها القوات التـى فى غزة وشرم الشيخ؟؟ وهو يورد هذا المعنى الدال على الغـموض وعلى عدم المعرفة وعلـى افتقاد التحديد الـواضح فى صراحة شديدة حيث يقول:

«فـى يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٧ أعـلـنـت مصـر (ج. ع. م.) قـرار إنـهاء وجـود قـوات الطوارئ الدولية على أرضها، وبدأ الجنـرال ريكى فى سحب قواته. وهنا حدث نوع من الجدل يلفت أنظـارنا إلى نقطة فى غاية الأهمية، فقد قـيل عن طلب مصر (ج. ع. م.) بالنسبة لسحب قوة الطوارئ، إن القوات المتمركزة فى شرم الشيخ وقطاع غزة لم تكـن مقصودة فـى هذا الطلـب. أى أن مفهوم المشير لقـوات الطوارئ علـى الحدود الشرقـية كان يعـنى قوة الطـوارئ على الحدود المشتركة مـع إسرائيل، وهـى الحدود الأرضية المشتركة مع رفح شمالاً إلى طابا جنوباً فقط».

وهكذا نـفهم من مذكـرات القائد الذى أبـلغ قرار مصـر أن القيادة المصـرية قد تركت الأمر لجـنرال دولى يقرر ما يـراه هو سواء بالاتفاق مـع السكرتير الـعام للأمم المتحدة أو بدون هذا الاتفاق، لكن المؤكد فى رواية الفريق فوزى أن مجلس الأمن لم يُحط علماً وأن مصر نفسها لم تستشر(!!)، ولنواصل القراءة:

«فلمـا بدأ الجنرال ريكى تـنفيذ قرار الـسكرتير الـعام بسحب قوة الـطوارئ، كان السحب ينطبق على القوات المتمركزة فى شرم الشيخ وقطاع غزة، وقد علق على هذا الأمر قائـلا: إن القرار يشمـل جميع قوات الـطوارئ الدوليـة المتمركزة عـلى حدود

مصر (ج. ع. م.) الشرقية، بما فيها قوات طوارئ شرم الشيخ وغزة، وبالفعل أخذت هذه القوات فى التجمع فى العريش، حتى غادرت مصر (ج. ع. م.)».

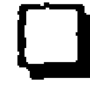
(٤٢)

ثم هذا هو الفريق فوزى يبدأ فى التساؤل، وهو يكتب هذا الكتاب الذى نشر عام ١٩٨٤ متمتعاً تماماً بالرؤية الكاملة والشاملة والبانورامية للأحداث، فيبدو وكأنه أحكم الحكماء مع أنه كان واحداً من الذين شاركوا مشاركة فعلية (وإن لم تكن فعالة) فى دفع الأمور إلى ما وصلت إليه. ولنقرأ ما يرويه الرجل:

«وهنا يطرح السؤال نفسه، هل كانت النية لدى القيادة السياسية والعسكرية هى عدم النظر ـ ولو مؤقتاً ـ فى غلق الخليج، أم أن الموضوع كان فهماً خاطئاً عن مهمة قوات الطوارئ الدولية على حدودنا الشرقية، وأن شرم الشيخ وقطاع غزة ليسا ضمن الحدود الشرقية؟».

ويجيب الفريق فوزى على هذا السؤال بقوله:

«فى اعتقادى أن التفسير الأول هو الصحيح، بدليل أن التخطيط العسكرى وتجهيز القوات، وقرار تمركزها والواجبات التى كلفت بها، لم تذكر شرم الشيخ على الإطلاق. ورغم أنه كان ضمن الخطة «قاهر» تمركز اللواء الرابع مشاة فى منطقة شرم الشيخ، إلا أن هذا لم يتم مع بدء الحشد يوم ١٤ مايو ١٩٦٧».



ثم يعترف الفريق فوزى بأن القوات المسلحة المصرية لقيت معاناة شديدة فى تجهيز القوات البديلة للقوات الدولية، وهو يقول:

«تحت ضغوط كثيرة، ومعاناة، تم تدبير القوات اللازمة للتمركز فى شرم الشيخ، وبدأت تمركزها فى ١٨ مايو ١٩٦٧ بعد سحب وحدات فرعية من تشكيلات كبيرة، وصلت إلى أكثر من عشر وحدات فرعية أدمجت معاً، ثم تشكلت لها قيادة خاصة على عجل. كما لاقت القوات الجوية صعوبة كبيرة (إدارية، فنية، ومواصلات) فى تمركز سرب مقاتل فى الغردقة، حيث لم يكن المطار مجهزاً، أما القوات البحرية فقد

حركت أكثر من ست قطع بحرية مختلفة من البحر الأبيض المتوسط. من الإسكندرية إلى الغردقة، سفاجة، الطور ورأس نصرانى فى البحر الأحمر».

«كل ذلك جاء تدبيره وتجميعه، وترحيله إلى هذا المحور الجديد الذى لم يكن فى حسبان القيادة، متأخراً عن توجيهات وتعليمات وأوامر الفتح التعبوى والحشد للقوات التى صدرت يوم ١٤ مايو ١٩٦٧».

ويبرر الفريق فوزى قيام مصر بحشد عسكرى بحرى فى ذلك الوقت فيقول:

«وكان سبب الدعم البحرى الجديد زيادة على ما كان موجوداً أساساً وهو ٩ لنشات، والفرقاطة رشيد، هو المعلومات التى وردت للقيادة العسكرية، باحتمال هجوم بحرى معاد من الدول البحرية العظمى على مدخل خليج العقبة. وقد نفذت القوات البحرية هذا القرار بسرعة، على الرغم من أنه جاء مفاجئاً».

(٤٣)

ويتأمل الفريق فوزى بعد فوات الأوان النتائج التى نجمت عن هذا القرار (المتسرع فى رأيه)، ولست أدرى هل همس بها الفريق فوزى لنفسه حين كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة، أم أنه اكتشفها لتوه بعد ربع قرن من وقوع الكارثة:

«وقد أظهر هذا القرار عدة نقاط مهمة كان لها تأثيرها فى الأيام الحاسمة:

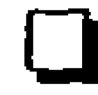
- أظهر هذا القرار أن التخطيط السابق المجهز فى الفتح التعبوى للقوات، والتمركز الاستراتيجى للقوات البحرية بصفة خاصة، كان خاطئاً، إذ أنه لم يحسب التقديرات الخاصة بتدخل بحرى أجنبى فى شمال البحر الأحمر، نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ، التى لم يكن سحبها فى الحسبان، وبالتالى لم يكن هناك تخطيط مسبق لقفل الخليج ضد الملاحة.

- تبين عدم صحة المعلومات التى وردت فى آخر لحظة باحتمال هجوم بحرى أجنبى فى الجنوب ضد خليج العقبة، حيث لم يحدث الهجوم فعلاً. ويجوز أن تكون الحركة المخادعة فى انتقال حاملة الطائرات الأمريكية (انتربيد) يوم ٣ مايو ١٩٦٧ فى

قناة السويس، متجهة إلى المنطقة نفسها خطة خداعية أجبرت المشير على التحول عن هدفه، وإحداث التغيير المفاجئ فى القوات البحرية.

ـ أوضح هذ القرار عدم توازن الفتح التعبوى للقوات البحرية فى البحرين الأبيض والأحمر، مع الوضع فى الاعتبار احتمال قفل قناة السويس، حيث كانت تجهيزات تدمير الكبارى، بغرض سد قناة السويس مدبرة وجاهزة.

ـ أوضح أيضاً القصور فى إعداد الدولة للحرب، حيث لم تكن التجهيزات الفنية ومعدات الإصلاح وورش قطع الغيار والترسانات متوفرة إطلاقاً، كما أوضح القصور فى معرفة شروط والتزامات «حق المرور البرىء» الأمر الذى أخذ جدلاً كثيراً فى القيادة العامة للقوات المسلحة عند إصدار التعليمات النهائية بغلق الخليج ضد الملاحة الإسرائيلية».



وهنا يصل صاحب هذه المذكرات إلى تسجيل الاعتراف الصريح بقوله:

«كل ذلك يدل على صحة اعتقادى، بأن موضوع قفل خليج العقبة فى وجه إسرائيل، لم يكن موضوعاً فى حسبان القيادة السياسية والقيادة العسكرية، عند التخطيط لتصاعد الصراع العسكرى مع إسرائيل فى أوائل مايو ١٩٦٧ ».

«الأمر الأخطر أنه ترتب على هذا القرار (أى تمركز قواتنا فى شرم الشيخ) أن أصبحت المواجهة العسكرية تمتد من رفح شمالاً إلى شرم الشيخ جنوباً، وهى مسافة طولها ٤٩٠ كيلومترا بدلاً من مواجهة تمتد من رفح إلى إيلات (٢٥٠ كيلومترا)».

(٤٤)

ويبلور الفريق أول محمد فوزى نظرته للأوضاع الاستراتيجية التى سبقت حرب ١٩٦٧ فى سؤال جيد الصياغة يطرحه وكأنه أى السؤال كان بالفعل وراء كل الأحداث والتطورات، السؤال باختصار هو : الهدف الوطنى أم الهدف القومى؟ وهو يبين لنا الفارق الضخم والحقيقى بين كل من الهدفين فيقول:

«بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود الشرقية لمصر (ج. ع. م.) مع

إسرائيل، تمت إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ كلياً، وتهيأت الظروف فى منطقة (شرم الشيخ ورأس نصرانى) لاستعادة مصر (ج. ع. م.) لحقها المشروع فى تفتيش مياهها الإقليمية، والسيطرة والتحكم فى مضيق تيران (مدخل خليج العقبة الجنوبى) إلى ميناء إيلات الإسرائيلى مرة أخرى منذ عام ١٩٥٦، وعندما يتعمق المؤرخون فى تحليل موضوع إزالة قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية، وهو الهدف الوطنى، ومقارنته بالهدف الاستراتيجى للدول العربية فى الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧، وهو ردع إسرائيل لمنعها من الاستمرار فى سياسة التوسع الاستعمارى فى الأراضى العربية المجاورة، هنا يكون السؤال: هل من المنطقى والمعقول أن يتحقق الهدف الاستراتيجى فتبقى قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزاً سياسياً على الحدود ضد سياسة التوسع الإسرائيلى، أم يتغلب الهدف الوطنى على الهدف القومى ويتم سحب قوات الطوارئ؟».

ثم يستطرد الفريق فوزى إلى تأكيد فكرته القائلة بأهمية وجود قوات الطوارئ الدولية بقوله:

«الغريب فى هذا الشأن أن الدول العربية المحاربة والمواجهة لإسرائيل لم تقتنع بهذا التصور للواقع، إلا فى السبعينيات، أى ضرورة بقاء قوات الطوارئ ولكن بعد الشعور بالهزيمة. لذلك أتساءل بينى وبين نفسى باستمرار: ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن مصر (ج. ع. م.) لم تطلب سحب قوات الطوارئ الدولية على الإطلاق؟ وأعتقد أن سحب هذه القوات لا يعود على مصر (ج. ع. م.) فى ذلك الوقت بأى فائدة، وإنما كان مجرد قرار عاطفى وإعلامى أكثر منه سياسياً وعسكرياً، بل كان رد فعل سحب قوة الطوارئ فى شرم الشيخ وغزة مزعجاً للقوات المسلحة، إذ كان هو السبب فى بداية تغيير الخطط العسكرية والمجهزة فى سيناء».

(٤٥)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن قرار غلق خليج العقبة بشىء من التفصيل الواعى بتطور الأحداث فيقول :

«حتى يوم ١٠/ ٣/ ١٩٤٩ كانت ثلاث دول عربية هى السعودية والأردن ومصر تسيطر على مضيق تيران (مدخل الخليج)، وقبل توقيع الأردن على اتفاقية الهدنة

قامت إسرائيل فى ١٠ مارس ١٩٤٩ بعمل عسكرى واحتلت قرية «أم رشراش» التى سميت «إيلات». وبعد انسحاب قوات إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ طلبت إسرائيل وضع قوات هيئة الأمم المتحدة فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٦٧.

«وبسحب قوة الطوارئ الدولية أصبح الطريق مفتوحاً لإعادة التمركز فى شرم الشيخ، وللسيطرة السياسية لمصر (ج. ع. م.) على المياه الإقليمية المشروعة والموجود بها مضيق تيران، الذى يعد المنفذ الوحيد جنوب خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وفى الوقت نفسه واجهت القوات المسلحة، بل والدولة مشكلة الملاحة فى خليج العقبة والمرور البرىء فى المضيق».

«كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ قرار سياسى على أعلى مستوى. وفى اعتقادى أن هذا القرار كان أخطر القرارات التى اتخذت، والتى أدت فى النهاية إلى قيام الحرب. فموضوع إعادة التمركز فى شرم الشيخ، ولو أنه جاء متأخراً خمسة أيام، إلا أنه يعتبر منفصلاً من الناحية السياسية عن موضوع غلق خليج العقبة، ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور البرىء. إلا أن الموضوعين ارتبطا معاً من حيث الزمن. إذ تزامنت إعادة تمركز القوات المصرية فى منطقة شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، مع إصدار قرار غلق المضيق ضد الملاحة الإسرائيلية والمرور البرىء بطريقة عاجلة، وغير مدروسة».

«لقد بدأ التفكير فى موضوع غلق الخليج، عقب إعلان سحب قوة الطوارئ، فى شرم الشيخ يوم ١٧ مايو ١٩٦٧، حيث اتصل بى المشير عبدالحكيم عامر مساء نفس اليوم، وأخطرنى باستدعاء القادة لعقد مؤتمر فى القيادة مساء يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ بغرض تجهيز وتدبير قوات لإعادة التمركز فى شرم الشيخ. كما حدد لى استدعاء قائد المظلات عميد عبدالمنعم خليل، لاستلام قيادة هذه المنطقة.

" فى نفس الليلة، أى ١٧ مايو ١٩٦٧، تناقشت مع مساعد رئيس هيئة العمليات ورئيس هيئة البحوث العسكرية فى الموقف العام العسكرى، إثر إضافة محور جديد وقوات إضافية جديدة لإعادة احتلال منطقة شرم الشيخ. وما هى واجباتها ومهامها، والهيكل التنظيمى لها، وكل هذه الأمور الواجب التفكير فيها. واستقر الرأى على عدم جدوى غلق الخليج، بسبب عدم توفر قوات إضافية وتفادياً لاتساع المواجهة على

القوات المصرية، بل إن سيطرتنا على وسط وشرق سيناء، كافية لحماية شرم الشيخ نفسها».

(٤٦)

ثم ها هو الفريق فوزى يدلنا بكل وضوح فى هذه المذكرات على أنه هو والقادة العسكريين جميعاً كانوا يفضلون التريث والتحفظ فى مثل هذه القرارات، لكن المشير فاجأهم بالقرار السياسى، وهو يصور لنا الموقف بكل تفصيلاته العسكرية ويقول:

«أخطرت المشير بالرأى الذى توصلت إليه مع زملائى، قبل انعقاد المؤتمر بدقائق، أى يوم ١٨ مايو ١٩٦٧، وذكرت له مبررات هذا الرأى، فرد علىّ قائلاً: «لقد تم صدور قرار سياسى بالغلق أمس، وعلينا تدبير القوات». وبدأ المؤتمر بسرد ما يمكن تدبيره من القوات البرية والبحرية والجوية، والدفاع الجوى، إذ أن تأمين هذه المنطقة يحتاج إلى استخدام كل الأسلحة المشتركة معاً، وعين المشير عبدالحكيم عامر، العميد عبدالمنعم خليل فى هذه القيادة، وأعطاه تعليمات غير كاملة عن المهمة بالنسبة لسير الملاحة فى المضيق، معلناً أن التعليمات ستصله فيما بعد، وتم هناك وضع لواء مظلات، كتيبة مدرعات ،وكتيبة حدود، وكتيبة مدفعية ميدان.

«وسحبت وحدات فرعية كثيرة للشئون الإدارية والفنية من تشكيلات أخرى كان بعضها متمركزاً فى سيناء فعلاً. كما وضعت تحت قيادته سرية مدفعية ساحلية ذات مدفعين ١٣٠مم، وفى معاونته سرب طائرات «ميج ١٩» تمركز فى مطار الغردقة لأول مرة، و٤ قطع بحرية، ٢ ناقلة، فرقاطة، مدمرة انتقلت من البحر الأبيض، وبعض ألغام بحرية، بالإضافة إلى لواء لنشات طوربيد وصواريخ».

«ثم صدرت تعليمات العمليات الحربية الخاصة بهذه المهمة، وكان أصعب ما فيها إمكانية الاتصالات اللاسلكية وتوفيرها. كذلك ظهر القصور العملى لدى القائد الذى تم تعيينه فى إمكانية استخدام القوة الجوية أو البحرية، التى ظلت تأخذ تعليماتها من قيادتها فى القاهرة أو الإسكندرية على التوالى، إذ أنها ليست تحت قيادته».

(٤٧)

وفي هذه المذكرات يطلعنا محمد فوزى باقتدار شديد وبدقة شديدة على مدى عمق الخلافات بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر فى مرحلة مبكرة عن الخلافات النهائية التي حسمت فى أغسطس ١٩٦٧، وهو هنا يتحدث عن الخلافات التي ظهرت علي السطح أمام قلة من القادة (من بينهم رئيس الأركان بالطبع) فى منتصف مايو ١٩٦٧، عندما صدر قرار غلق خليج العقبة، وسوف نجد أن الخلافات فى وجهتى نظر الرجلين كانت كفيلة بما هو أكبر بكثير من الكارثة التى حدثت فى ٥ يونيو ١٩٦٧، ولنقرأ هذا الذى يرويه الفريق فوزى حيث يقول:

«صدر القرار السياسى بغلق خليج العقبة يوم ١٧ مايو ١٩٦٧، ونشرته الصحف المصرية فى اليوم التالى وقبل وصول (يوثانت) سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة إلى القاهرة. كان يوثانت يهدف إلى التوسط فى النزاع وتخفيف حدة التوتر. وكان يقصد بالتحديد موضوع حرية الملاحة عبر خليج العقبة على أساس أنه موضوع يمس بل يضر مصالح الدول الأخرى من وجهة النظر الدولية. عرض يوثانت فى مقابلته مع الرئيس ثلاث نقاط، فهو يطلب من إسرائيل عدم مرور أى سفينة عبر الخليج، ويطلب من الدول ألا تحمل سفنها مواد استراتيجية لإسرائيل، ويطلب من مصر (ج. ع. م.) عدم مزاولة حق التفتيش للسفن التى تمر عبر مضيق تيران. وأيد محمود رياض وزير الخارجية فى ذلك الوقت هذه النقاط، وقبلها الرئيس عبدالناصر،سأل يوثانت الرئيس عبدالناصر قائلاً: «إن إسرائيل متخوفة من هجوم مصرى عليها»، أكد الرئيس عبدالناصر نفيه لذلك. وغادر يوثانت القاهرة وهو مسرور بنجاح مهمته».

«إن موافقة الرئيس عبدالناصر على النقاط الثلاث المذكورة، كانت مرهونة بموافقة الدول المعنية أيضاً، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى التعارض فى الفكر وفى أسلوب التطبيق بين الرئيس عبدالناصر وبين المشير عبدالحكيم عامر».

«فبينما الأول يوافق يوثانت بتعهد مصر عدم مزاولة حق التفتيش للسفن التى تمر عبر المضيق، نجد أن المشير عبدالحكيم عامر فى نفس الوقت تقريباً ، أى فى ٢٢ مايو ١٩٦٧ يصدر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ، بفرض عملية التفتيش البحرى على جميع السفن التى تحاول عبور المضيق، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧».

وسوف نرى من قراءتنا لمذكرات القادة العسكريين الآخرين الذين يتناولهم هذا الكتاب، أن هؤلاء القادة يقدمون روايات مناقضة تماماً لرواية الفريق فوزى إلى حد أن أحدهم يروى أن الرئيس عبدالناصر تعمد أن يسبق الأحداث ويضع سكرتير عام الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، وليس من الصعب الوصول إلى وجه الحقيقة فى مثل هذه النقطة. فالمصادر التاريخية متاحة، ويكفى الاطلاع على الصحف لبيان من الذى دفع الأحداث فى هذا الاتجاه أو ذاك بعيداً عن تحليل الفريق فوزى المعنى بإبراز نقاط الاختلاف بين الرجلين فحسب!

(٤٨)

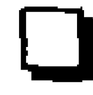
ونحن نجد الفريق فوزى يلجأ إلى الأخذ برواية الرئيس جمال عبدالناصر عن الموضوع، فهو لا يأخذ صفه وجانبه فقط وإنما هو ينحاز إلى روايته أيضاً، ومعظم الظن أن رواية عبدالناصر التى رواها الفريق فوزى صحيحة فى كثير مما تتضمنه، ولكن ماذا يجدى صواب الرواية بعد كل هذا الخراب!! ولنقرأ هذه الرواية التى يرويها فوزى عن الرئيس جمال عبدالناصر:

«وفى حديث شخصى مع الرئيس عبدالناصر عام ١٩٦٨ عن كيفية أخذ قرار غلق خليج العقبة قال الرئيس: «إنه دعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والمهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت إلى اجتماع يوم ١٧ مايو ١٩٦٧. بعد مناقشة الموقف السياسى والعسكرى وسحب قوات الطوارئ وتقرير المشير عبدالحكيم عامر بإمكانية احتلال شرم الشيخ، طلب الرئيس عبدالناصر أخذ القرار بالتصويت. ووافق الجميع على غلق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية فيما عدا المهندس صدقى سليمان الذى عارض القرار».

«كان المهندس صدقى سليمان وأحد الحاضرين ـ لم يذكر الرئيس اسمه ـ يريدان فصل موضوع إعادة التمركز فى شرم الشيخ عن موضوع قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية. وأنه لا مانع من إعادة التمركز، لكن لا يجب اعتراض الملاحة أو قفل الخليج. هنا اعترض المشير بحدة قائلا: «كيف يمكن لقواتى المتمركزة هناك أن تشاهد العلم الإسرائيلى يمر أمامها بهذه البساطة»، وانتهى الاجتماع عقب هذه الكلمة بدون مناقشة أو دراسة موضوعية: وصدرقرار الغلق.

ثم يردف فوزى بذكر مناقشة أخرى دارت بينه وبين الرئيس عبدالناصر:

«أثناء رواية جمال عبدالناصر لقصة أخذ قرار غلق خليج العقبة، سألته: لماذا صدرالقرار هذه المرة بالتصويت؟ ولم يزد الرئيس فى الإجابة على القول: «أهمية القرار ووحدة الرأى».



وربما فات الفريق فوزى أن الرئيس عبدالناصر نفسه كان من حقه أن يصوت ولو أنه صوت فى الجانب الذى كان فيه صدقى سليمان لاختلف الأمر كثيراً، لكن يبدو لنا من الروايات المتاحة ومنها رواية الرئيس السادات فى كتابه «البحث عن الذات»، أن عبدالناصر صوت فى صف عبدالحكيم عامر، حتى وإن لم يرفع يده بهذا التصويت وحتى وإن لم يؤخذ التصويت من الأساس، وهذا هو موطن التراجيديا فى الموضوع كله.. اجتماعات تعقد، وأضواء تضاء لكن لا أحد يفيد من الاجتماع ولا من الضوء. وربما فات الفريق فوزى أيضاً وفات الرئيس السادات الانتباه إلى أن رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية (الذى هو الفريق فوزى نفسه) لم يدع إلى هذا الاجتماع!! وهذا من أعجب ما يمكن !! وبخاصة أن المشير عامر بحكم أمور كثيرة كان مسئولاً ومسئولاً عن مهمات كثيرة، وكان المنطق يقتضى أن يوجد معه فى مثل هذا الاجتماع رئيس الأركان الذى سيتولى تنفيذ كل ما سيتم الاتفاق عليه حتى ولو بصفة مراقب دون أن يكون له حق التصويت!!

ثم يعقب الفريق فوزى بعد هذا كله ويقول:

«كان هناك اختلاف فى الرأى على مستوى القمة القيادية فى أسلوب التطبيق، وتراوحت الآراء بين السيطرة وبين الغلق، فبينما نرى أن الرئيس عبدالناصر يريد التلويح بالقوة، ويستفيد من مظاهرها، للوصول سياسيا وإعلاميا إلى هدفه، نرى المشير يرفض هذا الأسلوب ويريد تصعيد المجابهة العسكرية بسرعة، وهو يعلم جيدا أن غلق خليج العقبة ضد الملاحة الإسرائيلية، معناه وقوع الصدام العسكرى حتماً».

«صدر قرار الغلق، ولم تصدر معه التعليمات التفصيلية عن أسلوب وطريقة الغلق، الأمر الذى أدى فيما بعد إلى كثير من التساؤلات، وتخبطت فيه القيادة

السياسية بسبب الضغط الخارجى من الدول البحرية الكبرى، كما تخبطت فيه القيادة العسكرية حيث لم يتمكن المشير أثناء المؤتمر من أن يدلى بأية تعليمات».

«وتخبطت أيضاً قيادة القوات البحرية ووزارة الخارجية التى دخلت فى التنفيذ، على اعتبار أنه خليج دولى».

(٤٩)

ثم يتحدث الفريق أول محمد فوزى عن مدى الإحراج والتخبط والحيرة التى أصبحت تسيطر على القادة، ضارباً المثل بما حدث لقائد منطقة شرم الشيخ نفسه، ومن الطريف أن هذا القائد وهو عبدالمنعم خليل نشر مذكراته، ولم يكن حديثه فى تعبيره عن مأساته فى تلك الفترة أقل حدة من حديث الفريق فوزى

(٥٠)

ويتحدث الفريق فوزى بقدر معقول من التفصيل عن مدى الصعوبات التى واجهت القوات المصرية التى أوجدت على عجل فى شرم الشيخ من حيث النقل والترحيل والتأمين والمواصلات والتنسيق والاتصال والتمركز فيقول:

«... بعد صدور التعليمات، أصبحت المشكلة الرئيسية هى نقل وترحيل القوات التى خصصت لمهمة تأمين منطقة شرم الشيخ، والسيطرة على مضيق تيران البحرى. كانت أصعب المشاكل هى توفير المواصلات بين هذه الوحدات وبين القيادة العامة وقيادة الجبهة. وموقف هذا المحور التعبوى الجديد من ناحية القيادة والسيطرة. واستقر الرأى على أن تكون تحت القيادة العليا بالقاهرة مباشرة».

«وتم التمركز لأول مرة فى هذا المحور دون إعداد مسبق، وزاد الأمر صعوبة أن المنطقة كلها صخرية ووعرة. كما ظهرت الصعوبة فى التنسيق بين قوات المظلات التى وضعت فى غير مهمتها، بينما هى أساساً فى الاحتياطى الاستراتيجى العام. كما نشأت أيضاً الصعوبات الفنية فى المواصلات عند تمركز سرب المقاتلات القاذفة فى مطار الغردقة، الذى خلا من أجهزة الإنذار والتوجيه الضرورية، كما وجد القائد المكلف صعوبة فى التنسيق والاتصال بالقوات البحرية المخصصة لهذه المهمة».

«هكذا وصلت القوات المخصصة لمنطقة شرم الشيخ يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ وبدأت فى إعداد المنطقة لتحقيق مهمتها. وخُصصت طائرتا نقل «اليوشن ١٤» يومياً لخدمة هذه القوات من القاهرة وبالعكس.

«وفى يوم ٢٢ من نفس الشهر صدرت توجيهات المشير عامر الخاصة بأسلوب غلق الخليج، وكانت:

أ ـ يقفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من ساعة ١٢,٠٠ (١٢ ظهراً) يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ أمام السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى، وكذلك ناقلات البترول المتجهة إلى إيلات على اختلاف جنسياتها.

ب ـ يسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه.

جـ ـ د ـ هـ ـ تعليمات للرقابة والتفتيش والتحذير.

و ـ إذا لم تستجب السفينة لطلقتى الإنذار، يصير ضرب السفينة بغرض تعطيلها أولاً، ثم إغراقها بعد ذلك.

ز ـ يصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية، ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفن الحربية حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى».

(٥١)

ثم يرينا الفريق فوزى أن الصراع مع إسرائيل قد شهد تحولاً أساسياً وجذرياً بهذه الخطوة الانتقالية غير المبررة، ويبدو لنا الأمر كما لو أن إعلان الحرب على مصر كان معلقاً بمثل هذا القرار الذى اندفعت إليه مصر على مراحل .

ويطلعنا الفريق فوزى بكل صراحة ووضوح على الحقيقة التى غُيبت عن أمتنا العربية وعن شعبنا فى مصر ولاتزال تغيب، وهى أن اندفاعنا غير المدروس قد حوّل القضية من «قضية تهديد سوريا وحشد القوات على حدودها إلى قضية أخرى هى «قفل خليج العقبة فى وجه الملاحة البحرية، مع أنه ممر مائى دولى لا يجوز غلقه أبداً فى وجه الملاحة البحرية».

ويصل الفريق فوزى فى رواية التفاصيل ـ كما رأينا ـ إلى أن بريطانيا نفسها اقترحت إرسال بعض قطع بحرية لتأمين المرور فى الخليج، لكن الرئيس الأمريكى جونسون رفض الاقتراح!!

ولا أظن أن مذكرات أخرى غير هذه المذكرات قد وفت هذه الناحية العسكرية من نذر معركة ١٩٦٧ حقها بمثل هذه الدراسة الجادة والكفيلة بإضاءة القلوب بنور

العقل الكفيل بحماية مصر فى المستقبل من مثل هذه المغامرات والانفعالات. وبوسع القارئ أن يطالع كل هذه التفصيلات فى كتاب الفريق فوزى.

(٥٢)

بقيت لنا بعض الملاحظات على الروح التى كتب بها الفريق فوزى هذا الكتاب، ولنتأمل الصورة رقم ٧ فى ملحق الصور، حيث الرئيس عبدالناصر فى الوسط وإلى يمينه قائدان وإلى يساره قائدان، يكتب الفريق فوزى تعليق هذه الصورة على النحو التالى: عبدالناصر وعلى يمينه محمد فوزى وعلى يساره عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل. إذن من هو الثانى على اليمين؟ الذى يمثل تبعاً لبروتوكول الشخصية الثالثة (مثلاً)، أى أن ترتيبه يأتى فيما بين عبدالمنعم رياض وأحمد إسماعيل؟ أو على الأقل بعد أحمد إسماعيل مباشرة.. لا يذكر الفريق فوزى اسمه، هذا مثال لما أريد أن أتحدث عنه ولما يبدو أننى متردد فى الإقدام على الحديث فيه إذ يبدو لى أن الفريق فوزى لايجد أى حرج طيلة صفحات هذه المذكرات فى أن يهمل ذكر بعض أسماء القادة الكبار لأنهم لا ينالون حظوة عنده أو فى المجد العام.

على أن أصعب ما فى الكتاب من هذه الناحية أن الفريق فوزى يغفل تماماً وطيلة هذا الكتاب أى حديث [دعك من الحديث التفصيلى] عن شخصية خلفه فى قيادة الجيش الفريق صادق، وهو الذى عمل تحت قيادته كرئيس للأركان خلفاً للفريق أحمد إسماعيل ثم خلفه الفريق فوزى نفسه كوزير للحربية، أفلا ينال الشخص الثانى منه كلمة عنه ولو على سبيل النقد، وعلى هذا النحو يبخل الفريق بكثير من المعلومات المهمة عن كثير من القادة، لكنه فى المقابل يتحدث بقدر كبير من الإنصاف والإعجاب بشخصية الشهيد عبدالمنعم رياض رئيس الأركان الأول ويصل الفريق فوزى فى هذا الجانب إلى أن يحرص على أن ينسب لنفسه الفضل فى اختياره كرئيس للأركان، وهو يروى هذه الواقعة على النحو التالى:

« ... سألنى الرئيس فى نفس اللقاء عمن أرشحه ليكون رئيساً للأركان العامة، فذكرت اسم الفريق عبدالمنعم رياض بدون تردد، أو انتظار فى التفكير. اندهش الرئيس من سرعة الرد، واستفسر عن علاقتى به وصفاته، ثم وافق على تعيينه طالباً منى استدعاءه فوراً من عمان حيث كان يشغل منصب قائد مركز متقدم لنائب القائد الأعلى فى عمان ابتداء من يوم ٢/٦/١٩٦٧».

ولكنه فى المقابل وبكل أسف لا يتحدث عن استشهاد هذا القائد العظيم وظروف هذا الاستشهاد!!



عـربيـة للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043

مذكرات

قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧

الطريق الى النكسة

يقاس درجة تحضر المجتمعات المدنية الحديثة بمدى محافظتها على حياة مواطنيها؛ فمن الجرم أن تسوق السلطة الحاكمة، جنودها إلى معارك لم يستعدوا لها مكاناً أو زماناً، وهو ما تورطنا فيه طيلة فترات الصراع العربى الصهيونى، وكان خاتمة ذلك جر الجيش المصرى المنهك فى اليمن إلى مسرح العمليات فى سيناء فى عام النكبة ١٩٦٧ . «والطريق إلى النكسة» هو أدق وصف يمكن إطلاقه على مضمون مجموعة المذكرات المهمة والتى يتدارسها هذا الكتاب؛ ولعل هذا الكتاب يوضح الجانب الذى تعمد البعض أن يخفيه حتى تظل الهزيمة عالقة بغير مرتكبيها، وأن تغتال سمعة الأبرياء، بعد أن تم اغتيال الوطن.

وأصدق ما فى هذا الكتاب «الموسوعى» أنه تأريخ لأهم مفترق طرق تعرضنا له فى التاريخ العربى الحديث وأنه «صرخة الصامتين» : اللواء الدغيدى قائد القوات الجوية فى الجبهة زمن النكبة والذى حوكم ظلماً على مسئوليته عن الهزيمة، مع أنه نفسه الذى حذر الرئيس عبد الناصر من مغبة الحرب قبل اندلاعها بأسبوعين، وتواجد بين قواته صباح يوم الحرب، هو نفسه الرجل الذى ظلت الشائعات المدبرة تطارده: بأنه قد باع الوطن مقابل ليلة مع جاسوسة إسرائيلية وعدة ملايين من الدولارات، ورغم حكمين متتاليين بتبرئته من مسئوليته عن النكبة عمد البعض من المحيطين بالرئيس عبد الناصر إلى اغتيال سمعته بكتاب صدر برعايتهم فى بيروت بعنوان : «وتحطمت الطائرات عند الفجر».

أيضاً الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة يروى كل التفصيلات التى عرفها بعد الحرب من الوثائق الرسمية وتقارير المخابرات والعمليات مع أنه لم يعرف تلك المعلومات الأساسية وقت العمليات ووقت أن كان مسئولاً. كذلك هذا الكتاب يتضمن مذكرات الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات ا
بالتحذير من معركة كبيرة لم نكن مستعدين لها ولكنها حذرت
تحرشات محدودة وإلى جانب ذلك يضم هذا الكتاب مذكرات ال
الحديدى والذى كان قبل النكسة بشهور معدودة قائد المنطقة الشرق
فيها المعركة ثم نقل مديراً لأكاديمية ناصر العسكرية العليا وهو الرجل
بعد وقوع الهزيمة هو القاضى الذى رأس المحكمة التى تولت محاكمة ق
ثم يختتم هذا الكتاب بمذكرات الفريق أول محمد فوزى والذى اعترض
ما جرى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بالنكسة وكانت وجهة نظره أنها مجرد م
وهو الأمر الذى تبناه الفريق المصاحب للرئيس عبد الناصر واستمر م
بعد النكبة.

دار الخيال - القاهرة - لندن